

محمد جمال الدين الفاسمي

قَوَاعِدُ التَّحَدِيثِ مِنْ فَنُونِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ

تحقيق وتعليق

محمد هجرت البيطار

عضو المجمع العلمي العربي

دار الخبَاء الكائن بالبحرين
ميسى الباني الجليلي ويشكره

محمد جمال الدين الفاسمي

قَوَاعِدُ التَّحَدِيثِ مِنْ فَنُونِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ

تحقيق وتعليق

محمد بحجة البيطار

عضو المجيع العلمي العربي

بِإِذْنِ لَجْنَةِ الْعِلْمِ وَالْعَرَبِيَّةِ
مِيسَى الْبَابِي الْإِبْرَاهِيمِيَّةُ وَشِرْكَاهُ

[جميع الحقوق محفوظة]

الاهداء

- « . . . وإنما جمعتُ هذا المُختَصَرَ المبارك ، إن شاء »
« الله تعالى ، لمن صُنِّفَتْ لَهُمُ التَّصَانِيفُ ، وَعُنِيَتْ بِهَدَايَتِهِمْ »
« العلماء ، وهم مَنْ جَمَعَ خَمْسَةَ أَوصَافٍ ، مَعْظَمُهَا : »
« الإِخْلَاصُ والفهمُ والإِنصَافُ ، ورَابِعُهَا - وهو أَقْلُهَا »
« وجودًا في هذه الأَعْصَارِ - الحِرْصُ على معرفة الحَقِّ »
« من أَقْوَالِ المُخْتَلِفِينَ ، وَشِدَّةُ الدَّاعِي إِلَى ذَلِكَ ، الحَامِلُ »
« على الصَّبْرِ والطلبِ كَثِيرًا ، وَبَذْلُ الجُهدِ في النَظَرِ »
« على الإِنصَافِ ، ومفارقة الموائد وطلب الأوابد . . . »

السيد محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي

لكاتب الشرق الأكبر أمير البيان المرحوم

الأمير شكيب أرسلان

لا يخفى على أهل الأدب ، أن الجمال والقسم في العربي واحد ، وأن معنى القسم هو الجليل . فلا يوجد إذن لتأدية هذا المعنى أحسن من قولنا : « الجمال القاسمي » ، الذي جاء اسماً على مُسمى ، مع العلم بأن الجمال الحقيقي ، هو الجمال المعنوي ، لا الجمال الصوري ، الذي هو جمال زائل . فالجمال المعنوي هو الذي ورد به الحديث الشريف : « إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ وَيُحِبُّ الْجَمَالَ » .

وعلى هذا يمكنني أن أقول : إنه لم يُعطَ أحدٌ شطرَ الجمال المعنوي الذي يحبه الله تعالى ، ويشنفُ به عبادهُ الله تعالى ، بدرجة المرحوم الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي ، الذي كان في هذه الحَقبة الأخيرة جمالَ دمشق ، وجمالَ القطر الشامي بأسره ، في غزارة فضله ، وسعة علمه ، وشفوف حسنه ، وزكاء نفسه ، وكرم أخلاقه ، وشرف منازعه ، وجمعِهِ بين الشرائع الباهية ، والمعارف التناهية ، بحيث أن كلَّ من كان يدخل دمشق ، ويتعرّف إلى ذلك الحبر الفاضل ، والجهنذ الكامل ، كان يرى أنه لم يكن فيها إلا تلك الذات الهية ، المتحلية بتلك الشرائع السرية ، والعلوم العبقريّة ، لكان ذلك كافياً في إظهار مزيته على سائر البلاد ، وإثبات أن أحاديثَ سجدها موصولةُ الإسناد .

لقد تعرّف إلى العلامة المشار إليه رحمه الله ، منذ ثلاث وعشرين سنة أو أكثر ، وذلك بواسطة صديقه الأستاذ العلامة نادرة عصره ، الشيخ عبد الرزاق البيطار ، قدس الله روحه اللطيفة . فقد كان هذان الجُهندان فرقتين في سماء الشام ، يتشابهان كثيراً في سجاة الخلق ، ورجاحة العقل ، ونبالة القصد ، وغزارة العلم ، والجمع بين العقل والنقل ، والرواية والفهم .

ولم يكن في وقتها أعلى منهما فكراً ، وأبعدُ نظراً ، وأثبَ ذهناً ، في فهم التوفيق والنصوص ، والتمييز بين العموم والخصوص ؛ وكان وجودها ضربةً شديدةً على الحشوية ، وتلك الطبقة الجامدة ، التي هي وأمثالها صارت حجّةً على الإسلام في تدهوره وانحطاطه ، وقَدَرِه معاليهُ السالفة .

وقد كنتُ لأُعْشِي دمشق مرة من المرار - والله يعلم كم كنتُ أزورها كل سنة - إلا كان أولُ ما أبادرُ إليه زيارةُ الأستاذين: الشيخ عبدالرزاق البيطار، والشيخ جمال القاسمي، رحمهما الله ، وجزاها عن الإسلام خيراً . وكانت تستمرُّ بحالي مع كل منهما أو معهما مجتمعين ، الساعات الطوال ، في الأيام والليال ، ولا نشعرُ بمرورها ، بسبب طرافة الحديث ، ولطافة النكات ، وجلالة المواضيع ، ونصاعة البراهين ، وغزارة الشواهد ، والنظم بين المقول والنقول ، والجمع بين الفروع والأصول . فكنتُ إذا سمعتُ محاضراتهما نسيتُ نفسي ، ورأيتُني في حياة غير الحياة التي أعهدُها . وكُم حفظتُ مما سمعتهُ منهما من شوارد ، وعَلَقْتُ من نوادر ، وفهمتُ من حقائق ، وتدَوَّقْتُ من رقائق ، أنا فيها عيال عليهما - وإنِّي لأَجُرُّ ذيلَ التَّيْبِ بهذا السند .

وقد كان للشيخ جمال رحمه الله عدا إحاطته العلمية ، بِمعارف لا يساويه فيها أحدٌ من المجتمع الإسلامي عموماً ، والعربي الشامي خصوصاً . فقد صحَّ فيه ذلك التعريفُ الذي عرّف به بعضهم « العالم » فقالوا : « هو قبل كل شيء العالمُ بأحوال عصره ومِصره » .

وقد كنتُ إذا فارقتُ ذَيْنِكَ الأستاذين ، لا أفتأُ أَعْشُو إلى منارها ، وأُجاذِبُها حبال الرسالة ، استفادةً منهما على البعد ، واستحضاراً في الخيال لروحَيْهما اللتين هما مَعْدِنُ الأُنس . وعندى منهما كتبُ أعدبها من أنفُسِ الذخائر ، وأُثْمِنُ ما يُورِّثُهُ الأوَّلُ للآخر . وربما أنشر بعض كتابات الشيخ جمال في أول فرصة تتسنى لي .

وكنْتُ أعلمُ أن للشيخ جمال تَأْلِيفَ مُثَمِّمَةٍ ، وربما كان يُطلَعُنِي على بعضها ، وربما طالعُنِي ببعض آرائه فيها ، واستأنَسَ برأي القاصر ، واستورى زندي الفاتر . وهو مع ذلك صاحبُ الرأى الذي انتهت إليه الأصالة ، والقول الذي اندبجت فيه الدقَّةُ مع الجلالة .

ولكنى لم أكن اطلعتُ على كتابه الذى هو تحت الطبع الآن ،سمى «قواعد الحديث»
من فنونه مصطلح الحديث» فقد بحث به إلى ولده الأديب السيد ظافر القاسمى ، أظفره الله
بما أَراده ، وجعله فرعاً صالحاً لذلك الأصل المنقطع النظير . فرأيت من هذا الكتاب فى حُسْنِ
ترتيبه وتبويبه ، وتقريب الطُّرُق على مرئيد الحديث ، والإحاطة بكل ما يلزم المسلم معرفته
من قواعد هذا العلم الشريف ما يقضى بالمعجب لمن لم يكن يعرف علوَّ درجة المؤلف ،
ولكنه مما لا يعجب منه مثلى ممن حضروا مجالسه الزاهرة ، وسمعوا تقريراته الساحرة .
وإنى لأوصى جميع الناشئة الإسلامية ، التى تريد أن تفهم الشرع فهماً ترتاح إليه ضمائرُها ،
وتتعمد عاينه خناصرُها ، أن لا تقدّم شيئاً على قراءة تصانيف المرحوم الشيخ جمال القاسمى ،
الذى قسمَ الله له من اكْتِنَاه أسرار الشرع ، ما لم يقسمه إلا لكبار الأئمة ، وأحبار الأمة .
والله تعالى ينفع المسلمين بآثاره ، ويهديهم فى ظلمات هذه الحياة بآثاره آمين .

سكيب أرسلان

جنيف ٥ رجب الفرد ١٣٥٣



قَوَاعِدُ التَّحْدِيثِ

مِنْ فَنُونِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ

لمصالح العصر المرموم ابو حاتم السبكي محمد رشيد رضا

نُصِّيَ إلينا القاسميّ في شهر رجب من سنة ١٣٣٢ فكتبْتُ له ترجمة نشرتها في هذا الشهر والذي بعمده من مجلد النار السابع عشر وصَفْتُهُ في أولها بقولي^(١) :

« هو علامة الشام ، ونادرة الأيام ، والمجدد لعلوم الإسلام ، محي السنة بالعلم والعمل والتعليم ، والتهذيب والتأليف ، وأحد حلقات الاتصال بين هَذَي السلف ، والارتقاء اللدني الذي يقتضيه الزمن ، الفقيه الأصولي ، المفسر المحدث ، الأديب المتفنن ، التقي الأواب ، الحليم الأواه ، العفيف النزيه ، صاحب التصانيف المتمعة ، والأبحاث المقتنة صديقنا الصفيّ ، وخلنا الوفيّ ، وأخونا الروحانيّ ، قدس الله روحه ، ونور ضريحه ، وأحسن عزاءنا عنه » .

ثم ذكرتُ تصانيفه ورسائله^(٢) مرتبة على الحروف فبلغت ٧٩ ، ومنها هذا الكتاب « قواعد التحديث » الذي عُني بطبعه نبجله الكريم السيد ظافر القاسميّ فتم في هذا الشهر (شوال سنة ١٣٥٣) وكان يرسل إلىّ ما يتم طبعه منه متفرقاً لأنظر فيه ، وأكتب للقراء تعريفاً به ، على علم تفصيلي بمباحثه وأسلوبه ، وتقسيمه ورتيبه ، فأقول :

ليتني كنت أملك من وقتي الحاشك بالضروريات ، الحاشد بالواجبات ، فرصة واسمة أو نُهْرًا متفرقة في شهر أو شهرين أقرأ فيها هذا السفر النفيس كله ، فأندكر به من هذا العلم ما لعلني نسيت ، وأتلم بما جمعه المؤلف فيه ما جهلت ، فهو الحقيق بأن يُقرأ ما كتب ، ويحصى ما جمع ، لتحريه النفع ، وحسن اختياره في الجمع ، وسلامة ذوقه في التعبير والتقسيم

والترتيب والوضع ، وقد بلغ في مصنفه هذا سِدْرَةُ المنتهى من هذا العلم الاصطلاحي المحض ، الذى يوعى بكد الحافظة ، ويستنبط بقوة الذاكرة ، فلا يستلذه الفكر النواص على حقائق المقولات ، ولا الخيال الجوال فى جواء الشعرىات ، ولا الروح المرفرف فى رياض الأدب أو الملتق فى سماء الإلهيات — إذ جمعه كأنه مجموعة علوم وفنون وأدب وتاريخ وتهذيب وتصوف ، مصطفاة كلها من علم حديث المصطفى صلوات الله عليه وعلى آله ، ومن كتب طبقات العلماء المهتدين به ، كأنه قرص من أقراص أبكار النحل ، جنته من طرائف الأزهار العطرية ، ونجت فيه عسلها المشتار من طوائف الثمار الشهية ، فلعل الظلمآن لهذا العلم لا يجد فيه كتاباً تطيب له مطالعته كله ، فينله ويعله ولا يمل ، كأنه أقصوصة حب ، أو ديوان شعر ، اللهم إلا هذا الكتاب .

أقول هذا بعد أن طُفْتُ بجميع أبوابه ، وكثير من مباحثه وفصوله ، طوافاً سريعاً كشواطئ الرَّمَل فى طواف النسك ، ثم قرأتُ فيه بعض ما اختلف العلماء فى تحقيقه ، وبعض ما لم يسبق لى الاطلاع عليه من مختارات نقوله ، فصحَّ لى أن أصفه وصفاً صحيحاً مجللاً يهدى إلى تفصيل :

صفة للكتاب ومافيه

فأما تقسيمه وترتيب أبوابه وفصوله ومباحثه ووضع عناوينها ، فهو غاية فى الحسن وتسهيل المطالعة والمراجعة يكثرتها ، وجعلها عامة شاملة لوسائلها كقاصدها ، وفروعها كبصولها ، وزادها حسناً مراعاته فى الطبع ، يجعلها على أحدث وضع : من ترك بياض واسع بين سوادها ، شامل للمعدود بالأرقام من مباحثها ، مع إفراط فيه بترك بعض الصفات بعد ختام للفصل أو البحث خالية كلها .

ومن آيات إخلاص المؤلف وحسن اختيار الناشر ، أن طبعه فى هذا العهد الذى توجهت فيه هم الكثيرين من أهل الدين وطلاب العلم إلى الاشتغال بما كان متروكاً من علم الحديث ، والاهتداء بالسُنن الصحيحة فى هذه الأقطار العربية ، واجتناب الروايات الموضوعة والنسكرة والواهية ، واشتلت حاجتهم إلى معرفة الشذوذ والعلل والمعارض والترجيح فيها ، وبيان

ذلك في كتاب سهل العبارة ، جامع لآم ما يحتاجون إليه من المصطلحات في الرواية والدراية ، ووصف دواوين السنة من السانيد والصحاح والسنن ، وكل ما يرشد إلى الاحتجاج والعمل ، وأحسن أقوال الحفّاظ ، ورجال الجرح والتعديل وعلماء أصول الفقه في ذلك ، وإنهم ليجدون كل هذه المطالب في هذا الكتاب دالية القطوف ، مع زيادة يندر فيها النكر ويكثر المروف .

وأما طريقة المؤلف في تدوينه فهو أنه طالع كثيراً من مصنفات المحدثين والأصوليين والفقهاء والصوفية والتكلمين والأدباء من المتقدمين والمتأخرين ، وكتب مذكرات فيما اختار منها في هذا الفن وما يتصل به من العلم ، ثم جمعها ورتبها كما وصفناها ، وقد وفي بعض المسائل حقها ، ببيان كل ما تمس إليه حاجة طلابها ، وأوجز في بعضها واختصر ، إما ليحصه في فرصة أخرى ، وإما ليفوز أمره إلى أهل البحث والنظر ، ولا غصاصة عليه في هذا ، فإمام المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري قد سبقه في بعض أبواب جامعته الصحيح إلى مثله .

وقد فتح فيه بعد الخطبة والمقدمة تسعة أبواب لمباحث الحديث من : فضله وعلومه ومصطلحاته ، ورواته ، وكتبه ، ومصنفها ، ودرجاته ، وما يحتاج به وما لا يحتاج به ، وحكم العمل به ، وغير ذلك من المسائل في نوعي الرواية والدراية ، فاستغرق ذلك ٢٥٤ صفحة ، وفتح الباب الماشر لفقه الحديث ومكانه من أصول الدين والمذاهب فيه ، وماروى وألف في الاهتداء والعمل به ، فبلغت صفحاته بهذه المباحث ٣٨٣ ، يليها الخاتمة وهي في فوائد متفرقة يضطر إليها الأثرى .

الكتب التي استعمل منها هذا الكتاب

وأما المصنفات التي استعمل منها مباحث الكتاب ومسائله ، فأكثرها لأشهر علماء الإسلام من الأئمة المستقلين أو المنتسبين إلى المذاهب المتبعة في الامصار المعتمدة عند أهلها ، وأقلها للمشهورين عند عوام القراء ومقلدة المأثم بالعلم والعرفان ، أو بالولاية والكشف والإلهام . لهذا تجد فيه كل فئة من القراء ما تنتقد عليه نقله ، من حيث تجد فيه كل فئة ما تمتد من تقبل علمه ورأيه .

وأما المؤلف ففرضه من هذا وذاك ، أن تنفع بكتابه كل فئة من هذه الفئات ، فأهل البصيرة والاستدلال يزدادون علماً ونوراً بما اختاره لهم من كتب الأئمة وعلماء الاستقلال ، ولا يضرهم مالا يوثق به من أقوال المقلدين ومدعى الكشف والإلهام ، ولكن الذين يقدسون هؤلاء يجدون من أقوالهم وتقولهم وكشفهم أنهم يتفقون مع الآخرين على أن أصل هذا الدين « الإسلام » الأسامي المقدس المعصوم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو كتاب الله وكلامه « القرآن العظيم » ويليهِ ما بينه للناس بأمره من سنة رسوله خاتم النبيين ، التي توارت أو اشتهرت عنه بعمل الصحابة والتابعين وأئمة الأمصار ، ويليها ماصح عند هؤلاء الأئمة من حديثه ﷺ المروى بنقل الثقات ، وما دون هذا من الأخبار والآثار التي اختلف الحفاظ في أسانيدھا أو استشكل فقهاؤهم متونها ، فهو محل اجتهاد .

ويجد قارئ هذا الكتاب من أقوال أصناف العلماء ما فيه لعله لا يحدّه مجموعاً في غيره ، وإنني أورد نموذجاً من مباحثه وطريقته في قوله :

المرآة في الضعيف والمرسل والموقوف

من أهم هذه المباحث : أقوال المحدثين في معنى الحديث الضعيف الذي وقع الاختلاف في العمل به ، فاستحجه بعضهم في فضائل الأعمال ، والأخذ به في المناقب . ومن فروع هذا الاختلاف أن الضعيف في جامع الترمذی دون الضعيف في مسند أحمد ، فيقبل من ضفاف المسند ما لا يقبل من ضفاف الترمذی لأنها تساوى الحسن فيه .

ومنها : الاحتجاج بالحديث المرسل واختلاف المذاهب فيه ، واستثناء الجمهور مراسيل الصحابة ، وحجتهم وحجة مخالفهم ، والأقوال في الموقوف على الصحابي الذي له حكم الرفوع ، والذي يُمدُّ رأياً له ، والأقوال في عدالة جميع الصحابة في الرواية عند جمهور أهل السنة وحجة مخالفهم فيها ، وغير ذلك من المسائل التي لا يستغنى عن معرفتها الذين هدام الله في هذا المهد إلى الاهتداء بهدى محمد ﷺ على صراط الله الذي استقام عليه الساف الصالح وهي كثيرة . وقد بين المؤلف رحمه الله تعالى رأيه وفهمه في بعضها دون بعض ، وما كان لن يُعنى بكثرة النقل ، وعرض وجوه الاختلاف في العلم ، أن يحصن المسائل كلها فيه ،

ويكون له حكم الترجيح بينها . على أن رأى كل مؤلف في مسائل الخلاف ينتظم في سلك سائر الآراء ، والواجب على المطلع عليه من أهل العلم أن ينظر في دليله كدلائل غيره ، ويعتمد ما يظهر له رجحانه ، كما فعل المؤلف في بحث الجلال الدواني في الحديث الضعيف وأبدى رأيه في الاختلاف فيه إذ قال :

(٣٥) بحث الدواني في الضعيف

« قال الحق الجلال الدواني في رسالته أنموذج العلوم : اتفقوا على أن الحديث الضعيف لا تثبت به الأحكام الشرعية ، ثم ذكروا أنه يجوز بل يستحب العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال ، ومن صرح به النووي في كتبه لا سيما كتاب الأذكار ، وفيه إشكال ؛ لأن جواز العمل واستحبابه كلاهما من الأحكام الشرعية الخمسة ، فإذا استُحِبَّ العمل بمقتضى الحديث الضعيف كان ثبوته بالحديث الضعيف ، وذلك يناق ماقرر من عدم ثبوت الأحكام بالأحاديث الضعيفة . »

ثم نقل عن الدواني أن بعضهم حاول التّفصّي من هذا الإشكال ، وتصحيح كلام النووي بما أورده وناقش فيه ، ثم نقل عن الشهاب الخفاجي مناقشةً للدواني في المسألة من شرحه للشفاء ، ورد عليه رداً شديداً فوق المجهود من ابن الأستاذ القاسمي ، بأن حكم على كل مناقشات الخفاجي بأنها عادةً استحكمت في مصنفاته لا يحظى واقف عليها بباطل ، وأنه سود وجه القرطاس هنا ، وأن كلام الجلال لا غبار عليه ، وأن مؤاخذته بطلاق الفضائل افتراء أو مشاغبة ، وختم الرد بقوله : « فتأمل لملك تجد القوس في يد الجلال ، كما رآه الجلال . » اهـ وأقول : نعم ! إنها قد تحلت وتجلت بحلة الجلال والجمال ؛ ولو أن الثاني حول نظره عن كتب هذه الطبقة الوسطى من العلماء المستدلين بالدواني والنووي والمناقشة العلمية فيها إلى كتب التناقب والفضائل الجامعي كل ما روى من الحديثين ، وكتب الأوراد والتصوف التي لفقها من هونهم من المؤلفين ، لوجد فيها من الغلو في الإطراء النهي عنه وانتشيع الذي لم يأذن به الله ، ومن الاحتجاج بأقوال الصوفية ومقلدة الفقهاء وعباداتهم المبتدعة ، مافيه جناية على عقائد الإسلام انقطعية ، ونخالفة لنصوص القرآن والأحاديث الصحيحة ، ولوجدتم

يحتجون عليها بقول من قالوا إنه يجوز الأخذ والعمل بالأحاديث الضعيفة ، وهم لا يميزون بين الضعاف التي الحقوها بالحسن ، والنسكرة الواهية التي لم يقل بالأخذ بها أحد والتي نقل لنا القاسمي عن الإمام مسلم في مقدمة صحيحه وعن غيره من الإنكار عليها ما نقل ، ولعمدته لهذا البحث فصلاً خاصاً به .

الموضوعات والأحاديث غير المحرمة

عقد المؤلف المقصد ٤٨ من الباب الرابع للكلام على الحديث الموضوع بعد أن تكلم على الحديث الضعيف بما نقلنا بعضه عنه آنفاً ، وأورد في هذا المقصد ١٤ مسألة ، الخامسة منها فتوى الشيخ أحمد بن حجر القيقه الشافعي في خطيب لابيين مخرجي الأحاديث ، نقلها من كتابه الفتاوى الحديثية ملخصة ، فلم يذكر فيها اعتناؤه على ما نقله عن الحافظ ابن حجر في منع ولي الأمر لهذا الخطيب من الخطابة إذا لم يكن محدثاً يروي الحديث بنفسه ، فعلم بهذا أن ما اشترطه على نفسه من التزام نقل الأقوال بحرفها أغلبي لا مطرد^(١) .

أهم فوائد الكتاب المقصودة منه بالزات

الجمال القاسمي رحمه الله تعالى من المصلحين المجددين في هذا القرن (الرابع عشر للهجرة) وغرضه الأول من هذا الكتاب بثُّ هداية الكتاب والسنة في الأمة على منهاج السلف الصالح وتسهيل سبيلها ، وما أهلك المسلمين في دينهم ودنياهم إلا الإعراض عن هذه الهداية التي شرع الله الدين لأجلها .

ولهذا الإعراض سببان : أهونهما الجهل البسيط ، وهو عدم العلم بما خاطب الله الناس في كتابه ، وبما بينه لهم رسوله ﷺ منه بسنته وهديه ، وبما كان عليه أهل العصر الأول عصر النور من الاهتداء بالكتاب والسنة علماً وعملاً وخلقاً وجهاداً وفتحاً وحكماً بين الناس وأعسرهما وأضرهما : الجهل المركب ووهْمُ التعاليم التقليدية لكاتب التأخرين من التسكمين

(١) ناقش السيد الإمام رحمه الله ما نقله المؤلف عن نهج البلاغة (ص ١٤٤) ، ولما لم يكن هذا

البحث داخلياً في التعريف بالكتاب ، وكان السيد قد خيرنا بين إبقائه وحذفه ، فقد تركنا للقارئ مطالعته في النار .

والفقهاء والصوفية ، والاستثناء بها عما كان عليه السلف ومنهم أئمة الأمصار من المحدثين والفقهاء بشبهة شيطانية ، هي أن فهم الكتاب والسنة خاص بالمجتهدين وأن المتأخرين من العلماء أعلم بما فهمه المصنفون المقلدون للأئمة في القرون الوسطى ، وأولئك أعلم بما فهمه الأئمة المجتهدون منهما مباشرة ، وأن العلماء على طبقات في تقليد بعضهم لبعض ، عدها بعض متأخرى الفقهاء خمسا ، وعدها الشعرائى من متأخرى الصوفية ستا ، كل طبقة تحجب أهل عصرها عما قبله ، حتى تجرب بعض من يؤلفون ويكتبون في المجالات ممن أعطوا لقب « كبار علماء الأزهر » — وهم الطبقة العاشرة على حساب الشعرائى — على التصريح في عصرنا هذا بأن من يؤمن بآيات القرآن في بعض صفات الله تعالى على ظاهرها يكون كافرا (!!!) وتجرب بعض من قبله منهم على التصريح في مجلس إدارة الأزهر بأن من يقول إنه يعمل بما صح من الأحاديث على خلاف فقهاء المذهب فهوزنديق (كما بيناه في النار وفي تاريخ الأستاذ الإمام) وهؤلاء يكرهون علم الحديث وأهله . وقد صرح الحفاظ الأولون بأن الواقعة في أهل الأثر من دأب أهل البدع كما نقله المؤلف .

قول دروس وعرضه الإصلاحي فيهما

نقل لنا الجلال القاسمى بحسن اختياره وجماله وقسامته في إرشاده ، نصوصاً من كتب أشهر الأئمة من علماء الملة المستقلين ، وكتب المنتسبين إلى مذاهب الكلام والفقه والتصوف المقلدين ، صريحة في اتفاق الجميع على وجوب الاهتداء والعمل بكتاب الله وسنة رسوله ، واتباع سلف الملة في الدين ، وعلى خطأ من يخالفهم في هذا بما يقطع ألسنة الذين يصدون عن سبيل الله من عميان الجهل المركب ، الذين لا يعلمون ، ولا يعلمون أنهم لا يعلمون ، وهم الذين وصفهم أبو حامد الغزالي بقوله : « وأولئك هم العميان النكوسون ، وعمام في كلنا المينين » فهذه حكمة قليلة عن كل طبقة من العلماء المشهورين حتى المعاصرين له ولنا من المصنفين ، ومحردى المجالات العلمية ، ومنها المنار ، وما نقله عنه ما ترى في بحث (قراءة البخارى لنزلة الوباء) ولكنه لم يصرح باسمه ولا باسم صاحبه خوفاً من الحكومة^(١) .

(١) يلاحظ أن المؤلف رحمه الله أنجز كتابه عام ١٣٢٤ هجرية - ١٩٠٦ ميلادية ، في زمن كانت مجلة المنار فيه ممنوعة على الناس في الأقطار العثمانية .

وصفتُ الأستاذ القاسمي في ترجمة النبار له بالإصلاح ، ورددت على من ينكر على هذا
الوصف بما يثبت به طريقته فيه ، واستنبطت مما اطّلت عليه من كتبه ومن حديثي معه أربماً
من مزاياه في الاستقامة على هذه الطريقة :

أولها سبب تدريسه لبعض الكتب المتداولة كجمع الجوامع وكتب السعد التفتازاني
وما هي كتب إصلاح ، بل فنون اصطلاح أشبه بالألغاز
الثانية الاستمانة بقول بعض المشهورين على إقناع المقلدين والمستدلين جميعاً من المعاصرين
بما يقوم عليه الدليل

الثالثة أنه كان يتحرى مذهب الساف في الدين وينصره في دروسه ومصنفاته ، وما
مذهب السلف إلا العمل بالكتاب والسنة بلا زيادة ولا نقصان
وذكرت شاهدين من شعره على مذهبه هذا .

الرابعة أنه كان يتحرى في المسائل الخلافية الاعتدال والانصاف ، واتباع ما يقوم عليه
الدليل من غير تشنيع على المخالف ولا تحامل
وقد أطّلت في هذه بما لم أطل فيها قبلها ، وذكرت ما أنكره عليه بعض متبني السلف
من أنه خالفهم في كتابه « تاريخ الجهمية والمعتزلة » وكتاب « نقد النصائح الكافية »
وبينت ما توخاه من التأليف بين فرق المسلمين الكبرى فيهما ، بما لا يحل لإعادته هنا ،
وإنما ذكرت هذا الموضوع لأذكر به من يستنكر مثله في هذا الكتاب ، وقد قل فيه عن
داعية السلف المحقق العلامة ابن القيم سبّقه إلى مثله ، وتصريحه بأن في كلام كل فرقة
ومذهب حقاً وباطلاً .

كذلك : وقد ألف الأستاذ الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله بعده كتاب « توجيه النظر ،
إلى أصول أهل الأثر » وهو في موضوع « كتاب قواعد التحديث » والعلّامتان الجزائري
والقاسمي كانا سيين في سعة الاطلاع وحسن الاختيار ، إلا أن الجزائري أكثر إطلاعاً على
الكتب ، وولوعاً بالاستقصاء والبحث ، والقاسمي أشد تحرياً للإصلاح ، وعناية بما ينفع

سجاهير الناس ، فنن ثم كان كتاب الجزائى ، وهو أطول ، قاصراً على المسائل الخاصة بمصطلح الحديث وكتب المحدثين التى قلما ينتفع بها إلا المشتغلون بهذا العلم ، فقد وفى بعض مسائلها حقه من الاستقصاء بما لم يفعله القاسمى ، ولكنه أطال كل الإطالة بتلخيص « كتاب علوم الحديث » للحاكم النيسابورى وهى اثنتان وخمسون نوعاً ثم بما تلخصه من « كتاب علل الحديث » لابن أبى حاتم الرازى ، ثم بما استطرد من الكلام فى مبحث كتابة الحديث إلى الكلام فى « الخط العربى وتدرجه بالترقى إلى وصوله للكمال الذى عليه الآن ، وما يحتاج إليه بعد هذا الكمال من علائم الوقف والابتداء » وهو على إطالته فى هذا الفن لم يراعه فى العمل فكتابه كأكثر الكتب القديمة ، وكتاب القاسمى كما علمت فى تقسيمه وتفصيل عناوينه والبياض بينها تسهيل الطالعة والمراجعة ، فهو فى هذا وفى طبعه على أحسن ما انتهت إليه الكتب الحديثة ، كما أنه أكثر جمماً وأعم رقماً .

وخلاصة القول فى تقرىظ هذا الكتاب أننا لا نعرف مثله فى موضوعه وسيلةً ومقصداً ومبدأً وغايةً ، فنسأل الله تعالى أن يحسن جزاء مؤلفه وطابعه ، وأن يوفق الأمة للاقتفاع به .

محمد رشيد رضا
صاحب النار

كلمة الواقف على طبع الكتاب

الأستاذ العلامة الشيخ محمد بهجة البطار

أحمدك اللهم حمداً خالداً دائماً ، لا ينتهي له دون علمك ولا أجر له إلا رضاك . اللهم اجعل أشرف صلواتك ، ونوايى بركاتك ، ورأفتك ورحمتك وتيمنتك ، على سيدنا محمد فاتح البر ، وقائد الخير ، وعلى آله وصحبه ، حَمَلَةَ الْقُرْآنِ وَالسَّنة ، ومصاييح هذه الأمة ، ومن تبعمهم بإحسان .

في شهر ربيع الأنور سنة ١٣٥٣ ، الموافق لشهر تموز من صيف العام الفائت ١٩٣٤ كلفني « مكتب النشر العربي » أن أقف على طبع كتاب من أجل كتب شيخنا علامة الشام ، الشيخ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي رحمه الله تعالى ورضي عنه ، ألا وهو كتاب « قواعد التحديث ، من فنون مصطلح الحديث » . فشعرت أن نسمة من أنفاسه الطاهرة قد هبت عليّ ، ودبت في جسعي ديب دم الحياة في الهيكل البالي ، وتمشت في أعضائي تمشى البرء في البدن السقيم . لبيت الطلب فرحاً مستبشراً ، وشكرت « للمكتب » هذه اليد البيضاء التي اتخذها عندي ، وكنت من قبل أرجو أن أقوم لأستاذنا ولو ببعض حقه ، وأقفيه ولو جزءاً يسيراً من فضله .

أصاب مني الكتاب عطلة من عمل ، وسعة في الوقت — وإن اشتد القيط في تموز وآب — فأخذت أقابله مع الأخ الأعز السيد ظافر — نجل المؤلف — وتقرؤه مراراً قبل الطبع وبعده ، وزارجع في كتب والده الإمام ، ونشير إلى مراجع « القواعد » وصفحاتها ، وأنا أعلق على بعض الأحاديث حواشي ، أشير بها إلى خرجها ورواتها . ولما تم طبع نحو ثمانين صفحة منه ، رأينا أن نرفعها إلى علامة الإسلام ، ومصلح العصر الشهير السيد الإمام الأستاذ محمد رشيد رضا ، منشىً للنار النير ، لما نعلمه من سروره — أطال الله عمره — (٢ - قواعد التحديث)

«بظهور آثار صديقه عالم الشام ، واهتمامه بطبع مالم يطبع منها إلى الآن ، ولما تتوقعه من نصحه لنا ، وإرشاده إيانا ، إلى ما به تتم فائدة الكتاب . وقد تكرم حفظه الله بالجواب ، ومما جاء فيه : « وصلت الكراسات المطبوعة من قواعد التحديث ، وسررت بتوفيق ولدنا الظافر لطبعه ، وعنايتكم بتصحيحه ، وأنتم أولى به » ثم أشار علينا بتخريج أحاديثه فقال . « فإنه خير ما تتم به فائدة الكتاب » .

وأقول: إن تخريج الأحاديث التي وردت في الكتاب ، وبيان مراتبها ، لم يكن داخلا من قبل في القصد ، وكل ما اقترحه على الأخ السيد ظافر ، وأراده مني ، هو الدلالة بإيجاز على مواضع الأحاديث التي يشكل على القراء علمها أو فهمها ، من كتب السنة وشروحها ، وكان يمنع من ذلك عجلة الطبع أيضا . على أنه إذا فاتني بيان مرتبة الأحاديث التي لم يخرجها الشيخان ، أو التي لا تبلغ درجة الصحة عند غيرها ، فلم يقتنى بحمد الله ذكر نخرجها ، وعزوها إلى كتبهم ، وهي الخطة التي جرينا عليها بعد ورود جواب السيد الإمام ، أطال الله بقاءه ، وأدام فضله .

أمامالم يخرج من الأحاديث ، فهو مما جاء في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في ص (٣٧) ، ٣٨ ، ٣٩) وما أورده من الأحاديث هو في الصحيحين أو أحدهما؛ ومالم يخرج لنيره فقليل جداً

* * *

إن مما يقضى بالعجب من أمر أستاذنا المؤلف رحمه الله تعالى ، هو كونه خلف زهاء مئة مصنف أو أكثر ، ولم يبلغ الخمسين من عمره ، ونادر جداً أن ترى كتاباً في خزائنه الواسعة ، مخطوطاً كان أو مطبوعاً ، خالياً من التعليقات الكثيرة ، والتصحيح على الأصول الخطئية الصحيحة . ولقد كان رحمه الله آية في المحافظة على الوقت ، والمواظبة على العمل ، ولو طال عمره لرأينا من آثاره النافعة ، أكثر مما رأينا ، ومن نفاسة تأليفه فوق ما شاهدنا ، فإن الأستاذ رحمه الله كان في تجدد مستمر ، استمد من علوم العصر وحقايقه ، وانكشف له به عن كثير من أسرار الشريعة وعوامضها .

* * *

وقد قام الشيخان الفاضلان : الشيخ حامد التقي ، والشيخ أحمد الجبان - وكلاهما من كبار تلاميذ المصنف - بقراءة الكتاب بعد الطبع ، بدقة وعناية ، وإحصاء الأغلاط المطبعية لتصحيحها ، فجزاها المولى عن المؤلف وعنا خيراً . ولا أكرم القراء الكرام أنا بعد انقضاء عطلة الصيف ، ضاق وقتنا جداً ؛ فقد عاد السيد ظافر إلى مكابدة الدروس في معهد الحقوق ، ودعتنى جمعية المقاصد الإسلامية الجليلية في بيروت إلى تولى تدريس العلوم الدينية في الفرع الديني الذي أنشأته هذا العام ، وفي جميع الصفوف الثانوية من كلية البنين ، وإلى تدريس العلوم الدينية وتاريخ الأدب العربي والإنشاء والخطابة في كلية البنات . ثم دعتنى وزارة المعارف الجليلية في سورية إلى تدريس الدين في الصفوف الثانوية من دار التجهيز والعلما بدمشق ، فتم لي الشرف هذا العام بخدمة المصنفين الكبارين : دمشق وبيروت . ولكنني بفضل الله لم أقطع عن خدمة هذا الكتاب ، بل صرت أراجع وأصحح في السيارة والقطار مساء كل ثلاثاء في طريقى إلى دمشق ، ومساء كل جمعة في عودتى إلى بيروت ، وفي حصص الفراغ القصيرة ، وبعض ساعات النوم . وقد وفقني الله تعالى إلى إحياء ليال متفرقة بالمراجعة والتصحيح ، لم أذق فيها مناماً . وقد اضطررنا إلى ذلك استعتماد المطبعة بعد انقضاء عطلة الصيف لإنجاز ملزمة من كتابنا كل يوم .

والحمد لله الذى ينعمته تم الصالحات . اللهم اجعل عملنا خالصاً لوجهك الكريم ، واجز شيخنا المؤلف أفضل ما جازيت عبادك المخلصين ، واجعل اللهم النفع عمياً بكتابه هذا . وسائر مصنفاته ؛ وسلام على سائر المرسلين ، والحمد لله رب العالمين ..

محمد بهجة البيطار

الثلاثاء ١ ذوالقعدة ١٣٥٣

(١) السيد محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي

٤ - ولادته :

« ولد بضخوة يوم الاثنين لثمان خلت من شهر جمادى الأولى سنة ثلاث وثمانين ومئتين وألف ١٧ أيلول ١٨٦٦ في دمشق (٢) . »

٢ - نسب :

« هو محمد جمال الدين أبو الفرج بن محمد سعيد بن قاسم بن صالح بن إسماعيل بن أبي بكر، المعروف بالقاسمي، نسبة إلى جده المذكور، وهو الإمام فقيه الشام وصالحها في عصره، الشيخ قاسم المعروف بالخلّاق. ولا يعرف من أجداده من خدم العلم حق الخدمة إلا جده النور به (٣) . »

٣ - تلمّذه وشيوخه :

نشأ القاسمي في بيت عرف بالتقوى والعلم. وكان أبوه فقيها غلب عليه الأدب، ميالا إلى الموسيقى، وله معرفة بأنغامها، حلو الصوت. فقي جو من حرمة الدين وجلاله، وهداه وسلطانه، ورقة الأدب وروائه، وتهذيبه وصفائه، وطلاوة الموسيقى وحلاوتها، وعدوبتها ونشوتها، فتح عينيه على النور. فأعانه هذا كله، كما أعانه تشجيع أبيه على أن ينشأ نشأة صحيحة سالحة. فضلا عما فطر عليه من عناصر الحق والخير.

أخذ العلم على طريقة القدماء « فقرأ القرآن أولا على الشيخ عبد الرحمن المصري، ثم تعلم الكتابة، على الشيخ محمود القوصي، نزيل دمشق، من صلحاء الأتراك، ثم انتقل إلى مكتب في المدرسة الظاهرية، وكان معلمه الشيخ رشيد قزيبها، أخذ عنه مبادئ التوحيد والصرف والنحو والنطق والبيان والعروض وغيرها . »

(١) ملخص من كتاب « أبي جمال الدين القاسمي » قيد الوضع .

(٢) ما وضع بين قوسين من كلام القاسمي في ترجمته لنفسه .

« ثم جود القرآن على شيخ القراء الشيخ أحمد الحلواني .
« وكان مواظباً على دروس الشيخ سليم المطار لقراءة حصّة من الكتب المنيّة كشرح
الشدور ، وابن عقيل ، وشرح القطر ، ومختصر السعد ، وجمع الجوامع ، وتفسير
البيضاوى . . . »

« وسمع منه مجالس من البخارى دراية ، وحضر دروسه فى الموطأ ، والشفاء ، ومصابيح
السنة ، والجامع الصغير ، والطريقة المحمدية وغيرها .
وذكر من مشايخه كلا من الشيخ بكرى المطار ، والشيخ محمد الخاني ، وخال والده
الشيخ حسن جبينه الشهير بالدسوق .
وأجازه كثير من علماء عصره .

٤ — أقرأه وامانه للناس :

بدأ فى إلقاء الطلاب مبادئ العلوم ، وله من العمر أربعة عشر عاماً . وكان مهيئاً
لوالده بدرسه العام فى جامع السنانية حتى عام ١٣٠٣-١٨٨٧ وأتدب من عام ١٣٠٩ -
١٣١٢ هـ (١٨٩٣-١٨٩٦م) لإلقاء دروس عامة خلال شهر رمضان فى وادى العجم والنبك
وبمليك . وقام مقام أبيه فى الدرس العام بعد وفاته عام ١٣١٧-١٩٠١ . وبقي يؤم الناس فى
جامع السنانية ، ويلقى الدرس العام فيه ، إلى أن لقي وجهه ربه .

٥ — عصره :

عاش القاسمى معظم حياته فى أشد أيام الظلم والظلام . ولد ونظام الحكم المطلق قائم فى
الدولة العثمانية - وكانت البلاد الشامية جزءاً منها - فالحريات مفقودة ، والأفلام منلولة ،
والعقول مقيدة ، والصحافة على ضعفها وقتلها مكيلة ، والأحرار مطاردون ، والدستور ممانق ،
وال مجالس النيابية ممثلة ، والناس يحاسبون على الهمسة والنبسة ، والجاسوسية تفتك بالأبرياء .
أما المدالة فمفقودة ، لفساد النظام القضائى ، وشراء مراكز القضاء ، وانتشار الرشوة
هنا بين موظفى السلطة العاية والمواطنين .

وأما الحياة الثقافية ، فكانت مفقودة أو بالمفقودة أشبه ، فلا مدارس ولا معاهد ، ولا جامعات ، والطباعة والصحافة ضعيفتان ، ليس فيهما أى غناء . واعتاد القلة من الناس على الكتائب ، وحلقات الجوامع ، والدروس الخاصة فى البيوت . والامية منتشرة ، لأن الدولة فرضت الجهل المطبق على الناس ، ليعيشوا فى جو من الظلام والغباء ، وليسهل على الحكام والمستغلين اطراد الأمور فى سلك من الظلم والبطش والخضوع .

وكان حال الحياة الدينية نتيجة طبيعية للحياة الثقافية : جود على القديم ، وكتب صفراء يتداولها الطلاب ، ومتون كثيراً ما يحفظونها بدون فهم ، وحواش وشروح وتقريرات وتعليقات تزيد فى اضطراب عقول الطلاب وتشويشها .

وتقليد أعمى غلت معه العقول ، فكتب الحديث لا تقرأ إلا للتبرك ، وكتب التفسير ممتعة عن الخاصة بله العامة . ولا يقرأ الناس إلا كتب الفقه التى وضعها المتأخرون . أما كتب اللغة والنحو والصرف والأدب وما إليها فيقرؤها بعض الطلاب على أنها أداة لفهم الكتاب والسنة ، لالذاتها .

وكانت الطرق ، فى ذلك العصر ، فى أوج انتشارها ، يمتنقها بغض رجال الدين ، ويجمعون العامة حولهم ، ويشغلونهم عن العمل النافع لإقامة المجتمع الإسلامى الصالح . والحياة الاجتماعية كانت مفقودة ، فلا ندوات ، ولا جمعيات إصلاحية ، ولا حلقات اجتماعية ، حتى ولا جمعيات خيرية .

والرأة التى هى نصف المجتمع غائبة عنه ، فليس لها فى خدمته إلا نصيب قعيد البيت . فى هذا الجو الخانق المجيب ، التخلف فى جميع مرافق الحياة ، نشأ القاسمى ، فكان كالطائر المغنى فى غير سربه ، غريباً عن أهل الزمان . ولعل هذا كله كان أدعى لإقدامه ، والاقتناع بقدسية رسالته ، وضرورة العمل لها ، والسعى لنشرها ، والضى فى تبليغها .

٦ - نفاثه العامر :

أخذ القاسمى معارفه الأولى على الطريقة المألوفة فى عصره . ثم أخذت الآفاق تتسع أمامه ،

فكف على مكتبته الخاصة ، التي أسسها جده وأبوه ، ينهل من معينها ، ثم أخذ يتابع تطور الحركة العلمية في جميع نواحيها ، راغباً في الإحاطة بجميع أنواع المعرفة ، لو أن الإحاطة ممكنة . وعنوان ثقافته العامة مكتبته الخاصة ، والكتب التي ألفها .

فأما مكتبته الخاصة ، التي تنوف على أثنى مجلد ، فلم يخل كتاب فيها من تصحيح أو تعليق وترى فيها إلى جانب كتب التفسير والحديث والفقه واللغة والتصوف والأدب والتاريخ والأصول وغيرها ، كتب الفلسفة القديمة والحديثة ، والاجتماع ، والرياضيات ، والقانون المقارن ، وكتب الفرق الإسلامية ، كالمعتزلة والظاهرية والشيعة والزيدية وغيرها . كما أنها ضمت مجموعة قاربت مئة كتاب من كتب الديانات الأخرى كاليهودية والنصرانية . وأما الكتب التي ألفها ، فترى فيها إلى جانب كتب التفسير والحديث والأصول ، كتاباً في تاريخ دمشق ، ورسالة في الجن ، وكتيباً في الشاي والقهوة والدخان ، ومقالة عن القلب ، وسفراً في دلائل التوحيد ، وكتاباً في الآداب والأخلاق ، إلى غير ذلك مما تراه واضحاً في أسماء كتبه .

وتقرأ هذه الكتب ، فترى أنه عرف الاشتراكية قبل أكثر من نصف قرن ، وما مدلولها ، وما معناها ، في وقت كان الذين سمعوا بها في العالم العربي أفراداً معدودين^(١) . وتلاحظ فيها حصيلة حسنة من علوم الفلك والجغرافيا والحيوان والنبات والجيولوجيا^(٢) . وينقل عن الفارابي بحثاً ، فيرى أنه استعمل كلمة (أولوجيا) ، فيصححها في الهامش ويقول : كذا في الأصل ، وصوابه (تولوجيا)^(٣) .

ويضع رسالته الشهيرة عن الجن ، فيترجم له طلابه ما جاء في معجم لادوس وفي دائرة المعارف البريطانية تحت كلمة « جن »^(٤) .

وترى في كتابه « إرشاد الخلق إلى العمل بخير البرق » بحثاً عن « التلغراف » ومعناه ، واشتقاقه من اللغة اليونانية ، وأول من استعمل الكهرباء في المخبرة عن بعد . وكذلك « التليفون » . ثم يشير إلى (التلغراف اللاسلكي) الذي كان حديث العهد بالظهور^(٥) .

(١) الفتوى في الإسلام ص ٦٦ . (٢) دلائل التوحيد ص ٤٨ . (٣) دلائل التوحيد ص ٦٤

(٤) مذاهب الأعراب وفلاسفة الإسلام في الجن ص ٤٧ - ٤٨ . (٥) ص ٧٥ .

ويصاب بالبواسير، فيؤلف كتاباً يسميه « مآله الأطباء المشاهير في علاج البواسير »^(١).
قال عنه عميد كلية الطب الأستاذ الدكتور عزة مريدن: « رسالة جامعة لكل ما يريد الباحث معرفته مما قيل عن هذا المرض قديماً وحديثاً ».

ويشير إلى ما قاله علماء البيولوجيا من موافقة الأولاد لوالديهم في بعض الأوضاع الجسدية والصفات النفسية^(٢).

ويبحث في ذرائع إصلاح الزراعة، فينبه إلى السمادات الكيماوية وأنواعها: الفوسفورية، والبوتاسية، وإلى ضرورة استعمال الآلات الميكانيكية في الحرث والحصاد، وإلى الآفات والأمراض والحشرات الزراعية، وطرق مكافحتها...^(٣).

ويتناول الحياة الدستورية، ويعقد فصلاً عن أدب النائب في مجلس المبعوثين، وعن شروطه فيقول: « لا يطلب النائب بين خزائن النقود، ولا من وراء سجوف النعمة، ورغد العيش، فإن من ترفع عنك لا يهبط إليك » ولا يفوته أن يشترط على النائب تضلعه في علم الحقوق، ومعرفته لحركة المجالس النيابية عند الأمم الراقية، وإدراكه علائق حكومته بحكومات أوروبا، وما نالته من الامتيازات، وأن يكون قادراً على الاستخراج من كتب السياحة والإدارة والقضاء بإحدى اللغات الأجنبية^(٤).

وأستشهد بشروح قانون التجارة، وقوة المراسلات - ومنها البرق - في الإثبات بين الخصوم^(٥).

ويدعو المفتين إلى ضرورة التضلع في العلوم الرياضية^(٦).

ويبحث مشكلة من مشاكل هذا القرن الكبرى وهي التمييز بسبب العنصر أو العرق أو اللون عام ١٣٢١ - ١٩٠٤ فقرر أن « منشأ هذه الخرافة استعباد الزوج، وأن من أحنى قامة الذل والهوان، نهض يطالب بحقوقه المهضومة، وينافس ظلامه الحساب »^(٧).

(١) ما زال مخطوطاً. (٢) شرف الأسباط ص ٤٥. (٣) تعبير اندام - ٣ (مخطوط).

(٤) جوامع الآداب ص ١١٢. (٥) إرشاد الخلق ص ٥٧. (٦) الفتوى في الإسلام ص ٥٠.

(٧) دفتر أواخر شوال (مخطوط) - الورقة ٣٩.

وأولع عام ١٣٢٤ - ١٩٠٧ بفقهِ اللغات (الفيلولوجيا) ، وأخذ يبحث عن أصول بعض الألفاظ المعربة من لغاتها الأصلية : اليونانية ، والسريانية ، والعبرية ، والفارسية ، والبطبية ، والألمانية ، والإيطالية ، والفرنسية ، وغيرها^(١) .
لقد كان آخذاً بأطراف المعرفة من كل سبب ، لم يمنعه عن ذلك مخالفة الدين أو المذهب أو العقيدة أو الطريقة ، وأتاحت له حريته الفكرية أن يجول في آثار عقول الأمم ، على اختلاف مللهم ونحاهم .

٧ - حرية واضطهاده :

آمن القاسمي بالحرية وقدها ، وأحب رجالها ، وعشق أبطالها ، وسمى إليها ، وقضى حياته كلها ، وهو يرى أن الإنسانية ملازمة للحرية .
ولقد كان هذا واضحاً منذ طفولته المبكرة ، ففر بين أقرانه بالتحجر من الأوهام ، وتقديسه لسلطان العقل ، وحرية الفكر .
ولم يكن هذا خافياً على حكام ذلك الزمان ، فلقبوا له في مطلع شبابه تهمة خطيرة هي « الاجتهاد » ، وألفوا لذلك محكمة خاصة ، دعى للثول أمامها مع لفيف من العلماء فاستجوبوا جميعاً ، وأطلق سراحهم ، إلا القاسمي ، فقد أوقف ليلة واحدة في دائرة الشرطة ، ثم أخلى سبيله في الصباح .

كان هذا في عام ١٣١٣ - ١٨٩٧ ، وله من العمر ثلاثون عاماً .
لقد دون القاسمي وقائع المحاكمة في ترجمته لنفسه . ويناب على ظني أن هذه الحادثة هي الحادثة الكبرى التي وقعت في أوائل القرن الرابع عشر الهجري - أواخر القرن التاسع عشر الميلادي - في البلاد الشامية .

فلم يكن في البلاد أحزاب سياسية ، ولا حركات قومية ، وإنما كان قوام الدولة على الخلافة ، ومذهب الدولة الرسمي هو المذهب الحنفي . فاتهم القاسمي بالاجتهاد وإحداث مذهب

(١) المفكرة اليومية لعام ١٣٢٤ - ١٣٠٦ (مخطوط)

خامس في الإسلام هو « المذهب الجلى » ، كان ممكناً أن يؤدي به إلى أعماق السجون أو إلى أبعد النافي .

أضف إلى ذلك أن الاجتهاد يعنى الحرية ، وكلمة « الحرية » بمختلف أشكالها وألوانها ، بما في ذلك الحرية الدينية ، كانت تأبها سياسة الدولة ، وتحاربها دون هوادة أو رحمة . ولئن كانت هذه الحادثة قد مرت دون أن تؤثر على حياة القاسمى ، إلا أنها تركت آثاراً كبرى في طرائقه في الإصلاح ، والتأليف والدعوة والإرشاد .

ووقعت حادثة أخرى كانت أخف من الأولى وقماً : ذلك أنه في ٨ من صفر ١٣٢٦ - ١١ آذار ١٩٠٨ قُتشت كُتبه بالسدة في الجامع ، وفي حجرته بالدار . وبقيت الكتب التي أشبه بها وصودرت حتى ١٨ ربيع الآخر ١٣٢٦ - ١٩ أيار ١٩٠٨ ، وأعيدت^(١) . ثم يملن استئناف الحياة الدستورية في المملكة العثمانية ، فيتهج مع الأحرار ، ويرى أن فجر عصر جديد قد آذن بالانبلاج .

ولكن الواقع يكذب هذه الآمال ، ويتضح أن الأتراك قبل الدستور كانوا أرحم من الأتراك بعد الدستور ، فلم تكد تمضى سنة وبمض السنه على إعلان الحرية ، حتى يدعى القاسمى أمام قاضى التحقيق بدمشق ليستجوب عن التهم التي تضمنها ادعاء الحق المام عليه وهى : « أن جمعية النهضة السورية لم تنشأ إلا بتشويقه ، هو والشيخ عبد الرزاق البيطار ، وأنهما من أركانها ، وأنها فرع لجمعية في البلاد كاليمين ونجد ، وأنها تطلب الاستقلال الإدارى ، وتريد تشويش الأمور الداخلية بطلب حكومة عربية ، وأن لهم مكاتبات مع أمراء نجد ومواصلات ، وكذلك مع التمهدي في اليمن ، وأن الشيخ طاهراً الغربى هو المحرض للمتمهدي على القيام لأنه مغربى . وما مذهب الوهابية ، وكم عدتهم في الشام . . . إلى نحو ذلك »^(٢) .

وإذا كنا لا نعرف عن هذه الحادثة التاريخية الكبرى أكثر من هذه الأسطر ، لفقدان إضبارتها ، ولأن الأحياء الذين عاصروها لا يذكرون عنها شيئاً ، فإن في هذه

(١) المفكرة اليومية ١٣٢٦ - ١٩٠٨ (مخطوط) .

(٢) المفكرات اليومية ١٤ رمضان ١٣٢٧ - ٢٨ ايلول ١٩٠٩ (مخطوط) .

الأسطر من الدلالة على خطورتها ما كان يمكن أن يؤدي بالقاسمي إلى للشقة ، أو إلى التنكيل القبيح .

وهكذا فإن القاسمي قد عاش قبل الدستور وبمده ، وهو هدف للاضطهاد ، بسبب آرائه الحرة ، وأفكاره الجريئة .

أما مظاهر حرته الكاملة فستراها حين بحث آرائه وأفكاره .

٨ - آرائه وأفكاره :

في هذا البحث عناوين لبعض آراء القاسمي وأفكاره ، التقطتها من بعض كتبه دون استقصاء . وهذه المناوئين التي كتبها بقله لا تنفي عن الرجوع إلى أصول الأبحاث ، وإنما تمنى فكرة عن عقل الرجل وتفكيره ، فلقد كان يرى :

أن الدين مدرسة أخلاق^(١) . وأنه يدعو للوحدة لا للتفريق^(٢) . وأن العقل حجة الله القاطمة بالآلة ، والنقل لا يأتي بما يناقض العقل^(٣) . وأن العلماء اتفقوا على أنه إذا تعارض العقل والنقل ، أول النقل بالعقل^(٤) .

إن باب التناظر والتجاور في المسائل مفتوح ، حتى في مثل أخبار الصحيحين ، وهي ماهي ، وإن غل الفكر عن النظر والتأمل هو أعظم هادم لصرح التحقيق ، فإن الحقيقة بنت البحث^(٥) .

وإن حرية العلم والتأليف قضت أن لا يبخل بفكر ، ولا يرضى برأى ، لا على أن يهمس به همساً ، بل على أن يثبت وينشر ، ويصدع به في المجالع والجوامع ، ويجهربه على السامع^(٦) . إن تبين وجه الحق إنما هو بالوقوف على تفصيل التنازع فيه وتحليله ، وطرح كل ماسبق إلى القلب وغرس فيه ، من تقليد أو تحزب أو تقية ، أو حمية^(٧) ...

وإن الحق ليس منحصراً في قول ولا مذهب ، وقد أنعم الله على الأمة بكثرة مجتهديه^(٨) .

(١) دلائل التوحيد ص ١٣٤ (٢) إقامة الحجة ص ٤ (٣) دلائل التوحيد ص ٦٢٩ .

(٤) دلائل التوحيد ص ٣١ (٥) الأجوبة المرضية ص ٦ (٦) قد النماذج الكافية ص ٧ .

(٧) قد النماذج ص ٢٤ (٨) الاستئناس ص ٤٤ .

وإن مراد الإصلاح العلمى بالاجتهاد ليس القيام بمذهب خاص ، والدعوة له على انفراده ، وإنما المراد إنهاض هم رواد العلم ، لتعرف المسائل بأدلتها^(١) . . .
إننا فى رأى مستقلون ، ولنسنا بمقلدين ولا متحيزين^(٢) .

ظهر لى أن قول بعض الفقهاء : « هو تعمى لا يعقل معناه » فيه حجب على العقول والأفهام أن تنظر وتأمل وتتدبر . فهو مناف لقاعدة إعمال الفكر لاستنباط المعانى^(٣) .
وله آراء فى الدولة وقوتها والوطن والسياسة والعرب وغيرها جاء فى بعضها :

إن القرآن قد أمر بوجود إعداد القوة الحربية ، وأنه لما ترك المسلمون العمل بهذا الأمر ، أهلوا فرضاً من فروض الكفاية ، وأصبحت جميع الأمة آتمة . وأن طمع العدو فى البلاد الإسلامية ، لأنه ليس فيها معامل للأسلحة ، بل كلها مما يشتري من بلاد العدو . ولقد آن للأمة أن تنتبه من غفلتها قبل أن يدام العدو ما بقى منها ، فيقضى على الإسلام وممالك المسلمين ، لاستعمار الأمصار ، واستعباد الأحرار ، ونزع الاستقلال المؤذن بالدمار^(٤) .

وإن حب الوطن من أمهات الفضائل ، وهو أن يبدل المرء ما يقدر عليه ، مما أعطاه الله من العلم والمال والخبرة والنصح فى عامة الأحوال والأزمان لمنفعة وطنه ومواطنيه^(٥) .
وحض على الجهاد لأن العدو يريد أن يقضى على الدين ، وأن ينهب الأموال والمقتنيات . ويهتك الحرم ، ويححو تاريخ المجد ، ويفنى اللغة والعلوم^(٦) .

وهلل للدستور بكثير من الفرح^(٧) .

ودعا لتولية الأكفاء ، وإعطاء كل ذى حق حقه ، ووضع الأشياء فى مواضعها ، وتفويض الأعمال للقادرين عليها . . . لأن كل من تتبع تواريخ الأمم ، علم أنه ما انقلب عرش مجدها ، إلا لتفويض الأعمال لمن لا يحسن القيام عليها ، ويضع الأشياء فى غير موضعها^(٨) .

(٢) المرح والتعديل ص ١٤ .

(١) لإرشاد الخلق ص ٤ .

(٤) محاسن التأويل ج ٨ - ص ٣١٢٥ .

(٣) السوانح ص ٣ (مخطوط) .

(٦) جوامع الآداب ص ١١٠ .

(٥) جوامع الآداب ص ١١١ .

(٨) الفتوى فى الإسلام ص ٥٤ .

(٧) دلائل التوحيد ص ٢٠٥ .

وكان يحترم آراء الفرق ، لأن الخطأ من شأن غير المعصوم ^(١) .
وقد ترك دفترًا تاريخه أواخر شوال ١٣٢١ - ١٩٠٤ ، قيد فيه من أوابد أفكاره
ما يدعو إلى كثير من الإعجاب والتقدير ^(٢) .

فهو يسر للانتقاد ، ويعتبر الانتحار هرباً من القيام بالفروض ، وأن القدر الذي يجب
الإيمان به لا ينطوى على شيء يمت العزم أو يحمده ، وأن العرب قد اختارهم الله تهذيب
الأمم ، لأنه أنزل القرآن بلغتهم . وأن قصص القرآن ليست إلا آيات وعبراً . وأن وظيفة
الأستاذ والرئيس أن ينظر في أمور جماعته ، ويعهد لها سبيل المجد والارتقاء . وأن المناظرة
في الأمور المذهبية التي توجب الضمائم ، وتولد التعصب آفة العمران . وأن الكسل من
التقائص التي تولد الخسائس والشور . وأن من اشتهر بالبخل من الناس مرفوض .
وكذلك من اشتهر بالهزيمة والثلب والسفه والكبرياء . . . وأن أعمال المتقين تقفأ حصراً
في أعين الحاسدين . وأن التعصبين يستعملون تعاليمهم الفاسدة في تفريق الناس بعضهم عن
بعض . وأن الحق يُصرع إذا عمد إلى إظهاره بالسباب والشتائم .

وأن الحياة معترك هائل ، يموج بالرزايا موجاً ، وأن الإنسان فيها بمثابة المخاطر
في معترك الحرب ، إن فاتته ضربة سيف ، لا تقوته طعنة رمح ، أو رمية سهم .

وأن الإسلام لا يبيح الحرب لذاتها ، وقد حرم الاعتداء . وإنما يوجب تعميم الدعوة ،
فمن عارضها وجب جهاده عند القدرة ، حتى يقبلها ، أو يكون لأهلها السلطان الذي
يتمكنون به من نشرها بدون معارض . وأن اللباس من الأمور المادية . والدين لا يذم
لباساً إلا إذا كان في لبسه ضرر في الأخلاق .

وأن السياسة مصاربة المكاره ، ومسيرة الأهوال والمصائب ، وركوب الأسنة في سبيل
المداراة والمجاراة ، وتحين الفرص والظروف .

وأنه لا ينبغي للإنسان أن تكون وظيفته في الحياة دون النبات : ذاك يتناول ،
وهم يتقاصرون .

(١) الجرح والتعديل ص ٧ . (٢) ستشش نصوص هذا الدفتر الكاملة في الكتاب .

وأن العاقل لا ينتصر لرأيه الذاتي، ولا يصر عليه، فربما كان صواباً أو خطأ .
وأن عثمان كان محققاً في نقى أبي ذر الغفارى لأن الحث على الزهد في الدنيا ، والقناعة
بالبسير والكفاف من الرزق ، وإماتة المطالب النفسية ، والتباعد عن الزينة والمفاخرة ...
كل هذه الأصول فقرات مخدرات ، لا يرتضيها عقل ، ولم يأت بها شرع .
وأن حال الأمة لا يستقيم ولا تثبت على أساس مكين ما لم يتفق الكبراء بعضهم
مع بعض ، ويتصافوا مع الذين دونهم ، ويفصلوا كل خلاف وخصومة بالتحكيم .
وأن الجبان يموت مراراً قبل وفاته ، والشجاع لا يذوق مرارة الموت إلا مرة واحدة .

. وبعد فهذا قليل من كثير مما ترك القاسمى . عرضنا منه عناوين ، وتركنا التفصيل
إلى كتابنا الذى نعدده عنه .

٩ - أسلوب ومؤلفاته :

كان الكتاب فى العصر الذى عاش فيه القاسمى يعتبرون السجع المثل الأعلى فى الإنشاء .
وكانت « مقامات الحريرى » القدوة التى يحتذىها الكتاب فيما يكتبون . ولقد درجوا على
على تحفيظها للطلاب ، لتنمية الملكة الأدبية ، وللنسخ على منوالها .
ولقد كان والده أديباً ، إلى جانب تعمقه بالفقه ، فنشأ نشأة أدبية ، على الطريقة المألوفة
فى عصره ، فلما أخذ فى الكتابة والتأليف جرى على الأسلوب الذى لقن إليه . فالتزم السجع
فى أكثر ما كتب فى مطلع حياته ، ثم استمر على التزامه فى أكثر مقدمات كتبه حتى
آخر حياته ، وفى بعض رسائله الخاصة . على أن سجعه فى أوائل أيامه أقرب إلى سجع
المبتدئين ، وكان فى أواخرها أقرب إلى سجع أئمة الكتاب المتقدمين ^(١) .

ثم شاعت طريقة الترسل ، وكان الأستاذ الإمام محمد عبده ، من الذين استعملوها ،
ودعوا إلى نشرها . وكان القاسمى معجباً بالأستاذ الإمام ، فعدل عن السجع إلى الترسل ، وفى
أكثر ما كتب بعد تعرفه عليه عام ١٣٢١-١٩٠٤ ، فجاء أسلوبه فيه عريباً صافياً ، رائماً

(١) راجع ص ٧٥ من الجزء الثانى من محاسن التأويل وأكثر مقدمات كتبه .

في قوة التركيب ، وجزالة الألفاظ ، ودقة الأداء ، دليلاً على تمكنه من لغة العرب ، وصفاء ذهنه ، وغوصه على المعاني ^(١) .

أما كتبه التي ألفها فقد قاربت المئة . وأقدم ما عثرت عليه من مؤلفاته ، مجموعة سبها « السفينة » ، يرجع تاريخها إلى عام ١٢٩٩-١٨٨٣ ، ضم فيها طرائف من مطالعته في الأدب والأخلاق والتصوف والتاريخ والشعر وغير ذلك وله من العمر ستة عشر عاماً . ومضى يكتب ويكتب إلى أن عجب الناس من بعده ، كيف اتسع وقته - ولم يمش إلا تسعة وأربعين عاماً - لهذا الإنتاج الضخم ، فضلاً عن تحمل مسئولية الرأي ، وترجيح الأقوال ومناقشتها ، والرجوع إلى المصادر ، فضلاً عن أعبائه المائلية ، فلقد كان له زوج وسبعة أولاد ، وفضلاً عن إمامته للناس في الأوقات الخمسة دون انقطاع ، ودروسه العامة والخاصة ، وتفقدته للرحم ، ورحلاته ، وزياراته لأصدقائه ، وغير ذلك من المشاغل .

وليس من شأن هذه المقدمة أن تعد لك مؤلفات القاسمي وقد قاربت المئة ، ولا أن تعرفك بمواضيعها ، فارجع إلى هذا البحث ، إن شئت ، في الكتاب الذي لخصنا عنه هذا الفصل .

١٠ - أسلوبي في الدعوة :

عرف عن القاسمي أنه كان عف اللسان والقلم ، لم يتعرض بالأذى لأحد من خصومه ، سواء أكان ذلك في دروسه الخاصة أو العامة ، أو في مجالسه وندواته . وإنما كان يناقش بالبرهان والدليل ، من الكتاب والسنة ، وأقوال الأئمة والمراجع المتمددة .

وكانت له طريقة في مناقشة خصومه لم يعرف أهدأ منها ، ولا أجمل من سبها . وكثيراً ما قصد به بعض المتحمسين في داره ، لا مستفيداً ، ولا مستوحياً ، ولا مناقشاً ، بل محرّجاً . فكان يستقبلهم بصدره الواسع ، وعلمه العميق ، فلا يخرج المتحم من داره إلا وقد أخف ، وامتلاً إعجاباً وتقديراً .

(١) راجع ص ٣٠٢ من الجزء الثامن من عاسن التأويل ، والمقتطفات التي أوردناها في بحث

« آرائه وأفكاره » .

ولم تتضمن كتبه ، على كثرتها ، وبعضها إنما وضع لارد على مخالفه ، لفظاً نابياً ، وإنما اعتصم بالنقاش العلمى الأدبى .

ومن الواضح لمن يطلع على هذه الكتب ، أن القاسمى لم يكن يريد من الرد على مخالفه ، إلخام خصومه ، أو تصغير أقدارهم ، أو الخط من مكانهم ، وإنما كان يهدف إلى الهدى والرشاد ، وسواء السبيل ، والدعوة إلى الصراط المستقيم ، حتى ينقلب الخطئ مصيباً ، وحتى يعود المنحرف إلى الحق .

« ادفع بالتي هي أحسن » طريقته الوحيدة فى الدعوة إلى الحق ، فلم تعرف عنه رغبة فى الجاجة ، ولا إلحاح مع معاند ، ولا استمرار مع مكابر أو مفرض .

١١ — وفاته :

وافاه أجله مساء السبت ٢٣ جمادى الأولى ١٣٣٢ - ١٨ نيسان ١٩١٤ ودفن فى مقبرة الباب الصغير بدمشق .

الخاتمة :

هذه لمحة عن سيرة هذا الرجل الذى عاش للعلم والحق والخير . وترك أعماق الأثر فى معاصريه وأقرانه وتلاميذه ، وفى العصر الذى عاش فيه ، وفى العصور التى أتت من بعده ، سواء أكان فى النهضة الدينية ، أم فى النهضة الإسلامية والعربية بوجه عام . لقد كان حلقة فى سلسلة الهدى والإصلاح التى لم ينقطع نورها عن العالم الإسلامى خلال القرون ، فجددت للناس حقائق الدين ، وجلت عنها ما علق بها من الخرافات والأوهام .

طاهر القاسمى

قَوَاعِدُ التَّحَدِيثِ
مِنْ فَنُونِ مُصْطَلِحِ الْحَدِيثِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل أحسن الحديث ، وأودع دُررَ بيانه في مُحكم الحديث ، وألهم حملته المَدول ، وحفظته الفُحول ، إيضاح مُصطلحه وقواعده . ليدنو اجتناؤه ثمراتِ فوائده . فإنه لسَاءَ المعارفِ الشمسُ البازغة ، والهداية إلى طريق الحقِّ الحجَّةُ الدامغة ، أحدهُ حمدُ مَنْ أعملَ بالحمدِ لسانه ، وسُغلَ بالشكرِ أركانه وجَنانه ، وأشكرهُ شكرَ معترفٍ بامتنانه . مُعْتَرِفٍ من بحرِ برِّه وإحسانه وأصلى وأسلم على مَنْ أوتي جوامعِ الكَلِمِ ، وخُصَّ ببدايعِ الحِكَمِ ، سيدنا محمدَ أَفْضَلِ مَنْ حَكَتْ به الرسالةُ أجفانها ، ونظمت به النبوةُ جُناها ، وعلى آلِهِ الفَائِزِينَ بتلقَى إرساله ، واتباعِ أقوالِهِ وأفعاله ، وعلى أصحابِهِ الَّذِينَ دَأَبُوا في المَآثِرِ الصَّالِحَةِ . ونصَبُوا في تماطِي التَّجَارَاتِ الرَّابِحَةِ ، وعلى السَّادَةِ الْأَتْبَاعِ ، الَّذِينَ اتَّقَفُوا مسالكَ الْإِتْبَاعِ ، وجَانَبُوا مُحَدَّثَاتِ الْإِبْتِدَاعِ ، وعلى مَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ ، وتَأَسَّى بِهِمْ في حِفْظِ الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ المَصُونِ ، ما أُرْسِلَ رَاوِ الإِسْنَادِ وَعَنَتْنَهُ ، وَصَحَّحَ مَتْنَهُ وَحَسَنَهُ .

أما بعد . فإنَّ من سعادةِ الأُمَّةِ أَنْ يَكُونَ لَهَا من العلماءِ طائفةٌ مهتمةٌ ، يَخْتَصُّ عَمَلُهَا بتَنْوِيرِ عَقُولِهِم بِالْمَعَارِفِ الْحَقَّةِ ، وَتَجَاوِزِهَا بِالْعُلُومِ الصَّافِيَةِ بِكُلِّ الدِّقَّةِ ، لَا يَنُونُ فِي تَبْيِينِ طَرِيقِ السَّعَادَةِ وَمَوَادِّهَا ، وَلَا يَالُونَ جَهْدًا فِي السُّلُوكِ بِهِمْ فِي جَوَادِّهَا ، وَذَلِكَ أَنْ يَدَاهَا الْعَقْلُ حَاكِمًا بِأَنْ جُلَّ الْمَعَارِفِ الْبَشَرِيَّةِ ، وَالْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ ، وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، مَكْتَسِبَةٌ . أَيْ من الْعُلُومِ النَّظَرِيَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي النَّاسِ مَعْلَمٌ حَكِيمٌ ، قَصُرَتِ الْقَوْلُ عَنْ دَرَكِ مَا يَنْبَغِي لَهَا دَرْكُهُ مِنَ التَّقْوِيمِ ، وَانْقَطَعَتِ دُونَ الْكِفَايَةِ مِمَّا يَلْزَمُ لِسُدِّ ضُرُورَاتِ الْحَيَاةِ الْأُولَى ، وَالِاسْتِعْدَادِ لِمَا يَكُونُ فِي الْأُخْرَى ، وَسَاوَى الْإِنْسَانِ فِي مَعِيشَتِهِ سَائِرَ الْحَيَوَانَاتِ ، وَحُرِمَ سَعَادَةُ الدَّارَيْنِ وَفَارَقَ هَذِهِ الدُّنْيَا عَلَى أُنْمَسِ الْحَالَاتِ . وَإِنْ مِنْ أَعْظَمِ مَا يَسْمَى إِلَيْهِ السَّاعُونَ ، وَيَتَنَافَسُونَ فِي الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ الْمُتَنَافِسُونَ ، عُلُومَ الْحَدِيثِ الْكَاشِفَةِ النِّقَابِ ، عَنْ جَمَالِ وَجْهِهِ بِمَجْلَلَاتِ الْكِتَابِ ، وَالْمَدَارِ تَفْصِيلِ الْأَحْكَامِ ، وَتَبْيِينِ أَقْسَامِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ : إِذْ مُسْتَنْدُهَا مَنَاصِحُ مِنَ الْأَخْبَارِ ، وَثَبَتَ حُسْنُهُ مِنَ الْآثَارِ ، وَلَا طَرِيقَ لِمَعْرِفِ ذَلِكَ ، إِلَّا

بما اصطُلِحَ عليه من أصول تلك المسالك . ولَمَّا كَانَ الشَّيْءُ يُشْرَفُ بِشَرَفِ موضوعه
أو بِمَسِيسِ الحاجةِ إليه ، كان فنُّ المصطلح مما جَمَعَ الأَمرين ، وفاز بالشرفين ، لِأَنَّهُ يُبَصِّرُ
من سواء السبيل الجواد ، وَيُرَقِّي الهِمَمَ لِمَعْرِفِ سنن الرِّشَادِ ، وإِنِّي منذ تَنَشَّقْتُ من علم
الحديث أَرَجَ أَرْدَانَهُ ، حتَّى عُثِمْتُ من بجره في زَاخِرِهِ ، وجريت طَلَقًا في ميدانه ، لم أزل
أُسْرِخُ طَرَفَ الطَّرَفِ في رياضِهِ ، وأُورِدُ ذودَ الفِكرِ في حِيَايِهِ ، أَسْتَشِيمُ بَارِقَهُ إِذَا سَرَى ،
وَأَجْرِي مع هَوَاهِ حيث جرى ، أَنظِمُ فرائده ، وَأَقِيدُ أَوَابِدَهُ ، وأدل على مقاصده ، وَأَعُوجُ
إِلَى مَعَاهِدِهِ ، حتَّى أَشْجَذْتُ كَلِيلَ العِزِّمِ ، وَأَيَقُظْتُ نَائِمَ الهِمِ ، وَأُجِيبُ دَاعِيَ الفِكرِ
لِمَقْتَرَحِهِ ، مِن جَمْعِ مَا كُنْتُ وَعَيْتُ من مُصْطَلَحِهِ ، إِذْ هُوَ قُطْبٌ تَدُورُ عَلَيْهِ أَفلاكُ الأَخْبَارِ ،
وَعِبَابٌ تَنْصَبُ مِنْهُ جَدَاوِلُ مَعَانِي الآثَارِ ، قَدْ سَجَمَ وَابِلُ فَضْلِهِ فِي الأُصُولِ فَازْهَرَهَا ،
وَتَبَسَّمَ وَجْهُ إِقْبَالِهِ فِي الفُرُوعِ فَنَوَّرَهَا ، فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ فِيمَا قَصِدْتُ ، وَتَوَكَّلْتُ عَلَيْهِ فِيمَا أُرِدْتُ ،
وَشَرَعْتُ فِي جَمْعِ كُبَاهِهِ ، وَالْمَهْمَاتِ مِنْ أَبْوَابِهِ ، وَإِبْرَازِ دِفَائِنِهِ وَكُنُوزِهِ ، وَحَلِّ غَوَامِضِهِ
وَرُمُوزِهِ ، مِنَ السُّكُتِ المَوَلِّ عَلَيْهَا ، وَالْأُصُولِ المَرْجُوعِ إِلَيْهَا ، حتَّى غَدَا جَامِعًا لِجَامِعِ
المُصْطَلَحَاتِ ، وَحَاصِرًا لِأَمْهَاتِهَا المَعْتَبَرَاتِ ، مع تَنْبِيهَاتٍ نَافِعَةٍ ، وَتَنْوِيرَاتٍ سَاطِعَةٍ ،
تُوضِحُ مَعَالِمَ أَسْرَارِ الآثَارِ ، وَتَصِيرُهَا كَالشَّمْسِ فِي رَائِعَةِ النَّهَارِ ، وَضَمَمْتُ إِلَيْهِ فَرَائِدَ تَبْهِجِ
الْأَلْبَابِ ، عَثَرْتُ عَلَى خَبَايِهَا فِي غَيْرِ مَا كِتَابٍ ، مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ فِي أَسْفَارِ المِصْطَلَحِ ،
وَلَا يَمْلِكُ مِظَانُهَا إِلَّا مَنْ لَزِنَدِ التَّنْقِيبِ اقْتَدَحَ ، فَتَيَدَّتْ شَوَارِدُهَا ، وَقَصَرَتْ أَوَابِدُهَا عَلَى
أُسْلُوبٍ جَدِيدٍ ، يُسَهِّلُ الوُقُوفَ عَلَى أَسْرَارِ هَذَا الفَنِّ البَاهِرَةِ ، وَيُرَقِّي إِلَى الرِّسْوِخِ فِي مَقَاصِدِ
السَّنَةِ الطَّاهِرَةِ ، وَالْحِذْقِ فِي رَدِّ الخِلَافِ إِلَى الْحَقِّ المَأْثُورِ ، الَّذِي تَطْمَئِنُّ بِهِ الْقُلُوبُ
وَتَتَشَرَّحُ الصُّدُورُ ، مِمَّا يَتَنَافَسُ فِيهِ الكَامِلُونَ ، وَيَتَبَاهَى بِتَحْصِيلِ مَعْرِفَتِهِ الرَّاغِبُونَ ،
وَقَدْ سَمَّيْتُهُ : « قَوَاعِدُ التَّحْدِيثِ مِنْ فُنُونِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ » وَرَبَّنْتَ عَلَى مُقَدِّمَةِ
وَعَشْرَةِ أَبْوَابٍ ، مَذْبُغَةٍ بِخَاتَمَةٍ فِي فَوَائِدَ مُتَنَوِّعَةٍ يُضْطَرُّ إِلَيْهَا الأَرَى ، ثُمَّ بَتَّمَةٍ فِي مَقْصِدِينَ
بَدِيهِينَ . وَعَلَى اللَّهِ التَّكْلَانِ ، فِي كُلِّ وَقْتٍ وَأَوَانٍ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا
لَنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ .

مقدمة

في مطالع مهمة

المطلع الأول :

قال الزركشي في قواعدِه : « إنَّ تصنيفَ العلمِ فرضٌ كفايةٌ على مَنْ مَنَحَهُ اللهُ فهمًا وإطلاعًا فلو تركَ التصنيفُ لضَيَعَ العلمُ على الناس ، وقد قال تعالى : « وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ ^(١) » الآية ، ولنْ تَزَالَ هذهِ الأُمّةُ في ازديادٍ وترقٍّ في المواهبِ والعلمِ . انتهى .

وقال نابغةُ البناءِ ابنُ المقفّع في مقدّمةِ الدرّةِ اليتيمةِ ^(٢) : « وجدنا الناسَ قبلنا لم يرحسوا بما فازوا به من الفضلِ لأنفسِهِمْ حتّى أشركونا معهم فيما أذكروا من علمِ الأولى والآخرة ، فكتبوا به الكتبُ الباقية ، وكفونا مؤونةَ التجاربِ والفطن ، وبلغ من اهتمامهم بذلك : أن الرّجلَ منهم كان يُفَتِّحُ له البابُ من العلمِ ، والكلمةُ من الصوابِ ، وهو بالبلدِ غيرِ الماهول ، فيكتبه على الصخورِ مبادرةً منه للأجل ، وكراهيةً لأن يُسْقِطَ ذلك على مَنْ بعده ^(٣) ، فكان صنيعُهم في ذلك صنيعَ الوالدِ الشفيقِ ، على ولدهِ الرحيمِ بهم ، الذي يجمعُ لهم الأموالَ والمعدّةَ ^(٤) إرادةً أن لا تكونَ عليهمِ مؤونةٌ في الطلبِ ، وخشيةً عجزهم إن هم طلبوا . فمُنْتَهَى علمُ علاننا في هذا الزمان أن يأخذَ مِنْ علمهم ، وغايةُ إحسانِ محسِننا أن يقتدى بسيرتهم ، وأحسنُ ما يصيبُ من الحديثِ محدثنا ، أن ينظرَ في كتبهم ، فيكون كأنّه إياهم يُحاوِر ، ومنهم يستمع ، غير أن الذي نجدُ في كتبهم هو المتخلُّ في آرائهم ، وللمنتقى من أحاديثهم ، ولم تجدْهم غادروا شيئاً يجدُّ واصفٌ بليغٌ في صفهٍ له مقالاً لم يسبقوه إليه ، لا في تعظيمِ الله عزَّ وجل ، وترغيبٍ فيها عنده ، ولا في تصغيرِ للدنيا وترهيدٍ فيها ، ولا في تحريرِ صنوفِ العلمِ ، وتقسيمِ أقسامه وتجزئةِ أجزائها وتوضيحِ سبلها ،

(١) سورة آل عمران ، آية ٨١ (٢) ص ٩ - بيروت للطبعة الأدبية ١٨٩٧ . طبعة ثانية .

(٣) أى يفوته . (٤) جمع عقدة : ما فيه بلاغُ الرجل وكفايته « قاموس »

وتبيين مآخذهم ، ولا في وجوه الأدب ، وضروب الأخلاق . فلم يبقَ في جليله من الأمر لقائلٍ بعدهم مقال ، وقد بقيتْ أشياء من لطائف الأمور ، فيها مواضع لصنار الفطن ، مشتقة من جسام حكم الأولين وقولهم ، ومن ذلك بعض ما أنا كاتب في كتابي من أبواب الأدب التي يحتاج إليها الناس . انتهى كلامه .

وفي قوله : « وقد بقيت . . . » فتح لباب التصنيف على نحو هذا المعنى . وقد قالوا : ينبغي أن لا يخلو تصنيف من أحد الماني الثمانية التي تُصنف لها العلماء وهي : اختراع معدوم ، أو جمع مفترق ، أو تكميل ناقص ، أو تفصيل مجمل ، أو تهذيب مطوّل ، أو ترتيب مخلط ، أو تعيين مُبهم ، أو تبين خطأ ، كذا عدها أبو حيان ويمكن الزيادة فيها .
قال مُلاّ كاتب جَلبي رحمه الله : « ومن الناس من يُكره التصنيف في هذا الزمان مطلقاً ، ولا وجه لإنكاره من أهله ، وإنما يحمله عليه التنافس والحسد الجارى بين أهل الأعصار والله درُّ القائل :

قُلْ لِمَنْ لَا يَرَى الْمَاصِرَ شَيْئًا وَيَرَى لِلْأَوَائِلِ التَّقْدِيمًا
إِنَّ ذَاكَ الْقَدِيمَ كَانَ حَدِيثًا وَسَيَقِي هَذَا الْحَدِيثُ قَدِيمًا

واعلم : أن نتایج الأفكار لا تقف عند حدٍ ، وتصرفات الأنظار لا تنتهى إلى غاية ، بل لكل عالم ومعلم منها حظٌّ يحرزُه في وقته المقدّر له ، وليس لأحد أن يزاحمه فيه ، لأن العالمَ المنوَّى واسعٌ كالبحر الزّاهر ، والفيض الإلهي ، ليس له انقطاع ولا آخر ، والعلوم منحٌ إلهية ، ومواهبٌ صمدانية ، فغيرُ مُستبعد أن يُدخِر لبعض التأخرين ، ما لم يُدخِرْ لكثير من المتقدمين ، فلا تفتّر بقول القائل : « ما ترك الأول للآخر ! » بل القول الصحيح الظاهر : « كم ترك الأول للآخر ! » فإنما يُستجاد الشيء ويُستردّل ، لجودته وردائه في ذاته ، لا لقدمه وحدوثه . ويقال : « ليس كلمةٌ أضرّ بالعلم من قولهم : ما ترك الأول شيئاً » لأنه يقطع الآمال عن العلم ، ويحمل على التقاعد عن التعلم ، فيقتصر الآخر على ما قدّم الأول من الظاهر ، وهو خطرٌ عظيم ، وقولٌ سقيم ، فالأوائل وإن فازوا باستخراج الأصول وتمهيدها ، فالأواخر فازوا بتفريع الأصول وتشهيدها كما قال عليه الصلاة والسلام :

« أُمِّي أُمَّةٌ مَبَارَكَةٌ لَا يُدْرَى أَوَّلُهَا خَيْرٌ أَوْ آخِرُهَا » وقال ابن عبد ربه في العقد : « إِنِّي رَأَيْتُ آخِرَ كُلِّ طَبَقَةٍ ، وَاضَى كُلِّ حِكْمَةٍ ، وَمُؤَلَّفَى كُلِّ أَدَبٍ ، أَهْذَبَ لَفْظًا ، وَأَسْهَلَ لُغَةً ، وَأَحْكَمَ مَذَاهِبَ ، وَأَوْضَحَ طَرِيقَةً مِنَ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ نَاقِضٌ مُتَعَقِبٌ ، وَالْأَوَّلُ بَادِيٌّ مُتَقَدِّمٌ » .
 وفي كتاب « جامع بيان العلم وفضله » للحافظ ابن عبد البر^(١) : « عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي خُطْبَةٍ خَطَبَهَا : « وَاعْلَمُوا أَنَّ النَّاسَ أَبْنَاءُ مَا يُحْسِنُونَ وَقَدَرُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يَحْسَنُ ، فَتَحْكُمُوا فِي الْعِلْمِ تَبِينَ أَقْدَارُكُمْ » . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : « وَيُقَالُ إِنْ قَوْلَ عَلِيٍّ بَنِي أَبِي طَالِبٍ : قِيَمَةُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يَحْسَنُ ، لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ ، وَقَالُوا : « لَيْسَ كُلُّهُ أَحْضَى عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ مِنْهَا » وَقَالُوا : « وَلَا كُلُّهُ أَضَرُّ بِالْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ وَالتَّعَلِّمِينَ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ : « مَا تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ شَيْئًا » أَتَمَّى .

المطلع الثاني :

أَتَانَسَى فِي هَذَا التَّصْنِيفِ اللَّيْمُونَ بِقَوْلِ السَّيِّدِ مَرْتَضَى الْيَمَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ « إِثَارَةُ الْحَقِّ عَلَى الْخَلْقِ »^(٢) : « وَإِنَّمَا جُمِعَتْ هَذِهِ الْمُخْتَصَرُ الْمُبَارَكُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، لِمَنْ صُنِفَتْ لَهُمُ التَّصَانِيفُ ، وَعُنِيَتْ بِهَدَايَتِهِمُ الْعُلَمَاءُ ؛ وَهُمْ مَنْ جَمَعَ خَمْسَةَ أَوْصَافٍ ، مَعْظَمُهَا : الْإِخْلَاصُ وَالْفَهْمُ وَالْإِنْصَافُ ، وَرَابِعُهَا - وَهُوَ أَقْلُهَا وَجُودًا فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ - الْحِرْصُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ مِنْ أَقْوَالِ الْمُخْتَلِفِينَ ، وَشِدَّةُ الدَّاعِي إِلَى ذَلِكَ ، الْحَامِلُ عَلَى الصَّبْرِ وَالطَّلَبِ كَثِيرًا ، وَبَذْلُ الْجُهْدِ فِي النَّظَرِ عَلَى الْإِنْصَافِ ، وَمَفَارَقَةُ الْعَوَائِدِ وَطَلَبُ الْأَوَابِدِ » .
 قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : « فَإِنْ الْحَقُّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَعْصَارِ قَلَمًا يَعْرِفُهُ إِلَّا وَاحِدٌ ، وَإِذَا عَظُمَ الطَّلُوبُ قَلَّ السَّاعِدُ ، فَإِنَّ الْبَدَعَ قَدْ كَثُرَتْ ، وَكَثُرَتْ الدُّعَاةُ إِلَيْهَا ، وَالتَّعْوِيلُ عَلَيْهَا ؛ وَطَالِبُ الْحَقِّ الْيَوْمَ ، شَبِيهُ بَطْلَانٍ فِي أَيَّامِ الْفِتْرِ ، وَهُمْ : سُلَيْمَانُ الْفَارَسِيُّ ، وَزَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ نَقِيلٍ وَأَضْرَاهُمَا رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ؛ فَإِنَّهُمْ قُدْوَةُ الطَّالِبِ لِلْحَقِّ ، وَفِيهِمْ لَهُ أَعْظَمُ أُسْوَةٍ ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا حَرَّصُوا

(١) ص ٥٠ - القاهرة ، مطبعة الموسوعات ١٣٢٠ هـ .

(٢) ص ٢٤ . القاهرة ، ١٢١٨ ، مطبعة الآداب والأيد .

على الحق وبدلوا الجهد في طلبه ، بلنهم الله إليه ، وأوقفهم عليه ، وفازوا من بين العوالم
الجمة ، فكم أدرك الحق طالبه في زمن الفترة ! وكفى عى عنه الطالب له في زمن النبوة !
فاعتبر بذلك ، واقتد بأولئك ، فإن الحق ما زال مصوناً عزيزاً ، نفيساً كريماً ، لا ينال مع
الإضراب عن طلبه وعدم التشوق والتشوق إلى سببه ؛ ولا يهجم على البطلين العريضين ،
ولا يفاجئ أشباه الأنعام النافلين ؛ ولو كان كذلك ما كان على وجه الأرض مبطل
ولا جاهل ، ولا بطلال ولا غافل . انتهى كلامه رحمه الله تعالى .

المطلع الثالث :

لاخفاء أن من المدارك المهمة في باب التصنيف ، عزو الفوائد والمسائل والنسكت إلى
أربابها تبرؤاً من انتحال ما ليس له ، وترقياً عن أن يكون كلابس ثوب زور . لهذا ترى
جميع مسائل هذا الكتاب معزوة إلى أصحابها بحروفها وهذه قاعدتنا فيما جمعناه ونجمعه .
وقد اتفق أنى رأيت في «الزهر» للسيوطى هذا الملحظ حيث قال في ترجمة « ذكر من
سئل عن شئ فلم يعرفه فقال من هو أعلم منه » مانصه ^(١) : « ومن بركة العلم وشكره ،
عزوه إلى قائله ؛ قاله الحافظ أبو طاهر السلفى : سمعتُ أبا الحسن الصيرفى يقول : سمعت
أبا عبد الله الصورى يقول : قال لى عبد الغنى بن سعيد : « لما وصل كتابى إلى أبى عبد الله
الحاكم ، أجابنى بالشكر عليه ، وذكر أنه أملاه على الناس ، وضمن كتابه إلى الاعتراف
بالفائدة وأنه لا يذكرها إلا عنى . » وأن أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم حدثهم ، قال :
حدثنا العباس بن محمد الدورى ، قال : سمعتُ أبا عبيد يقول : « من شكر العلم أن تستفيد
الشيء ، فإذا ذكر لك قلت : خفى على كذا وكذا ولم يكن لى به علم ، حتى أفادنى فلان
فيه كذا وكذا ، فهذا شكر العلم . » قال السيوطى : « ولهذا لا ترانى أذكرُ فى شئ من
تصانيفى حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء مبيّناً كتابه الذى ذكر فيه . » انتهى .

المطلع الرابع :

قال الحافظ أبو الفضل ابن حجر^(١) : « أول من صنف في الاصطلاح القاضي أبو محمد الرامهرمزي ، فعمل كتابه « المحدث الفاصل » لكنه لم يستوعب والحاكم أبو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب ولم يرتب ، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمل كتابه مستخرجاً ، وأبقى أشياء للمتعقب ، ثم جاء بعده الخطيب البغدادي فعمل على قوانين الرواية كتاباً سماه « الكفاية » وفي آدابها كتاباً سماه : « الجامع ، لأدب الشيخ والسامع » وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً ، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة : « كل من أنصف علم أن المحدثين بعده عيال على كُتبه . » ثم جمع ممن تأخر عنه القاضي عياض كتابه « الإلماع » وأبو حفص الميانجي جزءاً سماه « ما لا يسهل المحدث جهله » والحافظ أبو بكر بن أحد القسطلاني في « المنهج المبهج عند الاستماع » لمن رغب في علوم الحديث على الاطلاع » إلى أن جاء الحافظ الإمام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري نزيل دمشق ، فجمع لما ولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية المعروفة بدار الحديث ، كتابه المشهور ، فهدب فنونه ، وأملأه شيئاً فشيئاً ، واعتنى بتصانيف الخطيب للفرقة ، فجمع شتات مقاصدها ، وضم إليها من غيرها نُخب فوائدها ، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره ، فلهذا عكف الناس عليه ، وساروا بسيره ، ففهم المختصر له كالنووي في تقريبه ، والناظم له كالعراقي ، والمستدرك ، والمعارض ، فجزاهم الله خيراً . انتهى .

وكتابتنا هذا حوى بمعونه تعالى لُبَاب مقاصد هذا الفن ، من خلاصة المصنفات المنوّه بها ، ومن نخب كتب الأصول ، وعن حام حَوْل خدمة قَهْر السنّة ، مما ستقف على العزو إليه بحوله تعالى وقوته ، وهو نعم المعين .

البَابُ الْأَوَّلُ

في التنويه بشأن الحديث

وفيه مطالب

١ - شرف علم الحديث

عن أبي نجيح العرياض بن سارية السلمي رضى الله عنه ، قال : وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً وَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيُونَ ؛ قَالُوا : « يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّهَا مَوْعِظَةٌ مَوْدَعٌ فَأَوْصِنَا ! » قَالَ : « أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ . وَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا ، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ . عَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ . وَإِيَّاكُمْ وَتُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ » . رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وقال : « حديث حسن » وأبو نعيم . وقال : « حديث جيد من صحيح حديث الشاميين » . وفي بعض الطرق : « فإذا تمهد إلينا ؟ » قال : « تَرَكْتُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لِيَاهَا كَنَاهِرَهَا ، فَلَا يَزِيفُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ ، وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ . عَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ » . وفي بعضها : « فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ » .

قال الحافظ المُنْذِرِيُّ : « وَقَوْلُهُ ﷺ : عَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ ، أَى : اجْتَهَدُوا عَلَى السَّنَةِ وَالزَّمَانِ ، وَاحْرَصُوا عَلَيْهَا ، كَمَا يَلِزَمُ الْعَاضُ عَلَى الشَّيْءِ بِنَوَاجِذِهِ خَوْفًا مِنْ ذَهَابِهِ وَتَقْلُتِهِ . وَالنَّوَاجِذُ : الْأَنْيَابُ أَوْ الْأَضْرَاسُ » .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضى الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ : آيَةٌ مُحْكَمَةٌ ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ ؛ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ » . رواه أبو داود وابن ماجه .

وعن جابر رضى الله عنه قال : « كان رسول الله ﷺ يقول في خطبته : « أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ أَسَدَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَإِنَّ أَفْضَلَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ يَدْعُهُ ... نحو ما تقدم » . رواه الإمام أحمد ومسلم وغيرهما .
وفي رواية : « أَمَّا بَعْدُ ؟ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ... الحديث » .

قال الإمام النووي قدس الله سره : « إِنَّ مِنْ أَمِّ الْعُلُومِ تَحْقِيقَ مَعْرِفَةِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّاتِ ، أَعْنَى مَعْرِفَةَ مَتُونِهَا ، صَحِيحِهَا وَحَسَنِهَا وَضَعِيفِهَا وَبَقِيَةِ أَنْوَاعِهَا الْمَرْوُوقَاتِ . وَدَلِيلُ ذَلِكَ : أَنَّ شَرْعَنَا مَبْنَى عَلَى الْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَالسَّنَنِ الْمَرْوُوقَاتِ ، وَعَلَى السَّنَنِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْأَحْكَامِ وَالْفَقْهِيَّاتِ ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ آيَاتِ الْقُرْوَاعِيَّاتِ مُجَمَّلَاتٌ وَبَيَانُهَا فِي السَّنَنِ الْحِكْمَاتِ . وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمُجْتَهِدِ مِنَ الْقَاضِي وَالْفَقِي أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْأَحَادِيثِ الْحَكِيمِيَّاتِ . فَتَبَيَّنَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ : أَنَّ الْأَسْتِغْنَالَ بِالْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ الرَّاجِحَاتِ وَأَفْضَلِ أَنْوَاعِ الْخَيْرِ وَآكِدِ الْقُرْبَاتِ . وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى بَيَانِ حَالِ أَفْضَلِ الْمَخْلُوقَاتِ ، عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ الْكَرِيمِ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ وَالسَّلَامِ وَالْبَرَكَاتِ ؟ وَلَقَدْ كَانَ أَكْثَرُ اسْتِغْنَالِ الْعُلَمَاءِ بِالْحَدِيثِ فِي الْأَعْيَانِ الْخَالِيَّاتِ ؛ حَتَّى لَقَدْ كَانَ يَجْتَمِعُ فِي مَجْلِسِ الْحَدِيثِ مِنَ الطَّالِبِينَ أُلُوفٌ مُتَكَثَّرَاتٍ ، فَتَقَاصُ ذَلِكَ وَضَعُفُ الْمَهْمِ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا آثَارُهُ مِنْ آثَارِهِمْ قَلِيلَاتٌ ، وَاللَّهُ السَّمِيعُ عَلَى هَذِهِ الْمَصِيبَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْبَلِيَّاتِ . وَقَدْ جَاءَ فِي فَضْلِ إِحْيَاءِ السَّنَنِ الْمَاتِبَاتِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مَعْرُوفَاتٌ مَشْهُورَاتٌ . فَيَنْبَغِي الْإِعْتِنَاءُ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ وَالتَّحْرِيصُ عَلَيْهِ لِأَنَّ ذِكْرَنَا مِنْ الدَّلَالَاتِ وَلِكُونِهِ أَيْضًا مِنَ النَّصِيحَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَكِتَابِهِ وَرَسُولِهِ وَالْأُمَّةِ وَالْمُسْلِمِينَ وَالسَّلَامَاتِ ، وَذَلِكَ هُوَ الدِّينُ كَمَا صَحَّ عَنْ سَيِّدِ الْبَرِيَّاتِ . وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ « مَنْ جَمَعَ أَدْوَاتِ الْحَدِيثِ اسْتَنَارَ قَلْبُهُ وَاسْتَخْرَجَ كَنْزَهُ الْخَفِيَّاتِ ؛ وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ فَوَائِدِهِ الْبَارِزَاتِ وَالْكَامِنَاتِ ، وَهُوَ جَدِيرٌ بِذَلِكَ ، فَإِنَّهُ كَلَامٌ أَفْصَحُ الْخَلْقِ وَمَنْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ السَّكَاةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَوَاتٌ مُتَضَاعَفَاتٌ . »

وقال العلامة الشَّهَابُ أَحْمَدُ النِّيْنِيُّ الدَّمَشْقِيُّ الْحَنْفِيُّ فِي الْقَوْلِ السَّيِّدِ : « إِنَّ عِلْمَ الْحَدِيثِ

علمٌ رفيعُ القدر ، عظيمُ الفخر ، شريفُ الذكر ، لا يمتنى به إلا كلُّ حبيبٍ ، ولا يجرمه إلا كلُّ غفيمٍ ، ولا تغنى محاسنه على ممرِّ الدهر ؛ لم يزلْ في القديم والحديث يسمو عزةً وجلالةً ، وكم عزَّ به مَنْ كشف اللهُ له عن مخبَّاتِ أسرارهِ وجلَّالهِ ، إذْ به يعرفُ المراد من كلام ربِّ العالمين ، ويظهرُ المقصودُ من حبلهِ المتَّصلِ المتين ، ومنهُ يُدرى شامِلُ من سما ذاتاً ووصفاً واسماً ، ويوقف على أسرارِ بلاغةٍ مَنْ شرفَ الخلائق عُرباً وعجماً ، وتمتدُّ من بركاتهِ للمعنى به موائدُ الإكرام من ربِّ البرية ، فيدرك في الزمن القليل من المولى الجليل المقاماتِ العلية والرتبَ السنية ، مِنْ كَرَعَ مِنْ حياضهِ أورتع في رياضهِ فَلْيَمِينِهِ الأُنْسُ يُجْنَى ، جَنَانُهُ السَّنَةُ المحمدية ، والتمتع بمقصورات خيامِ الحقيقة الأحمدية ؛ وناهيك بـلَمٍّ مِنَ المصطفى صلى اللهُ عليه وسلم بدايته ، وإليه مستندُهُ وغايته . وحسب الراوي للحديث شرفاً وفضلاً وجلالةً ونُبلاً ، أن يكونَ أوَّلَ سلسلةٍ آخَرُها الرسول ، وإلى حضرة الشريفة بها الانتهاء والوصول . وطالما كان السلفُ الصالحُ يقاسون في تحمله شدائد الأسفار ، ليأخذوه عن أهلِهِ بالشافهة ولا يقنمون بالنقل من الأسفار ؛ فربما ارتكبوا غارب الاعتراب بالارتحال إلى البلدان التاسعة لأخذِ حديثٍ عن إمامٍ انحصرت روايتهُ فيه ، أو لبيانِ وضعِ حديثٍ تتبعوا سنده حتى انتهى إلى مَنْ يَخْتَلِقُ الكذبَ ويفتره ؛ وتأمَّلْ بهم مَنْ بعدهم من قهْلِ الأحاديث النبوية ، وحفَظَةِ السنة المصطفوية ، فضبطوا الأسانيدَ وقَيَّدُوا منها كلَّ شريد ، وسبروا الرواة بين تَجْرِيجٍ وتَدْبِيلٍ ، وسلَكُوا في تحريرِ المتن أقومَ سبيل ، ولا غرضَ لهم إلا الوقوفُ على الصحيح من أقوالِ المصطفى وأفعاله ، ونقَى الشبهةَ بتحقيقِ السندِ واتصالة . فهذه هي المنقبة التي تتسابق إليها الهممُ العوالي ، والمآثرة التي يُصَرَفُ في تحصيلها الألبامُ واليالي .

وقال الإمام أبو الطيب السيِّدُ صِدِّيقُ خان الحسيني الأخرى ، عليه الرحمة والرضوان ، في كتابه « الخططة » : « اعلم أن آف^(١) المعلوم الشرعية ومفتاحها ، ومشكاة الأدلة السمعية ومصباحها ، وعمدة المناهج اليقينية ورأسها ، ومبني شرائع الإسلام وأساسها ، ومستند الروايات الفقهية كلها ، وماخذ الفنون الدينية دَقُّها وجَلُّها ، وأسوةُ جملة الأحكام وأُسُها

وقاعدة جميع العقائد وأسطقستها ، وسماء المبادئ وقطب مدارها ، ومركز الماملات ومحط حارها وقارها ، هو علم الحديث الشريف الذي تُعترف به جوامع الكليم ، وتنفجر منه ينابيع الحكم ، وتدور عليه رحي الشرع بالأسر ، وهو ملاك كل نهي وأمر ، ولولاه لقال مَنْ شاء ماشاء ، وخبَطَ الناسُ خبَطَ عشاء ، وركبوا متن عماية ، فطوبى لمن جَدَّ فيه ، وحصل منه على تنويه ، يملك من العلوم النواصي ، ويقرب من أطرافها البعيدة القاصي . ومن لم يرض من دَرَّه ، ولم يَحْضُ في بحره ، ولم يَقْتَضِفْ من زهره ، ثم تعرض للكلام ، في المسائل والأحكام ، فقد جار فيها حكم ، وقال على الله تعالى ما لم يعلم ؛ كيف وهو كلام رسول الله ﷺ . والرسول أشرف الخلق كلهم أجمعين ، وقد أوتى ، جوامع الكليم ، وسواطع الحكم ، من عند رب العالمين . فكلامه أشرف الكلم وأفضلها ، وأجمع الحكم وأكملها ، كما قيل : « كلامُ الملوك ملوكُ الكلام » . وهو تألُّو كلام الله الملام وثاني أدلة الأحكام . فإن علوم القرآن وعقائد الإسلام بأسرها ، وأحكام الشريعة المطهرة بتمامها ، وقواعد الطريقة الحقَّة بمخازيرها ؛ وكذا الكشفيات والعقليات بتقيرها وقطعيرها ، تتوقف على بيانه ﷺ ، فإنها ما لم تُوزن بهذا القسطاس المستقيم ، ولم تُضرب على ذلك المييار القويم ، لا يعتمدُ عليها ، ولا يُصار إليها . فهذا العلم للنصوص ، والبناء المرصوص ، بمنزلة الصراف لجواهر العلوم ، عقليها وتقليها ، وكتلنقاد لنقود كل الفنون : أصليها وفرعيها ، من وجوه التفاسير والفقهيات ونصوص الأحكام ، ومآخذ عقائد الإسلام ، وطُرُق السُّلوك إلى الله سبحانه وتعالى ذى الجلال والإكرام ، فما كان منها كامل المياز ، في تقد هذا الصراف ، فهو الحرى بالترويح والاشتهار ، وما كان زيفاً غير جيّد عند ذاك النقاد ، فهو القمين بالرد والطرد والإنكار ، فكل قول يصدُّقه خبر الرسول ، فهو الأصلح للقبول ، وكلُّ ما لا يساعده الحديث والقرآن ، فذلك في الحقيقة سفسطة بلا برهان . فهي مصابيح الدُّجى ، ومعالم الهدى ؛ وبمنزلة البدر النير ، مَنْ اتَّقا لها فقد رَشَدَ واهتدى ، وأوتى الخير الكثير ، ومن أغرَضَ عنها وتولى ، فقد غوى وهوى ، وما زاد نفسه إلا التخسير ، فإنه ﷺ نهى وأمر ، وأبذّر وبشّر ، وضرب الأمثال وذكر ، وإنها لثل

القرآن بل هي أكثر^(١). وقد ارتبط بها أتباعه ﷺ الذي هو ملاك سعادة الدارين ، والحياة الأبدية بلامين كيف وما الحق إلا فيقاله ﷺ أو عمل به أو قرره أو أشار إليه ، أو شكرفه أو خطر به أو هبس في خلدّه واستقام عليه . فالعلم في الحقيقة هو علم السنة والكتاب ، والعمل ، العمل بهما في كل إياب وذهاب ، ومنزلته بين العلوم منزلة الشمس بين كواكب السماء ، ومزية أهلها على غيرهم من العلماء ، مزية الرجال على النساء ، « وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ »^(٢) فيأله من علم سيط^(٣) بدمه الحق والهدى ، ونيط يُنقِطُ الفوز بالدرجات العلى . وقد كان الإمام محمد بن علي بن الحسين عليه السلام يقول : « إِنْ مِنْ قِوِّهِ الرَّجُلُ بِصِيرَتِهِ أَوْ فُطْنَتِهِ بِالْحَدِيثِ » . ولقد صدق ، فإنه لو تأمل المتأمل بالنظر العميق ، والفكر الدقيق ، لعلم أن لكل علم خاصية ، تنحصل بمزاوته للنفس الإنسانية كيفية من الكيفيات الحسنة . أو السيئة ، وهذا علم تُعطى مزاوته صاحب هذا العلم معنى الصحابة ، لأنها في الحقيقة هي . الاطلاع على جزئيات أحوال ﷺ ، ومشاهدة أوضاعه في العبادات والعبادات كلها . وعند بُدْ الزمان ، يتمكن هذا المعنى بمزاوته في مدركة الزوال ، ويرسم في خياله بحيث يصير في حكم المشاهدة والعيان . وإليه أشار القائل بقوله :

أهل الحديث هموا أهل النبي وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

ويروى عن بعض الصلحاء أنه قال : « أَشَدُّ الْبَوَاعِثِ وَأَقْوَى الدَّوَاعِي لِي عَلَى تَحْصِيلِ عِلْمِ الْحَدِيثِ لَفْظُ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » . فالخاصل أن أهل الحديث كثر الله تعالى سوادهم ، ورفع عمادهم ، لهم نسبة خاصة ، ومعرفة مخصوصة بالنبي ﷺ ، لا يُشارَ كُهم فيها أحدٌ من العالمين ، فضلاً عن الناس أجمعين . لأنهم الذين لا يزال يجري ذكر صفاته العليا وأحواله السكرية وشمائله الشريفة على لسانهم ، ولم يرحُ تمثالُ جماله الكريم ، وخيال وجهه الوسيم ، ونور حديثه المُستبين ، يتردد في حلق وسط جناتهم ، فملاحةً بطنهم بباطنه العلى متصلة ، ونسبةً ظاهرهم بظاهره النقى مُسلسلة . فأكرم بهم من كرام يشاهدون عظمة المسمى حين يذكر الاسم ، ويصان عليه كل لحظة بأحسن الحد والرسم . »

(١) المراد بالثالثة هنا ، مثلية العدد ، بقية قوله : « بل هي أكثر »

(٢) سورة المائدة ، آية ٧٧ هـ ، والحديد آية ٢١ و غيرهما . (٣) سيط : خلط .

٢ - فضل راوى الحديث

كفى خدام الحديث فضلاً دخوله في دعوته ﷺ حيث قال : « نَصَرَ الله امرأً سَمِعَ مَقَاتِي ، حَفِظَهَا وَوَعَاها وَأَدَّأها » . رواه الشافى والبيهقى عن ابن مسعود ، وأخرجه أبو داود والترمذى بلفظ : « نَصَرَ الله امرأً سَمِعَ مَنَّا شَيْئاً فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ » . قال الترمذى : « حَسَنٌ صَحِيحٌ » . وعن زيد بن ثابت ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « نَصَرَ الله الرءى سَمِعَ مَنَّا حَدِيثاً فَبَلَّغَهُ غَيْرُهُ ، فَرُبَّ حَامِلٍ قَهْرٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَقْبَهُ مِنْهُ ، وَرُبَّ حَامِلٍ قَهْرٍ لَيْسَ بِقَهْرِهِ » . رواه أبو داود والترمذى وحسنه . والنسائى وابن ماجه بزيادة . وعن أنس بن مالك ، قال : خَطَبَنَا رسول الله ﷺ بمسجد الخيف من مِثْنَى فقال : « نَصَرَ الله امرأً سَمِعَ مَقَاتِي حَفِظَهَا وَوَعَاها وَبَلَّغَهَا مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا ... الْحَدِيثَ » . رواه الطبرانى . وروى نحوه الإمام أحمد وغيره عن جبير بن مطعم . قال سفيان بن عيينة : « ليس من أهل الحديث أحدٌ إلا وفى وجهه نَصْرَةٌ لهذا الحديث . »

وقال ﷺ : « اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي » قيل : ومن خلفائك ؟ قال : « الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي يَرْوُونَ أَحَادِيثِي ، وَيُكَلِّمُونَهَا النَّاسَ . » رواه الطبرانى وغيره . وكان تلقب المحدث بأمر المؤمنين مأخوذاً من هذا الحديث ، وقد لقَّبَ به جماعة منهم سفيان وابن راهوية والبخارى وغيرهم . وقد قيل في قوله تعالى : « يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ » ^(١) ليس لأهل الحديث منقبة أشرف من ذلك ، لأنه لا إمام لهم غيره ﷺ . « كذا في التدريب » ^(٢) وعن أسامة بن زيد رضى الله عنه ، عن النبي ﷺ أنه قال : « يَخْلَعُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْتَالِينَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ . » ورواه من الصحابة غير واحد ، أخرجه ابن عدى ، والدارقطنى ، وأبو نعيم .

وتمدُّ طرفه يقضى بحسنه كما جزم به الملائئ . وفيه تخصيص حلة السنة بهذه النقة العلية ، وتمظيم لهذه الأمة المحمدية ، وبيان جلالة قدر المحدثين ، وعلو مرتبتهم فى العالمين ، لأنهم يحمون مشارع الشريعة ومتون الراويات من تحريف الغالين ، وتأويل الجاهلين ، بنقل النصوص المحكمة لرد التشابه إليها .

وقال النووى رحمه الله تعالى فى أول تهذيبه : « هذا إخبارٌ منه ﷺ بصيانة هذا العلم وحفظه ، وعدالة ناقله . وإنَّ الله يوفِّقُ له فى كلِّ عصر خلفاً من المدوّل ، يحمونه وينفون عنه التحريف ، فلا يضيع . » وهذا تصريح بعدالة حامله فى كلِّ عصر . وهكذا وقع والله الحمد ، وهو من أعلام النبوة ، ولا يضرُّ كونُ بعض الفسّاق يعرف شيئاً من علم الحديث ، إنَّما هو إخبارٌ بأن المدوّل يحملونه ، لا أنَّ غيرهم لا يعرف شيئاً منه .

ومن شرف علم الحديث ، ما روّياه من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِى يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَى صَلَاةٍ » . قال الترمذى : « حسنٌ غريبٌ » وقال ابن حبان فى صحيحه : « فى هذا الحديث بيان صحيح على أنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فى القيامة أصحاب الحديث ، إذ ليس من هذه الأمة قومٌ أَكْثَرُ صَلَاةً عَلَيْهِ مِنْهُمْ » .

وقال أبو نعيم : هذه منقبة شريفة يختص بها رواة الآثار وقَلَّتْهُمَا ؛ لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر ما يعرف لهذه العصابة . وكان الإمام الشافعى رحمه الله تعالى يقول : لولا أهل الخبر ، لخطبت الزنادقة على المنابر .

وقال أيضاً : « أهلُ الحديث فى كلِّ زمان كالصحابة فى زمانهم » . وقال أيضاً : « إذا رأيتُ صاحبَ حديثٍ فكأنى رأيتُ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ » .

وكان أحمد بن سريج يقول : « أهل الحديث أعظم درجةً من الفقهاء ، لا اعتنائهم بضبط الأصول » .

وكان أبو بكر بن عياش يقول : « أهل الحديث في كل زمان ؛ كَـلُّهُمُ الإسلام مع أهل الأديان » .

وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : « سيأتى قومٌ يجادلونكم بِشُبُهَاتِ القرآنِ فخدوهم بالسُّنَنِ ، فإن أصحاب السُّنَنِ أعلم بكتاب الله عزَّ وجل » . نقله الشمرانى فى مقدمة ميزانه ^(١) .

وقال الشيخ الأكبر محيى الدين بن عربى قدس الله سره فى فتوحاته فى الباب الثالث عشر وثلاثمائة ^(٢) : وللورثة حظٌّ من الرسالة ، ولهذا قيل فى مُعَاذٍ وغيره : « رسولُ رسولِ الله ﷺ » وما فاز بهذه الرتبة ومُحَمَّدٌ يومَ القيامة مع الرسل إلا المُحَدَّثُونَ الذين يروون الأحاديث بالأسانيد المتصلة بالرسول عليه السلام فى كل أمة ، فلهم حظٌّ فى الرسالة ، وهم قَلَّةُ الوحى وهم ورثة الأنبياء فى التبليغ . والفقهاء إذا لم يكن لهم نصيب فى رواية الحديث ، فليست لهم هذه الدرجة ، ولا يحشرون مع الرسل ، بل يحشرون فى عامة الناس ، ولا ينطلق اسم العلماء إلا على أهل الحديث ، وهم الأئمة على الحقيقة .

« وكذلك الزهاد والمُعبَّدُ وأهلُ الآخرة ، ومَن لم يكن مِن أهل الحديث منهم ، كان حكمه حكمَ حكمَ الفقهاء ، لا يتميزون فى الورثة ، ولا يُحشرون مع الرسل ، بل يحشرون مع عموم الناس ويتميزون عنهم بأعمالهم الصالحة لاغير ، كما أنَّ الفقهاء أهل الاجتهاد يتميزون بعلومهم عن العامة » انتهى .

٣ — الأمر النبوى برواية الحديث وإسماع

روى الإمام أحمد والبخارى والترمذى عن عبد الله بن عمرو بن الماص رضى الله عنهم قال : قال رسول الله ﷺ : « بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

وروى الطبرانى عن أبى قرقصافة رضى الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، قال : « حَدِّثُوا

(١) ص ٦٢ - القاهرة ، المطبعة الكستلية ، ١٢٧٩ هـ .

(٢) ص ٦٥٠ ، ج ٣ - القاهرة ، المطبعة الأميرية ١٢٩٣ هـ .

عَنِ عَلِيٍّ تَسْمَعُونَ ، وَلَا هُوَ إِلَّا حَقًّا ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَىٰ بُنْيَ لَهٗ يُبَثُّ فِي جَهَنَّمَ يَرْتَعُ فِيهِ . »

وروى الإمام أحد، والبخارى فى الأدب، عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «عَلِّمُوا وَبَسِّرُوا وَلَا تُبَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا؛ وَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْكُتْ ! . »
وروى الترمذى عن أبى هريرة رضى الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْفَرَائِصَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمُوا النَّاسَ، فَإِنِ مَّقْبُوضٌ» .

قال الماروف الشعرانى قدس سره فى المهود الكبرى^(١): «وفى كتابة الحديث وإسماعهم للناس فوائد عظيمة، منها: عدم اندراس أدلة الشريعة، فإن الناس لو جهلوا الأدلة جملة - والعياذ بالله تعالى - لربما عجزوا عن نصرة شريعتهم عند خصمهم، وقولهم: «إنا وجدنا آباءنا على ذلك» لا يكفى. وماذا يضر الفقيه أن يكون محدثا يعرف أدلة كل باب من أبواب الفقه. ومنها: تجديد الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ فى كل حديث. وكذلك تجديد الرضى والترحم على الصحابة والتابعين من الرواة إلى وقتنا هذا. ومنها: - وهو أعظمها فائدة - الفوز بدعائه ﷺ لمن بلغ كلامه إلى أمته فى قوله: «نَصَّرَ اللَّهُ امْرَأَةً سَمِعَ مَقَالَتى فَوَعَاها فَأَذَاهَا كَمَا سَمِعَهَا» . ودعاؤه ﷺ مقبول بلاشك، إلا ما استثنى، كعدم إجابته ﷺ فى أن الله تعالى لا يجعل بأس أمته فى بينهم كما ورد «انتهى» .

٤ - هت السلف على الحديث

قال الشعرانى قدس سره فى مقدمة ميزانه^(٢): كان الأعمش رضى الله عنه يقول: «عليكم بملازمة السنة، وعلوها للأطفال، فإنهم يحفظون على الناس دينهم إذا جاء وقتهم» . وكان وكيع رضى الله عنه يقول: «عليكم باتباع الأئمة المجتهدين والمحدثين، فإنهم يكتبون ما لهم وما عليهم بخلاف أهل الأهواء والرأى فإنهم لا يكتبون قط ما عليهم» . وكان الشعبي وعبد الرحمن بن مهادى يزجران كل من رأياه يتدين بالرأى وينشيدان: دين النبى محمد أخبار نعيم اللطية للفتى الآثار

لا ترغبَنَّ عن الحديث وأهله فالرأى ليلٌ والحديثُ نهارٌ
وكان مجاهدٌ يقول لأصحابه : « لا تكتبوا عنى كلَّ ما أفتيتُ به ، وإنما يُكتب
الحديث . ولعل كلَّ شيء أفتيتكم به اليوم أرجع عنه غداً » . وكان أبو عاصم رحمه الله
تعالى يقول : « إذا تبجر الرجل في الحديث ، كان الناس عنده كالبقرة » . وكان الإمام أبو حنيفة
رضى الله عنه يقول : « إياكم والقول في دين الله تعالى بالرأى ؛ وعليكم باتِّباع السنَّة ، فمن
خرج عنها ضلَّ » . ودخل عليه مرة رجلٌ من أهل الكوفة والحديثُ يُقرأ عنده ، فقال
الرجل : « دعونا من هذه الأحاديث ! » فزجره الإمام أشد الزجر ، وقال له : « لولا السنة
ما فهم أحدٌ منا القرآن » . وقيل له مرة « قد ترك الناس العمل بالحديث ، وأقبلوا على سماعه »
فقال رضى الله عنه : « نفس سماعهم للحديث عملٌ به » . وكان رضى الله عنه يقول : « لم
تزل الناسُ في صلاحٍ ، مادام فيهم من يطلب الحديث ، فإذا طلبوا العلم بلا حديث فسدوا » .
وكان يقول : « لا ينبغي لأحد أن يقول قولاً حتى يعلم أنَّ شريعة رسول الله ﷺ تقبله » .
وكان الإمام مالك رضى الله عنه يقول : « إياكم ورأى الرجال ، إلا إن أجمعوا عليه ، «وَأَتَّبِعُوا
مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ»^(١) وما جاء عن نبيكم ، وإن لم تفهموا المعنى فسلموا
لعلنا نكم ، ولا تجادلوه ، فإن الجدال في الدين من بقايا النفاق » . وروى الحاكم والبيهقي عن
الإمام الشافعي رضى الله عنه أنه كان يقول : « إذا صحَّ الحديثُ فهو مذهبي » قال ابن حزم :
« أى صحَّ عنده أو عند غيره من الأئمة » . وفي رواية أخرى : « إذا رأيتم كلامي يخالف كلام
رسول الله ﷺ فاعملوا بكلام رسول الله ﷺ ، واضربوا بكلامي الخاطئ » . وقال مرة للربيع :
« يا أبا إسحق ، لا تقلدني في كل ما أقول ، وانظر في ذلك لنفسك فإنه دين » . وكان
رضى الله عنه إذا توقَّف في حديث يقول : « لو صحَّ ذلك لقانا به » . وكان يقول : « إذا
ثبت عن النبي ﷺ - بأبي هو وأبي - شيء لم يحلَّ تركه شيء أبداً » . وروى البيهقي عن
الإمام أحمد رضى الله عنه أنه كان إذا سئل عن مسألة يقول : « أو لأحدٍ كلامٌ مع رسول الله
ﷺ ؟ » وكان يتبرأ كثيراً من رأى الرجال ويقول : « لا ترى أحداً ينظر في كتب الرأى
غالباً إلا وفي قلبه دَخَلٌ »^(٢) وكان ولده عبد الله يقول : « سألت الإمام أحمد عن الرجل

يكون في بليد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيم ، وصاحب رأى ، فمن يسأل منهما عن دينه ؟ فقال : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي . وبلغنا أن شخصاً استشاره في تقليد أحد من علماء عصره فقال : « لا تقلدني ، ولا تقلد مالكا ، ولا الأوزاعي ، ولا النخعي ، ولا غيرهم وخذ الأحكام من حيث أخذوا . » قال الشعراني : « وهو محمول على من له قدرة على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة » .

وقال الشعراني أيضاً في العهد^(١) : « وسمعت سيدي علياً الطوأس رحمه الله يقول : ليس مراد الأكابر من حثهم على العمل على موافقة الكتاب والسنة إلا مجالسة الله ورسوله ﷺ في ذلك الأمر لا غير ، فإنهم يعلمون أن الحق تعالى لا يخالسهم إلا في عمل شرعه هو ورسوله ﷺ ، أما ما ابتدئ فلا يخالسهم الحق تعالى ولا رسوله ﷺ فيه ، وإنما يجالسونه فيه من ابتدئ من عالم أو جاهل » انتهى .

والآثار في الحث على الحديث عن السلف وافرة ، وفي هذا القدر كفاية .

٥ - إيهول الحديث وتمظيمه والرغبة منه الزبغ عنه

عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَحَدَّثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ » رواه البخاري ومسلم ، وأبو داود ولفظه : « مَنْ سَنَّعَ أَمْرًا عَلَيَّ غَيْرِ أَمْرِنَا فَهُوَ رَدٌّ » . وفي رواية لمسلم : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » . وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي » رواه مسلم .

وعن الرباض بن سارية رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا ، لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ » رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة بإسناد حسن .

وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « سِتَّةٌ لَمَنْتُهُمْ وَلَمَنْهُمْ اللهُ ، وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابٍ : الزَّائِدُ فِي كِتَابِ اللهِ ، وَالْكَذِبُ بِقَدْرِ اللهِ ، وَالْمُسْلَطُ عَلَى أُمَّتِي بِالْجَبَرُوتِ لِيُذِلَّ مَنْ أَعَزَّ اللهُ وَيُعِزَّ مَنْ أَذَلَّ اللهُ ، وَالْمُسْتَحِلُّ حُرْمَةَ اللهِ ، وَالْمُسْتَحِلُّ مِنْ عِزِّي مَا حَرَّمَ اللهُ ، وَالتَّارِكُ السُّنَّةَ . » رواه الطبراني ، وابن حبان في صحيحه ، والحاكم وقال : « صحيح الإسناد . » قال المنذرى : « ولا أعرف له علة » .

وعن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ » . رواه البغوي في شرح السنة . وقال النووي في أربعينه : « هذا حديث صحيح رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح » .

قال الشافعي رضي الله عنه في باب الصَّيْدِ مِنَ الْأَمِّ : « كُلُّ شَيْءٍ خَالَفَ أَمْرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ سَقَطَ ، وَلَا يَكُونُ مَعَهُ رَأْيٌ وَلَا قِيَاسٌ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَطَعَ الْعَذَرَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مَعَهُ أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ غَيْرُ مَا أَمَرَ بِهِ » .

وكان رضي الله عنه يقول : « رسول الله ﷺ أَجَلٌ فِي أَعْيُنِنَا مِنْ أَنْ نَحْبَ غَيْرَ مَا قَضَى بِهِ » .

وقال الإمام محمد الكوفي رضي الله عنه : « رَأَيْتُ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ بِمَكَّةَ : وَهُوَ يُفْتِي النَّاسَ ، وَرَأَيْتُ الْإِمَامَ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ بْنَ رَاهُويَةَ حَاضِرِينَ ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ ؟ » فَقَالَ إِسْحَقُ : « رَوَيْنَا عَنْ الْحَسَنِ وَإِبْرَاهِيمَ ، أَنَّهُمَا لَمْ يَكُونَا يَرِيَانَهُ ، وَكَذَلِكَ عَطَاءٌ وَمَجَاهِدٌ ! » فَقَالَ الشَّافِعِيُّ لِإِسْحَقَ : « لَوْ كَانَ غَيْرُكَ مَوْضِعَكَ لَفَرَكْتُ أَدْنَهُ !! أَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، وَتَقُولُ : قَالَ عَطَاءٌ وَمَجَاهِدٌ وَالْحَسَنُ !! وَهَلْ لِأَحَدٍ مَعَ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ حُجَّةٌ ؟ يَا بَنِي هُوَ وَأُمِّي » كَذَلِكَ فِي مِيزَانِ الشَّعْرَانِي (١) قَدَسَ سِرُّهُ .

وقال الإمام الصنائعي رحمه الله تعالى في « مشارق الأنوار » : « أَخَذْتُ مُضْجَعِي لَيْلَةَ

الأحد الحادية عشرة من شهر ربيع الأول سنة اثنتين وعشرين وستائة ، وقلتُ : اللهم أرني الليلة نبيك عمداً ﷺ في المنام وإنك تعلم اشتياقي إليه ، فرأيت بمدة جمعة من الليل ، كأني والنبي ﷺ في مشربة ، ونقر من أصحابنا أسفل منا عند درج المشربة ، فقلت : يا رسول الله ! ما تقول في ميتٍ رماه البحرُ ، أحلالٌ؟ فقال وهو مبتسم إليَّ «نعم» فقلتُ وأنا أشير إلى مَنْ بأسفل الدرج : « فقل لأصحابي فإنهم لا يصدقوني » فقال : « لقد شتمتني وعابوني ! » فقلتُ : « كيف يا رسول الله ؟ » فقال كلاماً ليس يحضرني لفظه ، وإنما معناه : « عرضت قولي على من لا يقبله » ؛ ثم أقبل عليهم بعلومهم وبمعظمهم ! فقلتُ صبيحة تلك الليلة : « وأنا أعود بالله من أن أعرض حديثه بمد ليلى هذه إلا على الذين يحكمونه فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدون في أنفسهم حرجاً مما قضى ويسلموا تسلياً » انتهى .

وسياتي إن شاء الله تعالى في الباب العاشر في فقه الحديث مزيد لهذا بحوله سبحانه وقوته .

٦ - فضل الحماني عنه الحديث والحج للسنة

عن عمرو بن عوف رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ليلاً بن الحارث يوماً : « أعلم يا بلال ؟ » قال : « ما أعلم يا رسول الله ؟ » قال : « إنَّ مَنْ أُخْبِيَ سُنَّةٌ مِنْ سُنَّتِي أُمِيتَ بِمَعْدِي ، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئاً ؛ وَمَنْ ابْتَدَعَ بِدْعَةً ضَلَالَةٌ لَا يَرْضَاهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ عَمِلَ بِهَا ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِ النَّاسِ شَيْئاً . » رواه ابن ماجه ، والترمذى وحسنه . قال الحافظ المنذرى : « وللحديث شواهد » .

وعن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَحَبَّ سُنَّتِي فَقَدْ أَحَبَّنِي ، وَمَنْ أَحَبَّنِي كَانَ مَعِيَ فِي الْجَنَّةِ . » رواه الترمذى .

قال الإمام السيد محمد بن الرضوى البهائي رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه « إيثار الحق نلى .

الخلق»^(١) مانصه : «الحامى عن السنة ، الذائب عن حماها ، كالمجاهد في سبيل الله تعالى ، يُعِدُّ للجهاد ما استطاع من الآلات والمعدة والقوة ، كما قال الله سبحانه : «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ»^(٢) . وقد ثبت في الصحيح أن جبريل عليه السلام كان مع حسان بن ثابت يؤيده مانافع عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أشماره ، فكذلك من ذبَّ عن دينه وسُنَّته من بعده إيماناً به وحباً ونصحاً له ، ورجاء أن يكون من الخلف الصالح الذين قال فيهم رسول الله ﷺ : «يَجْعَلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عَدُوَّهُ» ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، والجهاد باللسان أحد أنواع الجهاد وسبله . وفي الحديث^(٣) : «أَفْضَلُ الْجِهَادِ كُلُّهُ حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ» وقد أحسن من قال في هذا المعنى شعراً :

جاهدتُ فيكَ بقوْلِي يومَ يَحْتَصِمُ أَلْأبطالُ إذْ قَاتَ سَيْفِي يَوْمَ يَمْتَصِحُ^(٤)
إِنَّ اللِّسَانَ لَوْصَالٌ إِلَى طُرُقٍ فِي الْحَقِّ لَا تَهْتَدِيهَا الذُّبُلُ السُّرْعُ

ثم قال : «ولا ينبغي أن يستوحش الظافرُ بالحق من كثرة المخالفين له ، كما لا يستوحش الزاهد من كثرة الراغبين ، ولا التقي من كثرة الماصين ، ولا الدَّاكِرُ من كثرة النافلين ، بل ينبغي منه أن يستعظم المنَّةَ باختصاصه بذلك ، مع كثرة الجاهلين له ، النافلين عنه ، وليؤطِّن نفسه على ذلك ، فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «إِنَّ هَذَا الدِّينَ بَدَأَ غَرِيباً ، وَسَيَمُودُ غَرِيباً كَمَا بَدَأَ ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ !» رواه مسلم في الصحيح من حديث أبي هريرة ، ورواه الترمذى من حديث ابن مسعود وقال : «هذا حديث حسن صحيح» . ورواه ابن ماجه وعبد الله بن أحمد من حديث أنس . وروى البخارى نحوه بغير لفظه من حديث ابن عمر . وعن أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه أفضل السلام عن رسول الله ﷺ أنه قال : «طَلَبُ الْحَقِّ غُرْبَةٌ» رواه الحافظ الأنصارى في أول كتابه «منازل السائرين إلى الله» من حديث جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن جده ، وقال : «هذا حديث غريب ،

(١) ص ٢٠ . (٢) سورة الأقال ، آية ٦١ . (٣) رواه الديلمى في مسند الفردوس .

(٤) رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى من حديث أبى سعيد الخدرى ، ورواه غيرهم عن غيره .
يلفظ آخر أيضاً . (٥) يمتصع : يضرب .

لم أكتبه عاليًا إلا من رواية علان ، ولذلك شواهد قوية عن تسعة من الصحابة ذكرها البيهقي في « جمع الزوائد » فنسأل الله أن يرحم غربتنا في الحق ويهدي ضالنا ولا يردنا عن أبواب رجائه ودعائه وطلبه محرومين ، إنه يحب الداعين ، وهادى المهتدين ، وأرحم الراحمين .

٧ - أجر التمسك بالسنة إذا اتبعت الأهواء وأورثت الدنيا

عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « اتَّبِعُوا بِالْمَعْرُوفِ وَأَنِهُوا عَنِ الْمُنْكَرِ ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتُمْ شُحًّا مُطَاعًا ، وَهَوًى مُتَّبَعًا ، وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةً ، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ ، فَعَلَيْكَ بِنَفْسِكَ وَدَعْ عَنْكَ أَمْرَ الْعَوَامِّ ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا ، الصَّبْرُ فِيهِمْ كَالْقَبْضِ عَلَى الْجُرِّ ؛ لِلْعَامِلِ فِيهِمْ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَمْكُلُونَ مِثْلَ عَمَلِهِ . » رواه ابن ماجه ، والترمذي وقال : « حديث حسن غريب » ، وأبو داود وزاد : قيل « يارسول الله أجر خمسين رجلاً منا أو منهم ؟ » قال « بَلْ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ . » وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « الْمُتَمَسِّكُ بِسُنَّتِي عِنْدَ فَسَادِ أُمَّتِي لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ » رواه الطبراني ، ورواه البيهقي من رواية الحسن بن فضالة عن ابن عباس رفعه : « مَنْ تَمَسَّكَ بِسُنَّتِي عِنْدَ فَسَادِ أُمَّتِي فَلَهُ أَجْرُ مِثَّةٍ شَهِيدٍ . »

وعن معقل بن يسار رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « عِبَادَةُ فِي الْمَرْجِ (١) ، كَهَجْرَةٍ إِلَى » رواه مسلم والترمذي وابن ماجه .

٨ - يباه أنه الوقعة في أهل الأثر من علامات أهل البرع

قال الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي : « علامة أهل البدع الوقعة في أهل الأثر، وعلامة الجهمية أن يسموا أهل السنة مشبهة ونابتة ، وعلامة القدرية أن يسموا أهل السنة مجبرة ، وعلامة الزنادقة أن يسموا أهل الأثر حشوية . » نقله عنه الذهبي في كتاب « العلو » .

وقال الإمام المارفي الرباني الشيخ عبدالقادر الجيلاني قدس الله سره في كتاب « الفنية » نحو ما ذكر وزاد: ^(١) « وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة ناصيه . وكل ذلك عصبية وغياط لأهل السنة ولا اسم لهم إلا اسم واحد وهو « أصحاب الحديث » ولا يلتصق بهم مالتهم به أهل البدع كما يلتصق بالنبي ﷺ تسمية كفار مكة: ساحراً ، وشاعراً ، ومجنوناً ، ومفتوناً ، وكاهناً ، ولم يكن اسمه عند الله وعند ملائكته وعند إنسه وجنّه وسائر خلقه إلا رسولاً نبياً بريئاً من الماهات كلها « أَنْظِرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَظِمُّونَ سَبِيلًا » ^(٢) » اهـ .

وزاد شيخ الإسلام ابن تيمية : « أن اللرجمة تُسميهم شككاً ، قالوا : وهذا علامة الإلث الصحيح والمتابعة التامة فإن السنة هي ما كان عليه رسول الله ﷺ اعتقاداً واقتصاداً وقولاً وعملاً . فكما كان المنحرفون عنه يسمونه بأسماء مذمومة مكذوبة وإن اعتقدوا صدقها بناء على عقيدتهم الفاسدة فكذلك التابعون له على بصيرة ، الذين هم أولى الناس بها في الحيا والمات باطناً » انتهى .

٩ - ما روى أنه الحديث منه الوحي

عن المقدم بن معد يكرب قال : قال رسول الله ﷺ : « أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ ، أَلَا يُوْشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانُ عَلَى أُرَيْكَتِهِ يَقُولُ : عَلَيْكُمْ يَهَذَا الْقُرْآنُ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ ، وَإِنَّ مَاحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَحَرَّمَ اللَّهُ . » رواه أبو داود والدارمي وابن ماجه .

(١) ص ٧١ - مكة المكرمة ، الطبعة الميرية ١٣١٤ هـ . (٢) سورة الاسراء آية ٤٨ والفرقان آية ٩ .

وعن حسان بن عطية قال : « كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن ، ويُعلمه إياها كما يعلمه القرآن » .

وعن مكحول قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « آتاني الله القرآن ومن الحكمة مثليته » أخرجهما أبو داود في مراسيله .

قال أبو البقاء في كلياته : « والحاصل أن القرآن والحديث يتحدان في كونهما وحياً منزلاً من عند الله ، بدليل : « إِنَّهُ هُوَ إِلَّا وَحْيُ يُوحَى » ^(١) ، إلا أنهما يتفارقان من حيث إن القرآن هو المنزل للإعجاز والتحدى به بخلاف الحديث ، وإن ألفاظ القرآن مكتوبة في اللوح المحفوظ ، وليس لجبريل عليه السلام ولا للرسول عليه الصلاة والسلام أن يتصرفا فيها أصلاً . وأما الأحاديث فيجتمعت أن يكون النازل على جبريل معنى صرفاً فكساه حلة العبارة ، وبين الرسول بتلك العبارة أو ألهمه ، كما تنفقه ^(٢) ، فأعرب الرسول بعبارة تفصح عنه » انتهى .

وفي المرافقة أن (منهم) ^(٣) من قال بأنه عليه الصلاة والسلام كان مجتهداً ينزل اجتهداً منزلة الوحي لأنه لا يخطئ ، وإذا أخطأ يُنبّه عليه ، بخلاف غيره .

وفيها عن الشافعي أنه قال : « كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن ، قال : لقوله صلى الله عليه وسلم ^(٤) : « إِنِّي لَا أَحِلُّ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَلَا أُحَرِّمُ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ » وقال : « جميع ما تقوله الأئمة شرح للسنّة ، وجميع السنّة شرح للقرآن » وقال : « ما نزل بأحد من الدين نازلة إلا وحى في كتاب الله تعالى » . وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود : « إِذَا حَدَّثْتُمْ بِحَدِيثِ أَنْبَاءِكُمْ بِتَصَدِيقِهِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ . » وعن ابن جبير : « ما بلغني حديث على وجهه إلا وجدت مصداقه في كتاب الله تعالى » انتهى .

(١) سورة النجم ، آية ٤ . (٢) كذا في كليات أبي البقاء ص ٢٨٨ . القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٢٨١ ، طبعة ثانية . (٣) لفظ - منهم - غير موجود في الأصل ، ولكن اقتضاه السياق فأثبتناه بين هلالين (٤) رواه البزار من حديث معقل بن يسار بلفظ : عملوا بالقرآن ، وأحلوا حلاله ، وحرّموا حرامه ، واقتدوا به .

١٠ - أباى المحدثين اليهفاء على الأئمة وشكر صاعبرهم

يَقُولُ جَامِعُهُ الْفَقِيرُ :

من أين للبليغ أن يحصى أباى المحدثين ، وهم الذين عشقوا الهدى النبوى دون العالمين ، فتنبهوه ممن بدا وحضر ، وكابدوا لأخذِهِ أهوال السفر ! فكم جابوا صحارى تطلّغى تطلّغى الرّمضاء ، وقطعوا عن العمران فيافيّ تستدعى اليأس وتروّع الأحشاء ! فحفظوا ووَعَوْا ، ولهدى النّفَر للتّفقّه فى الدين رَعَوْا ، ودفعوا عن الدين صنع الوضّاعين ، وانتحال المقتريّن ، وذنبوا الكذب عن كلام الرسول الصادق ، بما مهدّوه من تحرى كل راي موافق ، فدَوّنوا ماسمونه بالسند فراراً عن الرّمى باتّباع الأهواء ، وتحكيم الآراء ، فاستبرأوا لديهم بجليل هذا الاحتياط ودرّبوا الأُمة على التّثبت فى توثيق عرى الارتباط ! رحماك اللهم ! فلا اعتراف بما رّمهم الحسنة أمرٌ واجب ، وشكرُ فضلهم لا يقصّرُ عنه إلا من هو عن الاتّباع ناكب . أَفَلَيْسَتْ دواوينهم بعد القرآن دعائم الإسلام التى قامت عليها صروحه ، وأعضاء الدين التى بان منها صريحه ؟ لاجرم لولا أخذُهم بنأصية مادونوه من صحيح السنة ، لانتالت على الناس جرائمُ الأباطيل المستكنّة ، التى رُزى بها الدين ، فى عصر الوضّاعين المنافقين ، الذين دخلوا فى دين الله للتشويش ، فردّ الله كيدهمُ بتنقيب المحدثين عن خرافاتهم ودأبهم فى التفتيش ، حتى أشرقت شمسُ صِحاح الأخبار ، وانبعثت أشعثها فى الأفطار ، وتمزّقت عن البصائر حُجُبُ الجّهالة ، وأغشية الضلالة ، فرجّم الله تلك الأنفس التى نهضت لتأييد الدين ، ورَضى عن أخى آثارهم من اللاحقين . آمين .

البَابُ الثَّانِي

في معنى الحديث

وفيه مباحث

١ - ماهية الحديث والخبر والأثر

اعلم : أنَّ هذه الثلاثة مترادفةٌ عند المحدثين على معنى ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً ، وقفها خُراسان يسمُّونَ للوقوف أترأ ، والرفوع خبراً ، وعلى هذه التفرقة جرى كثير من المصنِّفين . وقال أبو البقاء ^(١) : « الحديث هو اسمٌ من التَّحْدِيث ، وهو الإخبار ، ثم سُمِّيَ به قولٌ أو فعلٌ أو تقريرٌ نُسِبَ إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، ويجمع على « أحاديث » على خلاف القياس . قال الفراء : واحد الأحاديث . أحَدُوته ، ثم جمَّله جمعاً للحديث ، وفيه أنهم لم يقولوا أحَدُوته النبي . وفي الكشف : « الأحاديث اسمٌ جمع ، ومنه حديثُ النبي » . وفي البحر : « ليس الأحاديث باسم جمع ، بل هو جمعُ تكسيرٍ لحديث على غير القياس كأباطيل ، واسمُ الجمع لم يأت على هذا الوزن . وإنما سميت هذه الكلماتُ والمباراتُ أحاديث كما قال الله تعالى : « فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ » ^(٢) لأنَّ الكلماتَ إنما تتركب من الحروف المتعاقبة التتالية ، وكلُّ واحدٍ من تلك الحروف يحدثُ عقيب صاحبه ؛ أو لأن سماعها يحدثُ في القلوب من العلوم والماني ، والحديثُ تقيضُ القديم ، كأنَّهُ لو حِظ فيه مقابلةُ القرآن ، والحديث ما جاء عن النبي ، والخبر ما جاء عن غيره . وقيل : بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلق ، فكل حديث خبرٌ من غير عكس » . والأثر : ما روى عن الصحابة ويجوز إطلاقه على كلام النبي أيضاً انتهى .

وفي التدريب^(١) : « يقال أُرْتُ الحديث : بمعنى رويته ، ويسمى الحديث أُرْتًا نسبةً للآر » .

وقال الإمام تقي الدين بن تيمية في بعض فتاويه : « الحديث النبوي : هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حَدَّثَ به عنه صلى الله عليه وسلم بعد النبوة ، من قوله ، وفعله ، وإقراره ، فإنَّ سنته تُثبت من هذه الوجوه الثلاثة ، فما قاله ، إنَّ كان خبراً ، وجب تصديقه به ، وإنَّ كان تشريعاً : إيجاباً أو تحريمًا ، أو إباحةً وجب اتباعه فيه ، فإنَّ الآيات الدالة على نبوة الأنبياء ، دلَّت على أنَّهم معصومون فيما يخبرون به عن الله عز وجل ، فلا يكون خبرهم إلا حقاً ، وهذا معنى النبوة ، وهو يتضمن أنَّ الله يُنبئ بالغيب ، وأنَّه يُنبئ الناس بالغيب ، والرسول مأمورٌ بدعوة الخلق وتبليغهم رسالات ربه » . وقد رُوِيَ أنَّ عبد الله بن عمرو كان يكتب ما يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم فقال له بعض الناس : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتكلم في الغضب فلا تكتب كلَّ ما تسمع » فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال^(٢) : « اكتب ! فوالذي نفسي بيده ، ما خرج من بينهما إلا حق » . يعني شفتيه الكرعتين . وقد ثبت عن أبي هريرة أنه قال : « لم يكن أحدٌ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحفظ مني إلا عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب بيده ، ويَمِي بقلبه ، وكُنت أُمِي بقلبي ولا أكتب بيدي » . وكان عند آل عبد الله بن عمرو بن العاص نسخةٌ كتبها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبهذا طعن بعضُ الناس في حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه شعيب ، عن جده ، وقالوا : « هي نسخة » - وشعيب هو شعيب ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص - وقالوا : « إنَّ عني جدُّه الأدنى محمدًا فهو مرسل ، فإنه لم يذرك النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنَّ عني جدُّه الأعلى ، فهو منقطع ، فإنَّ شعيباً لم يذرك » . وأما أئمة الإسلام ، وجمهور العلماء ، فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، إذا صحَّ النقلُ إليه ، مثل مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، ونحوهما ، ومثل الشافعي وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهوية ، وغيرهم . قالوا : « الجدُّ هو عبد الله

فإنه يجيء مُسمى، ومحمد أدركه^(١) ، قالوا : « وإذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، كان هذا أو كدها ، وأدل على صحتها » ، ولهذا كان في نسخة عمرو ابن شبيب من الأحاديث الفقهية ، التي فيها بقدرات ما احتاج إليه عامة علماء الإسلام . والمقصود أن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذا أطلق دخل فيه ذكر ما قاله بعد النبوة ، وذكر ما فعله ، فإن أفعاله التي أقر عليها حجة ، لاسيما إذا أمرنا أن نتبعها ، كقوله^(٢) : « سَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُسَلِّي » وقوله^(٣) : « لَتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ » . وكذلك ما أحله الله له فهو حلال للأمة ، ما لم يُم دليل التخصيص ؛ ولهذا قال : « فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَا كَهَا لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا »^(٤) ، ولما أحل الله له الوهوبة قال : « وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ »^(٥) ، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سُئل عن الفعل يذكر للسائل أنه يفعله ليبين للسائل أنه مباح ، وكان إذا قيل له قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، قال^(٦) : « إِنْ أَدَّ أَحْسَاكُمْ لِلَّهِ وَأَعْلَمَكُمْ بِمَحْدُودِهِ » . ومما يدخل في مُسمى حديثه ما كان يُقرئهم عليه ، مثل إقراره على المضاربة التي كانوا يعتادونها^(٧) ، وإقراره لعائشة على اللعب بالبنات^(٨) ، وإقراره في الأعياد على مثل غناء الجاريتين^(٩) ، ومثل لعب الحبشة بالحراب في المسجد^(١٠) ، ونحو ذلك ، وإقراره لهم على أكل الضب على مائدته^(١١) ، وإن كان قد صح عنه أنه ليس

(١) رواه أحمد والشيخان والنسائي من حديث مالك بن حورث . (٢) رواه مسلم عن جابر .

(٣) سورة الأحزاب ، آية ٣٧ . (٤) سورة الأحزاب ، آية ٥٠ .

(٥) رواه البخاري من حديث عائشة بلفظ آخر

(٦) دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يهود خيبر نخلها وأرضها . على أن يتناولوا من أموالهم ، ولقبي (س) شطر تمرها - أخرجه الشيخان وأصحاب السنن من حديث ابن عمر .

(٧) رواه البخاري ومسلم وأبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها . (٨) لم أجد : (٩)

(٩) عن أنس رضي الله عنه : لما قدم رسول الله (ص) المدينة لعبت الحبشة قدموه فرحاً بذلك عتق عليه .

(١٠) في (باب ما جاء في الضب) أحاديث ، منها حديث ابن عمر أن رسول الله (ص) سئل عن الضب .

فقال : لا آكله ولا أحرمه - متفق عليه - ومن حديث آخر : لم يكن بأرض قومي ، فأجذني أعافه .

محرام ، إلى أمثال ذلك ؛ فهذا كله يدخل في مسمى الحديث ، وهو المقصود بعلم الحديث ، فإنه إنما يطلب ما يُستدلُّ به على الدين ، وذلك إما يكون بقوله أو فعله أو إقراره ، وقد يدخل فيها بعض أخباره قبل النبوة وبعض سيرته قبل النبوة ، مثل تحنُّثه بفار حراء ومثل حسن سيرته لأن الحال يُستفاد منه ما كان عليه قبل النبوة من كرائم الأخلاق ، وعاسن الأفعال ، كقول خديجة له : « كلا والله ، لا يُخزيك الله إنك لتصل الرحم وتحمل الكل ، وتقرى الضيف ، وتكسب المذموم ، وتعين على نوائب الحق » . ومثل المعرفة : فإنه كان أميناً لا يكتب ولا يقرأ ، وإنه كان معروفاً بالصدق والأمانة ، وأمثال ذلك مما يستدل به على أحواله التي تنفع في المعرفة بنبوته وصدقه . فهذه الأمور يُنتفع بها في دلائل النبوة كثيراً . ولهذا يُذكر مثل ذلك في كتب سيرته كما يذكر فيها نسبه وأقاربه ، وغير ذلك من أحواله . وهذا أيضاً قد يدخل في مسمى الحديث . والكتب التي فيها أخباره ، منها كتب التفسير ، ومنها كتب السيرة والمغازي ، ومنها كتب الحديث . وكتب الحديث : هي ما كان بعد النبوة أنحص ، وإن كان فيها أمور جرت قبل النبوة فإن تلك لا تذكر لتوحد وشرع فعله قبل النبوة ، بل قد أجمع المسلمون على أن الذي فُرض على العباد الإيمان به ، والعمل هو ما جاء به بعد النبوة » انتهى .

٣ - بيان الحرب الفرسى

قال العلامة الشَّهاب ابن حجر الهيتمي في شرح الأربعين النووية ، في شرح الحديث الرابع والمشرين للسلسل بالمشيقيين ، وهو حديث أبي ذرٍّ الغفاري رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فيما رُوي عن ربه تعالى أنه قال : « يَا عِبَادِي ! إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي ، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا ... » الحديث ، ما نصّه : « فائدة بِعَمَّ نَفْسُهَا ، وبِعَمَّ وَقْعُهَا ، في الفرق بين الوحي التلوي وهو « القرآن » والوحي الروي عنه ﷺ عن ربه عز وجل ، وهو ماورد من الأحاديث الإلهية ، وتُسمى « القدسية » ؛ وهي أكثر من مئة ، وقد جمها بعضهم في جزء كبير . وحديث « أبي ذر » هذا من أجلها :

اهل : أن الكلام المضاف إليه تعالى أقسام ثلاثة :

أولها - وهو أثرها « القرآن » لتمييزه عن البقية بإيجازه من أوجه كثيرة ، وكونه معجزة باقية على عمر الدهر ، محفوظة من التغير والتبدل ، وبجرمة مسهلته ، وتلاوته لنحو الجنب ، وروايته بالمعنى ، وبتمينه في الصلاة وبتسميته قرآناً وبأن كل حرف منه بمشتر حسنة ، وبامتناع بيعة في رواية عند أحد ، وكرامته عندنا . وبتسمية الجملة منه آية وسورة ، وغيره من بقية الكتب والأحاديث القدسية لا يثبت لها شيء من ذلك ، فيجوز مسه وتلاوته لمن ذكر ، وروايته بالمعنى ، ولا يجزى في الصلاة ، بل يُبطلها ، ولا يسمى قرآناً ، ولا يعطى قارئه بكل حرف عشرة ، ولا يُمنع بيعة ، ولا يُكره اتفاقاً ولا يسمى بمضه آية ولا سورة اتفاقاً أيضاً .

ثانيها - كتب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، قبل تغييرها وتبدلها .

ثالثها - بقية الأحاديث القدسية ، وهي ما نقل إلينا أحاداً عنه ﷺ ، مع إسناده لها عن ربه ، فهي من كلامه تعالى ، فتضاف إليه ، وهو الأغلب ؛ ونسبتها إليه حينئذ نسبة لإنشاء ، لأنه التكلم بها أولاً وقد تضاف إلى النبي ﷺ ، لأنه المخبر بها عن الله تعالى ، بخلاف القرآن ، فإنه لا يضاف إلا إليه تعالى ، فيقال فيه : « قال الله تعالى » ، وفيها : « قال رسول الله ﷺ » ، فيما يروى عن ربه تعالى « واختلاف في بقية السنة ، هل هو كله يوحى أولاً ؟ وآية « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ » (١) تؤيد الأول ؟ ومن ثم قال ﷺ (٢) : « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه » . ولا تنحصر تلك الأحاديث القدسية في كيفية عن كيفيات الوحي ، بل يجوز أن تنزل بأي كيفية من كيفياته ، كرويا النوم ، والإلقاء في الرُوع ، وعلى لسان الملك . ولراويها صيغتان : إحداهما أن يقول : « قال رسول الله ﷺ » ، فيما يروى عن ربه « وهي عبارة السلف . ومن ثم أثرها النووي . ثانيتهما : أن يقول : « قال الله تعالى » ، فيما رواه عنه رسول الله ﷺ ، والمعنى واحد « انتهى .

(١) سورة النجم ، آية ٤

(٢) من رواية أبي داود في سننه . ولترمذي : وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله .

(هـ - قواعد الحديث)

وفي كليات أبي البقاء في الفرق بين القرآن والحديث القدسي^(١) : « أن القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جليّ ، وأما الحديث القدسي ، فهو ما كان لفظه من عند الرسول ، ومعناه من عند الله بالإلهام أو بالنام . وقال بعضهم : « القرآن لفظ معجز ، ومُنزّل بواسطة جبريل ؛ والحديث القدسي غير معجز . وبدون الوساطة ، ومثله يسمى بالحديث القدسي والإلهي والراني . » وقال الطيبي : « القرآن هو اللفظ المنزّل به جبريل على النبي ، والقدسي إخبار الله بمعناه بالإلهام أو بالنام ؛ فأخبر النبي أمته بعبارة نفسه ، وسائر الأحاديث لم يُصِفْها إلى الله تعالى ، ولم يروها عنه تعالى . » انتهى

وقال العلامة السيد أحمد بن المبارك رحمه الله تعالى في الإبريز^(٢) : « وسألته - يعني أستاذة نجم العرفان السيد عبدالعزيز الدباغ قدس الله سره - الفرق بين هذه الثلاثة يعني : القرآن ، والحديث القدسي ، وغير القدسي ، فقال قدس سره :

« الفرق بين هذه الثلاثة ، وإن كانت كلها خرجت من بين شفّتيه ﷺ وكلها معها آواز من أنواره ﷺ : أن النور الذي في القرآن ، قديم من ذات الحق سبحانه ، لأن كلامه تعالى قديم والنور الذي في الحديث القدسي من روحه ﷺ ، وليس هو مثل نور القرآن ، فإن نور القرآن قديم ، ونور هذا ليس بقديم ، والنور الذي في الحديث الذي ليس بقديم من ذاته ﷺ ، فهي أنوار ثلاثة ، اختلفت بالإضافة ، فنور القرآن من ذات الحق سبحانه ، ونور الحديث القدسي من روحه ﷺ ، ونور ما ليس بقديم من ذاته ﷺ . »

فقلت : « ما الفرق بين نور الروح ونور الذات ؟ » .

فقال رضى الله عنه : « الذات خلقت من تراب ، ومن التراب خلِقَ سائرُ المبادِ والروح من المَلَأِ الأعلى ، وهم أعرف الخلق بالحق سبحانه ، وكل واحد يحجّ إلى أصله ؛ فكان نور الروح متعلّقاً بالحق سبحانه ، ونور الذات متعلّقاً بالخلق ؛ فلذا ترى الأحاديث القدسية تتعلّق بالحق سبحانه وتعالى بتبيين عظّمته ، أو بإظهار رحمته ، أو بالتنبيه على سعة ملكه وكثرة عطائه . فن الأول حديث : « يَا عِبَادِي ! لَوْ أَنَّ أُولَئِكَمُ وَآخِرُكُمْ ،

وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتْكُمْ... إلى آخره » وهو حديث أبي ذر في مسلم . ومن الثاني حديث : « أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ ... » ^(١) الحديث . ومن الثالث حديث : « يَدُ اللَّهِ مَلَأَتْ ، لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ ، سَحَابَهُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ... » ^(٢) إلخ ؛ وهذه من علوم الروح في الحق سبحانه . وترى الأحاديث التي ليست بقدرسية تتكلم على ما يصلح البلاد والعباد ، بذكر الحلال والحرام ، والحث على الامتثال بذكر الوعد والوعيد . هذا بعض ما فهمت من كلامه رضى الله عنه ، والحق أنى لم أوف به ، ولم آت بجميع المعنى الذى أشار إليه .

فقلت : « الحديث القدسي من كلام الله عز وجل أم لا ؟ » .

فقال : « ليس هو من كلامه ، وإنما هو من كلام النبي ﷺ » .

فقلت : « فلم أضيفَ للرب سبحانه ، فقليل فيسه : « حديث قدسي » وقيل فيه : « فيما يرويه عن ربه » ، وإذا كان من كلامه عليه السلام ، فأى رواية له فيه عن ربه ، وكيف نعمل مع هذه الضمائر ، في قوله : « يا عبادى لو أن أولكم وآخركم ... » إلخ وقوله : « أعددت لعبادى الصالحين ... » وقوله : « أصبح من عبادى مؤمن بنى وكافر ^(٣) ... » ؟ فإن هذه الضمائر لا تليق إلا بالله ! فتكون الأحاديث القدسية من كلام الله تعالى وإن لم تكن ألفاظها للإعجاز ، ولا تعبدنا بتلاوتها .

فقال رضى الله عنه مرة : « إن الأنوار من الحق سبحانه ، تهبُّ على ذاتِ النبي ﷺ ، حتى تحصل له مشاهدة خاصة - وإن كان دائماً في المشاهدة - فإن سَمِعَ مع الأنوار كلامَ الحق سبحانه ، أو نزل عليه ملكٌ ، فذلك هو « القرآن » ؛ وإن لم يسمع كلاماً ، ولا نزل عليه ملكٌ ، فذلك وقت الحديث القدسي . فيتكلم عليه الصلاة والسلام ، ولا يتكلم حينئذٍ إلا في شأن الربوبية ، بتعظيمها وذكر حقوقها ؛ ووجهُ إضافة هذا الكلام إلى الرب سبحانه ، أنه كان مع هذه المشاهدة التي اختلطت فيها الأمور ، حتى رجع النيبُ شهادةً ، والباطنُ ظاهراً ، فأضيفَ إلى الرب ، وقيل فيه : « حديث ربانى » ، وقيل فيه : « فيما يرويه عن

(١) أخرجه في الصحيحين من رواية عبد الرزاق وغيرهما . (٢) أخرجه البخارى في كتاب التوحيد من حديث أبي هريرة . (٣) أخرجه الشيخان في صحيحهما وغيرهما بألفاظ مختلفة .

ربه عز وجل » ؛ ووجه الضمائر ، أنَّ كلامه عليه السلام ، خرج على حكاية لسان الحال .
التي شاهدها من ربه عز وجل . وأما الحديث ، الذي ليس بقديسي ، فإنه يخرج مع النور
الساكن في ذاته عليه السلام ، الذي لا ينيب عنها أبداً ، وذلك أنه عز وجل ، أمد ذاته
عليه السلام بأنوار الحق ، كما أمدَّ جرْم الشمس بالأنوار المحسوسة ، فالنور لازم للذات .
الشريفة لزوم نور الشمس لها .

وقال مرة أخرى : « وإذا فرضنا محمداً دامت عليه الحُملَى على قدر معلوم ، وفرضناها
نارة تقوى ، حتى يخرج بها عن حسه ، ويتكلم بما لا يدري ، وفرضناها مرة أخرى تقوى .
ولا تُخرجهُ عن حسه ، ويبقى على عقله ، ويتكلم بما يدري ؛ فصار لهذه الحمى ثلاثة أحوال :
قدرها للمعلوم ، وقوتها المُخرجة عن الحس ، وقوتها التي لا تُخرج عن الحس ، فكذا :
الأنوارُ في ذاته عليه السلام ، فإن كانت على القدر المعلوم ، فا كان من الكلام حينئذ فهو
الحديث الذي ليس بقديسي ، وإن سطعت الأنوارُ ، وشغلت في الذات ، حتى خرج بها
عليه السلام عن حاله المعلوم ، فا كان من الكلام حينئذ فهو كلام الله سبحانه ، وهذه
كانت حاله عليه السلام عند نزول القرآن عليه ؛ وإن سطعت الأنوارُ ولم تُخرجه عن حاله
عليه السلام فا كان من الكلام حينئذ قيل فيه : حديث قديسي . »

وقال مرة : « إذا تكلم النبي ﷺ ، وكان الكلام بغير اختياره ، فهو « القرآن » .
وإن كان باختياره ، فإن سطعت حينئذ أنوار عارضة ، فهو الحديث القدسي ، وإن كانت
الأنوار الداعية ، فهو الحديث الذي ليس بقديسي ؛ ولأجل أن كلامه ﷺ ، لا بُدَّ أن
تكون معه أنوار الحق سبحانه ، كان جميع ما يتكلم به ﷺ وحياً يوحى ، وباختلاف
أحوال الأنوار ، افترق إلى الأقسام الثلاثة ، والله أعلم . »

قال السيد أحمد بن المبارك : « قلتُ هذا كلام في غاية الحسن ، ولكن ما الدليلُ
على أنَّ الحديث القدسي ليس من كلامه عز وجل ؟ » .

فقال رضي الله عنه : « كلامه تعالى لا ينبغي » قلت : « بكشف ؟ » فقال رضي الله عنه
« بكشف وبغير كشف ، وكلُّ من له عقل ، وأنصت للقرآن ، ثم أنصت لغيره ، أدرك

الفرق لا محالة . والصحابة رضى الله عنهم ، أعقلُ الناس وما تركوا دينهم الذى كانت عليه الآباء ، إلا بما وَضَحَ مِنْ كلامه تعالى ، ولو لم يكن عند النبي ﷺ إلا ما يشبه الأحاديث القدسية ، ما آمنَ مِنَ الناسِ أحدٌ ، ولكن الذى ظلت له الأعناق خاضعةً ، هو القرآن العزيز ، الذى هو كلام الرب سبحانه وتعالى .

فقلت له : « وَمِنْ أَيْنَ لَمْ أَنَّهُ كَلَامُ الرَّبِّ تَعَالَى ، وَإِنَّمَا كَانُوا عَلَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ ، وَلَمْ تَسْبِقْ لَهُمْ مَعْرِفَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، حَتَّى يَعْلَمُوا أَنَّهُ كَلَامُهُ ، وَغَايَةُ مَا أَدْرَكَهُ أَنَّهُ كَلَامٌ خَارِجٌ عَنْ طَوْقِ الْبَشَرِ ، فَلَمَلَهُ مِنْ عِنْدِ الْمَلَائِكَةِ مِثْلًا ؟ » .

فقال رضى الله عنه : « كُلُّ مَنْ اسْتَمَعَ الْقُرْآنَ ، وَأَجْرَى مَعَانِيَهُ عَلَى قَلْبِهِ ، عِلْمٌ عِلْمًا ضَرُورِيًّا ، أَنَّهُ كَلَامُ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ ؛ فَإِنَّ الْعِظَمَةَ الَّتِي فِيهِ ، وَالسُّطُوَّةَ الَّتِي عَلَيْهِ ، لَيْسَتْ إِلَّا عِظَمَةُ الرَّبُّوبِيَّةِ ، وَسَطُوَّةُ الْأُلُوهِيَّةِ ، وَالْمَاقِلُ الْكَيْسُ ، إِذَا اسْتَمَعَ لِكَلَامِ السُّلْطَانِ الْحَادِثِ ، ثُمَّ اسْتَمَعَ لِكَلَامِ رَعِيَّتِهِ ، وَجَدَ لِكَلَامِ السُّلْطَانِ نَفْسًا بِهِ يَعْرِفُ ، حَتَّى إِنَّا لَوْ فَرَضْنَاهُ أَعْمَى ، وَجَاءَ إِلَى جَمَاعَةٍ يَتَكَلَّمُونَ ، وَالسُّلْطَانُ مَعْمُورٌ فِيهِمْ ، وَهُمْ يَتَنَاقَشُونَ الْكَلَامَ ، كَمَيَّزَ كَلَامِ السُّلْطَانِ مِنْ غَيْرِهِ ، بِحَيْثُ لَا تَدْخُلُهُ فِي ذَلِكَ رِيَّةٌ ، هَذَا فِي الْحَادِثِ مَعَ الْحَادِثِ ، فَكَيْفَ بِالْكَلَامِ الْقَدِيمِ ، وَقَدْ عَرَفَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ رَبَّهُمْ عَزَّ وَجَلَّ ، وَعَرَفُوا صِفَاتِهِ ، وَمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ رَبُّوبِيَّتِهِ ، وَقَامَ لَهُمْ سَمَاعُ الْقُرْآنِ فِي إِفَادَةِ الْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ ، مَقَامَ الْمَايَةِ وَالشَّاهِدَةِ ، وَحَتَّى صَارَ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْجَلِيسِ ، وَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ جَلِيسُهُ ؟ » .

ثم نقل ابن المبارك كلامَ أستاذِهِ النَّوَّاهِ بِهِ ، فِي مَا يَعْرِفُ بِهِ كَلَامَهُ تَعَالَى ، فَأَنْظَرُهُ .
وما نقلنا بحمْدِهِ الْمَذْكُورَ إِلَّا لِنَفَاسَتِهِ ، لِأَنَّهُ مَتَرَعٌ بِدِيْعٍ ، يَنْشَرَحُ لَهُ الْقَلْبُ ، وَاللَّهُ الْعَلِيمُ .

٣ - ذكر أول من روى الحديث

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري ^(١) : « اعلم - علمي الله وإياك - أن آثار النبي صلى الله عليه وسلم ، لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ، ولا مرتبة ، لأمرين :

أحدهما : أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك ، كاثبت في صحيح مسلم ، خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم .

وثانيهما : لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم ، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة . ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار ، وتبويب الأخبار ، لما انتشر العلماء في الأمصار ، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار .

فأول من جمع ذلك « الربيع بن سبيح » و « سعيد بن أبي عروبة » وغيرهما . وكانوا يصفون كل باب على حدة ، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة ، فدوّنوا الأحكام . فصنف الإمام مالك « الموطأ » وتوخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز ، ومزجه بأقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين ، ومن بعدهم . وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج بمكة . وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي بالشام . وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري بالكوفة . وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار بالبصرة . ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في السج على منوالهم ، إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، وذلك على رأس السائتين ، فصنف عبيد الله ابن موسى العسبي الكوفي مسندا ، وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسندا ، وصنف أسد بن موسى الأموي مسندا ، وصنف نعم بن حماد الخزاعي تزيل مصر مسندا .

« ثم اتقى الأئمة بعد ذلك أثرهم ، قلّ إمام من الحفاظ إلّا وصنف حديثه على السانيد ، كالإمام أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعثمان بن شعبة ، وغيرهم من النبلاء . »

« ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كأبي بكر بن أبي شيبة .
« ولا رأى البخارى هذه التصانيف ورواها ، وجدها جامعة للصحيح والحسن ،
والكثير منها يشمله التضعيف ، فحرّك همته لجمع الحديث الصحيح ، وقوى همته لذلك
ما سمعه من أستاذه الإمام إسحق بن راهوييه حيث قال لمن عنده البخارى فيهم :
« لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ » قال البخارى : « فوقم ذلك
في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح » انتهى .

قال السيوطي : « وهؤلاء المذكورون ، في أوّل من جمع ، كلهم من أثناء المئة الثانية ،
وأما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المئة في خلافة عمر بن عبد العزيز . وأفاد
الحافظ في الفتح أيضاً : أن أوّل من دون الحديث ابن شهاب بأمر عمر بن عبد العزيز
كما رواه أبو نعيم من طريق محمد بن الحسن عن مالك ، قال : « أول من دون العلم ابن شهاب
- يعني الزهري - » وأخرج الهروي في ذم الكلام من طريق يحيى بن سعيد ، عن عبد الله
ابن دينار قال : « لم يكن الصحابة ولا التابعون يكتبون الأحاديث ، إنما كانوا يؤدونها
لفظاً ، وبأخذونها حفظاً ، إلا كتاب الصدقات ، والشيء اليسير الذي يقف عليه الباحث
بعد الاستقصاء ، حتى خيف عليه الدُّروس ، وأسرع في العلماء الموت ، أمر عمر بن عبد العزيز
أبا بكر الحزبي فيما كتب إليه أن : انظر ما كان من سنة أو حديث فاكُتبه » .

وقال مالك في الموطأ ، رواية محمد بن الحسن : « أخبرنا يحيى بن سعيد ، أن عمر بن
عبد العزيز ، كتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم أن : « انظر ما كان من حديث رسول الله
ﷺ ، أو سنة أو حديث أو نحو هذا ، فاكُتبه لي ، فإني خفتُ دروس العلم ، وذهاب
العلماء » . علقه البخارى في صحيحه ، وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان بلفظ : كتب
عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق : « انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمؤه » .

وروى عبد الرزاق عن ابن وهب ، سمعتُ مالكا يقول : « كان عمر بن عبد العزيز
يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه ، ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى ، وأن

يعملوا بما عندهم ، ويكتبُ إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع الثَّمنَ ، ويكتبَ بها . إليه «
فتوفى عمر وقد كتب ابن حزم كتباً قبل أن يبعث بها إليه » . انتهى .

٤ - بياض أكثر الصحابة حديثاً وفتوى

في التقريب وشرحه^(١) : « أكثرهم - يعني الصحابة - حديثاً ، أبو هريرة ، روى
خمسَةَ آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً ؛ وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل ؛
وهو أحفظُ الصحابة . أسند البيهقيُّ عن الشافعيَّ أنه قال : « أبو هريرة أحفظُ مَنْ روى
الحديث في دَهْرِهِ » . وروى ابن سعد أن ابن عمر كان يترحمُ عليه في جنازته ويقول :
« كان يحفظُ على المسلمين حديثَ النبي صلى الله عليه وسلم » . ثم عبد الله بن عمر ، روى
ألفي حديث وسبعمائة وثلاثين حديثاً . ثم أنس بن مالك ، روى ألفين ومائتين وستة وثمانين
حديثاً . ثم ابن عباس ، روى ألفاً وسبعمائة وستين حديثاً . ثم جابر بن عبد الله روى ألفاً
وخمسمائة وأربعين حديثاً . ثم أبو سعيد الخدري سعد بن مالك ، روى ألفاً ومائة وسبعين
حديثاً . ثم عائشة الصديقة أم المؤمنين ، روت ألفين ومائتين وعشرة ؛ وليس في

الصحابة مَنْ يزيد حديثه على ألف غير هؤلاء ، وإياهم عني مَنْ أنشد :

سَمِعُ مِنَ الصَّحْبِ فَوْقَ الْأَلْفِ قَدْ تَهَلَّوْا مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ الْمُخْتَارِ خَيْرَ مُضَرِّ
أَبُو هُرَيْرَةَ ، سَعْدُ ، جَابِرٌ ، أَنَسٌ ، صِدِّيقَةُ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، كَذَا ابْنُ عُمَرَ^(٢)

وأما أكثرهم فتوى ، فقال ابن حزم : « أكثرهم فتوى مطلقاً عمر ، وعلى ،
وابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وعائشة » .

قال : « ويمكنُ أَنْ يُجْمَعَ مِنْ فُتْيَا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ مُجَلَّدٌ ضَخْمٌ » .

قال : « ويليهم عشرون : أبو بكر ، وعثمان ، وأبو موسى ، ومعاذ ، وسعد بن أبي وقاص ،
وأبو هريرة ، وأنس ، وعبد الله بن عمرو بن الماص ، وسلمان ، وجابر ، وأبو سعيد .

وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعمران بن حصين ، وأبو بكر ، وعبادة بن الصامت ، ومعاوية وابن الزبير ، وأم سلمة .

قال : « ويمكن أن يجمع من فتيا كل واحدٍ منهم جزء صغير . »

قال : « وفي الصحابة نحو مائة وعشرين نقساً ، يقلون في الفتيا جداً ، لا يُروى عن الواحد منهم إلا المسألة أو المسألتان أو الثلاث ، كإبي بن كعب ، وأبي الدرداء ، وأبي طلحة ، والقداد ... » وسرد الباقي .

وقال الإمام محمد بن سعد في الطبقات : قال محمد بن عمر الأسلمي : « إنما قلت الرواية عن الأكارم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنهم ماتوا قبل أن يحتاج إليهم . وإنما كثرت عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ، لأنهما وليا فسلاً ، وقضيا بين الناس . وكلُّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أمةً يقتدى بهم ، ويحفظ عنهم ما كانوا يفعلون ، ويستفتون فيفتون . وسموا أحاديث فادوها ، فكان الأكارم من أصحاب رسول الله ﷺ أقل حديثاً عنه من غيرهم ، مثل أبي بكر ، وعثمان ، وطلحة ، والزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبي عبيدة بن الجراح ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وأبي بن كعب ، وسعد بن عباد ، وعبادة بن الصامت ، وأسيد بن حصير ، ومعاذ بن جبل ، ونظرائهم . فلم يأت عنهم من كثرة الحديث مثل ما جاء عن الأحداث من أصحاب رسول الله ﷺ ، مثل : جابر بن عبد الله ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن عباس ، ورافع بن خديج ، وأنس بن مالك ، والبراء بن عازب ونظرائهم ؛ لأنهم بقوا وطالت أعمارهم في الناس ، فاحتاج الناس إليهم . ومضى كثير من أصحاب رسول الله ﷺ قبله وبمعه بعله لم يؤثر عنه شيء ، ولم يمتجع إليه لكثرة أصحاب رسول الله ﷺ . ومنهم من لم يحدث عن رسول الله ﷺ شيئاً ، ولعله أكثر له صحبةً ومجالسةً وسماعاً من الذي حدث عنه . ولكننا حملنا الأمر في ذلك منهم على التوقي في الحديث ،

وعلى أنه لم يُحتج إليه لكثرة أصحاب رسول الله ﷺ ، وعلى الاشتغال بالعبادة والأسفار في الجهاد في سبيل الله حتى مَنَوا ولم يُحفظ عنهم عن النبي ﷺ شيء . انتهى .

٥ - ذكر صدور التابعين في الحرب والفتن

وهم المروفون بالفقهاء السبعة من أهل المدينة : سعيد بن المسيَّب ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وعُروة بن الزبير ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف ، وعبيد الله بن عتبة بن مسعود ، وسليمان بن يسار الهلالي . هكذا عدَّهم أكثر علماء أهل الحجاز ، وجعل ابن المبارك سالم بن عبد الله بن عمر بدل أبي سلمة ، وجعل أبو الزناد بدلها أبا بكر بن عبد الرحمن ، وعدَّهم ابن المديني اثني عشر ، وزاد إسماعيل أخا خارجة ، وسالماً ، وحمة ، وزيداً ، أو : عبيد الله ، وبلاً بدل عبد الله بن عمر ، وأبان ابن عثمان ، وقبيصة بن ذؤيب . . .

وعن الإمام أحمد بن حنبل : « أفضلُ التابعين ابنُ المسيَّب ، قيل له : فعلقمة والأسود ؟ قال : هو وهما » .

وعنه أيضاً : « لا أعلم فيهم مثل أبي عثمان الهدي ، وقيس بن أبي حازم ، وعلقمة ، وسروق » .

وعنه أيضاً : « ليس أحدٌ أكثر فتوى في التابعين من الحسن ، وعطاء ، كان عطاء حفي مكي ، والحسن البصري مفتي البصرة » . كذا في التعريب وشرحه (١) .

البَابُ الثَّالِثُ

في بيان علم الحديث

وفيه مسائل :

١ — ماهية علم الحديث

رَوَايَةٌ وَدِرَايَةٌ - وَمَوْضُوعُهُ وَغَايَتُهُ

قال عز الدين بن جماعة : « علم الحديث علمٌ بقوانين يُعرف بها أحوال السند والمتن ، وموضوعه السند والمتن ، وغايته معرفة الصحيح من غيره » .

وقال ابن الأكفاني : « علم الحديث الخاص بالرواية علم يشتمل على نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها . وعلم الحديث الخاص بالدراية . علم يُعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها ، وحال الرواة وشروطهم ، وأصناف الرويات وما يتعلق بها » .

قال السيوطي : « حقيقة الرواية نقلُ السنَّة ونحوها وإسنادُ ذلك إلى من عُزِيَ إليه . بتحديث وإخبار وغير ذلك ؛ وشروطها : تحمُّلُ راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل ، من سماع ، أو عرض ، أو إجازة ونحوها . وأنواعها : الاتصال والانتقاع ونحوها ، وأحكامها : القبول والرد ، وحال الرواة : المدالة والجرح . وشروطهم في التحمل وفي الأداء سِيَّاتِي نبذة منه ، وأصناف الرويات المصنفات من المسانيد والمجايع والأجزاء وغيرها أحاديث وآثاراً وغيرهما ، وما يتعلق بها : هو معرفة اصطلاح أهلها » .

٢ - المقصود من علم الحديث

قال الإمام النووي قدس الله سره في شرح خطبة مسلم ما نصه^(١) : « إن المراد من علم الحديث ، تحقيقُ معاني المتن ، وتحقيقُ علم الإسناد والمعلل ، والملةُ عبارةٌ عن معنى في الحديث خفيٌ يقتضى ضَعْفَ الحديث ، مع أن ظاهره السلامة منها ، وتكون الملة تارة في المتن ، وتارة في الإسناد ، وليس المراد من هذا العلم مجرد السماع ولا الإسماع ولا الكتابة ، بل الاعتناء بتحقيقه ، والبحثُ عن خفي معاني المتن والأسانيد والفكر في ذلك ، ودوامُ الاعتناء به ، ومراجعة أهل المعرفة به ، ومطالعةُ كتب أهل التحقيق فيه ، وتقييدُ ما حصل من نقائسه وغيرها ، فيحفظها الطالب بقلبه ، ويقيدها بالكتابة ؛ ثم يديم مطالعة ما كتبه ، ويتحرى التحقيق فيما يكتبه وَيَتَّبَعُ فيه ، فإنه فيما بعد ذلك يصير مُعْتَمِداً عليه ، ويُذَكَّرُ بحفظاته من ذلك من يشتمل بهذا الفن ، سواء كان مثله في الرتبة ، أو فوقه ، أو تحته ؛ فإن بالذاكرة يثبتُ المحفوظ ويتحرَّر ، ويتأكدُ ويُتَقَرَّر ، ويزداد بحسب كثرة المذاكر . ومذاكرةٌ حاذقة في الفن ساعة ، أنفعُ من المطالعة والحفظ ساعاتٍ ، بل أياماً ؛ وليكن في مذاكرته متحرراً الإنصاف ، قاصداً الاستفادة والإفادة ، غير مترفع على صاحبه بقلبه ولا بكلامه ولا بنير ذلك من حاله ، مخاطباً له بالمبارة الجميلة اللينة ، فهذا ينمو علمه ، وتزكو محفوظاته والله أعلم . »

٣ - من المسند والحديث والحافظ

كثيراً ما يوجد في الكتب تلقيبٌ من يُعاني الآثار بأحدها ، فيظن من لا وقوف له على مصطلح القوم ترادفها ، وجواز التلقيب بها مطلقاً ، وليس كذلك .

بيانهُ : أن المسند « بكسر النون » هو من يروى الحديث بإسناده ، سواء كان عنده علمٌ به ، أو ليس له إلا مجرد روايته ، وأما المحدثُ ، فهو أرفعُ منه بحيث عرّف الأسانيد

والملل ، وأسماء الرجال . وأكثَرَ مِنْ حفظ التورث وسماع الكتب الستة والسائِدة .
والمعاجِر والأجزاء الحديثية ؛ وأما الحافظ ، فهو مرادِفُ للمُحدِّث عند السلف .

وقال الشيخ فتح الدين بن سيِّد الناس : « المُحدِّثُ في عصرنا ، من اشتغل بالحديث
روايةً ودِرايةً ، وجمع بين رُواته ، وأطلع على كثير من الرُواة والروايات في عصره ،
وتميَّز في ذلك حتى عُرف فيه حظُّه ، واشتهر فيه ضبطُه ، فإنَّ توسَّع في ذلك حتى عرَفَ
شيوخه وشيوخ شيوخه طبقةً بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كلِّ طبقة أكثر مما يجمله ،
فهذا هو الحافظ . وأما ما يُحكى عن بعض المتقدمين من قولهم : كنا لا نَعُدُّ صاحبَ
حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء فذلك بحسب أزمَنَتهم ! » .

وقال الإمام أبو شامة : « علومُ الحديث الآن ثلاثة : أشرفُها : حفظ مُتُونه ، ومعرفةُ
غريبها وفقهها ؛ والثاني : حفظُ أسانيدِها ، ومعرفةُ رجالها ، وتمييزُ صحيحها من سقيمها ؛
والثالثُ : جمُّه وكتابتُه وسماعه وتطريقه وطلبُ الملو فيه » .

قال الحافظ ابن حجر : « من جمع هذه الثلاث كان فقيهاً محدِّثاً كاملاً ، ومن انقردَ
بأثنين منها كان دونه » . كذا في التدريب .



البَابُ الرَّابِعُ

في معرفة أنواع الحديث

وفيه مقاصد :

١ - بيان المجموع من أنواع

اعلم : « أن أئمة الصِّطَلَح ، سردوا في مؤلفاتهم من أنواع ما أمكن تقريبه ، وجملة مما ذكره النووي والسيوطي في التدريب ، خمسة وستون نوعاً ، وقال : « ليس ذلك بآخر الممكن في ذلك ، فإنه قابلٌ للتنوع ، إلى ما لا يُحصى ، إذ لا تحصى أحوالُ رواة الحديث . وصفاتهم ، ولا أحوالُ متون الحديث وصفاتها » .

وقال الحازمي في كتاب المجالة : « علمُ الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مئة ؛ كلُّ نوع منها علمٌ مستقل . » اهـ

ومع ذلك ، فإنواعُ الحديث لا تخرج عن ثلاثة : حسنٌ صحيح ، وحسن ، وضعيف . لأنه إن اشتمل من أوصاف القبول على أعلاها فالصحيح ، أو على أدناها فالحسن ، أو لم يشتمل على شيء منها فالضعيف ، وسترى تفصيلاً ما ذُكرَ مع مهمات أنواعه على غلط بديع .

٢ - بيان الصحيح

قال أئمةُ الفنِّ : « الصحيح ما اتصل سندهُ بنقل العدل الضابط عن مثله ، وسليم عن شذوذ وعلة ، والمعنى بالتصل ما لم يكن مقطوعاً بأي وجه كان ، فخرج المنقطع والمعضل والمرسل على رأي من لا يقبله ، وبالعدل من لم يكن مستور العدالة ولا مجروحاً فخرج ما نقله مجهول عيناً أو حالاً أو معروف بالضعف ، والضابط من يكون حافظاً متيقظاً فخرج ما نقله

مُفْعَلٌ كثيرُ الخطأ . وبالشذوذ ما يرويه النَّعَّةُ مخالفاً لرواية الناس . وبالعلة ما فيه أسبابٌ خفيةٌ قاذحة ، فخرج الشاذُّ والمعللُ . وسيأتى بيان هذه المخرجات كلها إن شاء الله تعالى .

٣ - بيان الصحيح لذاته والصحيح لغيره

اعلم : « أن ماعرفناه أولاً هو الصحيح لذاته ، لكونه اشتمل من صفات القبول على أعلاها ؛ وأما الصحيح لغيره ، فهو ما صحَّح لأمرٍ أجنبيٍّ عنه ، إذ لم يشتمل من صفات القبول على أعلاها ؛ كالحسن : فإنه إذا روى من غير وجه ، ارتقى بما عَصَدَه من درجة الحسن إلى منزلة الصِّحَّة . وكذا ما اعتضد بتلقَّى العلماءه بالقبول ، فإنه يُحَكِّمُ له بالصحة ، وإن لم يكن له إسنادٌ صحيح . » وكذا ما وافق آية من كتاب الله تعالى أو بعض أصول الشريعة .

قال ابن الحصار : « قد يعلم الفقيه صحة الحديث ، إذا لم يكن في سنده كَذَابٌ ، بموافقة آيةٍ من كتاب الله ، أو بعض أصول الشريعة ، فيحمله ذلك على قبوله والعمل به . »

٤ - تفاوت رتب الصحيح

تفاوتت رتبُ الصحيح بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية لتصحيح في القوة ، فإنها لما كانت مفيدةً لغلبة الظن الذي عليه مدارُ الصحة اقتضت أن يكون لها درجاتٌ بعضها فوق بعض ، بحسب الأمور القويَّة ؛ وإذا كان كذلك فما يكون رُواته في الدرجة العليا من العدالة والاضبط ، وسائر الصفات التي توجب الترجيح ، كان أصحَّ مما دونه ، فن المرتبة العليا في ذلك ، ما أطلق عليه بعضُ الأئمة أنه أصحُّ الأسانيد ، كالزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه ، وكحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمر والسَّلْمَانِي عن علي ، وكإبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ، وكمالك عن نافع عن ابن عمر ، وهذا قول البخاري .

قال الإمام أبو منصور التيمي : « فلي هذا ، أجلُّ الأسانيد : الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر للاجماع ؛ على أن أجلَّ الرواة عن مالك ، الشافعي ؛ وعليه فأجلُّ روايةٍ

الإمام أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك للاتفاق ؛ على أن أجلّ من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث الإمام أحمد ؛ وتسمى هذه الترجمة « سلسلة الذهب » . والمُتَمَدُّ عدمُ إطلاق أصحّ الأسانيد ترجمة معينة منها . نعم ، يستفاد من مجموع ما أطلق الأئمة عليه ذلك أرجحيته على ما لم يطلقوه ، ويلتحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخريجه بالنسبة إلى ما انفرد به أحدهما ، وما انفرد به البخاري بالنسبة إلى ما انفرد به مسلم ، لاتفاق العلماء بهما على تلقى كتابيهما بالقبول . كذا في شرح النخبة والتدريب ^(١) .

٥ - أثبت البلاد في الحديث الصحيح في عهد السلف

قال الإمام تقي الدين بن تيمية رحمه الله تعالى : « اتفق أهل العلم بالحديث ، على أن أصحّ الأحاديث ، ما رواه أهل المدينة ، ثم أهل البصرة ، ثم أهل الشام » . وقال الخطيب : « أصحُّ طرق السنن ، ما يرويه أهل الحرمين ؛ مكة والمدينة ، فإنّ التّدليسَ عنهم قليل ، والكذبُ ووضع الحديث عندهم عزيز . ولأهل اليمن رواياتٌ جيدة ، وطرقٌ صحيحة ، إلا أنّها قليلةٌ ، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً . ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ، ما ليس لنيرهم مع إكثارهم ، والكوفيون مثلهم في الكثرة ، غير أن رواياتهم كثيرة الدّغل ، قليلة السلامة من الملل . وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع ، وما اتصل منه مما أسنده الثقات ، فإنه صالح ، والغالب عليه ما يتعلق بالمواظ » .

وقال هشام بن عروة : « إذا حدثك العراقي بألف حديث ، فأنت تسمة وتسعين ، وكن من الباقي في شك » .

- قال الحاكم : « أثبت أسانيد الشاميين الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة » .

(١) ص ٣٧ من التدريب .

وقال الحافظ ابن حجر : « رَجَّحَ بَعْضُ أَتَمِّهِمْ رِوَايَةَ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَزِينِ عَنْ رِيِّمَةَ ابْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ . كَذَا فِي التَّدْرِيبِ .
أَقُولُ : يُتَرَفَّفُ حَدِيثُ رِوَاةِ هَذِهِ الْبِلَادِ مِنْ مِثْلِ مُسْنَدِ أَحْمَدَ ، فَإِنَّهُ يَتَرَجَّمُ فِيهِ بِمُسْنَدِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ وَهَكَذَا . . . »

٦ - أَقْسَامُ الصَّحِيحِ

قال النووي رحمه الله تعالى : « الصَّحِيحُ أَقْسَامٌ : أَعْلَاهَا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ، ثُمَّ مَا انفرد به البخاري ، ثُمَّ مَا انفرد به مُسْلِمٌ ، ثُمَّ مَا كَانَ عَلَى شَرْطِهِمَا وَإِنْ لَمْ يُخْرَجَاهُ ، ثُمَّ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ ، ثُمَّ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، ثُمَّ مَا صَحَّحَهُ غَيْرُهُمَا مِنَ الْأَعْمَةِ ؛ فَهَذِهِ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ . »

قال العلامة قاسم قُطْلُوبُوغَا فِي حَوَاشِيهِ عَلَى شَرْحِ النَّخْبَةِ لَشَيْخِهِ ابْنِ حَجَرٍ : « الَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ ، أَنَّ مَا كَانَ عَلَى شَرْطِهِمَا ، وَلَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ ، يَقْدَمُ عَلَى مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَحْدَهُ ، لِأَنَّ قُوَّةَ الْحَدِيثِ إِنَّمَا هِيَ بِالنَّظَرِ إِلَى رِجَالِهِ ، لَا بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهِ فِي كِتَابٍ كَذَا . » . انتهى .

٧ - مَعْنَى قَوْلِهِمْ : أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ كَذَا

قال النووي رحمه الله تعالى : « لَا يُلْزَمُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ صَحَّةُ الْحَدِيثِ ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ : « هَذَا أَصَحُّ مَا جَاءَ فِي الْبَابِ » وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا ، وَمُرَادُهُمْ أَرْجَحُهُ أَوْ أَقْلَهُ ضَعْفًا . »

٨ - أَوَّلُ مَنْ دَوَّنَ الصَّحِيحَ

قال النووي فِي التَّقْرِيبِ ^(١) : « أَوَّلُ مُصَنِّفٍ فِي الصَّحِيحِ الْمَجْرَّدِ ، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ » ،

(١) ص ٢٤ من تَدْرِيبِ السُّيُوطِيِّ شَرْحَ التَّقْرِيبِ .

واحترز « بال مجرد » عن الموطأ للإمام مالك ، فإنه وإن كان أول مصنف في الصحيح ، لكن لم يجرّد فيه الصحيح ، بل أدخل الرسل ، والمنقطع ، والبلاغات ، وذلك حجة عنده . وأما البخاري فإنه ، وإن أدخل التماثل ونحوها ، لكنه أوردها استثناساً ، واستشهадاً ، فذكرها فيه لا يخرجها عن كونه جرّد الصحيح : كذا فرق ابن حجر ، وتعبه السيوطي بأن ما في الموطأ من الراسل مع كونها حجة عنده بلا شرط ، وعند من وافقه من الأئمة هي حجة عندنا ؛ لأن الرسل حجة عندنا إذا اعتضد ، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد ، وقد صنف ابن عبد البر كتاباً في وصل ما في الموطأ من الرسل والمنقطع والمصل . انتهى .

وعليه فأول من صنف في الصحيح الإمام مالك رضي الله عنه .

٩ — بياحه أنه الصحيح لم يستوعب في مصنف

قال العلامة الأمير في شرح « غراي صحيح » : « لم يستوعب الصحيح في مصنف أصلاً ، لقول البخاري : « أحفظ مئة ألف حديث من الصحيح ، ومثني ألف من غيره » . ولم يوجد في الصحيحين بل ولا في بقية الكتب الستة ، هذا القدر من الصحيح » . وقال النووي رحمه الله : « إن البخاري ومسلم رضي الله عنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح ، بل صحّ عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا ، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح ، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله ، لا أنه يحصر جميع مسائله ؛ لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما ، مع صحة إسناده في الظاهر ، أصلاً في بابه ، ولم يخرّجاً له نظيراً ولا ما يقوم مقامه ، فالظاهر من حالهما أنهما أطلعا فيه على علة إن كانا رأياه ، ويحتمل أنهما تركاه نسياناً ، أو إثاراً لترك الإطالة ، أو رأيا أن غيره مما ذكرهما يستد مسدّه ، أو لنير ذلك والله أعلم .

وقال السخاوي في الفتح : « إن الشيخين ، لم يستوعبا كل الصحيح في كتابهما »

بل لو قيل إنهما لم يستوعبا مشروطهما لكان مُوجَّهًا ؛ وقد صَرَّحَ كُلُّ منهما بعدم الاستيعاب ، وحينئذٍ فالزام الدارقُطى لهما في جزء أفرده بالتصنيف بأحاديث من رجال الصحابة رُوِيَتْ عنهم من وجوهٍ صحاح ، تركاها مع كونها على شرطهما .

وكذا قول ابن حبان : « ينبغي أن يُناقش البخاريُّ ومسلمٌ في تركهما إخراج أحاديث هي من شرطهما » ليس بلازم ؛ ولذلك قال الحاكم : « ولم يحكما ، ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما خرَّجه هذا » وذكر السلفي في معجم السفر : « أن بعضهم رأى في المنام أبا داود صاحب الشُّنن في آخرين مجتمعين ، وأنَّ أحدهم قال : « كلُّ حديث لم يروِهِ البخاري فأفْلِتَ عنه رأسُ دابتك » .

١٠ - بياحه أنه الأصول الخمسة لم يفترها من الصحيح إلا اليسير

قال النووي : « الصواب أنه لم يَفْتِ الأصول الخمسة من الصحيح إلا اليسير ، أعنى الصحيحين ، وسُنَنَ أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، ولا يقال : إن أحاديثها دون المقدار الذي عدّه البخاري المتقدم بكثير ، لأننا نقول : « أراد البخاري بلوغ الصحيح مئة ألف بالكرر ، والموقوف ، وآثار الضحابة ، والتابعين وفتاويهم ، مما كان السلف يطلقون على كل منها اسم الحديث وهو ممتين » .

١١ - ذكر من صنف في أصح الأُمَاري

جمع الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم المراق فيما عدّه من أصحِّ الأسانيد كتابًا في الأحكام رتبه على أبواب الفقه ، سماه « تقريب الأسانيد ، وترتيب المسانيد » وهو كتابٌ لطيف ، جمعه من تراجم ستة عشر ، قيل فيها إنها أصحُّ الأسانيد ، إما مطلقًا أو مُقيَّدًا ، ومع ذلك فقد فاتته جملة من الأحاديث كما قاله ابن حجر .

١٢ - يباه الثمرات المجتناة من شجرة الحديث الصحيح المباركة

الشَّعْرَةُ الْأُولَى :

صِحَّةُ الْحَدِيثِ تَوْجِبُ الْقَطْعَ بِهِ ، كَمَا اخْتَارَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي الصَّحِيحِينَ ، وَجَزَمَ بِأَنَّهُ هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ .

قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَنِيِّ : « وَسَبَقَهُ إِلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ فِي الْخَبَرِ الْمُتْلَقِ بِالْقَبُولِ الْجَمْعُورُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْأَصُولِيِّينَ ، وَعَامَّةُ السَّلَفِ ، بَلْ وَكَذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي الصَّحِيحِينَ » .

قَالَ أَبُو إِسْحَقَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ : « أَهْلُ الصَّنْعَةِ يَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا الصَّحِيحَانِ مَقْطُوعٌ بِصِحَّةِ أُصُولِهَا وَمَتُونِهَا ، وَلَا يَحْصُلُ الْخِلَافُ فِيهَا بِجَمَالٍ ، وَإِنْ حَصَلَ فَذَلِكَ اخْتِلَافٌ فِي طُرُقِهَا وَرُؤُوسِهَا ؛ قَالَ : « فَمَنْ خَالَفَ حُكْمَهُ خَبَرًا مِنْهَا وَلَيْسَ لَهُ تَأْوِيلٌ سَائِلٌ لِلْخَبَرِ ، نَقَضْنَا حُكْمَهُ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ تَلَقَّيْنَاهَا مِنَ الْأُمَّةِ بِالْقَبُولِ » .

وَنَقَلَ السَّيُوطِيُّ فِي التَّدْرِيبِ ^(١) ، فِي آخِرِ الْكَلَامِ عَلَى الْفَائِدَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ مَسَائِلِ الصَّحِيحِ عَنْ الْحَافِظِ ابْنِ نَصْرِ السَّجَزِيِّ أَنَّهُ قَالَ : « أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ وَغَيْرُهُمْ ، أَنَّ رَجُلًا لَوْ خَافَ بِالطَّلَاقِ أَنْ يَجْمَعَ مَا فِي الْبَيْتِ صَحِيحٌ ، قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا شَكَّ فِيهِ ، لَمْ يَحْتَجْ . » أَنْتَهَى . وَنَقَلَ بِمُذْأَيَضٍ ^(٢) أَنَّ إِمَامَ الْحَرَمِيِّينَ قَالَ : « لَوْ حَلَفَ إِنْسَانٌ بِطَّلَاقِ امْرَأَتِهِ أَنَّ مَا فِي الصَّحِيحِينَ مِمَّا حَكَاهُ بِصِحَّتِهِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ « لَا أَرْزُمُهُ طَلَاقٌ » ، لِإِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى صِحَّتِهِ . أَنْتَهَى . وَاسْتَشْنَى ابْنُ الصَّلَاحِ مِنَ الْقَطْعِ بِصِحَّتِهِ فِيهِمَا مَا تُكَلِّمُ فِيهِ مِنْ أَحَادِيثِهِمَا وَقَدْ أَجَابَ عَنْهَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي مُقَدِّمَةِ الْفَتْحِ بِتَامِهَا ، قَالَ النَّوَوِيُّ : « مَا ضَعُفَ مِنْ أَحَادِيثِهِمَا مَبْنًى عَلَى عِلَلٍ لَيْسَتْ بِقَادِحَةٍ . » .

هَذَا وَقِيلَ : إِنَّ صِحَّةَ الْحَدِيثِ لَا تَوْجِبُ الْقَطْعَ بِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، لِحُجُوزِ الْخَطَأِ وَالنِّسْيَانِ عَلَى الثَّقَةِ ؛ وَعِزَّاهُ النَّوَوِيُّ فِي التَّقْرِيبِ ^(٣) لِلْكَثَرِ وَالْمُحَقِّقِينَ ، وَأَنَّهُمْ قَالُوا : « إِنَّهُ يَغِيدُ الظَّنَّ مَا لَمْ يَتَوَاتَرَ » قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ : « لِأَنَّ ذَلِكَ شَأْنُ الْآحَادِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ » .

وغيرها ، وتَلَقَّى الأُمة بالقبول إنما أفادَ وجوبَ العمل بما فيها من غير توقفٍ على النظر فيه ، بخلاف غيرها ، فلا يعمل به حتى يُنظرَ فيه ، ويوجد فيه شروطُ الصحيح ولا يَكْزَمُ من إجماع الأُمة على العمل بما فيها إجماعهم على القطع بأنه كلامُ النبي ﷺ .

وناقشَ البلقينيُّ النوويَّ فيما اعتمده ، وذكر أن ما قاله ابن الصلاح محكىٌّ عن كثير من فضلاء المذاهب الأربعة ، وأنه مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة ؛ بل بالغ ابن طاهر المقدسيُّ فألحق به ما كان على شرطهما وإن لم يُخرجاه .

وقال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة^(١) : « الخبر المحفَّ بالقرائن يفيدُ العلم ، خلافاً لمن أبى ذلك ، قال : وهو أنواعٌ ؛ منها : ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ التواتر فإنه احتفَّ به قرائن ، منها : جلاتهما في هذا الشأن ، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرها ، وتلقى العلماء لكتايبهما بالقبول ؛ وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطُرُق القاصرة عن التواتر ؛ إلا أن هذا مختصٌّ بما لم ينتقده أحدٌ من الحفاظ ، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه ، حيث لا ترجيح ، لاستحالة أن يفيد للتناقض العلم بصدقهما من غير ترجيحٍ لأحدهما على الآخر ؛ وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته . »

ثم قال : ومنها المشهور ، إذا كانت له طُرُقٌ متباينة سالمة من ضَعْف الرواة والعلل ؛ ومنها السلسل بالأنمة الحفاظ ، حيث لا يكون غريباً ، كحديث يرويه أحمدٌ مثلاً ، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي ، ويشاركه فيه غيره عن مالك فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رُوَايته .

قال : « وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصلُ العلم فيها إلا للعالم المتبحِّر في الحديث ، العارف بأحوال الرواة والعلل ، وكونُ غيره لا يحصلُ له العلمُ لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفي حصول العلم للمتبحِّر المذكور . » انتهى قال ابن كثير : « وأنا مع ابن الصلاح فيما عوِّلَ عليه وأرشد إليه . » قال السيوطي : « قلت وهو الذي أختاره ولا أعتقد سواه . » انتهى .

أقول :

تلخص في القول بأن صحة الحديث توجب القطع به ، ثلاثة مذاهب :
 الأول : إيجابها ذلك مطلقا ولو لم يخرجها الشيخان وهو ماقاله ابن طاهر المقدسي .
 الثاني : إيجابها ذلك فيأرواه ، أو أحدهما ، وهوما اعتمده ابن الصلاح وغيره .
 الثالث : إيجابها ذلك في الصحيحين وفي المشهور وفي السلسل بالأئمة ، وهو ما اعتمده ابن حجر كما بينا .

الثمرة الثانية :

قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : « اتفق العلماء على وجوب العمل بكل ما صحَّ ، ولو لم يُخرِّجْهُ الشيخان . » .

وقال الإمام شمس الدين بن القيم في « إعلام الموقعين » : « ترى كثيراً من الناس إذا جاء الحديث يوافق قول من قلده ، وقد خالفه راويه ، يقول : « الحجةُ فيما رَوَى ، لا في قوله » فإذا جاء قول الراوى موافقاً لقول من قلده ، والحديثُ يخالفه ، قال : « لم يكن الراوى يُخالف ما رواه ، إلاَّ وقد صحَّ عنده نسخه ، وإلا كان قدحاً في عدالته » . فيجمعون في كلامهم بين هذا وهذا . بل قد رأينا ذلك في الباب الواحد ، وهذا من أقيح التناقض .

« والذي ندينُ اللهَ به ، ولا سَمْعاً غيرُهُ : أن الحديث إذا صحَّ عن رسول الله ﷺ ، ولم يصحَّ عنه حديث آخر ينسخُهُ ، أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذُ بحديثه ، وترك ما خالفه ، ولا تركُهُ لخلاف أحدٍ من الناس كائناً مَنْ كان ، لا راويه ولا غيره ، إذ من الممكن أن ينسى الراوى الحديث ، ولا يحضرُهُ وقت اقتبائه ، أو لا يقطنُ لدلالته على تلك المسألة ، أو يتأولُ فيه تأويلاً مرجوحاً ، أو يكون في ظنه ما يمارضه ، ولا يكون مُمارضاً في نفس الأمر ، أو يُقلدُ غيره في فتواه بخلافه ، لاعتقاده أنه أعلمُ منه ، وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه ، ولو قدّر انتفاء ذلك كله - ولا سبيل إلى العلم بانتفائه ولا ظن - لم يكن الراوى معصوماً ، ولم توجب مخالفتُهُ لما رواه سقوطُ عدالته حتى تغلبَ سيئاته حسناته ، وبخلاف هذا الحديث الواحد لا يحصلُ له ذلك ، » انتهى .

وفي كتاب « قاموس الشريعة » للسعدى : « إذا رفع الصحابيُّ خبراً عن الرسول ﷺ بإيجابِ فعلٍ ، وجب العملُ به على من بلغه من المكلفين ، إلى أن يلقى خبراً غيره ينسخ ذلك الخبر ، وحينئذٍ فعل مَنْ عَمِلَ بالخبر الأول الرجوعُ إلى الثانى ، وتركُ العملِ بالأول . » .

وفيه أيضاً : « كلُّ مسألةٍ لم يَحُلْ الصوابُ فيها من أحد القولين فَفَسَدَ أحدهما لقيام الدليل على فساده ، صحَّ أن الحقَّ فى الآخر . قال الله تعالى « فَمَآذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ ! فَأَنَّى تُصَرِّفُونَ ؟ » (١) .

وقال الإمام ابن القيم فى إعلام الموقعين (٢) : « كان الإمامُ أحمدُ إذا وجدَ النصَّ أُنْفَى بِمَوْجِبِهِ ، ولم يلتفتْ إلى ما خالفه ، ولا مَنْ خالفه ، كائناً مَنْ كان ، ولذا لم يلتفتْ إلى خلاف عمر رضى الله عنه فى المبتوتة ، لحديث فاطمة بنت قيس (٣) ، ولا إلى خلافه فى التَّيْمُمِ للجُنُبِ ، لحديث عمار بن ياسر (٤) ، ولا خلافه فى استدامة الحُرِّمِ الطَّيِّبِ الذى يَطَّيَّبُ به قبل إحرامه ، لصحة حديث عائشة فى ذلك (٥) ؛ ولا خلافه فى منع المنفرد والقارن من الفسخ إلى التَّمَتُّعِ

(١) سورة يونس ، آية ٣٢ . (٢) ص ٣٢ ج ١ - القاهرة ، مطبعة النيل ١٣٢٥ ،

(٣) تجد حديثها فى الصحيحين والسُّنَنِ ، وخلاسته : أن زوجها قد طلقها ثلاثاً ولم يجعل لها الرسول (ص) سَكَنِي ولا نفقة ؛ وقد أُنْكَرَ عليها عمر وعائشة هذا الحديث وقال عمر : « لا تترك كتاب الله وسنة نبيِّنا لقول امرأة لا ندرى لعلها حفظت أوليت ؟ » فقالت فاطمة : « بئى وبينكم كتاب الله » قال الله تعالى : « فطُلقوهن لمستن » .. حتى قال « لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » (سورة الطلاق ، آية ١) فأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟ راجع : نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٢٢٨ .

(٤) يشير إلى ما أورده البخارى فى صحيحه ومنه قول عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب رضى الله عنهما : « أما تذكر أنا كنا فى سفر أنا وأنت فأما أنت فلم تصل ، وأما أنا فتممكت (أى تمرغت فى التراب) فضابت فذكرت ذلك للنبي (ص) فقال النبي (ص) : كان يكفيك هكذا : فضرب النى (ص) بكفيه الأرض ونزع فيهما ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه » . - أى إلى الرستين - وهذا مذهب أحد فلا يجب عنده المسح إلى المرفقين ، ولا الضربة الثانية إلى الكفين . راجع شرح التسلاخ للبخارى ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٥) يشير إلى ما أخرجه البخارى فى صحيحه من حديث عائشة ، قالت : « كنت أمليح رسول الله (ص) لإحرامه حين يحرم ، ولعله قبل أن يطوف بالبيت » . واستدل به على استحباب الطيب عنده إرادة الإحرام ، وجواز استدামته بعد الإحرام . راجع فتح البارى ، ج ٣ ، ص ٣١٥ - ٣١٦ .

لصحة أحاديث الفسخ^(١) وكذا لم يلتفت إلى قول علي وعثمان وطلحة وأبي بن كعب رضي الله عنهم في ترك النسل من الإكسال^(٢) ، لصحة حديث عائشة^(٣) أنها فاتهى رسول الله ﷺ ، فاعتسلا ، ولم يلتفت إلى قول ابن عباس ، وإحدى الروايتين عن علي ، أن عِدَّة التوفى عنها الحامل أقصى الأجلين ، لصحة حديث سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ^(٤) ؛ ولم يلتفت إلى قول معاذ ومعاوية في توريث السلم من الكافر ، لصحة الحديث المانع من التوارث بينهما^(٥) ؛ ولم يلتفت إلى قول ابن عباس في الصرف ، لصحة الحديث بخلافه^(٦) ولا إلى قوله بإباحة لحوم الحمر كذلك^(٧) ، وهذا كثير جداً . ولم يكن يُقدَّم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً ، ولا قول صاحب ، ولا عدم علمه بالمخالف ، الذي يسميه كثير من الناس إجماعاً ، ويقدمونه على الحديث الصحيح . وقد نص الشافعي في رسالته الجديدة على أن: « ما لا يُعلم فيه الخلاف لا يقال له إجماع » ولفظه : « ما لا يُعلم فيه الخلاف فليس إجماعاً » . ثم قال ابن القيم : « ونصوص رسول الله ﷺ عند الإمام أحمد ، وسائر أئمة الحديث ، أَجَلٌ من أن يُقدَّم عليها توهم إجماع » ، مضمونه عدم العلم بالمخالف ؛ ولو سافح لتعطلت

(١) أحاديث الفسخ من الحج إلى العمرة في البخاري وغيره ؛ وفيها أمر التي (س) بحمل الحج عمرة إن لم يسق الهدى معه ، راجع فتح الباري ، ج ٣ ، ص ٣٣٤ - ٣٤٤ .

(٢) أكبل الرجل : إذا جامع ثم أدركه فتور ، فلم يرل . راجع النهاية لابن الأثير ج ٤ ، ص ٢١ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عائشة (رض) أن رجلاً سأل النبي (س) عن الرجل يجامع أهله ثم يسكن ، وعائشة (رض) جالسة ، فقال رسول الله (س) : إني لأفعل ذلك أنا وهذه ، ثم تنقل .

(٤) وضعت سبيعة بعد وفاة زوجها ببال ، فجاءت التي (س) فاستأذنت أن تسكج ، فأذن لها .

فكحت والحديث مروى بطرق ، وتجدد في الصحيحين وغيرهما . راجع فتح الباري ، ج ٩ ، ص ٤١٤ .

(٥) الحديث المثار إليه ، هو حديث أسامة بن زيد أني أخرجه البخاري في صحيحه ، أن النبي (س) قال « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » . وقد رواه أصحاب السنن أيضاً .

(٦) الحديث المشار إليه هو حديث أبي سعيد الخدري « رض » قال : قال رسول الله (س) : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة والبر بالبر ، والشعر بالشعر ، والتمر بالتمر والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يدا بيد » . فبين ازداد أو استزاد فقد أرى . الآخذ والمطلى فيه سواء » رواه أحمد والبخاري ، وفي الصحيحين والسنن أحاديث أخرى بمعناه .

(٧) « نهى النبي (س) عن لحوم الحمر » . أخرجه البخاري في صحيحه من حديث البراء بن عازب وفي الصحيحين وغيرهما أيضاً أحاديث بمعناه .

النصوص، وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة، أن يُقدّم جهله بالخالف على النصوص؛ فهذا هو الذي أنكره الإمام أحمد والشافعي من دعوى الإجماع، لا ما يظنه بعض الناس أنه استبعاداً لوجوده انتهى.

وقال المصنف الشمراني قدس الله سره في الميزان^(١): «فإن قلت: «فما أصنع بالأحاديث التي صحّت بعد موت إمامي، ولم يأخذ بها؟» فالجواب: «ينبغي لك أن تعمل بها، فإن إمامك لو ظفر بها، وصحّت عنده، لربما كان أمرك بها؛ فإن الأئمة كلهم أئروا في يد الشريعة، ومن فعل ذلك فقد حاز الخير بكتلتا يديه؛ ومن قال: «لا أعمل بالحديث إلا إن أخذ به إمامي!» فانه خير كثير، كما عليه كثير من المقلّدين لأئمة المذاهب، وكان الأولى لهم العمل بكلّ حديث صحّ بعد إمامهم، تنفيذاً لوصية الأئمة؛ فإن اعتقادنا فيهم أنهم لو عاشوا وظفروا بتلك الأحاديث التي صحّت بعدهم، لأخذوا بها، وعملوا بها وتركوا كلّ قياس كانوا قاسوه، وكلّ قول كانوا قالوه. وقد بكتنا من طرقي صحيحة أن الإمام الشافعي أرسل يقول للإمام أحمد بن حنبل: «إذا صحّ عندكم حديث فاعملوا به لتأخذ به وترك كل قول قلناه قبل ذلك، لمؤاخذنا غيرنا، فإنكم أحفظ للحديث. ونحن أعلم به.»

وقال الشمراني^(٢) قدس سره أيضاً في الرد على من يزعم أن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه، يُقدّم القياس على الحديث مانصه: «ويُحتمل أن الذي أضاف إلى الإمام أبي حنيفة أنه يُقدّم القياس على النص، ظفر بذلك في كلام مقلّديه الذين يلزمون العمل بما وجدوه عن إمامهم من القياس، ويتركون الحديث الذي صحّ بعد موت الإمام، فالإمام معذور، وأتباعه غير معذورين؛ وقولهم: «إن إمامنا لم يأخذ بهذا الحديث» لا ينهض حجة، لاحتمال أنه لم يظفر به أو ظفر به لكن لم يصحّ عنده؛ وقد تقدم قول الأئمة كلهم: «إذا صحّ الحديث فهو مذهبتنا» وليس لأحد معه قياس ولا حجة، إلا طاعة الله وطاعة رسوله بالتسليم له انتهى.

وقال العمدة الشهير السيد محمد عابدين الدمشقي في شرح المنظومة السمة بعقود رسم المفتي: «إن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى، من شدة احتياطه وورعه وعلمه بأن الاختلاف من آثار الرحمة قال لأصحابه: «إِنْ تَوَجَّهَ لَكُمْ دَلِيلٌ فَقُولُوا بِهِ» .

وقال بعد أسطر: «فقد صحَّ عن أبي حنيفة أنه قال: «إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي» . وقد حكى ذلك الإمام ابن عبد البرَّ عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة؛ ونقله أيضاً الإمام الشمراني عن الأئمة الأربعة؛ ونقل فيها عن البحر قال: إنهم تفقوا عن أصحابنا أنه لا يحمل لأحد أن يُفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا، حتى نقل في السراجية أن هذا سبب مخالفة عصام للإمام، وكان يُفتي بخلاف قوله كثيراً، لأنه لم يعلم الدليل، وكان يظهر له دليل غيرُه فيفتي به» .

وفها أيضاً عن العلامة قاسم أنه قال في رسالته السمة رفع الاشتباه، عن مسألة المياه: «لما منع علماؤنا رضى الله تعالى عنهم من كان له أهلية النظر من محض تقليد على ما رواه الشيخ الإمام العالم العلامة أبو إسحق إبراهيم بن يوسف، قال: حدثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: ليس لأحد أن يُفتي بقولنا ما لم يُعرف من أين قلنا؛ تتبعنا ما أخذهم، وحصلتُ منها بحمد الله تعالى على الكثير، ولم أفتن بتقليد ما في صُحف كثير من المصنفين... إلخ» .

وقال في رسالة أخرى: «وإني، والله الحمد، لأقول كما قال الطحاوي لابن خزيمة: لا يقلد إلا عصبى أو غبى» انتهى .

الثمرة الثالثة:

في «حصول المأمول من علم الأصول» مانصه^(١): «اعلم أنه لا يضر الخبر الصحيح عمل أكثر الأمة بخلافه، لأن قول الأكثر ليس بحجة؛ وكذا عمل أهل المدينة بخلافه، خلافاً لآلِكَ وأتباعه، لأنهم بعض الأمة، ولجواز أنهم لم يبلغهم الخبر. ولا يضره عمل

الراوى له بخلافه ، خلافاً لجمهور الحنفية وبمض المالكية . لأننا متمبدون بما بلغ إلينا من الخبر ، ولم نتمتع بما فهمه الراوى ، ولم يأت من قَدَمِ عمل الراوى على روايته بحجة تصاحُ للاستدلال بها ، ولا يضره كونه مما تَعَمُّ به البلوى ، خلافاً للحنفية وأبى عبد الله البصرى ، لعمل الصحابة والتابعين بأخبار الآحاد في ذلك . ولا يضرُه كونه في الحدود والكفارات . خلافاً للكرخي من الحنفية ، ولا وجه لهذا الخلاف فهو خبرٌ عدلٍ في حكم شرعى ، ولم يثبت في الحدود والكفارات دليلٌ يخصها من عموم الأحكام الشرعية ولا يضره أيضاً كونه زيادةً على النص القرآنى ، أو السنة القطعية ، خلافاً للحنفية ، فقالوا إذا ورد بالزيادة كان نَسْخًا لا يُقْبَل . والحق القبول ، لأنها زيادةٌ غيرُ منافية للزيد ، فكانت مقبولةً ، ودعوى أنها ناسخةٌ ممنوعةٌ . وهكذا إذا ورد الخبر مُحَصَّصًا للعام من كتاب أو سنة ، فإنه مقبولٌ ، ويبنى العام على الخاص ، خلافاً لبعض الحنفية ؛ وهكذا إذا ورد مقيداً لمطلق الكتاب أو السنة المتواترة . ولا يضره أيضاً كون روايه انفرَدَ بزيادة فيه ، على ما رواه غيره ، إذا كان عدلاً ؛ فقد يحفظ الفرد ما لا تحفظه الجماعة ، وبه قال الجمهور ؛ وهذا في صورة عدم النفاة ، وإلا فرواية الجماعة أَرْجَحُ ؛ ومثلُ انفراد العدل بالزيادة انفرادهُ برفع الحديث إلى رسول الله ﷺ الذى وَفَّقَهُ الجماعة ؛ وكذا انفرادهُ بإسناد الحديث الذى أرسلوه ، وكذا انفرادهُ بوصول الحديث الذى قطعوه ، فإن ذلك مقبول منه ، لأنه زيادة على ما رُدُّوه ، وتصحيحٌ لما أعلَّوه . ولا يضره أيضاً كونه خارجاً مَخْرُجَ ضرب الأمثال . -

الثمره الرابعة :

قال الإمام شمس الدين ابن القيم الدمشقى فى كتاب الروح : « ينبى أن يفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلو ولا تقصير ، فلا يُحْمَلُ كلامه ما لا يحتمله ، ولا يُقَصَّرُ به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان . وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال عن الصواب ، ما لا يعلمه إلا الله ؛ بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصلُ كل بدعة وضلالة . نشأت فى الإسلام ، بل هو أصلُ كلِّ خطأ فى الأصول والفروع ، ولا سيما إن أُضيف إليه .

سوء القصد ، فيتفقُ سوء الفهم في بعض الأشياء من التبوع ، مع حسن قصد ، وسوء القصد من التابع ، فإيا مَحَنَ الدين وأهله ! والله المستعان . وهل أَوْفَقَ القَدَرِيَّةَ والمُرَجَّثَةَ والخواارج والمُعْتَرِلةَ والجهميةَ والروافضِ وسائر ضوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله ﷺ ، حتى صار الدينُ بأيدى أكثر الناس ، هو موجب هذه الأفهام ! والذي فهمه الصحابةُ رضى الله تعالى عنهم ومن تبعهم عن الله ورسوله ﷺ فهم جَوْرٌ لا يلتفتُ إليه ، ولا يَرَفَعُ هؤلاء به رأسًا ؛ ولكثرة أمثلة هذه القاعدة تركناها ، فإننا لو ذكرناها لزادت على عشرات ألوف ، حتى إنك لتَمرُّ على الكتاب من أوَّلِهِ إلى آخره ، فلا تجد صاحبه فهم عن الله ورسوله مراده كما ينبغي في موضع واحد ، وهذا إنمَّا يَعْرِفُهُ من عَرَفَ ما عند الناس وعَرَضَهُ على ما جاء به الرسول ﷺ . وأما مَنْ عَكَسَ الأمرَ فرض ما جاء به الرسول ﷺ على ما اعتقده وانتحلّه ، وقدَّ فيه من أحسن به الظن ، فليس يُجِدَى الكلامُ معه شيئًا ، فدَعَهُ وما اختاره لنفسه وَوَلَّهِ ما تَوَلَّى ، واحمَدِ الذي عاكفَ مما ابتلاه به « انتهى . وقال الإمام علم الدين الشيخ صالح الفلاني المالكي الأثرى في كتابه «إيقاظ المهمل»^(١) :

« ترى بعض الناس إذا وَجَدَ حديثًا يوافق مذهبَهُ ، فرح به واتقاده وسلَّم ؛ وإن وَجَدَ حديثًا صحيحًا سالمًا من التَّسْخَرِ والمعارض ، مؤيَّدًا لِمَذْهَبٍ غيرِ إمامه ، فتح له باب الاحتمالات البعيدة ، وضرب عنه الصفح والمعارض ، ويلتمس لمذهب إمامه أَوْجُهًا من الترجيح ، مع مخالفته للصحابة والتابعين والنصَّ الصريح ؛ وإن شَرَحَ كتابًا من كتب الحديث حرَّف كل حديث خالف رأيه الحديث ؛ وإن عجز عن ذلك كَلَّه ادَّعى أن إمامه اطلع على كل مَرْوِيٍّ أو جَلَّه ، فترك هذا الحديث الشريف ، إلا وقد اطلع على طعن فيه برأيه النيف ، فيتخذُ علماء مذهبهِ أربابًا ، ويفتح لمناقهم وكراماتهم أبوابًا ، ويمتقد أن كل من خالف ذلك لم يوافق صوابًا ؛ وإن نصحه أحدٌ من علماء السنة اتَّخذه عدوًّا ، ولو كانوا قبل ذلك أحبابًا ؛ وإن وجد كتابًا من كتب مذهبهِ

إمامه الشهورة قد تضمن نصحه وذم الرأي والتقليد ، وحرّض على اتباع الأحاديث المشهورة نبذه وراء ظهره ، وأعرض عن نهيه وأمره ، واعتقده حجراً محجوراً « انتهى .
أقول : إن الشيخ الفلّاني هو من كبار من أخذ عنه مُسنِدُ الشام الشيخ عبد الرحمن الكزبري ومن طريقه ارتفع علوُ إسناده في البخاري هو ومن شاركه في الأخذ عنه رحمه الله تعالى .

الثمرة الخامسة:

لزم قبول الصحيح وإن لم يعمل به أحدٌ - قل الإمام الشافعي رضي الله عنه ورسالته الشهيرة: « ليس لأحدٍ دون رسول الله ﷺ أن يقول إلا بالاستدلال ، ولا يقول عما استحسَن ، فإن القول بما استحسَن شيءٌ يُجَدِّثُهُ لا على مثالٍ سبق » .

وقال أيضاً : « إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الإبهام بخمس عشرة ، فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم وفيه أن رسول الله ﷺ قال ^(١) : « وفي كل إصبع مما هنالك عشرٌ من الإبل » صاروا إليه . قال : ولم يقلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم - حتى ثبت لهم أنه كتاب رسول الله ﷺ . وفي هذا الحديث دلتان : إحداها قبول الخبر ، والأخرى : أن يُقبلَ الخبرُ في الوقت الذي يثبتُ فيه ، وإن لم يتضَ عملٌ من أحدٍ من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا ؛ ودلالة على أنه لو مضى أيضاً عملٌ من أحدٍ من الأئمة ثم وُجدَ عن النبي ﷺ خبرٌ يخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله ﷺ ؛ ودلالة على أن حديث رسول الله ﷺ يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده » .

قال الشافعي : « ولم يقل المسلمون قد عملَ فينا عمر بخلاف هذا من المهاجرين والأنصار ، ولم تذكرُوا أنتم أن عندكم خلافه ، ولا غيرُكم ، بل صاروا إلى ماوجب عليهم من قبول الخبر عن رسول الله ﷺ ، وترك كل عملٍ خالفه ؛ ولو بلغ عمر هذا صار إليه إن شاء الله ،

(١) أخرجه مالك والنسائي من حديث عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم بلفظ : « وفي كل أصبع من أصابع اليد أو الرجل عشرة من الإبل » .

كما صار إلى غيره مما بَلَغَهُ عن رسول الله ﷺ ، بتقواه لله ، وتأديته الواجب عليه ، في اتباع أمر رسول الله ﷺ ، وَعِلْمِهِ بِأَنْ لَيْسَ لِأَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَمْرٌ ، وَأَنْ طَاعَةَ اللَّهِ فِي اتِّبَاعِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وقال علم الدين القلاني المتقدم ذكره في كتابه « إيقاظ الهمم » : « قال شيخ مشايخنا محمد حياة السندی ، قال ابن الشحنة في « نهاية النهاية » : « وإن كان - أي ترك الإمام الحديث - لِيُصْعِفَهُ في طريقه ، فَيَنْظُرُ إِنْ كَانَ لَهُ طَرِيقٌ غَيْرُ الطَّرِيقِ الَّذِي صَمَّعَهُ بِهِ ، فَيَنْبَنِي أَنْ تَعْتَبِرَ ، فَإِنْ صَحَّ عَمَلُ الْحَدِيثِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مَذْهَبَهُ ، وَلَا يَخْرُجُ مَقْلُدُهُ عَنْ كَوْنِهِ حَفِيفًا بِالْعَمَلِ بِهِ ؛ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي » كَذَا قَالَ بَعْضُ مَنْ صَنَّفَ فِي هَذَا الْقَصُودِ .

وقال في البحر : « وإن لم يَسْتَفْتِ وَلَكِنْ بَلَغَهُ الْخَبَرُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ ، عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ^(١) : « أَفْطَرُ الْحَاجِمَ وَالْمَحْجُومَ » وَقَوْلُهُ ^(٢) « النَّبِيَّةُ تُفْطَرُ الصَّائِمَ » ولم يعرف النسخ ولا تأويله ، فلا كفارة عليه عندها ، لأن ظاهر الحديث واجب العمل ، خلافاً لأبي يوسف لأنه قال : « ليس للعامة العمل بالحديث لعدم علمه بالناسخ والمنسوخ » . ونقل ابن العز في حاشية الهداية ذلك أيضاً عن أبي يوسف ، وعال بأن على العامة الاقتداء بالفقهاء ، لعدم الاهتداء في حقّه إلى معرفة الأحاديث ؛ قال : « في تعليقه نظر ، فإن المسألة إذا كانت مسألة النزاع بين العلماء ، وقد بلغ العامة الحديث الذي احتج به أحد الفريقين ، كيف يُقال في هذا إنه غير معذور ؟ فإن قيل : « هو منسوخ » ، فقد تقدم أن المنسوخ ما يمارضه ؛ وَمَنْ سَمِعَ الْحَدِيثَ فَعَمِلَ بِهِ وَهُوَ مَنْسُوخٌ ، فَهُوَ مَعْذُورٌ إِلَى أَنْ

(١) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وآخرون ، من حديث شداد وثوبان مرفوعا . وقال أحمد والبخارى : إنه عن ثوبان أصح ، ورواه الترمذی عن رافع بن خديج ، ورواه غيرهم عن آخرين . وهذا الحديث معارض بما في صحيح البخارى من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أحجم وهو صائم ، وأحجم وهو محرم . والأول متواتر وهو صحيح كما جاء في الجامع الصغير وغيره . والجامع بينهما أن يأمن على على نفسه الإفتار .

(٢) رواه الأزدی في الضعفاء ، والديلمی في مسند التردوس عن أنس .

يَبْلُغُهُ النَّاسِخَ ؛ وَلَا يُقَالُ لِمَنْ سَمِعَ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ : لَا تَعْمَلْ بِهِ حَتَّى تَمَرُّضَهُ عَلَى رَأْيِ
 فُلَانٍ أَوْ فُلَانٍ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ لَهُ : انْظُرْ هَلْ هُوَ مَنْسُوخٌ أَمْ لَا ؟ أَمَّا إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ قَدْ احْتَلَفَ
 فِي نَسْخِهِ كَمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَالْمَأْمُورُ بِهِ فِي غَايَةِ الْمَذَرِ ؛ فَإِنَّ تَطَرُّقَ الْاجْتِمَاعِ إِلَى خَطَأِ الْفَتَى
 أَوَّلَى مِنْ تَطَرُّقِ الْإِحْتِمَالِ إِلَى نَسْخِ مَا سَمِعَهُ مِنَ الْحَدِيثِ « إِلَى أَنْ قَالَ : « فَإِذَا كَانَ الْمَأْمُورُ
 يَسُوعُغُهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْفَتَى ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ مَعَ احْتِمَالِ خَطَأِ الْفَتَى ، كَيْفَ لَا يَسُوعُغُهُ الْأَخْذُ
 بِالْحَدِيثِ ؟ فَلَوْ كَانَتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهَا بِمَدِّ سَمْعِهَا حَتَّى يَفْعَلَ بِهَا
 فُلَانٌ ، لَكَانَ قَوْلُهُمْ شَرْطًا فِي الْعَمَلِ بِهَا ، وَهَذَا مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ ؛ وَلَقَدْ أَقَامَ اللَّهُ الْحُجَّةَ
 بِرَسُولِهِ ﷺ ، دُونَ آحَادِ الْأُمَّةِ ؛ وَلَا يُفَرِّضُ احْتِمَالُ خَطَأِ لِمَنْ عَمِلَ بِالْحَدِيثِ وَأَفْتَى بِهِ
 بَعْدَ فِهْمِهِ إِلَّا وَأَضْمَأُ أَصْمَأَهُ حَاصِلٌ لِمَنْ أَفْتَى بِتَقْلِيدِ مَنْ لَا يَعْلَمُ خَطَأَهُ مِنْ صَوَابِهِ ، وَيَجُوزُ
 عَلَيْهِ التَّنَاقُضُ وَالْإِحْتِلَافُ ، وَيَقُولُ الْقَوْلَ وَيَرْجِعُ عَنْهُ ، وَيُحْكِي عَنْهُ عِدَّةُ أَقْوَالٍ ، وَهَذَا كُلُّهُ
 خِيَمِينَ لَهُ نَوْعٌ أَهْلِيَّةٌ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَهْلِيَّةٌ فَمَقْرَضُهُ مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ
 إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » (١) وَإِذَا جَازَ اعْتِمَادُ الْمُسْتَفْتَى عَلَى مَا يَكْتُبُ لَهُ مِنْ كَلَامِهِ أَوْ كَلَامِ
 شَيْخِهِ وَإِنْ عَلَا ، فَلَا يَجُوزُ اعْتِمَادُ الرَّجُلِ عَلَى مَا كَتَبَهُ النَّقَاتُ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 أَوْ لِي بِالْجَوَازِ ؛ وَإِذَا قَدَّرَ أَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ الْحَدِيثَ فَكَمَا إِذَا لَمْ يَفْهَمْ فَتَوَى الْفَتَى فَيَسْأَلُ مَنْ يَعْرِفُ
 مَعْنَاهَا فَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ . انتهى بحروفيه .

التمرَّة السادسة :

قال علم الدين الغلاني في « إيقاظ المهمل » (٢) نقلاً عن الإمام السندي الحنفي قدس سره
 ما نصه : « تَقَرَّرَ أَنَّ الصَّحَابَةَ مَا كَانُوا كُلُّهُمْ مُجْتَهِدِينَ عَلَى اصْطِلَاحِ الْعُلَمَاءِ ، فَإِنْ فِهِمُ
 الْقُرْآنَ وَالْبَدْوَى ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ ﷺ حَدِيثًا وَاحِدًا ، أَوْ سَمِعَهُ مَرَّةً . وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ سَمِعَ
 حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانَ يَعْمَلُ بِهِ حَسَبَ
 قِيَمِهِ ، مُجْتَهِدًا كَانَ أَوْ لَا ، وَلَمْ يُعْرِفْ أَنَّ غَيْرَ الْمُجْتَهِدِ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْمُجْتَهِدِ

فيما سمعه من الحديث ، لا في زمانه عليه السلام ، ولا بعده في زمان الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا تقرير منه عليه السلام بجواز العمل بالحديث لنير المجتهد ، وإجماع من الصحابة عليه ، ولولا ذلك لأمر الخلفاء غير المجتهد منهم ؛ سيما أهل البوادي ، أن لا يعملوا بما بلغهم عن النبي عليه السلام مشافهة أو بواسطة حتى يمرضوا على المجتهدين منهم ، ولم يرد من هذا عين ولا أثر ؛ وهذا هو ظاهر قوله تعالى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا » (١) ونحوه من الآيات ، حيث لم يقيّد بأن ذلك على فهم الفقهاء ، ومن هنا عرف أنه لا يتوقف العمل بعد وصول الحديث الصحيح على معرفة عدم النسخ ، أو عدم الإجماع على خلافه ، أو عدم المارض ، بل ينبغي العمل به إلى أن يظهر شيء من اللوائح ، فينظر ذلك ، ويمكن في العمل كون الأصل عدم هذه العوارض الثلاثة عن العمل ، وقد بنى الفقهاء على اعتبار الأصل في شيء أحكاماً كثيرة في الساء ونحوه لا تحصى على التتبع لكتبهم ؛ ومعلوم أن من أهل البوادي والقرى البعيدة من كان يجيء إليه عليه السلام مرة أو مرتين ويسمع شيئاً ثم يرجع إلى بلاده ويعمل به ، والوقت كان وقت نسخ وتبديل ، ولم يُعرف أنه عليه السلام أمر أحداً من هؤلاء بالمراجعة ليُعرف النسخ من النسخ بل إنه عليه السلام قرّر من قال : « لا أزيد على هذا ولا أنقص » - على ما قال - ولم ينكر عليه بأنه يحتمل النسخ ، بل دخل اللجنة إن صدق ؛ وكذلك ما أمر الصحابة أهل البوادي وغيرهم بالعرض على مجتهد ليميز له النسخ من النسخ ؛ فظهر أن المعتبر في النسخ ونحوه بلوغ النسخ لا وجوده ، وبدل على أن المعتبر البلوغ لا الوجود ، أن السكف مأمور بالعمل على وفق النسخ ما لم يظهر عنده النسخ ، فإذا ظهر لا يبعد ما عمل على وفق النسخ ، بل صحح ذلك حديث نسخ القبة

(١) سورة الحشر ، آية ٧ .

(٢) هذا حديث الأعرابي الذي سأل عن الإسلام من صلاة وصيام وغيرهما من الفرائض ، ثم أوبر وهو يقول : لا أزيد على هذا ولا أنقص . فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : أفعل إن صدق ، وأدخل اللجنة إن صدق . أخرجه الشيخان وأصحاب السنن ، إلا الترمذي .

إلى الكعبة الشرفة ، فإن خبره وصل إلى أطراف المدينة المنورة كأهل قُبا وغيرهم بعد ما صلُّوا على وَفَّقِ القبلَةَ المنسوحة ، ففهم مَنْ وصله الخبر في أثناء الصلاة ، ومنهم مَنْ وصلَهُ بعد أن صلى الصلاة ، والنبي ﷺ قرَّرهم على ذلك ، ولم يأمر أحداً منهم بالإعادة ، فلا عبرة لما قيل : « لا يجوز العمل قبل البحث من المعارض والمخصَّص وإن ادَّعى عليه الإجماع » فإنه لو سُئِلَ فإجماع الصحابة وتقرير النبي ﷺ مُقدَّم على إجماع مَنْ بعدهم ؛ على أن ما ادَّعى من الإجماع قد عُلِمَ خلافه ، كما ذكر في بحر الزركشي في الأصول . انتهى ملخصاً .

الثرَّة السابعة :

قال ابن السمعاني : « متى ثَبَتَ الخبر ، صار أصلاً من الأَهْوَل ولا يُحتاجُ إلى عرضه على أصل آخر ، لأنه إن وافقه فذاك ، وإن خالفه لم يُجْزِ رَدُّ أحدها لأنه رَدُّ للخبر بالقياس ، وهو مردود بالاتفاق ، فإن السنة مقدَّمة على القياس » . انتهى .

ومنه يُعلمُ أن من رَدَّ حديث أبي هريرة في المَصْرَةِ^(١) ، المتفق عليه ، لأنه لم يكن كإبن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة ، فلا يؤخذ بما رواه مخالفاً للقياس ، فقد أذى قائله به نفسه ، وفي حكايته غِنَى عن تكلفِ الرَدِّ عليه . ولا قول لأحدٍ مع قول رسول الله ﷺ ، كائناً من كان ، وأياً كان ، ويمتَنُّ كان ، و « إِذَا جَاءَ نَهْرُ اللَّهِ ، بَطَلَ نَهْرُ مَعْقِلِهِ »^(٢) ، وأين القياس ، وإن كان جليلاً ، من السنة الطاهرة ؟ إنما يُصار إليه عند قَدْرِ الأصل من الكتاب والخبر ، لا مع وجود واحدٍ منهما .

وقال ابن السمعاني في الاصطلام : « التمرُّضُ إلى جانب الصحابة علامة على خِدْلان فاعله ، بل هو بدعة وضلالة ، وقد اختص أبو هريرة بمزيد الحفظ لدعاء رسول الله ﷺ له ؛

(١) التصريفة : حبس اللين في الضروع ؛ والمصراة : الشاة أو الناقة تترك عن الحلب أياماً حتى يسلم خمرها ، ويخيل للشترى غزارة لبها فيفتن . وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبي (ص) قال : « لا تصروا الأبل والنعم ، فمن أباها بعد ذلك . فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضىها أسكنها . وإن سخطها ردّها وصاعاً من تمر » وأخرجه البخاري عن ابن مسعود أيضاً .

(٢) هو من أمثال المولدين ، ذكره الميداني في مجمع الأمثال ص ٥٨ .

يعني قوله : « إن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصقن بالأسواق ، وكنت أَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فأشهد إذا غابوا ، وأحفظ إذا نسوا . . . الحديث » وهو في كتاب العلم ، وأول البيوع أيضاً عند البخاري .

المرة الثامنة :

لا يضرُّ صحة الحديث تفردُ صحابيٍّ به - قال الإمام ابن القيم في « إغاثة اللهيان ^(١) » في مناقشة من طعن في حديث ابن عباس في المطلقة ثلاثاً بأنها كانت واحدة ^(٢) على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرأ من خلافة عمر مانعه : « وقدره آخرون بمسلك أضعف من هذا كله ، فقالوا : هذا حديث لم يروِه عن رسول الله ﷺ إلا ابن عباس وحده ، ولا عن ابن عباس إلا طاوس وحده ؛ قالوا : فإن أ كابر الصحابة وحُفَظَهم عن رواية مثل هذا الأمر العظيم ، الذي الحاجةُ إليه شديدة جداً ؟ فكيف خفي هذا على جميع الصحابة ، وعرفه ابن عباس وحده ؟ وخفي على أصحاب ابن عباس كلهم وعلمه طاوس وحده ؟ وهذا أفسد من جميع ما تقدم . ولا تُردُّ أحاديثُ الصحابة وأحاديثُ الأئمة الثقات بمثل هذا ؛ فكف من حديث تفردَ به واحدٌ من الصحابة ، لم يروِه غيره ، وقبلة الأئمة كلهم ، فلم يردّه أحد منهم ؛ وكف من حديث تفرد به من هو دون طاوس بكثير ولم يردّه أحد من الأئمة ، ولا نعلم أحداً من أهل العلم قديماً ولا حديثاً قال : « إن الحديث إذا لم يروِه إلا صحابيٌّ واحد لم يُقبل » وإنما يُحكى عن أهل البدع ومن تبعهم في ذلك أقوالٌ لا يعرفُ لها قائل من الفقهاء ؛ وقد تفرد الزُّهري بنحو ستين سنة لم يروها غيره ، وعملت بها الأئمة ولم يردوها بتفردِهِ ؛ هذا مع أن عكرمة روى عن ابن عباس رضي الله عنه حديثاً رُكَّنه وهو موافقٌ لحديث طاوس عنه ، فإن قُدِّحَ في عكرمة أُبطلَ وتناقض ، فإن الناس احتجوا بعكرمة ، وصحح أئمة الحفاظ حديثه ولم يلتفتوا إلى قُدِّح من قدح فيه .

(١) ص ١٦٠ - القاهرة ، الطبعة الميمنية .

(٢) يشير إلى الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم من طريق ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : « كان الطلاق على عهد رسول الله (س) وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر : إن الناس قد استجأوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ؟ فأماضاه عليهم » .

فإن قيل : « فهذا هو الحديث الشاذ ، وأقلُّ أحواله أن يُتوقَّفَ فيه ، ولا يُجْزَمَ بصحته عن رسول الله عليه السلام » قيل : « ليس هذا هو الشاذ ، وإنما الشذوذ أن يخالف^(١) الثقات فيما رووه ، فيشذ عنهم بروايته ، فأما إذا روى الثقة حديثاً منفرداً به لم يروِ الثقات خلافه ، فإن ذلك لا يُسمَّى شاذاً . وإن اضْطُلِحَ على تسميته شاذاً بهذا المعنى لم يكن هذا الاصطلاح موجِباً لردِّه ولا مسوّغاً له . قال الشافعي رحمه الله : « وليس الشاذُّ أن ينفرد الثقة برواية الحديث ، بل الشاذُّ أن يروى خلاف ما رواه الثقات » قاله في مناقرته بمض من ردِّ الحديث بتفرد الراوى فيه . ثم إن هذا القول ، لا يُمْكِنُ أحداً من أهل العلم ، ولا من الأئمة ، ولا من أتباعهم طرُدُّه ؛ ولو طردوه لبطل كثير من أقوالهم وفتاويهم . والمجب أن الرادِّين لهذا الحديث بمثل هذا الكلام قد بنَوْا كثيراً من مذاهبهم على أحاديث ضعيفة ، انفرد بها رواؤها ، لا تُعرَفُ عن سواهم ، وذلك أشهر وأكثر من أن يُمدَّ .

الثمرَةُ التاسعة :

ما كل حديث صحيح تُحدِّثُ به العامة - والدليل على ذلك ما رواه الشيخان عن معاذ رضي الله عنه قال : كنت رَدِفُ النبي ﷺ على حمار ، فقال : « يَا مُعَاذُ ! هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ ؟ » قلتُ : « اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ » قال : « فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَتَّبِعُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ، وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً » قلتُ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَلَا أُبَشِّرُ بِهِ النَّاسَ ؟ » قال : « لَا بُشْرَ لَهُمْ فَيَتَكَلَّوْا ! » وفي رواية لها عن أنس أن النبي ﷺ قال لما ذُوهُ رَدَفَهُ : « مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » قال : « يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا ؟ » قال : « إِذَا يَتَكَلَّوْا » ؛ فأخبر بها معاذٌ عند موته تائماً . وروى البخاري تعليقاً عن علي رضي الله عنه : « حدثوا الناس بما يعرفون ؛ أمحبون أن يكذبَ الله ورسوله ؟ » ومثله

(١) في الأصل : الشذوذات تخالف .

قول ابن مسعود : « ما أنت محدِّثٌ قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة »
رواه مسلم .

قال الحافظ ابن حجر : « وممن كره التحديث بيهض دون بعض ، أحمد ، في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على الأمير ؛ ومالك في أحاديث الصفات ؛ وأبو يوسف في الترائب ؛ ومن قبلهم أبو هريرة كما روى عنه في الجرائين^(١) وأن المراد ما يقع من الفتن ؛ ونحوه عن حذيفة ؛ وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة المرينيين^(٢) ، لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمد من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي ؛ وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوى البدعة ، وظاهره في الأصل غير مراد ، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب » انتهى .

ولما كان النهي للمصالحة لا للتحريم ، أخبر به معاذ لعموم الآية بالتبليغ .
قال بعضهم : « النهي في قوله ﷺ ، « لَا تُبَشِّرُهُمْ » خصوص بيهض الناس ، وبه احتج البخاري على أن للعالم أن يخص بالملم قومًا دون قوم ، كراهة أن لا يفهموا ، وقد يتخذ أمثال هذه الأحاديث البطلة^(٣) والمباحية^(٤) ذريعة إلى ترك التكاليف ورفع الأحكام ، وذلك يفضي إلى خراب الدنيا بعد خراب المعنى . وأين هؤلاء ممن إذا بُشِّرُوا

(١) في مسند أحمد أن أبا هريرة قال : « حفظت ثلاثة أجربة ، بثت منها جراين » . وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة أنه قال : « حفظت عن رسول الله (ص) وعائذ ، فأما أحدهما فبثته ، وأما الآخر فلو بثته قطع هذا البعوم » .

(٢) المرينون نفر قدموا على النبي (ص) فأسلموا ، فاجتروا المدينة ، فأمرهم أن يأثروا إبل الصدقة ، فيشربوا من ألبانها وأبوالها ففعلوا ، فضجوا ، فارتدوا وقتلوا رعاتها ، واستاقوا الإبل ، فبثت في آثارهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل أعينهم ، ثم لم يحسمهم حتى ماتوا . والحديث في الصحيحين وغيرهما . (راجع فتح الباري : ج ١٢ ، ص ٩٨) .

(٣) يقال أبطل : إذا جاء بالباطل . والبطلة : السحرة والشياطين ، وفي مسند أحمد من حديث أبي أمامة : « إقرءوا البقرة ، فإن أخذها بركة . وتركها حسرة . ولا تستطيعها البطلة » وأخرجه مسلم في الصلاة .
(٤) كذا في الأصل ولعلها الإباحية .

زادوا جداً في العبادة؟ وقد قيل للنبي ﷺ : « أتقوم الليل وقد غفر الله لك؟ » فقال ﷺ (١) :
« أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا » .

١٣ - بيان الحديث الحسن

ذِكْرُ مَا هِيَ

قال العلامة الطيبي : « الحسن مُسْنَدٌ مِنْ قَرَبٍ مِنْ دَرَجَةِ الثَّقَةِ ، أَوْ مُرْسَلٌ ثَقَّةٌ ،
وَرُويَ كِلَاهُمَا مِنْ غَيْرِ وَجْهِ ، وَسَلِمَ مِنْ شَذَوِذٍ وَعَلَقَةٍ » وهذا الحدُّ أجمع الحدود التي قِيلَتْ
في الحسن وأضبطها ، وإنَّمَا سُمِّيَ حَسَنًا لِحَسَنِ الظَّنِّ بِرَاوِيهِ .

١٤ - بيان الحسن لذاته ولغيره

اعلم : أن ما عرفناه أولاً هو الحسن لذاته ؛ قال ابن الصلاح : « الحسنُ لذاته أن تشتهر
رؤايته بالصدق ، ولم يصلوا في الحفظ رتبة رجال الصحيح ؛ والحسنُ لغيره أن يكون في
الإسناد مستورٌ لم تتحقق أهليته ، غيرُ مُعَقَّلٍ ، ولا كثيرُ الخطأ في روايته ، ولا متهمٌ
بتمعُّد الكذب فيها ، ولا يُنسَبُ إلى مفسدٍ آخر ، واعتضد بمتابعٍ أو شاهدٍ ؛ فأصله
ضعيفٌ ، وإنما طرأ عليه الحسنُ بالماض الذي عَصَدَهُ فاحتَمَلَ لوجود العاضد ، ولولاه
لاستمرت صفةُ الضعف فيه ، ولا استمرَّ على عدم الاحتجاج به » كذا في فتح المنيث (٢) .

١٥ - ترقى الحسنة لذاته إلى الصحيح بتعدد طرقه

اعلم أن الحسن إذا رُوي من وجهٍ آخر ، ترقى من الحسن إلى الصحيح ، لقوته من
الجهتين ، فيعتضد أحدهما بالآخر ؛ وذلك لأن الراوي في الحسن متأخرٌ عن درجة الحفاظ

(١) أخرجه الشيخان والترمذي والنسائي من حديث المغيرة بن شعبه .

(٢) ص ١١ (على هامش ألفية العراقي) الهند ، دلهي - طبع حجر .

الضابط مع كونه مشهوراً بالصدق والستر ، فإذا رُوِيَ حديثه من غير وجه ولو وجهاً واحداً قوياً بالتأنيب وزال ما كان يُبحثى عليه من جهة سوء حفظ راويه ، فارتفع حديثه من درجة الحسن إلى الصحيح . قال السيد الشريف : « ونعني بالترقي أنه مُلْحَقٌ في القوة بالصحيح ، لا أنه عينه » .

١٦ - بيانه أول من شهر الحسن

قال الإمام النورى في التقریب وشارحه السيوطى ^(١) : « كتاب الترمذى أصل في معرفة الحسن وهو الذى شهره ، وأكثر من ذكره وإن وُجِدَ في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التى قبله » .

وقال الإمام تقي الدين بن تيمية قدس سره في بعض فتاويه : « أول من عُرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، أبو عيسى الترمذى ، ولم تُعرف هذه القسمة عن أحده قبله ؛ وقد بين أبو عيسى مراده بذلك ، فذكر أن الحسن ما تمددت طرقة ولم يكن فيهم مُتهم بالكذب ، ولم يكن شاذاً . وهو دون الصحيح الذى عُرف عدالة ناقله وضبطهم » . وقال : « الضعيف الذى عُرف أن ناقله مُتهم بالكذب ، ردى الحفظ ، فإنه إذا رواه المجهول ، خيف أن يكون كاذباً ، أو سىء الحفظ ؛ فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه ، عُرف أنه لم يعتمد كذبه واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل قد يكون ممتنعاً ، وقد يكون بعيداً ؛ ولما كان تجويز اتفاقهما في ذلك ممكناً ، زل من درجة الصحيح » . ثم قال تقي الدين قدس سره : « وأما من قبل الترمذى من العلماء فاعرف عنهم هذا التقسيم الثلاثى ، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف . والضعيف كان عندهم نوعان : ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به ، وهو يُشبه الحسن في اصطلاح الترمذى ؛ وضعيف ضعفاً بوجوب تركه ؛ وهو الواهى » .

١٧ - معنى قول الترمذی « من صحيح »

للملاء في ملحظ الترمذی بهذه العبارة وجوهٌ تَقْلَمُ السبوطی فی التدريب^(١) . قالوا : « العبارة المذكورة مما استشكل ، لأن الحسن قاصر عن الصحيح ، فكيف يجتمع إثبات القصور ونفيه في حديث واحد ؟ وأجاب ابن دقيق العيد : بأن الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصَّحَّةِ إلا حيث انفرد الحسن ، أما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالْحُسْنُ حاصلٌ لا محالة تبمًا للصحة . لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان ، لا ينافي وجود الدنيا كالصدق ، فيصحُّ أن يقال : حسنٌ ، باعتبار الصفة الدنيا ، صحيح باعتبار العليا . ويلزم على هذا أن كل صحيح حسنٌ . وقد سبقه إلى نحو ذلك ابن المَوَّاق ، قال الحافظ ابن حجر : وَشِبْهُ ذَلِكَ قولُهُم في الراوى صدوقٌ فقط ، وصدوق ضابط ، فإن الأول قاصرٌ عن درجة رجال الصحيح ، والثاني منهم . فكما أن الجمع بينهما لا يضر ولا يُشْكَل ، فكذلك الجمع بين الصحة والحسن انتهى .

١٨ - الجواب عن صمم الترمذی بين الحسن والفرابة على اصطلاحهم

قد أنكر بعضُ الناس على الإمام الترمذی تحديده للحسن بما حدَّ به من كونه يُروى من غير وجهٍ ، لقوله في بعض الأحاديث : حسنٌ غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . والغريب الذي انفرد به الواحد . وأجاب الحافظ ابن حجر في شرح النخبة^(٢) : « بأن الترمذی لم يُعرِّف الحسنَ مطلقاً ، وإنما عرَّفَه بنوعٍ خاصٍ منه وقع في كتابه ، وهو ما يقول فيه : حسنٌ من غير صفةٍ أخرى . وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث : حسنٌ وفي بعضها : صحيح ، وفي بعضها : غريب وفي بعضها : حسنٌ صحيح ، وفي بعضها : حسن غريب ، وفي بعضها : صحيح غريب ، وفي بعضها حسن صحيح غريب . وتعريفه إنما وقع على الأول فقط ، وعبارته تُرْسِدُ إلى ذلك . حيث قال في آخر كتابه :

« وما قلنا فی کتابنا : حدیث حسن ، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا ، إذ كل حدیث یروی ، لا یكون رواه متهما بکذب ویروی من غیر وجه نحو ذلك ، ولا یكون شاذاً ، فهو عندنا : حدیث حسن . » ففُرف بهذا أنه إنما هُرف الذى یقول فیہ : حسن فقط . أما ما یقول فیہ : حسنٌ صحیح ، أو حسنٌ غریب ، أو حسنٌ صحیحٌ غریب ، فلم یرج على تعریف ما یقول فیہ : صحیحٌ فقط ، أو غریب فقط . وكأنه ترك ذلك ، استغناء لشهرته عند أهل الفن . واتفق على تعریف ما یقول فیہ فی کتابه : حسنٌ فقط ، إما لعمومه وإما لأنه اصطلاحٌ جدید . ولذلك قیده بقوله : « عندنا » ولم ينسبه إلى أهل الحدیث كما فعل الخطابی . انتهى .

وقال شیخ الإسلام تقی الدین بن تیمیة فی فتوی له : « الذين طعنوا على الترمذی لم يفهموا مراده فی كثير مما قاله . فإن أهل الحدیث قد یقولون : « هذا الحدیث غریبٌ » أى : من هذا الوجه . وقد یصرّحون بذلك فیقولون : غریب من هذا الوجه ؛ فیکون الحدیث عندهم صحیحاً معروفاً من طریق واحد . فإذا روى من طریق آخر ، كان غریباً من ذلك الوجه ، وإن كان المتن صحیحاً معروفاً . فالترمذی إذا قل : حسن غریب ، قد یعنى به أنه غریب من ذلك الطريق ، لكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن . انتهى .

١٩ — مناقشة الترمذی فی بعض ما یصححه أو یحسنه

قال شیخ الإسلام تقی الدین بن تیمیة : « بعض ما یصححه الترمذی ، ینازعه غیره فیہ ، كما قد ینازعونه فی بعض ما یضعفه ویحسنه ، فقد یضعف حدیثاً ویصححه البخاری ، کحدیث ابن مسعود لما قال له النبی ﷺ : « ابني أحجاراً أستنفض بهن » قال : فَأَتَيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ ؛ قال : فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَتَرَكَ الرَّوْثَةَ وقال : إِنَّهَا رِجْسٌ » (١) (١) فی البخاری عن عبد الله بن مسعود قال : « أتى النبي (س) الفائظ ، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرين ، والثالث ، فلم أجده ، فأخذت روثة ، فأتيته بها ، فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال : هذا ركن . » وأما رواية : « ابني أحجاراً أستنفض بها أو نحوه » فهي في البخاری من حدیث أبي هريرة وكلاهما في كتاب الموضوع .

فإن هذا اختلف فيه على أبي إسحق السبيعي ، فجعل الترمذي هذا الاختلاف علة ، ورجح روايته له عن أبي عبيدة عن أبيه ، وهو لم يسمع من أبيه ؛ وأما البخاري فصححه من طريق أخرى ، لأن أبا إسحق ، كان الحديث يكون عنده من جماعة ، يرويه عن هذا تارة ، وعن هذا تارة ، كما كان الزهري يروي الحديث تارة عن سميد بن السيب ، وتارة عن أبي سلمة ، وتارة يجمعهما ؛ فن لا يعرفه ، فيحدث به تارة عن هذا ، وتارة عن هذا ، يظن بعض الناس أن ذلك غلط ، وكلاهما صحيح ، وهذا باب يطول وصفه .

٢٠ - يباه أنه الحسن على مراتب

نبه الأئمة على أن الحديث الحسن على مراتب كالصحيح . قال الحافظ الذهبي : « فأعلى مراتبه : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ؛ وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ؛ وابن إسحق عن التيمي ؛ وأمثال ذلك مما قيل فيه إنه صحيح ، وهو أدنى مراتب الصحيح ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وضعفه ، كحديث الحرث بن عبد الله ، وعاصم بن ضمرة ، وحجاج ابن أرقطة ونحوهم . »

٢١ - يباه كونه الحسن مجبة في الأمطام

قال الأئمة : « الحسن كالصحيح في الاحتجاج به ، وإن كان دونه في القوة ، ولهذا أدرجه طائفة من نوع الصحيح ، كالحاكم ، وابن حبان ، وابن خزيمة ، مع قولهم بأنه دون الصحيح المبيّن أولاً . »

وقال السخاوي في الفتح : « منهم من يدرج الحسن في الصحيح لا شراً كهما في الاحتجاج ، بل نقل ابن تيمية إجماعهم إلا الترمذي خاصة عليه . »

قال الخطابي : « على الحسن مدار أكثر الحديث ، لأن غالب الأحاديث لا تبلغ رتبة الصحيح ، وتعمل به عامة الفقهاء ، وقبلة أكثر العلماء ، وشدد بعض أهل الحديث ،

فَرَدَّ بِكُلِّ عِلْمٍ ، قَادِحَةً كَانَتْ أَمْ لَا ، كَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ فَقَالَ : « إِسْنَادُهُ حَسَنٌ » فَقُلْتُ : « يَحْتَجُّ بِه ؟ » فَقَالَ : « لَا ! » انْتَهَى .
والصوابُ مع الجمهور لما بينه الخطابي . هذا في الحسن لذاته وأما الحسن لغيره فيلحق بذلك في الاحتجاج لكن فيما تكثر طُرُقُهُ عند قوم ، كما سنبينه في بحث انجبار الضعيف قريبا .

٢٢ - قبول زیادة راوی الصحيح والحسن

قال الحافظ ابن حجر في النُّجَّة وشرحها : « وزیادة راویهما - أي الصحيح والحسن - مقبولة ما لم تقع منافيةً لرواية من هو أوثقُ ممن لم يذكر تلك الزيادة ؛ لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافيَ بينها وبين رواية من لم يذكرها ، فهذه تقبل مطلقاً ، لأنها في حكم الحديث المستقل ، الذي ينفرد به الثقة ، ولا يرويه عن شيخه غيره ؛ وإما أن تكون منافيةً ، بحيث يلزم من قبولها ردُّ الرواية الأخرى ، فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها ، فيُقبلُ الراجح ، ويُردُّ المرجوح ، واشتهر عن جمعٍ من العلماء القولُ بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل ، ولا بتأنيُّ ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً ، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثقُ منه ، والعجبُ ممن أغفل ذلك منهم ، مع اعترافه بأشراط انتفاء الشذوذ في حدِّ الحديث الصحيح وكذا الحسن ؛ والنقولُ عن أئمة الحديث المتقدمين ، كعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى القطان ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، والبخاري ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، والنسائي ، والدارقطني ، وغيرهم ، اعتبارُ الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ؛ ولا يعرف عن أحدٍ منهم إطلاق قبول الزيادة . » انتهى

٢٣ - بياض ألقاب للمحدث تشمل الصحيح والحسن

وهي الجيد والقوى والصالح

والمعروف والمحمود والمجود والثابت والمقبول

« هذه الألقاب مستعملة عند أهل الحديث في الخبر المقبول ، والفرق بينها أن الجَوْدَةَ قد يعمّر بها عن الصحة ، فيتساوى حينئذٍ الجيد والصحيح ، إلا أن المحقق منهم ، لا يعدل عن الصحيح إلى جيد إلا لُنُكْتَةٍ كَأَن يَرْتَقِيَ الحديثُ عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح ، فالوصف به حينئذٍ أُنْزِلُ رتبةً من الوصف بصحيح وكذا القوى . وأما الصالح فيشمل الصحيح والحسن ، لصلاحيتهما للاحتجاج ؛ ويستعمل أيضاً في ضعيف يصلح للاعتبار . وسيأتى إن شاء الله معنى الاعتبار في تنبيه على حدة قبل بحث الأنواع التي تختص بالضعيف . وأما المعروف ، فهو مقابل النكر ، والمحمود مقابل الشاذ . وسيأتى بيان ذلك والمجود والثابت ، يشملان الصحيح والحسن » كذا في التدريب^(١) وقد عرف الحافظ ابن حجر المقبول في شرح النخبة بالذي يجب العمل به عند الجمهور ، والمراد بالذي لم يُرَجَّحْ صدقُ المُخْبِرِ به .

٢٤ - بياض الضعيف

مَاهِيَةُ الضَّعِيفِ وَأَقْسَامُهُ

قال النووي^(٢) : « الضعيف ما لم يوجد فيه شروط الصحة ، ولا شروط الحسن ، وأنواعه كثيرة : منها الموضوع ، والقلوب ، والشاذ ، والنكر ، والمعلل ، والضطرب ، وغير ذلك » مما سيقصّل بعونه تعالى .

٢٥ - تفاوت الضعيف

يتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف روايته ، وخفته ، كسحة الصحيح ؛ فنه أوهى ، كما أن من الصحيح أصح . قال السخاوى فى الفتح : « واعلم أنهم كما تسلموا فى أصح الأسانيد ، مشوا فى أوهى الأسانيد ؛ وفائدته ترجيح بعض الأسانيد على بعض ، وتميز ما يصلح للاعتبار بما لا يصلح » انتهى .
وللحاجم تفصيل لأوهى أسانيد الرجال والبلاد ، ساقه فى التدريب ؛ ولابن الجوزى كتاب فى الأحاديث الواهية .

٢٦ - بحث الضعيف إذا تعددت طرقه

« اعلم : أن الضعيف لكذب راويه أو لفسقه ، لا ينجر بتعدد طرقه المائلة له لقوة الضعف ، وتعاقد هذا الجابر . نعم ! يرتقى بمجموعه عن كونه منكراً ، أو لا أصل له ، وربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور ، والسيء الحفظ ، بحيث إذا وجد له طريق آخر ، فيه ضعف قريب محتمل ، ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن . » نقله فى التدريب^(١) عن الحافظ ابن حجر .

وقال السخاوى فى فتح المغيث : إن الحسن لنيره يلحق فيما يُحتج به ، لكن فيما تكثر طرقه ؛ ولذلك قال النووى فى بعض الأحاديث : « وهذه وإن كانت أسانيد مُفرداتها ضعيفة ، فمجموعها بقوى بعضه بعضاً ، ويصير الحديث حسناً ، ويُحتج به » . وسبقه البيهقى فى تقوية الحديث بكثرة الطرق الضعيفة . وظاهر كلام أبى الحسن بن القطان يرشد إليه ، فإنه قال : « هذا القسم لا يُحتج به كله ، بل يُعمل به فى فضائل الأعمال ، ويتوقف عن العمل به فى الأحكام ، إلا إذا كثرت طرقه ، أو عضده اتصال عمل ، أو موافقة شاهد صحيح ، أو ظاهر القرآن واستحسنه شيخنا - يعنى ابن حجر - وصرح فى موضع آخر بأن

الضَّعْفُ الذي ضعفه ناشئٌ عن سوء حفظه ، إذا كثرت طرقة ارتقى إلى مرتبة الحسن .
وفى عون الباری نقلًا عن النووي أنه قال : « الحديث الضعيف عند تعدد الطرق يرتقى
عن الضعف إلى الحسن ، ويصير مقبولاً معمولاً به » .
قال الحافظ السخاوي : « ولا يقتضى ذلك الاحتجاج بالضعيف ، فإن الاحتجاج إنما
هو بالهيئة المجموعة ، كالرسل ، حيث اعتضد برسل آخر ، ولو ضعيفاً كما قاله الشافعي
والجمهور » انتهى .

وقد خالف في ذلك الظاهرية ، قال ابن حزم في الملل^(١) في بحث صفة وجوه النقل الستة
عند المسلمين ماصورته : « الخامس شيء يُقَالُ كما ذكرنا ، إما بنقل أهل المشرق والمغرب ،
أو كافة عن كافة ، أو ثقة عن ثقة ، حتى يبلغ إلى النبي ﷺ ، إلا أن في الطريق رجلاً مجرداً
يكذب أو غفلة أو مجهول الحال ؛ فهذا أيضاً يقول به بعض المسلمين ولا يحل عندنا القول
به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه وهو التجبه . »

٢٧ - ذكر قول مسلم رحمه الله

إنه الراوى عن الضعفاء غاسمه آثم جاهل

قال الإمام النووي^(٢) : « اعلم أن جرح الرواة جائزٌ بل واجب بالاتفاق ، للضرورة
الداعية إليه ، لصيانة الشريعة المكرمة . وليس هو من التينة المحرمة ، بل من النصيحة لله
تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين . ولم يزل فضلاء الأئمة وأخبارهم ، وأهل الورع منهم يفعلون
ذلك . » انتهى

وقد تكلم الإمام مسلم على جماعة منهم في مقدمة صحيحه ثم قال^(٣) : « وأشباه ما ذكرنا
من كلام أهل العلم في متهمة رواية الحديث وإخبارهم عن معانيهم ، كثير يطول الكتاب

(١) ص ٨٣ ، ج ٢ - القاهرة ، المطبعة الأدبية ١٣١٧ هـ .

(٢) صحيح مسلم ، ص ٦٠ (٣) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

بذكره على استقصائه ، وفيما ذكرنا كفاية لمن تفهم وعقل مذهب القوم فيما قالوا من ذلك وبينوا ، وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معائب رواية الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سُئلوا لما فيه من عظيم الخطر ، إذ الأخبار في أمر الدين ، إنما تأتي بتحليل أو تحريم ، أو أمر أو نهى ، أو ترغيب أو تهيب ؛ فإذا كان الراوى لها ليس بمعدنٍ للصدق والأمانة ، ثم أقدم على الرواية عند من قد عرفه ، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته ، كان آثماً بفعله ذلك ، غاشاً لعوام المسلمين ، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها ، ولعلمها ، أو أكثرها ، أ كاذبٌ لا أصل لها ، مع أن الأخبار الصَّحاح من رواية الثقات ، وأهل القناعة ، أكثر من أن يُضطرَّ إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع ، ولا أحسب كثيراً ممن يرجع من الناس على ما وصفتنا من هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة ، ويعتدُّ بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهن والضعف ؛ إلا أن الذى يحمله على روايتها والاعتداد بها إرادة التكثر بذلك عند العوام ، ولأن يقال ما أكثر ما جمع فلان من الحديث ، وألف من العدد . ومن ذهب في العلم هذا المذهب ، وسلك هذا الطريق ، لا يصيب له فيه ، وكان بأن يُسمى جاهلاً أولى من أن ينسب إلى علم . انتهى كلام الإمام مسلم رحمه الله تعالى . وروضى عنه ولقد شفى وكفى .

٢٨ - تشنيع الإمام مسلم على رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة

وَقَدْ فِيهِمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ ، وَإِجَابُهُ رِوَايَةً مَا عُرِفَتْ صِحَّةُ خَارِجِهِ

قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى في خطبة صحيحة^(١) : « فلولاً الذى رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثاً فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة ، والروايات المنكرة وتركهم الاقتصار على الأخبار الصحيحة ، مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة ، بعد معرفتهم ، وإقرارهم بالسنتهم أن كثيراً مما يقدفون به إلى الأغبياء من الناس ، هو

مستكر عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أئمة الحديث ، لا سهل علينا الانتصاب
لما سألت من التمييز والتحصيل ؛ ولكن من أجل ما أعلنك من نشر القوم الأخبار
المنكرة ، بالأسانيد الضعاف المجهولة ، وقد فهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها ،
خفت على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت . ثم قال : « اعلم - وفقك الله تعالى - أن الواجب
على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين لها من التهمين ،
أن لا يروى منها إلا ما عرف صحة مخارجه ، والستارة في ناقله ، وأن يتقى منها ما كان عن
أهل التهم والمعادين من أهل البدع . والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون
ما خلفه ، قول الله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا .. الآية »^(١)
وقال عز وجل : « مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ »^(٢) وقال سبحانه : « وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ
مِّنكُمْ »^(٣) . فدل بما ذكرنا من هذه الآي ، أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول ، وأن
شهادة غير العدل مردودة ؛ والخبر إن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه ، فقد يجتمعان في
معظم معانيها ، إذ خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم ، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم .
ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار ، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق ،
وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ : « مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَىٰ أَنَّهُ كَذِبٌ
فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ . » ثم ساق مسلم رحمه الله ما ورد في وعيد الكذب عليه ﷺ ، مما
هو متواتر . ثم أسند عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال^(٤) : « سَيَكُونُ فِي آخِرِ
أُمَّتِي أَنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ، فَأَيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ
لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ » .

(١) سورة المجرات ، آية ٦ . - (٢) سورة البقرة ، آية ٢٨٢ .
(٣) سورة الطلاق ، آية ٢ . (٤) رواه أحمد ومسلم وابن ماجه عن سمرة .
(٥) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة .

٢٨ - تحذير الإمام مسلم من روايات القصص والصالحين

روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن عاصم قال : « لا تُجَالِسُوا الْقُصَّاصَ » وعن يحيى بن سعيد القطان قال : « لم تر الصالحين في شيء أ كذب منهم في الحديث . » وفي رواية : « لم تر أهل الخير في شيء أ كذب منهم في الحديث » قال مسلم : « يعني أنه يجري الكذب على لسانهم ولا يتمدون الكذب » . قال النووي : « لكونهم لا يمانون صناعة أهل الحديث ، فيقع الخطأ في رواياتهم ، ولا يعرفونه ، ويروون الكذب ، ولا يعلمون أنه كذب » .

٢٩ - ذكر المذاهب في الأئمة بالضعف واعتماد العمل به في الفضائل

ليعلم أن المذاهب في الضعيف ثلاثة :
الأول لا يعمل به مطلقاً ؛ لا في الأحكام ، ولا في الفضائل . حكاه ابن سيد الناس في عيون الأثر ، عن يحيى بن معين ، ونسبه في فتح المغيث لأبي بكر بن العربي . والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضاً ؛ يدل عليه شرط البخاري في صحيحه ، وتشنيع الإمام مسلم على رواية الضعيف كما أسلفناه ، وعدم إخراجهما في صحيحهما شيئاً منه . وهذا مذهب ابن حزم رحمه الله أيضاً حيث قال في الملل والنحل : « ما نقله أهل المشرق والمغرب ، أو كافة عن كافة ، أو ثقة عن ثقة ، حتى يبلغ إلى النبي ﷺ ؛ إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة ، أو جهول الحال ؛ فهذا يقول به بعض السليدين ، ولا يحيل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه » انتهى .

الثاني : أنه يعمل به مطلقاً . قال السيوطي : « وعزى ذلك إلى أبي داود ، وأحمد لأهميته . »
بريان ذلك أقوى من رأى الرجال » .

الثالث : يعمل به في الفضائل بشروطه الآتية وهذا هو المتمد عند الأئمة . قال ابن عبد البر :

« أحاديث الفضائل لا يُحتَجُّ فيها إلى ما يُحتَجُّ به . » وقال الحاكم : « سمعت أبا زكريا المنبري يقول : إنَّ الخبر إذا ورد لم يُحرَّم حلالاً ، ولم يُحلَّ حراماً ، ولم يوجب حكماً ، وكان في ترغيب أو ترهيب ، أُنمض عنه وتُسوَّهَل في رواته . » ولفظ ابن مهدي فيما أخرجه البيهقي في المدخل : « إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام ، شدَّدنا في الأسانيد ، واتقنا في الرجال ، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب ، سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال . » ولفظ أحد في رواية اليموني عنه : « الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم . » وقال في رواية عباس الدوري عنه : « ابن إسحاق رجل نُكِّتَبُ عنه هذه الأحاديث » - يعني المنازى ونحوها - وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا - وقبض أصابع يده الأربع - .

٣٠ - الجواب عن رواية بعض كبار الأئمة عن الضعفاء

قال الإمام النووي في شرح مسلم^(١) : « قد يُقال لم حَدَّث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يُحتَجُّ بهم ؟ ويُجاب عنه بأجوبة :
أحدها : أنهم رَوَوْها ليعرفوها ، وليبينوا ضَعْفَها لئلا يلتبس في وقت عليهم ، أو على غيرهم ، أو يتشككوا في صحتها :

الثاني : أن الضعيف يُكْتَبُ حديثه ليعتبر أو يستشهد ، ولا يحتج به على اقتراده .
الثالث : رواية الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل ، فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض وذلك سهلٌ عليهم ، معروفٌ عندهم . وهذا احتج سفيان رحمه الله ، حين نهى عن الرواية عن الكلبي ؛ ف قيل له : أنت تروى عنه ! فقال : « أنا أعلم صدقه من كذبه » .

الرابع : أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب ، وفضائل الأعمال ، والقصص ،

وأحاديث الزهد ، ومكارم الأخلاق ، ونحو ذلك مما لا يتعلّق بالحلال والحرام ، وسائر الأحكام . وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ، ورواية ماسوى الموضوع منه ، والعمل به لأنّ أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع ، معروفة عند أهله . وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضمفاء شيئاً يحتاجون به على انفرادهم في الأحكام ، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة الحديثين ، ولا مُحَقِّقٌ من غيرهم من العلماء . وأما فُلٌّ كثيرين من الفقهاء ، أو أكثرهم ، ذلك ، واعتمادهم عليه ، فليس بصواب ! بل قبيح جداً ! وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحلّ له أن يحتجّ به فإنهم متفقون على أنه لا يحتجّ بالضعيف في الأحكام ، وإن كان لا يعرف ضعفه ، لم يحلّ له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً ، أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن مارفاً انتهى .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه ، ويكون حديثه الغالب عليه الصحة ، فيروون عنه لأجل الاعتبار به ، والاعتضاد به ، فإنّ تمدّد الطُّرُق وكثرتّها يقوّى بمضها بعضاً ، حتى قد يحصل العلم بها ، ولو كان الناقلون فجّاراً وفسّاقاً ، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ، ولكن كثر في حديثهم الغلط ؟ وهذا مثل عبد الله بن لهيعة ، فإنه من أكبر علماء المسلمين ، وكان قاضياً بمصر ، كثير الحديث ، ولكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلطٌ كثير ، مع أنّ الغالب على حديثه الصحة . قال أحمد : قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به ، مثل ابن لهيعة ، وأما من عُرِفَ منه أنه يتعمّد الكذب فنهى عن روايته عن هذا شيئاً . وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره : لم يرو في مسنده عن يعرف أنه يتعمّد الكذب ، لكن يروى عن عرف منه الغلط للاعتبار به ، والاعتضاد . ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب ويقول : إنه يميز بين ما يكذبه وبين ما لا يكذبه ، ويُذكر عن الثوريّ أنه كان يأخذ عن النكعيّ ، وينهى عن الأخذ عنه ، ويذكر أنه يعرف . ومثل هذا قد يقع لمن كان خبيراً بشخص ، إذا حدثه بأشياء يميّز بين ما صدق فيه ، وما كذب فيه ، بقرائن لا يمكن

ضبطها . وخبر الواحد قد يقتزن به قرائن تدلُّ على أنه صدقٌ ، وقرائن تدلُّ على أنه كذب « انتهى .

وروى الإمام ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » في باب الرخصة في كتابة العلم ^(١) ، عن سفيان الثوري أنه قال : « إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه ، حديث أكتبه أريد أن أتخذَهُ ديناً ، وحديثُ رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به ، وحديثُ رجل ضعيف أحبُّ أن أعرفه ولا أعاباه . وقال الأوزاعي : تَعَلَّمْ ما لا يؤخذ به ، كما تتعلم ما يؤخذ به » .

٣٢ - مآثره المحفورة لقول الضعيف

قال السيوطي في التدريب : « لم يذكر ابن الصلاح والنووي لقبوله سوى هذا الشرط : كونه في الفضائل ونحوها » .

وذكر الحافظ ابن حجر له ثلاثة شروط : أحدها أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من انفراد الكذابين ، والمتهمين بالكذب ، ومن فَحُش غلطه ؛ نقل الملائق الاتفاق عليه ؛ الثاني : أن يندرج تحت أصل معمول به ؛ الثالث : أن لا يفتقد عند العمل به ثبوته ، بل يفتقد الاحتياط » .

وقال الزركشي : « الضعيف مردودٌ ما لم يقتضِ رغبياً ، أو ترهيباً ، أو تتمدد طريقته ؛ ولم يكن المتابع منقطعاً عنه » انتهى .

قال السيوطي : « ويعمل بالضعيف أيضاً في الأحكام إذا كان فيه احتياط » ^(٢) انتهى .

٣٣ - تزييف ورع الموسوسين في المتفق على ضعفه

ذكر شارحو صحيح البخارى عند قوله في كتاب البيوع « باب من لم ير الوسواس ونحوها من الشبهات » أن غرض البخارى بيان ورع الموسوسين ، كمن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لإنسان ثم انفلت منه ، وكمن يترك شراء ما يحتاج إليه من مجهول لا يدري أماله حرام أم حلال ، وليست هناك علامة تدل على الحرمة ؛ وكمن يترك تناول الشيء الخبيث ورد فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ، ويكون دليل الإباحة قوياً ، وتأويله ممتنع أو مُستبعد .

قال الفزالي : « الورع أقسام : ورع الصديقين ، وهو ترك ما لا يتناول بغير نية القوة على العبادة ؛ وورع المتقين ، وهو ترك ما لا شبهة فيه ، ولكن يخشى أن يجرّ إلى الحرام ؛ وورع الصالحين ، وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع ، فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين . قال : ووراء ذلك ورع الشهود ، وهو ترك ما يُسقط الشهادة أى أعم من أن يكون ذلك التروك حراماً أم لا » .

٣٤ - ترميم الضعيف على رأى الرجال

نقل السخاوى في فتح الغيث عن الحافظ ابن منده مما سمعه من محمد بن سعد الباوردى : « أن النسائى صاحب السنن لا يقتصر في التخريج عن المتفق على قبولهم ، بل يخرج عن كل من لم يُجمع الأئمة على تركه » . قال المراقى : « وهو مذهب متسع » . قال ابن منده : « وكذلك أبو داود يأخذ مأخذ النسائى ، يعنى في عدم التقيد بالثقة والتخريج إن ضعف في الجملة ، وإن اختلف ضميمهما » . وقال السخاوى : « أبو داود يخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، وهو أقوى عنده من رأى الرجال ، وهو تابع في ذلك شيخه الإمام أحمد ، فقد روينا من طريق عبد الله بن أحمد ، بالإسناد الصحيح إليه ، قال سمعت أبي يقول : لا تكاد ترى أحداً ينظر في رأى إلا وفي قلبه غلٌّ ، وأحدث للضعيف أحب إلى من رأى » .

قال : « فسألته عن الرجل يكون بيلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يدري صحيجه من سقيمه وصاحب رأى فمن يسأل ؟ قال : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب رأى » . وذكر ابن الجوزى في الموضوعات أنه كان يقدم الضعيف على القياس . بل حكى الطوفي عن التقي ابن تيمية أنه قال : اعتبرت مسند أحمد فوجدته موافقاً بشرط أبي داود . وزعم ابن حزم أن جميع الحنفية على أن مذهب إمامهم أيضاً : أن ضعيف الحديث أولى عنده من رأى والقياس » انتهى .

ثم رأيت في « منهاج السنة » للإمام تقي الدين بن تيمية ما نصه : « وأما نحن فقولنا إن الحديث الضعيف خير من رأى ، ليس المراد به الضعيف المتروك ، لكن المراد به الحسن ؛ كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ؛ وحديث إبراهيم الهجري وأمثالهما ممن يحسن الترمذى حديثه أو يصححه . وكأن الحديث في اصطلاح من قبل الترمذى إما صحيح ، وإما ضعيف . والضعيف نوعان : ضعيف متروك ، وضعيف ليس بمتروك ؛ فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح ، فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذى ، فسمع قول بعض الأئمة : « الحديث الضعيف ، أحب إلى من القياس » فظن أنه يحتج بالحديث الذى يضعفه مثل الترمذى ، وأخذ يرجع طريقة من يرى أنه اتبع للحديث الصحيح ، وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشئ على ما هو أولى بالرجحان منه إن لم يكن دونه » اهـ .

٣٥ - بحث الرواى فى الضعيف

قال المحقق جلال الدين الدواني في رسالته أنموذج المعلوم : « اتفقوا على أن الحديث الضعيف ، لا تثبت به الأحكام الشرعية ، ثم ذكروا أنه يجوز ، بل يستحب ، العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال . ومن صرح به النووي في كتبه ، لا سيما كتاب الأذكار » ، وفيه إشكال ، لأن جواز العمل واستحبابه كلاهما من الأحكام الشرعية الخمسة ، فإذا استحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف ، كان ثبوته بالحديث الضعيف ،

وذلك ينافي ما تقرر من عدم ثبوت الأحكام بالأحاديث الضعيفة. وقد حاول بعضهم التفتيش^(١) عن ذلك وقال : إن مراد النووي أنه إذا ثبت حديث صحيح أو حسن في فضيلة عمل من الأعمال ، تجوز رواية الحديث الضعيف في هذا الباب ؛ ولا يخفى أن هذا لا يرتبط بكلام النووي فضلاً عن أن يكون مراده ذلك ؛ فكم من فرق بين جواز العمل واستحبابه ، وبين مجرد نقل الحديث ؟ على أنه لو لم يثبت الحديث الصحيح أو الحسن في فضيلة عمل من الأعمال ، يجوز نقل الحديث الضعيف فيها ؛ لا سيما مع التنبيه على ضعفه . ومثل ذلك في كتب الحديث وغيره كثير شائع ، يشهد به من تتبع أدنى تتبع . والذي يصلح للتعميل ، أنه إذا وُجد حديث ضعيف في فضيلة عمل من الأعمال ، ولم يكن هذا العمل مما يتمتع بالحرمه أو الكراهة ، فإنه يجوز العمل به ويستحب ، لأنه مأمون الخطر ، ومردو النفع ، إذ هو دائر بين الإباحة والاستحباب ، فلا احتياط العمل به رجاء الثواب . وأما إذا دار بين الحرمة والاستحباب ، فلا وجه لاستحباب العمل به . وأما إذا دار بين الكراهة والاستحباب ، فجبال النظر فيه واسع إذ في العمل دغدغة^(٢) الوقوع في المكروه ، وفي الترك مظنة ترك المستحب ؛ فلم ينظر إن كان خطر الكراهة أشد ، بأن تكون الكراهة المحتملة شديدة ، والاستحباب المحتمل ضعيفاً ، فينشد برجح الترك على العمل ، فلا يستحب العمل به ؛ وإن كان خطر الكراهة أضعف ، بأن تكون الكراهة على تقدير وقوعها ضعيفة ، دون مرتبة ترك العمل على تقدير استحبابه ، فلا احتياط العمل به ؛ وفي صورة المساواة يحتاج إلى نظر تام ، والظاهر أنه يستحب أيضاً ، لأن الباحات تصير بالنية عبادة ، فكيف ما فيه شبهة الاستحباب لأجل الحديث الضعيف ؟ فجواز العمل واستحبابه مشروطان ؛ أما جواز العمل ، فبعدم احتمال الحرمة ، وأما الاستحباب فيما ذكر مفصلاً .

« بقي ههنا شيء وهو أنه إذا عدم احتمال الحرمة فجاوز العمل ليس لأجل الحديث إذ لو لم يوجد يجوز العمل أيضاً ، لأن الفروض انتفاء الحرمة . لا يقال : الحديث الضعيف ينفى احتمال الحرمة ، لأننا نقول : الحديث الضعيف لا يثبت به شيء من الأحكام الخمسة ،

(١) في أساس البلاغة : لفتي أنقص من فلان ، أي أغلص منه . (٢) الدغدغة : هم ، الحركة .

وانثناء الحرمة يستلزم ثبوت الإباحة، والإباحة حكم شرعي، فلا يثبت بالحديث الضعيف ولعل مراد النووي ما ذكرنا، وإنما ذكر جواز العمل توطئة للاستحباب.

« وحاصل الجواب : أن الجواز معلوم من خارج ، والاستحباب أيضاً معلوم من القواعد الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط في أمر الدين ، فلم يثبت شيء من الأحكام بالحديث الضعيف ، بل أوقع الحديث شبهة الاستحباب فصار الاحتياط أن يعمل به ، فاستحباب الاحتياط معلوم من قواعد الشرع » انتهى .

وقد ناقش الدواني رحمه الله الشهاب الخفاجي في « شرح الشفا » فقال بمد نقله ملخص كلامه المذكور ماضوته : « مقاله الجلال ، مخالف لكلامهم برؤيته ، وما نقله من الاتفاق غير صحيح ، مع ما سمعته من الأقوال — يمتنى في العمل بالضعيف — والاحتمالات التي أبداه لا تقيد سوى تسويد وجه القرطاس ، والذي أوقفه في الحيرة ، توهمه أن عدم ثبوت الأحكام به متفق عليه ، وأنه يلزم من العمل به في الفضائل والترغيب ، أنه يثبت به حكم من الأحكام ، وكلامها غير صحيح . أما الأول فلأن من الأئمة من جوز العمل به بشروطه ، وقدمه على القياس ؛ وأما الثاني فلأن ثبوت الفضائل والترغيب لا يلزمه الحكم . ألا ترى أنه لو روي حديث ضعيف في ثواب بعض الأمور الثابت استحبابها والترغيب فيه ، أوفى فضائل بعض الصحابة ، رضوان الله عليهم ، أو الأذكار الماثورة ، لم يلزم مما ذكر ثبوت حكم أصلاً ؟ ولا حاجة لتخصيص الأحكام والأعمال كما توهم للفرق الظاهر بين الأعمال ، وفضائل الأعمال ، وإذا ظهر عدم الصواب ، لأن القوس في يد غير بارئها ، ظهر أنه لا إشكال ولا خلل ولا اختلال » اهـ .

وأقول : إن للشهاب ولما في المناقشة غريباً ، وإن لم يحفظ الرافق عليها باطل ! وتلك عادة استحسنت منه في مصنفاته ، كما يعلم من طالها ؛ ولعله هو الذي سود وجه القرطاس ههنا ؟ إذ لا غبار على كلام الجلال . وأما انتقاده عليه بنقله الاتفاق على أن الحديث الضعيف لا يثبت به الأحكام مع وجود الخلاف فيه ، فلا بد عنى اتفاق مدققى النقاد ، وأولى اشتراط

الصحة في قبول الإسناد، كالشيخين وأضرابهما ممن أسلفنا النقل عنهما في الذهب الأول في الضعيف، إن لم نقل إن الجلال لم ير مقابله مما يجدر سوقه مقابلاً، حتى يحكي الخلاف فيه؛ وكثيراً ما يرفع المؤلفون عن الأقوال الواهية؛ ولو في نظرهم فيكون الاتفاق، ومرادهم اتفاق ذوي التحقيق، كما هو معلوم في المؤلفات المتداولة. وأماناقتته بأن ثبوت الفضائل والترغيب لا يلزمه الحكم، فإنهم لم يلتزمه الجلال، لأنه لم يدعه، وكلامه في الأعمال خاصة؛ فؤاخذته بمطلق الفضائل افتراءً أو مشاغبة! وأما قوله: «ولا حاجة لتخصيص الأحكام... إلى آخره.» فشطط من القلم إلى جداول الجدول القاضح! وهل كلامه إلا في الأحكام والأعمال؟ وتعليقه بظهور الفرق بين الأعمال وفضائلها غير ظاهر هنا، لاتحادها في هذا البحث، لأن الإضافة في فضائل الأعمال بيانية، أو من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: الأعمال الفاضلة. فتأمل لملك ترى القوس في يد الجلال، كما رآه الجلال.

٣٦ - مسائل تتعلق بالضعيف

الأولى: من رأى حديثاً بإسناد ضعيف، فله أن يقول: «هو ضعيف بهذا الإسناد» ولا يقول: «ضعيف المتن» بمجرد ذلك الإسناد، فقد يكون له إسناد آخر صحيح؛ إلا أن يقول إماماً إنه لم يرد من وجه صحيح، أو إنه حديث ضعيف ميبناً ضعفه.

الثانية: من أراد رواية ضعيف بغير إسناد فلا يقل: «قال رسول الله ﷺ» بل يقول: روى عنه كذا، أو بلغنا عنه كذا، أو ورد عنه، أو جاء عنه، أو نقل عنه «وما أشبه ذلك من صيغ الترميض كروى بعضهم، وكذا يقول في ما يشك في صحته وضعفه. أما الصحيح فيذكر بصفة الجزم، ويصح فيه صيغة الترميض، كما يصح في الضعيف صيغة الجزم.

الثالثة: لا يتصدى للجواب عن الحديث الشكل إلا إذا كان صحيحاً، وأما إذا كان ضعيفاً فلا. قال العلامة السيد أحمد بن المبارك في «الإبريز» في خلال بحث في بعض الأحاديث الضعيفة: «وإن كان الحديث في نفسه مردوداً، هان الأمر والله در أبى الحسن القابسي

رحمه الله حيث اعترض على الأستاذ أبي بكر بن فورك رحمه الله ، حيث تصدّى للجواب عن أحاديث مشككة وهي باطلة ، قال القابسي : « لا يُتَكَلَّفُ الجوابُ عن الحديث حتى يكون صحيحاً ، والباطل يُكفى في ردّه كونه باطلاً » انتهى .

وأما اعتذار ابن حجر الهيثمي في « فتاواه الحديثية » عن ابن فورك بأنه : « إنما تكلف الجواب عنها مع ضعفها ، لأنه ربما تَشَبَّهَ بها بعضُ مَنْ لا علم له بصحيح الأحاديث من ضعيفها ، فطلب الجواب عنها بفرض صحتها ، إذ الصحة والضعف ليسا من الأمور القطعية ، بل الظنّية . والضعيف يمكن أن يكون صحيحاً ، فهذا الفرض يُحتاجُ إلى الجواب عنه » فلا يخفى ما فيه ، إذ الكلام مع من يعلم ومن لا يعلم ، فأحق من أن يُتمحَّلَ له ، والإمكان المذكور لا عبرة به لأننا نقف مع ما صحَّحوه أو ضعفناه وقوفَ الجازم به ونطرح ذلك الفرض الذي لا عبرة له في نظر الآئمة ، إذ لا ثمرة لهم ، فافهم .

وفي الموعظة الحسنة : « لا يستحق ما لا أصل له أن يشتغل برده ، بل يكفي أن يقال : « هذا كلامٌ ليس من الشريعة » وكل ما هو ليس منها فهو ردٌّ ، أى مردودٌ على قائله ، مضروبٌ في وجهه » انتهى .

نعم ، لو اختلفَ في صحة حديث لعله فيه رآها بعضهم غيرَ قَدحة ، فصحته وخالفه آخر ، فلا بأس أن يشتغل بتأويل هذا المُمكِّلِ المختَفِ في صحته ، لاحتمال صحته ، فيتأول على هذا التقدير .

الرابعة : إذا قال الحافظ الناقد الطالع في حديث « لا أعرفه » اعتمد ذلك في نفيه ، لأنه بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة يَبْعُدُ عدم اطلاعه على ما يورده غيره ، فالظاهر عَدَمُهُ . كذا في التدريب .

الخامسة : قولهم : هذا الحديث ليس له أصل ، أو : لا أصل له ، قال ابن تيمية : معناه ليس له إسناد .

السادسة : قال الحافظ ابن حجر : « لا يلزم من كون الحديث لم يصحَّ أن يكون موضوعاً » .

قال الزركشي : « بين قولنا موضوع ، وقولنا لا يصح ، بَوْنٌ كثير ؛ فإن في الأول إثبات الكذب والاختلاق ، وفي الثاني إخباراً عن عدم الثبوت ، ولا يلزم منه إثبات العدم ، وهذا يبيح في كل حديث قال فيه ابن الجوزي : لا يصح ، ونحوه .

السابعة : قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح : « الضعيف لا يُعَدُّ به الصحيح » .

٣٧ - ذكر أنواع تشترك في الصحيح والحسن والضعيف

الأول ، السُّنَدُ : هو على التعمد ، ما اتصل بسنده ، من راويه إلى منتهاه ، مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

الثاني ، التَّصِلُ : ويسمى الوصول ، وهو ما اتصل بسنده ، سواء كان مرفوعاً إليه ﷺ أو موقوفاً .

الثالث ، الرَّفْعُ : وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير ، سواء كان متصلًا أو منقطعاً ، بسقوط الصحابيِّ منه أو غيره ؛ فالتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع ، والرفع قد يكون متصلًا وغير متصل ، والسند متصل مرفوع .

الرابع ، المُعْتَمَدُ : وهو ما يقال في سنده : فلان عن فلان ، قيل إنه مرسل حتى يتبين اتصاله ؛ والجهور على أنه متصل إذا أمكن لقاء من أضيفت المنعنة إليهم ، بعضهم بعضاً ، مع براءة المعتَمَدِ من التدليس ، وإلا فليس بمتصل . وقد كثر المعتَمَدُ في الصحيحين ؛ وكثير من طرقه صرح فيها بالتحديث والسماع في المستخرجات عليهما ، وإن كان لا يرتاب في صحته فيهما ، وبراءة معننه من التدليس لدقة شرطهما . وكثر أيضاً استعمال « عن » في الإجازة فإذا قال أحدكم : « قرأت على فلان عن فلان » فإياه رواه عنه فلا تُخرج عن الاتصال .

الخامس ، المُوَثَّقُ : وهو ما يقال في مسنده : « حدثنا فلان ، أن فلانا » وهو كالمتعمد . قيل إنه منقطع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى ؛ والجهور على أنه كالمتعمد في الاتصال بالشرط المتقدم .

السادس، المُلقَى : وهو ما حُذِفَ مِنْ مُبْدَأِ إِسْنَادِهِ وَأَحَدٌ فَأَكْثَرَ عَلَى التَّوَالِي، وَيَعْرَى الْحَدِيثَ إِلَى مَنْ فَوْقَ الْمُحْذُوفِ مِنْ رَوَاتِهِ ؛ مَأْخُوذٌ مِنْ تَعْلِيْقِ الْجَدَارِ وَالطَّلَاقِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي قَطْعِ الْإِتِّصَالِ . وَهُوَ فِي الْبُخَارِيِّ كَثِيرٌ جَدًّا . قَالَ النَّوَوِيُّ : « فَأَنَّ كَانَ مِنْهُ بِصِغَةِ الْجَزْمِ كَقَالَ ، وَفَعَلَ ، وَأَمَرَ ، وَرَوَى ، وَذَكَرَ مَعْرُوفًا ، فَهُوَ حَكْمٌ بِصَحَّتِهِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ وَمَا لَيْسَ فِيهِ جَزْمٌ كَبُرِوْى ، وَبُذَكَرَ ، وَبُحِجَى ، وَبِقَالَ ، وَحُسِىَ عَنْ فُلَانٍ ، وَرُؤِىَ ، وَذَكَرَ مَجْهُولًا ، فَلَيْسَ فِيهِ حَكْمٌ بِصَحَّتِهِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ وَمَعَ ذَلِكَ فَإِرَادُهُ فِي كِتَابِ الصَّحِيحِ مُشِيرٌ بِصَحَّةِ أَصْلِهِ إِشْعَارًا يُؤَنِّسُ بِهِ ، وَيُرَكَّنُ إِلَيْهِ . وَعَلَى الْمَدَقِّ إِذَا رَامَ الْإِسْتِدْلَالَ بِهِ أَنْ يَنْظُرَ فِي رَجَالِهِ وَحَالِ سَنَدِهِ لِيَرَى صَلَاحِيَّتَهُ لِلْحُجَّةِ وَعَدَمَهَا .

السابع، الدَّرَجُ : وَهُوَ أَقْسَامٌ : أَحَدُهَا مَدْرَجٌ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِأَنْ يَذَكَرَ الرَّاوى عَقِيْبَهُ كَلَامًا لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ ، فَيُروِيهِ مَنْ بَعْدَهُ مُتَّصِلًا بِالْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنَ الْحَدِيثِ ؛ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَتْنَانِ بِإِسْنَادَيْنِ فَيُروِيهِمَا بِأَحَدِهِمَا ؛ الثَّالِثُ : أَنْ يَسْمَعَ حَدِيثًا مِنْ جَمَاعَةٍ مُخْتَلِفِينَ فِي إِسْنَادِهِ أَوْ مَتْنِهِ فَيُروِيهِ عَنْهُمْ بِاتِّفَاقٍ ، وَلَا يَبَيِّنُ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ . قَالُوا : تَعَمَّدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ حَرَامٌ ، وَصَاحِبُهُ مِمَّنْ يَحَرِّفُ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ، وَهُوَ مُلْحَقٌ بِالْكَذَّابِينَ . نَعَمْ ، مَا أَدْرَجَ لِتَفْسِيرِ غَرِيبٍ لَا يَمْتَنِعُ ، وَلِذَلِكَ فَعَلَهُ الرَّهْرِيُّ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَعْمَةِ .

الثامن : الشَّهْوَرُ : وَهُوَ مَا لَمْ يَطْرُقْ مَحْصُورَةً بِأَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوَضُوحِهِ وَيُطْلَقُ عَلَى مَا اشْتَهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ ، فَيَشْمَلُ مَا لَهُ إِسْنَادٌ وَاحِدٌ فَصَاعِدًا ، بَلْ مَا لَا يُوْجَدُ لَهُ إِسْنَادٌ أَصْلًا . (كَذَا فِي النَّخْبَةِ) ^(١) . وَمَا اشْتَهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ ، أَعْمٌ مِنْ اِشْتِهَارِهِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ خَاصَّةً ، أَوْ عِنْدَهُمْ وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ ، أَوْ عِنْدَ الْعَامَّةِ مِمَّا لَا أَصْلَ لَهُ .

التاسع، السُّتَيْفِيزُ : هُوَ الشَّهْوَرُ ، عَلَى رَأْيِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَعْمَةِ الْفُقَهَاءِ ، سَمِيَ بِذَلِكَ لِاتِّشَارِهِ ، مِنْ : قَاضِ الْمَاءِ يَفِيضُ فَيُضَا ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ غَايَرَ بَيْنَ السُّتَيْفِيزِ وَالشَّهْوَرِ ، بِأَنْ السُّتَيْفِيزَ

يكون في ابتدائه وانتهائه سواء ، والشهور أعم من ذلك ؛ ومنهم من غاير على كيفية أخرى ، وليس من مباحث هذا الفن . (كذا في شرح النخبة ^(١)) .

الماثر ، الغريب : هو ما رواه راوٍ منفرداً بروايته ، فلم يَرَوْه غيره ، أو انفرد بزيادة في متنه ، أو إسناده ، سواء انفرد به مطلقاً ، أو بقيد كونه عن إمام شأنه أن يجمع حديثه لجلالته وثقته وعدالته ، كالزُّهري وقتادة . وإنما سُمِّيَ غريباً لانفراد راويه عن غيره ، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه . والقالب أنه غير صحيح ؛ ومن ثمَّ كره جمع من الأئمة تتبعها . قال مالك : « شرُّ العلم الغريب ، وخيرُ العلم الظاهرُ الذي قد رواه الناس . » وقال الإمام أحمد : « لا تكتبوا هذه الغرائب ، فإنها منكبر ، وغالبها عن الضعفاء » انتهى .

وينقسم الغريبُ إلى غريب متنا وإسناداً كما لو انفرد بمتنه واحد ، وإلى غريب إسناداً لا متناً ، كحديث معروف رَوَى متنه جماعة من الصحابة انفرد واحد بروايته عن صحابيٍّ آخر ؛ فيه يقول الترمذي : غريب من هذا الوجه . ولا يوجد ماهو غريب متناً ، وليس غريباً إسناداً ، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد ، عَمَّنْ انفرد به فرواه عنه عددٌ كثير ، فإنه يصير غريباً مشهوراً ، وغريباً متناً لا إسناداً ، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد ، فإن إسناده غريبٌ في طرفه الأول ، مشهورٌ في طرفه الآخر ، كحديث : « إِمَّا الْأَعْمَالُ بِالنَّبَاتِ » فإن الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد الآخذ عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن علقمة ابن وقاص الليثي ، عن عمر بن الخطاب رفته . ولا يدخل في الغريب أفرادُ البلدان كقولهم : « فَرَدَّ به أهل مكة أو الشام أو البصرة » إلا أن يراد بفرد أهل مكة ، انفرد واحد منهم بمجوزاً ، فيكون حينئذ غريباً .

الحادى عشر ، العزيز : وهو ما انفرد عن راويه اثنان أو ثلاثة ، ولو رواه بعد ذلك عن هذين الاثنين أو الثلاثة مثله ؛ فقد يكون الحديث عزيزاً مشهوراً ، وينفرد عن الغريب

بكونه لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين ، بخلاف الغريب . سمي عزيزاً لِقَلَّةِ وجوده ، أو لسكونه قَوِيَّ بِمَجِيئِهِ من طريق أخرى .

الثاني عشر ، المُصَحَّفُ : وهو الذى وقع فيه تصحيفٌ ، ويكون فى الإسناد واللتن .
 فمن الأول : العوام بن مراجم - بإزاء والجيم - صحَّفَهُ بعض الثقات فقال : مزاحم - بالزى والحاء - ؛ ومن الثانى حديث ^(١) : « اَخْتَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ فى السَّجِدِ » أى اتَّخَذَ حُجْرَةً ، صَحَّفَهُ بعضهم : « احتجم » ؛ وهذان القسمان من تصحيف اللفظ ، وقد يكون فى المعنى ، كقول محمد بن المثنى العنزى « نحن قوم لنا شرف ، نحن من عزة ، صلى إلينا رسول الله ﷺ » فتوهم أنه صلى إلى قبلتهم ، وإنما العزة هنا « الحرية » تنصب بين يديه ﷺ .

فائدة : التصحيف لثمة : الخطأ فى الصيغة ، باشتباه الحروف ، مولدة ، وقد تصحَّف عليه لفظ كذا ؛ والصَحْنَى محرَّكة من يَحْطِىْ فى قراءة الصحيفة ؛ وقول العامة : « الصَّحْنَى » بضمتين ، لحن :

الثالث عشر ، المُتَقَلِّبُ : وهو الذى ينقلب بعض لفظه على الراوى ، فيتغير معناه ، كحديث البخارى ، فى باب : « إِنْ رَحِمَهُ اللهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ » عن صالح بن كيسان ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة رفته : اَخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَهِمَا . . . الحديث « وفيه أنه « يُنْشِئُ لِلنَّارِ خَلْقًا » . صوابه كما رواه فى موضع آخر من طريق عبد الرزاق ، عن هام ، عن أبى هريرة بلفظ : « فَأَمَّا الْجَنَّةُ فَيُنْشِئُ اللهُ لَهَا خَلْقًا .. » فسبق لفظ الراوى من الجنة إلى النار ، وصار منقلباً ، ولنا جزم ابن القيم بأنه غلط ، ومال إليه البلقيني ، حيث أنكر هذه الرواية ، واحتج بقوله تعالى : « وَلَا يَظْلَمُ رَبُّكَ أَحَدًا » ^(٢) .

الرابع عشر ، السُّكَّسَلُ : وهو ما تتابع رجال إسناده على حالة واحدة ، إما فى الراوى قولاً نحو : « سمعت فلانا يقول ، سمعت فلانا .. إلى المنتهى » . أو : « أخبرنا فلان والله ،

قال أخبرنا فلان والله.. « أو فعلاً كحديث التشبيك باليد^(١) أو قولاً وفعلاً كحديث^(٢) : « لَا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، حُلْوِهِ وَمُرِّهِ » وقبض رسول الله ﷺ على لحيته ، وقال : آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، حُلْوِهِ وَمُرِّهِ » وكذا كل راو من رواته قبض وقال .. وإما على صفة واحدة ، كاتفاق أسماء الرّواة ، كالمُحمَّدَيْنِ ، أو صفاتهم كالفقهاء ، أو نسبهم كالدمشقيين ؛ وقد جمع الحفاظُ في ذلك مؤلفات مشهورة . وأفضلُ السلسلات ما دلَّ على الاتصال في السماع ، وعدم التدليس . ومن فوائده اشتراكه على زيادة الضبط من الرّواة ، ولكن قلما يسلمُ عن خلل في التسلسل ، وقد ينقطع تسلسله في وسطه أو أوله أو آخره ، كحديث الرحمة السلسل بالأولية فإنه انتهى فيه التسلسل إلى عمرو بن دينار .

الخامس عشر ، العَالِي : وهو ما قَرَّبَتْ رجالُ سنده من رسول الله ﷺ ، بسبب قلّة عددها ، بالنسبة إلى سند آخر يرد بذلك الحديث بعينه بعدد كثير أو بالنسبة لطلق الأسانيد ؛ وأجلُّه ما كان بإسناد صحيح ، ولا التفات إلى العلو مع ضعفه وإن وقع في بعض الملامح . ومن العلو القرب من إمام من أئمة الحديث ، كما لك ، وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله ﷺ . ومنه القرب إلى الصحيحين وأصحاب السنن والساانيد . والأول العلو الحقيقي ، وما بعده العلو النسبي .

قال الحفاظ في شرح النخبة^(٣) : « وفي العلو التسي الموافقة وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه ، كأن يروى البخارى عن قُتَيْبَةَ عن مالك حديثاً ، فإذا رَوِيَ من طريق البخارى كان العدد إلى قُتَيْبَةَ ثمانية ، وإذا رَوِيَ من غير طريقه كان العدد إليه سبعة ، فالراوى من الثانى وافق البخارى في شيخه مع علو الإسناد على الإسناد إليه . وفي

(١) التشبيك باليد : إدخال الأصابع بعضها في بعض وقد مثلوا له بقول أبي هريرة : شك يدي أبو القاسم (س) وقال : خلق الله التربة يوم السبت ... الحديث ؛ فإنه مسلسل بتعبك كل منهم يدمن رواه عنه . أما الحديث فقد أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ، وأوله : أخذ رسول الله (س) يدي وقال : . (٢) أحاديث القدر في الصحيحين وفي السنن وفي مسند الإمام أحمد وغيره .

العلو النسبي البذل ، وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك . وفيه أيضاً المساواة ، وهي استواء عدد الإسناد من الراوى إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين . وفيه المصاحفة وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف .

السادس عشر ، النَّازِلُ : وهو ما قبل العالى بأقسامه السابقة . والإسناد النازل مفضل ، إلا إن تَمَيَّزَ بفائدة كزيادة الثقة في رجاله على العالى أو كونهم أحفظ أو أفقه ونحو ذلك . قال ابن المبارك : « ليس جَوْدَةُ الحديث قرب الإسناد ، بل جودته صحة الرجال » .

السابع عشر ، الفَرْدُ : وهو نوعان : فردٌ مطلق ، وفرد نسبي . ولكل أقسام . فأما الفرد المطلق فهو ما تفرَّد به راوٍ واحد عن جميع الرواة ، ثقات وغيرهم . وله أربعة أحوال : حال يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه ، فهذا ضعيف ، ويسمى شاذاً ومنكراً كما سيأتى . وحال لا يكون مخالفاً ، ويكون هذا الراوى حافظاً ضابطاً متقناً فيكون صحيحاً . وحال يكون ناقصاً عن هذا ، ولكنه قريب من درجته ، فيكون حديثه حسناً . وحال يكون بعيداً عن حاله فيكون شاذاً منكراً مردوداً . فَتَحَصَّلَ أن الفرد المذكور قسمان : مقبول ، ومردود . والمقبول ضربان : فرد لا يخالف ، وراويهِ كامل الأهلية . وفرد هو قريب منه ، والمردود أيضاً ضربان : فرد يخالف للأحفظ ، وفرد ليس في روايه من الحفظ والإتقان ما يَجِبُ قَبْرُهُ . القسم الثانى ، الفرد النسبي : وهو ما كان بالنسبة إلى صفة خاصة . وهو أنواع : ما قُبِدَ بثقة ، كقولهم : لم يروه ثقة إلا فلان ، انفرد به عن فلان . أو قُبِدَ ببلد معين ككة والبصرة ومصر ، كقولهم : لم يروه هذا الحديث غير أهل البصرة ، ونحو : تفرد به أهل مصر ، لم يشرهم أحد . ولا يقتضى شىء من ذلك ضَعْفُهُ إلا أن يراد تفرد واحد من أهل هذه البلاد ، فيكون من الفرد المطلق . أو قُبِدَ براوٍ مخصوص ، كقولهم : لم يروه عن بكر إلا وائل ، ولم يروه عن وائل غير فلان ، فيكون غريباً .

الثامن عشر الْمُتَابِعُ (بكسر الباء) : وهو ما وافق روايته راوٍ آخر ، ممن يصلح أن يُخْرَجَ حديثه ، فرواه عن شيخه أو من فوقه . قال الحافظ في التلخيص وشرحها (١) : « والفردُ

النسبي ، إن وافقه غيره ، فهو التابع . والتابعة على مراتب ، إن حصلت للراوى نفسه ففى تابعة ، أو لشيخه ، فن فوقه ففى القاصرة ، ويستفاد منها التقوية ، ولوجأت بالمعنى كفى ، لكنها مختصة من كونها من رواية ذلك الصحابى .

التاسع عشر ، الشاهد : وهو ماوافق راوى راوية عن صحابى آخر . قال الحافظ فى النخبة وشرحها^(١) : « وإن وجد متن يروى من حديث صحابى آخر يشبهه فى اللفظ والمعنى ، أو فى المعنى فقط ، فهو الشاهد . وخَصَّ قومُ التابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابى أم لا ؛ والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك . وقد تطلقُ التابعة على الشاهد وبالعكس » انتهى .

تفسير : — فى التقريب وشرحه^(٢) : « أن الاعتبار والتابعات والشواهد أمورٌ يتداولها أهل الحديث ، يتعرفون بها حال الحديث . ينظرون : هل تفرد راويه أولاً؟ وهل هو معروف أولاً؟ فالاعتبار أن يأتى إلى حديث لبعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث ، ليعرف هل شاركه فى ذلك الحديث راوى غيره فرواه عن شيخه أولاً؟ فإن لم يكن فينظر : هل تابع أحد شيخه فرواه عن روى عنه ؟ وهكذا إلى آخر الإسناد . وذلك التابعة . فإن لم يكن ، فينظر : هل أتى بمعناه حديث آخر ، وهو الشاهد؟ فإن لم يكن فالحديث فرد . فليس الاعتبار قسماً للمتابع والشاهد ، بل هو هيئة التوصل إليهما » انتهى .

وقال الحافظ فى النخبة وشرحها^(٣) : « واعلم أن تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لتلك الحديث الذى يظن أنه فرد ، ليعلم هل له متابع أم لا ، هو الاعتبار » .

٣٨ - ذكر أنواع تَنْصَحُ بالضعيف

النوع الأول، المَوْقُوفُ : وهو المروي عن الصحابة قولاً لهم ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، متصلاً بإسناده إليهم أو منقطعاً ؛ ويستعمل في غيرهم مقيداً ؛ فيقال : وقفه فلان على الزُّهري ونحوه ، وسبق أول الكتاب أن فقهاء حراسان يسمون الموقوف أثراً ، والرفوع خبراً . قال النووي : «وعند المحدثين ، كل هذا يُسَمَّى أثراً ؛ أي لأنه مأخوذ من أَثَرَتُ الحديث أي رويته .» والموقوف ليس بحجة على الأصح

الثاني ، المَقْطُوعُ : وهو ماجاء عن التابعين ، أو مَنْ دونهم من أقوالهم ، وأفعالهم ، موقوفاً عليهم ، وليس بحجة أيضاً .

فائدتاه :

الأولى : قال الزركشي في « النكت » : « إدخال المقطوع في أنواع الحديث ، فيه تسامحٌ كبير ، فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا دخل لها في الحديث ، فكيف تُعدُّ نوعاً منه؟ قال : نعم ؛ يَجِئُ هنا ماني للموقوف ، من أنه إذا كان ذلك ، لا مجال للاجتهاد فيه ، يكون في حكم الرفوع ؛ وبه صرح ابن العربي ، وادَّعى أنه مذهب مالك .»

الثانية : من مظان الموقوف والمقطوع ، مصنفُ ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق ، وتفسير ابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وابن المنذر ، وغيرهم .

الثالث ، المُقْطَعُ : وهو ما لم يتصل بإسناده ، سواء سقط منه صحابي أو غيره . وبعبارة أخرى ، سواء ترك ذكر الراوي من أوّل الإسناد أو وسطه أو آخره ، إلا أن الغالب استعماله في رواية من دون التابعي عن الصحابة ، كمالك عن ابن عمر .

الرابع ، المُعْضَلُ : « بفتح الضاد » وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر ، بشرط التوالى ؛ كقول مالك : قال رسول الله ﷺ ، وقول الشافعي : قال ابن عمر .

الخامس ، الإشَادُ : قال الشافعي : « الشاذُّ ما رواه المقبول مخالفاً لرواية من هو أولى

منه ، لا أن يروى مالا يروى غيره ، فطلق التثنية لا يجمل الروى شاذاً كما قيل ، بل مع المخالفة المذكورة .

السادس ، النكر : وهو الحديث الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه ، وكان راويه بعيداً عن درجة الضابط .

تنبيه : اعلم أن الشاذ والنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة لما يرويه الناس ، ويفترقان في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق ، والنكر رواية ضعيف . وقد غفل من سوى بينهما .
السابع ، التروك : وهو ما يرويه مُتَّهِمٌ بالكذب ، ولا يعرف إلا من جهة ، ويكون مخالفاً للقواعد المألوفة ، أو معروفاً بالكذب في غير الحديث النبوي ، أو كثير القلط ، أو الفسق ، أو الغفلة .

الثامن ، المُلَلَّ : ويقال الملول ، وهو مظاهره السلامة ، أُطْلِعَ فيه بعد التعتيش على قاذح ، وتذكرُ الملة بعد جمع الطرق والفحص عنها بتفرد الراوى ، وبمخالفة غيره له ، ممن هو أحفظ أو أاضبط ، أو أكثر عدداً ، مع قرائن تفضُّ إلى ذلك يهتدى الناقد إليها إلى اطلاعه على تصويب إرسال في الوصول ، أو تصويب وقف في المرفوع ، أو دخل حديث في حديث ، أو وهم واهم بغير ذلك ، كببدال راوٍ ضعيف بثقة ، بحيث غلب على ظنه ما وقف عليه من ذلك ، لحكم به أو تردد في ذلك ، فوقف عن الحكم بصحة الحديث ، مع أن ظاهره السلامة من الملة . وأكثر ما تكون الملة في السند ، وقد تكون في المتن . ثم التي في السند قد تنجح في صحة المتن ، وقد لا تنجح . وكما تكون خفية ، تكون ظاهرة ؛ فقد كثر إعلال الوصول بالإرسال ، والمرفوع بالوقف إذا قوى الإرسال أو الوقف بكون راويهما أضعف أو أكثر عدداً على الاتصال ، أو الرفع ؛ وقد يُعْلَوْن الحديث بأنواع الجرح من الكذب والغفلة ، وفسق الراوى ، وسوء الحفظ ، بل أطلق الخليل^(١) اسم الملة على غير القاذح توسعاً ، كالحديث الذي وصله الثقة ، وأرسله غيره .

(١) ذكر في إحدى النسخين بلفظ « الخليل » وفي الثانية بلفظ « الخليل » وكلاهما صحيح ، لأنه هو الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني الخليل أبو يعلى .

التاسع المَضْطَرَبُ : « بكسر الراء » ، وهو الذى يروى على أوجه مختلفة متقاربة ، والاختلاف إِمَّا مِنْ رَاوٍ واحد ، بَأَن رَوَاهُ مَرَّةً عَلَى وَجْهِ ، وَمَرَّةً عَلَى وَجْهِ آخَرٍ مُخَالَفٌ لَهُ ، أَوْ أَزِيدَ مِنْ وَاحِدٍ ، بَأَن رَوَاهُ كُلٌّ مِنْ جَمَاعَةٍ عَلَى وَجْهِ مُخَالَفٍ لِلآخَرِ . والاضطرابُ يوجب ضعف الحديث لإشماره بعدم الضبط من رواته ، الذى هو شرط فى الصحة والحسن . ويقع الاضطراب فى الإسناد وفى المتن وفى كليهما معاً . ثم إن رَجَحْتَ إحدى الروايتين أو الروايات ، بحفظ راويها ، أو كثرة صحبته المروى عنه ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات الآتية ، فالحكم للراجحة ولا يكون الحديث مضطرباً .

تفسير : — قد يجمع الاضطرابُ الصحة ، وذلك بَأَن يقع الاختلافُ فى اسم رجلٍ واحد وأبيه ونسبته ونحو ذلك ، ويكون ثقةً ، فيحكم للحديث بالصحة . ولا يضر الاختلاف . فيما ذُكِرَ مع تسميته مضطرباً . وفى الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة . قال الأزركى : « قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب فى قسم الصحيح والحسن » .

العاشر : المَقْلُوبُ : وهو ما بَدِّلَ فيه رَاوٍ بآخر فى طبقته ، أَوْ أُخِذَ إِسْنَادُ مَتْنِهِ فُرُكَّبَ عَلَى مَتْنٍ آخَرَ . ويقال له المركب . والقصد فيه إِمَّا الإغراب ، فيكون كالوضع ، أو اختبار حفظ المحدث ، كما قلب أهلُ بغدادَ على البخارى ، لَمَّا جَاءَهُمْ ، مَثَلُ حَدِيثِ امْتِحَانًا فَرَدَّهَا عَلَى وَجْهِهَا فَأَذَعْنَاهَا بِفَضْلِهِ . وقد يقع القلب غلطاً لا قصداً كما يقع الوضع كذلك .

الحادى عشر ، المَدْلُسُ : « بفتح اللام » وهو ماسقط من إسناده رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ مِنْ حَدَّثَ عَنْهُ ، مَوْجِهاً سَمَاعَهُ لِلْحَدِيثِ مِمَّنْ لَمْ يَحْدُثْهُ ، بِشَرَطِ مُعَاَصَرَتِهِ لَهُ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَاَصِرَهُ فَلَيْسَتْ الرِّوَايَةُ عَنْهُ تَدْلِيْساً عَلَى الْمَشْهُورِ . ومن التدليس أن يُسْقِطَ الرَّاوى شَيْخَهُ أَوْ أَعْلَى مِنْهُ لِكَوْنِهِ ضَعِيفاً ، وَشَيْخَهُ ثَقَّةً ، أَوْ صَغِيرًا تَحْسِينًا لِلْحَدِيثِ . ومنه أن يُسَمَّى شَيْخَهُ أَوْ يَكْنِيَهُ أَوْ يَنْسِبُهُ أَوْ يَصِفُهُ بِمَا لَا يَعْرِفُ ، ثُمَّ إِنَّ كَانَ الْحَامِلَ لِلرَّاوى عَلَى التَّدْلِيْسِ تَقْطِيعَ الضَّعِيفِ فَجَرَحَ ، لِأَن ذَلِكَ حَرَامٌ وَغَشٌّ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ وَمَا كَانَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَشَبَهَهُمَا عَنْ الْمَدْلُسِينَ « بَمَنْ » فَحُمِلَ عَلَى ثُبُوتِ السَّمَاعِ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى ، وَإِثَارَ صَاحِبِ الصَّحِيحِ طَرِيقَ الْعِنَنَةِ لِكَوْنِهَا عَلَى شَرْطِهِ دُونَ تِلْكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الثاني عشر، المُرْسَلُ : وهو ما سقط منه الصحابيُّ ؛ كقول نافع : قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعل كذا ، أو قيلَ بحضرة كذا ، ونحو ذلك . هذا هو المشهور . وقد يطلق المرسلُ على النقطع والمعضل السالف ذكرهما ، كما يقع ذلك في كثير من السنن والصحيح أيضاً (كما في فتح المنيث) . وهو رأى الفقهاء والأصوليين . وما يشهد للتعميم ، قول ابن القطان : « إن الإرسال رواية الرجل عن لم يسمع منه » .

تميم . — عدنا للمرسل في أنواع الضعيف ، موافقةً للأكثرين ، ولا بأس بالإشارة إلى المذاهب فيه ، مع بسطٍ مّا ، فإنه موقفٌ مهمٌّ فقول :
للأئمة مذاهبُ في المرسل ، مرجعها إلى ثلاثة : الأول : أنه ضعيف مطلقاً ؛ الثاني : حجة مطلقاً ؛ الثالث : التعميل فيه .

وأما المذهب الأول : فهو المشهور . قال النووي رحمه الله في التقریب ^(١) : « ثم المرسل حديثٌ ضيف عند جماهير المحدّثين ، وكثير من الفقهاء ، وأصحاب الأصول . » وقال رحمه الله في شرح المذهب بعد هذا : « وحكاها الحاكم أبو عبد الله . عن سعيد بن المسيّب ، وجماعة أهل الحديث . » وقال مسلم في مقدمة صحيحه : « والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ، ليس بحجة : » انتهى .

قال النووي : « ودلينا في ردّ العمل به ، أنه إذا كانت رواية المجهول المسمّى لا تقبل لجهالة حاله ، فرواية المرسل أولى ، لأن الرواية عنه محذوف مجهول العين والحال . قال الحافظ في شرح النخبة : ^(٢) « وإنما ذُكرَ - يعني المرسل - في قسم الردود للجهل بحال المحذوف ، لأنه يحتمل أن يكون صحيحاً ، ويحتمل أن يكون تابعياً ، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً ، ويحتمل أن يكون ثقة ؛ وعلى الثاني يحتمل أن يكون حملاً عن صحابيٍّ ، ويحتمل أن يكون حملاً عن تابعيٍّ آخر ؛ وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتمدد ، أما بالتجوز المقلّ فإلى ما لا نهاية له ، وأما بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة ، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض . » انتهى .

وأما المذهب الثاني وهو من قال : « الرسل حجة مطلقاً » فقد قيل من مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد في رواية حكاهما النووي ، وابن القيم ، وابن كثير ، وغيرهم . وحكاها النووي أيضاً في شرح الهذب عن كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم . قال : « ونقله النزالي عن الجماهير » قال القرافي في شرح التنقيح ^(١) : « حجة الجواز أن سكوته عنه مع عدالة السابك ، وعلمه أن روايته يترتب عليها شرع عام ، فيقتضى ذلك أنه ما سَكَتَ عنه إلا وقد جزم بمدايته ؛ فسكوته كإخباره بمدايته ، وهو لو زكاه عندنا ، قبلنا تركيته ، وقبلنا روايته ؛ فكنذلك سكوته عنه ، حتى قال بعضهم : إن الرسل أقوى من السند بهذا الطريق ، لأن المرسل قد تَدَنَّمَ الراوى وأخذه في دمه عند الله تعالى وذلك يقتضى وتركه بمدايته ؛ وأما إذا أسند فقد قَوَّضَ أمره للسامع ، ينظر فيه ، ولم يتدَنَّمْ ؛ فهذه الحالة أضعف من الإرسال » انتهى . وفي التدريب ^(٢) عن ابن جرير قال : « أجمع التابعون بأنهم على قبول المرسل ، ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدم إلى رأس المتنين ؛ قال ابن عبد البر : كأنه يعني أن الشافعي "أَوَّلُ" من ردّه » انتهى . وقال السخاوى في فتح المغيث : « قال أبو داود في رسالته : وأما المراسيل فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى ، مثل سفيان الثوري ، ومالك ، والأوزاعي حتى جاء الشافعي رحمه الله ، فحكم في ذلك ، وتابمه عليه أحمد وغيره . » انتهى . ثم اختلفوا : هل هو أعلى من السند ، أو دونه ، أو مثله ؟ وتظهر قائمة الخلاف عند التعارض ؛ والذي ذهب إليه أحمد ، وأكثر المالكية ، والمحققون من الحنفية ، كالطحاوى وأبي بكر الرازى ، تقديمُ السند . قال ابن عبد البر : « وشبهوا ذلك بالشهود ، يكون بعضهم أفضل حالاً من بعض ، وأقعد وأتم معرفة ، وإن كان الكل عدولاً جائزى الشهادة » انتهى .

والقائلون بأنه أعلى . وأرجح من السند ، وجَّهوه بأن من أسند فقد أحالكم على إسناده ، والنظر في أحوال روايته ، والبحث عنهم ، ومن أرسل مع علمه ودينه وإمامته وثقته ،

فقد قطع لك بصحته ، وكفاك النظر فيه كما قدمنا عن التراقي . وعمل الخلاف فيما قيل ، إذا لم ينضم إلى الإرسال ضعف في بعض رواته ، وإلا فهو حينئذ أسوأ حالاً من مسند ضعيف جزماً ، ولذا قيل : إنهم اتفقوا على اشتراط ثقة المرسل ، وكونه لا يرسل إلا عن الثقات ، قاله ابن عبد البر ، وكذا أبو الوليد الباجي من المالكية ، وأبو بكر الرازي من الحنفية . (وأما الثاني) ^(١) فلا خلاف أنه لا يجوز العمل بالمرسل إذا كان مرسله غير محتجّر بل يرسل عن غير الثقات أيضاً . وعبرة الأول : « قال : لم تزل الأمة يحتجون بالمرسل إذا تقارب عصر المرسل والمرسل عنه ، ولم يُعرف المرسل بالرواية عن الضعفاء . وعن اعتد ذلك من مخالفهم ، الشافعي ، فجعله شرطاً في المرسل المعتضد ، ولكن توقف شيخنا في صحة نقل الاتفاق من الطرفين قبولاً ورداً . قال : لكن ذلك فيهما عن جمهور مشهور . » انتهى . وفي كلام الطحاوي ما يوجب إلى احتياج المرسل ونحوه إلى الاحتفاف بقرينة وذلك أنه قال - في حديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أنه سئل : « كان عبد الله مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؟ » قال : لا » - ما نصه : فإن قيل هذا منقطع لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً ، يقال : نحن لم نحتاج بمن هذه الجهة ، إنما احتججنا به لأن مثل أبي عبيدة على تقدمه في العلم ، وموضعه من عبد الله ، وحلطته بخاصته من بعده لا يخفى عليه مثل هذا من أموره ، فحملنا قوله حجة لهذا ، لامن الطريق التي وصفت . ونحوه قول الشافعي رحمه الله في حديث لطاوس عن معاذ : « طاوس لم يلق معاذاً ، ولكنه عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه ، لكثرة من لقيه ، ممن أخذ عن معاذ ، وهذا لا أعلم من أحديه خلافاً » . وتبعه البيهقي وغيره . ومن الحجج لهذا القول : أن احتمال الضعف في الوساطة حيث كان تابعياً ، لا سيما بالكذب ، بعيد جداً ، فإنه صلى الله عليه وسلم أثنى على عصر التابعين ، وشهد له بعد الصحابة بالخيرية ، ثم للقرين ، كما تقدم ، بحيث استدلل بذلك على تعديل أهل القرون الثلاثة ، وإن تفاوتت منازلهم في الفضل : فإرسال التابعي ،

(١) في هذا الموضع شيء من الغموس ، ولعل سبه قم أو تحريف . على أن السيوطي في التدريب

ص ٦٧ والشوكاني في إرشاد الفحول ص ٦١ يزوان هذا القول (الثاني) إلى ابن عبد البر .

بل ومن اشتمل عليه باقى القرون الثلاثة ، الحديث بالجزم من غير وثوق بمن قاله ، منافى لهذا ؛ هذا مع كون الرسل عنه ممن اشترك معهم فى هذا الفضل . وأوسع من هذا قول عمر رضى الله عنه : « السلون عدول ، بعضهم على بعض ، إلا مجلوداً فى حدة ، أو مجرباً عليه شهادة زور ، أو ظنيناً فى ولاء أو قرابة . » قالوا : فاكفى رضى الله عنه بظاهر الإسلام فى القبول ، إلا أن يعلم منه خلاف العدل ، ولو لم يكن الوساطة من هذا القبيل لما أرسل عنه التابعى ، والأصل قبول خبره حتى يثبت عنه ما يقتضى الرد . وكذا أزم بعضهم للمؤمنين بأن مقتضى الحكم لتعاليق البخارى المجزومة بالصحة إلى من علق عنه أن من يجوز من أئمة التابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث يستلزم صحته من باب أولى ، لا سيما وقد قيل : إن الرسل لو لم يحتج بالحدوف لما حذفه ، فكأنه عدله . ويمكن إلزامهم لهم أيضاً بأن مقتضى تصحيحهم فى قول التابعى من السنة ، وقفه على الصحابى حمل قول التابعى « قال رسول الله ﷺ » على أن الحديث له بذلك صحابى ، تحسناً للظن به فى حجج يطول إيرادها لا ستزاه التمرص الرد مع كون جامع التحصيل فى هذه المسألة للعلاوى متكفلاً بذلك كله ، وكذا صنف فيها ابن عبد الهادى جزءاً .

٣٩ - ذكر صنفه الفريق الأول لما ذكره أهل المذهب الثانى

قال السخاوى فى فتح المنى بعد حكايته عن الحاكم أنه روى عن سعيد بن المسيب عدم قبول الرسل مانصه : « وبسعيد يرد على ابن جرير الطبرى من المتقدمين ، وابن الحاجب من التأخرين ، ادعأوها إجماع التابعين على قبوله ، إذ هو من كبارهم ، مع أنه لم يفرّد من بينهم بذلك ، بل قال به منهم ابن سيرين ، والزهري ، وغايته : أنهم غير متفقين على مذهب واحد ، باختلاف من بعدهم ، ثم إن ما أشرّ به كلام أبى داود فى كون الشافعى أول من ترك الاحتجاج به ، ليس على ظاهره ، بل هو قول ابن مهدى ، ويحيى القطان ، وغير واحد ممن قبل الشافعى ؛ ويمكن أن يكون اختصاص الشافعى لزيد التحقيق فيه . » ثم قال السخاوى : « وما أورده من حجج الأولين ، مردود . أما الحديث فمحمول على التابع

والأكثرية ، وإلا فقد وجد فيمن بعد الصحابة من القرنين ، من وُجِدَتْ فيه الصفات
الذمومة ، لكن **قِلَّة** ؛ بخلاف مَنْ بعد القرون الثلاثة ، فإن ذلك كَثُرَ فيهم واشتهر .
وقد روى الشافعي عن عمه ، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه ، قال : إني لأسمع الحديث
أستحسنه ، فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدى به ، وذلك أني أسمعه
من الرجل لا أثق به قد حدث به عن أئني به ، أو أسمعه من الرجل أثق به ، قد حدث عن
لا أثق به . وهذا ، كما قال ابن عبد البر ، يدلُّ على أن ذلك الزمان ، أي زمان الصحابة والتابعين .
كان يحدث فيه الثقة وغيره ، ونحوه ما أخرجه العقيلي من حديث ابن عون ، قال : ذكر
أيوب السخيتاني لمحمد بن سيرين حديثا عن أبي قلابة ، فقال : أُو قلابة رجلٌ صالح ،
ولكن عن ذكره أبو قلابة ؟ ومن حديث عمران بن حدير ، أن رجلا حدثه عن سليمان
التيمي ، عن محمد بن سيرين ، أن من زار قبراً أو صلى إليه ، فقد تَرى الله منه ، قال عمران
« فقلت لمحمد عن أبي مجلز : إن رجلا ذكر عنك كذا ، فقال أبو مجلز : كنت أحسبك
يا أبا بكرة أشدَّ اتقا ، فإذا لقيت صاحبك فاقِرْهُ السلام ، وأخبره أنه كذب ، قال : ثم رأيت
سليمان عند أبي مجلز ، فذكرت ذلك له ، فقال : سبحان الله ! إنما حَدَّثَنِيهِ مؤدُّننا ،
ولم أَظنَّهُ يكذب . فإن هذا والذي قبله فيهما رد أيضا على من يزعم أن المراسيل لم تنزل مقبولة
معمولا بها . ومثل هذه حديث عاصم عن ابن سيرين قال : كانوا لا يسألون عن الإسناد
حتى وفمت الفتنة بعد . وأعلى من ذلك ، ماروناه في الحلية من طريق ابن مهدي عن ابن
الهيمة ، أنه سمع شيخاً من الخوارج يقول بعد ما تاب . « إن هذه الأحاديث دين ، فانظروا
عمن تأخذون دينكم ، إنا كنا إذا هَوَيْنَاُ أمراً صَبَرْنَاْه حديثاً . » انتهى . ولذا قال شيخنا .
إن هذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمرسل ، إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام ،
والصحابه متوافرون ، ثم في عصر التابعين ، فَعَنَ بَدَمَهم ، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا
أمراً جعلوه حديثاً ، وأشاعوه ، وربما سمع الرجل الشيء حَدَّثَ به ولم يذكر مَنْ حَدَّثَ به .
تحسيناً للظن ، فيحمله عنه غيره ، ويحصى الذي يحتجُّ بالمقاطيع ، فيحتج به ، مع كون أصله

ما ذكرت ، فلا حول ولا قوة إلا بالله^(١) . وأما الإلزام بتماثيل البخارى ، فهو قد علم شرطه في الرجال وثقله بالصحة ، بخلاف التابعين . وأما ما بعده ، فالتعديل المحقق في المذهب لا يكتفى على المتمد ، فكيف بالاسترسال إلى هذا الحد؟ نعم قد قال ابن كثير : المذهب الذى لم يُسمَّ ، أو سُمي ولم تُعرف عينه ، لا يقبل روايته أحدٌ علمناه ، ولكن إذا كان في عصر التابعين والقرون الشهود لها بالخبر ، فإنه يُستأنسُ بروايته ، ويستضاء بها في مواطن ؛ وقد وقع في مُسنَد أحمد وغيره من هذا القبيل كثير . وكذا يمكن الانفصالُ عن الأخير ، بأن الموقوف لا انحصار له فيما اتصل ، بخلاف المحتج به . وبهذا وغيره مما لا نطيل بإبراده قوت الحجة في رد المرسل وإدراجها في جملة الضعيف .

٤٠ - ذكر المذهب الثالث في المرسل ممن اعتدل في شأنه وفصل فيه

ذهب كثير من الأئمة إلى الاحتجاج بالمرسل بملاحظات دققوا فيها ، منهم الإمام الشافعى رحمه الله تعالى . قال النووي في مقدمة شرح المذهب : « قال الشافعى رحمه الله : وأُحتجُ بِمُرْسَلِ كَبَارِ

(١) الخوارج فرق متعددة ، لافرق واحدة . فأما الذين كانوا منهم أعراباً ، وقد قرأوا القرآن ، ولكنهم لم يتفقهوا في السنن الناجية عن رسول الله (ص) فلا يعد أن يقيم منهم مثل ذلك ؛ وأما الذين تفقهوا في الدين ، وكانوا من أئمة الرواية ، وخرج لهم مثل الإمام البخارى في صحيحه - على سعة معرفته في الرجال ، وانفراده بأدق الشروط ، واشتراط العدالة والضبط في كل من يروى عنهم - فلا يعقل أن يكون في مثلهم هوى يحملون ما يستحسنونه حديثاً . وكيف يعقل ذلك منهم ، وقد عرف من مذهبهم أنهم يرون الكذب كفراً ؟ ولقد حبر شيخنا المصنف ، رحمه الله ورضي عنه ، المقالات الضافية ، وحرر الرسائل المتنوعة ، في تعديل رواة السنة وحل الآثار ، من الفرق البتدعة ، أو كما يسميهم (البدعة) ، وبين أن أئمة هذا الشأن من أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد ، الذين خرجوا لهم في كتبهم ، أتق الله منا ، وأعرف بحال الرواة والمحدثين ، ونعى على الخلف هجرهم لمذهب السلف ، ونبرهم لمخالفتهم بالألقاب ، (يؤس الاسم الفسوق بعد الإيمان) ومن أراد الوقوف على كلامه فيهم ، فلينظر في كتيبه نقد النصائح الكافية وميزان المرح والتعديل وتاريخ الحمية والمعتلة ليتحقق ذلك وقد عقدت فصلاً في كتابي (نقد عين الميزان) جسطه مئياراً على المرح والتعديل . وذكرت فيه ما للخوارج وما عليهم .

التابعين ، إذا أسند من جهة أخرى ، أو أرسله من أحد عن غير رجال الأول ، أو وافق قول الصحابي ، أو أفى أكثر العلماء بمقتضاه . « هذا نظر الشافعي في الرسالة وغيرها . وكذا نقل عنه الأئمة المحققون من أصحابنا الفقهاء والمحدثين كالبيهقي والخطيب البغدادي ، وآخرين ؛ لا فرق في هذا عنده بين مرسل سعيد بن المسيب وغيره . هذا هو الصحيح الذي ذهب إليه المحققون . وقد قال الشافعي في مختصر المزني في آخر باب الرضا : أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان . وعن ابن عباس : أن حزورا نحررت على عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه فجاء رجل بمنأق^(١) ، فقال : أعطوني هذه العناق ! فقال أبو بكر رضي الله عنه : لا يصلح هذا . « قال الشافعي رحمه الله : « وكان القاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وأبو بكر بن عبد الرحمن ، يُحرّمون بيع اللحم بالحيوان . « قال الشافعي : « وبهذا نأخذ ، ولا نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ خالف أبا بكر الصديق رضي الله عنه . « قال الشافعي : « وإرسال ابن المسيب عندنا حسن . « هذا نص الشافعي في المختصر نقلته بحروفه لا يترتب عليه من الفوائد . فإذا عُرِف هذا ، فقد اختلف أصحابنا المتقدمون في معنى قول الشافعي : « إرسال ابن المسيب عندنا حسن » على وجهين ، حكاهما الشيخ أبو إسحاق في كتابه اللأمع ، وحكاهما أيضا الخطيب البغدادي في كتابه « كتاب الفقيه والمتفقه » والكفاية » وحكاهما جماعات آخرون :

أحدهما : معناه أنه حجة عنده بخلاف غيرها من المراسيل . قالوا : لأنها قُتِشت فوُجِدَتْ مسندة .

والوجه الثاني : أنها ليست بحجة عنده ، بل هي كغيرها على ما ذكرناه .

قالوا : وإنما رجح الشافعي رحمه الله بمرسله ، والترجيح بالمرسل جائز . قال الخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقه : « والصواب » الوجه الثاني ؛ وأما الأول فليس

بشيء . « وكذا قال في الكفاية : « الوجه الثاني هو الصحيح عندنا من الوجهين ، لأن في مراسيل سعيد ، ما لم يوجد مسنداً بحال ، من وجه يصح . » قال : « وقد جعل الشافعي لمراسيل كبار التابعين مزية على غيرهم ، كما استحسّن مرسل سعيد . » هذا كلام الخطيب .

وذكر الإمام الحافظ أبو بكر البيهقي رحمه الله نصّ الشافعيّ كما قدمته . قال : « قال الشافعي : تقبل مراسيل كبار التابعين ، إذا انضمّ إليها ما يؤكدها ؛ فإن لم ينضمّ لم يقبلها ، سواء كان مرسل ابن المسيّب أو غيره . » قال : « وقد ذكرنا مراسيل لابن المسيّب لم يقبلها الشافعيّ حين لم ينضمّ إليها ما يؤكدها ، ومراسيل لغيره قال بها حين انضمّ إليها ما يؤكدها . » قال : « وزيادة ابن المسيّب في هذا على غيره أنه أصبحّ التابعين لإرسالاً فيما زعم الحفّاظ . » فهذا كلام البيهقيّ والخطيب ، وهما إمامان حافظان فقيهان شافعيان ، متّصلان من الحديث والفقه والأصول والخبرة التامة بنصوص الشافعي ، ومعاني كلامه ؛ وعملهما من التحقيق والإتقان ، والنهاية في العرفان ، بالناية القصوى ، والدرجة العليا . وأما قول الإمام أبي بكر النفال المروزي رحمه الله في أول كتابه « شرح التلخيص » : « قال الشافعيّ في رهن الصغير : مرسل ابن المسيّب عندنا حجة . » فهو محمول على التفصيل الذي قدمناه عن البيهقيّ والمحققين ، والله أعلم .

« قلت : ولا يصحّ تعلّق من قال : إن مرسل سعيد حجة ، بقوله : « إرساله حسن . » لأن الشافعيّ رحمه الله لم يعتمد عليه وحده ، بل اعتمده لما انضمّ إليه من قول أبي بكر الصديق ، ومن حضره ، وانتهى إليه قوله من الصحابة رضى الله عنهم ، مع ما انضمّ إليه من قول أئمة التابعين الأربعة ، الذين ذكرهم . وهم أربعة من فقهاء الديانة السبعة وهو مذهب مالك وغيره . فهذا عاضدٌ ثانٍ للمرسل ؛ فلا يلزم من هذا الاحتجاج بمرسل ابن المسيّب ، إذا لم يعضده : فإن قيل : ذكرتم أن المرسل إذا أُسنِدَ من جهة أخرى احتجّ به ، وهذا القول فيه تساهل ، لأنه إذا أُسنِدَ عملنا بالمسند ، فلا فائدة حينئذ في الرسل ، ولا عمل به ؟ والجواب أن بالمسند يتبيّن صحة الرسل ، وأنه مما يحتج به ، فيكون في المسألة حديثان .

صحيحان ، حتى لو عارضهما حديث صحيح من طريق واحد ، وتمتدُّ الجمع ، قدمناها عليه والله أعلم . » انتهى كلام النووي .

تمت : . - أورد العلامة القرافي رحمه الله تعالى في التنقيح ^(١) سؤالاً فقال : « الإرسال هو إسقاطُ صحابيٍّ من السُّنَد ، والصحابةُ كلُّهم عدول ، فلا فرق بين ذكره والسكوت عنه ؛ فكيف جرى الخلاف فيه ؟ » وأجاب هو كما في نسخة من التنقيح : « بأنهم عدول إلا عند قيام المعارض ، وقد يكون المسكوت عنه منهم ، عرض في حقه ما يوجب القدح ، فيتوقفُ في قبول الحديث ، حتى تُعلمَ سلامته عن القادح » انتهى . وبهذا علَّلَ أيضاً من ردِّ المرسل ، كما في شرح جمع الجوامع للمحلى ، واعترضه «الشهاب ^(٢)» : « بأن هذا يخالف ما مرَّ من أنهم عدول لا يبحث عن حالهم » وأجاب ابن قاسم : « بأن هذا التوجيه مُفرَّغٌ على القول بأنهم كثيرهم يبحث عن عدالتهم » انتهى . والتحقيق : أن جريان الخلاف فيه وقوة ضَعْفِهِ لا أسلفناه أولاً عن شرح النخبة ختامه .

٤١ - بيانه أكثر من تروى عنهم الرسائل والموازنة بينهم

قال الحاكم في علوم الحديث : « أكثر ما تروى الرسائل من أهل المدينة ، عن ابن السَّيِّب ، ومن أهل مكة ، عن عطاء بن أبي رباح ؛ ومن أهل البصرة ، عن الحسن البصري ؛ ومن أهل الكوفة ، عن إبراهيم بن يزيد النَّخَعِي ؛ ومن أهل مصر ، عن سعيد بن أبي هلال ؛ ومن أهل الشام ، عن مكحول . » قال : « وأصحُّها كما قال ابنُ معين ، مراسيل ابن السَّيِّب ، لأنه من أولاد الصحابة ، وأدرك العشرة ، وفيه أهل الحجاز ، ومفتيهم ، وأول الفقهاء

(١) ص ١٦٤ .

(٢) حاشية الباني على شرح جمع الجوامع للمحلى ، ص ١٥٠ ، ج ٢ ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ،

السبعة الذين يمتدُّ مالِكٌ بإجماعهم كإجماع كافة الناس . وقد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة ، وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره . « قال : » والدليل على عدم الاحتجاج بالمرسل غير المسموع من الكتاب ، قوله تعالى : « لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ، وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ^(١) . » ومن السنة : « تَسْمَعُونَ وَيَسْمَعُ مِنْكُمْ ، وَيَسْمَعُ مَنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ ^(٢) » .

قال السيوطي : « تكلم الحاكم على مراسيل سميد فقط ، دون سائر من ذُكر معه ؛ ونحن نذكر ذلك : فراسيل عطاء : قال ابن اللديني : كان عطاء يأخذ عن كل ضرب ؛ ومرسلات مجاهد أحبُّ إليَّ من مرسلاته بكثير . وقال أحمد بن حنبل . مرسلات سميد بن السائب أصحُّ المرسلات ؛ ومرسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها ؛ وليس في المرسلات أضعفُ من مرسلات الحسن ، وعطاء بن أبي رباح ، فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد . ومراسيل الحسن تقدم القول فيها عن أحمد . وقال ابن اللديني : « مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاحٌ ، ما أقلُّ ما يسقط منها ! » وقال أبو زرعة : « كل شيء » قال الحسن قال رسول الله ﷺ ، وجدت له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث . « وقال يحيى ابن سعيد القطان : « ما قال الحسن في حديثه : قال رسول الله ﷺ ، إلا وجدنا له أصلاً ، إلا حديثاً أو حديثين . » قال شيخ الإسلام ابن حجر : « ولعله أراد ما جزم به الحسن » وقال غيره « قال رجل للحسن يا أبا سعيد ! إنك تحدثنا فتقول : قال رسول الله ﷺ ، فلو كنت تستند لنا إلى من حدثك ؟ » فقال الحسن : « أيها الرجل ! ما كُذِّبنا ولا كُذِّبنا !! ولقد غزونا غزوة إلى خراسان ومعنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ . » وقال يونس بن عبيد « سألت الحسن ، قلت يا أبا سعيد ! إنك تقول : قال رسول الله ﷺ ، وإنك لم تذكره ؟ » فقال : « يا ابن أخي ! لقد سألتني عن شيء ، ما سألتني عنه أحد قبلك ، ولولا منزلتك مني

(١) سورة التوبة ، آية ٢٣ :

(٢) ذكره الحافظ ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) ص ١٧٧ ، عن ثابت بن قيس

الأنصاري . قال : (ومثله عن ابن عباس) .

ما أخبرتك : إني في زمان كما ترى - وكان في زمن الحجاج - كل شيء سمعتني أقوله : قال رسول الله ﷺ ، فهو عن علي بن أبي طالب ؛ غير أني في زمان لا أستطيع أن أذكر عليا . » وقال محمد بن سعيد : « كل ما أسند من حديثه ، أو روى عن سمع منه ، فهو حسن حجة ، وما أرسل من الحديث ، فليس بحجة . » مراسيل الحسن عندهم شبه الزبح . وأما مراسيل النخعي ، فقال ابن معين : مراسيل إبراهيم أحب إلي من مراسيل الشعبي . وعنه أيضا : أعجب إلي من مراسلات سالم بن عبد الله ، والقاسم ، وسعيد بن المسيب . وقال : أحمد فلا بأس بها . » وقال الأعمش : « قلت لإبراهيم النخعي : أسند لي عن ابن مسعود فقال : إذا حدثكم عن رجل ، عن عبد الله فهو الذي سمعت ؛ وإذا قلت : قال عبد الله ، فهو عن غير واحد عن عبد الله . » انتهى .

٤٣ - ذكر مرسل الصحابة

قال النووي : « ما تقدم من الخلاف في المرسل ، كله في غير مرسل الصحابة ؛ أما مرسل الصحابة فكبحاره عن شيء فعله النبي ﷺ ، أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضره ، لصرف سنه ، أو لتأخر إسلامه ، أو غير ذلك ؛ فالذهب الصحيح المشهور الذي قطع به جمهور أصحابنا ، وجماهير أهل العلم ، أنه حجة . وأطبق المحدثون المشترطون للصحيح ، القائلون بأن المرسل ليس بحجة على الاحتجاج به ، وإدخاله في الصحيح ، وفي صحيح البخاري ومسلم ، من هذا ما لا يحصى . وقال أبو إسحاق الأسفرائيني لا يحتج به بل حكمه حكم مرسل غيره ، إلا أن يتبين أنه لا يرسل إلا ما سمعه من النبي ﷺ ، أو صحابي . قال : لأنهم قد يروون عن غير صحابي . » قال النووي : « والصواب الأول ، وأنه يحتج به مطلقا ، لأن روايتهم عن غير الصحابة نادرة ، وإذا رووها بيئوها ، فإذا أطلقوا ذلك ، فالظاهر أنه عن الصحابة ، والصحابة كلهم عدول . » انتهى .

أي فلا تقدر فيهم الجهالة بأعيانهم ، وأيضا فإروونه عن التابعين ، غالبه بل عامته إنما هو من الإسرائيليات ، وما أشبهها من الحكايات والموقوفات .

٤٣ - مراتب المرسل

قال البخاري في فتح المغيث : « المرسل مراتب ، أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه ، ثم المخضرم ، ثم التمثيل كسميد بن السيب ، ويلها من كان يتحرى في شيوخه ، كالشعبي وبجاهد ، ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد ، كالحسن . وأما مراسيل صفار التميمي كقتادة ، والزُّهري ، وحيد الطويل ، فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين .

٤٤ - بحث قول الصحابي : من السنة كذا ، وقوله أمرنا بكذا ، ونهينا عن كذا

اعلم أن قول الصحابي : « من السنة كذا ، أو أمرنا بكذا ، أو نهينا عن كذا » وما أشبهه ، كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور ، لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهي ، ومن يجب اتباع سنته ، وهو رسول الله ﷺ ، واحتمال أن يكون الأمر غيره ، وأن يريد سنة غيره بعيد ، وإن كنا لا ننكر أن إطلاق ذلك يصدق مع الواسطة ولكن المادة أن من له رئيس معظم فقال : أمرنا بكذا ، فإنما يريد أمر رئيسه ، ولا يفهم عنه إلا ذلك ، ورسول الله ﷺ ، هو عظيم الصحابة ، ومرجعهم ، والمشار إليه في أقوالهم وأفعالهم ، فتصرف إطلاقاتهم إليه ﷺ ، وما قيل : « إن الفاعل إذا حذف احتمل النبي ﷺ وغيره ، فلا نُثبت شرعاً بالشك ! » فجوابه أن ظاهر الحال صارف للنبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم تقريره .

وكذلك السنة ، أصلها في اللغة : الطريقة ، ومنه سَنَنُ الطريق الذي يمشى فيه ، غير أنها في عرف الاستعمال صارت موضوعة لطريقته عليه السلام في الشريعة . كذا قاله القرافي في التنقيح ، ومما يؤيد أن ذلك في حكم الرفع في السنة ، ما رواه البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، في قصته مع العجاج حين خال له : « إن كنت تريد السنة ، فهجِرْ بالصلاة » قال ابن شهاب : « قلت لسالم :

أَفَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَرْسُلُ الْمُرْسَلِينَ؟ قَالَ: وَهَلْ يَنْوَنُ بِذَلِكَ إِلَّا سَنَتُهُ ﷺ! فنقل سالم - وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة - أنهم إذا أطلقوا السُّنَّةَ لا يريدون بذلك إلا سنة النبي ﷺ. ومما يؤيد الرفع في «كناؤمر» ما رواه الشيخان عن أبي موسى في قصة استئذانه على عمر؛ وَلَفْظُ الْبَخَارِيِّ: «عن أبي موسى قال: استأذنتُ على عمر ثلاثاً، فلم يؤذن لي، وكأنه كان مشغولاً، فَرَجَعْتُ؛ فصرخ عمر فقال: ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس؟ إذنوا له! قيل: قدرج! فدعاني، فقلت: «كناؤمر بذلك» فقال: «تأتيني على ذلك بالبيَّنة؟» فانطلقت إلى مجلس الأنصار، فسألهم، فقالوا: لا يشهدك على هذا إلا أصغرنا أبو سعيد الخدري، فذهبت بأبي سعيد الخدري، فقال عمر: «أَخْفِي عَلَى هَذَا مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ؟» - بمعنى الخروج إلى التجارة - . زاد مالك في الموطأ: «فقال عمر لأبي موسى أما إني لم أهيك، ولكن خشيتُ أن يَقُولَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. «قال الشُّرَّاحُ: «وحيثُ فلاذلة في طلبه البيئنة على أنه لا يُحْتَجُّ بِمَجْرٍ الْوَاحِدِ، بل أراد سدَّ الباب خوفاً من غير أبي موسى أن يختلق كذباً على رسول الله ﷺ، عند الرغبة والرَّهبة». وقالوا في الحديث: «إن قول الصحابي (كناؤمر بكذا) له حكم الرفع».

قال الحفاظ في شرح النخبة: «وأما قول بعضهم: إن كان مرفوعاً، فَلَيْمَ لَا يَقُولُونَ فيه: قال رسول الله؟ فجوابه: أنهم تركوا الجزم بذلك تورُّعاً واحتياطاً. ومن هذا قول أبي قلابَةَ عن أنس: «من السُّنَّةِ إِذَا تَرَوَّجَ الْبَكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ، أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا». أخرجه. قال أبو قلابَةَ: «لوشئت لقلت: إن أنساً رفعه إلى النبي ﷺ. أي لو قلت، لم أكذب، لأن قوله: «من السُّنَّةِ» هذا معناه، لكن إرادته بالصيغة التي ذكرها الصحابي أولى» انتهى.

أقول: قوله: «تورُّعاً واحتياطاً» هذا يظهر في بعض الوجوه؛ ومنه ما ذكره،

وأحسن منه أن يقال : إن قولهم من السنة ، أو كنا نوأمر ، ونحوها ، هو من التفنن في تبليغ الهدى النبوي ، لاسيما وقد يكون الحكم الذي قيل فيه أمراً ، أو من السنة ، من سنن الأفعال لا الأقوال ، وقد يقولون ذلك إيجازاً ، أولضيق المقام ؛ وكثيراً مايحيب العالم عن المسائل التي يعلم حديثها الرفوع ، ويحفظه بحروفه بقوله « من السنة كذا » لا ذكرنا من الوجوه ، ولنيرها وهو ظاهر .

تفسير . — ذكرنا أن السنة لغة : الطريقة ؛ والمراد بها في اصطلاح الشارع وأهل عصره ، مادل عليه دليل من قوله ﷺ ، أو فعله ، أو تقريره ؛ ولهذا جُعِلَت السنة مقابلة للقرآن ، وبهذا الاعتبار تطلق على الواجب ، كما تطلق على الندوب وأما ما اصطَلَح عليه الفقهاء وأهل الأصول من أنها خلاف الواجب فهو اصطلاح حادث ، وعُرف مُتَجَدِّد .

٤٥ — الكلام على الخبر المتواتر وخبر الآحاد

اعلم : أن التواترَ ما نقله من يحصل العلمُ بصدقهم ضرورةً ، بأن يكونوا جمعاً لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم ، من أوله إلى آخره ؛ ولذا كان مقيداً للعلم الضروري وهو الذي يُضطرُّ إليه الإنسان ، بحيث لا يمكنه دفعه ؛ ويجب العمل به من غير بحث عن رجاله ، ولا يُعْتَبَرُ فيه عددٌ معينٌ في الأصح .

ثم التواتر قسيمان : لفظي وهو ما تواتر لفظه ، ومعنوي وهو ما تواتر القدر المشترك فيه . وللأول أمثلة كثيرة ، منها حديث : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا . . . » رواه نحو المثنى ؛ وحديث الحوض ، رواه خمسون وثيِّف ؛ وحديث المسح على الخفين ، رواه سيمون ؛ وحديث رفع اليدين في الصلاة ، رواه نحو الخمسين ؛ وسوى ذلك مما ساقه في التدريب ^(١) .

وللثاني أمثلة أيضاً ، فنه أحاديث رفع اليدين في الدعاء فقد روى عنه ﷺ نحو مئة حديث

فيه رَفْعُ يديه في الدعاء ، لكنها في قضايا مختلفة ، فكل قضية منها لم تتوار ، والقدر المشترك فيها ، وهو الرفع عند الدعاء توار باعتبار المجموع .

نسيم . — وقع في كلام النووي في شرح مسلم في التواتر أنه لا يشترط في الخبرين به الإسلام ، وكذا قال الأصوليون ؛ ولا يخفى أن هذا اصطلاح للأصوليين ؛ وإلا فاصطلاح المحدثين فيه ، أن يرويه عدد من المسلمين ، لأنهم اشترطوا فيمن يُحْتَجَّجُ بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً ، بأن يكون مُسَلِّماً بالناً ، فلا تُقْبَلُ رواية الكافر في باب الأخبار ، وإن بلغ في الكثرة ما بلغ . وعبارة جمع الجوامع مع شرحه : « ولا تقبل رواية كافر ، وإن عُرِفَ بالصدق ، لَمَّا نُصِبَ الرواية عن الكفار » . نعم ! يقبل من الكافر ما نَحْمَلُهُ في كفره إذا أسلم ، كما سيأتي التطرق لها في الباب السادس في الإسناد في بحث توسُّع الحفاظ في طبقات السماع . وقد أفردت في مطولات المصطلح . وأما خبر الواحد ، فهو ما لم يوجد فيه شروط التواتر ، سواء كان الراوى له واحداً أو أكثر .

٤٦ — يراه أنه خبر الواحد الثقة حجة يلزم به العمل

قال النووي رحمه الله تعالى في شرح مقدمة مسلم^(١) : « نبه مسلم رحمه الله تعالى على القاعدة العظيمة التي يبنى عليها معظم أحكام الشرع ، وهو وجوب العمل بخبر الواحد ، فينبغي الاهتمام بها ، والاعتناء بتحقيقها . وقد أطلب العلماء رحمهم الله في الاحتجاج لها ، وإيضاحها ؛ وأفردها جماعة من السلف بالتصنيف ، واعتنى بها أئمة المحدثين . وأول من بَلَّغْنَا تصنيفه فيها ، الإمام الشافعي رحمه الله ، وقد تقرر أدلها الثقلية والمقلية في كتب أصول الفقه ؛ ونذكر هنا طرفاً فنقول : اختلف العلماء في حكمه ، فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين ، قَمَنَ بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول ، أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها ، ويقيد الظن ، ولا يفيد العلم ؛ وأن وجوب

العمل به عرفناه بالشرع لا بالعقل . وذهبت القدرية والرافضة وبعض أهل الظاهر . إلى أنه لا يجب العمل به ؛ ثم منهم من يقول : منع من العمل به دليل العقل ؛ ومنهم من يقول : منع دليل الشرع . وذهبت طائفة إلى أنه يجب العمل به من جهة دليل العقل . وقال الجبائي من المعتزلة : « لا يجب العمل إلا بما رواه اثنان عن اثنين » . وقال غيره : « لا يجب العمل إلا بما رواه أربعة عن أربعة » . وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنه يجب العلم . وقال بعضهم : « يوجب العلم الظاهر ، دون الباطن » . وذهب بعض المحدثين إلى أن الآحاد التي في صحيح البخاري وصحيح مسلم تفيد العلم دون غيرها من الآحاد . وهذه الأقاويل كلها ، سوى قول الجمهور ، باطلة ؛ وإبطال من قال : « لا حجة فيه » ظاهر . فلم تزل كتب النبي ﷺ وآحاد رُسُلِهِ ، يُعْمَلُ بِهَا ، وَيُكْرِمُهُمُ النَّبِيُّ ﷺ العملَ بذلك ، واستمر على ذلك الخلفاء الراشدون ، فمن بعدهم ، ولم تزل الخلفاء الراشدون ، وسائر الصحابة ، فمن بعدهم من السلف والخلف ، على امتثال خبر الواحد إذا أخبرهم بسنة ، وقضائهم به ، ورجوعهم إليه في القضاء والفتيا ، وتقضيتهم به ما حكموا على خلافه ، وطلبهم خبر الواحد عند عدم الحجة ممن هو عنده ، واحتجاجهم بذلك على من خالفهم ، واتباع الخالف لذلك . وهذا كله معروف ، لا شك في شيء منه ، والعقل لا يحيل العمل بخبر الواحد . وقد جاء الشرع بوجوب العمل به ، فوجب المصير إليه . وأما من قال : « يوجب العلم » فهو مكابر للحسن ؛ وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق إلىه ؟ انتهى .

وفي حصول المأمول^(١) : « قد دلَّ على العمل بخبر الواحد ، الكتابُ والسنة والإجماع ولم يأت من خالف في العمل به شيء يصلح للمتنسك به . ومن تتبَّع عمل الصحابة من الخلفاء وغيرهم ، وعمل التابعين فتابعهم بأخبار الآحاد ، وجد ذلك في غاية الكثرة ، بحيث لا يتسع له إلا مصنف بسيط^(٢) ؛ وإذا وقع من بعضهم التردد في العمل به في بعض الأحوال ،

فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبراً واحداً من ربيعة في الصحة ، أو تهمة للراوي ، أو وجود معارض راجح أو نحو ذلك « اهـ .

وقد جَوَّد الكلام على قبول خبر الواحد الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في رسالته الشهيرة في باب على حدة ، ويجدر بذى الهمة الوقوف على لطائفه ؛ وأوسع فيه أيضاً الحافظ ابن حجر في الفتح ، عند قول البخاري : « باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام » فليُرجع إليه . ومما نقله فيه أن بعض العلماء احتج لقبول خبر الواحد أن كل صاحب أو تابع سئل عن نازلة في الدين ، فأخبر السائل بما عنده فيها من الحكم أنه لم يشترط عليه أحدٌ منهم أن لا يعمل بما أخبره به من ذلك حتى يسأل غيره فضلاً عن أن يسأل الكواف ؛ بل كان كل منهم يخبره بما عنده ، فيعمل بمقتضاه ولا ينكر عليه ذلك فدلَّ على اتفاقهم على وجوب العمل بخبر الواحد .

وفيه أيضاً : قال ابن القيم في الرد على من ردَّ خبر الواحد ، إذا كان زائداً على القرآن ما ملخصه : « السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه : أحدها : أن توافقه من كل وجه ، فيكون من توارد الأدلة ؛ ثانيها : أن تكون بياناً لما أُريد بالقرآن ؛ ثالثها : أن تكون دالة على حكم سكَّته عنه القرآن . وهذا الثالث يكون حكماً مُبْتَدَأً من النبي ﷺ ، فتجب طاعته فيه . ولو كان النبي ﷺ لا يطاع إلا فيما وافق القرآن لم تكن له طاعة خاصة ؛ وقد قال تعالى (١) : « مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ » وقد تناقض من قال إنه لا يقبل الحكم الزائد على القرآن إلا إن كان متواتراً ، أو مشهوراً فقد قالوا بتحريم المرأة على عمها وخالتها ، وتحريم ما يحرم من النسب بالزراعة ، وخيار الشرط ، والشقعة ، والرهن في الحضر وميراث الجدَّة ، وتخيير الأمة إذا أُعْتِقَتْ ، ومنع الخائض من الصوم والصلاة ، ووجوب الكفارة على من جامع وهو صائم في رمضان ، ووجوب إحداث المُتَدَّة عن الوفاة ، وتجويز الوضوء بنبذ التمر ، وإيجاب الوتر ، وأن أَقَلَّ الصَّدَاق عشرة دراهم ، وتوريث بنت الابن

السدس مع البنت ، واستبراء السببية بحیضة ، وأن أعيان بنی الأم يتوارثون ، ولا يقاذ الوالد بالولد ، وأخذ الجزية من الجوس ، وقطع رجل السارق في الثانية ، وترك الاقتصاص من الجرح قبل الاندمال ، والنهي عن بيع الكالي بالكالي وغيرها مما يطول شرحه وهذه الأحاديث ، كلها آحاد ، وبعضها ثابت ، وبعضها غير ثابت ، ولكنهم قسموها إلى ثلاثة أقسام ، ولهم في ذلك تفاصيل يطول شرحها ، ومحل بسطها أصول الفقه ، وبالله التوفيق « انتهى .

٤٨ - الكلام على الحديث الموضوع

وفيه مباحث

١ - ماهية الموضوع

« هو الكَذِبُ المُخْتَلَقُ المصنوع » أي كذب الراوى في الحديث النبوي ، بأن يروى عنه ﷺ ، ما لم يقله ، متعمداً لذلك .

٢ - حكم روايته

اتفقوا على أنه تَحْزُمُ روايته ، مع العلم بوضعه ، سواء كان في الأحكام ، أو القصص والترغيب ونحوها ، إلا مبيّناً وضعه ؛ لحديث مسلم عن سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدُبٍ ، قال قال رسول الله ﷺ : « مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِينَ » ورواه الإمام أحمد ، وابن ماجه . رَوَى الْكَذَّابِينَ على صيغة التثنية ، والكاذبين بالجمع .

٣ - معرفة الوضع والحامل عليه

ذكر المحدثون أموراً كلية ، يُعرف بها كونُ الحديث موضوعاً ؛ منها : اشتماله على مجازفات في الوعد والوعيد ، ومنها : سماجة الحديث ، وكونه مما يُسخر منه ، مثل ما يروى في وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها : مناقضته لما جاءت به السنة الصريحة ،

ومنها أن يكون باطلا في نفسه ، فيدل بطلانه على وضعه ، ومنها : أن لا يشبه كلام الأنبياء ، بل لا يشبه كلام الصحابة ، ومنها : أن يشتمل على تواريخ الأيام المستقبلية ، ومنها : أن يكون بكلام الأطباء أشبه ، ومنها : أن تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه ، ومنها : مخالفته لصريح القرآن ، ومنها : أحاديث صلوات الأيام والليالي ومنها : اقترانه بقرائن يُعلم بها أنه باطل .

وقد استقصى المصنفون في الموضوعات إيراد الأمثلة المتوافرة لكل ما ذكر ، فليُرجع إليها . وسيأتي نوع تفصيل لها قريباً .

قال الحافظ في شرح النخبة^(١) : « الحكم بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب » لا بالقطع ، إذ قد يصدق الكذب ، لكن لأهل النظم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك . وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاماً ، وذهنه ثاقباً ، وفهمه قويا ، ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة . وقد يُعرفُ الوضع بإقرار واضعه . »

ثم قال : « ومن القرائن التي يُدرك بها الوضع ، ما يؤخذ من حال الراوى ، كما وقع للمامون بن أحمد ، أنه ذكر بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أولاً فساق في الحال إسنادَه إلى النبي ﷺ أنه قال : سمع الحسن من أبي هريرة وكما وقع لنيات ابن إبراهيم ، حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام ، فساق في الحال إسناداً إلى النبي ﷺ أنه قال : « لَا سَبَقَ إِلَّا نِيَّ نَصْلٍ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ^(٢) - أو جناح - » فزاد في الحديث « أو جناح » فعرف المهدي أنه كَذَبَ لأجله فأمر بدمج الحمام . ومنها : ما يؤخذ من حال المروى ، كأن يكون مناقضاً لنص القرآن ، أو السنة المتواترة ، أو الإجماع القطعي ، أو صريح العقل ، حيث لا يقبلُ شيء من ذلك التأويل ، ثم الروي تارة يخترعه الواضع ، وتارة يأخذ كلام غيره ، كبعض السلف الصالح ، أو قدماء الحكماء ، أو الإسرائيليات ؛ أو يأخذ حديثاً ضعيف الإسناد ، فيركب له إسناداً صحيحاً ليروج . والحامل للوضع على الوضع ، إما عدم

(١) ص ١٩ . (٢) أخرجه أصحاب السنن وأحمد في مستند من حديث أبي هريرة ، ولم يذكر فيه ابن ماجه « أو نصل » .

الدين ، كالزنادقة ، أو غلبة الجهل كبعض المتعبدن ، أو فرط المصيبة ، كبعض المقلدين ، أو اتباع هوى بعض الرؤساء ، أو الإغراب لقصد الاشتهار ، وكل ذلك حرام بإجماع من يُعْتَدُّ به . إلا أن بعض الكرامية ، وبعض المتصوفة ، قَلَّ عنهم إباحة الوضع في الترغيب والترهيب ، وهو خطأ من فاعله ، نشأ عن جهل ، لأن الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية . وانفقوا على أن تَعْمَدَ الكذب على النبي ﷺ من الكبائر . وبالنسبة أبو محمد الجويني فكفر مَنْ تَعْمَدَ الكذب على النبي ﷺ . انتهى .

وقال حجة الإسلام الغزالي في الإحياء^(١) : « وقد ظنَّ ظانون ، أنه يجوز وضع الأحاديث في فضائل الأعمال ، وفي التشديد في المعاصي ، وزعموا أن القصد منه صحيح ، وهو خطأ محض ، إذ قال ﷺ : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » وهذا لا يترك إلا لضرورة ، ولا ضرورة ، إذ في الصدق مندوحة عن الكذب ، فبقيا ورد من الآيات والأخبار كفاية عن غيرها ، وقول القائل ، إن ذلك قد تكرر على الأسماع وسقط وقمه ، وما هو جديد فوقمه أعظم ، فهذا هوَسٌ ، إذ ليس هذا من الأغراض التي تقاومُ محذور الكذب على رسول الله ﷺ ، وعلى الله تعالى ، ويؤدي فتحُ بابِه إلى أمور تشوشُ الشريعة ، فلا تقاومُ خَيْرُ هذا شره أصلاً والكذب على رسول الله ﷺ ومن الكبائر التي لا يقاومها شيء ، نسأل الله العفو عنا وعن جميع المسلمين » انتهى .

ورأيت لبعض فضلاء العصر مقالة غراء في هذا الموضوع ، لا بأس بإيرادها تمييزاً للمقام ، قال رعاها الله : « الحديث الموضوع ، هو المختلقُ المصنوعُ المنسوبُ إلى رسول الله ﷺ زوراً وبُهتاناً ، وهو أشدُّ خطراً على الدين ، وأنكى ضرراً بالمسلمين ، من تعصُّب أهل الشرقيين والغربيين ، لأنه يطرُقُ الملة الحنيفية عن صراطها المستقيم ، ويقذفُ بها في غياهب الضلالات ، حتى ينسكِرُ الرجل أخاه ، والولد أباه ، وتطيرُ الأمة شعاعاً ، وتتفرقُ بداداً بداداً ، لا لتبئاس الفضيلة ، وأقول شمس الهداية ، وانشباب الأهواء وتباين الآراء .

وإن تفرق المسلمين إلى شِيعَةٍ ورافضة وخوارج ونصيرية الخ ... لهو أثرٌ قبيح من آثار الوضع في الدين . ولقد قام الحَقَّاصُ النقات ، وكادوا يُزْهِقُونَ الروح بضبطهم الحديث حفظاً وكتابة تلقينا ، ومازوا الخبيثَ من الطيب ، وقسموا سُحْبَ الأَبْسِ فتلاً نُور اليقين .

ثم قال : « ورب سائل يقول : أتى ساغ للمسلمين أن يعضوا في دينهم ما ليس منه ؟ فالجواب أن أسباب الوضع كثيرة ؛ منها : غَفْلَةُ المحدث ؛ أو اختلاط عقله في آخر حياته ؛ أو التكبرُ عن الرجوع إلى الصواب بعد استبانة الخطأ لهو مثلاً . ومنهم قوم وضعوا الأحاديث لا يقصدون إلا الترغيب والترهيب ، ابتغاء وجه الله فيأزعمون ؛ وآخرون وضعوها انتصاراً لذهبهم ؛ ومنهم طائفة أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ، فاختلفوا ماشاءوا للتقرب من السلاطين والأُمراء ، أو لاستمالة الأغنياء إلى الإعطاء . ومن هذا الصنف القُصَّاص الذين انتحلوا وظيفة الوعظ والتذكير في المساجد والمجامع ، وأخذوا يهدمون من أركان هذا الدين ، لفَسَ يقتنونه ، أو حُطَّام خبيث يلتهمونه . »

قال : ولقد شاهدتُ منهم في المسجد الحسيني رجلاً بيده رِفاع صغيرة ، فيها دعاء يقول : إنه دعاء موسى ، وإن من قرأه أوجله تسقط عنه الصلوات المفروضة ، والزَّحَام حوله شبيه بزحام الحشر ، حتى لا تكاد ترى إلا عمامَ وطرايش وبرانس وخرا ، وأيدياً ممتدة بفلوس أو دراهم ، وهو في بُهْرَةٍ حلقهم ، كأنه أبو زيد البروجي يوزع الرِّفَاع ، ويجمع المتاع ، ويغلب الأسماع ، حتى كاد يبيع للمتصدقين والمتصدقات ، كلَّ ما دخل تحت الحرمة ، وشمله اسم النحر . هذا ، وقد بلغتُ أن بعضهم نَبَّهَ شيخ الجامع الأزهر والسادات إلى إزالة هذا المنكر من مسجد سبط الرسول ، فأجاب بأن : هذا تجسُّسٌ ، والله يقول : « وَلَا تَجَسَّسُوا » (١) ولا أدري إن هذا صحَّ عنه ، من الذي أخطأ ؟ أهو أم عمر بن الخطاب الذي كان يطرد القصاصين أمثال هؤلاء من المساجد ، مع أنهم لم يكونوا بهذه المثابة من التتبرير والتضليل ؟

« ولترجع إلى الوُضَاع ، قَتَمَ زُنَادِقَةٌ قَصَدُوا إِفْسَادَ الشَّرِيعَةِ وَالتَّلَاعِبَ بِالْدِّينِ ،
 « يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ، وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ » ^(١) ففعلوا
 على لبس الحق بالباطل ، وخلط السم بالترياق ، وهيأت لهم الفرص في الأزمان النابرة مجالاً
 فسيحاً لهذا البهتان ، حتى شحنوا الأذهان ، وسوددوا الدفائر ، وأفعموا الكتب بمفتريات
 « مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ » ^(٢) . وقد سرى هذا الداء في كتب التفسير والسير
 والتاريخ ، وتلقفها العامة عن سلامة صدر ، إما لشهرة المزوِّ إليه ، أو لاستبعاد كذبه
 على الرسول ﷺ ؛ فخبطوا وحادوا عن الجادة : « وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا » ^(٣) .
 ثم قال : « ولست أعجب من العامة وصنعهم هذا ، ولكن العجب العجيب ، من أهل
 العلم الذين يرون هذا المنكر رأى العين صباحاً ومساءً ، ويتأولون له ، كأننا أعمال هؤلاء
 السوق وحى سماوى متشابه ، يجب تأويله في رأى العلماء المتأخرين !! اللهم ألهمنا السداد ،
 ووفقنا إلى سبيل الرشاد !

« والداهيةُ الدهياء ، أن الناس الآن ، أخذت تروى الأحاديث من غير إجازة ولا
 تلقين ، وحول العلماء وجهتهم إلى فروع الفقه ، وآلات التفسير والتوحيد ، وانصرفوا
 عن الحديث ، إلا ما كان منه قراءة على سبيل التبرُّك ! فراجت سوق الأراجيف المعروضة
 للدين ، واختلط الباطل بالحق ، فهدوا بهذا للطاغين على الدين سُبُلًا كانت عنراء ، وخططوا
 كانت وعثاء ، فلا تكاد ترى حماراً أو حوزياً أو خادماً أو طاهياً أو أكْثَرًا أو قِصَّاراً
 أو كناساً أو رشاشاً إلا وهو يستشهد في كل عمل من أعماله بالحديث ، سواء صح معناه
 ولفظه أم لم يصح . فإذا جلس في مُرْتَضٍ أو نادٍ أو سوق أو حانوت أو محفل عرس أو مأتم ،
 سمعت من خلطهم وخبطهم في الدين ، ما يخرج لأجله النفوس من العيون ، وتمشى له القلوب
 في الصدور . وربما كان في مجلسهم عالم ، فيُسأل عند اختلافهم ، فلا يجيب إلا « بأذن
 كذا ! » « ويمكن أن يكون كذا ! » ؛ والورع يقول : « لا أدري ! » أو « حتى أراجع

(١) سورة التوبة ، آية ٣٣ . (٢) سورة يوسف ، آية ٤٠ .

(٣) سورة الكهف ، آية ١٥ .

الصَّحاح ! » وقد يكون الحديث مشهوراً بين كل الطبقات ، وهو موضوع ! فيظن أنه صحيح لشهرته ، خصوصاً على السنة بعض الشايخ فيفتي بأنه صحيح ، وهناك الطامة الكبرى ! . ثم قال : « الفرض إحياء السنة ، وإماتة البدعة . ودرء الطاعن الأجنبية بشيء ليس من ديننا ، وذلك بالوقوف على طائفة من الأحاديث الموضوعة التي يستدل بها الناس على عقيدة أو حكم أو فضيلة أو النهي عن رذيلة ليميز الخبيث من الطيب ، ويتمد حَمَلَةُ القرآن ، وخطباء المنابر ، ووعاظ المساجد ، من رواة الأكاذيب المضادة للشرع والمقل باسم الدين وهم لا يشعرون . وفي مقدمة ذلك الأحاديث المشهورة على السنة العامة والخاصة ، في احتجاجهم وأمرهم ونهيهم ، فإن ضررها عظيم ، وخطبها جسيم . وذلك كحديث : « حب الوطن من الإيمان » الذي لا يفهم منه بمد التأويل والتحليل إلا الحث على تفرق الجامعة الإسلامية ، التي تُنشد ضالتها الآن ! فإنه يقضى بتفضيل مسلمي مصر مثلاً على من سواهم وأن من في الشام يُفَضَّلُ إخوته هناك على غيرهم ، وهكذا ، وهو الانحلال بعينه ، والتفرق المنهى عنه ؛ والله يقول : « إِمَّا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ » ^(١) ، ولم يقيد الأخوة بمكان ، ويقول : « وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ » ^(٢) ، وأقل ما فيه تقويت فضيلة الإيثار . ومن ذلك : « شاوروهم وخالفوهم » إلى غير ذلك .

ومما هو جدير بالناية ، قصص المولد النبوي ، الذي اشتمل كثير من الخيال الشعري ، والأحاديث التي وضعها المطرؤون الغلاة ، كحديث : « لولاك ما خلقت الأنفلاك » وقولهم : « إن الميم من اسمه الشريف تدل على كذا ، والدال على كذا . . . » إلى آخر تصرفات الخيال ؛ ووصفهم الرسول ﷺ بضروب من النزل ، لاتليق إلا بمتخيلات أخذان ، مما يجمل مقام النبوة عنه ، وتنفر طبيعة الجلال منه ؛ وكروايتهم من المعجزات ما ليس له أصل ، كحديث الضب ، وأن الورد من عرقه إلى آخر ما ينسبونه للمناوى ، ولا أظنه إلا مصطنعاً باسم الشيخ رحمه الله ورضي عنه « انتهى ملخصاً .

٤ — مكانة في الأحاديث المروية في فضيلة رجب

نبه بعض الفضلاء على ذلك في مقالة نشرها في مجلة نُصحًا لخطباء المنابر المُفَلِّين ،
 وللوعاظ والقصاص البُلّه ، فقال ما نصه : « كم اختلق الكذابون على النبي ﷺ ،
 وكم وضّوا الأباطيل والنناكير ، وركبوا الأسانيد الملقّفة ، وأسهبوا وأطنبوا ، وبالنوا
 في التحذير والترهيب ، وشدّدوا وسهّلوا ، على حسب ما تُسَوَّل لهم أنفسهم ، ولم يَحْشَوْا
 خالفًا يعلّم سرهم وعلايتهم ، فيجازيهم بمقاعد في النار يتبوأونها جزاء اقترائهم واختلافهم
 وتجرّئهم على وضع الأحاديث ، التي « مَا أُنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ » وقد قال الحافظ
 سهل بن السري : « قد وضع أحمد بن عبد الله الجوربياري ، ومحمد بن عكاشة الكرمانى ،
 ومحمد بن تميم الفرياني على رسول الله ﷺ أكثر من عشرة آلاف حديث . وقال حماد بن زيد :
 « وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعمائة ألف حديث » . وقال بعضهم : « سمعت
 ابن مهدي يقول ليسرة بن عبد ربه : من أين جئت بهذه الأحاديث ، من قرأ كذا
 فله كذا ، ومن صام كذا فله كذا ؟ قال : وضعتها أرغّب الناس فيها !! » وقيل لأبي عصمة
 ابن أبي حمزة المروزي : « من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة
 سورة ، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن ،
 واشتغلوا بفقّه أبي حنيفة ، ومغازي ابن إسحق ، فوضعت هذا الحديث حِسْبَهُ !! »
 ومما يوجب الأسف أن يرى الإنسان تلك الموضوعات والنناكير والأباطيل ، قد انتشرت
 في الكتب انتشاراً زائداً ، ورواها الخلف عن السلف ، وشُجِنَتْ بها كتب الوعظ
 والإرشاد ، ودواوين الخطباء ، حتى إنك لا تطالع ديواناً من الدواوين التداولية بين خطباءنا
 إلا وترى فيه من فظائع الأكاذيب على نبينا عليه الصلاة والسلام ، ما يستوجب العجب !
 وما ذاك إلا لذهاب علماء الحديث ، ودخولهم في خبر كان ، وعدم اعتناء أهل عصرنا به .
 ومن أظفح هذه الأباطيل ، الأحاديث التي تروى في فضيلة رجب وصيامه ، فأغلب
 الدواوين زاهياً مشحونة بها .. ونحن نأتى بتلك الأباطيل التي اختلقها الرّضاعون ، ليحذروا

العموم ، ويمرّ فيها خطباء النار والوعاظ والقُصاص ، فيجتنبوها ، ولا ينسبونها إليه عليه الصلاة والسلام ، حذراً من الوقوع في الإثم ، وفراراً من الكذب على النبي ﷺ ، فنقول: حديث : « فضل رجب على الشهور ، كفضل القرآن على سائر الكلام ؛ وفضل شهر شعبان على الشهور ، كفضلي على سائر الأنبياء ؛ وفضل شهر رمضان ، كفضل الله على سائر العباد » موضوعٌ قاله الحافظ ابن حجر ؛ ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة .

وقولهم : « أكثرنا من الاستغفار في رجب ، فإن الله في كل ساعة منه عتقاء من النار ؛ وإن الله مدائن لا يدخلها إلا من صام رجب » موضوع ؛ وفي إسناده « الإسماعيل بن نباتة » ليس بشيء . قاله السيوطي في اللآلئ المصنوعة .

وقولهم : « رجب شهر الله ، وشعبان شهري ... إلخ » أورده الصاغاني في الموضوعات . ومنها : « فضيلة ليلة أول جمعة من رجب ، والصلاة الموضوعة فيها السمة بليلة الرغائب » . وقولهم : « في رجب يوم ولية ، من صام ذلك اليوم ، وقام تلك الليلة ، كان له من الأجر كمن صام مئة سنة ، وقام مئة سنة ، وهي ثلاث بقين من رجب ؛ في ذلك اليوم ، بعث الله محمداً نبياً » موضوع قاله السيوطي في التكت البدعات .

وقولهم : « من صام يوماً من رجب ، وقام ليلة من لياليه ، بعثه الله آمناً يوم القيامة ومراً على الصراط وهو يهلل أو يكبر » موضوع وفي إسناده « إسماعيل بن يحيى » كذاب . وقولهم : « من أحيا ليلة من رجب ، وصام يوماً منه ، أطعمه الله من ثمار الجنة ، وكساه من حلل الجنة ، وسقاه من الرحيق المختوم » موضوع ، وفي إسناده « حصين بن غمارق » كان يضع الحديث . قاله السيوطي في اللآلئ المصنوعة .

وقولهم : رجب من الأشهر الحرم ، وأيامه مكتوبة على أبواب السماء السادسة ؛ فإذا صام الرجل منه يوماً وجرّد صومه بتقوى الله ، نطق الباب ، ونطق اليوم وقال : « يا رب ! اغفر له ! » وإذا لم يتم صومه بتقوى الله لم يستغفر له ، وقالوا : « خدعتك نفسك » موضوع . وفي إسناده « إسماعيل بن يحيى » كذاب . قاله السيوطي .

وقولهم : « رجب شهر الله الأصم النبي الذي أفرده الله تعالى لنفسه ، فمن صام منه يوماً إيماناً واحتساباً ، استوجب رضوان الله الأكبر ... إلخ » موضوع . وفي إسناده « عصام ابن طليق » قال ابن معين ليس بشيء ، وأبو هارون العبدى متروك .

وقولهم : خطبنا رسول الله ﷺ قبل رجب بجمعة ، فقال : « أيها الناس ! إنه قد أظلمكم شهر عظيم ، شهر رجب ، شهر الله الأصم ، تضاعف فيه الحسنات وتستجاب الدعوات ، وتفرج فيه الكربات ، لا ترد للمؤمن فيه دعوة ؛ فمن اكتسب فيه خيراً ، ضوعف له فيه أضعافاً مضاعفة ، فعليكم بقيام ليله ، وصيام نهاره ... إلخ » موضوع ذكره السيوطى .
وقولهم : « من صام من رجب يوماً تطوعاً ، أطفأ صومه ذلك اليوم غضب الله ، وأغلق عنه أبواب النار ... إلخ » موضوع ؛ ذكره السيوطى وقال : إسناده ظلمات بعضها فوق بعض . انتهت المقالة .

ثم اعترض بعض الناس على من نشرها في مجلته وقال : « إن كانت هذه الأحاديث موضوعة كما قال الكاتب ، فما الغرض منها إلا الترغيب في العبادة التي يثاب فاعلمها على كل حال ! وحينئذ يكون بيان كيفية وضعها وتكذيب واضعها شبيهاً غير محمود عن عبادة الله » .

فأجاب ناشرها بقوله : « إن نشر مثل هذه الرسالة كان واجباً ؛ ومن أفضل ضروب العبادة إعلام المسلمين بأن هذا الحديث موضوع ، إن كان كذلك ، وصحيح ، إن كان سنده صحيحاً . سواء كان مغزى الحديث مما ندبته إليه الشريعة بوجه عام ، أو مما نهت عنه ؛ وكاتب الرسالة لم يحكم بوضع حديث من عنيدياته ، وإنما ذكر أقوال أئمة الحديث والحفاظ حتى ذكر قول الحفاظ السيوطى في سند حديث من تلك الأحاديث أنه ظلمات بعضها فوق بعض ، مبالغة في إنكار سند الحديث ، وعدم الاعتداد به . وهناك غرض لأئمة الحديث ، في بيان محته وضعفه ، أمى من غرض الترغيب في العبادة والصيام والقيام : ألا وهو غرض تحرير الشريعة للنراء ، وصونها عن الدخيل فيها ، خيراً كان أو شراً ، لأنه إذا تطرق للحديث الكذب فيه بنية حسنة ، تطرقه كذلك بنية سيئة ، وانهار بناء الشريعة المحمدية

بكثرة ما يتخللها من الأجنبي عنها ، وأى شر أعظم مما يطرأ على الشريعة الغراء لو أُرْخِيَ العنان لِوُضَاعِ الأحاديث ، يضمنون كيف شاءوا ، دون أن يُعَيَّرَ الصدق من الكذب في رواياتهم ؟ ثم من هو الذى يقبل من المترضين أن يكتب باسمه الكتاب ماشاءوا من أفكار وأقوال ولو كانت حسنة مقبولة في حد ذاتها ؟ بل من يصدق أن يقوم أحد من الناس ويفترى على وزير أو مدير قرارا أو منشورا يصدره بإمضائه ، ولا يُعَدُّ عابثا بالنظام ، مستوجبا التأديب ، أو على الأقل التكميذ ؟ أو من يتصور أنه يلقى صورة أمر عال ، مها كان موضعه ، وينشره كأنه صادر من السلطان ، ولا يماقِبُ على فعله هذا ؟ فليُسلم بعد هذا يُسَوِّغُ أَنْ يُكْذَبَ على رسول الله ﷺ وهو يقول : « مَنْ كَذَبَ عَلَىَّ مُتَعَمِّدًا ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ » لذلك نحن نشرنا رسالة الفاضل الذى أسند كل ما قال فيها للسلف الصالح من أئمة الحديث وحُفَظَته ، شاكرين همته ، مثنيين عليه بما هو أهله معتبرين عمله هذا من خير أعمال العبادة التى يتقرب بها إلى الله فى مثل شهر رجب المبارك ، مؤملين أن يحذو الفضلاء الباحثون حذوه ، ولا خوف من ذلك على الناس أن تثبط همهم عن عبادة الله ، فإن الله عز وجل ، قد أتم شريعته قبل أن يأخذ رسوله إلى الرفيق الأعلى ، فعلى لا ينقصها شيء يحتاج وَضَاعُ الحديث للمفترى على الله وعلى رسوله أن يتموه ؛ وعلى القراء أن يفقهوا مقاصد الكتاب فى هذا الباب ، والله الوفي والمعين :

ثم أجاب ناشرها أيضاً بقوله فى محاوراة ثانية : « لم يقصد كاتب الرسالة فى بيان الأحاديث الموضوعة التى سردها تثبيط هم الناس عن العبادة ، وإنما أراد بيان عدم صحة تلك الأحاديث التى اعتاد بمض الخطباء العناية بذكرها عند دخول مثل شهر رجب المبارك ، وبحسبونها من أصول الدين ، وليست منه فى شيء ؛ تلك الأحاديث التى أُسْنِدَتْ للنبي صلى الله عليه وسلم ، وقال أئمة الحديث السالفون ، وحُفَظَتهُ المحققون ، إنها موضوعة مفتراة عليه . فقد قال كاتب الرسالة : « ونحن نأتى بتلك الأباطيل التى اختلقها الوضاعون ليحذرها العموم ، ويمرر خطباء المنابر والوعاظ والقصاص ، فيجتنبوها ولا ينسبوها إليه عليه الصلاة والسلام ، حذراً من الوقوع فى الإثم ، وفراراً من الكذب على النبي ﷺ ... الخ »

وهذا صريح في أنه إنما ينصح الخطباء والوعاظ ، ليعملوا عن ارتكاب الكذب في إرشاد العامة ، إلى ما هو الصدق فيه ، والخير كله مع الصادقين .

ثم قال : « وقد بلغ حدّ التهافت على بيان أسرار الشريعة الفراء ، عند بعض خطباء الجلمع على المنابر ، أن جملوا اللفظة (ر ج ب) حروفا مقطعة ، مدلولات أخرى . قالوا : المعنى والجيم لآخر ، والباء لغيرها . مع أن هذه الحروف ذاتها موجودة في كل كلمة ثلاثية تركبت منها ، كجرب ، وبرج ، ورجب أسماء مسميات أخرى وهم جرا . بل لا ينكر عاقل أن السخيل في الأحاديث ، قد كان منه ما أضرّ بالجامعة الإسلامية وجوهر الدين الحنفي ، ضرراً بليغاً ، لو قيس بما تتجته الأحاديث الموضوعة لمثل الترغيب في العبادة من الحسنات ، (رجع عليها رجحانا مبيتاً . فكيف لا يكون سدّ هذا الباب مؤمماً . وكيف لا يكون في الأمة وعاظ ومرشدون ، يبينون الصدق من الكذب ، والنس من السمين ، في كل وقت ؟ وليس للأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وقت مخصوص ! وأشدّ ما يطلب ذلك ، في الظروف التي يكون فيها الأمر والنهي أبلغ تأثيراً في النفوس . ولهذا اختار صاحب رسالة الأحاديث الموضوعة ، أن يبين ما يختص منها بشهر رجب ، في الوقت الذي يصعد الخطباء فيه بمواعظهم له والله يوفق الجميع لما فيه الخير والصواب ، وهو المهادي إلى سبيل الرشاد » .

وأقول : رأيت لشيخ الإسلام ابن تيمية قدس سره في كتابه « اقتضاء الصراط المستقيم » تطرقاً لهذا البحث الجليل ، قال قدس سره : « شهر رجب ، أحد الأشهر الحرم » . وقد روى عن النبي ﷺ ، أنه كان إذا دخل شهر رجب قال ^(١) : « اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي رَجَبٍ وَشَعْبَانَ ، وَبَلِّغْنَا رَمَضَانَ » ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل رجب حديث آخر ، بل عامة الأحاديث الماثورة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كذب ؟ والحديث إذا لم يُعلم أنه كذب ، فروايته في الفضائل أمر قريب ؟ أما إذا عُلم كذبه ، فلا يجوز روايته إلا مع بيان حاله ، لقوله ﷺ ^(٢) : « مَنْ رَوَى عَنِّي حَدِيثًا

(١) رواه ابن أحمد والبيهقي عن أنس . ورواه ابن ماجه عنه أيضا .

(٢) رواه مسلم وأحمد وابن ماجه عن سمره .

وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَخَذَ الْكَاذِبِينَ . » نعم ، رُوِيَ عن بعض السلف في تفضيل الشهر الأول من رجب ، بعض الأثر ، وروى غير ذلك ؛ فأتخاذه مستباحاً يفرد بالصوم ، مكروهه عند الإمام أحمد وغيره ؛ كما روى عن عمر بن الخطاب وأبي بكر وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم . وروى ابن ماجه ، أن النبي ﷺ ، نهى عن صوم رجب ، وهل الأفراد المكروه أن يصومه كله ، أو أن يقرن به شهر آخر ؟ فيه للأصحاب وجهان ، والله أعلم . انتهى .

٥ - فتوى الإمام ابن ماجة الهنتمى رحمه الله

في خطيب لا يبين مخرج الأحاديث

في فتاواه الحديثية^(١) ما نصه : « وسئل رضى الله عنه في خطيب يرق المنبر في كل جمعة ، وروى أحاديث كثيرة ، ولم يبين مخرجها ، ولا رواها فالتى يجب عليه ؟ فأجاب بقوله : ما ذكره من الأحاديث في خطيب من غير أن يبين رواها ، أو من ذكرها ، فجاز بشرط أن يكون من أهل العرفة في الحديث أو بنقلها من مؤلفه كذلك ؛ وأما الاعتماد في رواية الأحاديث على مجرد رؤيتها في كتاب ليس مؤلفه من أهل الحديث ، أو في خطيب ليس مؤلفها كذلك ، فلا يحل ذلك ! ومن فعله عزر عليه التعزير الشديد . وهذا حال أكثر الخطباء ، فإنهم بمجرد رؤيتهم خطبة فيها أحاديث حفظوها وخطبوا بها من غير أن يعرفوا أن لتلك الأحاديث أصلاً لا ، فيجب على حكام كل بلد أن يرجزوا خطباءها عن ذلك ، ويجب على حكام بلاد هذا الخطيب منعه من ذلك إن ارتكبه . » ثم قال : « فلي هذا الخطيب أن يبين مستنده في روايته ؛ فإن كان مستنداً صحيحاً ، فلا اعتراض عليه ، وإلا ساغ الاعتراض عليه ، بل وجاز لولى الأمر - أيد الله الدين - وقع بمثل الماندين - أن يزيله من وظيفة الخطابة زجراً له عن أن يتجراً على هذه المرتبة السنية بنير حق » انتهى . ملخصاً .

(١) ص ٣٢ ، القاهرة ، الطبعة الميمنية ١٣٠٧ هـ .

٦ - ما جاء في نهج البلاغة منه وجوه اختلاف الخبر وأما ثبت البعد

سئل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه عما في أيدي الناس من أحاديث البعد واختلاف الخبر فقال ^(١) : « إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً ، وصداً وكذباً ، وناسخاً ومنسوخاً ، وعاماً وخاصاً ، ومُحكماً ومتشابهاً ، وحفظاً ووهماً ؛ ولقد كُذِبَ على رسول الله ﷺ على عهده ، حتى قام خطيباً فقال : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . وإنا أناك بالحديث أربعة رجال ، ليس لهم خامس :-

رجلٌ منافق مظهر للإيمان ، متصنع بالإسلام ، لا يتأثم ولا يتحرج ، يكذب على رسول الله ﷺ متعمداً ، فلو علم الناس أنه منافق كاذب ، لم يقبلوا منه ، ولم يصدقوا قوله ، ولكنهم قالوا : صاحب رسول الله ﷺ ، رأى وسمع منه ، وَلَقِيَ عنه ، فيأخذون بقوله . وقد أخبرك الله عن المنافقين بما أخبرك ، ووصفهم بما وصفهم به لك ، ثم بقوا بدمه ، عليه وعلى آله السلام ، فتقربوا إلى الأئمة ، فولَّوهم الأعمال ، وأكلوا إيهام الدنيا ، وإنا الناس مع الملوك والدنيا ، وإلا من عصم الله ، فهو أحد الأربعة .

ورجلٌ سمع من رسول الله شيئا لم يحفظه على وجهه ، قَوَّهَ فيه ، ولم يعرف كذبا ، فهو في يديه ، ويرويه ويعمل به ويقول : « أنا سمعته من رسول الله ﷺ » فلو علم المسلمون أنه وَهَمَ فيه ، لم يقبلوا منه ، ولو علم أنه كذلك لرفضه .

ورجلٌ نال سمع من رسول الله ﷺ شيئا يأمر به ، ثم نهى عنه وهو لا يعلم ؛ أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم ، حفظ المنسوخ ، ولم يحفظ الناسخ ، فلو علم أنه منسوخ لرفضه ، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضوه .

وآخر رابع لم يكذب على الله ولا على رسوله ، مبغض للكذب خوفاً من الله ، وتعظيماً لرسول الله ﷺ ، ولم يؤمِّمْ ، بل حفظ ما سمع على وجهه ، فجاء به على سمعه ، لم يزد فيه ولم ينقص منه ، وحفظ الناسخ فعمل به ، وحفظ المنسوخ فجنب عنه ، وعرف الخاص والعام ،

(١) نهج البلاغة : ص ٢٣٣ ، بيروت ، المطبعة الأدبية ، ١٣٠٧ هـ .

فوضع كل شيء موضعه ، وعرف التشابه وعكسه . وقد كان يكون من رسول الله ﷺ الكلام له وجهان ، فكلام خاص ، وكلام عام ، فيسمعه من لا يعرف ما عني الله به ، ولا عني به رسول الله ﷺ ، فيحمله السامع ، ويوجهه على غير معرفة بمعناه ، وما قصد به ، وما خرج من أجله . وليس كل أصحاب رسول الله ﷺ من كان يسأله ويستفهمه ، حتى إن كانوا ليجيبون أن يجيب الأعرابي الطاريء فيسأله عليه السلام ، حتى يسموا ، وكان لا يرثي من ذلك شيء إلا سألت عنه ، وحفظته ، فهذه وجوه ماعليه الناس في اختلافهم وعلمهم في روايتهم » انتهى :

٧ - بيان ضرر الموضوعات على غير المحدثين

وأن الدواء لمعرفتها الرسوخ في الحديث

قال الإمام أبو عبد الله محمد بن المرتضى البجلي في كتابه « إنباء الحق » ^(١) في خلال البحث عن كون معظم ابتداء المتبعين من أهل الإسلام راجعاً إلى هذين الأمرين الواضح بطلانهما ، وهما : الزيادة في الدين ، والنقص منه ، مانصه : « ومن أنواع الزيادة في الدين ، الكذب فيه عمداً ، وهذا الفن ، يضر من لم يكن من أئمة الحديث والسيرة والتواريخ ، ولا يتوقف على تقدم فيه ، بحيث لا يفرق بين ما يتواتر عند أهل التحقيق وبين ما يزوره غيرهم ؛ وليس له دواء إلا إتقان هذا الفن ، والرسوخ فيه ، وعدم المارضة لأهله بمجرد الدعوى الفارغة : وهو علم صعب ، يحتاج إلى طول المدة ، ومعرفة علوم الحديث ، وعدم العجلة بالدعوى ، وإن كان جلياً في معناه ؛ فإن الرسوخ فيه بعيد عن حصول العلم الضروري بأحوال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأحوال السلف ، بحيث يعلم دينهم بالضرورة ، مثل ما يعلم مذهب المعتزلة والأشعرية ؛ كذلك يطول البحث في علم الكلام ، ويعلم ما يختلفون فيه وما لا يختلفون فيه ، وما يمكن القدح فيه من النقولات المشهورة وما لا يمكن ، من غير تقليد . ولا أقل من معرفة مثل علوم الحديث للحاكم في ذلك ؛ وهذا عندي هو الفائدة

المعظمى في الرسوخ في علم الحديث ، وليس الفائدة العظمى فيه معرفة أحاديث الأحكام ، في قروع الحلال والحرام ، كما يظن ذلك من يقتصر على قراءة بعض المختصرات في ذلك ، ويكتفى به في هذا العلم الجليل . ولأمر ما كان أئمة الحديث الراسخون أركان الإيمان في الثبوت عند الفتن والامتحان » انتهى .

وقال العارف الشرعاني قدس سره في المهود الكبرى : « أخذ علينا المهدي العام ، من رسول الله ﷺ ، أن لا تنهوا في رواية الحديث ، بل تثبت في كل حديث زويه عن رسول الله ﷺ ، ولا زويه عنه إلا إن كان لنا به رواية صحيحة . » ثم قال قدس سره : « واعلم يا أخي ، أن أكثر من يقع في خيانة هذا المهدي المنصوف الذين لا قدم لهم في الطريق ، وربما رَوَوْا عن رسول الله ﷺ ، ما ليس من كلامه ، لعدم ذوقهم ، وعدم فرقانهم بين كلام النبوة وكلام غيرها . وصمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله يقول : إنما قال بعض المجذبين : أ كذبُ الناس الصالحون ، لغلبة سلامة بواطنهم ، فيظنون بالناس الخير ، وأنهم لا يكذبون على رسول الله ﷺ ؛ فرادهم بالصالحين : المتعبدون الذي لا غوص لهم في علم البلاغة ، فلا يفرقون بين كلام النبوة وغيره ، بخلاف العارفين فإنهم لا يخفى عليهم ذلك » انتهى .

٨ - هل يمكن معرفة الموضوع بضابط من غير نظر في سنده ؟

سئل الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية : هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنظر في سنده ؟ فقال : « هذا سؤال عظيم القدر ، وإنا يعرف ذلك من تَصَلَّح في معرفة السنن الصحيحة ، وَخَلِطَ بلحمه ودمه ، وصار له فيها مَلَكَةٌ واختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ، ومعرفة سيرة رسول الله عليه الصلاة والسلام ، وَهَدَّيْهِ فيما يأمر به وينهى عنه ، ويحذر عنه ، ويدعو إليه ، ويحبه ويكرهه ، وَيَشْرَعُهُ للأمة ، بحيث كأنه غالط له عليه الصلاة والسلام ، بين أحبابه الكرام ، فثقل هذا يَعْرِفُ من أحواله وَهَدَّيْهِ وكلامه وأقواله وأفعاله ، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره ، وهذا شأن كل متبوع

مع تابعه ، فإن للأخصَّ به ، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله ، من العلم بها ، والتمييز بين ما يصحُّ أن ينسب إليه وما لا يصحُّ ، ليس كمن لا يكون كذلك . وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم ، يعرفون من أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم وأساليبهم ومشاربهم ما لا يعرفه غيرهم . ثم أورد جملة مما روى في ذلك . (انظر الموضوعات لملا على القارى) .

وقال ابن دقيق العيد : « كثيراً ما يحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى الروى ، وألفاظ الحديث . وحاصلهُ يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ النبي ﷺ حياة نفسانية ، وملكة قوية ، عرفوا بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة . وما لا يجوز . »
وقد روى الخطيب عن الربيع بن خيثم التابى الجليل قال : « إن للحديث ضوءاً كضوء النهار يُعرفُ ، وظلمة كظلمة الليل تُنكرُ » .

ونحوه قول ابن الجوزى : « الحديث النكر يقشعُ منه جلد طالب العلم ، وينقر منه قلبه » .
يعنى المارس لألفاظ الشارع ، الخبير بها وبرؤيتها وبهجتها .

٩ - بياحه أنه للقلب السليم إشرافاً على معرفة الموضوع

قال أبو الحسن على بن عروة الحنبلى فى « الكواكب » :

فصل : القلبُ إذا كان تقيّاً نظيفاً زاكياً ، كان له تمييزٌ بين الحق والباطل ، والصدق والكذب ، والهدى والضلال ، ولا سيما إذا كان قد خصل له إضاءةٌ وذوق من النور النبوى ، فإنه حينئذ تظهر له خبايا الأمور ، ودسائسُ الأشياء ، والصحيح من السقيم . ولو رُكِبَ على متنِ ألفاظ موضوعة على الرسول إسنادٌ صحيح ، أو على متن صحيح إسنادٌ ضعيف لميز ذلك وعرفه ، وذائق طعمه ، وميز بين غثته وسمينه ، وصحيحه وسقيمه ، فإن ألفاظ الرسول لا تخفى على عاقل ذاقها ، ولهذا قال النبي ﷺ : « اتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله » . رواه الترمذى من حديث أبى سعيد . وقال جماعة من السلف فى قوله تعالى : « إن فى ذلك لآياتٍ للمتوسمين » ^(١) أى للمتفرسين . وقال معاذ بن جبل :

« إن الحق مناراً كمنار الطريق » . وإذا كان الكفار لما سمعوا القرآن في حال كفرهم قالوا « إن له لحلاوة ، وإن عليه لطلاوة ، وإن أسفله لمغْدِقٌ ، وإن أعلاه لمُورِقٌ ، وإن له لثمرة ، وإن له في القلوب لصولةٌ ليست بصولة مبطل ! » فا الظن بالموثمن التقي النقي ، الذي له عقل تام عند ورود الشبهات ، وبَصَرٌ نافذ عند ورود الشهوات ؟ قال بمض الساف « إن العبد كيِّمٌ بالكذب ، فأعرف مراده قبل أن يتمم » وقد قال تعالى : « وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ » ^(١) وقد كان عمر بن الخطاب له حظٌ من ذلك ، كقصته ^(٢) مع سواد بن قارب وغيره . فإن القلب الصافي له شعور بالزيغ والانحراف في الأفعال والأعمال . فإذا سمع الحديث عرف مخرجه من أين ، وإن لم يتكلم فيه الحفاظ وأهل النقد . فمن كانت أعماله خالصة لله ؛ موافقة للسنة ، مزيِّ بين الأشياء ، كذِّبها وضدِّها ، بشواهد تظهر له على صفحات الوجوه ، وفكَّلت الألسنة . قال شاه الكرمانى : « من عرَّ باطنه بدوام المراقبة وظاهره باتباع السنة ، وغض بصره عن المحارم ، وعود نفسه أكل الحلال ، لم تخطئه له فُراسة ! فأنه سبحانه هو الذى يخلق الرعب والظلمة في قلوب الكافرين ، والنور والبرهان في قلوب المتقين ؛ ولهذا ذكر الله آية النور عقيب غض النظر وكف النفس عن المحارم . وكذلك إذا كان البعد صدوق اللسان ، كان أقوى له وأتم على معرفة الأكاذيب والموضوعات فإن الجزاء من جنس العمل ، فيثيب الله الصدوق ، ويمجد للكذب مضاضة ومرارة ينبو عنها سمعه ولا يقبلها عقله . » ولما قدم وفد هوازن على النبي ﷺ ، وسأله أن يرده عليهم سببهم ومالهم ، قال لهم : « أَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ » ^(٣) . ولهذا كان كعب بن مالك ، بعد أن عمى ، إذا تكلم الرجل بين يديه بالكذب يقول له : « اسكت ، إني لأجد من فيك رائحة الكذب ! » وإذا سمع حديثاً مكذوباً ، عرف كذبه ، وذلك أنه أجمع الصدوق لرسول الله ﷺ لما قدم من غزوة تبوك وأنزل الله عز وجل . « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ » ^(٤) فإن الله سبحانه يلمم الصادق الذكى معرفة الصدوق

(١) سورة محمد ، الآية ٣٠ . (٢) راجع القصة في الإصابة ج ٢ ص ٩٦ .

(٣) أخرجه البخاري من حديث مروان والصور بن مخرمة . (٤) سورة التوبة ، الآية ١٢٠ .

من الكذب كما في الحديث : « الصَّدَقُ طَمَأْنِينَةٌ ، والكَذِبُ رِيبةٌ » وقال لوابصة : « اسْتَفْتِ قَلْبَكَ » (١) وقد ترك النبي صلى الله عليه وسلم أمته على البيضاء ، ليأمن أهلها كنههاها وهذا من أدلِّ الأشياء على ما قلنا . وإنما يؤثِّر الإنسان ويدخل الزيف عليه والباطل ، من نقص متابعتة للرسول ، بخلاف المؤمن المحسن ، التمتع له في أقواله وأفعاله ، فإن أقوال الرسول عليها جلالة ، ولها ناموس . ولقد رأيت رجلاً إذا سمع حديثاً مروياً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان ليس مما قاله يردُّه ويقول : « هذا موضوع أو ضيف أو غريب » من غير أن يسمع في ذلك بشيء ، فيكشف عنه ، فإذا هو كما قال ، وكان قلَّ أن يخطئ في هذا الباب ، فإذا قيل له : من أين لك هذا ؟ يقول : كلام الرسول عليه جلالة ، وفيه فحولة ليست لنيرة من الناس ، وكذلك كلام أصحابه . وكنت أكشف عما يقول فأجده غالباً كما قال : وكان من أتبع الناس للسنة ، وأقلام للبدع والأهواء . وكذلك كان يقع هذا كثيراً ، فإن الدين هو فعل ما أمر الله به ، وترك ما نهى عنه فن تلبَّس في باطنه بالإخلاص والصدق ، وفي ظاهره بالشرع لا تمَّ له الأشياء ، وَوَضَعَتْ على ما هي عليه ، عكس حال أهل الضلال والبدع ، الذين يتكلمون بالكذب والتحريف ، فَيُذْخِلُونَ في دين الله ما ليس منه . وانظر ألقاظ القرآن لما كانت محفوفة منقولة بالتواتر ، لم يطمع مبطل ولا غيره في إبطال شيء منه ، ولا في زيادة شيء بخلاف الحديث ، فإن المحرفين والوضاعين تصرفوا فيه بالزيادة والنقصان ، والكذب والوضع في متونه وأسانيده ، ولكن أقام الله به من ينفي عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، ويجميه من وضع الوضعاء ، فبينوا ما أدخل أهل الكذب والوضع فيه ، وأهل التحريف في معانيه ، كمن صنف في الصحيح كالبخاري ، ومسلم ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، وكذلك أهل السنن كأبى داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه ، وكذلك أهل السائد : كسند أحمد ونحوه ، وكالك ، وعبد الرزاق ، وسعيد بن منصور ، وابن أبي شيبة ، وغيرهم ممن تكلم على الحديث . وكذلك الذين تكلموا على الرجال وأسانيدها :

(١) هذه جملة من حديث أخرجه الإمامان أحمد والدارمي في مسنديهما . قال الحافظ ابن رجب : « وقد روى هذا الحديث عن النبي (ص) من وجوه متعددة ، وبسن طرق جيدة . »

كيحي بن سعيد الأنصاري، ويحيى القطان، وشعبة، وسفيان، وابن معين، وابن الندائين، وابن مهدي، وغيرهم، وهؤلاء وأمثالهم أهل الذب عن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عكس حال من صنف كتباً فيها من الموضوعات شيء كثير، وهو لا يميز ولا يعزف الموضوع والمكذوب من غيره، فيجئ* الفرث الجاهل، فيرى حديثاً في كتاب مصنف فيفتقر به وينقله وهؤلاء كثير أيضاً مثل مصنف كتاب «وسيلة المتعبدين» الذي صنفه الشيخ عمر الموصلي ومثل «تنقلاات الأنوار» للبكري، الذي وضع فيه من الكذب ما لا يحصى على من له أدنى مسكة عقل. بل قد أنكر العلماء على أهل التصوف كثيراً مما ذكروه في كتبهم من الأحاديث التي يعلمون أنها من الموضوعات، ومن تفاسير آيات يعلمون أنها مخالفة، مع أنهم قوم أحبوا الأعمال. وكذلك أهل التفسير يضعون في تفاسيرهم أحاديث مكذوبة. وكذلك كثير من الفقهاء يستدلون في كتبهم على المسائل بأحاديث ضعيفة أو مكذوبة. ومن لم يميز، يقع في غلط عظيم. فإله المستعان. وقد فرق الله بين الحق والباطل، بأهل النور والإيمان والنقد العارفين بالنقل، والذائقين كلام الرسول بالقل، وقد صنفوا في ذلك كتباً في الجرح والتعديل. فهذا العلم مسكلم لهم، ولهم فيه بعارف وطرق يختصون بها. وقد قال الإمام أحمد: «ثلاثة علوم، ليس لها أصل: النغازي، والملاحم، والتفسير» ومعنى ذلك أن الغالب عليها أنها مرسلة. وكذلك «قصص الأنبياء» للثعلبي فيها ما فيها. والمقصود أن الصادق عمر* به أحاديث يقطع قلبه بأنها موضوعة أو ضعيفة.

قال شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية: «القلب المعمور بالتقوى، إذا رجح بمجرد رأي، فهو ترجيح شرعي» قال: «فتى ما وقع عنده، وحصل في قلبه ما يظن معه أن هذا الأمر، أو هذا الكلام أَرْضَى الله ورسوله، كان ترجيحاً بدليل شرعي. والذين أنكروا كون الإلهام ليس طريقاً إلى الحقائق مطلقاً، أخطأوا؛ فإذا اجتهد العبد في طاعة الله وتقواه، كان ترجيحه لما رجح أقوى من أدلة كثيرة ضعيفة، فالهامُّ هذا دليل في حقه، وهو أقوى من كثير من الأفيسة الضعيفة والوهومة، والظواهر والاستصحابات الكثيرة التي يمتح بها

كثير من الخائضين في المذاهب والخلاف وأصول الفقه . وقد قال عمر بن الخطاب : « اقربوا من أفواه الطينين ، واسموا منهم ما يقولون ، فإنهم تتجلى لهم أمور صادقة . » وحديث مكحول الرفوع : « مَا أَخْلَصَ عَبْدُ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ تَعَالَى أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَجْرَى اللَّهُ الْحِكْمَةَ عَلَى قَلْبِهِ ، وَأَنْطَقَ بِهَا لِسَانَهُ . »^(١) وقال أبو سليمان الداراني : « إن القلوب إذا أجمعت على التقوى ، جالت في المسكوت ورجعت إلى صاحبها بطرف الفوائد ، من غير أن يؤدي إليها عالم علما . » وقد قال النبي ﷺ : « الصَّلَاةُ نُورٌ ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ »^(٢) ومن معه نور وبرهان وضياء كيف لا يعرف حقائق الأشياء من غوى كلام أصحابها ولا سيا الأحاديث النبوية ؟ فإنه يعرف ذلك معرفة تامة ، لأنه قاصد العمل ، فتساعد في حقه هذه الأشياء مع الاقتداء ، ومحبة الله ورسوله ، حتى إن الحب يعرف من غوى كلام محبوبه مراده تلويحاً لا تبصيحاً :

وَالْعَيْنُ تَعْرِفُ مِنْ عَيْنِي مُحَدَّثَهَا
إِنْ كَانَ مِنْ حِزْبِهَا أَوْ مِنْ أَعَادِيهَا
وقد قيل :

إِنَارَةُ النُّفْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوَرِ هَوَى وَعَقْلُ عَاصِيِ الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا
وفي الحديث الصحيح : « لَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ ، حَتَّى أُحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا . »^(٣) ومن كان توفيقُ الله له كذلك ، فكيف لا يكون ذا بصيرة نافذة ، ونفس فعالة . وإذا كان الإثم والبر في صدور الخلق له ردٌّ وجولان ، فكيف حالُ مَنْ اللهُ سمعه وبصره ، وهو في قلبه . وقد قال ابن مسعود : « الإثم حراز القلوب » وقد قدمنا أن « الكذب ريبة ، والصدق طمأنينة » فالحديث الصدق تطمئن إليه النفس ، ويطمئن إليه القلب . وأيضاً فإن الله فطر عباده على الحق ، فإذا لم تستحل

(١) روى في الجامع الصغير من حديث أبي أيوب بلفظ : « من أخلص لله أربعين يوماً ، ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه . » وعزاه لأبي نعم في الحلية . وقال شارحه العزري : « إسناده ضعيف . »
(٢) أخرجه مسلم من حديث أبي مالك الأشعري .
(٣) قال الحافظ ابن رجب : « هذا الحديث تفرد بإخراجه البخاري دون بقية أصحاب الكتب » .

القطرة ، شاهدت الأشياء على ما هي عليه ، فأنكرت منكرها ، وعرفت معروفها . قال عمر : « الحق أبلغ لا ينجح على فطن » فإذا كانت الفطرة مستقيمة على الحقيقة ، منورة بنور القرآن تجلت لها الأشياء على ما هي عليه في تلك الرايا ، وانقضت عنها ظلمات الجهالات ، فرأت الأمور عياناً مع غيبها عن غيرها . وفي السنن والسند وغيره عن النّوّاس بن مَعْمَان ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ، وَعَلَى جَنْبَيْ الصِّرَاطِ سُورَانِ ، وَفِي السُّورَيْنِ أَبْوَابٌ مُفْتَحَةٌ ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرَخَّاءٌ ؛ وَدَاعٍ يَدْعُو عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ ، وَدَاعٍ يَدْعُو مِنْ فَوْق . فَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ الْإِسْلَامُ ، وَالسُّتُورُ الْمُرَخَّاءُ حُدُودُ اللهِ ، وَالْأَبْوَابُ الْمُفْتَحَةُ سَحَارِمُ اللهِ . فَإِذَا أَرَادَ الْعَبْدُ أَنْ يَفْتَحَ بَابًا مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ ، نَادَاهُ الْمُنَادِي : يَا عَبْدَ اللهِ ! لَا تَفْتَحْهُ ، فَإِنَّكَ إِنْ فَتَحْتَهُ قَلَجْتَهُ ؛ وَالِدَاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ كِتَابُ اللهِ ، وَالِدَاعِي فَوْقَ الصِّرَاطِ وَاعِظُ اللهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ . » فقد بين في هذا الحديث العظيم ، الذي من عرفه انتفع به انتفاعاً بالنا ، إن ساعده التوفيق ، واستغنى به عن علوم كثيرة ، أن في قلب كل مؤمن واعظاً ، والوعظ هو الأمر والنهي ، والترغيب والترهيب وإذا كان القلب معموراً بالتقوى ، تجلت له الأمور وانكشفت ، بخلاف القلب الخراب المظلم . قال حذيفة بن اليمان : « إن في قلب المؤمن سراجاً يُزْهِرُ . » وفي الحديث الصحيح : « إِنَّ الدَّجَالَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ » كَأَفْرِ » يقرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ^(١) » فدل على أن المؤمن يتبين له مالا يتبين ولا سيما في الفتن ، وينكشف له حال الكذاب الوضاع على الله ورسوله . فإن الدجال أ كذب خلق الله مع أن الله يُجْرى على يديه أموراً هائلة ، وغرائب مزلة ؛ حتى إن من رآه افتتن به ؛ فيكشفها الله للمؤمن حتى يعتقد كذبها وبطلانها . وكلما قوى الإيمان في القلب ، قوى انكشاف الأمور له وعرف حقائقها من بواطنها ، وكلما ضعف الإيمان ضعف الكشف . وذلك مثل السراج القوى ، والسراج الضعيف في البيت المظلم . ولهذا قال بعض السلف في

(١) أحاديث الدجال كثيرة ، ثابتة في الصحيحين وغيرها بألفاظ مختلفة .

قوله^(١) : « نُورٌ عَلَى نُورٍ » قال : « هو المؤمن ينطق بالحكمة المطابقة للحق ، وإن لم يسمع فيها بالآثر ، فإذا سمع فيها بالآثر ، كان نوراً على نور » فالإيمان الذى فى قلب المؤمن يطابق نور القرآن . فالإلهام القلبى تارة يكون من جنس القول والعلم ، والظن أن هذا القول كذب ، وأن هذا العمل باطل ، وهذا أرجح من هذا وأصوب . وفى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال : « قَدْ كَانَ فِي الْأَمَمِ قَبْلَكُمْ مُخَدَّثُونَ ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي فِيهِمْ أَحَدٌ ، فَمَمْرُ^(٢) » والمحدث هو المُلهمُ المخاطب فى سرِّه . وما قال عمرُ لشيءٍ : « إِنِّي لَأُظَنُّ كَذِبًا وَكَذًا ، إِلَّا كَانَ كَمَا ظَنُّ . وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ السَّكِينَةَ تَنْطَقُ عَلَى قَلْبِهِ وَلِسَانِهِ أَيْضًا . فَإِذَا كَانَتْ الْأُمُورُ الْكُونِيَّةُ تَنْكَشِفُ لِلْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ لِقُوَّةَ إِيمَانِهِ يَقِينًا وَظَنًّا ، فَالْأُمُورُ الدِّينِيَّةُ كَشَفَهَا لَهُ أَيْسَرُ بِطَرِيقِ الْأُولَى ، فَإِنَّهُ إِلَى كَشَفِهَا أَحْوَج . فَالْمُؤْمِنُ تَقَعُ فِي قَلْبِهِ أُدْلَةٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ لَا يُمْكِنُ التَّمْيِيزُ عَنْهَا فِي النَّالِبِ . فَإِنْ كُلُّ أَحَدٍ لَا يُمْكِنُ إِبَانَةُ الْمَانِي الْقَاعَةِ بِقَلْبِهِ . فَإِذَا تَكَلَّمَ الْكَاذِبُ بَيْنَ يَدَيِ الصَّادِقِ عَرَفَ كَذِبَهُ مِنْ خَوَى كَلَامِهِ ، فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ نَخْوَةُ الْحَيَاءِ الْإِيمَانِي . فَتَمْنَعُهُ الْبَيَانَ ، وَلَكِنْ هُوَ فِي نَفْسِهِ قَدْ أَخَذَ حِذْرَهُ مِنْهُ ، وَرَبَّمَا لَوْحٌ أَوْ صَرْحٌ بِهِ خَوْفًا مِنْ اللَّهِ ، وَشَفَقَةٌ عَلَى خَلْقِ اللَّهِ ، فَيَحْذَرُونَ مِنْ رَوَايَتِهِ أَوْ الْعَمَلِ بِهِ . وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَالْكَشْفِ يُبَالِغُ فِي قَلْبِهِ أَنَّ هَذَا الطَّعَامَ حَرَامٌ ، وَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَافِرٌ أَوْ فَاسِقٌ أَوْ دُيُوثٌ أَوْ لَوْطِي أَوْ خَارٍ أَوْ مَغْنَمٌ أَوْ كَاذِبٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ظَاهِرٍ ، بَلْ يَمَّا يَلْقَى اللَّهَ فِي قَلْبِهِ . وَكَذَلِكَ بِالْعَكْسِ يَلْقَى فِي قَلْبِهِ حُجَّةً لَشَخْصٍ ، وَأَنَّهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ صَالِحٌ ، وَهَذَا الطَّعَامُ حَلَالٌ ، وَهَذَا الْقَوْلُ صَدَقَ . فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعْمِدَ فِي حَقِّ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ . وَقِصَّةُ الْخَضِرِ مَعَ مُوسَى هِيَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَأَنَّ الْخَضِرَ عَلِمَ هَذِهِ الْأَحْوَالَ الْغَيْبِيَّةَ بِمَا أَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ . وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ يَطُولُ بَسْطُهُ ، وَقَدْ نَهْنَاهُ فِيهِ عَلَى نَكْتٍ شَرِيفَةٍ تَطْلُمُكَ عَلَى مَاورَاءِهَا . وَالْمَقْصُودُ : أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَوْضُوعَ يَعْرِفُ كَوْنَهُ مَوْضُوعًا ، إِمَّا بِإِقْرَارِ وَاضِعِهِ ، أَوْ بِرَكَاكَةِ لَفْظِهِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . وَقَدْ أَشْرْنَا فِيهَا

كتبنا فيما تقدم أن أهل الإيمان والتقوى والصدق والإخلاص، لهم اطلاعات وكشف وفراغات والمهمات، يلقيها الله في قلوبهم، يعرفون بها صدق الصادق، وكذب الكاذب ووضع الوضاعين، وصحیح الأخبار وكاذبها. وقد كان أبو سليمان الداراني يسمي أحمد بن عاصم الأنطاكي «جاسوس القلب» لحدة فراسته. فليك يا أخى بالصدق، وإياك والكذب، فإنه يجانب الإيمان، والله سبحانه أعلم بالصواب وإليه المنقلب والمآب والحمد لله رب العالمين. انتهى كلام الإمام ابن عروة الحنبلي الدمشقي رحمه الله تعالى.

١٠ - الكلام على حديث

مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدٍ فَلَيْتَبْرَأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ

اعلم: أن حديث «مَنْ كَذَبَ عَلَى...» في غاية الصحة، ونهاية القوة، حتى أطلق عليه جماعة أنه متواتر؛ ونوزع بأن شرط التواتر استواء طرفيه، وما بينهما في الكثرة. وليست موجودة في كل طريق بفردتها؛ أجيب بأن المراد من إطلاق كونه متواتراً، رواية المجموع من المجموع، من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر، وهذا كاف في إفادة العلم. وقد رواه عن أنس العدد الكثير، وتواترت عنهم الطرق، ورواه عن علي رضي الله عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم. والعدد العين لا يشترط في التواتر، بل ما أفاده العلم كاف؛ والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد، أو تزيد عليه، ولا سيما قد روى هذا الحديث عن جماعة كثيرين من الصحابة: فحكى الإمام أبو بكر الصيرفي في شرحه لرسالة الشافعي أنه قد روى عن أكثر من ستين صحابياً مرفوعاً، وقال بعض الحفاظ إنه قد روى عن اثنين وستين صحابياً، وفيهم العشرة المبشرة، وقال: «ولا يعرف حديث اجتماع على روايته العشرة المبشرة إلا هذا، ولا حديث يروى عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا» وقال بعضهم: إنه رواه مثنان من الصحابة. وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه، فقال إبراهيم الحربي: إنه ورد من حديث أربعين من الصحابة وكذا قال أبو بكر البزار، وجمع طرقه أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد، فزاد قليلاً، وجمعا الطبراني فزاد قليلاً وقال أبو القاسم.

ابن منده . رواه أكثر من ثمانين قسماً ، وجمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب الموضوعات ، فجاوز التسعين ، وبذلك جزم ابن دحية ، ثم جمعا الحافظان يوسف بن خليل المشق وأبو علي البكري وهما متعاصران ، فوق لـكل منهما ما ليس عند الآخر ، ونحصل من مجموع ذلك كله رواية مئة من الصحابة رضى الله عنهم . وقال ابن الصلاح : « ثم لم يزل عدده في ازدياد وهلم جراً على التوالى والاستمرار ، وليس في الأحاديث ما في حريته من التواتر » وقيل : لم يوجد في الحديث مثال للتواتر إلا هذا . وقال ابن دحية : قد أخرج من نحو أربعمائة طريق . (كذا في عمدة القاري للعيني) وهو خلاصة ما قرره الحافظ ابن حجر في الفتح . قال الحافظ في هذا الحديث : « أخرجه البخاري من حديث النيرة ، وعبد الله بن عمرو ، ووائله ؛ واتفق مُسَلَّمٌ معه على تخريجه عن علي وأنس وأبي هريرة والنيرة . وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضاً . وصح في غير الصحيحين من حديث ثلاثين من الصحابة وورد أيضاً عن نحو خمسين من غيرهم بأسانيد ضعيفة ، وعن نحو من عشرين بأسانيد ساقطة ، ثم بين رحمه الله من اعتنى بجمعه كما تقدم .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » أى فليتخذ لنفسه منزلاً . يقال تَبَوَّأ الدار ، إذا اتخذها مسكناً ، وهو أمر معناه الخبر ، يعنى : فإن الله يَبُوُّهُ ، وتسميته بصيغة الأمر للإيهانة ، ولذا قيل : الأمر فيه للتهكم أو التهديد إذ هو أبلغ في التغليظ والتشديد من أن يقال : كان مقعده في النار ، ومن ثم كان ذلك كبيرة ، بل قال الشيخ أبو محمد الجويني : إنه كفر ، يعنى لأنه يترتب عليه الاستخفاف بالشرعية . ويؤخذ من الحديث أن من قرأ حديثه وهو يعلم أنه يلحن فيه ، سواء كان في أدائه أو إعرابه ، يدخل في هذا الوعيد الشديد ، لأنه بلحنه كاذب عليه ، وفيه إشارة إلى أن مَنْ ثقل حديثاً وعلم كذبه ، يكون مستحقاً للنار ، إلا أن يتوب ، لا من ثقل عن رآو عنه عليه الصلاة والسلام ، أو رأى في كتاب ولم يعلم كذبه قال الطيبي : « فيه إيجاب التحرز عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بأنه لا يُحَدَّثُ عنه إلا بما يصح بنقل الإسناد » قال ابن حجر : « وما أوجه كلام شارح من حرمة التحديث بالضعيف مطلقاً مردود . » اهـ والظاهر أن

مراد الطبيب بقوله : « إلا بما يصح » الصحة اللغوية التي بمعنى الثبوت ، لا الاصطلاحية ، وإلا لأوهم حرمة التحديث بالحسن أيضا ولا يحسن ذلك ، ولا يظن به هذا ، إذ من العلوم ، أن أكثر الأحاديث الدالة على الفروع حسان ، ومن المقرر أن الحديث الضعيف يُعمل به في فضائل الأعمال ، فيتمتعين محل كلامه على ما ذكرناه ، وكلامه أيضا مشعر بذلك ، إذ لم يقل « بنقل الإسناد الصحيح » ولكنه موم أنه لا بد من ذكر الإسناد ، وليس كذلك . لأن المراد أنه لا يحدث عنه ، إلا بما ثبت عنه ، وذلك الثبوت ، إنما يكون بنقل الإسناد ، وفائدته أنه لو روى عنه ما يكون معناه صحيحا ، لكن ليس له إسناد ، فلا يجوز أن يحدث به عنه ؟ واللام في الإسناد للعهد ، أي الإسناد المعتبر عند المحدثين ، وإلا فقد يكون للحديث الموضوع إسناد أيضا . قال عبد الله بن المبارك : « الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء . » قال ابن حجر : « ولكون الإسناد يعلم به الموضوع من غيره ، كانت معرفته من فروض الكفاية ، قيل « بَلَّغُوا عَنِّي » يحتمل وجهين : أحدهما اتصال السند بنقل الثقة عن مثله إلى منتهاه لأن التبليغ من البلوغ وهو إنهاء الشيء إلى غايته ، والثاني : أداء اللفظ كما سُمِعَ من غير تغيير ، والمطلوب في الحديث كلا الوجهين . » (كذا في مرقاة المفاتيح) .

تنبيه - قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح ، في شرح حديث البخاري عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلَيْلِجَ النَّارَ » معناه : لَا تنسبوا الكذب إليَّ ، ولا مفهوم لقوله « عَلَيَّ » لأنه لا يتصور أن يكذب له لئيه عن مطلق الكذب . وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب ، وقالوا : « نحن لم نكذب عليه ، بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته » وما دروا أن قوله ﷺ ما لم يقل ، يقتضي الكذب على الله تعالى ، لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية ، سواء كان في الإيجاب أو النذب ، وكذا مقابلهما وهو الحرام والمنكروه . ولا يُعْتَدُّ بمن خالف ذلك من الكرامية ، حيث جوزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب ، في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة واحتج بأنه كذب له لا عليه ، وهو جهل باللغة العربية .

وتمسك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت ، وهي ما أخرجه البزار من حديث ابن مسعود بلفظ : « مَنْ كَذَبَ عَلَىَّ لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ . . . الحديث » وقد اختلف في وصله وإرساله ، ورجح الدارقطني والحاكم إرساله ، وأخرجه الداريمى من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف . وعلى تقرير ثبوته ، فليست اللام فيه لليلة ، بل للصيرورة كما فسر قوله تعالى (١) : « فَنَ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ » والمعنى أن ما كمال أمره إلى الإضلال ، أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر ، فلا مفهوم له كقوله تعالى (٢) : « لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً - وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْكُمْ إِنْ قُلْتُمْ » فإن قتل الأولاد ، ومضاعفة الربا ، والإضلال ، في هذه الآيات ، إنما هو لتأكيد الأمر فيها ، لا اختصاص الحكم . انتهى

١١ - يباه أنه ليس كل حديث في باب الترغيب تحدث به العامة

ترجم لهذا المقصد المهم الإمام البخارى في صحيحه بقوله : « باب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ أَقْوَامًا : دون قوم ، كراهية أن لا يفهموا » ثم قال : قال على رضي الله عنه : حدثوا الناس بما لا يعرفون ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله ؟ ثم أسند عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاذ رديفه على الرحل قال « يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ! » قال : لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ! ، قال : « يَا مُعَاذُ ! » قال : لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ! ثلاثاً : « مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ . » وقال : « يا رسول الله أفلا أخبر به الناس فيستبشروا إذا يتكلموا » وأخبر بها معاذ عند موته تأمناً . وروى مسلم أن النبي ﷺ أمر أبا هريرة أن يشر بذلك الناس . فلقبه عمر ، فدفعه وقال : ارجع يا أبا هريرة « ودخل على أثره فقال « يا رسول الله ! لا تفعل ، فإنى أخشى أن يتكلم الناس ، فخلهم يعملون » فقال : فخلهم . »

وسبق في الثمرة التاسعة^(١) في بحث الصحيح شذو من هذا البحث الجليل فتذكر .
وقد توسع فيه وأجاد صديقنا مؤلف كتاب أشهر مشاهير الإسلام^(٢) بقوله تحت
عنوان : ما كل حديث تحدث به العامة وندم أبي عبيدة على نقله الحديث لعامة الناس «
ما صورته : » كل مسلم اكتنه كنه الدين الإسلامى ، ووقف على حكمه وأمراره ، يرى
من آياته العظمى في الترغيب والترهيب ، ما لو أحسن استماله ووضع في موضعه ، لكفى
لإزعاج النفوس الشريرة عن مواطن الرذيلة ، مهما التصقت بها ، وأمنت فيها ، ولجمل
النفوس البارة نوراً على نور ، وألبسها من الفضيلة لباساً لا يصيبه لى . وقد جاء الكتاب
الكريم بالترغيب ، ليكون باعثاً للنفوس على العمل الصالح رجاء الثواب الأخرى ، التى
أعده الله لعباده الصالحين ، لا ليكون لاستدراج النفوس في مدارج الاستباحة ، طمعاً في
عفو الله . لهذا جاء إزاء الترغيب بالترهيب ، لترسم على صفحات النفوس صورة العقاب كما
ارتسمت صورة الثواب ، فيكون لها منها داع إلى الخير ، يذكّر بها بالثواب ، ويمكن منها
الرغبة فيه لا إلى حد الطمع والفرور ، ثم الاستدراج في الشرور ؛ وزاجر عن الشر يذكّر بها
بالعقاب ، ويمكن منها الرهبة منه لا إلى حد الانقطاع إلى تقويم أؤد النفس وتمطيل
وظائف الحياة ، ولا إلى حد اليأس والقنوط ، ثم الاسترسال في الشهوات ،
واقتراف المنكرات . على ذلك الأساس ، بُنى الترغيب والترهيب في الإسلام .
وكل ما جاء منه في الحديث النبوى ، فالمراد منه عين ما أراده القرآن ، ولكن ما الحيلة ،
وقد أولع كثير من علماء المسلمين بالإفراط في الوعظ ترغيباً وترهيباً ، وحلوا عامة الناس
على طريقهم في فهم الدين ، فأكثروا من حمل الحديث وروايته ، دون التفهم له ، والعلم
بمقاصده ، ووضع كل شئ منه في محله ، والتفريق بين صحيحه وموضوعه ، حتى أغروا العامة
بمقيدة الإباحة ، لكثرة ما يروون لهم من أحاديث الترغيب ، ولو موضوعة ، كفضائل الصيام
والصلاة ، وفضائل الشهور والأيام ، وفضائل التلاوات ؛ وجلها — إن لم نقل كلها — من

(١) ص ١٠٠ من هذا الكتاب .

(٢) رفيق العظم — أشهر مشاهير الإسلام — ج ٢ ، ص ٢٦٧ ، القاهرة مطبعة الموسوعات ،

الموضوع الذي تُستدَرَجُ به العامة للاستباحة لاعتقادهم بأن من صام كذا غفر له من السيئات كذا وكذا ، ومن تَنَفَّلَ يوم كذا عتيت سيئاته إلى كذا . ولقد بلغ بعضهم سوء الفهم للدين ، أن جعلوا لبعض القصائد النبوية من الفضائل ما لم يحمله القرآن ، فقالوا: إن البيت الغلاني منها ، لشفاء الأسقام ، والآخر لمحو الذنوب والآثام ، والثالث للنجاة من ظلم الحكام . فليت شعري! إذا اعتقد المائي أن تلاوة بيت من قصيد ، يكفي لمحو كل ما يقترفه في يومه من الآثام ، فإلى أية درجة ينتهي فساد أخلاقه ، وشرور نفسه ؟ وماذا ينفعه القرآن بأوامره ونواهيه ، ووعده ووعيده ، وحكمه وأحكامه ؟ اللهم إن هذا لنائبُ الاستهانة بالدين ، والجهل بمقاصد الإسلام ، ومنشؤه اضطراب الأفهام ، وتلبُّسُ الحقائق بالأوهام ، منذ أخذ الوضّاعون بالكذب على رسول الله ﷺ ، وأدخلوا في الدين ما ليس منه يُضاف إليه الاكثار من حمل الحديث على غير نَفَقَةٍ فيه ، ووضع له في مواضعه التي أرادها الشارع وقصدها الإسلام . ولو تتبع العلماء سيرة الصحابة الكرام ، سيما خاصتهم الذين لازموا النبي ﷺ ، وفهموا هذا الدين حق الفهم ، رأوا كيف أنهم كانوا يُقَلِّونَ من رواية الحديث إلا للخاصة ، أو ما تعلق منه بالأحكام ! حتى بلغ بمعر رضى الله عنه أنه كان ينهى عن رواية الحديث ، ويقول : « عليكم بالقرآن » وما ذلك إلا خوف الكذب على رسول الله ﷺ ، إذا كثرت الرواية والنقل ، وخوف افتتان العامة بما ليس لهم به علم وبما لم يتفقهوا فيه من الحديث .

« أبو عبيدة بن الجراح » ، كان من خيرة الصحابة ، وعلى جانب من التفقه في الدين والورع والتقوى دعا النبي ﷺ لأن يسميه أمين هذه الأمة ؟ وقد سمع من رسول الله ﷺ حديثاً ربما لم يسمعه منه أحد من الصحابة ، أو سمعه بعض الخاصة ، فرأى هذا الأمين أن يطوى هذا الحديث بين الجوانح ، ويضنّ به على العامة كما ضنّ به عليهم رسول الله ﷺ ، لأن عقول العامة يلابسها الاغترار ، ونفوسهم يلابسها الضعف وحبّ الشهوات ، فهم بالوعيد أولى ، وبإلزامهم ظواهر الشرع أخرى . ولكن لما ألجأته الضرورة القصوى وهو

محصور مع المسلمين في حصص ، ورأى منهم قودرا عن الحرب لا يؤمن في نفوسهم ، أوجب
أسابهم ، كلا ! وإنما هولاء الخلق التي تمكنت من أفتدسهم وقلوبهم وإخافتهم من الموت ،
لأذاته ، بل لا بعده ، فقام ، فخطب فيهم وتلا عليهم ذلك الحديث وهو ^(١) : « مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ
بِاللهِ شَيْئًا ، دَخَلَ الْجَنَّةَ » استحاثا لهمهم ، وتحفيقا لروعهم مما بعد الموت ، رجاء
رحمة الله وعفوه عن ذنوب اقترفوها مما دون الشرك ، إذا تابوا وأنابوا . قال لهم هذا ،
وهو يظن أن هذا الحديث لا يعتمد على أئمتنا لاعتقاده أنهم إذا خرجوا لكافة الروم ، لا يبق
منهم أحد يحدث به ، أو يلبس نفسه أثر منه ، لكثرة من كان على حصارهم من جند الروم .
ولما ظفر للمسلمين ونجوا من براثن العدو ، ندم على أن حدثهم بذلك الحديث وخشى من
أن يلقى في نفوسهم شيء منه مع أنه علقه على التوبة ، فقام وخطب فيهم فقال : « لا تتكلموا ،
ولا تترعدوا في الدرجات ، فلو علمت أنه يبق منا أحد لم أحدثكم بهذا الحديث . » والله
إن قوما بلغ بهم الإيمان الصادق ، واليقين الثابت ذلك المقام ، مقام الرهبة من الله ومن
الوقوف بين يدي قدرته بعد الموت ، لقوم عامتهم أعلم بالدين ، وأخلص في اليقين من خاصتنا .
ومع هذا فقد ندم أبو عبيدة على أن حدثهم بذلك الحديث . فليت شعري ! كيف يكون الحال بعد
ذلك العصر ، وماذا يشترط في المحدثين وحملهم علوم الدين ؟ ألا يشترط الوقوف على مقاصد
الإسلام ، والتفقه في الحديث ، والعلم بحالة الخاطئين ، واجتنب الغلو معهم في الترفيع
والترهيب ، ومراعاة ما يلبس عقولهم من القوة والضعف ؟ وأنى يتيسر هذا ، وقد نتج عن
كثرة الرواية وحمل الحديث بلا تفقه فيه ، زيغ العقول عن مقاصد الشرع واجترأ الكذابين
على وضع الحديث ، وشحن الكتب الإسلامية بما لا يرضاه الله والرسول ؛ وهوما كان يحذر
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ولهذا نهى في عصره الذي هو خير العصور ، عن الإكثار
من رواية الحديث ، فما بالك بما يلي عصره من العصور ؟

« ذكر الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي الأندلسي في كتابه « جامع بيان

العِلمَ وفضله^(١) » في باب ذكر مَنْ ذَمَّ الإكثار من الحديث دون التفهم له والتفقه فيه مانصه : « عن ابن وهب قال : سمعت سفيان بن عُيَيْنَةَ يحدث عن بيان ، عن عامر الشعبي ، عن قَرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ قال : خرجنا نريد العراق ، فثنى معنا عمر إلى حرار ، فوضأ ، فسل اثنتين ، ثم قال : أتدرون لم مَشَيْتُ معكم ؟ قالوا : نعم ، نحن أصحاب رسول الله ﷺ ، فمَشَيْتُ معنا ؟ فقال : إنكم تأتون أهل قرية ، لهم دويٌّ بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فَتَشْغَلُوهُمْ ؛ جودوا القرآن ، وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ ؛ امضوا وأنا شريككم . فلما قدم قَرْظَةُ قالوا : حدثنا ؛ قال : نهانا عمر بن الخطاب . »

ثم قال ابن عبد البر بدهذا بقليل مانصه : « قول عمر ، إنما كان لقوم لم يكونوا أحصوا القرآن فخشى عليهم الاشتغال بغيره عنه ، إذ هو الأصل لكل علم . هذا معنى قول أبي عبيدة في ذلك . ثم قال أيضاً : إن نهيه عن الإكثار ، وأمره بالإقلال من الرواية عن رسول الله ﷺ ، إنما كان خوف الكذب على رسول الله ﷺ ، وخوفاً من أن يكونوا مع الإكثار ، يحدثون بما لم يتيقنوا حفظه ولم يعموه ، لأن ضبط من قَلَّتْ روايته ، أكثر من ضبط المستكثر ، وهو أبعد من السهو والغلط الذي لا يؤمن مع الإكثار ؛ فلماذا أمرهم عمر من الإقلال من الرواية » انتهى .

١٢ — وجوب تعرف الحديث الصحيح من الموضوع

لن يطالع المؤلفات التي لم تميز بين صحيح الأحاديث وسقيمها

قال شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية رحمه الله تعالى في مکتوبه لجماعة المعارف الجليل الشيخ عدي بن مُسافر رحمه الله تعالى في بعض فصوله^(٢) : وأنتم — أصالحكم الله — قد منَّ الله عليكم بالانتساب إلى الإسلام ، الذي هو دين الله ، وعافاكم مما ابْتُلِيَ به من خرج عن الإسلام من الشركين وأهل الكتاب وعافاكم بما تنسابكم إلى السنة من أكثر البدع الضلالة

(١) ص ١٧٤ — ١٧٥ .

(٢) الوصية الكبرى ، ص ٢٧٢ ج ١ ، من مجموعة الرسائل الكبرى .

مثل كثير من بدع الزوافض والجمية والحوارج والقدرية ، بحيث جعل عندكم من البنض لمن يكذب بأسماء الله وصفاته وقضائه وقدره ، أو يسب أصحاب رسول الله ﷺ ما هو من طريقة أهل السنة والجماعة . وهذا من أكبر نعم الله على من أنعم عليه بذلك ، فإن هذا عام الإيمان وكالدين ؛ ولهذا أكثر فيكم من أهل الصلاح والدين ، ما لا يوجد مثله في طوائف البدعيين ، وفيكم من أولياء الله للمتقين ، من له لسان صدق في العالمين . فإن قدماء المشايخ الذين كانوا فيكم ، مثل الملقب بشيخ الإسلام أبي الحسن علي بن أحمد ابن يوسف القرشي الهكازي ، وبعده الشيخ العارف القدوة عدي بن مسافر الأموي ، ومن سلك سبيلهما ، فيهم من الفضل والدين والصلاح والاتباع للسنّة ، ما عظم الله به أقدارهم ، ورفع به منارهم » .

ثم قال : « والشيخ عدي قدس الله روحه ، عقيدته المحفوظة عنه ، لم يخرج فيها عن عقيدة من تقدم من المشايخ الذين سلك سبيلهم ، كالشيخ عبدالواحد الشيرازي ، وكشيخ الإسلام الهكازي ونحوها . وهؤلاء المشايخ لم يخرجوا في الأصول الكبار عن أصول أهل السنة والجماعة ؛ بل كان لهم من الترغيب في أصول أهل السنة ، والدعاء إليها ، والحرص على نشرها ، ومنازمة من خالفها ، مع الدين والفضل والصلاح ، ما رفع الله به أقدارهم ، وأعلى منارهم ؛ وغالب ما يقولونه في أصولها الكبار جيد ، مع أنه لا بد وأن يوجد في كلامهم وكلام نظرائهم من المسائل المرجوحة ، والدلائل الضعيفة ، كأحداث لا تثبت ، ومقاييس لا تطرد ، ما يعرفه أهل البصيرة . وذلك أن كل أحد يؤخذ من قوله ويترك ، إلا رسول الله ﷺ ، لاسيما المتأخرون من الأمة الذين لم يحكموا معرفة الكتاب والسنة ، والفقهاء فيهما ، ويميزوا بين صحيح الأحاديث وسقيمها ، ونتاج المقاييس وعقيمها ، مع ما ينضم إلى ذلك من غلبة الأهواء ، وكثرة الآراء ، وتغلط الاختلاف والافتراق ، وحصول العداوة والشقاق ؛ فإن هذه الأسباب ونحوها ، مما يوجب قوة الجهل والظلم للذين نت الله بهما الإنسان في قوله : « وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ؛ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ! » ^(١) فإذا من الله على الإنسان بالعلم

والعدل ، أُنقذه من هذا الضلال . وقد قال سبحانه : « وَالْمَعْرُوفُ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٌ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ » . وقد قال تعالى : « وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ، وَكَانُوا بآيَاتِنَا يُوقِنُونَ . » (١) وأنتم تعلمون - أصلحكم الله أن السنة التي يجب اتباعها ، ويُحْمَدُ أهلها ، ويُدْمُ من خالفها ، هي سنة رسول الله ﷺ في أمور الاعتقادات وأمور العبادات ، وسائر أمور الديانات . وذلك إنما يُعرَفُ بِمعرفة أحاديث النبي ﷺ ، الثابتة عنه في أقواله وأفعاله ، وماتركة من قول وعمل ، ثم ما كان عليه السابقون والتابعون لهم بإحسان . وذلك في دواوين الإسلام المعروفة مثل صحيح البخاري ومسلم ، وكتب السنن ، مثل سنن أبي داود ، والنسائي ، وجامع الترمذي ، وموطأ الإمام مالك ؛ ومثل المسانيد المعروفة ، كمثل مسند الإمام أحمد وغيره . ويوجد في كتب التفسير والغازي ، وسائر كتب الحديث ، كلها وأجزائها ، من الآثار ، ما يُسْتَدَلُّ ببعضها على بعض . وهذا أمرٌ قد أقام الله من أهل المعرفة من اعتنى به حتى حفظ الله الدين على أهلها . وقد جمع طوائف من العلماء الأحاديث والآثار المروية في أبواب عقائد أهل السنة ، مثل حماد بن سلمة ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، وهشام بن سعيد الدارمي وغيرهم في طبقتهم . ومنها ما يروى عليه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم في كتبهم ، ومثل مصنفات أبي بكر الأثرم ، وعبد الله بن أحمد ، وأبي بكر الخلال ، وأبي القاسم الطبراني ، وأبي الشيخ الأصبهاني ، وأبي بكر الأجرى ، وأبي الحسن الدارقطني ، وأبي عبد الله بن مندة ، وأبي القاسم اللالكائي ، وأبي عبد الله بن بطة ، وأبي عمر الطلمنكي ، وأبي نُعَيْمٍ الأصبهاني ، وأبي بكر البيهقي ، وأبي ذر الهروي ؛ وإن كان يقع في بعض هذه المصنفات من الأحاديث الضعيفة ، ما يعرفه أهل المعرفة .

« وقد يروى كثير من الناس في الصفات وسائر أبواب الاعتقادات ، وعامة أبواب الدين ، أحاديث كثيرة ، تكون مكذوبة موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي قسبان :

منها : ما يكون كلاماً باطلاً ، لا يجوز أن يقال ، فضلاً عن أن يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

والقسم الثاني : من الكلام ، ما يكون قد قاله بعض الساف ، أو بعض العلماء ، أو بعض الناس ، ويكون حقاً ، أو مما يسوغ فيه الاجتهاد ، أو مذهباً لقائله فيُعزى إلى النبي ﷺ ، وهذا كثير عند من لا يعرف الحديث ، مثل المسائل التي وصفها الشيخ أبو الفرج عبد الواحد ابن محمد بن علي الأنصارى ، وجعلها محنةً يُفرّق فيها بين السنن والبدعي ، وهي مسائلٌ معروفة عملها بعض الكذابين ، وجعل لها إسناداً إلى رسول الله ﷺ ، وجعلها من كلامه ؛ وهذا يملئه من له أدنى معرفة أنه مكذوب مفترى ، وهذه المسائل ، وإن كان غالبها موافقاً لأصول السنة ، ففيها ما إذا خالفه الإنسان لم يحكم بأنه مبتدع ، مثل أول نعمة أنعم بها على عبده ، فإن هذه المسألة ، فيها نزاع بين أهل السنة ، والنزاع فيها لفظي ، لأن مبتناها على أن الله يستقبحها ألم ، هل تسمى نعمة أم لا ؟ وفيها أيضاً أشياء مرجوحة .

فالرابع : أن يفرّق بين الحديث الصحيح ، والحديث الكذب ، فإن السنة هي الحق دون الباطل ، وهي الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة . فهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً ، ولن يدعى السنة خصوصاً . انتهى .

١٣ - بياض أثره عبرة بأروما ديت المقرون

في كتب الفقه والتصوف

ما لم يظهر سندها وإن كان مصنفها جليلاً

قال العلامة ملا علي القاري في رسالة الموضوعات ^(١) : « حديث : من قضى صلاته من الفرائض في آخر جمعة من رمضان ، كان ذلك جابراً لكل صلاة فاتته في عمره إلى سبعين سنة » باطل قطعاً ، ولا عبرة بنقل صاحب النهاية وغيره من بقية شراح الهداية ، فإنهم

ليسوا من المحدثين ، ولا أسندوا الحديث إلى أحد من الخرجين » . اه
وقال السيوطي في مرآة السعود إلى سنن أبي داود ، على حديث « نهى أن يعتشط
أحدنا كل يوم . . . » : فإن قلت : « إنه صلى الله عليه وسلم كان يصرح لمجته كل يوم مرتين ،
قلت : لم أقف على هذا بإسناد ، ولم أر من ذكره إلا النزالي في الإحياء ؛ ولا يخفى ما فيه
من الأحاديث التي لا أصل لها » . اه

وظاهر أنهم لم يوردوا ما أوردوا مع العلم بكونه موضوعاً ، بل ظنوه مروياً . وتقدُّ
الآثار من وظيفة حملة الأخبار ، إذ لكل مقام مقال ، ولكل فن رجال .

١٤ - الرد على من يزعم تصحيح بعض الروايات بالكشف

بأن مدار الصحة على السند

في فتاوى العلامة الشيخ عُليش رحمه الله مثاله : « وسئل عن حديث يس لما قرئت
له « هل هو صحيح ، وما يترتب على من شنع على من أنكر صحته ، أفيدوا الجواب ؛
فأجاب بمانصه : « الحمد لله ؛ نص » الحافظ السخاوي في كتابه « المقاصد الحسنة ، في
الأحاديث المشهورة على الألسنة » على أن هذا الحديث لا أصل له ، وكذلك سيدي محمد
الزرقاني في مختصره ، ويترتب على هذا الشنع المذكور ، الأدب الشديد ، لتجربته على
التكلم بتغير علم ، والظاهر من حال هذا الرجل أنه جاهل جاف غليظ الطبع ، لم يخالف أحداً
من أهل العلم ، ومثل هذا يخشى عليه مقتُّ الله تعالى لخوضه في الأحاديث بغير معرفة ، إذ
من له معرفة لا ينكر النصوص ، وشدة الجهل وضعف العقل وعدم الديانة توجب أكثر
من ذلك والله أعلم . »

وكتب على هذا السؤال أيضاً الشيخ إبراهيم السقاء ، خطيب الأزهر مانصه : « الحمد
لله ؛ قرر الشعراني في كتابه البدر النير ، نقلاً عن الحافظ السخاوي ، أن الحديث بهذا اللفظ
لا أصل له . ثم قال : وهو عند جماعة الشيخ إسماعيل البني قطعي » انتهى .

فهذا مما اختلف فيه الناس ، فلا يليق أن يُردَّ على من أنكر صحته ، فإن السخاوي
أنكرها ، ولا يليق أن يُردَّ على من قرره ، فإن بعض الناس قد قرره كما سمعته عن

الشمراني ، وفضل « يس » وكونها لقضاء الأغراض الدنيوية والأخروية ، لا يتوقف على هذا الحديث فإنه قد وردت به أحاديث أخر . هذا ما فتح الله به .

الفقير

ابراهيم المسقا السافعي

عني عنه

قال جامع فتاوى الشيخ عليش رحمه الله : ولما اطلع على هذا الجواب شيخنا أبو يحيى (يعني الشيخ عليشا) كتب عليه ما نصه : « الحمد لله ؛ من المعلوم لكل أحد ، أن الأحاديث لا تثبت إلا بالأسانيد ، لا بنحو الكشف وأنوار القلوب ، فإنا نقله الشمراني عن جماعة سيدى إسماعيل البيني ، إن كان الراد صحة اللفظ كما فهم المنق ، توقّف الأمر على السند ، وإلا ردّ القول على قائله كائنا من كان ، ودين الله لا يحابة فيه ، والولاية والكرامات لا تدخل لها هنا ، إنما المرجع للحفظ العارفين بهذا الشأن . والحديث عندهم متفق على أنه لا أصل له . فقد ذكره ملا على قارى وقال : قال السخاوى : لا أصل له ، وقال فى خطبة كتابه إنه لا يذكّر الحديث الثابت ، ولا المختلف فى وضعه ، وإن كان الراد صحة معناه ، كما هو اللائق بتحصين الظن بالسادة ، فهذا أمر قريب ، لأن من صح توكله ، وصدق إخلاصه ، إذا دعا إليه أجابه ، خصوصاً إذا توسل بالقرآن . ويقع مثل هذا فى كلام الحفاظ ، فقد قال أبو بكر بن العربى لما تكلم على حديث « سورة المائدة ، نعمت الفائدة » : أنا أقول : سورة المائدة نعمت الفائدة ، لكن اللفظ لم يرد . انتهى .

إلا أن هذا غير مانحن فيه ، فتعقّب هذا المفتى على السخاوى بآخر عبارة الشمراني فى غير محله ، لأنه مبنى على ما فهم من إرادة صحة اللفظ . وقد علمت أنه لا يصح لتوقفه على السند ، ولم يوجد ، إذ لو وجد لعرفه الحفاظ ، وذكروا الحديث فى كتبهم . وقوله : « فهذا مما اختلف فيه » فيه ما فيه ؛ وردّه كلام ملا على . وقوله : « ولا يليق الرد على من قرره » كأن مراده المفتى الأول ، وهو لم يرد على من قرّر ، إنما رد على من تسكّم بلاعام ، وخاض بغير معرفة ، والرد على هذا متمين ، وكأنه لم يفهم ألقاظ من رد عليه ، كما أنه لم يفهم مراد

من رَدَّ به ، وكأنه لم يفهم السؤال حيث قال : وفضل «يس» الخ فإن فضل جميع القرآن لا نزاع فيه بين المسلمين . وقوله : « هذا ما فتح الله به ، لم أفهم معناه ، فإنه إذا لم يحقق مراد من يتعقب بكلامه ، ولا يتدبر السؤال ، ولم يفهم ألفاظ من رد عليه ، مع كون الرد فضولاً ، لأنه إنما سئل عما في السؤال ، وأما في جواب المجيب فلا ؛ فبأى شيء وقع الفتح ، وإن كان هذا غاية مَلَكَة هذا الرجل ، فإننا لله ! قد كنت أظن أن تحت القبة شيخاً والله أعلم !! » اه كلام الشيخ عليش .

البَابُ الْخَامِسُ في الجرح والتعديل وفيه مسائل :

١ - بياض طبقات السلف في ذلك

قال الحافظ الذهبي "الشمس في رحمة الله تعالى في جزء جمعه في الثقات التكمّل فيهم بما لا يوجب ردّهم ما نصّه : « وأما الصحابة رضي الله عنهم فبساطهم مطوّى » ، وإن جرى ما جرى ، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات ، فما يكاد يسلم من الغلط أحد ، لكنه غلط نادر لا يضرُّ أبداً ، إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوا العملُ ، وبه ندين الله تعالى . وأما التابعون ، فيكاد يعدم فيهم من يكذب عمداً ، لكن لهم غلط وأوهام . فما ندر غلطه في جنب ما قد سجل احتّميل ، ومن تعدّد غلطه وكان من أوعية العلم اغتفر له أيضا ، ونُقِلَ حديثه ، وعمل به على ردّد بين الأئمة الثبات في الاحتجاج بمن هذانته كالحارث الأعور وعاصم بن ضمرة وصالح مولى التوأمة ، وعطاء بن السائب ونحوهم ، ومن خَشِ خطؤه وكثر تفرّده لم يُحتجَّ بحديثه ، ولا يكاد يقع ذلك في التابعين الأولين ولو وُجد ذلك في سفار التابعين كقَسْنِ بدم . وأما أصحابُ التابعين كالك والأوزاعي وهذا الضرب ، فلي المراتب المذكورة . ووجد في عصرهم من يعتمد الكذب أو من كثر غلطه فترك حديثه . هذا مالك هو النجم الهادي بين الأمة وما سلّم من الكلام فيه ، ولو قال قائل عند الاحتجاج بمالك : فقد تكلم فيه ، لمز وأهين . وكذا الأوزاعي ثقة حجة وربما انقرد وُهم ؛ وحديثه عن الزُّهري فيه شيء ما ، وقد قال فيه أحمد بن حنبل : « رأى ضعيف ، وحديثه ضعيف . وقد تكلفَ لمنى هذه اللفظة ، وكذا تكلم من لا يفهم في الزُّهري لكونه خَصَبَ

بالسواد، ولبس زى الجند، وخدم هشام بن عبد الملك . وهذا باب واسع ، والماء إذا بلغ قُلَّتَيْن لم يحمل الخَبَث ؛ والؤمن إذا رجحت حسناته وقلَّت سيئاته فهو من الفلحين . هذا أن لو كان ما قيل في الثقة الرضى مؤثراً ، فكيف وهو لا تأثير له ؟ » انتهى كلام الذهبي .

٢ - بياحه أنه جرح الضعفاء من النصيحة

قال الإمام النووي : « اعلم أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق ، للضرورة الداعية إليه ، لصيانة الشريعة المكرّمة ، وليس هو من النية المحرّمة ، بل من النصيحة لله تعالى . ورسوله ﷺ والمسلمين . ولم يزل فضلاء الأئمة وأخبارهم ، وأهل الورع منهم يفعلون ذلك .. وقد تكلم الإمام مسلم على جماعة منهم في مقدمة صحيحه ، وقدّمنا في مبحث الضعيف تحت ترجمة قول مسلم رحمه الله أن الراوى عن الضعفاء غاشٌّ آثمٌ جاهل زيادة على ذلك . فارجع إليه (١) .

٣ - بحث تفارض الجرح والتعديل

« إذا اجتمع في الراوى جرحٌ مفسّر وتعديلٌ ، فالجهورُ على أن الجرح مقدّم . ولو كان عدد الجارح أقل من المعدّل . قالوا : لأن مع الجارح زيادة علم ؛ وقيل : إن زاد المعدّنون في العدد على المجرّحين ، قدّم التعديل . » انتهى ما في التقريب وشرحه (١) . وهذا القول وإن ضعف فهو الذى يتجه . وما أحسن مذهب النّسائى في هذا الباب : وهو أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه ، ولذا أرى من الواجب على المحقّق أن لا يكتفى في حال الراوى على المختصرات في أسماء الرجال ، بل يرجع إلى مطولاته التى تحكى أقوال الأئمة ؛ فمضى أن لا يرى إجماعاً على تركه بل يرى كثرة فيمن عدّله ، فليتّق الله الجارح ، وليستبرئ لدينه ، والله الموفق .

ثم رأيت التاج السبكي قال في طيقاته : « الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم : الجرح مقدم على التعديل إطلاقاً ، بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته ، وكثر مادحوه ، ونذر جارحوه ، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه ، من تعصب مذهبي ، أو غيره ، لم يلتفت إلى جرحه » . وقال أيضاً : « قد عرفناك أن الجارح لا يقبل منه الجرح وإن فسره في حق من غلبت طاعته على معاصيه ، ومادحوه على ذاميه ، ومزكوه على جارحيه ، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثله من تعصب مذهبي ، أو منافسة دنيوية ، كما يكون بين النظراء وغير ذلك . وحيث فلا يلتفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة ، وابن أبي ذئب وغيره في مالك ، وابن معين في الشافعي ، والنسائي في أحمد بن صالح ، ونحوه . ولو أطلقنا تقديم الجرح ، لما سلم لنا أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طمن فيه طاعنون ، وهلك فيه هالكون » اهـ .

وقال الحافظ الذهبي في ميزانه في ترجمة الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني مانصه : « كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعْتَابَر ، لاسيما إذا لاح لك أنه لدواء أولمذهب أو لحسد ؛ وما ينجو منه إلا من عصمه الله ؛ وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهلهم ذلك سوى الأنبياء والصديقين ولوشئت لسردت من ذلك كراريس . » انتهى .

وقال العارف الشعرائي قدس سره في مقدمة لليزان : « مامن راوٍ من الرواة المحدثين والمجتهدين كلهم إلا وهو يقبل الجرح كما يقبل التعديل لو أُضيف إليه ، ماعدا الصحابة ؛ وكذا التابعون عند بعضهم لعدم العصمة ، أو الحفظ في بعضهم . ولكن لا كان العلماء رضى الله عنهم أمناً على الشريعة وقدموا الجرح أو التعديل عمل به مع قبول كل الرواة لما وصف به الآخر احتمالاً ؛ وإنما قدم جمهورهم التعديل على الجرح ، وقالوا : الأصل العدالة ، والجرح طارئ ، ثلثا يذهب غالب أحاديث الشريعة ؛ كما قالوا أيضاً : إن إحسان الظن بجميع الرواة المستورين أولى ، وكما قالوا : إن مجرد الكلام في شخص لا يسقط مروية ، فلا بد من الفحص عن حاله . وقد خرج الشيخان لخلق كثير ممن تكلم الناس فيهم ، إثارة لإثبات الأدلة الشرعية على نقيها ، ليحوز الناس فضل العمل بها ؛ فكان في ذلك فضل كثير للأمة ؛

أفضل من تجربهم ؛ كما أن في تضيفهم للأحاديث أيضاً رحمة للأمة ، بتخفيف الأمر بالعمل بها ، وإن لم يقصد الحفاظ ذلك ، فإنهم لو لم يضعفوا شيئاً من الأحاديث ، وصححوها كلها ، لكان العمل بها واجباً ، وعجز عن ذلك غالب الناس ، فاعلم ذلك » انتهى .

٤ — يباه أنه تجريح بعض رجال الصحيحين لا يباح به

قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي : « ما احتج البخاري ومسلم به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم ، محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب . » وقال النووي في شرح البخاري : « ما ضعف من أحاديثها مبني على علل ليست بقادحة » . وقال الحافظ الذهبي في جزء جمعه في الثقات الذين تكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم ما نصه : وقد كتبت في مصنفي الزان عدداً كثيراً من الثقات الذين احتج البخاري أو مسلم أو غيرهما بهم لكون الرجل منهم قد دوّن اسمه في مصنفات الجرح وما أوردتهم لضعف فيهم عندي ، بل ليُعرف ذلك ، وما زال يمرُّ بي الرجل الثبّت ، وفيه مقال من لا يباح به . ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدّة من الصحابة والتابعين والأئمة ، فبعض الصحابة كفر بعضهم بتأويل ما ، والله يرضى عن الكل ، وينفر لهم ، فاهم بمصومين ، وما اختلافهم وعاربتهم بالتّيهم عندنا أصلاً ، وبتكفير الخوارج لهم انحطت روايتهم بل صار كلام الخوارج والشّية فيهم جرحاً في الطاعنين . فانظر إلى حكمة ربك ، نسأل الله السلامة . وهكذا كثير من كلام الأثران بعضهم في بعض ، ينبغي أن يطوى ولا يروى ، وي طرح ولا يجعل طعنًا ، ويعامل الرجل بالعدل والقسط » انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح ^(١) ، في الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال الصحيح والجواب عنه مانصه : « ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تجريح صاحب الصحيح لأى راوٍ كان مقتضى لعدالته عنده ، وصحة ضبطه ، وعدم غفلته ، ولا سبياً

ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين : وهذا معنى لم يحصل لغير من خرَّج عنه في الصحيح ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيها . هذا إذا خرج له في الأصول ، فأما إن خرج له في التابعات والشواهد والتماثل ، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره ، مع حصول اسم الصدق لهم . وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طمناً ، فذلك الطمن مقابل لتعديل هذا الإمام ، فلا يقبل إلا مُبَيَّنَّ السبب ، مفسراً بقادح يقدر في عدالة هذا الراوى ، وفي ضبطه مطلقاً ، أو في ضبطه بخبر يمينه ، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة ، منها ما يقدر ومنها ما لا يقدر . وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسى يقول في الرجل الذى يخرِّج عنه في الصحيح : « هذا جاز القنطرة » بمعنى بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قبل فيه . قال الشيخ أبو الفتح القشيري ، هو ابن دقيق العيد في مختصره لكتاب ابن الصلاح في مختصره : « وهكذا نعتقد ، وبه نقول ، ولا نخرِّج عنه إلا بحجة ظاهرة ، وبيان شاف ، يزيد في غلبة الظن على المعنى الذى قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ، ومن لوازم ذلك تعديل روايتهما .

قلت : فلا يقبل الطمن في أحد منهم إلا بقادح واضح ، لأن أسباب الجرح مختلفة ، ~~بعضها ناهياً على خمسة أشياء~~ : البدعة أو المخالفة أو النلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السند بأن يدعى في الراوى أنه كان يدلس أو يرسل . فأما جهالة الحال فنندفع عن جميع من أخرج لهم في الصحيح ، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه مرفوقاً بالعدالة . فنزعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ، ولا شك أن الدعى لمرفقه مقدم على من يدعى عدم معرفته لا مع الثبوت من زيادة العلم . ومع ذلك فلا تجرد في رجال الصحيح أحداً ممن يموغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً ، كما سنبينه . وأما النلط فخارة يكثر من الراوى ، وتارة يقل ، فحيث يوصف بكونه كثير النلط ينظر فيما أخرج له ، إن وحد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالنلط عليم أن العتمد أصل

الحديث لا خصوص هذه الطريق ، وإن لم يوجد إلا من طريقه ، فهذا قاذح ،
 بموجب التوقف عن الحكم بضعة ما هذا سبيله . وليس في الصحيح بحمد الله من
 ذلك شيء . وحيث يوصف بقلة النلط كما يقال : سيء الحفظ ، أوله أوهام ، أوله مناكير
 وغير ذلك من العبارات ، فالحكم فيه ، كالحكم في الذي قبله ، إلا أن الرواية عن هؤلاء
 في المتابعات ، أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك ، وأما المخالفة ، وينشأ عنها
 الشذوذ والنكارة ، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه من هو أحفظ منه ، أو أكثر
 عدداً ، بخلاف ما روى ، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ، فهذا شاذ ؛ وقد تشدد
 المخالفة أو يضمف الحفظ ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً . وهذا ليس في
 الصحيح منه إلا نزر يسير . أما دعوى الانقطاع ، فدعوة عن أخرج لهم البخاري ،
 لما علم من شرطه ، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تبهر
 أحاديثهم الموجودة عنده بالنعنة ، فإن وجد التصريح بالسماع فيها ، اندفع الاعتراض وإلا
 فلا . وأما البدعة ، فالوصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق ، فالكفر بها
 لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض ،
 من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره ، أو الإيمان بزجوجه إلى الدنيا قبل يوم
 القيامة ، أو غير ذلك ، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة . والفسق بها
 كبعد الخوارج والروافض الذين لا يتلون ذلك النكوة ، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفة
 لأصول السنة خلافاً ظاهراً ، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ . فقد اختلف أهل
 السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحريز من الكذب ، مشهوراً
 بالسلامة من خوارم المروءة ، موصوفاً بالديانة أو العبادة ، فقيل : يقبل مطلقاً ؛ وقيل : يرُدُّ
 مطلقاً ، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته ، أو غير داعية ، فيقبل غير الداعية ،
 ويردُّ حديث الداعية ، وهذا المذهب هو الأعدل ، وصارت إليه طوائف من الأئمة . وادعى
 ابن حبان إجماع أهل النقل عليه ، لكن فدعوى ذلك نظير . ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل
 فبعضهم أطلق ذلك ، وبعضهم زاده تفصيلاً فقال : إن اشتملت رواية غير الداعية على

ما يشيد بدعته ويزينها ويحسنها ظاهراً فلا تقبل ، وإن لم تشتمل فتقبل ، وطرده بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال : إن اشتملت روايته على ما يردُّ بدعته قبل وإلا فلا ، وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع ، سواء كان داعية أم لم يكن ، على ما لا تعلق له بدعته أصلاً ، هل تقبل مطلقاً أو رد مطلقاً ؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال : إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو ، إخمداً لبذعته ، وإطفاء لناره ، وإن لم يوافقه أحد ، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه ، وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث بدعته ، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانتها وإطفاء بدعته . والله أعلم

« واعلم : أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في المقائد ، فينبغي التنبيه لذلك ، وعدم الاعتداد به إلا بحق . وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا ، فضعفوا لذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق . وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحل فيه على غيره أو للتجامل بين الأقران . وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه ، أو أعلى قدراً أو أعرف بالحديث ، فكل هذا لا يعتبر به » (١)

ثم سرد الحافظ أسماء من طعن فيه من رجال البخاري مع حكاية الطعن والتنقيب عن سببه ، والقيام بجوابه والتنبيه على وجه رده ، فرحمه الله تعالى ، ورضى عنه ، وجزاه خيراً .

٥ - النافلوهر المبرعور

سلف في المقالة قبل^١، أن من أسباب الجراح البدعة، وشلنا عبارة الفتح في ذلك بما كفى. بيد أنا زيد المقام بيانا لأهميته فنقول.

ذهب الجمهور إلى أنه لا تقبل رواية المكفر ببدعته، وهو من يستلزم المكفر قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة^(١) «والتحقيق أنه لا يُردُّ كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدعى أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها. فلو أخذ ذلك على الإطلاق لا ستلزم تكفير جميع الطوائف. فالتمتد أن الذي تردُّ روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة. وكذا من اعتقد عكسه. فأمّا من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله».

قال السخاوي: «وسبقه ابن دقيق العيد فقال: الذي تقرر عندنا، أنه لا نشير المذاهب في الرواية، إذ لا تكفر أحداً من أهل القبلة إلا بإنكار قطعي من الشريعة». فإذا اعتبرنا ذلك، وانضم إليه الورع والتقوى، فقد حصل معتمد الرواية. وهذا مذهب الشافعي حيث يقبل شهادة أهل الأهواء». ثم قال السخاوي: «وقد قال عمر بن الخطاب: رضي الله عنه فيما روينا عنه: لا تظنن بكلمة خرجت من في امرئ مسلم شراً، وأنت تبحر لها في الخير عملاً».

وفي جمع الجوامع^(٢): «يُقبلُ مبتدعٌ يُحرّمُ الكذب». اه قال الهلي^(٣): «لأنه فيه مع تأويله في الابتداء، سواء دعا الناس إليه أم لا». انتهى: ولذا رد المراق^(٤) على من زعم أنه لا يحتاج بالدعاة، بأن الشيخين احتجاً بهم. قال: فاحتج البخاوي بميران بن حطان، وهو من الدعاة. أي دعاة الخوارج. واحتجاً بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحنظلي. وكان داعية إلى الإرجاء؛ وأجاب بأن أبا داود قال: «ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً».

(١) ص ٢٤. (٢) ج ٢ ص ١١٠.

(٣) شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٨ - حلب، المطبعة العلمية، ١٣٥٠ هـ.

من الخوارج . ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج .
 أقول : ههنا أمر ينبغي التفطن له ، وهو أن رجال الجرح والتعديل عدوا في مصنفاتهم كثيراً ممن رُميَ ببِدعة ، وسندهم في ذلك ما كان يقال عن أحد من أولئك أنه شيعي أو خارجي أو ناصبي أو غير ذلك ، مع أن القول عنهم بما ذكر قد يكون مقولاً واقتراء ومما يدل عليه أن كثيراً ممن رُمي بالتشيع من رواة الصحيحين لا تعرفهم الشيعة أصلاً . وقد راجعت من كتب رجال الشيعة كتاب « الكشي » و « النجاشي » ، فما رأيت ممن رماهم السيوطي نقلاً عن سلفه بالتشيع في كتابه التقريب ، ممن خرج لهم الشيخان وعددهم خمسة وعشرين إلا راويين هما : أبان بن تغلب ، وعبد الملك بن أعين ، ولم أرَ للبقية في ذينك الكتاين ذكراً . وقد استفدنا بذلك علماءهما ، وفائدة جديدة ، وهي أنه ينبغي الرجوع في الرمي ببِدعة إلى مصنفات رجالها ، فيها يظهر الأصيل من الدخيل ، والمعروف من المنكور . ونظير هذا ما كنت أدلُّ عليه ، وهو الرجوع في أقوال الفرق إلى مصنفاتها المتداولة حتى ينتلج بها الصدر ، وإلا فسكم من قول اقترى على مذهب أو نقل مقولاً ، أو فاقد شرط ، كما يعلمه من حقق إلى الأصول . بل رأيت من الشراح من يضبط لفظة لنونية ويمزوها ، ويمراجعة المزوَّ إلى يظهر اشتباه في المادة ، فتنبه لهذه الفائدة واحرص عليها .

٦ - الناقلون المجهولون

قال الخطيب البغدادي : « المجهول عند أهل الحديث ، هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ، ولا عرفه العلماء ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد ، وأقل ما يرتفع به الجاهلية ، أن يروى عنه اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم ، إلا أنه لا يثبت له حكم المدالة بروايتهما عنه » وقال الدارقطني : « ثبت المدالة برواية ثقتين عنه » .

٧ — قول الراوى : حدثنى الثقة ، أو من لا يهتم ، هل هو تعديل أم ؟

ذهب الأكثرون إلى أنه لا يُكتفى به في التمديل حتى يسميه ، لأنه وإن كان ثقة عنده ، فله من جرح يجرح قاذح عند غيره ، بل إضرابه عن تسميته ريبةٌ توقع ترددًا في القلب . وقيل : إن قائل ذلك متى كان ثقة مأمونا ، فإنه يُكتفى به كما لو عينه ، إذ لو علم فيه جرحا لذكره ، ولو لم يذكره لكان غاشا في الدين ، ولا يلزم من إبهامه له تضييفه عنده ، لأنه قد يهتم لصغر سنه ، أو لطبيعة المعاصرة أو المجاورة مما تقتضيه ظروف الزمان ، والمحقوق على الأول كما في التقريب وشرحه .

٨ — ما وقع في الصحيحين وغيرهما من نحو : ابن فلان ، أو ولد فلان

قال النووي : من عُرِفَ عنه وعدائته ، وجُهِلَ اسمه ونسبه ، احتجَّ به « . أى : لأن الجهل باسمه لا يخلُ بالعلم بعدائه .

٩ — قولهم : عن فلان أو فلان ، وهما عملا

قال النووي : وإذا قال الراوى : أخبرنى فلان أو فلان على الشك ، وهما عدلان محتجَّ به : أى لأنه قد عينهما وتحقق سماعه لذلك الحديث من أحدهما ، وكلاهما مقبول . وذلك كحديث شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء ، أو عن زيد بن وهب أن سويد بن غفلة... الحديث « .

١٠ — من لم يذكر في الصحيحين أو أحدهما لا يلزم منه جرم

قال الذهبي في ميزانه في ترجمة أشعث بن عبد الملك : « ما ذكره أحد في الضعفاء . نعم » ما أخرجا له في الصحيحين ، فكان ماذا ؟ انتهى .

١١ - اقتصار البخارى على رواية منه روايات إشارة إلى نقد في غيرها

قال الإمام تقي الدين بن تيمية في تفسير سورة « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ »^(١): « قد أنكرُوا على مسلم إخراج أشياء كثيرة يسيرة : مثل ما روى في بعض طرق حديث صلاة كسوف الشمس ، أنه صلاها بثلاث ركوعات وأربع ، والصواب أنه لم يصاتها إلا مرة واحدة بركوعين ولهذا لم يخرج البخارى إلا هذا . وكذلك الشافعى وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه وغيرهما . والبخارى سلم من مثل هذا ، فإنه إذا وقع في بعض الروايات غلط ذكر الروايات المحفوظة التي تبين غلط الغلط ، فإنه كان أعرف بالحديث وعلمه ، ولحقه في معانيه من مسلم ونحوه . » اهـ .

١٢ - ترك رواية البخارى لحديث يرويه

قال الإمام ابن القيم في « إغاثة اللهفان »^(٢) في بحث كون المطلق ثلاثا كان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرأ من خلافة عمر يُحسب له واحدة ، وتقدير حديث مسلم في ذلك ما نصه : « ردُّ الحديث فيه ضرب من التثنية ، ورواؤه كلهم أئمة حفاظ » ثم قال : « والحديث من أصح الأحاديث ، وترك رواية البخارى لا يوهنه ، وله حكم أمثاله من الأحاديث الصحيحة التي تركها البخارى لثلاث بطول كتابه ، فإنه سماه : الجامع المختصر الصحيح . انتهى .

وتوقف فيه بعض المحققين ، بأن دعوى تسمية البخارى لجامعه بالمختصر ، مطلوبة البيان ، ودعوى التسمية غير دعوى عدم الإحاطة بالصحيح ، فإنها معنى آخر لا يُنكر ، إلا أن المدار على ما وقع عليه السبر .

١٣ - بياض أنه من روى الحديث في الصحيح لا يلزم صحة جميع حديثه

قال الشعرائي قدس سره في مقدمة ميزانه : « قال الحافظ المزني والحافظ الزيلعي رحمهما الله تعالى : ومن خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضبعي والحارث ابن عبيدة ، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي ، وأبو أويس ، لكن للشيخين شروط في الرواية عن تسلم الناس فيه ، منها : أنهم لا يروون عنه إلا ما توبع عليه ، وظهرت شواهده ، وعلموا أن له أصلاً ، فلا يروون عنه ما انفرد به ، أو خالفه فيه الثقات . وهذه اللمة قد راجت على كثير من الحفاظ ، لا سيما من استدرك على الصحيحين كأبي عبد الله الحاكم ، فكثيراً ما يقول : « وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما مع أن فيه هذه اللمة » ؛ إذ ليس كل حديث احتج براويه في الصحيح يكون صحيحاً إذ لا يلزم من كون روايه محتجاً به في الصحيح أن يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحاً على شرط صاحب ذلك الصحيح ، لا خيال قَدَّ شرط من شروط ذلك الحافظ ، كما قدمنا » انتهى .

١٤ - ما كل من روى الناكير ضعيف

قال السخاوي في فتح المنيث : « قال ابن دقيق العيد : قولهم « فلان روى الناكير » لا يقتضي بمجرد ترك روايته ، حتى تكثر الناكير في روايته ، وينتهي إلى أن يقال فيه منكر الحديث ، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك بحديثه ؛ وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي : يروي أحاديث منكورة ، وهو ممن اتفق عليه الشيخان ، وإليه الرجوع في حديث : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » انتهى . وقال الحافظ الذهبي : « ما كل من روى الناكير بضعيف » .

١٥ - متى يترك حديث المتكلم فيه

قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : « أن مذهب النسائي أن لا يُترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه » . انتهى وهو مذهب جيد .

١٦ - يجوز ذكر الراوى بلقبه الذى يكرهه للتعريف وإنه ليس بغيبة له . قال النووى : « قال العلماء من أصحاب الحديث والفقه وغيرهم : يجوز ذكر الراوى بلقبه وصفته ونسبه الذى يكرهه ، إذا كان المراد تعريفه ، لا تنقيصه ؛ وجوزَ هذا للحاجة ، كما جوزَ جرحهم للحاجة . ومثال ذلك : الأعمش ، والأعرج ، والأحول ، والأعمى ، والأصم ، والأترم ، وابن علية ، وغير ذلك . وقد صُنِفَتْ فيهم كتب معروفة » .

١٧ - اعتماد فى جرح الرواة وتعديلهم على الكتب المصنفة فى ذلك لا يحنى أن الناس قد اعتمدوا فى جرح أزواة وتعديلهم على الكتب التى صنفتها أئمة الحديث فى ذلك ، ولا يقال : قد اشترط الأئمة أن الجرح لا يثبت إلا إذا كان مفسراً . وفى بعض تلك المصنفات المختصرات لا يُتعرَّضُ لبيان السبب بل يُقتصر فيها على نحو : خفيف ، أو مستور ؛ واشترط ذلك يفضى إلى تعطيل تلك المصنفات لأننا نقول إنما لم يُتعرَّضْ لسبب الجرح فيها اختصاراً . وظاهر أن كل تصنيف لم يُتعرَّضْ فيه لذلك ، فهو من المختصرات التى قُصِدَ بها تقريب الحكم للمراجع وإزالة الطولات تسكَّلت بذلك ، وليس بالوقوف عليها لدى المهمة بعز .

١٨ - بيان هراة الصحابة الصالحين

وأن قول الراوى عن رجل من الصحابة من غير تسمية لا يضر فى ذلك الخبر .

قال النووي في التقريب : « الصحابة كلهم عدول ، من لابس الفتن وغيرهم ، بإجماع من يمتدُّ به » .

وقيل : يجب البحث عن عدالتهم مطلقا . وقال المازرى في شرح البرهان : لسا نغنى بقولنا « الصحابة عدول » كل من رآه عليه السلام يوما ، أو زاره ، أو اجتمع به لغرض وانصرف وإتاما يعنى به الذين لا زموه وعزروه ونصروه . فإذا قال الراوى عن رجل من الصحابة ولم يسمه ، كان ذلك حجة ، ولا يضر الجهالة لثبوت عدالتهم على العموم :

١٩ - بيانه معنى الصحابي

« هو من لقي النبي عليه السلام مؤمناً به ، ولو ساعة ، سواء روى عنه أم لا . وإن كانت اللغة تقتضى أن الصحاب هو من كثرت ملازمته ، فقد ورد ما يدل على إثبات الفضيلة لمن لم يحصل منه إلا مجرد اللقاء القليل ، والرؤية ، ولو مرة . ولا يشترط البلوغ ، لوجود كثير من الصحابة الذين أدركو عصر النبوة ، ورووا ولم يبلغوا إلا بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم ؛ ولا الرؤية ، لأن من كان أعمى مثل ابن أم مكتوم ، قد وقع الاتفاق على أنه من الصحابة ، ويعرف كونه صحابيا بالتواتر والاستفاضة ، وبكونه من المهاجرين أو من الأنصار ^(١) » .

٢٠ - تفاضل الصحابة

في شرح النخبة ^(٢) : « لا خفاء برجحان رتبة من لازمه عليه السلام ، وقاتل معه ، أو قُتل معه تحت رايته ، على من لم يلازمه ، أو لم يحضر معه مشهداً ، وعلى من كره يسيراً ، أو ماشاه قليلا ، أو رآه على بعد ، أو في حالة انطفولية ؛ وإن كان شرف الصحبة حاصلاً للجميع ، ومن ليس له منهم سماع منه ، فحديثه مرسل من حيث الرواية ، وهم مع ذلك معدودون في الصحابة ، لما نالوه من شرف الرؤية » . انتهى .

البَابُ السَّادِسُ فِي الإسْنَادِ

وفيه مباحث :

١ - فضل الإسناد

اعلم : أن الإسناد في أصله خِصِيصَةٌ فاضلة لهذه الأمة ، ليست لغيرها من الأمم . قال ابن حزم : « قَلَّ الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال ، خص الله به المسلمين ، دون سائر الملل ، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود ، ولكن لا يَقْرُبُون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً ، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه » . قال : « وأما النصارى ، فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريمُ الطلاق فقط . وأما النقل بالطريق المشتمة على كذاب ، أو مجهول الدين ، فكثير في نقل اليهود والنصارى » . قال : « وأما أقوال الصحابة والتابعين ، فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلاً ، ولا إلى تابع له ، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص » .

وقال أبو علي الجبائي : « خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها : الإسناد ، والأنساب ، والإعراب » . ومن أدلة ذلك ما رواه الحاكم وغيره عن مطر الوراق في قوله تعالى : « أَوْ أَنْتَارَةٍ مِنْ عِلْمِهِ »^(١) قال : « إسناد الحديث » . وقال ابن المبارك : « الإسناد من الدين . لولا الإسناد لقال من شاء ، ما يشاء » أخرجه مسلم . وقال سفيان ابن عيينة : حدثت الزهري يوماً بحديث فقلت : هاته بلا إسناد ؛ فقال الزهري : أترق

(١) سورة الأحقاف ، الآية ٤ .

السطح بلا سُلَّم ؟ وقال الثوري : الإسناد سلاح المؤمن . وقال أحمد بن حنبل : طلب الإسناد العالي سنة عن سلف ، لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة ، فيعملون من عمر ، ويسمعون منه . وقال محمد بن أسلم الطوسي : قرب الإسناد قرب أو قربة إلى الله تعالى .

٢ - معنى السند والبرسناد والسند والمتن

أما السند - فقال البدر بن جماعة والطبي : « هو الإخبار عن طريق المتن » . قال ابن جماعة : وأخذُه إمّا من السَّنَد ، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل ، لأن السند يرفعه إلى قائله ؛ أو من قولهم : فلان سَنَدٌ ، أى : معتمدٌ ، فسمى الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتداده الحُفَظَ في صحة الحديث وضعفه عليه .

وأما الإسناد - فهو رفع الحديث إلى قائله . قال الطبي : « وهما متقاربان في معنى اعتماد الحُفَظَ في صحة الحديث وضعفه عليهما » . وقال ابن جماعة : « المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد » .

وأما السند - (بفتح النون) فله اعتبارات : أحدها : الحديث السابق في أنواع الحديث ؛ الثاني : الكتاب الذى جُمِعَ فيه ما أسنده الصحابة أى رَوَوْه ، فهو اسم مفعول ؛ الثالث : أن يُطلَقَ ويراد به الإسناد ، فيكون مصدراً كسند الشهاب ، ومسند الفردوس ؛ أى أسانيد أحاديثهما .

وأما المتن - فهو ألفاظ الحديث التى تتقوم بها المعاني ، قاله الطبي : وقال ابن جماعة : « هو ما ينتهى إليه غاية السند من الكلام » . وأخذُه إمامين الماتنة ، وهى المباحة فى الناية ، لأنه غاية السند ، أو من مَتَنَتِ الكُتُبُ إذا شَقَّتْ جِلْدَةً يَبِضْتُهُ واستخرجتها ، فكان السند استخراج المتن بسنده ؛ أو من المتن : وهو ما صُلِبَ وارتفع من الأرض ، لأن السند يقوِّيه بالسند ويرفعه إلى قائله ، أو من تمتين القوس أى شدّها بالعصب ، لأن السند يقوى الحديث بسنده .

٣ - أقسام تحمل الحديث

الأول : السماع من لفظ الشيخ إملاءً من حفظه ، أو تحديتاً من كتابه .

الثاني : قراءة الطالب على الشيخ وهو ساكت يسمع ، سواء كانت قراءة الطالب عليه من كتاب أو حفظ وسواء حفظ الشيخ ما قرأ عليه أم لا ، إذا أمسك أصله هو أو ثقة غيره ؛ ويسمى هذا عرضاً ، لأن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه أهل السماع من الشيخ أعلى من القراءة عليه ، أو القراءة أعلى ، أو ما سياتي ؟ أقوال : أصحها أولها ، حكاه ابن الصلاح عن جمهور أهل الشرق ، وأصله الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه كان يقرأ على الناس القرآن ، ويعلمهم السنن .

الثالث : سماع الطالب على الشيخ بقراءة غيره .

الرابع : المناوذة مع الإجازة ، كأن يدفع له الشيخ أصل سماعه ، أو فرعاً مقابلاً به ويقول له : أجزت لك روايته عنى .

الخامس : الإجازة المجرّدة عن المناوذة ، وهى أنواع . أعلاها أن يميز لخاص في خاص ، أى : يكون المجاز له معيناً ، والمجاز به معيناً ، كأجزت لك أن تروى عنى البخارى ؛ ويليهِ الإجازة لخاص في عام ، كأجزت لك رواية جميع مسموعاتى ؛ ثم لعام في خاص ، نحو أجزت لمن أدركنى رواية البخارى ؛ ثم لعام في عام ، كأجزت لمن عاصرني رواية جميع مروياتي ؛ ثم لمعوم تبعاً للموجود ، كأجزت لفلان ، ومن يوجد بعد ذلك من نسله ، وقد قل ذلك أبو بكر بن أبى داود فقال : أجزت لك ولولدك ، ولحبلى الحبلى ، يعنى الذين لم يولدوا بعد . وأما إجازة المعوم استقلالاً ، كأجزت لمن يولد لفلان ، ولن سيبوجد ، فجوزها الخطيب البغدادي ، وألف فيها جزءاً ؛ وحكى صحتها عن أبى الفراء الحنبلى ، وابن عمروس المالكي ؛ ونسبه القاضي عياض لمعظم الشيوخ ، ومنعها غيرهم ؛ وصححه النووي في التتريب . وأما الإجازة للطفل الذى لا يميز فصحيحة ، قال الخطيب : « وعلى الجواز كافة شيوخنا ، واحتج له بأنها إباحة المميز للمجاز له أن يروى عنه ؛ والإباحة تصح للمأول ولغيره ؛ قال ابن الصلاح :

« كأنهم رأوا الطفل أهلاً للتحمل ليؤدى بعد حصول الأهلية لبقاء الإسناد . وأما الميز فلا خلاف في صحة الإجازة له . هذا ، والصحيح الذى قاله الجمهور واستقرّ عليه العمل : جواز الرواية والعمل بالإجازة . وادّعى أبو الوليد الباجى ، والقاضى عياض الإجماع عليها ، حتى قصّر أبو مروان الطبى الصحة عليها . وحكى فى التقريب والتدريب عن جماعات إبطالها ، وعن ابن حزم أنها بدعة . بيد أن الجمهور على قبولها وصحتها ، وهو الذى درج عليه المحدثون سلفاً وخلفاً .

السادس : المناولة من غير إجازة ، بأن يناوله الكتاب مقتصراً على قوله : « هذا سماعى » ولا يقول له : اروه عنى ، ولا أجزت لك روايته ؛ فقيل : تجوز الرواية بها ، والصحيح المنع

السابع : الإعلام ؛ كأن يقول : هذا الكتاب من مسموعانى على فلان ، من غير أن يأذن له فى روايته عنه ، وقد جوزّ بها الرواية كثيرون ، وصحّ آخرون المنع .

الثامن : الوصية ، كأن يوصى بكتاب إلى غيره عند سفره أو موته ، فجوز بعضهم للموصى له روايته عنه تلك الوصية ، لأن فى دفعها له نوعاً من الإذن ، وشبهاً من المناولة ، وصحّ الأكثر المنع .

التاسع : الوجادة ، كأن يجد حديثاً أو كتاباً بخط شيخ معروف لا يرويه الواحد عنه بسمع ولا إجازة ، فله أن يقول : وجدت أو قرأت بخط فلان . وفى مسند الإمام أحمد كثير من ذلك ، من رواية ابنه عنه . قال النووى : « وأما العمل بالوجادة ، فمن المظم أنه لا يجوز ، وقطع البعض بوجوب العمل بها عند حصول الثقة به » قال : « وهذا هو الصحيح الذى لا يتجه فى هذه الأزمان غيره » .

نبيه : — الألباظ التى تؤدى بها الرواية على ترتيب ماتقدم هكذا : أُملى على ، حدثنى ، قرأت عليه ، قرئ عليه وأنا أسمع ، أخبرنى إجازة ومناولة ، أخبرنى إجازة ، أنبأنى مناولة ، أخبرنى إعلاما ، أوصى إلى ، وجدت بخطه .

٤ - بحث وجيز في الإجازة ، ومعنى قولهم : أجزت له كذا بشرطه

قال الشهاب القسطلاني في النهج : « الإجازة مشتقة من التجوُّز ، وهو التعدّي ، فكانه عدّي روايته حتى أوصلها للراوى عنه . » انتهى .

وقال الإمام النووي ابن فارس رحمه الله في جُزْئِهِ في المصطلح : « يُعْنَى بِالْإِجَازَةِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ^(١) مَا خُذَ مِنْ جَوَازِ الْمَاءِ الَّذِي يُسْقَاهُ الْمَالُ مِنَ الْمَاشِيَةِ وَالْحَرْثِ ، يُقَالُ : مِنْهُ : اسْتَجَزْتَ . فَلَا تَأْجِزَانِي ، إِذَا اسْقَاكَ مَاءً لِأَرْضِكَ أَوْ مَاشِيَتِكَ . قال القطاى :

وَقَالُوا قُيِّمَ قِيَمُ الْمَاءِ فَاسْتَجَزَ عِبَادَةَ إِنْ الْمُسْتَجِيزَ عَلَى قُتْرٍ

أى : على ناحية . كذلك طالب العلم ، يسأل العالم أن يميزه علمه فيجيزه إياه ، فالطالب مستجيز ، والعالم مجيز » انتهى .

قال النووي : إنما تستحسن الإجازة إذا علم المجيز ما يميزه ، وكان المجاز له من أهل العلم واشترطه بمضمون في صحته ، فبالغ . وقال ابن سيد الناس : أقل مراتب المجيز أن يكون عالماً بمعنى الإجازة العلم الإجمالى ، من أنه روى شيئاً ، وأن معنى إجازته لذلك الغير في رواية ذلك الشيء عنه . بطريق الإجازة الموهودة ، لا العلم التفصيلى بما روى ، وبما يتعلق بأحكام الإجازة . وهذا العلم الإجمالى ، حاصل فيما رأيناه من عوام الرواة ، فإن انحطّ رآوا في الفهم عن هذه الدرجة ، - ولا إغال أحداً ينحطّ عن إدراك هذا إذا عرف به - فلا أحسبه أهلاً لأن يتحمل عنه إجازة ولا سماع . قال : وهذا الذى أشرت إليه من التوسع في الإجازة هو طريق الجمهور . قال القسطلاني : وما عداه من التشديد ، فهو منافي لما جوّزت بالإجازة له من بقاء السلسلة ؛ نعم ، لا يشترط التأهل حين التحمل ، ولم يقل أحد بالأداء بدون شرط الرواية ، وعليه يحمل قولهم : أجزت له رواية كذا بشرطه ؛ ومنه ثبوت الروى من حديث المجيز . وقال أبو مروان الطبري : إنها لا تحتاج لغير مقابلة نسخة بأصول الشيخ . وقال عياض : تصحّ بعد تصحيح روايات الشيخ ومسموعاته وتحقيقها وحمّة مطابقة كُتُب الراوى لها ، والاعتماد على الأصول للصحّة . وكتب بعضهم لن علم منه (١) البراد أن لفظ الإجازة مأخوذ من جواز الماء .

التأهل : « أجزت له الرواية عنى وهو لما عِلِمَ من إتقانه وضبطه غنىً عن تقييدى ذلك بشرطه » اه .

وقد أوسعت الكلام على مادة الإجازة فى شرحى على الأربعين المجلونية^(١) المسمى « بالفضل البين على عقد الجوهر الثمين » فى شرح خطبة المتن فارجم إليه إن شئت .

٥ — اقرم إجازة عثرت عليها

جاء فى شرح ألفية المراقى نقلًا عن الإمام أبى الحسن محمد بن أبى الحسين بن الوزان قال : أَلْفَيْتُ بِمِخْطِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي خَيْثَمَةَ زَهْرٍ بِنِ حَرْبِ الْحَافِظِ الشَّهْرِ صَاحِبِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ ، وَصَاحِبِ التَّارِيخِ مَا مِثَالُهُ : « قَدْ أَجَزْتُ لِأَبِي زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنِ مَسْلَمَةَ أَنْ يَرَوِيَ عَنِّي مَا أَحَبَّ مِنْ كِتَابِ التَّارِيخِ الَّذِي سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ بْنِ الْأَصْبَغِ ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْأَعْلَى ، كَمَا سَمِعْتُهُ مِنِّْي ، وَأَذْنْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَلَمَنْ أَحَبَّ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ تَكُونَ الْإِجَازَةُ لِأَحَدٍ بَعْدَ هَذَا ، فَأَنَا أَجَزْتُ لَهُ ذَلِكَ بِكِتَابِي هَذَا ، وَكَتَبَهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ بِيَدِهِ فِي شَوَالٍ مِنْ سَنَةِ سِتٍّ وَسَبْعِينَ وَمِئَتَيْنِ » .

وكذلك أجاز حفيد يعقوب بن شيبة وهذه نسختها فيما حكاه الخطيب : « يقول محمد بن أحمد ابن يعقوب بن شيبة : قد أجزت لعمر بن أحمد الخلال ، وابنه عبد الرحمن بن عمرو نخعته على ابن الحسن جميع ما فاته من حديثي مما لم يدرك سماعه من المسند وغيره ، وقد أجزت ذلك لمن أحب عمر ، فليرووه عنى إن شاءوا ، وكتبت لهم ذلك بمخيطي فى صفر سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة » اه .

٢ (١) نسبة إلى الإمام المسند الشيخ إسماعيل الجولوني ثم الدمشقي . وقد شرحه أستاذنا المؤلف رحمه الله فى مئة وخسين صفحة من القطع الوسط ولا يزال مخطوطاً فى الخزانة القاسمية .

٦ - هل قول المحدث : حدثنا وأخبرنا وأنبأنا بمعنى واحد أم لا ؟

قال الحكيم الترمذي قدس الله سره في نوادر الأصول : « من أراد أن يؤدي إلى أحد حديثاً قدم سمعه ، جاز له أن يقول : أخبرني وحديثي ، وكذلك إذا كُتِبَ إليه من بلدة أخرى جاز أن يقول : أخبرني وحديثي ، فإن الخبر يكون شفاهاً ، أو بكتاب . وذلك قوله تعالى في تنزيهه ^(١) : « مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ؟ قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ » . فإنما صار نبأ وخبراً بوصول علم ذلك إليه ؛ وكذلك يجوز أن يقول : حديثي لأنه قد حدث إليه الخبر ، فسواء حدث شفاهاً أو بكتاب ؛ وكذلك إذا ناوله كتابه فقال : هذا حديثي لك ، وهذا خبري إليك ، غُذِثْ عني ، وأخبر عني ، جاز له أن يقول : حديثي وأخبرني ، وكان صادقاً في قوله ، لأنه قد حدث إنيته وأخبره ، فليس للمتنعم أن يمتنع من هذا تورعاً ، ويتفقد الألفاظ مُستقصياً في تحريم الصدق ، بتوهم أن ترجمة قوله : أخبرني وحديثي لفظه بالشفتين ، وليس هو كذلك ؛ فاللفظ لفظ ، والكلام كلام ، والقول قول ، والحديث حديث ، والخبر خبر ؛ فالقول ترجيع الصوت ، والكلام كلم القلب بمعاني الحروف ، والخبر إلقاء المعنى إليك ، فسواء ألقاه إليك لفظاً أو كتاباً . وقد سمى الله القرآن في تنزيهه « حديثاً » حدث به العباد ، وخطبهم به ، وسمى النبي بحديث في المنام حديثاً فقال ^(٢) : « وَلِنَعْلَمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ » انتهى .

وروى البخاري في صحيحه عن الحميدي قال : « كان عند ابن عُيَيْنَةَ حديثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعتُ واحداً . » قال الحافظ في الفتح : « إirاده قول ابن عيينة دون غيره ، دال على أنه مختاره ؛ واستدل البخاري على التسوية بين هذه الصيغ بحديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « إِنْ مِنْ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَإِنَّمَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ ، فَحَدِّثُونِي مَا هِيَ ؟ » وفي رواية : « أَخْبِرُونِي » وفي رواية : « أَتَبْشُرُونِي » فدل ذلك على أن التحديث والإخبار والإنباء عندهم سواء ؛ وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة . ومن

أصرح الأدلة فيه قوله تعالى (١) : « يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا » وقوله تعالى (٢) : « وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ » وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف : فمنهم من استمر على أصل اللغة . وهذا رأى الزهري ومالك وابن عُيَيْنَةَ وبجي القطان وأكثر الحجازيين والكوفيين ، وعليه استمر عمل الفاربة ، ورجحه ابن الحاجب في مختصره ، ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة ، ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه ، وتقيده حيث يقرأ عليه ، وهو التفرقة بين الصَّيغ بحسب افتراق التحمل ، فيخصون التحديث بما يلفظ به الشيخ ، والإخبار بما يُقرأ عليه ، وهذا مذهب ابن جُرَيْج ، والأوزاعي ، والشافعي وابن وهب وجمهور أهل المشرق ؛ ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر ، فمن سمع وحده من لفظ الشيخ ، أفرد فقال : حدثني ؛ ومن سمع مع غيره جَمَعَ ؛ ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال : أخبرني ؛ ومن سمع بقراءة غيره جَمَعَ ؛ وكذا خصصوا الإنشاء بالإجازة التي يشافه بها الشيخ من يميزه ، وكل هذا مستحسن ، وليس بواجب عندهم ، وإنما أرادوا التمييز بين أحوال التحمل ؛ وظن بعضهم أن ذلك على الوجوب فتكلفوا في الاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته . نعم ، يحتاج التأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لثلاثي يختلط ، لأنه صار حقيقة عُرفية عندهم ، فمن تجاوز عنها احتاج إلى الإتيان بقرينة تدل على مراده . وإلا فلا يؤمن اختلاط السمع بالمجاز بعد تقرير الاصطلاح ، فيحمل ما يرد من ألفاظ التقديمين على محمل واحد بخلاف التأخرين .

٧ - قول المحدث : وبه قال محدثنا

قال القسطلاني : « إذا قرأ المحدث إسناد شيخه المحدث أول الشروع ، وانتهى ، عطف عليه بقوله في أول الذي يليه : « وبه قال حدثنا » ليكون كأنه أسنده إلى صاحبه في كل حديث ، أي لعود ضمير « وبه » على السند المذكور كأنه يقول : وبالسند المذكور . قال : أي صاحب السند لنا ، فهذا معنى قولهم : وبه قال . »

٨ - الرمز بـ «ثنا» و«نا» و«أنا» و«ح»

قال النووي^(١) : « جَرَتْ العادة بالافتصار على الرمز في «حدثنا» و«أخبرنا» واستمرَّ الاصطلاح عليه من قديم الأعصار إلى زماننا، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى فيكتبون من حدثنا (ثنا) وربما حذفوا التاء ؛ ويكتبون من أخبرنا (أنا) ، وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر ، وجمعا بينهما في متن واحد ، كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد (ح) وهي حاء مهمة مفردة ، والمختار أنها مأخوذة من التحول ، لتحولُه من إسناد إلى إسناد ، وأنه يقول القارئ إذا انتهى إليها (ح) ، ويستمر في قراءة ما بعدها ؛ وقيل إنها من حال بين الشيئين ، إذا حجز ، لسكونها حالت بين الإسنادين ، وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء ، وليست من الرواية ؛ وقيل إنها رمز إلى قوله : « الحديث » وإن أهل الغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها : « الحديث » وقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها « صح » فيشمر بأنها رمز (صح) وحسنت ههنا كتابة (صح) لثلاثيَتَوْهَمْ أنه سقط من الإسناد الأول ، ثم هذه الحاء توجد في كتب التأخرين كثيراً اهـ .

قلت : وقد كان بعض مشايخنا للسندين إذا وصل إليها يقول : « تحويل » ، وكنت أستحسنه منه .

٩ - عادة المحررين في قراءة الإسناد

قال النووي : « جَرَتْ عادة أهل الحديث بحذف (قال) ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط ، وينبغي للقارئ أن يلفظ بها ، وإذا كان في الكتاب قرئ على فلان ، أخبرك فلان . فيقولون : قرئ على فلان ، قيل : أخبرك فلان ، وإذا تكررت ، كلمة « قال » ، كقوله : « حدثنا صالح ، قال ؛ قال الشعبي » فإنهم يحذفون إحداها في الخط فيلفظ بهما القارئ » .

(١) التقریب : ص ١٥٧ .

١٠ - البرائة بصيغة الجزم في الحديث الصحيح والحسن دونه الضعيف

قال النووي في شرح مسلم : « قال العلماء ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره أن ينظر ، فإن كان صحيحاً أو حسناً قال : « قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعله ، أو نحوه ذلك من صيغ الجزم » ؛ وإن كان ضعيفاً فلا يقل : قال أو فعل أو أمر أو نهى وشبه ذلك من صيغ الجزم ، بل يقول : روى عنه كذا أو جاء عنه كذا أو يروى أو يُذكر أو يحكى أو بلغنا وما أشبهه » .

وقال في شرح المهذب : « قالوا صيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن ، وصيغ التمرير لسواهما . وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه ، فلا ينبغي أن تُطلق إلا فيما صح ، وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه ، وهذا الأدب أخلّ به جماهير الفقهاء من أصحابنا وغيرهم ، بل جماهير أصحاب العلوم مطلقاً ، ما عدا خُداق المحدثين ، وذلك تساهل قبيح ، فإنهم يقولون كثيراً في الصحيح : « روى عنه » ، وفي الضعيف : « قال ، وروى فلان » ، وهذا خيّد عن الصواب » انتهى .

١١ - متى يقول الراوى « أو كما قال » ؟

قال النووي : « ينبغي للراوى وقارى الحديث إذا اشتبه عليه لفظة فقرأها على الشك أن يقول عقيبها : أو كما قال ؟ وكذا يستحب لمن روى بالمعنى أن يقول بعده : أو كما قال ، أو نحوه هذا ، كما فعلته الصحابة فمن بعدهم ، والله أعلم . وقد روى الداريمى في مسنده في باب « مَنْ هَابَ الْفُتْيَا خَافَهُ السَّقَطُ » آثاراً كثيرة في ذلك ، فمن شاء فليرجع إليه » .

١٢ - السر في تفرقة البخارى بين قوله : حدثنا ومروءه ، وقال لى قهروء

لا يخفى أن البخارى رحمه الله احتاط لصحيحه ما لم يحتط لغيره من مصنفاته ، فإنه التزم فيه غاية الصحة ؛ فربما عبر في صحيحه بقول : « وقال لى على بن عبد الله ، يعنى

ابن المديني « ؛ وفي غيره كتاريخه بقوله : « حدثنا علي بن عبد الله » في القضية الواحدة .
والسر في ذلك أنه لا يعبر في صحيحه بقوله : وقال لي فلان ، إلا في الأحاديث التي يكون
في إسنادها عنده نظر ، أو التي تكون موقوفة ، وزعم بعضهم أنه يعبر في ذلك فيما أخذه
في المذاكرة أو المناولة . قال الحافظ ابن حجر : « وليس عليه دليل » .

١٣ — سر قولهم في خلال ذكر الرجال : يعنى ابن فلان أو هو ابن فلان

قال النووي : « ليس للراوى أن يزيد في نسب غير شيخه ، ولا صفته ، على ما سمعه
من شيخه ، لئلا يكون كاذباً على شيخه ، فإذا أراد تعريفه وإيضاحه ، وزوال اللبس
المتطرق إليه ، لمشابهة غيره ، فطريقه أن يقول : قال حدثني فلان ، يعنى ابن فلان . أو الفلاني
أو هو ابن فلان أو الفلاني ، أو نحو ذلك . وقد استعمله الأئمة ؛ وقد أكثر البخاري
ومسلم منه غاية الإكثار . وهذا ملحوظ دقيق ، ومن لا يمانى هذا الفن ، قد يتوهم أن
قوله : « يعنى » وقوله « هو » زيادة لاحاجة إليها ، وأن الأولى حذفها ، وهذا جهل وسرها
ما عرفت » .

١٤ — قولهم : دخل حديث بعضهم في بعض

إذا روى الحافظ حديثاً في صحاحهم أو سننهم أو مسانيدهم ، واتفقوا في لفظه أو معناه ،
ووجد عند كل منهم ما انفرد به عن الباقيين ، وأراد راو أن يخرجهم عنهم بسياق واحد ،
فيقول حاشد : أخرج فلان وفلان وفلان ، دخل حديث بعضهم في بعض ، إشارة إلى أن
اللفظ لمجموعهم ، وأن عند كل ما انفرد به عن غيره .

١٥ - قولهم : « أصبح شيء في الباب كذا »

قال النووي في الأذكار^(١) : « لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث ، فإنهم يقولون هذا أصبح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفا ، ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفا » .

١٦ - قولهم : « وفي الباب عن فلان »

كثيراً ما يأتي بذلك الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في جامعه حيث يقول : « وفي الباب عن فلان وفلان » ويمدّد صحابة ، ولا يريد ذلك الحديث المعين ، بل يريد أحاديث أخرى يصحّ أن تكتب في الباب . قال العراقي : « وهو عمل صحيح ، إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سُمي من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه ، وليس كذلك . بل قد يكون كذلك » وقد يكون حديثنا آخر يصح إرادته في ذلك الباب .

١٧ - أكثر ما وجد من رواية التابعين بعضهم عن بعض

قال الحافظ ابن حجر : « أكثر ما وجد من رواية التابعين عن بعض بالاستقراء ستة أوسمة » .

١٨ - هل يشرط في رواية الأُمّات السند أم لا ؟

اختلف العلماء فيمن نقل حديثاً من كتاب من الكتب المشهورة وليس له به سند من أحد بطريق من الطُّرُق ، هل يسوغ له أن يقول : قال ، قال رسول الله ﷺ كذا ؟ فالجمهور على جوازه ، وضعفه قوم كما هو ظاهر كلام العراقي ، وصرح كلام الحافظ ابن بكر الأشبيلي ،

(١) تقدم مثله من ٨٢ ولعل المناسبة اقتضت إعادته .

ونقل العلامة الشهاب ابن حجر المكي في فتاواه الحديثية عن الزين العراقي أنه قال : نقل الإنسان ما ليس له به رواية غير سائغ بإجماع أهل الدراية ؛ وعن الحافظ ابن جبر الأشبيلي خال الحافظ السهيلي أنه قال : « اتفق العلماء أنه لا يصح لمسلم أن يقول : قال النبي ﷺ كذا حتى يكون عنده ذلك القول مروياً ولو على أقل وجوه الروايات . » وأطال في ذلك من النقول ، ثم قال : « كلام النووي وابن الصلاح متفق على عدم اشتراط تعدد الأصل المقابل عليه ، إذا كان النقل منه للرواية بخلافه للعمل والاحتجاج ، فقد اشترط ابن الصلاح تعدد الأصول المقابل عليها ، دون النووي ، فإنه اكتفى بأصل واحد معتمد . وقال ابن برهان : ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه ، بل إذا صحت عنده النسخة من الصحيحين مثلاً ، جاز له العمل بها ، وإن لم يسمعها » انتهى .

وإلى هذا أشار الزين العراقي في ألفيته حيث قال :

وأخذ متن من كتابٍ لعمل أو احتجاج حيث ساغ قد جعل

عرضاً له على أصول يشترط وقال يحبي النووي أصل فقط

ثم قال ابن حجر في الفتاوى المذكورة : « ومن هذا وما قبله تعين حمل اشتراط ابن الصلاح للتعدد على الاستحباب ، كما قاله جماعة ، ولا منافاة بين ما قاله ابن برهان من الإجماع على الجواز من غير سماع له ، وبين ما نقله عن العراقي وخال السهيلي من الإجماع على عدم الجواز بحمل الجواز بشرطه على ما إذا كان مجرد الاستنباط ، وبحمل عدمه بشرطه على ما إذا كان للرواية عن ذلك المصنف من غير أن تصح أصول بسماعه له ، ولا يتقن أنه سمعه من شيخه » انتهى ملخصاً .

وقال الحافظ السيوطي في كتابه « تدريب الراوي شرح تقريب النواوي » :

خاتمة . — زاد العراقي في ألفيته هنا لأجل قول ابن الصلاح حيث ساغ له وذلك أن

الحافظ أبابكر محمد بن جبر بن عمر الأموي (بفتح الهمزة) الأشبيلي خال أبي القاسم السهيلي . قال في برناجه : اتفق العلماء على أنه لا يصح لمسلم أن يقول : قال رسول الله ﷺ كذا ،

حتى يكون عنده ذلك القول مروياً ، ولو على أقل وجوه الروايات لحديث : « من كذب على » انتهى - ولم يتعقبه المراق ، وقد تعقبه الزركشي في جزء له فقال فيها قرأته بخطه : نقل الإجماع عجيب ، وإنما حكى ذلك عن بعض المحدثين ؛ ثم هو معارض بنقل ابن برهان لإجماع الفقهاء على الجواز ، فقال في الأوسط : ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه ، بل إذا صح عنده النسخة جاز له العمل بها وإن لم يسمع . وحكى الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الإجماع على جواز النقل من الكتب الممتدة ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفها ، وذلك شامل لكتب الحديث والفقه . وقال إلكيا الطبري في تعليقه : من وجد حديثاً في كتاب صحيح جاز له أن يرويه ويحتج به . وقال قوم من أصحاب الحديث : لا يجوز له أن يرويه لأنه لم يسمعه ، وهذا غلط . وكذا حكاه إمام الحرمين في البرهان عن بعض المحدثين ، وقال : هم عصبه لا مبالاة بهم في حقائق الأصول - يعني المقتصرين على السماع لا أئمة الحديث - . وقال الشيخ عمر الدين بن عبد السلام في جواب سؤال كتبه إليه محمد بن عبد الحميد : « وأما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها ، فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها والاستناد إليها ، لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية ، ولذلك اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول الثقة بها وبعد التدليس ومن اعتقد أن الناس قد اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم ، ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بها ، وقد رجع الشارع إلى قول الأطباء في صور ، وليست كتبهم مأخوذة في الأصل إلا عن قوم كفار ، ولكن لما بعد التدليس فيها اعتمد عليها كما اعتمد في اللغة على أشعار العرب لبعد التدليس » انتهى . قال : - أي الزركشي المتقدم - « وكتب الحديث أولى بذلك من كتب الفقه وغيرها ، لا اعتنائهم بضبط النسخ وتحريرها ، فن قال إن شرط التخرج من كتاب يتوقف على اتصال السند إليه ، فقد خرق الإجماع ، وغاية الخرج أن ينقل الحديث من أصل موثوق بصحته وينسبه إلى من رواه ، ويتكلم على علته وغريبه وفقهه . قال : وليس الناقل للإجماع مشهوراً بالعلم مثل اشتهاه هؤلاء الأئمة . قال : بل نص الشافعي في الرسالة على أنه يجوز أن يحدث بالخبر

وإن لم يعلم أنه ممم ، فليت شمرى ! أى إجماع بمدذك ؟ قال : واستدلاله على النعم بالحديث المذكور أعجب وأعجب ، إذ ليس في الحديث اشتراط ذلك وإعافيه تحريم القول بسبب الحديث إليه حتى يتحقق أنه قاله ، وهذا لا يتوقف على روايته بل يكفي في ذلك وجوده في كتب من خرج الصحيح أو كونه نص على صحته إمام وعلى ذلك عمل الناس » انتهى .

« فتنحصر من مجموع ذلك أن الصحيح جواز نقل الحديث من الكتب المعتمدة ، وإضافته إلى الرسول ﷺ ، وإن لم يكن الناقل به رواية ، لكن بشرط أن يكون النقل عنه كتاباً معتمداً به في الحديث مقابلاً ، ولو بأصل واحد ، فلا يجوز إضافة حديث إلى رسول الله ﷺ بمجرد وجوده في كتاب لم يُعلم مؤلفه أو عُلم ولم يكن من أهل الحديث كما يؤخذ من كلام الزين جماعة . » انتهى من القول السديد في اتصال الأسانيد للشهاب التنبيني .

١٩ - فوائد الأسانيد المجموعة في الأئمة

اعلم أن في تطلب أسانيد الكتب غايةً للحكمة ساميةً ، ألا وهي التثبوت إلى الرجوع إليها ومطالعتها . فإن العاقل إذا رأى حرص الأئمة على روايتها بالسند إلى مصنفها ، علم أن لها مقاماً مكيئاً في سماء العرفان ، فيأخذ في قراءتها واقتباس الفوائد والمعارف منها ، فيزداد تنوراً وترقياً في سلم العلوم ، فإن العلم قوام العالم ، وعماد العمران ، وهو الكثر الثمين ، والدُّخْر الذي لا يفنى .

ومن فوائد أسانيد الكتب : حفظها من التسيان والضياع ؛ ومن فوائدها : نشر العلوم والمعارف وترويحها وإذاعتها بين الخاصة والعامة ، لتقف عليها الطلاب ؛ ومنها : الترغيب والتشويق لمطالعة الكتب ، فإن الرغبة في المطالعة من أكبر النعم التي خص بها نوع الإنسان . ومن فوائدها : الدلالة على اعتبار الأولين لكتب العلم ، والتثنية بشأنها وتمظيم قدرها ، وإعلاؤها ، فإن كتبهم تحمل علومهم ومعارفهم ، وتذيعها في الخافقين ، وقرَّبها من طلابها دانية القطوف ، قريبة الجنات . والمرء يفخر وينافس أقرانه إذا تلقى

رجلاً من كبار العلماء ، وحادثه ساعة من الزمان ، فكيف إذا استطاع أن يُقيم معه ، ويحادثه مدة حياته ؟ وهكذا مَنْ نظر في كتب الحديث ، فهو عاقد للنبي صلى الله عليه وسلم ، ومُطَّلِعٌ على هَدْيِهِ وأخباره ، كما لو ساكنه وعاشره وشافه ، وما أقرَّبُهُ وأبسرُهُ لمن روى تلك الكتب ودَرَّأها ، ولذلك قال الترمذی عن سننه : « مَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ ، فَكَأَنَّمَا فِي بَيْتِهِ نَبِيُّ تِسْكَم ! » وهكذا يقال في بقية الجوامع الحديثية ، فاعلم ذلك . وما أرقَّ ما قاله الوزير لسان الدين بن الخطيب في مقدمة كتابه « الإحاطة في أخبار غرناطة » : « إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، جَعَلَ الْكُتُبَ لِشَوَارِدِ الْعِلْمِ قَيْدًا ، وَجَوَارِحِ الْيَرَاعِ تَحْشِيرًا فِي سَهْلِ الرَّقَاعِ صَيْدًا ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَشْمُرْ أَتَّ فِي الْخَلْقِ بِذَاهِبٍ ، وَلَا اتَّصَلَ بِقَائِبٍ ، فَاتَّ الْقَضَائِلُ بِمَوْتِ أَهْلِهَا ، وَأَقْلَتْ نَجْمُهَا عَنْ أَعْيُنِ مَحْتَاطِهَا ، فَلَمْ يُرْجَعْ إِلَى خَيْرٍ يَنْقَلُ ، وَلَا دَلِيلٌ يُقْمَلُ ، وَلَا سِيَاسَةٌ تُكْتَسَبُ ، وَلَا أَصَالَةٌ إِلَيْهَا يَنْتَسَبُ ، فَهَدَى سَبْحَانُهُ وَأَلْهَمَ ، وَعَلَّمَ الْإِنْسَانَ بِالْقَلَمِ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ ، حَتَّى أَلْفَيْنَا الرِّاسِمَ قَائِدَةً ، وَالْمُرَاشِدَ هَادِيَةً ، وَالْأَخْبَارَ مَنْقُولَةً ، وَالْأَسَانِيدَ مُوَصُولَةً ، وَالْأَصُولَ عَرَّةً ، وَالتَّوَارِيخَ مَقْرَرَةً ، وَالسَّيْرَ مَذْكُورَةً ، وَالْآثَارَ مَأْتُورَةً ، وَالْقَضَائِلَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا بَاقِيَةً ، وَالْمَآثِرَ قَاطِمَةً شَاهِدَةً ، كَأَنَّ نَهَارَ الْقُرْطَاسِ وَلَيْلَ الدِّدَادِ ، يَنَافِسَانِ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ فِي عَالَمِ الْكُونِ وَالْفَيْيَادِ ، فَهَمَّا طَوِيَا شَيْئًا وَلَمَّا بَنَشَرَهُ ، أَوْ دَفْنَا ذِكْرًا دَعَا إِلَى نَشْرِهِ .

٢٠ - فمرة رواية الكتب بالأسانيد في الأعصار المتأخرة

قال الشيخ ابن الصلاح : « اعلم أن الرواية بالأسانيد المتصلة ، ليس المقصود منها في عصرنا وكثير من الأعصار قبله إثبات ما يُروى ، إذ لا يخلو إسناد منها عن شيخ لا يدرى ما يرويه ، ولا يضبط ما في كتابه ضبطاً يصحح لأن يُعتمدَ عليه في ثبوته ؛ وإنما المقصود بها بقاء سلسلة الإسناد التي خُصَّتْ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ ، زَادَهَا اللَّهُ كَرَامَةً » . انتهى .

٣١- بيانه أنه تحمل الأخبار على الكيفيات المروفة من ملح العلم لا من صلبه

وكذا استخراج الحديث من طرق كثيرة

فد بين ذلك الإمام أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله تعالى في موافقاته^(١) بقوله في أقسام ما

كان من ملح العلم :

« الثاني : — تَحْمَلُ الْأَخْبَارُ وَالْآثَارُ ، عَلَى التَّزَامِ كَيْفِيَّاتٍ لَا يُلْزَمُ مِثْلُهَا ، وَلَا يُطْلَبُ

التَّزَامُهَا ، كَالْأَحَادِيثِ الْمُسْلَسَةِ الَّتِي آتَى بِهَا عَلَى وَجْهِهِ مُتَزَمَةٌ فِي الزَّمَانِ التَّقَدُّمَ عَلَى غَيْرِ قَصْدٍ ،

فَالْتَزَمَهَا الْمُتَأَخَّرُونَ بِالْقَصْدِ ، فَصَارَ تَحْمَلُهَا عَلَى ذَلِكَ الْقَصْدِ تَحْرِيًّا لَهُ ، بِمَحِثٍ يَتَمَنَّى فِي

اسْتِخْرَاجِهَا ، وَيَبْحَثُ عَنْهَا بِمَخْصُوصِهَا ؛ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ الْقَصْدَ لَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ عَمَلٌ ، وَإِنْ صَحَّ بِهِ

الْعَمَلُ ، لِأَنَّهُ تَخَلُّفُهُ فِي أَثْنَاءِ تِلْكَ الْأَسَانِيدِ ، لَا يَقْدَحُ فِي الْعَمَلِ بِمَقْصُودِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ ، كَمَا فِي

حَدِيثِ : « الرَّاحُونَ يَرَحْمُهُمُ الرَّحْمَنُ . . . » فَإِنَّهُمْ التَّزَمُوا فِيهِ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ حَدِيثٍ

يَسْمَعُهُ التَّلِيدُ مِنْ شَيْخِهِ ، فَإِنْ سَمِعَهُ مِنْهُ بَعْدَ مَا أَخَذَ عَنْهُ ، لَمْ يَنْعَ ذَلِكَ الْإِسْتِفَادَةَ بِمَقْصُودِهِ ،

وَكَذَا سَائِرُهَا . غَيْرَ أَنَّهُمْ التَّزَمُوا ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ التَّبَرُّكِ وَتَحْسِينِ الظَّنِّ خَاصَّةً ، وَلَيْسَ بِمُطَوَّرٍ

فِي جَمِيعِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ ، أَوْ أَكْثَرِهَا ، حَتَّى يَقَالَ إِنَّهُ مَقْصُودٌ ، فَطَلِبُ مِثْلِ ذَلِكَ مِنْ

مُلْحِ الْعِلْمِ لَا مِنْ صُلْبِهِ .

« والثالث : — اِتِّفَاقٌ فِي اسْتِخْرَاجِ الْحَدِيثِ مِنْ طَرُقٍ كَثِيرَةٍ ، لِأَعْلَى قَصْدِ طَلَبِ

تَوَاتُرِهِ ، بَلْ عَلَى أَنْ يُعَدَّ أَخْذًا لَهُ عَنْ شَيْوِخٍ كَثِيرَةٍ ، مِنْ جِهَاتٍ شَتَّى ، وَإِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى

الْأَحَادِيثِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ . فَالِاسْتِفَالُ بِهَذَا مِنَ الْمُلْحِ لَا مِنْ صُلْبِ الْعِلْمِ . خَرَجَ

أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، عَنْ حِزْمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ قَالَ : خَرَجْتُ حَدِيثًا وَاحِدًا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ

مِنْ مِثْقَى طَرِيقٍ أَوْ مِنْ نَحْوِ مِثْقَى طَرِيقٍ ، شَكَّ الرَّادِي ، فِدَاخَلَنِي مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْفَرَحِ غَيْرِ قَلِيلٍ ،

وَأَعْجَبْتُ بِذَلِكَ ؛ فَرَأَيْتُ بَعْضَ بَنِي مَعِينٍ فِي اللَّيْلَامِ ، فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا زَكْرِيَاءَ ! قَدْ خَرَجْتُ حَدِيثًا

عن النبي ﷺ من مثتى طريق ، قال فسكت عني ساعة ثم قال : أخشى أن يدخل هذا تحت « ألهاكم التكاثر » ، هذا ما قال ، وهو صحيح في الاعتبار ، لأن تخريجه من طريق يسيرة كافٍ في المقصود منه ، فصار الزائد على ذلك فضلاً انتهى .

٢٢ - توسع الحفاظ رحمهم الله تعالى في طبقات السماع

قال السخاوي في فتح المنيث : « لما صار الملحوظ بقاء سلسلة الإسناد ، توسعوا فيه ، بحيث كان يكتب السماع عند المزي وبحضرة لمن يكون بعبداً عن القاريء ، وكذا اللئاعس والتحدث والصبيان الذين لا ينضبط أحدهم ، بل يلعبون غالباً ، ولا يشتغلون بمجرد السماع ؛ حكاه ابن كثير ، قال : وبلغني عن القاضي التقي سليمان بن حمزة أنه زجر في مجلسه الصبيان عن اللعب فقال : لا تجروم ، فإنما سمعنا مثلهم ؛ وكذا حكى عن ابن الحب الحافظ التسامح في ذلك ، ويقول : كذا كنا سناراً نسمع ، فربما ارتفعت أصواتنا في بعض الأحيان والقاريء يقرأ ، فلا ينكر علينا من حضر المجلس من كبار الحفاظ : كالزري والبرزالي والذهبي وغيرهم من العلماء . وذكر السخاوي قبل ذلك أن شيخنا - يعني الحفاظ ابن حجر - سئل عن لا يعرف من العربية كلمة فأمر بإثبات سماعه ؛ وكذا حكاه ابن الجزري عن كلٍّ من ابن رافع وابن كثير وابن الحب ؛ بل حكى ابن كثير أن الزري كان يحضر عنده من يفهم ومن لا يفهم - يعني من الرجال - ويكتب للكل السماع ؛ وذكر أيضاً عند قول المراق : « وقبولوا من مسلم تحملاً في كفره » مانسه : « ومن هنا أثبت أهل الحديث في الطباق اسم من يتفق حضوره مجالس الحديث من الكفار رجاء أن يُسلم ويؤدى مانسته ، كما وقع في زمن التقي ابن تيمية ، أن الرئيس للطبيب يوسف بن عبد السيد اليهودي الإسرائيلي ، سمع في حال يهوديته مع أبيه من الشمس محمد بن عبد المؤمن الصوري أشياء من الحديث ؛ وكتب بعض الطلبة اسمه في الطبقة ، في جملة أسماء السامعين ، فأنكر عليه ، وسئل ابن تيمية عن ذلك فأجازه ، ولم يخالفه أحد من أهل عصره ، بل ممن أثبت اسمه في الطبقة : الحافظ

الزى ، وَيَسَّرَ اللَّهُ أَنَّهُ أَسْلَمَ بَعْدَ ، وَسُمِّيَ مُحَمَّدًا ، وَأَدَّى ، فَسَمِعُوا مِنْهُ ، وَمِنْ سَمِيحٍ مِنْهُ
الحافظ الشمس الحسين وغيره من أصحاب المؤلف - يعنى العراق - ولم يتيسر له هو السماع
منه ، مع أنه رآه بدمشق ومات في رجب سنة سبع وخمسين وسبعائة « اهـ .

٢٣ - يانه الفرق بين المخرج (اسم فاعل) والمخرج (اسم مكان)

كثيراً ما يقولون بعد سوق الحديث : « خَرَّجَهُ فلان ، أو أخرجه » بمعنى ذكره ،
فالمخرج (بالتشديد أو التخفيف) اسم فاعل ، هو ذا كر الرواية كالبخارى ؟ وأما قولهم فى
بعض الأحاديث : « عُرِفَ مَخْرَجُهُ » أو « لم يعرف مخرجه » فهو (بفتح الميم والراء) بمعنى
عمل خروجه ، وهو رجاله الراوون له ، لأنه خرج منهم .

٢٤ - سر ذكر الصحابي في الأثر ومخرجه من الحديثين

اعلم : أنه يكفى فى الأثر المروى ذكر الصحابي الذى رواه ، ومخرجه من الحديثين
المشهورين ، وفى ذلك فوائدُ جمة : أما ذكر الصحابي ففائدته أن الحديث تتمدد رواته
وطرقه وبمضها صحيح ، وبمضها ضعيف ، فيذكر الصحابي ليُعلم ضعفُ المروى من صحيحه ؛
ومنها : رجحان الخبر بحال الراوى من زيادة فقهه وورعه ، ومعرفة ناسخه من منسوخه ،
بتقدم إسلام الراوى وتأخره . وأما ذكر المخرج ففائدته تعيين لفظ الحديث وتبيين رجال
إسناده فى الجملة ، ومعرفة كثرة المخرجين وقتلهم فى ذلك الحديث ، لإفادة الترجيح ، وزيادة
التصحيح ؛ ومنها : الرجوع إلى الأصول عند الاختلاف فى الفصول ، إلى غير ذلك من
النافع الجليلة . (كذا فى شرح المشكاة) .

البَابُ السَّابِعُ - في أحوال الرواية

وفيه مباحث:

١ - رواية الحديث بالمعنى

اعلم أنه قد رخص في سَوِّق الحديث بالمعنى ، دون سياقه على اللفظ ، جماعة ، منهم :
على ، وابن عباس ، وأنس بن مالك ، وأبو الدرداء ، ووائل بن الأسقع ، وأبو هريرة
رضي الله عنهم ؛ ثم جماعة من التابعين يكثر عددهم ، منهم : إمام الأئمة الحسن البصري ،
ثم الشعبي ، وعمر بن دينار ، وإبراهيم النخعي ، ومجاهد ، وعكرمة ؛ قُلَّ ذلك عنهم
في كتب سِيرِهِم بأخبار مختلفة الألفاظ . وقال ابن سيرين : « كنت أسمع الحديث من
عشرة ، المعنى واحد ، والألفاظ مختلفة » وكذلك اختلفت ألفاظ الصحابة في رواية الحديث .
عن رسول الله ﷺ ، فمنهم من يرويه تاما ، ومنهم من يأتي بالمعنى ، ومنهم من يورده
مختصرا ، وبعضهم يفاير بين اللفظين ويراه واسعا إذا لم يخالف المعنى ، وكلهم لا يتعمد .
الكذب ، وجميعهم يقصد الصدق ، ومعنى ما سمع ؛ فلذلك وسعهم ! وكانوا يقولون : « إنما
الكلب على من تعمد » وقد روي عن عمران بن مسلم . قال رجل للحسن : يا أبا حميد !
إنما تحدث بالحديث أنت ، أحسن له سياقا ، وأجود تحبيراً ، وأفصح به لسانا منه إذا حدثنا به
فقال : « إذا أصبت المعنى فلا بأس بذلك » . وقد قال النضر بن شميل : « كان هشيم لحانا ،
فكسوت لكم حديثه كسوة حسنة - يعني بالإعراب - وكان النضر بن شميل نحويًا ..
وكان سفيان يقول : « إذا رأيت الرجل يشدد في ألفاظ الحديث في المجلس ، فاعلم أنه يقول :
اعرفوني ! » قال : وجعل رجل يسأل يحيى بن سعيد القطان عن حرف في الحديث على لفظه .

فقال له يحيى : يا هذا ! ليس في الدنيا أجلُّ من كتاب الله تعالى ، قد رُخِّصَ للقراءة فيه بالكلمة على سبعة أحرف ، فلا تُشدَّد ! »

وفي شرح التقريب ^(١) للحافظ السيوطي في النوع السادس والعشرين ، في الفرع الرابع منه ، ما نصه مع بعض اختصار : « إن لم يكن الراوى عالماً بالألفاظ ، خبيراً بما يحيل معانيها لم تجز له الرواية لما سمعه بالمعنى بلا خلاف ، بل يتعين اللفظ الذي سمعه ؛ فإن كان عالماً بذلك فقلت طائفة من أهل الحديث والفقه والأصول : لا يجوز إلا بلفظه ، وإليه ذهب ابن سيرين وثعلب وأبو بكر الرازي من الحنفية ؛ وروى عن ابن عمر ، وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف ، منهم الأئمة الأربعة : يجوز بالمعنى في جميع ذلك ، إذا قطع بأداء المعنى ، لأن ذلك هو الذي يشهده أحوال الصحابة والسلف ، وبدل عليه رواياتهم اللفظة الواحدة بألفاظ مختلفة . وقد ورد في السألة حديث مرفوع رواه ابن منده في « معرفة الصحابة » ، والطبراني في « الكبيرة » ، من حديث عبد الله بن سليمان بن أكرم اللبتي ، قال : قلت يارسول الله إني إذا سمعت منك الحديث لا أستطيع أن أرويه كما أسمع منك ، يزيد حرفاً ، أو ينقص حرفاً فقال : « إِذَا لَمْ تُجَلِّوْا حَرَامًا ، وَلَمْ تُحَرِّمُوا حَلَالًا ، وَأَصَبْتُمُ الْمَعْنَى ، فَلَا بَأْسَ » فذكرت ذلك للحسن فقال : « لولا هذا ما حدثنا ! » وقد استدلل الشافعي لذلك بحديث : « أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ » ^(٢) وروى البيهقي عن مكحول ، قال دخلت أنا وأبو الأزهري على وائلة بن الأسقع ، فقلنا له : « حدثنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ولا تزويد ولا نسيان ! » فقال : « هل قرأ أحد منكم من القرآن شيئاً ؟ فقلنا : نعم وما نحن بمحافظين له جداً ، إنا نزيد الواو والألف وننقص . فقال : فهذا القرآن مكتوب بين أظهركم لا تألونه حفظاً ، وإنكم تزعمون أنكم تزيدون وتنقصون ، فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله ﷺ ، عسى أن لا يكون سمعنا لها منه إلا مرة واحدة ؟ حسبكم إذا حدثناكم بالحديث على المنى » .

وأُسند أيضا في « المدخل » من جابر بن عبد الله قال حَدَّثَنِي : « إنا قوم عَرَبٌ نرود الحديث فنقدّم ونؤخر » وأُسند أيضا عن شعيب بن الحجاب قال : « دخلت أنا وعبدان على الحسن فقلنا : يا أبا سعيد ! الرجلُ يحدث بالحديث فيزيد فيه أو ينقص منه » قال : « إنا الكذب من تعدد ذلك » .

وأُسند أيضا عن جرير بن حازم ، قال : « سمعت الحسن يحدث بأحاديث ، الأصلُ واحد والكلام مختلف » . وأُسند عن ابن عمون قال : « كان الحسن وإبراهيم والشعبي يأتون بالحديث على المعاني » . وأُسند عن أوبس قال : « سألنا الزُّهري عن التقديم والتأخير في الحديث فقال : هذا يجوز في القرآن ، فكيف به في الحديث ؟ وإذا أصيب معنى الحديث فلم يَحِلَّ به حراما ، ولم يُحرِّمْ حلالا فلا بأس » . ونقل ذلك سفيان عن عمرو بن دينار ، وأُسند عن وكيع قال : « إن لم يكن المعنى واسما فقد هلك الناس » اهـ (ذكره السيد مرتضى في شرح الإحياء) .

وقال الحكيم الترمذى قدس الله سره في كتابه « نوادر الأصول » :

الرُّوَصْلُ الثَّامِسُ والسُّنُوْرَةُ والسُّنَانَةُ : في سرد رواية الحديث بالمعنى : عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (١) : « نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً تَمَحَّجَّ مِنْ حَدِيثِنَا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَتْهُ ، فَإِنَّهُ رَبُّ مُبَلِّغٍ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْ سَامِعٍ » ثم رواه عن زيد بن ثابت وجُبَيْرِ بْنِ مَطْعَمٍ . قال الترمذى قدس سره : اقتضى العلماء الأدب ، وتبليغ العلم ، فلو كان اللازم لهم أن يؤدوا تلك الألفاظ التي بلغت أسماعهم بأعيانها : بلا زيادة ولا نقصان ، ولا تقديم ولا تأخير ، كانوا يستودعونها الصُّحُفَ ؛ كما فعل رسول الله ﷺ بالقرآن ، فكان إذا نزل الوحي دعا الكاتب فكتبه مع ما تولى الله به بحممه وقرأه فقال (٢) : « إِنَّ عَلَيْنَا بِجَمِّهِ وَقُرْآنِهِ » وقال (٣) : « وَإِنَّا لَهُ لِحَافِظُونَ » فكان الوحي محروسا بكتبه ، ولو كانت هذه الأخاديد سبيلها :

(١) راجع تخریج هذا الحديث في ص ٤٨ .

(٢) سورة القيامة الآية ١٧ . (٣) سورة يوسف الآية ١٢ و ٦٣ .

هكذا ، لكتبها أصحاب رسول الله ﷺ ، فهل جاءنا عن أحد منهم أنه فعل ذلك ؟ وجاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أنه استأذن رسول الله ﷺ في صحيفة فأذن له ، وأما سائر الأخبار فإنهم تلقوها منه حفظاً وأدوها حفظاً ، فكانوا يقدمون ويؤخرون ، وتختلف ألفاظ الرواية فيما لا يتغير معناه ، فلا ينكر ذلك منهم ، ولا يرون بذلك بأساً .

ثم أسند الترمذى قدس سره عن أبي هريرة وعبد الله بن أكيمة مرفوعاً جواز ذلك إذا لم يجرم حلالاً ، ولم يجل حراماً ، وأصيب المعنى ، كما تقدم قبل . ثم قال الترمذى : (فمن أراد أن يؤدي إلى من بعده حديثاً قد سمعه ، جاز له أن يغير لفظه ما لم يتغير المعنى) انتهى .

وقال الإمام ابن فارس في جزئه في المصطلح في الكلام على من كان من الرواة يتورع في أداء اللفظ المصحون ، ويكتب عليه (كذا) ما مثاله : (هذا الثابت حسن ، لكن أهل العلم قد يتساهلون إذا أدوا المعنى ، ويقولون : لو كان أداء اللفظ واجباً حتى لا يفغل منه حرف ، لأمرهم رسول الله ﷺ بإثبات ما يسمعون منه ، كما أمرهم بإثبات الوحي الذي لا يجوز تغيير معناه ولا لفظه ؛ فلما لم يأمرهم بإثبات ذلك ، دلّ على أن الأمر في التحديث أسهل ، وإن كان أداء ذلك اللفظ الذي سمعه أحسن) انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : (وأما الرواية بالمعنى ، فالخلاف فيها شهير ، والأكثر على الجواز أيضاً ؛ ومن أقوى حججهم الإجماع على شرح الشريعة للعجم بلسانهم . للعارف به فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى ، فجوازه باللغة العربية أولى ؛ وقيل إنما يجوز في المفردات ، دون المركبات ؛ وقيل : إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه . وقيل : إنما يجوز لمن كان يحفظ الحديث ففسى لفظه وبى معناه مرتباً في ذهنه . فله أن يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه ، بخلاف من كان مستحضر اللفظ ؛ وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ، ولا شك أن الأولى إيراد الحديث باللفظ ، دون التصرف فيه . قال القاضي عياض : (ينبغي سد باب الرواية بالمعنى ، لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن ، كما وقع لكثير من الرواة قديماً وحديثاً ، والله الموفق) .

تفسير . احتج بعضهم لمنع الرواية بالمعنى بمحدث : (نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتى خَوَاعِهَا ، فَأَذَاهَا كَمَا سَمِعَهَا) وبأنه ﷺ مخصوص بجوامع الكلم ، فى النقل بمباراة أخرى لا يؤمن الزيادة والنقصان .

والجواب عن الأول : بأن الأداء كما سمع ، ليس مقصوراً على نقل اللفظ ، بل النقل بالمعنى من غير تغيير ، أداءً كما سمع ، فإنه أدى المعنى كما سمع لفظه ، وفهمه منه نظيره أن الشاهد والمترجم إذا أدى المعنى من غير زيادة ولا نقصان ، يقال إنه أدى كما سمع ، وإن كان الأداء بلفظ آخر . ولو سلم أن الأداء كما سمع مقصور على نقل اللفظ ، فلا دلالة فى الحديث على عدم الجواز ، غاية أنه دعاء للناقل باللفظ لكونه أفضل ، ولا نزاع فى الأفضلية وعن الثانى بأن الكلام فى غير جوامع الكلم ونظائرها . (كذا فى المرأة وحواشيها) .

٢ - جواز رواية بعض الحديث بشروط

قال الحافظ ابن حجر فى شرح النخبة : (أما اختصار الحديث فالأكثر على جوازه بشرط أن يكون الذى يختصره عالماً ، لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يتيقنه منه ، بحيث لا تختلف الدلالة ، ولا يختل البيان ، حتى يكون المذكور والمختوف بمنزلة خبرين ، أو بدل ما ذكره على ما حذفه ؛ بخلاف الجاهل فإنه قد ينقص ما له تعلق ، كترك الاستثناء) .

وقال النووى رحمه الله فى شرح مسلم : (الصحيح الذى ذهب إليه الجماهير والمحققون من أصحاب الحديث جواز رواية بعض الحديث من العارف ، إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه ، بحيث لا يختل البيان ، ولا تختلف الدلالة فى تركه ، سواء جوزنا الرواية بالمعنى أم لا ، وسواء رواه قبل تاماً أم لا) .

ثم قال : وأما تقطيع المصنفين الحديث فى الأبواب ، فهو بالجواز أولى ، بل يبعد طرد

الخلافاً فيه ؛ وقد استمرّ عليه عمل الأئمة الحُفَظاء الجُلَّة من المُحدِّثين وغيرهم من أصناف العلماء (انتهى .

٣ — سر تكرار الحديث في الجوامع والسنن والمسانيد

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح^(١) في الفصل الثالث في بيان تقطيع البخاري للحديث ، واختصاره ، وفائدة إعادته له في الأبواب ، وتكراره مانصه : (قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فيما رويناه عنه في جزء سماه جواب المُتَمَنِّت : اعلم أن البخاري رحمه الله ، كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ، ويستدلُّ به في كل باب بإسناد آخر ، ويستخرج منه بحسُن استنباطه ، وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه ، وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد ؛ وإنما يورده من طريق أخرى لمعانٍ نذكرها والله أعلم بمراده منها .

« فمنها : أنه يخرج الحديث عن صحابي ، ثم يورده عن صحابي آخر ، والمقصودُ منه أن يخرج الحديث عن حدِّ الغرابية . وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهم جرا إلى مشايخه ، فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار ، وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة .

« ومنها : أنه صحَّح أحاديث على هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها على معانٍ متغايرة ، فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى .

« ومنها : أحاديثُ رويها بعض الرواة تامة ، ورويها بعضهم مختصرة ، فيوردها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقلها .

« ومنها : أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم ، فحدث راوٍ بحديث فيه كلمة تحتل معنى ، وحدث به آخر ، فبرع عن تلك الكلمة بعبارة أخرى تحتل معنى آخر فيورده بطريقه . إذا أصبحت على شرطه ، ويُفرد لكل لفظةٍ باباً مفرداً .

« ومنها : أحاديثُ تَمَارَضُ فيها الوصل والإرسال ، ورجح عنده الوصل ، فاعتمده ، وأورد الإرسال مُتَّبِعاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل .

« ومنها : أحاديثُ تَمَارَضَ فيها الوقف والرفع ؛ والحكم فيها كذلك .

« ومنها : أحاديثُ زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد ، ونقصه بعضهم ، فيوردها على الوجهين ، حيث يصحُّ عنده أن الراوى سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ، ثم لقي الآخر فحدثه به ، فكان يرويه على الوجهين .

« ومنها : أنه ربما أورد حديثاً عنمنه رواه ، فيرويه من طريق أخرى مصراً فيها بالسمع على ما عُرِف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المتمعن . فهذا جميعه فيما يتماق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر .

« وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة ، واقتصاره منه على بعضه أخرى ، فذلك لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً ببعضه ببعض وقد اشتمل على حُكْمَيْنِ فصاعداً فإنه يبيده بحسب ذلك مراعيّاً مع ذلك عدم إخلاله من فائدة حديثية : وهي إirاده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك كما تقدم تفصيله ، فيستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث . وربما ضاق عليه مَخْرَجُ الحديث حيث لا يكون له إلا طريق واحدة فيتصرف حينئذٍ فيه ، فيورده في موضع موصولاً ، وفي موضع معلقاً ويورده تارة تاماً وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب . فإن كان المتن مشتملاً على جُلٍّ ممتددة ، لاتملى لإحداها بالأخرى ، فإنه يخرج كل جملة منها في باب مستقل ، فراراً من التطويل ؛ وربما نَشِطَ فساقه بتمامه . فهذا كله في التقطيع .

« وقد حكى بعض شراح البخارى أنه وقع في أثناء الحج في بعض النسخ ، بعد باب قصر الخطبة بعرفة ، باب تعجيل الوقوف ؛ قال أبو عبد الله : يُزاد في هذا الباب حديثُ مالكٍ عن ابن شهاب ، ولكنى لا أريد أن أدخل فيه مُعَاداً » انتهى .

« وهو يقتضى أن لا يعتمد أن يُخرج في كتابه حديثاً مُعَاداً بجميع إسناده ومُتَّبِعاً »
وإن كان قد وقع له من ذلك شيء ، فمن غير قصد ، وهو قليل جداً .

« وأما اقتصاره على بعض المتن ، ثم لا يذكر الباقي في موضع آخر ، فإنه لا يقع له ذلك في الغالب ، إلا حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابي ؛ وفيه شيء قد يحكم برهه ، فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع ، ويحذف الباقي لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه ، كما وقع في حديث هُرَيْبُ بْنُ شَرْحَبِيلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَيَّبُونَ ، وَإِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيَّبُونَ ، هَكَذَا أوردته وهو مختصر من حديث موقوف أوله : جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال : إني أعتقت عبداً لي سائبة فأت ، وترك ماله ، ولم يدع وارثاً . » فقال عبد الله : « إن أهل الإسلام لا يُسَيَّبُونَ ، وإن أهل الجاهلية كانوا يُسَيَّبُونَ ، فأنت ولي نعمته ، فلك ميراثه ؛ فإن تأثمت وتحرّجت في شيء ، فنحن نقبله منك ، ونجعله في بيت المال . » فاقصر البخاري على ما يملأ حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف ، وهو قوله : « إن أهل الإسلام لا يُسَيَّبُونَ » لأنه يستدعي بمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم ، واختصر الباقي لأنه ليس من موضوع كتابه . وهذا من أخفى المواضع التي وقفت له من هذا الجنس ، وإذا تقرر ذلك ، اتضح أنه لا يُعِيد إلا لفائدة ، حتى لو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد ، ولا من جهة المتن لكان ذلك لإعادته لأجل مناصرة الحكم التي ^(١) تشتمل عليه ترجمة الثانية موجياً لثلاث مكرراً فلا فائدة . كيف وهو لا يخفيه مع ذلك من فائدة إسنادية وهي إخراجها للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضي أو غير ذلك والله الوفي . « انتهى كلام الحافظ ابن حجر ، وبه يعلم سرُّ صنيع من حذا حذو الإمام البخاري في مشربه ، جميعه أو بعضه ، فتدبر ، فإنه من البدائع .

(١) كذا في مقدمة الفتح وله [الفى] .

٥ - ذكر الخلاف في الاستشهاد بالحديث على اللغة والنحو

وكذلك بكلام الصحابة وآل البيت رضى الله عنهم

قال الشيخ عبد القادر البندادى فى خزنة الأدب ، على شواهد شرح الكافية : « قال الأندلسى فى شرح بديعية رفيقه ابن جابر : علوم الأدب ستة وهى : الصرف والنحو واللغة والماتى والبيان والبديع ؛ والثلاثة الأول لا يُستشهد عليها إلا بكلام العرب ، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين ، لأنها راجعة إلى الماتى ، ولا فرق فى ذلك بين العرب وغيرهم . ولذلك قيل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحرى وأبى تمام وأبى الطيب وهلم جرا قال : وأقول : الكلام الذى يستشهد به نوعان : شعر ، وغيره ؛ فقائل الأول قد قسمه العلماء على طبقات أربع :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام كاسمى القيس ، والأعشى ؛ والثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدرکوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان ؛ والثالثة : المتقدمون ، ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا فى صدر الإسلام كجرير والفرزدق ، والرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون ، وهم من بَمدَم إلى زماننا ، كبشار بن برد ، وأبى نؤاس .

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً ؛ وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد - لمل الصواب عدم صحة الاستشهاد - بكلامها ، وقد كان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبى إسحق ، والحسن البصرى ، وعبد الله بن شُبْرَمَة يُلحَنون الفرزدق والكيث وذا الرمة وأضرابهم وكانوا يعدونهم من المولدين ، لأنهم كانوا فى عصرهم . وأما الرابعة : فالصحيح أنه لا يحتج بكلامها مطلقاً ، وقيل : يحتج بكلام من يوثق به منهم ؛ واختاره الزخشرى ، وتبعه الشارح المحقق (أى الرضى) فإنه استشهد بشعر أبى تمام فى عدة مواضع من هذا الشرح ، واستشهد الزخشرى أيضاً فى تفسير أوائل البقرة من الكشاف ببيت من شعره وقال : وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره فى اللغة ، فهو عن علماء المربة فاجمل ما يقوله بمنزلة ما يرويه .

وأما قائل الثانى (أى غير الشعر) فهو إما ربنا تبارك وتعالى ، فكلامه عز اسمه أفصح كلام وأبلغه ، وإما أحد الطبقات الثلاث الأولى من طبقات الشعراء التى قدمناها .

وأما الاستدلال بحديث النبى ﷺ ، فقد جوزه ابن مالك ، ومنعه ابن الضائع وأبو حيان وسندها أمران : أحدهما : أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبى ﷺ وإنما رويت بالمعنى وثانيهما : أن أئمة النحو المتقدمين من المصنفين لم يحتجوا بشئ منه . ورد الأول على تقدير تسليمه بأن النقل بالمعنى إنما كان فى الصدر الأول قبل تدوينه فى الكتب ، وقبل فساد اللغة ، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، ورد الثانى : بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به

« والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحو فى ضبط ألفاظه ، ويلحق به ما روى عن الصحابة وأهل البيت » .

وقال السيوطى فى (الاقتراح) : (وأما كلامه ﷺ ، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ الروى ، وذلك نادر جداً ؛ إنما يوجد فى الأحاديث القصار ، على قلة أيضاً ، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عباراتهم ، فزادوا ونقصوا ، وقدموا وأخروا ، وبدلوا ألفاظا بألفاظ ، ولهذا ترى الحديث الواحد فى القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بمبارات مختلفة) .

وقال أبو حيان فى شرح التسهيل : (قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد السككية فى لسان العرب . وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة . وقد جرى الكلام فى ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء . فقال : إنما ذكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ ، وإنما كان كذلك لأمرين : أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، وقد قال سفيان الثوري : إن قلت لكم إنى أجذبكم كما سمعت فلا تصدقوني ، إنما هو المعنى ؛ والأمر الثانى : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ويعلمون لسان العرب

بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وروايتهم ، وهم لا يعلمون ، ودخل في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب) . انتهى باختصار .

قال بعضهم : ويلحق بذلك ما روى من خطب الإمام على التي جمعها السيد الرضى في كتاب « نهج البلاغة » ؛ وهذه أيضاً لم يثبت أنها لفظ الإمام ، فقد جاء في خطبة جامع الكتاب ما نصه : « وربما جاء في أثناء هذا الاختيار اللفظ المردّد ، والمعنى المكرّر ، والمندر في ذلك أن روايات كلامه تختلف اختلافاً شديداً ، فربما اتفق الكلام المختار في رواية ، فنقل على وجهه ، ثم وُجد بعد ذلك في رواية أخرى موضوعاً غير وضعه الأول : إما زيادة مختارة ، أو بلفظ أحسن عبارة ، لتقتضى الحال أن يمد ، واستظهاراً للاختيار ، وغيره على عقائل الكلام » . انتهى بحروفه .

بل جاء في ترجمة ابن خلكان للشریف المرتضى أخى الشریف الرضى ما نصه : « وقد اختلف الناس في كتاب نهج البلاغة المجموع من كلام الإمام على بن أبى طالب رضى الله عنه ، هل هو جمعه أم جمع أخيه الرضى ؟ وقد قيل : إنه ليس من كلام على ، وإنما الذى جمعه ونسبه إليه هو الذى وضعه والله أعلم » .

البَابُ الثَّامِنُ

في آداب المحدث وطالب الحديث وغير ذلك

وفيه مسائل

١ - آداب المحدث

قال حجة الإسلام الغزالي في كتاب «الأدب في الدين»^(١) ما مثاله : آداب المحدث :
يقصد الصدق ، ويجنب الكذب ، ويحدث بالمشهور ، ويروى عن الثقات ، ويترك
الناكر ، ولا يذكر ما جرى بين السلف ، ويعرف الزمان ، ويحفظ من الزلل والتصحيح
واللحن والتحريف ، ويدع الدعاية ، ويُقِلُّ المشاغبة ، ويشكر النعمة إذ جُلَّ في درجة
الرسول ﷺ ، ويلزم التواضع ، ويكون معظم ما يحدث به ما ينتفع المسلمون به من فرائضهم
وسننهم وآدابهم في معاني كتاب ربهم عز وجل ، ولا يحمل علمه إلى الوزراء ، ولا يفشي
أبواب الأمراء ، فإن ذلك يزرى بالعلماء ، ويُذهِبُ بهاء علمهم إذا حملوه إلى ملوكهم ومياسيرهم ،
ولا يحدث بما لا يعلمه في أصله ، ولا يقرأ عليه ما لا يراه في كتابه ، ولا يتحدث إذا قرئ*
عليه ، ويحذر أن يدخل حديثاً في حديث .

٢ - آداب طالب الحديث

يكتب للمشهور ، ولا يكتب للثريب ، ولا يكتب للناكر ، ويكتب عن الثقات ، ولا
يفلح شهرة الحديث على قرينه ، ولا يشغل طلبه عن مروءته وصلاته ، يجنب الغيبة ،
وينصت للسمع ، ويلزم الصمت بين يدي محدثه ، ويكثر التلفت عند إصلاح نسخته ، ولا

يقول : سمعت وهو ما سمع ، ولا ينشره لطلب العلو فيكتب من غير ثقة ، ويلزم أهل المعرفة بالحديث من أهل الدين ، ولا يكتب عن لا يعرف الحديث من الصالحين .^(١) انتهى .

٣ - ما يفقر إليه المحدث

قال النووي : « مما يفقرُ إليه من أنواع العلوم ، صاحب هذه الصناعة ، معرفة الفقه والأصولين ، والعريضة ، وأسماء الرجال ، ودقائق علم الأسانيد ، والتاريخ ، ومعاشرة أهل هذه الصنعة ، ومباحثهم ، مع حسن الفكر ، ونباهة الذهن ، ومداومة الاشتغال ، ونحو ذلك من الأدوات التي يفقر إليها » .

٤ - ما يستحب للمحدث عنه التحديث

يستحب له إذا أراد حضور مجلس التحديث أن يتطهر بنسل أو وضوء ، ويتطيب ، ويتبخّر ، ويستاك ، كما ذكره ابن السمعاني ، ويسرّح لحيته ، ويجلس في صدر مجلسه متمكناً في جلوسه بوقار وهيبة . وقد كان مالك يفعل ذلك فقليل له ، فقال : « أحبُّ أن أعظم حديث رسول الله ﷺ ، ولا أحدث إلا على طهارة متمكناً » . وكان يكره أن يحدث في الطريق ، أو وهو قائم (أسنده البيهقي) . وأسند عن قتادة قال : « لقد كان يستحب أن لا تقرأ الأحاديث إلا على طهارة » . وعن ضرار بن مرة قال : « كانوا يكرهون أن يحدثوا على غير طهر » . وعن ابن المسيّب أنه سئل عن حديث وهو مضطجع في مرضه ، فجلس وحديث به ، فقليل له ، وددت أنك لم تمنّ ؟ فقال : « كرهت أن أحدث عن رسول الله ﷺ وأنا مضطجع » . وعن بشر بن الحارث أن ابن المبارك سئل عن حديث وهو يمشي فقال : « ليس هذا من توقير العلم ! » . وعن مالك قال : « مجالس العلم تُحتَضَرُ

بالخشوع والسكينة والوقار ، ويُكره أن يقوم لأحد » فقد قال : إذا قام القارئُ لحديث رسول الله ﷺ لأحد ، فإنه يُكْتَبُ عليه خطيئة ، فإن رفع أحد صوته في المجلس زبره - أى انتهره - وزجره فقد كان مالك يفعل ذلك أيضاً ويقول : قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ » فمن رفع صوته عند حديثه ، فكأنما رفع صوته فوق صوته ، ويقبل على الحاضرين كلهم ؛ فقد قال حبيب بن أبي ثابت : « إن من السنة إذا حدث الرجل القوم ، أن يقبل عليهم جميعاً ، ويفتح مجلسه ويختمه بتحميد الله تعالى ، والصلاة على النبي ﷺ ، ودعاء يليق بالحال بعد قراءة قارئ حسن الصوت شيئاً من القرآن العظيم ، فقد روى الحاكم في « المستدرک » عن أبي سعيد قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا تذكروا العلم ، وقرأوا سورة ، ولا يسرد الحديث سرداً عجلاً يمنع فهم بعضه ؛ كما روى عن مالك أنه كان لا يستعجل ويقول : « أحب أن أفهم حديث رسول الله ﷺ » . وأورد البيهقي في ذلك حديث البخاري عن عمروة قال : جلس أبو هريرة إلى جنب حجرة عائشة وهى تصلى ، فجعل يحدث ، فلما قضت صلاتها قالت : ألا تعجب إلى هذا وحديثه؟ إن النبي ﷺ إنما كان يحدث حديثاً ، لو عدّه المأذُ أخصاءً وفى لفظ عند مسلم : « إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسرديكم » . وفى لفظ عند البيهقي عقيه : « إنما كان حديثه فصلاً تفهمه القلوب » (كذا فى التقریب ، وشرحه التدریب) (١٢) .

٥ - بياض طرق درس الحديث

اعلم أن لدرس الحديث ثلاثة طرق عند العلماء :

أولها - السرد : وهو أن يتلو الشيخ السميعُ أوالقارئُ كتاباً من كتب هذا الفن ، من دون تعرض لمباحثه اللغوية والفقهية ، وأسماء الرجال ونحوها .

وثانيها : - طريق الحل والبحث : وهو أن يتوقف بعد تلاوة الحديث الواحد مثلاً على لفظه الغريب ، وتراكيبه المويضة ، واسم قليل الوقوع من أسماء الإسناد وسؤال ظاهر الزرود والسائلة النصوص عليها ، ويحلّه بكلام متوسط ، ثم يستمر في قراءة ما بعدها .

وثالثها : - طريق الإيمان : وهو أن يذكر على كلمة ما لها وما عليها ، كما يذكر مثلاً على كل كلمة غريبة ، وتراكيب عويصة ، شواهدا من كلام الشعراء ، وأخوات تلك الكلمة ، وتراكيبها في الاشتقاق ، ومواضع استعمالها ؛ وفي أسماء الرجال حالات قبائلهم وسيرهم ويخرج المسائل الفقهية على المسائل النصوص عليها ، ويقص القصص العجيبة ، والحكايات الغريبة بأدنى مناسبة وما أشبهها . فهذه الطُرُق هي المنقولة عن علماء الحرمين ، قديماً وحديثاً .

قال المولى وليّ الله الدهلوي ، ومختار الشيخ حسن العجيمي ، والشيخ أحمد القطان ، والشيخ أبي طاهر الكردي : هو الطريق الأول - يعني السرد - بالنسبة إلى الخواص المتبحرين ، ليحصل لهم سماع الحديث ، وسلسلة روايته على عجلة ، ثم إحالة بقية الباحث على شروحه ، لأن ضبط الحديث مداره اليوم على تنبُّع الشروح والخواص ، وبالنسبة إلى المبتدئين والمتوسطين الطريق الثاني - يعني البحث والحل - ليحيطوا بالضروري في علم الحديث علماء ويستفيدوا منه على وجه التحقيق دَرَكاً وفهماً ، وعلى هذا يُسرّحون أنظارهم في شرح من شروح كتب الحديث غالباً ، ويرجمون إليه أثناء البحث لحل المضال ، ورفع الإشكال ؛ وأما الطريق الثالث ، فهو طريقة القصاص القاصدين منه بإظهار الفضل والعلم لأنفسهم ونحوها والله أعلم .

٦ - أمثلة من لا تقبل روايته ، ومنهم من يحدث لامن أصل مصحح
في التقريب وشرحه^(١) ، في السألة الحادية عشرة من النوع الثالث والعشرين
ما نصه :

« لا تقبل رواية من عُرِفَ بالتساهل في سماعه أو في إسماعه ، كمن لا يبالي بالنوم في السماع
منه أو عليه ، أو يحدث لامن أصل مُصَحَّحٍ مقابل على أصله أو أصل شيخه » .

٧ - الأدب عند ذكره تعالى وذكر رسوله والصحابه والتابعين

قال النووي : « يُستحبُّ لكتاب الحديث إذا مرَّ ذكر الله عزَّ وجلَّ أن يكتب « عزَّ
وجلَّ » أو « تعالى » أو « سبحانه وتعالى » أو « تبارك وتعالى » أو « جلَّ ذكره » أو
« تبارك اسمه » أو « جَلَّتْ عِظَمَتُهُ » أو ما أشبه ذلك . وكذلك يذكر عند ذكر النبي ﷺ
« ﷺ » بكاملها لا رمزاً إليهما ، ولا مقتصراً على أحدهما . وكذلك يقول في الصحابي
« رضي الله عنه » ، فإن كان صحابياً ابن صحابي قال « رضي الله عنهما » ، وكذلك يترضى ويترحم
على سائر العلماء والأخيار ويكتب^(٢) . كل هذا وإن لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينقل
منه ، فإنَّ هذا ليس رواية ، وإنما هو دعاء ، وينبغي للقارئ أن يقرأ كل ما ذكرناه ، وإن
لم يكن مذكوراً في الأصل الذي يقرأ منه ، ولا يسأم من تكرُّر ذلك ، ومن أغفل هذا
حرِّمَ خيراً عظيماً ، وفوتَ فضلاً جسيماً » .

٨ - الاهتمام بتجويز الحديث

قال الإمام البديري في آخر شرحه لمنظومة البيقونية : « أما قراءة الحديث مُجَوِّدَةً

(١) ص ١٢٤ .

(٢) قد يقال : إن المحافظة على كلام المؤلف ومشربه يقتضي أن لا يزيد في كلامه ذلك ، نعم ، لا عليه
بأن يأتي بذلك لساناً ، فأمل ، اهـ (المصنف) .

كتجويد القرآن فهي مندوبة . وذلك لأن التجويد من محاسن الكلام ، ومن لغة العرب ، ومن فصاحة التكلم ، وهذه المغانى مجموعة فيه ﷺ ، فمن تكلم بحديثه ﷺ ، فعليه براعاة مناطق به ﷺ » انتهى .

ولا يخفى أن التجويد من مقتضيات اللغة العربية ، لأنه من صفاتها الذاتية ، لأن العرب لم تنطق بكلمها إلا مُجَوِّدَةً ، فمن نطق بها غير مجودة ، فسكأنه لم ينطق بها ، فاهو في الحقيقة من محاسن الكلام ، بل من الذاتية له ، فهو إذن من طبيعة اللغة ، لذلك مَنْ تركه . لقد وقع في اللحن الجلي ، لأن العرب لاتعرف الكلام إلا مجوداً .

البَابُ الْإِنْسَانِي

في كتب الحديث

وفيه فوائد

١ - بيان طبقات كتب الحديث

قال الإمام الماروف الكبير الشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الله الدهلوي قدس الله سره. في كتابه « حجة الله البالغة ^(١) » تحت الترجمة المذكورة مانصه : « اعلم أنه لا سبيل لنا إلى معرفة الشرائع والأحكام إلا بخبر النبي ﷺ ، بخلاف المصالح ، فإنها قد تُدْرَكُ بالتجربة والنظر الصادق والخدس ونحو ذلك . ولا سبيل لنا إلى معرفة أخباره ﷺ إلا بالتلقي الروايات المنتهية إليه بالاتصال والمنفعة ، سواء كانت من لفظه ﷺ ، أو كانت أحاديث موقوفة قد صحَّت الرواية بها عن جماعة الصحابة والتابعين ، بحيث يبعد إقدامهم على الجزم بمثله ، لولا النص ، أو الإشارة من الشارع . فمثل ذلك رواية عنه ﷺ دلالة ، وتلقى تلك الروايات لا سبيل إليه في يومنا هذا إلا تتبع الكتب المدونة في علم الحديث ، فإنه لا يوجد اليوم رواية يعتمد عليها غير مدونة .

» وكتبُ الحديث على طبقات مختلفة ، ومنازل متباينة ، فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث فنقول : هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات : وذلك لأن أعلى أقسام الحديث : ما ثبت بالتواتر ، وأجمت الأمة على قبوله والعمل به ؛ ثم ما استفاض من طرق متعددة لا يبقى معها شبهة يُعْتَدُّ بها ، واتفق على العمل به جمهور فقهاء الأمصار ؛ أو لم يختلف فيه علماء الحرمين خاصة ، فإن الحرمين محل الخلاف الراشدين

في القرون الاولى ، ومحط رحال العلماء طبقة بعد طبقة ، يبعد أن يُسَلَّموا منهم الخطأ الظاهر ؛ أو كان قولاً مشهوراً معمولاً به في قطر عظيم ، مروياً عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين ؛ ثم صحَّ أو حَسُنَ سنده ، وشهد به علماء الحديث ، ولم يكن قولاً متروكاً لم يذهب إليه أحد من الأمة .

« أما ما كان ضعيفاً ^(١) موضوعاً أو منقطعاً أو مقولباً في سنده أو متنه ، أو من رواية المجاهيل ، أو مخالفاً لما أجمع عليه السلف ، طبقة بعد طبقة ، فلا سبيل إلى القول به » .
« فالصحة أن يَشْتَرِطَ مؤلف الكتاب على نفسه إيراد ما صحَّ أو حَسُنَ غير مقولب . ولا شاذ ولا ضعيف ، إلا مع بيان حاله ، فإن إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدر في الكتاب » .

« والشهرة أن تكون الأحاديث المذكورة فيها دائرة على السنة المحدثين قبل تدوينها . وبعد تدوينها ، فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف رَوَوْها بطُرُق شتى وأوردوها في مسانيدهم . وبما جمعهم ، وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحفظه ، وكشف مشكله ، وشرح غريبه ، وبيان إعرابه ، وتخرج طُرُق أحاديثه ، واستنباط فقهها ، والفحص عن أحوال رَوَاتها طبقة بعد طبقة إلى يومنا هذا ، حتى لا يبقى شيء مما يتعلق به غير مبحوث عنه إلا ما شاء الله ، ويكون نقاد الحديث قبل المصنف وبعده وافقوه في القول بها ، وحكموا بصحتها ، وارتضوا رأي المصنف فيها ، وتلقوا كتابه بالمدح والتناء ويكون أئمة الفقه لا يزالون يستنبطون ويعتمدون عليها ، ويمتنون بها ، ويكون العامة لا يخافون عن اعتقادها وتعظيمها . وبالجملة فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان في كتاب كان من الطبقة الأولى ثم وثم ، وإن قُدَّتْ رأساً لم يكن له اعتبار ؛ وما كان أعلى حد في الطبقة الأولى ، فإنه يصل إلى حد التواتر . وما دون ذلك يصل إلى الاستفاضة ، ثم إلى الصحة القطعية ، أعني : القطع المأخوذ في علم الحديث ، المفيد للعمل ؛ والطبقة الثانية إلى الاستفاضة أو الصحة القطعية أو الظنية ، وهكذا ينزل الأمر » .

(١) كذا في « حجة الله البالغة » ولله « أو موضوعاً » .

الطبقة الأولى: منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم. قال الشافعي: أصبح الكتب بعد كتاب الله موطأ مالك، واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه، وأما على رأي غيره فليس فيه حرس ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه.

« ولم يزل العلماء يخرجون أحاديثه، ويذكرون متابعاته وشواهده، ويشرحون غريبه ويضبطون مشكله، ويبحثون عن فقهه، ويفتشون عن رجاله، إلى غاية ليس بعدها غاية. وإن شئت الحق الصراح، قس كتاب الموطأ بكتاب الآثار لمحمد، و«الأمالي» لأبي يوسف، تجديته وبينهما بُعد الشرقيين، فهل سمعت أحداً من المحدثين والفقهاء تعرض لها واعتنى بهما؟

« أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من التصل للرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع غير سليل المؤمنين. وإن شئت الحق الصراح فقسهما بكتاب ابن أبي شبة، وكتاب الطحاوي، ومستند الخوارزمي، وغيرها، تجد بينها وبينهما بُعد الشرقيين.

« وهذه الكتب الثلاثة التي اعتنى القاضي عياض في المشرق بضبط مشكلها، ورد تصحيحها.

الطبقة الثانية: كتبت لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين، ولكنها تناولها، كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر في فنون الحديث، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم، وتلقاها من بعدهم بالقبول، واعتنى بها المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة، واشتهرت فيما بين الناس، وتعلق بها القوم، شرحا لفريقها، وخصاصاً عن رجالها، واستنباطاً لفقهها؛ وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم: كسُنن أبي داود، وجامع الترمذي، ومُجْتَبَى النَّسَائِي، وهذه الطبقة الأولى، اعتنى بأحاديثها (١٦ - قواعد التحديث).

« رزين » في « تجريد الصحاح » ، وابن الأثير في « جامع الأصول » . وكاد مستند أحمد يكون من جملة هذه الطبقة ، فإن الإمام أحمد جملة أصلاً يُعرفُ به الصحيح والسقيم . قال « ما ليس فيه فلا تقبلوه » .

« والطبقة الثالثة مسايد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخارى ومسلم : وفي زمانهم ، وبمدهما ، جُمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمرووف والريب والشاذ والنكر والخطأ والصواب والثابت والقلوب ، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار ، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ؛ ولم يتداول ، ما تفرّدت به ، الفقهاء كثير تداول ، ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثيرٌ خص ؛ ومنه ما لم يخدمه لنوى شرح غريب ، ولا فقيه لتطبيقه بمذاهب السلف ، ولا محدثٌ ببيان مشكله ، ولا مؤرخٌ بذكر أسماء رجاله ولا أريد التأخيرين التعمقين ، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث ، فهي باقية على استئثارها واختفائها وخولها ؛ كسند أبي يلى ، ومصنف عبد الرزاق ، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ومسنند عبد بن حميد والطياىسى ، وكتب البيهقي والطحاوى والطبرانى ، وكان قصدهم جمع ما وجدوه ، لا تلخيصه وتهذيبه وتقريبه من العمل .

والطبقة الرابعة - كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين ، وكانت في الجاميع والسانيد المختفية ، فنوّهوا بأمرها ، وكانت على السنة من لم يكتب حديثه المحدثون : ككثير من الوعّاظ المتشدقين ، وأهل الأهواء والضعفاء ، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين ، أو من أخبار بنى إسرائيل ، أو من كلام الحكماء والوعّاظ ، خلطها الرواة بحديث النبي ﷺ سهواً أو عمداً ، أو كانت من محتملات القرآن والحديث الصحيح ، فرواها بالمعنى قوم صالحون ، لا يرفعون غوامض الرواية ، فجعلوا المعانى أحاديث مرفوعة ، أو كانت معانى مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مستبدة برأسها عمداً ، وكانت جللاً شتى في أحاديث مختلفة ، جعلوها حديثاً واحداً ينسق واحد . ومظنة هذه الأحاديث كتاب « الضعفاء » لابن حبان ، وكامل بن عدى ،

وكتب الخطيب وأبى نُعَيْم والجوزقاني وابن عسّاكر وابن النجار والدبليّ ؛ وكاد مسند الخوارزمي يكون من هذه الطبقة . وأصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفاً محتملاً ، وأسوؤها ما كان موضوعاً أو مقولوباً ، شديد النكارة . وهذه الطبقة مادةُ كتاب « الموضوعات » لابن الجوزي .

«وههنا طبقة خامسة - منها : ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم وليس له أصل في هذه الطبقات الأربع ؛ ومنها : ما دَسَّه المساجن في دينه ، العالم بلسانه ، فأتى بإسناد قوى لا يمكن الجرح فيه ، وكلام بليغ لا يبعد صدوره عنه ﷺ ، فآثار في الإسلام مصيبة عظيمة . لكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثل ذلك على التابعات والشواهد ، فتمتلك الأستار ، ويظهر العوار .

« أما الطبقة الأولى والثانية فقلبيهما اعتماد المحدثين ، وحوم محامها من تمهم ومسرهم ؛ وأما الثالثة فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعلل الأحاديث . نعم ، ربما يؤخذ منها التابعات والشواهد وقد جعل الله لكل شيء قدراً . وأما الرابعة ، فلا اشتغال بجمعها والاستنباط منها نوع تعمق من التأخرين . وإن شئت الحق ، فطوائف المتبذعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم يتمكنون بأن يلخصوا منها شواهد مذاهبهم ، فلا تنصّر بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث والله أعلم . »

٢ - بيان الرموز لكتب الحديث

على طريقة الحافظ ابن حجر في التدريب

قال رحمه الله في مقدمة التفرّب : « وقد اكتفيت بالرقم على اسم كل راوٍ إشارة إلى من أخرج حديثه من الأئمة ؛ فلبخارى في « صحيحه » (خ) ؛ فإن كان حديثه عنده معلقا (خت) ، وللبخارى في « الأدب المفرد » (بخ) وفي « خلق أفعال العباد » (عخ) وفي « جزء القراءة » (ز) ، وفي « رفع اليدين » (ي) ، وللسليم (م) ، وفي مقدمة صحيحه :

(مق)، ولأبي داود (د)، وفي «الراسل» له (مد)، وفي «فضائل الأنصار» .
 (سد)، وفي «الناسخ» (خد)، وفي «القدر» (قد)، وفي «التفرّد» (ف)،
 وفي «المسائل» (ل)، وفي «مسند مالك» (كد)، وللترمذى (ت)، وفي
 «الشبائل» له (تم) وللنسائي (س) وفي «مسند علي» له (عس) وفي كتاب «عمل
 يوم وليلة» (مي)، وفي «خصائص علي» (ص)، وفي «مسند مالك» (كس)،
 ولابن ماجه (ق)، فإن كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة اكتفى برقه ولو أخرج له
 في غيرها؛ وإذا اجتمعت، فالرقم (ع)، وأما علامة (ع) فهي لهم سوى الشيخين، ومن
 ليست له عندهم رواية مرقوم عليه تميز إشارة إلى أنه ذكر ليميز عن غيره .

٣ — بياض الرموز لكتب الحديث

على طريقة السيوطي في الجامع الكبير والجامع الصغير

(خ) للبخاري، (م) لمسلم، (ق) لهما . (د) لأبي داود، (ت) للترمذى، (ن)
 للنسائي (ه) لابن ماجه، (ع) لهؤلاء الأربعة، (٣) لهم إلا ابن ماجه، (حم)
 للإمام أحمد في مسنده (عم) لابنه في زوائده (ك) للحاكم، فإن كان في المستدرک
 أطلقت، وإلا بينته، (خد) للبخاري في الأدب، (تخ) له في التاريخ، (حب) لابن
 حبان في صحيحه، (طب) للطبراني في الكبير، (طس) له في الأوسط، (طص)
 له في الصغير، (ص) لسعيد بن منصور في سننه، (ش) لابن أبي شيبه، (عب)
 لعبد الرزاق في الجامع، (ع) لأبي يعلى في مسنده، (قط) للدارقطني، فإن كان في
 السنن أطلقت، وإلا بينته، (فر) للذهبي في الفردوس، (حل) لأبي نعيم في الحلية
 . (هب) للبيهقي في شعب الإيمان . (هق) له في السنن، (عد) لأبي عدى في الكامل،
 (عن) للعقيلي في الضعفاء، (خط) للخطيب، فإن كان في التاريخ أطلقت وإلا بينته،
 . (ض) للصيغ المقدسي في المختارة (ط) لأبي داود الطيالسي، (كر) لابن عساكر في
 تاريخه (كذا في مقدمة الجامع الكبير) .

— بياحه ما اشتمل على الصحيح فقط أو مع غيره

من هذه الكتب الرموز بها

قال الحافظ السيوطى فى مقدمة جمع الجوامع ما نصه : « جميع ما فى الكتب الخمسة :
 خ ، م ، حب ، ك ، ض ، صحيح ، فالعزُّ إليها معلَّمٌ بالصحة ، سوى ما فى « المستدرک »
 من التعمُّب ، فأنبه عليه ؛ وكذا ما فى « مؤطَّأ مالاك » وصحيح ابن خزيمة وأبى عوانة وابن
 السكن واللتقى لابن الجارود والمستخرجات ، فالعزُّ إليها معلَّمٌ بالصحة أيضا ؛ وفى د
 ما سُكِّتَ عليه فهو صالح ، وما يُبَيِّنُ ضعفه نقات عنه ؛ وفى ت . ن . ه . ط . حم . عم .
 عب . ص . ش . ع . طب . طس . قط . حل . هب . هق . صحيح وحسن وضعيف
 فأبَيَّنَّه غالبا ؛ وكل ما كان فى مسند أحمد فهو مقبول ، فإن الضعيف الذى فيه يقرب من
 الحسن ؛ وكل ما عُرِىَ إلى عى . عد . خط . كر . أوللحكيم الترمذى فى « نوادر الأصول » أو
 للحاكم فى تاريخه ، أو لابن الجارود فى تاريخه ، أو للديلمى فى مسند الفردوس فهو
 ضعيف ، فُيَسْتَعْنَى بالعزو إليها ، أو إلى بعضها عن بيان ضعفه ؛ وإذا أطلقت العزو إلى ابن
 جرير فهو فى تهذيب الآثار ، فإن كان فى تفسيره أو فى تاريخه يَبَيَّنُّه . انتهى .

وقد بسط الكلام فى ذلك صاحب (الأجوبة الفاضلة) فى السؤال الثانى ونصه :
 هل كُلُّ ما فى هذه الكتب الصَّخَام ، كالسُّنَنِ الأربعة ، وتصانيف البيهقي ،
 وتصانيف الدارقطني ، والحاكم ، وابن أبي شَيْبَةَ وغيرها من الكتب المشتهرة من الأحاديث
 المجموعة ، صحيح لذاته أو لنيره ، أو حسن لذاته أو لغيره ، أم لا ؟

الجواب :

ليس كل ما فى هذه الكتب وأمثالها صحيحاً أو حسناً ، بل هى مشتملة على الأخبار
 الصحيحة والحسنة والضعيفة والموضوعة ؛ أما كتب السُّنَنِ ، فذكر ابن الصلاح والعراقى
 وغيرهما أن فيها غير الحسن من الصحيح والضعيف ، وذكر النووى أن فى السُّنَنِ الصحيح
 والحسن والضعيف والنسكرك ، ومن ههنا اعترضوا على تسمية صاحب المصاييح أحاديث :

السُّنَنِ بِالْحَسَانِ ، بَأَنَّهُ اصطلاحٌ لَا يُعْرَفُ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ ؛ وَذَكَرَ الْعِرَاقِيُّ أَنَّهُ قَدْ تَسَاهَلَ مِنْ أَطْلُقِ الصَّحِيحِ عَلَى كَتَبِ السُّنَنِ ، كَأَبِي طَاهِرِ السُّلَمِيِّ حَيْثُ قَالَ فِي الْكُتُبِ الْخَمْسَةِ : اتَّفَقَ عَلَى صَحَّتِهَا عُلَمَاءُ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ؛ وَكَالْحَاكِمِ حَيْثُ أَطْلُقَ عَلَى جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ (الْجَامِعُ الصَّحِيحُ) ، وَكَذَلِكَ الْخَطِيبُ أَطْلُقَ عَلَيْهِ اسْمَ الصَّحِيحِ . وَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي (أَعْلَامِ سِيرِ النَّبَلَاءِ) أَنَّ أَعْلَى مَا فِي كِتَابِ أَبِي دَاوُدَ مِنَ الثَّابِتِ ، مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ شَطْرِ الْكِتَابِ ، ثُمَّ يَلِيهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحَدُ الشَّيْخَيْنِ وَرَغِبَ عَنْهُ الْآخَرُ ثُمَّ يَلِيهِ مَا رَغِبَا عَنْهُ ، وَكَانَ إِسْنَادُهُ جَيِّدًا سَالِمًا مِنْ عِلَّةٍ وَشُدُودٍ ، ثُمَّ يَلِيهِ مَا كَانَ إِسْنَادُهُ صَالِحًا وَقِيلَهُ الْعُلَمَاءُ لِحَيْثِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ لِيَتَيْنِ فِصَاعِدًا ، ثُمَّ يَلِيهِ مَا ضَعُفَ إِسْنَادُهُ لِنَقْصِ حَقِّقِ رَاوِيهِ ، فَتَلَّ هَذَا يَسْكُتُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ غَالِبًا ، ثُمَّ يَلِيهِ مَا كَانَ بَيْنَ الضَّعْفِ مِنْ جِهَةِ رَوَاتِهِ ، فَهَذَا لَا يَسْكُتُ عَنْهُ بَلْ يُؤَهِّنُهُ غَالِبًا ، وَقَدْ يَسْكُتُ عَنْهُ بِحَسَبِ شَهْرَتِهِ وَنِكَابَتِهِ . وَذَكَرَ أَيْضًا قَالَ أَبُو نَبِيرٍ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ : الْجَامِعُ - أَيُّ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ - عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ مَقْطُوعٌ بِصَحَّتِهِ وَقِسْمٌ عَلَى شَرْطِ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّنَائِي ، وَقِسْمٌ أَبَانَ عَنْ عِلَّتِهِ ، وَقِسْمٌ رَابِعٌ أَبَانَ عَنْهُ فَقَالَ : مَا أَخْرَجْتُ فِي كِتَابِي هَذَا إِلَّا حَدِيثًا عَمِلَ بِهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ سِوَى حَدِيثٍ : « فَإِنْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ » ^(١) وَحَدِيثٍ : « جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْمَصْرِ بِالْبَيْتَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ » ^(٢) . وَذَكَرَ أَيْضًا : قَدْ كَانَ ابْنُ مَاجَهَ حَافِظًا ، صَدُوقًا ، وَاسِعَ الْعِلْمِ ، وَإِنَّمَا غَضَّ مِنْ رَتَبَةِ سُنَّتِهِ مَا فِي الْكِتَابِ مِنَ النَّكَارِ وَقَلِيلٍ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ .

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي مُقَدِّمَتِهِ : « كِتَابُ أَبِي عِيْسَى التِّرْمِذِيِّ أَسْلَفٌ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ . » وَقَالَ أَيْضًا : « وَمَنْ مِثْلَانَهُ سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ ، رَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : ذَكَرْتُ فِيهِ الصَّحِيحَ وَمَا يَشْبَهُهُ وَيُقَارِبُهُ ، وَرَوَيْنَا عَنْهُ أَيْضًا مَا مَعْنَاهُ : إِنَّهُ يَذْكُرُ فِي كُلِّ بَابٍ أَصَحَّ مَا يَعْرِفُهُ فِي ذَلِكَ الْبَابِ ، وَقَالَ : مَا كَانَ فِي كِتَابِي مِنْ حَدِيثٍ فِيهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ بَيْنَتُهُ ، وَمَا لَمْ أَذْكُرْ فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ صَالِحٌ ، وَبَعْضُهَا أَصَحُّ مِنْ بَعْضٍ . قُلْتُ : فَكُلُّ هَذَا مَا وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِهِ مَذْكُورًا .

(١) أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ .

(٢) « الشَّيْخَانِ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَلْفَافٍ مُخْتَلَفَةٍ .

مطلقاً ، وليس في واحد من الصحيحين ، ولا نصٌّ على صحته أحد ممن يترتب بين الصحيح والحسن جزمنا بأنه من الحسن عند أبي داود وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره .

وقال أيضاً : حكى أبو عبد الله بن منده الحفاظ أنه سمع محمد بن سعد البارودي بمصر يقول : كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه . قال ابن منده : وكذلك أبو داود يأخذ مأخذه ، ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، لأنه أقوى عنده من رأى الرجال . وذكر السيوطي في « ديباجة زهر الربى على المجتبى » : قال الحفاظ أبو الفضل بن طاهر في شروط الأئمة : كتاب أبي داود والنسائي ينقسم على ثلاثة أقسام : الأول : الصحيح المخرج في الصحيحين ؛ الثاني : صحيح على شرطهما ؛ وقد حكى عبد الله ابن منده أن شرطهما إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صحَّ الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال ، فيكون هذا القسم من الصحيح ، إلا أنه طريق لا يكون طريق ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما ، بل طريقه ما ترك البخاري ومسلم من الصحيح ؛ القسم الثالث : أحاديث أخرجاها من غير قطع عنهما بصحتها ، وقد أبانا عليها بما يفهمه أهل الطريق . وذكر أيضاً : قال الإمام أبو عبد الله بن رشيد : كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن ، وأحسنها ترصيفاً ، وكان كتابه بين جامع البخاري ومسلم ، مع حظ كثير من بيان العلل ؛ وبالجملة فهو أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ، ورجلاً مجروحاً ؛ ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي ؛ ومقابلة من الطرف الآخر كتاب ابن ماجه ، فإنه تفرَّد فيه بإخراج أحاديث عن رجال مُتهمين بالكذب ، وسرقه الأحاديث ؛ وبعض تلك الأحاديث لا تُعرف إلا من جهتهم . وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه فقال : لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما فيه ضعف ، فهي حكاية لا تصحُّ لا تقطاع سندها ، وإن كانت صحيحة فلهل أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الناية . وذكر أيضاً : ذكر بعضهم أن النسائي لما صنَّف السنن الكبرى أهداه إلى أمير الرملة فقال له الأمير : أكل منافي هذا صحيح ؟ قال : لا ! قال : فجرد الصحيح .

فصنف « المُجْتَبَى » وهو بالباء الموحدة . وقال الزركشي في تخریج أحاديث الرافعي : ويقال بالنون أيضاً . وقال السيوطي في التدريب : قال شيخ الإسلام - يعني الحافظ ابن حجر - مسند الداريمى ليس دون السنن في الرتبة ، بل لو ضُمَّ إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه ، فإنه أمثل منه بكثير . وقال العراقى : اشتهر تسميته بالمسند كما سمي البخارى كتابه بالمسند لكون أحاديثه مسندة ، إلا أن فيه المرسل والمنقطع والمطوع كثيراً . على أنهم ذكروا في ترجمة الداريمى أن له الجامع والمسند والتفسير وغير ذلك ؛ فلعل الوجود الآن هو الجامع ، والمسند قد قُفِدَ .

وأما تصانيف الدارقطني فقال العيني في « البناية شرح الهداية » في بحث قراءة النائمة ، في حقه : « مِنْ أَيْنَ لَهُ تَضْعِيفُ أَبَى حَنِيفَةَ وَهُوَ مُسْتَحَقُّ التَّضْعِيفِ ، وَقَدْ رَوَى فِي مُسْنَدِهِ أَحَادِيثَ سَقِيمَةً وَمَعْلُولَةً وَمَنْكَرَةً وَغَرِيبَةً وَمَوْضُوعَةً . » انتهى . وقال أيضاً في بحث جهر البسلة : « الدارقطني كتابه مملوء من الأحاديث الضعيفة والشاذة والمألة ، وكَمَ فِيهِ مِنْ حَدِيثٍ لَا يَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ . وَحَكَى أَنَّهُ لَا دَخَلَ مَعْرَ سَأَلَهُ بَعْضُ أَهْلِهَا تَصْنِيفَ شَيْءٍ فِي الْجَهْرِ بِالْبَسْلَةِ فَصَنَفَ فِيهِ جُزْءًا ، فَأَتَاهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ فَأَقْسَمَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَنْجِرُهُ بِالصَّحِيحِ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ : كُلُّ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَهْرِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ، وَأَمَّا عَنْ الصَّحَابَةِ فَهُنَّ صَحِيحٌ ، وَمِنْهُ ضَعِيفٌ . » انتهى .

وأما تصانيف البيهقي - فهي أيضاً مشتملة على الأحاديث الضعيفة ، وكذا تصانيف الخطيب فإنه قد تجاوز عن حد التحامل ، واحتج بالأحاديث الموضوعة ، صرح به العيني في البناية في بحث البسلة .

وأما تصانيف الحاكم - فقال الزيلعي في تخریج أحاديث الهداية : « قال ابن دحية في كتابه « العلم » ؛ الشهور : يجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم ، فإنه كثير الغلط ، ظاهر السقط ، وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده وقلده في ذلك » انتهى . وقال العيني في « البناية » : « قد عُرفَ تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة ، بل الموضوعة . » انتهى .

وقال السيوطي في رسالة التعمقات على ابن الجوزي : قال شيخ الإسلام ابن حجر :
تساهله وتساهل الحاكم في المستدرك أعدم النفع بكتاتيبهما ، إذا ما من حديث فيهما إلا
ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل ، فلذلك وجب على الناقد الاعتناء بما ينقله منهما من غير
تقليد لهما . انتهى .

وفي طبقات الشافعية لتقي الدين بن شهاب : قال الذهبي : في المستدرك جملة وافرة على
شرطها ، وجملة وافرة على شرط أحدهما ، ومجموع ذلك نحو نصف الكتاب ، وفيه نحو الأربع
مما صحَّ سنده ، وفيه بمض الشيء معلل ، وما بقي منكسر وواهيات لاتصح ، وفي ذلك
بعض الموضوعات قد أعلمت عليها لما اختصرته . انتهى .

وفي مقدمة ابن الصلاح : « هو - أي الحاكم - واسع الخطو في شرط الصحيح ،
متساهل في القضاء به ، فاحكم بصحته ولم نجد ذلك لغيره من الأئمة ، إن لم يكن من
قبل الصحيح ، فهو من قبيل الحسن ، يُحتجُّ به ويُعمل ، إلا أن تظهر فيه علة توجب
ضعفه » انتهى .

وتبعه النووي حيث قال في التقریب : « فاصححه ولم نجد فيه لغيره تصحيحاً ولا تضعيفاً
حيكنا بأنه حسن ، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه . » قال السيوطي في التدريب :
« قوله : فاصححه ، احتراز ، مما وجد في الكتاب ولم يصرح بتصحيحه ، فلا يعتمد
عليه . » انتهى لكن تعقب ابن الصلاح البدر بن جماعة فقال في مختصره : الصواب أن
يتبع ، ويحكم عليه بما يليق من الحسن أو الصحة أو الضعف » وثبته في هذا التعقب
شرح الألفية : الرافعي والأنصاري والسخاوي ، وقالوا : إنما قال ابن الصلاح ما قال بناءً
على رأيه أنه ليس لأحد أن يصحح في هذه الأعيان حديثاً . وذكر ابن الصلاح أن صحيح
ابن حبان يقاربه - أي مستدرك الحاكم - في التساهل ، لكن نقل العراقي عن الحازمي
أنه قال : ابن حبان أسكن في الحديث من الحاكم . انتهى .

وقال الشيوطي في التدريب : « قيل ما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بتصحيح ، غاية

أن يسمى الحسن صحيحاً ، فإن كان نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مُشَاخَّةٌ في الاصطلاح ، وإن كان باعتبار خفة شروطه ، فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مُدْلَسٍ سمع من شيخه ، وسمع منه الآخذ عنه ، ولا يكون هناك إرسالٌ ولا انقطاع ، وإذا لم يكن في الراوى جرح ولا تمديد كان كل من شيخه والراوى عنه ثقة ولم يأت بمحدث منكر فهو عنده ثقة . وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذا حاله ، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جملة ثقة لم يُعْرَفْ حاله ، فلا اعتراض عليه ، فإنه لا مُشَاخَّةَ في ذلك ، وهذا دون شرط الحاكم . فالخلاص أن ابن حبان وفي بالترام شروطه ولم يوف الحاكم انتهى .

ومما يدل على كون ابن حبان أشدَّ تحرّياً من الحاكم ، ما نقله السيوطي في « اللآلئ المصنوعة » عن تخرّيج أحاديث الرافعي للزركشي أن تصحيح الضياء المقدسي ، صاحب المختارة ، أعلى مرتبة من تصحيح الحاكم ، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان انتهى . وذكر النووي في شرح المهذب : اتفق الحفاظ على أن البيهقي أيضاً أشدَّ تحرّياً من الحاكم انتهى . وذكر ابن الصلاح : كتب السانيد غير ملتزمة بالكتب الخمسة التي هي : الصحيحان وسنن أبي داود وسنن التيساني وجامع الترمذي وما جرى مجراها في الاحتجاج بها ، والركون إلى ما هو فيها كسند أبي داود الطيالسي ، ومسند عبيد الله ابن موسى ، ومسند أحمد ، ومسند إسحاق بن رهوية ومسند عبد بن حميد ، ومسند الدارمي ، ومسند أبي يعلى الوصلي ومسند الحسن بن سفيان ، ومسند البزار ، وأشباهاها . فهذه عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صاحبٍ مارووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به انتهى . وفي التدريب : « صرح الخطيب وغيره بأن الموطأ مقدم على كل كتاب من الجوامع والسانيد ، فلي هذا هو بعد صحيح الحاكم . وأما ابن حزم فقال : أولى الكتب الصحيحان ، ثم صحيح سميد بن السكن ، والمتقى لابن الجارود ، وقاسم ابن أسنغ ، ثم بعد هذه الكتب كتاب أبي داود ، وكتاب النسائي ، ومصنف قاسم ابن أسنغ ، ومصنف الطحاوي ، ومسند أحمد والبزار ، وإبني أبي شيبة : أبي بكر وعثمان ،

وابن زَاهُوِيَّة ، والطِيَالِسِي ، والحسن بن سفيان ، وابن سنجر ، وعلي بن المَدِينِي ، وماجِرِي
 مجراها التي أفردت بكلام رسول الله ﷺ ، ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجل ، مثل مصنف
 عبيد الزقاق ، ومصنف ابن أبي شيبة ، وبق بن مخلد ، وكتاب محمد بن نصر المروزي ،
 وابن النذر ، ثم مصنف حماد بن مسلمة ، وسعيد بن منصور ، ووَكَيْع ، وموطأ مالك ، وموطأ
 ابن أبي ذئب ، وموطأ ابن وهب ، ومسائل ابن حنبل ، وفقه أبي ثور « انتهى ملخصاً .
 ثم نقل السيوطي عنه أنه قال : في الموطأ نيف وسبعون حديثاً ، قد ترك مالك نفسه العمل
 بها ، وفيه أحاديث ضعيفة . ونقل الذهبي في سير النبلاء عن ابن حزم نحو مائة ، وقال :
 ما أنصف ابن حزم ، بل رتبة الموطأ إن يُذكر تلو الصحيحين مع سنن أبي داود ، لكنه
 تأدّب وقدم المسندات النبوية الصرفة وما ذكر سنن ابن ماجه ، ولا جامع أبي عيسى ،
 فإنه مارأها ، ولا دخلا إلى الأندلس إلا بعد موته » انتهى .

وذكر الزرقاني في شرح الموطأ عن السيوطي أن الموطأ صحيح كله على شرط مالك .
 وقال الذهبي في سير النبلاء : فيه - أي مسند أحد - جملة من الأحاديث الضعيفة مما يوسخ
 ثقلها ، ولا يجب الاحتجاج بها ، وفيه أحاديث معدودة شبيهة الموضوعه ، لكنها قطرة في
 بحر « انتهى .

وقال ابن تيمية في منهاج السنة : « صنف أحمد كتاباً في فضائل الصحابة أبي بكر
 وعمر وعثمان وعلي وغيرهم ، وقد روى في هذا الكتاب ما ليس في مسنده ، وليس كل ما رواه
 أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده ، بل يروي ما رواه أهل العلم ، وشرطه في المسند أن
 لا يروى عن المعروف بالكذب عنده ، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف ، وشرطه في المسند
 أمثل من شرط أبي داود في سننه . وأما في كتب الفضائل فروى ما سمعه من شيوخه سواء
 كان صحيحاً أو ضعيفاً . فإنه لم يقصد أن لا يروى في ذلك إلا ما ثبت عنده ، ثم زاد
 ابنه عبد الله على مسند أحمد زيادات ، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات . وفي زيادات القطيعي
 أحاديث كثيرة موضوعه ، فظن ذلك الجهال أنه من رواية أحمد ، رواها في المسند ، وهذا
 خطأ قبيح » انتهى .

وخالفه المراق وأدعى أن في مسند أحمد موضوعات وصنف جزءاً مستقلاً وقال فيه بعد الحمد والصلاة : « قد سألتى بعض أصحابنا من مقلدى الإمام أبى عبد الله أحمد بن حنبل في سنة خمسين وسبعمائة ، أو بعدها يسير ، أن أفرد له ما وقع في مسند الإمام أحمد من الأحاديث التى قيل فيها إنها موضوعة ، فذكرت له أن الذى في المسند من هذا النوع أحاديث ذوات عدد ليست بالكثيرة ، ولم يتفق لى جمعها ، فلما قرأتُ السند سنة ستين وسبعمائة على الشيخ السند علاء الدين أبى الحسن على بن أحمد بن محمد بن صالح الدمشقي وقع في أثناء السماع كلام : هل في السند أحاديث ضعيفة أو كله صحيح ؟ فقلت : إن فيه أحاديث ضعيفة كثيرة ، وإن فيه أحاديث يسيرة موضوعة فبلغنى بعد ذلك أن بعض من ينتمى إلى مذهب أحمد أنكروا هذا إنكاراً شديداً . ونقل عن الشيخ ابن تيمية الذى وقع فيه من هذا هو من زيادات القطيعي ، لا من رواية أحمد ، ولا من رواية ابنه ، فخرّصنى قول هذا القائل على أن جمعت في هذه الأوراق ما وقع في السند من رواية أحمد ، ومن رواية ابنه مما قال فيه بعض أئمة هذا الشأن إنه موضوع » انتهى ملخصاً . ثم أورد تسعة أحاديث من السند ، ونقل عن ابن الجوزي وغيره الحكم بوضعها ، وردّه في بعضها ، ثم قام لردّه الحافظ ابن حجر فصنف « القول المسدّد في الدّبّ عن مسند أحمد » قال فيه بعد الحدود والمختلطة : « فقد رأيتُ أن أذكر في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التى زعم أهل الحديث أنها موضوعة وهى في مسند أحمد الخ ... ونقل فيه جزء شيخه العراقى حرّفاً حرّفاً ، وأجاب عنه حديثاً حديثاً ، ثم أورد عدة أحاديث أخر من السند حكم عليها ابن الجوزي بالوضع مما لم يذكره العراقى ونفى وضعها بالبراهين الساطعة والحجج القاطعة .

وفي التدريب : « قيل : وإسحاق يورد أمثل ما ورد عن ذلك الصحابي فيما ذكره أبو زرعة الرازي عنه ، قال العراقى : ولا يلزم من ذلك أن يكون جميع ما فيه صحيحاً ، بل هو أمثل بالنسبة لما تركه ، وفيه الضعيف » . انتهى . وفيه أيضاً : « قيل : ومسند البرّاء بن بريق فيه الصحيح من غيره . قال العراقى : ولم يفعل ذلك إلا قليلاً إلا أنه يتسكّم في تفرد بعض رواة الحديث ومتابعة غيره » . انتهى .

وفي منهاج السنة لابن تيمية : « ما ينقله الثعلبي في تفسيره : لقد أجمع أهل العلم بالحديث أنه يروى طائفة من الأحاديث الموضوعة كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة وأمثال ذلك . ولهذا يقولون : هو كَحَاطِبٍ لَيْلٍ . وهكذا الواحدى تليذه ، وأمثالها من المفسرين ، ينقلون الصحيح والضعيف ، ولهذا ، لما كان البغوي عالماً بالحديث ، أعلم به من الثعلبي والواحدى ، وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي ، لم يذكر في تفسيره شيئاً من الأحاديث الموضوعة التي يرويهما الثعلبي ، ولا ذكر تفاسير أهل البدع التي يذكرها الثعلبي ، مع أن الثعلبي فيه خير ودين ، لكنه لا خبر له في الصحيح والسقيم من الأحاديث وأمّا أهل العلم الكبار ، أصحاب التفسير : مثل تفسير محمد بن جرير الطبري ، وبق بن غنم ، وابن أبي حاتم ، وأبي بكر بن النضر ، وأمثالهم ، فلم يذكرها فيها مثل هذه الموضوعات ، دع من هو أعلم منهم ؛ مثل تفسير أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، بل ولا يذكر مثل هذا عبد بن حميد ولا عبد الرزاق ، مع أن عبد الرزاق كان يميل إلى التشيع ، ويروى كثيراً من فضائل على رضي الله عنه ، وإن كانت ضعيفة . وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي والنقاش والواحدى وأمثال هؤلاء المفسرين لكثرة ما يروونه من الحديث ويكون ضعيفاً بل موضوعاً . انتهى . وفي موضع آخر منه قد روى أبو نعيم في الحلية ، في أول فضائل الصحابة ، وفي كتاب مناقب أبي بكر وعمر وعثمان وعلى أحاديث ، بعضها صحيحة ، وبعضها ضعيفة بل منكورة ، وكان رجلاً عالماً بالحديث ، لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب ؛ لأن يعرف أنه قد روى كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير ، والفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه ، وإن كان كثير من ذلك لا يمتدح سمته ، بل يمتدح ضعفه ، لأنه يقول : إنما نقلت ما ذكر غيري ، فالمهتد على القائل لا على الناقل . انتهى . وفي موضع آخر منه « إن أبا نعيم روى كثيراً من الأحاديث التي هي ضعيفة بل موضوعة باتفاق علماء الحديث وأهل السنة والشيعة وهو وإن كان حافظاً ، كثير الحديث ، واسع الرواية ، لكن روى ، كما هو عادة المحدثين يروون ما في الباب لأجل المدة بذلك ، وإن كان لا يحتاج من ذلك إلا بيمضه » ، انتهى .

وفي موضع آخر منه : « الثعلبي يروى ما وجد ، صحيحاً كان أو سقياً ، وإن كان غالب الأحاديث التي في تفسيره صحيحة ، ففيه ما هو كذب موضوع » . وفي موضع آخر منه : « كتاب الفردوس للدلائمي فيه موضوعات كثيرة ، أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواء لا يدل على صحة الحديث » . انتهى وفي موضع آخر : « النسائي صنف خصائص على وذكر فيه عدة أحاديث ضعيفة ، وكذلك أبو نعيم في الفضائل ، وكذلك الترمذي في جامعه روى أحاديث كثيرة في فضائل علي ، كثير منها ضعيف » . وفي موضع آخر منه : « من الناس من قصد رواية كل ما روى في الباب من غير تمييز بين صحيح وضعيف ، كما فعله أبو نعيم وكذلك غيره ممن صنف في الفضائل ، مثل ما جمعه أبو الفتح بن أبي الفوارس وأبو علي الأهوازي وغيرهما في فضائل معاوية ، وكذلك ما جمعه أبو القاسم بن عساكر في تاريخه في فضائل علي وغيره . وهذه عبارات الملاء قد أفادت وجود المنكرات والمضعفات في الكتب المدونة وأمثالها كثيرة لا تحصى على الناظر في الكتب المشهورة ، ولعل المتدبر يعلم مما نقلنا أن ما ارتكز في أذهان بعض العوام أن كل حديث في السنن محتج به غير معتد به ، وكذا ما ارتكز في أذهان البعض أن كل حديث في السنن محتج به غير معتد به وكذا ما ارتكز في أذهان البعض أن كل حديث في غير الكتب الستة أو السبعة ضعيف غير محتج به » انتهى .

٥ - الرجوع إلى الأصول الصحيحة

المقالة على أصل صحيح لمن أراد العمل بالحديث قال النووي في التقریب : « ومن أراد العمل بحديث من كتاب ، فطريقه أن يأخذه من نسخة معتمدة قابلها هو أو ثقة بأصول صحيحة ، فإن قابلها بأصل محقق معتمد أجزأه » انتهى .

وقال العلامة ملا علي القاري في مرآة المفاتيح عند قول صاحب « المشكاة » - وإذا فسئت الحديث إليهم كآني أسندت إلى النبي ﷺ - : « عليم من كلام المصنف أنه يجوز نقل

الحديث من الكتب المتمددة التي اشتهرت وصحت نسبتها لمؤلفيها كالكتب الستة وغيرها من الكتب المؤلفة ، سواء في جواز نقله بما ذكر ، أكان نقله للعمل بمضمونه ، ولو في الأحكام ، أو للاحتجاج . ولا يشترط تعدد الأصل المنقول عنه ، وما اقتضاء كلام ابن الصلاح من اشتراطه ، حملوه على الاستحباب ، ولكن يشترط في ذلك الأصل أن يكون قد قوبل على أصل له متمدّد مقابلة صحيحة لأنه حينئذ يحصل به الثقة التي مدار الاعتماد عليها صحة واحتجاجا .

« وعلم من كلام المصنف أيضا أنه لا يشترط في النقل من الكتب المتمددة للعمل أو الاحتجاج أن يكون له به رواية إلى مؤلفيها ، ومن ثم قال ابن برهان : ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه ، بل إذا صحت عنه النسخة من السّنن جاز العمل بها وإن لم يسمع » انتهى .

وفي تدريب الراوي شرح تقريب النواوي : « حكى الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني الإجماع على جواز النقل من الكتب المتمددة ، ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفها ، وذلك شامل لكتب الحديث والفقهاء . وقال الطبري في تمليقه : من وجد حديثا في كتاب صحيح ، جاز له أن يرويه ويحتج به . وقال قوم من أصحاب الحديث : لا يجوز له أن يروي لأنه لم يسمعه ، وهذا غلط . وكذا حكاه إمام الحرمين في البرهان عن بعض المحدثين ، وقال : هم عصبية لا مبالاة بهم في حقائق الأصول - يعني المقتصرين على السماع ، لا أئمة الحديث . - وقال عز الدين بن عبد السلام في جواب سؤال كتبه إليه أبو محمد بن عبد الحميد وأما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوقة ، فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها ، والاستناد إليها ، لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية ، ولذلك اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم ، لحصول الثقة بها ، ويؤيد التندليس ، ومن زعم أن الناس اتفقوا على الخطأ في ذلك ، فهو أولى بالخطأ منهم ، ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتمطّل كثير من المصالح المتعلقة بها . قال : وكتب الحديث أولى بذلك من كتب الفقه وغيرها ، لا عتائهم بضبط النسخ وتحريرها ، فن قال : إن شرط

التخريج من كتاب يتوقف على اتصال السند ، فقد خرق الإجماع . انتهى .

٦ - إذا لزم عند العالم الصحيحان

أو أحدهما أو كتاب من السنن موثوق به هل له أن يفتى بما فيه

قال السند الجليل علم الدين الفلاني في «إيقاظ الهمم» : « قال الإمام ابن القيم : إذا كان عند الرجل الصحيحان أو أحدهما ، أو كتاب من سنن رسول الله ﷺ موثوق بما فيه فهل له أن يفتى بما يحده فيه ؟ فقالت طائفة من المتأخرين : ليس (له) ذلك لأنه قد يكون منسوخاً ، أو له معارض ، أو يفهم من دلالة خلاف مادلٍ عليه أو يكون أمر ندب فيفهم منه الإيجاب ، أو يكون عاماً له تخصّص ، أو مطلقاً له مقيد ، فلا يجوز له العمل به ولا الفتيا حتى يسأل أهل الفقه والفتيا : وقالت طائفة : بل له أن يعمل به ويفتي ، بل متعين عليه كما كان الصحابة يفعلون : إذا بلغهم الحديث عن رسول الله ﷺ ، وحدث به بعضهم بعضاً ، يادروا إلى العمل به من غير توقّف ولا بحثٍ عن معارض ، ولا يقول أحد منهم قط : هل عمل بهذا فلان وفلان ، ولو رأوا ذلك لأنكروا عليه أشدّ الإنكار ؛ وكذلك التابعون ، وهذا معلوم بالضرورة لمن له أدنى خبرة بحال القوم وسيرتهم ، وطول المهدي بالسنة ، وبعد الزمان . ولو كانت سنن رسول الله ﷺ لا يسوغ العمل بها بعد سحتها حتى يعمل بها فلان وفلان ، لكان قول فلان وفلان عياراً على السنن ومزكياً لها ، وشرطاً في العمل بها وهذا من أبطل الباطل . وقد أقام الله الحجة برسول الله ﷺ دون آحاد الأمة ؛ وقد أمر النبي ﷺ بتبليغ سننه ، ودعا لمن بلغها ، فلو كان من بلغته لا يعمل بها حتى يعمل بها الإمام فلان ، والإمام فلان لم يكن في تبليغها فائدة . وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان .

قالوا : والتسخّ الواقع الذي أجمعت عليه الأمة لا يبلغ عشرة أحاديث البتة ، بل ولا شطرها فتقدير وقوع الخطأ في الذهاب إلى المنسوخ أقل بكثير في وقوع الخطأ من تقليد من يصيب ويخطئ ، ويجوز عليه التناقص والاختلاف ، ويقول القول ويرجع عنه ، ويحكم

عنه في السألة الواحدة عدة أقوال ، ووقوع الخطأ في فهم كلام المصوم أقل بكثير من وقوع الخطأ في فهم كلام الفقيه المين ، فلا يمرض احتمال خطأ لمن عمل بالحديث وأفتى به إلا وأضماض أضماضه حاصل لمن قلده من لا يعلم خطأه من صوابه ، والصواب في هذه السألة التفصيل : فإن كانت دلالة الحديث ظاهرة بيّنة لكل من صممه لا يحتمل غير المراد فله أن يعمل به ويفتي به ، ولا يطلب له التركية من قول فقيه وإمام بل الحجة قول رسول الله ﷺ ، وإن خالفه من خالفه . وإن كانت دلالة خفية لا يتبين له المراد فيها لم يجوز له أن يعمل ولا يفتي بما يتوهم مرادًا حتى يسأل ويطلب بيان الحديث ووجهه ، وإن كانت دلالة ظاهرة كالعام على أفرادها والأمر على الوجوب ، والنهي على التحريم ، فهل له العمل والفتوى ؟ يخرج على أصل ، وهو العمل بالظواهر قبل البحث على المارض ، وفيه ثلاثة أقوال : في مذهب أحمد وغيره الجواز والنهي والفرق بين العام ، فلا يعمل به قبل البحث عن المخصّص والأمر والنهي فيعمل به قبل البحث من المارض ، وهذا كله إذا كان ثم أهلية ولكنه قاصر في معرفة الفروع وقواعد الأصوليين والمريسة ، وأما إذا لم يكن ثم أهلية ففرضه ما قال الله : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » . وقول النبي ﷺ (١) : « أَلَا اسْأَلُوا إِذَا لَمْ تَعْلَمُوا ، إِنَّمَا شِفَاءُ أَلَمِي السُّؤَالُ » . وإذا جاز اعتماد المستفتي على ما يكتبه المفتي من كلامه وكلام شيخه وإن علا ، فاعتماد الرجل على ما يكتبه الثقات من كلام رسول الله ﷺ أولى بالجواز ، وإذا قدر أنه لم يفهم الحديث كما لو لم يفهم فتوى المفتي ، فيسأل من يعرفه معناه ، كما يسأل من يعرفه معنى جواب المفتي وبالله التوفيق .

(١) من حديث جابر عند أبي داود والدارقطني ، وأخرجه غيرهما وله تسمية .

٧ - هل يجوز الاحتجاج في الأمطام بجميع ما في هذه الكتب

من غير توقف أم لا ؟ وهل تمدد التصحيح في الأزمان المتأخرة أم لا ؟

في الأجوبة الفاضلة ما نصه :

« هل يجوز الاحتجاج في الأحكام بجميع ما في هذه الكتب من غير وقفٍ ونظر أم لا ؟ وعلى الثاني : فما وجه تمييز ما يجوز الاحتجاج به عما لا يجوز الاحتجاج ؟ » .

الجواب :

« لا يجوز الاحتجاج في الأحكام بكل ما في الكتب المذكورة وأمثالها ، من غير تمقٍ يُرشد إلى التمييز ، لما مرَّ أنها مشتملة على الصحاح والحسان والضعاف ، فلا بُدَّ من التمييز بين الصحيح لذاته أو لغيره ، والحسن لذاته أو لغيره ، فيحتج به ، وبين الضعيف بأقسامه ، فلا يحتج به . فيأخذ الحسن من مظانِّه ، والصحيح من مظانه ، ويرجع إلى تصريحات النقاد الذين عليهم الاعتماد ، ويتقن بنفسه إن كان أهلاً لذلك ، فإن لم يوجد شيء من ذلك توقفت فيه هنالك . قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في « فتح الباق شرح ألفية العراقي » : من أراد الاحتجاج بحديث من الشُّنن أو المسانيد إن كان متأهلاً لمعرفة ما يحتج به من غيره ، فلا يحتج به حتى ينظر في اتصال إسناده ، وأحوال رواه ، وإلا فإن وجد أحد من الأئمة صححه أو حسَّنه ، فله تقليده ، وإلا فلا يحتج به » انتهى .

وقال الإمام ابن تيمية في « منهاج السنة » : « المنقولات فيها كثير من الصدق ، وكثير من الكذب ، والمرجع في التمييز بين هذا وبين هذا إلى أهل الحديث ، كما يرجع إلى النحاة في النحو ، ويرجع إلى علماء اللغة في ما هو من اللغة ، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك . فلكل علم رجال يعرفون به . والعلماء بالحديث أجل هؤلاء وأعظم تدبراً . وأعظمهم صدقاً ، وأعلام منزلة ، وأكثرهم ديناً » انتهى .

وقال أيضاً في موضع آخر : « لو تناظر فقيهان في مسألة من مسائل الفروع ، ولم تقم

الحجة على المناظر إلا بحديث يعلم أنه مستند إسناداً تقوم به الحجة أو يصححه من يرجع إليه من ذلك ، فإذا لم يعلم إسناده ، ولا أثبتته أئمة النقل ، فمن أين يعلم ؟ » انتهى .

وفي خلاصة الطيبي : « اعلم أن الخبر ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يجب تصديقه : وهو ما نص الأئمة على صحته ، وقسم يجب تكذيبه : وهو ما نصوا على وضعه ، وقسم يجب التوقف فيه لاحتماله الصدق والكذب ، كسائر الأخبار الكثيرة فإنه لا يجوز أن يكون كله كذباً ، لأن المادة تمنع في الأخبار الكثيرة أن تكون كلها كذباً ، مع كثرة رواياتها واختلافهم ، ولا أن تكون كلها صدقاً لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « سَيَكْذِبُ عَلَى بَدَنِي » انتهى .

وفي مقدمة ابن الصلاح : « ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين بتلقاها طالبها عما اشتمل عليه أحد المصنفات الممتدة المشهورة لأئمة الحديث : كأبي داود السجستاني ، وأبي عيسى الترمذی ، وأبي عبد الرحمن النسائي ، وأبي بكر بن خزيمة ، وأبي الحسن الدارقطني وغيرهم منصوباً على صحته فيها ، ولا يكفي في ذلك مجرد كونه موجوداً في كتاب أبي داود ، وكتاب الترمذی ، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي ، وكتاب النسائي ، وسائر من جمَعَ في كتابه بين الصحيح وغيره ، ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه : ككتاب ابن خزيمة ، وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري ومسلم ، ككتاب أبي عوانة الأسفراييني ، وكتاب أبي بكر وغيرهم » انتهى .

وفيه أيضاً : « إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ، ولا منصوباً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث الممتدة المشهورة ، فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته ، فقد تندر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد ، لأنه ما من إسناد إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عَرَبِيًّا مما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان . فقال الأمير إاذن في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم الممتدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها من التفتير والتحريف » انتهى .

وقد ائقن أثر ابن الصلاح في كل ما ذكره ، من جاء بعده إلا في تعدد التصحيح في الأعمار المتأخرة بخالفه فيه جمعٌ من لحقه . فقال المراق في شرح ألفيته : « لا تقدم أن البخاري ومسلمًا لم يستوعبا إخراج الصحيح ، فكأنه قيل ، فن أن يعرف الصحيح الزائد على ما فيهما ؟ فقال : خذهُ إذ ينص صحته - أي حيث ينص على صحته - إمام معتمد كآبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني والبيهقي والخطابي في مصنفاتهم المعتمدة . كذا قيده ابن الصلاح ، ولم أقيده ؛ بل إذا صح الطريق إليهم أنهم صححوه ، ولو في غير مصنفاتهم ، أو صححه من لم يشتهر له تصنيف من الأئمة كيجي بن سميد القطان وابن معين ونحوهما فالحكم كذلك على الصواب ، وإنما قيده ابن الصلاح بالمصنفات لأنه ذهب إلى أنه ليس لأحد في هذه الأعمار أن يصحح الأحاديث ، فلذا لم يعتمد على صحة السند في غير تصنيف مشهور . ويؤخذ الصحيح أيضاً من المصنفات المختصة بجمع الصحيح فقط ، كصحيح أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي المسمى بالتقاسيم والأنواع ، وكتاب المستدرک هل الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم . وكذلك لم يوجد في المستخرجات على الصحيحين من زيادة ، أو تمة لمخوف ، فهو محكوم بصحته . انتهى . ثم نقل بعد ذلك تعدد الحكم بالصحيح في هذه الأعمار عن ابن الصلاح . انتهى .

وقال ابن جماعة في مختصره بعد ما نقل عن ابن الصلاح التمسك : « قلت مع غلبة الظن إنهم صححوا ، لا أهل أئمة الأعمار التقدمة ، لشدة فحصهم واجتهادهم ، فإن بلغ واحد في هذه الأعمار أهلية ذلك ، والتمسك من معرفته احتمال استقلاله » انتهى .

وقال النووي في التقریب: « الأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته » انتهى . وقال السيوطي : « قال المراق : وهو الذي عليه عمل أهل الحديث ، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحاً ؛ فن الماصرين لابن الصلاح أبو الحسن علي بن محمد ابن عبد الملك بن القطان صاحب كتاب الوهم والإيهام ، صحح فيه حديث ابن عمر أنه كان يتوضأ ونملا في رجله ، وعسج عليهما ويقول : كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك

أخرجه البزار، وحديث أنس: «كان أصحاب رسول الله ينتظرون الصلاة، فيضعون جنوبهم فمنهم من ينام ثم يقوم إلى الصلاة» أخرجه قاسم بن أسبغ . ومنهم المحافظ ضياء الدين محمد، ابن عبد الواحد المقدسي ، جمع كتابا سماه « المختارة » التزم فيه الصحة وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها . «وصحح المحافظ زكي الدين المنذرى حديث يونس عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة في غفران ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذلك .» انتهى .

ثم قال : «الحاصل أن ابن الصلاح سدَّ باب التصحيح والتحسين والتضعيف على أهل هذه الأزمان لضعف أهليتهم ، وإن لم يوافق على الأول ، ولا شك أن الحكم بالوضع أولى بالمنع مطلقاً ، إلا حيث لا تخفى كالأحاديث الطوال الركيكة ، وإلا ما فيه مخالفة للمقل أو الإجماع . وأما الحكم للحديث بالتواتر والشهرة فلا يمتنع إذا وُجدت الطرق المعتبرة » انتهى .

٨ - الإهتمام بمطالعة كتب الحديث

قال العارف الشعرائي قدس سره في عهده الكبرى : «أخذ علينا العهد العام من رسول الله ﷺ ، أن لا نَعْلَمَ من كثرة تَمَلُّكِنا العلم والعمل به . لكون شُرُوبنا من حوض نبينا ﷺ يكون بقدر تضلعنا من الشريعة ، كما أن مشينا على الصراط يكون بحسب استقامتنا بالعمل بها ، فالخوض علوم الشريعة ، والصراط أعمالها » . ثم قال : « فاجتهد يا أخى في حفظ الشريعة ولا تنفل . وعليك بكتب الحديث فطالما لتعرف منازل الأئمة ، وماذا استندوا إليه من الآيات والأحاديث والآثار ولا تقنع بكتب الفقه دون معرفة أدلتها » . انتهى .

٩ - ذكر أبواب الرحمة الجليلة في قراءتهم كتب الحديث في أيام قليلة

ذكر في ترجمة المجد الفيروز آبادي صاحب القاموس أنه قرأ صحيح مسلم في ثلاثة أيام بدمشق وأنشد :

قرأتُ بحمد الله جامعَ مُسلم يحوف دمشق الشام جوف لإسلام
على ناصر الدين الإمام بن جهيل بحضرة حُفَاطٍ مشاهيرِ أعلام
وَتَمَّ بتوفيق الإله وفضله قراءة ضبطٍ في ثلاثة أيام

وقرأ الحافظ أبو الفضل العراقي صحيح مسلم على عهد بن إسماعيل الخباز بدمشق في ستة مجالس متوالية ، قرأ في آخر مجلس منها أكثر من ثلث الكتاب ، وذلك بحضور الحافظ زين الدين بن رجب وهو يمرض بنسخته . وفي تاريخ الذهبي في ترجمة إسماعيل ابن أحمد الحيري النيسابوري الضرير مانعه : « وقد سمع عليه الخطيب البغدادي بمكة صحيح البخاري بسماعه من الكشميهني في ثلاثة مجالس : اثنان منها في ليلتين كان يبتدئ بالقراءة وقت المغرب ويختم عند صلاة الفجر ، والثالث من ضحوة النهار إلى طلوع الفجر . » قال الذهبي : « وهذا شيء لا أعلم أحداً في زماننا يستطيعه » انتهى .

وقال الحافظ السخاوي « وقع لشيخنا الحافظ ابن حجر أجلُّ مما وقع لشيخه المجتهد اللنوي ، فإنه قرأ صحيح البخاري في أربعين ساعة رملية ، وقرأ صحيح مسلم في أربعة مجالس سوى مجلس الختم في يومين وثيء ، وقرأ سنن ابن ماجه في أربعة مجالس ، وقرأ كتاب النسائي الكبير في عشرة مجالس ، كل مجلس منها نحو أربع ساعات ، وقرأ صحيح البخاري في عشرة مجالس كل مجلس منها أربع ساعات . » ثم قال السخاوي : « وأسرع شيء وقع له - أي لابن حجر - أنه قرأ في رحلته الشامية مُعْجَمَ الطَّبْرَانِي الصنير في مجلس واحد بين صلاتي الظهر والعصر . قال : وهذا الكتاب في مجلد يشتمل على نحو ألف حديث وخمسمائة حديث » انتهى .

والعبدُ الضعيف ، جامع هذا الكتاب ، قدمنَّ الله عليه بفضلِه ، فأسمع صحيح مسلم روايةً ودرايةً في مجالس من أربعين يوماً ، آخرها في ٢٨ من شهر صفر الخير سنة (١٣١٦) وأسمع أيضاً سنن ابن ماجه كذلك في مجالس من إحدى وعشرين يوماً آخرها في ٢٢ من شهر ربيع الأول سنة (١٣١٦) وأسمع أيضاً الموطأ كذلك مجالس من تسعة عشر يوماً آخرها في ١٥ من شهر ربيع الآخر سنة (١٣١٦) ، وطالمت بنفسى لنفسى « تقريب التهذيب » للحافظ ابن حجر ، مع تصحيح سَهْوِ القلم فيه ، وضبطه وتَحْشِيَتِهِ من نسخة مُصَحَّحَةٍ جداً ، في مجالس من عشرة أيام آخرها في ١٨ من شهر ذى الحجة سنة (١٣١٥) . أقول : وهذه الكتب ، قرأتها يثر بعضها ، فأجهدتُ نفسى وبصرى حتى رَمِدْتُ ، بأثر ذلك شفانى الله بفضلِه ، وأشفقت من الموتِ إلى مثل ذلك ، وتَبَيَّنَ أَنَّ الخِيرةَ في الاعتدال ! نعم ، لا يُنْكَرُ أَنَّ بعض النفوس لا تتأثر بمثل ذلك ، لقوة حواسها ؛ ولأنَّ إنسان بصيرة على نفسه وهو أدري بها !

* * *

١٠ - قراءة البخارى لنازلة الرباء

نقل القسطلانى ، رحمه الله تعالى ، شارحُ البخارى ، في مقدمة شرحه عن الشيخ أبى محمد عبد الله بن أبى حمزة ، قال : « قال لى من المارفين ، عن لقيه من السادة المُفَوِّهِم : إن صحيح البخارى ما قُرئَ في شِدَّةٍ إِلَّا قُرِجَتْ ، ولا ركب به مركب ففرقت . » انتهى . وقد جرى على العمل بذلك كثير من رؤساء العلم ، ومقدِّمى الأعيان ، إذا أُلِّمَ بِالْبَلَادِ نازلة مهمة ، فيوزعون أجزاء الصحيح على العلماء والطلبة ، ويميّنون للختم يوماً يَفْدُون فيه لئلا الجامع الأموى ، أمام المقام الحيوى في دمشق وفي غيرها ، كما يراه مقدموها ، وهذا العمل ورثه جيل عن جيل ، منذ انتشار ذاك القول وتحسين الفن بقائه ، بل كان ينتدب بعض المقدمين إلى قراءته موزعاً ، ثم ختمه اجتماعاً لمرض والى بلدة أو عظيم من عظمائها مجاناً أو بمجازاة ، بل قد يستأجر من يقرؤه لخلاص وجيه من سجن ، أو شفائه من مرض ، على النحو المتقدم ، اعتقاداً بركة هذا الصحيح ، وتقليداً لمن مضى ، ووقوفاً مع ما مرَّ عليه

● قرون ، وسَقَلَهُ العُرفُ ، وفي ذلك من تمكين الاعتقاد بصحيح البخارى والكون إليه ، والمحرص عليه ، مالا يحصى . ولم يكن يختر لى أن يناقش أحد في هذا العمل ، ويزيقه بمقالة رافئة ، تُطْبَع وتُنشر ! نعم ربما يوجد من ينكر ذلك بقلبه ؛ أو يشافه به خاصته ، والله أعلم بالضمائر ! ولغراب تلك المقالة آثرت نقلها بحروفها ؛ ليحيط الواقف علما بما وصلت إليه حرية الأفكار . وتلك المقالة قدمها أحد الفضلاء الأزهريين في جمادى الآخرة سنة (١٣٢٠) لإحدى المجلات العلمية في مصر ، فنشرتها عنه ، وما كها بحروفها تحت عنوان :

بماذا دفع العلماء نازلة الوباء ؟

دفعوها يوم الأحد الماضي في الجامع الأزهر ، بقراءة متن البخارى موزعاً كراريس على العلماء وكبار المُرشَّحين للتدريس ، في نحو ساعة ، جَرَّياً على عادتهم من إعداد هذا المتن أو السِّلاح الجبرى ، لكشف الخطوب ، وتفريج الكروب ، فهو يقوم عندهم في الحرب مقام اللدفع والصارم والأسل ، وفي الحريق مقام المضخة والماء ، وفي الهميضة مقام الحليطة الصحيحة وعقاقير الأطباء ، وفي البيوت مقام الخفراء والشرطة ، وعلى كل حال ، هو مُستَنزِلُ الرحمت ، ومُستَمَرُّ البركات ، ولما كان العلماء أهل الذكر ، والله يقول : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » ^(١) ، فقد جثت أسألهم بلسان كثير من المسترشدين عن مأخذ هذا الدواء من كتاب الله ، أو صحيح سنة رسول الله ، أو رأى مُستَدَلٍّ عليه لأحد المجتهدين الذين يقلدونهم إن كانوا قد اتوا بهذا العمل على أنه ديني داخل في دائرة الأمور به ، وإلا فمن أى خُذَّاق الأطباء تَلَقَّوه ، ليتبين للناس منه أو من مؤلفاته عمل تلاوة متن البخارى في درء الهميضة عن الأمة . وأن هذا داخل في نواميس الفطرة ، أو خارج عنها ، خارق لها . وإذا كان هذا السر العجيب جاء من جهة أن المقروء حديث نبوي ، فلم خص بهذه المزية مؤلف البخارى ، ولم لم يميز في هذا مؤطاً مالك وهو أعلى كتباً ، وأعرق نسباً ، وأعز علماء ، ولا يزال مذهبه حياً مشهوراً ، وإذا جرَّوا على أن الأمر من وراء الأسباب ، فلم لا يقرؤه العلماء لدفع ألم الجوع ، كما يقرأونه لإزالة النص أو

التيء أو الإسهال ، حتى تذهب شَحْناء الجراية من صدور كثير من أهل العلم (أى من أهل جامع الأزهر) وعلى هذا القياس يقرأ لكل شيء ، ما دامت العلاقة بين الشيء وسببه مفصومة فإن لم يستطيعوا عزّو هذا الداء إلى نِطاس الأطباء ، سألتُ أئمةً منهم بالتاريخ أن يرشدنه إلى من سنّ هذه السنّة في الإسلام ، وهل قرئ البخارى لدفع الوباء قبل هذه المرة ، فإننا نعلم أنه قرئ للعرايين في واقعة التل الكبير (أى في مصر) فلم يلبثوا أن فشلوا ، ومُرّ قوا شرّ مُمرّق ، ونعلم أنه يُقرأ في البيوت لتأمين الحريق والسرقة ، ولكن بأجر ليس شيئاً مذكوراً في جانب أجر شركة التأمين المعروفة ، مع أن الناس يتسابقون إليها تسابقهم إلى شراء الدواء إذا زل الداء ، ويمدّون عن الوقاية التي نحن بصدها ، وهي تكاد تكون بالمجان ويجدون في نفوسهم اطمئناناً لذلك ، دون هذه ، فإن لم يجد العلماء عن هذه المسألة إجابة شافية ، خشيت - كبحشى العقلاء ، حَمَلَةُ الأفلام - عليهم حَمَلَةٌ تُسْقِطُ الثَّقةَ بهم ، حتى من نفس العامة ، وحينئذ تقع القوضى الدينية التوقّعة - من ضَعْفِ الثقة ، واتهام العلماء بالتقصير ، وكون أعمالهم حجة على الدين . هذا وقد لمّجَ الناس بآراء على أثر الاجتماع الهيفي الأزهرى ؛ فن قاتل : إن العلماء المتأخرين من عاداتهم أن يهربوا في مثل هذه النوازل من الأخذ بالأسباب والاصطبار على تحملها ، لمشقّتها الشديدة ، ويلجأون إلى ما وراء الأسباب من خوارق المادات ، لسهولته وإيهام العامة أنهم مرتبطون بالم أرقى من هذا العالم المعروف النظام ، فيكسبون الراحة والاحترام معاً ، فيظهرون على الأمة ظهور إجلال ، ويمتلكون قلوبهم ، ويسيطرون على أرواحهم ، ولهذا تمكثوا حتى فترت شرّة الوباء ، فقرأوا تيميمهم ، ليؤمّوا أن الخطر إنما زال ببركة تيميمهم ، وطالع بُنْيَمِهِمْ ، ومن قائل : إنهم يمدّعون أنفسهم بمثل هذه الأعمال بدليل أن من يُصاب منهم لا يعالج مرضه بقراءة كراسة من ذلك الكتاب ، بل يعتمد على الجُربّات من الذمّع والخل وماء البصل وما شابه ، أو يلجأ إلى الطيب ، لا تلفت نفسه إلى الكراسة التي يدالج بها الأمة ! فهذا يدل على أن القوم يعملون على خلاف ما في وجدانهم لهذه الأمة ، خادعين أنفسهم بتسليم أعمال سافهم . ومن قائل : إن عدواً من أعداء الدين الإسلامى أراد أن يشكك للمسلمين فيه ، فدخل عليهم من جهة تعظيمه

فأوحى إلى قوم من متعاليه السابقين أن يعظموا من شأنه ، ويرفعوا من قدره ، حتى يجعلوه فوق ما جاءت له الأديان ، فيدعون كشف نوائب الأيام ، بتلاوة أحاديث خير الأنام ، ويروجون ما يقولون بأنه جُرِّبَ ، وأن من شكَّ فيه فقد طعن في مقام النبوة ، حتى إذا رسخت هذه العقيدة في الناس ، وصارت مَلَكَ دنيئة راسخة عند العوام ، وجربوها فلم تفلح ، وقعوا - والعياذ بالله - ! في الشك ، وأصابهم دُورُ الحيرة ؛ كما حصل ذلك على أثر واقعة التل الكبير من كثير من الذين لم يتذوقوا الدين من المسلمين ، حتى كانوا يسألون عن قوة « البخاري » الحريّة ! ونسبته إلى البوارجِ ساخرين منه ومن قارئه ! ولولا وقوف أهل الفكر منهم على أن هذا العمل ليس من الدين ، وأن القرآن يقول : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ »^(١) لضلُّوا وأضلوا . وقد جرَّأ هذا الأمر غير المسلمين على الخوض في الدين الإسلامي ، وإقامة الحججة على المسلمين من عمل علماءهم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . ويقول قوم : إن التقليد بلغ بالعلماء مبلغاً حرَّم على العقول النظر في عمل السلف ، وإن كذبتة العيان ، وخالف الحس والوجدان . ويقول آخرون : - ممن لا خبرة لهم بهمة العلماء في مثل هذه الكوارث - أما كان ينبغي لهم أن يبنثوا في المساجد والأندية والولائم ، حاثين الناس على الوقاية من العدوى ، مُعاضدين الحكومة في تسكين سورة الأهلين ، مفاوضين الصحة في فتح المساجد وتمهدها بالنظافة ؟ فإن هذا يرتبط بهم أكثر مما يرتبط بوفد أعيان القاهرة ، جزاء الله خير الجزاء ، فإن أعوزهم البيان ، وخَلَبُ القلوب بذلاقة اللسان ، فلا أقل من أن يؤلفوا رسالة في فهم ماورد متشابهاً في موضوع العدوى ، حتى يعلم الناس أن الوقاية من الداء مأمورٌ بها شرعاً وعقلاً وسياسة ، فيكون كل فرد عارفَ عَصُدًا للحكومة ، ولوطلبوا من الصحة طمع ما ألقوا وتوزيمه على المصالح والتواحي ، لَكَبَتْ ذلك شاكراً ، وكان لهم الأثر النافع

« وهذا ما يقوله القوم في شأن علماءهم ، نرفعه إليهم ليكونوا على بينة منه ، لأنهم لا يختلطون بالناس غالباً إلا في الولائم والمآتم ، وإن اختلطوا فقلما يناقشونهم في شيء تحرراً

من جَدَّتْهم فى المناقشة ، ورميهم مناظرهم لأول وهلة بالزيغ والزندقة ؛ فلذلك يحاملونهم ويوافقونهم خشية المهجر والمائدة . أما أنا فإني لأزال ألح فى طلب الجواب الشافى عن أصل دفع الوباء بقراءة الحديث ، وعن منح متن البخارى مزية لم يُمنحها كتاب الله الذى نمتقد أنه مُتَعَبَّدٌ بتلاوته دون الحديث ؛ ولو كان هذا العمل من غير العلماء الرسميين لَصَرَبْتُ عنهم وعن عملهم صفيحاً ، ولما خططت كلمة . ولكنه من علماء لهم مراكز رسمية ، يزاحمون بها مراكز الأسماء ، فيجب أن يُؤَبَّهَ لهم ، وأن ينظر لعملهم بإزاء مراكزهم من الأمة التى يسألون عنها ، والله ولى التوفيق .

هذا ما رأيته ، أثبتته بحروفه ، وقد وقع منشؤها بإمضاء (متنصح) ، ولو عرفنا اسمه لنسبناه إليه أداءً للأمانة إلى أهلها .

ثم رأيت العلامة عصام الدين الطاشكبرى الخنقى ذكر فى رسالة « الشفاء ، لأدواء الوباء » فى المطلب السادس نقلاً عن السيوطى أن الدعاء يرفع الطاعون والاجتماع له بدعة ، قال : « لأنه وقع فى أيام عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، والصحابة يومئذ متوافرون ، وأكابرهم موجودون ، فلم يُنْقَلْ عن أحد منهم أنه فعل شيئاً من ذلك ، ولا أمر به . وكذا فى القرن الثانى ، وفيه خيار التابعين وأتباعهم ؛ وكذا فى القرن الثالث والرابع . وإيها حدث الدعاء برفعه فى الزمن الأخير ، وذلك فى سنة ٧٤٩ هـ . »

البَابُ الْعَاشِرُ

فِي فَقْهِ الْحَدِيثِ

١ — بَيَانُهُ أَقْسَامُ مَا دُوِّنَهُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ

قال الإمام ولي الله الدهلوي ، قدس سره في الحجة البالغة مانصه ^(١) ، « اعلم أن ما رَوِيَ عن النبي ﷺ ، ودون في كتب الحديث على قسمين :

« أُمَرُهُمَا : مَاسِيْلُهُ سَبِيلُ تَبْلِيْغِ الرِّسَالَةِ ، وَفِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » . مِنْهُ عِلْمُ أَلْعَمَادِ ، وَغَجَائِبُ الْمَلَكُوتِ ، وَهَذَا كُلُّهُ مُسْتَنْدٌ إِلَى الْوَحْيِ ^(٢) وَمِنْهُ شَرَائِعُ وَضِيْطُ الْعِبَادَاتِ ، وَالْاِرْتِفَاقَاتِ ، وَهَذِهِ بَعْضُهَا مُسْتَنْدٌ إِلَى الْوَحْيِ ، وَبَعْضُهَا مُسْتَنْدٌ إِلَى الْجَهْدِ ، وَاجْتِهَادُهُ ﷺ بِمِثْلَةِ الْوَحْيِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَصَمَهُ مِنْ أَنْ يَتَقَرَّرَ رَأْيُهُ عَلَى الْخَطِإِ ، وَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اجْتِهَادُهُ اسْتِنْبَاطًا مِنَ النُّصُوصِ ، كَمَا يُظَنُّ ، بَلْ أَكْثَرُهُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَقَاصِدِ الشَّرْعِ ، وَقَانُونِ التَّشْرِيعِ وَالتَّيْسِيرِ وَالْأَحْكَامِ ؛ فَجَنَّ الْمَقَاصِدَ الَّتِي لِقَاةَ الْوَحْيِ بِذَلِكَ الْقَانُونِ . وَمِنْهُ ^(٣) حِكْمٌ مُرْسَلَةٌ وَمَصَالِحٌ مُطْلَقَةٌ ، لَمْ يُؤَقِّتْهَا ، وَلَمْ يَبَيِّنْ حُدُودَهَا ، كِبْيَانُ الْأَخْلَاقِ الصَّالِحَةِ وَأَضْدَادَهَا ، وَمُسْتَنْدٌ هَاغَالِبًا لِلْاجْتِهَادِ ، بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِمَهُ قَوَائِنَ الْاِرْتِفَاقَاتِ ، فَاسْتَنْبَطَ مِنْهَا حِكْمَةً وَجَعَلَ فِيهَا كَلِمَةً . وَمِنْهُ فَضَائِلُ الْأَعْمَالِ ، وَمَتَابِقُ الْمَالِ ؛ وَأَيُّ أَنْ بَعْضُهَا مُسْتَنْدٌ إِلَى الْوَحْيِ ، وَبَعْضُهَا إِلَى الْجَهْدِ ، وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ الَّذِي نَقْصِدُ شَرْحَهُ وَبَيَانُ مَعَانِيهِ .

(١) م ١٠٢ (٢) أي ليس للاجتهاد فيه دخل ، ا دهلوي .

(٣) أي مما سبيله سبيل تبليغ الرسالة ، ا دهلوي

ونائبهما : مالمس من باب تبليغ الرسالة ، وفيه قوله ﷺ ^(١) : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، إِذَا أُمِرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ ، فَخُذُوا بِهِ ، وَإِذَا أُمِرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيِي فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ » وقوله ﷺ في قصة تأييد النخل ^(٢) : « فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا ، وَلَا تَوَاضِعُونِي بِالظَّنِّ ، وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ اللَّهِ شَيْئًا فَخُذُوا بِهِ ، فَإِنِّي لَمْ أَكْذِبْ عَلَى اللَّهِ . » فنه الطب ومنه باب قوله ﷺ : « عَلَيْكُمْ بِالْأَذْهَمِ الْأَفْرَحِ » ومستنده التجربة ، ومنه ما نقله النبي ﷺ على سبيل المأدبة ، دون العبادة ، وبحسب الاتفاق ، دون القصد ، ومنه ما ذكره كما كان يذكر قومه ، كحديث أم ررع ^(٣) ، وحديث خرافة ^(٤) ، وهو قول زيد بن ثابت ، حيث دخل عليه نفر ، فقالوا : حدثنا أحاديث رسول الله ﷺ ، قال : كنت جاره ، فكان إذا نزل عليه الوحي ، يمشي إلى فكتبته له ، فكان إذا ذكرنا الدنيا ، ذكرها معنا ، وإذا ذكرنا الآخرة ذكرها معنا ، وإذا ذكرنا الطعام ذكرها معنا ، وكل هذا أحدثكم عن رسول الله ﷺ ، ومنه ما قصد به مصلحة جزئية يومئذ ، وليس من الأمور اللازمة لجميع الأمة ، وذلك مثل ما يأمر به الخليفة من تمسكة الجيوش ، وتممين الشمار ، وهو قول عمر رضي الله عنه : « مالنا وللرمل ، كنا نترأى به قوماً قد أهلكتهم الله ! » ثم خشي أن يكون له سبب آخر ، وقد حمل كثير من الأحكام عليه كقوله ﷺ ^(٥) : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ » ومنه حكم وقضاء خاص ، وإنما كان يتبع فيه البيئات والأيمان ، وهو قوله ﷺ لعل رضي الله عنه ^(٥) : « الشَّاهِدُ يَرَى مَا لَا يَرَاهُ النَّائِبُ » انتهى .

- (١) روى مسلم هذه القصة من حديث موسى بن طلحة عن أبيه ، ورافع بن خديج ، وعائشة ، وأنس (رض) ، وأما قوله (س) : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ . . . » فهو من تمام القصة في رواية رافع .
- (٢) هي من الأزواج الإحدى عشرة التي اجتمعن في الجاهلية ، تصاهدن لتخبرن كل امرأة بما في زوجها ولا تكذب ، والرواية في الصحيحين من حديث عائشة (رض) .
- (٣) هو عند أحمد في مسنده من حديث عائشة (رض) .
- (٤) أخرجه البخاري من حديث أبي قتادة .
- (٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده .

٢ - بيانه كيفية تلقى الأمة الشرع من النبي صلى الله عليه وسلم.

قال ولي الله قدس سره أيضاً في الحجة البالغة^(١) : « واعلم أن تلقى الأمة منه الشرع على وجهين :

أمرهما : تلقى الظاهر ، ولا بد أن يكون ما ينقل إما متواتراً ، أو غير متواتر ؛
والتواتر منه التواتر لفظاً كالقرآن العظيم ، وكندب يسيرة من الأحاديث ، منها قوله
ﷺ : « لِنُكْمٍ سَرَوْنَ رَبِّكُمْ » ، ومنه التواتر معنئى ككثير من أحكام الطهارة
والصلاة والزكاة والصوم والحج والبيوع والنكاح والتزوات بما لم يختلف فيه فرقة من
فروق الإسلام . وغير التواتر ، أعلى درجاته الستفيض : وهو ما رواه ثلاثة من الصحابة
فصاعداً ، ثم لم يزل يزيد الرواة إلى الطبقة الخامسة ، وهذا قسم كثير الوجود ، وعليه بناء
رءوس الفقه . ثم انظر القضي له بالصحة أو الحسن على السنة حفاظ المحدثين وكبرائهم .
ثم أخبار فيها كلام قليلها بعض ، ولم يقبلها آخرون ؛ فاعترض منها بالشواهد أو قول
أكثر أهل العلم أو العقل الصريح ، وجب اتباعه .

وثانئهما : التلقى دلالة ، وهى أن يرى الصحابة رسول الله ﷺ يقول أو يفعل ؛
فاستنبطوا من ذلك حكماً من الوجوب وغيره ، فأجبروا بذلك الحكم ، فقالوا : الشئ الفلانى
واجب ، وذلك الآخر جائز ، ثم تلقى التابعون من الصحابة كذلك ، فدوّن الطبقة الثالثة فتاواهم
وقضايهم ، وأحكموا الأمر ، وأكابر هذا الوجه^(٢) عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس
رضى الله عنهم ، لكن كان من سيرة عمر (رض) أنه كان يشاور الصحابة وينظرهم حتى
تتكشف الغمة . ويأتيه التلج ، فصار غالب قضايه فتاواه متبعة في مشارق الأرض ومناكبها
وهو قول إبراهيم لما مات عمر رضى الله عنه : « ذهب تسعة أعشار العلم » ، وقول ابن
مسعود رضى الله عنه : كان عمر إذا سلك طريقاً وجدناه سهلاً ، وكان على رضى الله عنه لا يشاور

(١) من ١٠٢ - ١٠٥ د . س . (٢) أخرجه البخارى من حديث جرير بن عبد الله البجلي .

(٣) أى التلقى دلالة . (١٠١ دهلوى) .

غالباً ، وكان أغلب قضاياء بالكوفة ولم يحملها عنه الناس » وكان ابن مسعود رضى الله عنه بالكوفة ، فلم يحمل منه غالباً إلا أهل تلك الناحية ، وكان ابن عباس رضى الله عنهما اجتهد بعد عصر الأولين ، فناقضهم في كثير من الأحكام ، واتبعه في ذلك أصحابه من أهل مكة ، ولم يأخذ بما تفرد به جمهور أهل الإسلام . وأما غير هؤلاء الأربعة فلم يكن لهم قول عند تعارض الأخبار ، وتقابل الدلائل إلا قليلا ، كان عمر وعائشة وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ، وأكبر هذا الوجه من التابعين بالمدينة الفقهاء السبعة ، لا سيما ابن المسيب بالمدينة ، وبمسكة عطاء بن أبي رباح ، وبالكوفة إبراهيم وشريح والشعبي ، وبالبحر الحسني ، وفي كل من الطريقتين خلل ، إنما ينجبر بالأخرى ، ولا غنى لإحداهما عن صاحبها . أما الأولى فن خللها ما يدخل الرواية بالمعنى ، من التبديل ولا يؤمن . من تغيير المعنى ومنه ما كان الأمر في واقعة خاصة ، فظنه الراوى حكماً كلياً ، ومنه ما أخرج فيه الكلام مخروجاً ، التأكيد ليعضوا عليه بالنواجد ، فظن الراوى وجوباً أو حرمة ، وليس الأمر على ذلك ، فن كان فقهاً وحضر الواقعة ، استنبط من القرآن حقيقة الحال كقول زيد رضى الله عنه في النهي عن الزراعة ، وعن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها إن ذلك كان كاللشوة . وأما الثانية فيدخل فيها قياسات الصحابة والتابعين ، واستنباطهم من الكتاب والسنة ، وليس الاجتهاد مصيباً في جميع الأحوال ، وربما كان لم يبلغ أحد الحديث ، أو بلغه بوجه لا ينتهض بمثله الحجة ، فلم يعمل به ، ثم ظهر جليلة الحال على لسان صحابي آخر بعد ذلك كقول عمر وابن مسعود رضى الله عنهما في التيمم عن الجنابة . وكثيراً ما كان اتفاق رؤوس الصحابة رضى الله عنهم على شيء من قبل دلالة العقل على ارتفاق وهو قوله ﷺ (١) ، « عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي » وليس من أصول الشرع ، فن كان متبحراً في الأخبار وألفاظ الحديث يتيسر له التقصي عن مزال الأقدام ، ولما كان الأمر كذلك وجب على الخائض في الفقه أن يكون متضلماً من كلا الشرعيتين ، ومتبحراً في كلا

(١) راجع تخرج هذا الحديث في ص ٤٣ من هذا الكتاب .

الذهبين ، وكان أحسن شاعر للملة ما أجمع عليه جمهور الرواة وسمحة العلم ، وتطابق فيه الطريقتان جميعاً . انتهى .

٣ - يباه به السنة محجة على جميع الأمة

وليس عمل أحد حجة عليها

قال الله تعالى^(١) : وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا . وقال تعالى^(٢) : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى . » وقال تعالى^(٣) : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ » وقال تعالى^(٤) : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ، لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ . وقال تعالى^(٥) : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » . وقال تعالى^(٦) : « فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ، إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » . قال العلماء : معناه : إلى الكتاب والسنة ؛ وقال تعالى^(٧) : « مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ » وقال تعالى^(٨) : « وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّهِ » وقال تعالى^(٩) : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » وقال تعالى^(١٠) : « وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ » .

(١) سورة الحشر ، الآية ٧ . (٢) سورة النجم الآية ٣ . (٣) سورة آل عمران ، الآية ٣١ . (٤) سورة الأحزاب ، الآية ٢١ . (٥) سورة النساء الآية ٦٤ . (٦) سورة النساء ، الآية ٥٨ . (٧) سورة النساء الآية ٧٩ . (٨) سورة الشورى الآية ٥٢ . (٩) سورة النور ، الآية ٦٣ . (١٠) سورة الأحزاب ، الآية ٣٤ .
(١٨ - قواعد التحديث)

والآيات في ذلك كثيرة ، وقد ساقها مع عدة أحاديث في معناها الإمام النووي قدس الله سره ، في باب الأمر بالمحافظة على السنة وأدائها من « رياض الصالحين » فارجع إليه ^(١) .

وقد روى البيهقي عن الربيع بن سليمان يقول : سمعت الشافعي يقول : إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ فتولوا بسنة رسول الله ﷺ ، ودعوا ما قلت . فهذا مذهبه في اتباع السنة . وأخرج البيهقي أيضا عن الشافعي قال : إذا حدثت الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يُترك لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديث أبداً إلا حديث وجد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يخالفه . وقال الشافعي : إذا كان الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخالفه عنه ، وكان يُروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يوافقه ، لم يزد قوة . وحديث النبي صلى الله عليه وسلم مُستَقْنٌ بنفسه ، وإن كان يروى عن دون رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يخالفه لم يُلْتَفَتْ إلى ما خالفه ، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يؤخذ به ، ولو عُلِمَ من رُوِيَ عنه خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اتبعها إن شاء الله تعالى .

وأخرج البيهقي أيضاً عن الربيع قال : قال الشافعي في أقاويل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا تفرقوا فيها ، نصير إلى ما وافق الكتاب والسنة والإجماع أو كان أصح في القياس . وإذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ، ولا خلاف ، صرت إلى اتباع قول واحد لم أجد كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً في معناه يحكم له بحكمه ، أو وجد معه قياس .

وأخرج أيضاً عن الربيع قال : قال الشافعي : ما كان الكتاب والسنة موجودين ، فالعذر على من سمعهما مقطوع إلا باتباعهما ، فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب النبي ﷺ ، أو واحد . ثم كان قول الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، إذا صرنا إلى التقليد أحب إلينا ، وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف

من الكتاب والسنة ، فنتبع القول الذي منه الدلالة ، لأن قول الإمام مشهور بأنه يلزمه الناس ، ومن لزم قول الناس كان أشهر من يفتى الرجل والنفر ، وقد يأخذ بفُتْيَاهُ أو يدعها وأكثر المفتين يفتون الخاصة في بيوتهم ومجالسهم ، ولا تمنى العامة بما قالوا اعتناءً بما قال الإمام . وقد وجدنا الأئمة يبتدون فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة فيما أرادوا أن يقولوا فيه ، ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم ، فيقبلون من الخبر ، ولا يستكفون أن يرجعوا لتقواهم الله ، وفضلهم في حالاتهم ، فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله ﷺ في الدين في وضع الامانة ، أخذنا بقولهم وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم . قال : والعلم طبقات : الأولى : الكتاب والسنة ، إذا ثبتت السنة ، ثم الثانية : الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ، والثالثة : أن يقول بمض أصحاب النبي ﷺ ولا يملأ له مخالف منهم . والرابعة : اختلاف أصحاب النبي ﷺ ، والخامسة القياس على هذه الطبقات ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان ، وإنما يؤخذ العلم من أعلى . وذكر الشافعي في كتاب الرسالة القديمة بعد ذكر الصحابة والثناء عليهم بما هم أهلها قال : وهم قوفاً في كل علم واجتهاد ورع وعقل وأمر استدرك به علم ، أو استنبط به ، وآراؤهم لنا أحمد ، وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا . والله تعالى أعلم . ومن أدركننا ممن أراضى أو حكي لنا عنه يبلدنا صاروا فيما لم يعلموا الرسول الله ﷺ فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا وقول بعضهم إن تفرقوا ، هكذا نقول : إذا اجتمعوا أخذنا بإجماعهم ، وإن قال واحد منهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله ، وإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم ولم نخرج من أقوالهم كلهم . قال الشافعي : إذا قال الرجلان منهم في شيء قولين مختلفين نظرت ، فإن كان قول أحدهما أشبه بكتاب الله تعالى أو أشبه بسنة من سُنن رسول الله ﷺ ، أخذت به لأن معه شيئاً بقوى بمثله ليس مع الذي يخالف مثله ، فإن لم يكن على واحد من القولين دلالة بما وصفت ، كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان رضى الله عنهم أرجح عندنا من أحد ، لو خالفهم غير إمام . وذكر في موضع آخر من هذا الكتاب وقال : وإن لم يكن على القول دلالة من كتاب أو سنة كان قول أبي بكر أو عمر أو عثمان أو على رضى الله عنهم أحب

إلى أن أقول به ، من قول غيرهم إن خالفهم ، من قبل أنهم أهل علم وحكام . ثم ساق الكلام إلى أن قال : فإن اختلف الحكماء ، استدلتنا بالكتاب والسنة في اختلافهم ، فصرنا إلى قول النزي عليه الدلالة من الكتاب والسنة ، وقلما يخلو اختلافهم من دلائل كتاب أو سنة ؛ وإن اختلف المفتون — يعنى من الصحابة بعد الأئمة — بلا دلالة فيما اختلفوا فيه نظرنا إلى الأكثر فإن تكافؤوا نظرنا إلى أحسن أقاويلهم مخرجاً عندنا ، وإن وجدنا للمفتين في زماننا وقبله إجماعاً في شيء لا يختلفون فيه تبعناه ، وكان أحد طرق الأخبار الأربعة وهى : كتاب الله تعالى ، ثم سنة نبيه ﷺ ، ثم قول بعض الصحابة ، ثم إجماع الفقهاء ؛ فإذا نزلت نازلة لم نجد فيها واحدة من هذه الأربعة الأخبار ، فليس السبيل في الكلام في النازلة إلا اجتهاؤ الرأى .

وقال شمس الدين ابن القيم في أعلام الموقعين : « قال الأصم : أخبرنا الربيع بن سليمان قال الشافعى : أنا أعطيك جملة تغنيك إن شاء الله تعالى : لا تدع لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً أبداً إلا أن يأتى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثٌ خلافه ، فتعمل بما قررت لك في الأحاديث إذا اختلف . وقال أبو محمد الجارودى : سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعى يقول : إذا وجدتم سنة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف قولى ، فإنى أقول بها . قال أحمد بن عيسى بن ماهان الرازى : سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعى يقول : كل مسألة فيها صحح الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنأ راجع عنها في حياتى وبعد موتى . وقال حرمة بن يحيى : قال الشافعى ما قلت وكان النبى صلى الله عليه وسلم قد قال بخلاف قولى ، فإصحح من حديث النبى صلى الله عليه وسلم أولى ، ولا تقلدوني . وقال الحميدى : سأل رجل الشافعى عن مسألة ، فأفتاه وقال قال النبى صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، فقال الرجل : أقول بهذا يا أبا عبد الله ؟ فقال الشافعى : أرايت في وسطى زانراً ؟ أترانى خرجت من الكنيسة ؟ أقول : قال النبى صلى الله عليه وسلم ، وتقول لى : أقول بهذا ؟ ! أرؤى عن النبى صلى الله عليه وسلم ولا أقول به ؟

وقال الربيع : قال الشافعي : لم أسمع أحداً نسبته إلى العلم ، أو نسبته العامة إلى علم أو نسب نفسه إلى علم يحكي خلافاً في أن فرض الله تعالى اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتسليم لحكمه ، فإن الله تعالى لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه ، وإنه لا يلزم قول رجل قال إلا بكتاب الله تعالى أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن ما سواهما تبع لهما ، وإن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا فرقة سأصف قولها إن شاء الله تعالى . قال الشافعي : ثم تفرق أهل الكلام في تثبيت خبر الواحد عن رسول الله ﷺ تفرقاً متبايناً ، وتفرق منهم من نسبته العامة إلى الفقه ، فامتنع بعضهم عن التحقيق من النظر . وآثروا التقليد والتفلة والاستعجال بالرئاسة . وقال الإمام أحمد : قال لنا الشافعي : إذا صح عندكم الحديث فقولوا لي كي أذهب إليه ! وقال الإمام أحمد : كان أحسن أمر الشافعي عندي أنه كان إذا سمع الخبر لم يكن عنده ، قال به وترك قوله . قال الربيع : قال الشافعي : لا ترك الحديث عن رسول الله ﷺ فإنه لا يدخله القياس ، ولا موضع له مع السنة . قال الربيع وقد روى عن رسول الله ﷺ - بآبي هو وأمي - ، أنه قضى ^(١) في روع بنت واشق ، ونكحت بغير مهر ، فأت زوجها ، ف قضى لها بمهر مثلها ، وقضى لها بالميراث ، فإن كان لم يثبت عن النبي ﷺ ، فهو أولى الأمور بنا ، ولا حجة في قول أحد دون النبي ﷺ ، ولا في القياس ، ولا شيء إلا طاعة الله تعالى بالتسليم له ، وإن كان لا يثبت عن النبي ﷺ لم يكن لأحد أن يثبت عنه ما لم يثبت ، ولم أحفظه من وجه يثبت مثله هو مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ، ومرة عن بعض أشجعي لا يسمى . قال الربيع : سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة فقال : يرفع المصلي يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه ، وإذا أراد أن يركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ، ولا يفعل ذلك في السجود . قلت له فما الحجة في ذلك؟ قال : أنبأنا ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ مثل قولنا . قال الربيع : فقلت فإننا نقول : يرفع في الابتداء ثم لا يعود . قال

الشافعي : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، كان إذا افتتح الصلاة رَفَعَ يديه حَدَوْ . مَنْكِبِيَّةً ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما ، قال الشافعي - وهو يعني مالكا - روى عن النبي ﷺ أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حَدَوْ مَنْكِبِيَّةً ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ، ثم خالفتم رسول الله ﷺ وابن عمر ، فقلتم : لا يرفع يديه إلا في ابتداء الصلاة ، وقد رويتم أنهما رفعاً في الابتداء ، وعند الرفع من الركوع ، أفيجوز لئلا أن يترك فعل النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر لرأى نفسه ، أو فعل النبي صلى الله عليه وسلم لرأى ابن عمر ثم القياس على قول ابن عمر ؟ ثم يأتي موضع آخر يصيب فيه فيترك على ابن عمر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فكيف لم ينته بعض هذاعن بعض ؟ أرايت إذا جازله أن يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يرفع يديه في مرتين أو ثلاث ، أو عن ابن عمر فيه اثنتين ، ويأخذ بواحدة ؟ أيجوز لنيره ترك الذي أخذ به ، وأخذ الذي ترك ؟ أو يجوز لنيره ما روى عن النبي ﷺ ؟ فقلت له : إن صاحبنا قال : فما معنى الرفع ؟ قال : معناه تعظيم الله واتباع لسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعنى الرفع في الأدلة ، معنى الرفع الذي خالفتم فيه النبي صلى الله عليه وسلم عند الركوع ، وعند رفع الرأس ، ثم خالفتم فيه روايتكم عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر معاً ، وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة عشر رجلاً . وروى عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه ، ومن تركه فقد ترك السنة .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى : « قلت : وهذا تصريح من الشافعي بأن تارك رفع اليدين عند الركوع ، والرفع منه ، تارك للسنة ؛ ونص أحدٌ على ذلك أيضاً في إحدى الروايتين عنه . وقال الربيع : سألت الشافعي عن الطيب قبل الإحرام بما يبقى ربحه بعد الإحرام ، أو بعد رمي الجمرة ، والخلق وقبل الإفاضة ، فقال : جائزٌ أحبه ولا أكرهه لثبوت السنة فيه عن النبي ﷺ وإخبار غير واحد من الصحابة ؛ فقلت : وما حجبتك فيه ؟ فذكر الأخبار والآثار ، ثم قال : حدثنا ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن سالم ، قال : قال عمر : من رمى الجمرة فقد حلَّ له ما حرَّم عليه إلا النساء والطيب . قال سالم : وقالت عائشة : طيبتُ

رسول الله ﷺ لحله قبل أن يطوف بالبيت . "سنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع . قال الشافعي : وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون وأهل العلم ، فأما ما تذهبون إليه من ترك السنة وغيرها ، وترك ذلك النير لأى أنفسهم ، فالعلم إذن إليكم تأتون منه ماشتم ، وتدعون ماشتم .

وقال في كتاب القديم : رواية الزعفراني في مسألة بيع الدين في جواب من قال له : إن بعض أصحابك قال خلاف هذا ، قال الشافعي : فقلت له : من تبع سنة رسول الله ﷺ وافقته ومن غلط فتركها خالفته ، صاحبي الذي لأفارقة اللازم الثابت مع رسول الله ﷺ وإن جمد ، والذي أفارقة من لم يقل بحديث رسول الله ﷺ وإن قرب « انتهى .

وقال العارف الشعرائي قدس سره في مقدمة الميزان : « روى الحاكم والبيهقي عن الإمام الشافعي أنه كان يقول : إذا صح الحديث فهو مذهبي . قال ابن حزم : أى صح عنه أو عند غيره من الأئمة . وفي رواية أخرى : إذا رأيتم كلامي يخالف كلام رسول الله ﷺ فاعملوا بكلام رسول الله ﷺ واضربوا بكلامي عرض الحائط . وقال مرة للربيع : يا أبا إسحاق ! لا تقلدني في كل ما أقول ، وانظر في ذلك لنفسك ، فإنه دين . وكان رضى الله عنه إذا توقف في حديث يقول : لو صح ذلك لقلنا به ؛ وروى البيهقي عنه ذلك في باب حديث : الاستحاضة تنسل عنها أثر الدم وتصلى ثم تتوضأ لكل صلاة ، وقال : لو صح هذا الحديث لقلنا به ، وكان أحب إلينا من القياس على سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء مما خرج من قبل أو دبر . » انتهى . وكان يقول : إذا ثبت عن النبي ﷺ - بأى هو وأى - شئ لم يحل لنا تركه .

وقال في باب « سهم البراذين » : « لو كنا ثبت مثل هذا الحديث ، ما خالفناه ؛ وفي رواية أخرى : لو كنا ثبت مثل هذا عن النبي ﷺ لأخذنا به ، فإنه أولى الأمور بنا ، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وإن كثروا ، ولا في قياس ، ولا شيء إلا طاعة الله ورسوله ﷺ بالتسليم له . ذكره البيهقي في سننه في باب « أحد الزوجين يموت ولم يفرض صداقاً » . وروى عنه أيضاً في باب السير أنه كان يقول : إن كان هذا الحديث

بقيت فلاحجة لأحد معه . وكان رضى الله عنه يقول : رسول الله صلى الله عليه وسلم أجلُّ في أعيننا من أن نُحبَّ غير ما قضى به . وقال الشافى في باب الصيد من الأم : « كل شيء خالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ، ولا يقوم معه رأي ولا قياس ، فإن الله تعالى قطع العذر بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليس لأحد معه أمر ولا نهى غير ما أمر هو به . وقال في باب « العلم يأكل من الصيد » : وإذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحلَّ تركه أبداً . وقال في باب العتق من الأم : « وليس في قول أحد ، وإن كانوا عدداً ، مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة » .

قال الشعرانى : « هذا ما اطلعت عليه من الواضع التى نقلت عن الإمام الشافى في تبرئته من الرأى ، وأدبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل روينا عنه أنه كان يتأدب مع أقوال الصحابة والتابعين ، فضلاً عن كلام سيد المرسلين ، صلى الله عليه وسلم . فنقل ابن الصلاح في علوم الحديث أن الشافى قال في رسالته القديمة بعد أن أثنى على الصحابة بتمام أهل : والصحابة رضى الله عنهم ، فوقنا في كل علم واجتهاد ، وورع ، وعقل ، وفي كل أمر استدرك به علم . وآراؤهم لنا أحد وأولى من رأينا عندنا لأنفسنا » انتهى .

قال الشيخ الأكبر قدس الله سره في فتوحاته المكية ، في فصل صلاة الكسوف : « فإن أخطأ المجتهد ، فهو بمنزلة الكسوف الذى في غيبة الكسوف ، فلا وزر عليه ، وهو مأجور ، وإن ظهر له النصُّ وتركه لرأيه أو لقياسه ، فلا عذر له عند الله ، وهو مأثوم ، وهو الكسوف الظاهر الذى يكون له الأثر المقرّر عند علماء هذا الشأن . وأكثر ما يكون هذا في الفقهاء المقلّدين لمن قالوا لهم : لا تقلدونا ، واتبعوا الحديث ، إذا وصل إليكم ، المعارضُ لكلامنا ، فإن الحديث مذهبنا ، وإن كنا لانحكم بشيء إلا بدليل يظهر لنا في نظرنا أنه دليل ، وما يلزمنا غير ذلك ، ولكن ما يلزمكم اتباعنا ولكن يلزمكم سوءنا . وفي كل وقت ، في النازلة الواحدة ، قد يتخير الحكم عند المجتهدين ، ولهذا كان يقول مالك إذا سئل في نازلة : هل وقت ؟ فإن قيل : لا ، يقول لأفتى ؛ وإن قيل : نعم ، أنى بذلك الوقت بما أعطاه دليله . فأبى المقلّدة من الفقهاء أن توفى حقيقة تقليدها لإمامها باتباعها

الحديث عن أمر إمامها ، وقلدته في الحكم مع وجود المارض ، فمعت الله في قوله : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ » وعصت الرسول في قوله : « فَاتَّبِعُونِي » وعصت إمامها . في قوله : « خذوا بالحديث إذا بلغكم » واضربوا بكلأى الحائط . فهولاء الفقهاء في كسوف دائم سرمد عليهم إلى يوم القيامة ، فيتبرأ منهم الله ورسوله والأئمة . فانظر مع من يحشر مثل هؤلاء . » انتهى كلام الشيخ الأكر قدس سره بحروفه .

٤ — العمل بالحديث بحسب مابدا لصاحب الفهم المستقيم

قال علم الدين القلاني في « إيقاظ الهمم » : « قال بعض أهل التحقيق : الواجب على من له أدنى دراية بالكتاب وتفسيره ، والحديث وفنونه ، أن يتتبع كل تتبع ، ويميز الصحيح عن الضيف ، والقوى عن غيره ، فيتبع ويعمل بما ثبتت صحته ، وكثرت رواته ، وإن كان الذي قلده على خلافه ، ولا يخفى أن الانتقال من مذهب إلى مذهب ، ما كان معلوماً في الصدر الأول ، وقد انتقل كبار العلماء من مذهب إلى مذهب ، وهكذا كان ما كان من الصحابة والتابعين ؛ والأئمة الأربعة ينتقلون من قول إلى قول . والحاصل : أن العمل بالحديث بحسب مابدا لصاحب الفهم المستقيم من المصلحة الدينية ، هو المذهب عند الكل ، وهذا الإمام الهمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى كان يفتي ويقول : هذا ماقدردنا عليه في العلم ، فن وجد أوضح منه فهو أولى بالصواب . (كذا في تنبيه المفتين) وعنه أنه قال : « لا يحمل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعرف مأخذ من الكتاب والسنة ، أو إجماع الأمة أو القياس الجلي في السألة » انتهى .

٥ — لزوم إرفاء النص صرهما أمكنه

قال القلاني رحمه الله في « إيقاظ الهمم » : قال ابن القيم رحمه الله : « ينبغي للمفتي أن يفتي بلفظ النص صرهما أمكنه ، فإنه يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام ، فهو حكم

مضمون له الصواب ، متضمن للدليل عليه في أحسن بيان . وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلكوا على مناهجهم يتحرّون ذلك غاية التحريّ » ثم قال :
 « فالفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب ، ولما كانت هي عصمة الصحابة وأصولهم التي إليها يرجعون ، كانت علومهم أصحّ من علوم من بعدهم ، وحطّوم فيما اختلفوا فيه ، أقلّ من حطّ من بعدهم ، ثم التابعون بالنسبة إلى من بعدهم كذلك وهلم جرا » ثم قال : « قد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سئلوا عن مسألة يقولون : قال الله تعالى كذا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، وفعل كذا ، ولا يعدلون عن ذلك ما وجدوا إليه سبيلا قط ، فن تأمل أجوبتهم وجدها شفاء لما في الصدور » .

٦ - مرمر الإفتاء بضد لفظ النص

قال العلامة القلّاني قدس الله سره في « إيقاظ المهمل » في أواخره : « يحرم على المفتي أن يفتي بضد لفظ النص ، وإن وافق مذهبه ، ومثاله أن يسأل عن رجل صلى من الصبح ركعة ثم طلعت الشمس ، فهل يتم صلاته أم لا ؟ فيقول : لا يتمها ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « فَلْيَتِمَّ صَلَاتُهُ » ^(١) . ومثل أن يسأل عن رجل مات وعليه صيام هل يصوم عنه وليه ؟ فيقول : لا يصوم عنه وليه ؛ وصاحب الشرع يقول : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ حَتَّمَ عَنْهُ وَكَرِهَ » ^(٢) . ومثل أن يسأل عن رجل باع متاعه ثم أفلس المشتري فوجده بعينه هل هو أحقّ به ؟ فيقول : ليس هو أحقّ به ، وصاحب الشرع يقول ^(٣) : « هُوَ أَحَقُّ بِهِ » أن يسأل ومثل أن يسأل عن أكل كل ذي ناب : هل هو حرام ؟ فيقول ليس بحرام ؛ ورسول الله ﷺ يقول : « لَمْ يَكُنْ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامًا » ^(٤) . ومثل أن يسأل عن رجل له شريك في أرض أو دار أو بستان ، هل له أن يبيع حصته قبل إعلام الشريك بالبيع ،

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة ، وأحمد في مواضع من مسنده .

(٢) أخرجه الشيخان وأصحاب السنن وأحمد في مسنده . (٣) أخرجه الشيخان وأصحاب

السنن وأحمد في مسنده . (٤) رواه الجماعة من حديث أبي ثعلبة الخشري .

وعرضها عليه ؟ فيقول : نعم ، يحل له أن يبيع حصته قبل إعلام شريكه بالبيع ، وصاحب الشرع يقول : « مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكَ فِي أَرْضٍ أَوْ رَيْعَةٍ أَوْ حَانِطٍ ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهٗ »^(١) ومثل أن يسأل عن قتل المسلم بالكافر ، فيقول : نعم ، « يَقْتُلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ »^(٢) وصاحب الشرع يقول : « لَا يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ بِالْكَافِرِ »^(٣) . ومثل أن يسأل عن الصلاة الوسطى فيقول : ليست العصر ؛ وصاحب الشرع يقول : « هِيَ صَلَاةُ الْمَصْرِ »^(٤) . ومثل أن يسأل عن رفع اليدين عند الركوع والرفع منه هل هو مشروع في الصلاة أو ليس بمشروع ؟ فيقول : ليس بمشروع ، أو مكروه ، وربما غلا بعضهم فقال : إن صلاته باطلة . وقد روى بضمة وعشرون نقساً عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٥) أنه كان يرفع يديه عند الافتتاح والركوع والرفع منه بأصابع صحيحة ، لا مطمئن فيها . ومثل أن يسأل عن إكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً ليلة الإجماع ، فيقول : لا يجوز إكماله ثلاثين يوماً ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا »^(٦) . وأمثله كثيرة ، وفيما ذكرنا كفاية ، وقد أنهاها ابن القيم إلى مئة وخمسين مثلاً . انتهى .

٧ - رد ما خالف النص أو الإجماع

قال الإمام القرافي رحمه الله تعالى في فروقه ، في الفرق الثامن والسبعين :
 تنبيه : — كل شيء أفتى فيه المجتهد فوقت فتياء فيه على خلاف الإجماع أو القواعد أو النص أو القياس الجلي السالم عن المعارض الراجح ، لا يجوز لمقلده أن ينقله للناس ، ولا يفتي به في دين الله تعالى ، فإن هذا الحكم لو حكم به حاكم لنقضناه ، وما لا نقره شرعاً بعد تقررده بحكم الحاكم ، أولى أن لا نقره شرعاً إذا لم يتأكد ، وهذا لم يتأكد ، فلا نقره شرعاً ، والفتيا
 (١) لم أر هذا الحديث . (٢) أخرجه الجماعة لإسلام من حديث أبي جيفة . (٣) تفسير الصلاة الوسطى صلاة العصر : هو عند مسلم وأبي داود ولفظه : « هِيَ صَلَاةُ الْمَصْرِ » في مستد أحمد . (٤) أحاديث رفع اليدين في الصلاة مشهورة في الصحيحين والسنة . (٥) الحديث مروى في الصحيحين والسنة بألفاظ مختلفة .

بغير شرع حرام ، فالفتنُ بهذا الحكم حرام ، وإن كان الإمام المجتهد غير عاص به ، بل مثاباً عليه ، لأنه بذل جهده على حسب ما أمر به ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « إذا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ ، فَلَهُ أَجْرٌ وَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ » . فلي هذا يجب على أهل العصر تَقَدُّ مذهبهم ، فكل ما وجدوه من هذا النوع يحرم عليهم الفتيا به ، ولا يرى مذهب من المذاهب عنه ، ولكنه قد يقل ، وقد يكثر ، غير أنه لا يقدر أن يعلم هذا في مذهب إلا من عرف القواعد والقياس الجلي والنص الصريح وعدم المارض لذلك ، وباعتبار هذا الشرط يحرم على أكثر الناس الفتوى . فتأمل ذلك . فهذا أمر لازم ، وكذلك كان السلف وضوان الله عليهم يتوقفون في الفتوى توقفاً شديداً . وقال مالك : « لا ينبغي للعالم أن يفتي حتى يراه الناس أهلاً لذلك ، ويرى هو نفسه أهلاً لذلك » . انتهى .

٨ - تَنْبِيحُ الْمُتَقَرِّبِينَ عَلَى مَنْ يَقُولُ : الْعَمَلُ عَلَى الْفَقْهِ لَا عَلَى الْمُجْتَهِدِ

قال العلامة الفلاني في « إيقاظ المهمل » : « قال عبد الحق الدهلوي في شرح الصراط المستقيم : إن التحقيق في قولهم : إن الصوفي لا مذهب له أنه يختار من روايات مذهب النقي أن يرميه للعمل عليه ما يكون أحوط ، أو يوافق حديثاً صحيحاً ، وإن لم يكن ظاهر وروايات ذلك المذهب ومشهورها . نقل عنه أنه قال في الشرح المذكور : « إذا وجد تابع المجتهد حديثاً صحيحاً مخالفاً لمذهبه ، هل له أن يعمل به ويترك مذهباً ؟ فيه اختلاف : فتند المتقربين له ذلك ، قالوا : لأن التبوع والمقتدى به هو النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن سواه فهو تابع له ، فبعد أن علم وصحَّ قوله صلى الله عليه وسلم ، فالمتابعة لغيره غير معقولة ، وهذه طريقة المتقدمين » . انتهى .

وفي الظهيرية : « ومن فعل فعلاً مجتهداً أو تقلد بمجتهد ، فلا عار عليه ولا شناعة ولا إنكار » . انتهى .

وأما الذي لم يكن من أهل الاجتهاد ، فانتقل من قول إلى قول من غير دليل ، لكن

لما يرغب من عَرْضِ الدنيا وشهواتها ، فهو الذموم الآثم (كذا في الحمادى) وأما (ما) يورد على الألسنة من أن العمل على الفقه لا على الحديث ، فتفوه لا معنى له ، إذ من البين أن مبنى الفقه ليس إلا الكتاب والسنة ، وأما الإجماع والقياس ، فكل واحد منهما يرجع إلى كل من الكتاب والسنة ، فامضى إثبات العمل على الفقه ، ونفى العمل عن الحديث ؟ فإن العمل بالفقه عين العمل بالحديث كما عرفت ؛ وغاية ما يمكن في توجيهه أن يقال : إن ذلك حكم مخصوص ، بشخص مخصوص ، وهو من ليس من أهل الخصوص ، بل من الموام الذين هم كالهوام ، لا يفهمون معنى الحديث ومراده ، ولا يميزون بين صحيحه وضعيفه ، ومقدمه ومؤخره ، وبجمله ومفسره ، وموضوعه ، وغير ذلك من أقسامه ، بل كل ما يورد عليهم بعنوان : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهم يعتمدون عليه ، ويستندون إليه ، من غير تمييز ومعرفة بأن قائل ذلك من نحو المحدثين أم من غيرهم ، وعلى تقدير كونه من المحدثين ، أعدل وثقة أم لا ؟ وإن كان جيد الحفاظ أوسئله أو غير ذلك من فتونه ، فإن ورد على المامى حديث ، ويقال له . إنه يعمل على الحديث ، فربما يكون ذلك الحديث موضوعاً ، ويعمل عليه لعدم التمييز ، وربما يكون ذلك الحديث ضعيفاً ، والحديث الصحيح على خلافه ، فيعمل على ذلك الحديث الضعيف ، ويترك الحديث الصحيح ، وعلى هذا القياس في كل أحواله يخلط أو يخلط فيقال لأمثاله : إنه يعمل بما جاء عن الفقيه ، لا يعمل بمجرد سماع الحديث ، لعدم ضبطه ، وأما من كان من أهل الخصوص وأهل الخبرة بالحديث وفتونه ، فحاشا أن يقال له : إنه يعمل بما جاء عن فقيه وإن كانت الأحاديث الواردة فيه على خلاف ذلك ، لأن العمل على الفقه لا على الحديث . هذا ، ثم مع هذا ، لا يخفى ما فى هذا اللفظ من سوء الأدب والشناعة والبشاعة ، فإن التفوه بنفى العمل على الحديث على الإطلاق ، مما لا يصدر من عاقل ، فضلاً عن فاضل ، ولوقيل بالتوجيه الذى ذكرناه . أن العمل بالفقه لا على الحديث ، لقائل بعين ذلك التوجيه : إن العمل على الفقه لا على الكتاب ، فإن المامى لا يفهم شيئاً من الكتاب ، ولا يميز بين مُحْكَمٍ ومتشابه ، وناسخه ومنسوخه ، ومفسره وبجمله ، وعامه وخاصه ، وغير ذلك من أقسامه . فصح أن يقال : إن العمل على الفقه لا على الكتاب والحديث ، وفساده أظهر من أن يظهر ، وشاعته

أجلى من أن تُستَرَّ ؛ بل لا يليق بحال المسلم المميز أن يصدر عنه أمثال هذه الكلمات على ما لا يخفى على ذوى الفطنة والدراية ، وإذا تحققت ما تلونا عليك ، عرفت أنه لو لم يكن نص من الإمام على الرام لكان من التمعين على أتباعه من العلماء الكرام ، فضلاً عن العوام ، أن يعملوا بما صحَّ عن سيد الأنام ، عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام ؛ ومن أنصف ولم يتمسك ، عرف أن هذا سبيل أهل التدين من السلف والخلف ، ومن عدل عن ذلك فهو هالك ، يوصف بالجاهل الماند الكابر ، ولو كان عند الناس من الأكابر . وأنشدوا في هذا المعنى شعراً :

أَهْلُ الْحَدِيثِ هُمُ أَهْلُ النَّبِيِّ وَإِنْ لَمْ يَصْحَبُوا نَفْسَهُ أَنْفَاسَهُ صَحَبُوا
أَمَاتَنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى مَحَبَّةِ الْمُحَدِّثِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ مِنَ الْأُمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَحَشَرَنَا مَعَ الْعُلَمَاءِ
الْعَامِلِينَ تَحْتَ لُؤَاءِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » انتهى .

وقال العارف الشمراني قدس سره في مقدمة ميزانه : « أقول : الواجب على كل مقلد من طريق الإنصاف أن لا يعمل برخصة قال بها إمام مذهبه ، إلا إن كان من أهلها ، وأنه يجب عليه العمل بالزعيمة التي قال بها غير إمامه حيث قدر عليها ، لأن الحكم راجع إلى كلام الشارع بالأصالة لا إلى كلام غيره ، لاسيما إن كان دليل النير أقوى ، خلاف ما عليه بعض المقلدين ، حتى إنه قال لي : لو وجدت حديثاً في البخاري ومسلم لم يأخذ به إمامي لأعمل به ؛ وذلك جهل منه بالشرعية ، وأول من يتبرأ منه إمامه ، وكان الواجب عليه حمل إمامه على أنه لم يظفر بذلك الحديث أو لم يصح عنه » انتهى .

٩ - رد البرعاص السندي الحنفى رحمه الله على من يقول :

ليس لثنا أن يفهم الحديث !

قال علم الدين القلاني رحمه الله تعالى في « إيقاظ الهمم » ناقلاً عن شيخه مسند الحرمين في عصره أبي الحسن السندي الحنفى في جواشيه على « فتح القدير » مانصه : « والمجب

من الذى يقول : أمرُ الحديث عظيم ، وليس لثلاثنا أن يفهمه ، فكيف يعمل به ؟ ، وجوابه بعد أن فرضنا موافقة فهمه لفهم ذلك العالم الذى يُمتدُّ بعلمه وفهمه بالإجماع ، أنه إن كان المقصودُ بهذا تعظيمَ الحديث وتوقيره ؛ فالحديث أعظم وأجلُّ ، لكن من جملة تعظيمه وتوقيره أن يُعْمَلَ به ، ويستعمل في مواده ، فإنَّ تركَ البِلاَة به إهانة له ، نموذ بالله منه . وقد حصل فهمه على الوجه الذى هو منَاطُ التكليف ، حيث وافق فهم ذلك العالم ؛ فَتَرَكَ العمل بذلك الفهم لا يناسب التعظيم والإجلال ، فقطضى التعظيم والإجلال الأخذُ به ، لا بتركه ! وإن كان القصد مجرد الرد عن نفسه بعد ظهور الحق ؛ فهذا لا يليق بشأن مسلم ، فإنَّ الحقَّ أحقُّ بالاتباع ، إذ لا يعلم ذلك الرجل أن الله عز وجل قد أقام رسوله ﷺ بالحجة على من هو أعْي منه من المشركين الذين كانوا يعبدون الأصجار ، وقد قال تعالى فيهم ^(١) : « أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ! » فهل أقام عليهم الحجة من غير فهم ، أو فهموا كلام رسول الله ﷺ ؟ فإنَّ فِهمَ هؤلاء الأغبياء ، فكيف لا يفهم المؤمن مع تأييد الله تعالى له بنور الإيمان ؟ وبعد هذا فالقول بأنه لا يفهم قريبٌ من إنكار البديهيات . وكثير ممن يستند بهذا الاعتذار يحضر دروس الحديث أو يدرس الحديث ! قلولا فهم أو أفهم ، كيف قرأ أو أقرأ ؟ فهل هذا إلا من باب مخالفة القول الفعل ؛ والاعتذارُ بأن ذلك الفهم ليس منَاطاً للتكليف . باطلٌ ، إذ ليس الكتاب والسنة إلا لذلك الفهم . فلا يجوز البحث عنهما بالنظر إلى المعاني التى لا يعمل بها ، كيف وقد أنزل الله تعالى كتابه الشريف للصل به ، وتَمَعُّل معانيه ، ثم أمر رسوله ﷺ بالبيان للناس عموماً فقال تعالى ^(٢) : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ، لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ » وقال ^(٣) : « لِيُثَبِّتَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ » فكيف يقال : إن كلامه ﷺ الذى هو بيان للناس غير مفهوم لهم إلا لواحد منهم ؟ بل في هذا الوقت ليس مفهومه لأحد بناءً على زعمهم أنه لا يجتهد في الدنيا منذ كم سنين ؟ ولعلَّ أمثال هذه الكلمات صدفوت من بعض من أراد أن لا تنكشف حقيقة رأيه للعوام بأنه مخالف للكتاب والسنة ، فهو يُلجئ إلى ذلك بأثر جمل فهم الكتاب والسنة على الوجه الذى هو منَاط الأحكام ، مقصوداً على أهل

الاجتهاد، ثم نفي عن الدنيا أهل الأحكام ثم شاعت هذه الكلمات بينهم . « انتهى كلام السندي بحروفه ، وله تنمية سائبة ، لتُنظر في إيقاظ المهم للفلائي .

ويقرب من كلام السندي رحمه الله ما جاء في حواشي تنبيه الأفيهام ولفظه : « لاندري ما هو الباعث لبعض المتفقهة على إنكار الاجتهاد ، وتجرعه على غير أئمة المذاهب والبالغة في التقليد إلى درجة حملت بعض المستشرقين الأوروبيين على الظن بأن الفقهاء إنما هم يمتقدون في الأئمة منزلة التشريع لا منزلة الضبط والتحرير . وهذا وإن يكن سوء ظن أوجب الفقهاء أنفسهم ، إلا أن الحقيقة ليست كما ظنه ذلك المستشرق ، معاذ الله ! لأن الشارع واحد ، والشرع كذلك ، والأئمة لم يَنْهَوْا أحداً عن العمل بالدليل والرجوع إلى الكتاب والسنة إذا تمارض القول والنص . ومن كلام الإمام الشافعي بهذا الصدد : إذا صح الحديث ، فهو مذهبي ، وقال إذا رأيتم كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي عرض الحائط . ومن كلام الإمام الأعظم : لا ينبغي لمن لا يعرف دليلى أن يأخذ بكلامي . لهذا كان من جاء بعدهم من أصحابهم ، أو من يوازئهم في العلم من المرجحين يخالفون آئمتهم في كثير من الأحكام التي لم يفتقدوا بقول إمامهم فيها لما قام لهم الدليل على مخالفتها لظاهر النص ، وإنما بعض الفقهاء الذين يسترون جهلهم بالتقليد ينتحلون - لدعوائهم التقيد بقول الإمام ، دون نص الكتاب أو السنة - أعذاراً لا يسلم لهم بها أحد من ذوى العقل الراجح من أفاضل المسلمين وعلماهم العاملين الذين هم على بصيرة من الدين » .

وجاء في الحواشي المذكورة أيضاً ما نصه : « يمتدثر بعضهم عن سد باب الاجتهاد بسد باب الخلاف وجع شتات الأفكار المتأتى عن تمدد المذاهب ، والحال أن الاجتهاد على طريقة السلف لا يؤدي إلى هذا المحذور كما هو مُشاهد الآن عند الزيدية من أهالي جزيرة العرب - وهم الذين ينتسبون إلى زيد بن زين العابدين ، لازيد بن الحسن المذكور في حواشي الدر - فإن دعوى الاجتهاد بين علماهم شائعة مستفيضة ، وطريقهم فيه طريقة السلف ، أى أنهم يأتون بالحكم معززاً بالدليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع وليس بعد إيراد الدليل مع الحكم أدنى طريق للخلاف أو الاختلاف ، اللهم إلا فيما لم يوجد بإزائه نفي صريح ، أو إجماع من الصحابة أو التابعين ، واحتيج فيه إلى الاستنباط من أصول الدين ، وليس في

هذا من الخطر أو تَشَقَّتِ الأفكار ، ولو جزءاً يسيراً ، مما فى طريقة الترجيح والتخريج عند الفقهاء الآن على أصول أى مذهب من المذاهب الأربعة ، وبكفى ما فى هذه الطريقة من تشقت الأفكار خلافُ المخرجين والمرجحين فى المسألة الواحدة ، خلافاً لا ينتهى إلى غاية يرتاح إليها ضميرٌ مستفيد ، لقد فهم بفكره فى تيار تتلاطم أمواجهُ بين قولهم : المُتَمَدُّ وَالْمُعَوَّلُ عليه كذا ، والصحيح كذا ، والأصح كذا والمُفْتَى به كذا ... إلى غير ذلك من الخلاف العظيم فى كل مسألة لم ينص عليها الإمام نصاً صريحاً ، ولا يخفى ما فى هذا من الافتئات على الدين ، مما لا يمد شيئاً فى جانبه خلاف الأئمة المحمدين ، ومشوّه التقيد بالتقليد البحث ، وعدم الرجوع إلى الكتاب والسنة ، ولو عند تدرُّ وجود النص ، ومع هذا فإنهم يرون هذا الافتئات على الدين من الدين ، ويوجبون على المؤمن العمل بأقوالهم بلا حجة تقوم لهم ولا له يوم الدين ، مع أن الله تعالى يقول فى كتابه العزيز ^(١) : « هَؤُلَاءِ قَوْمٌ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً ، لَوْ لَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ » الآية ، وفى هذا دليل على فساد التقليد ، وأن لا بد فى الدين من حجة ثابتة ، لهذا كان التقليد البحث لا يرضاه لنفسه إلا على أعى ، أو عالم لم يصل إلى مرتبة كبار الفضلاء المتقدمين والمتأخرين ، الذين لم يرضوا لأنفسهم التقليد البحث ، كالإمام الغزالي ، وابن حزم ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، والإمام السيوطى ، والشوكانى ، وغيرهم ممن اشتهر بالاجتهاد من أئمة المذاهب « انتهى بحروفه .

١٥ - رد الإمام السندى رحمه الله أيضاً على من يقرأ كتب الحديث لا للعمل قال العلامة القلاني فى « إيقاظ المهمم » : « لو تَبَعَ الإنسان من القول ، لوجد أكثر مما ذكر ، ودلائل العمل على الخير أكثر من أن تذكر ، وأشهر من أن تنشر ، لكن لبس إبليس على كثير من البشر ، فحسن لهم الأخذ بالرأى لا الأثر ، وأوهمهم أن هذا

(١) سورة الكهف الآية ١٥ .

هو الأولى والأخير ، فغلبهم بسبب ذلك محرومين عن العمل بمحدث خير البشر ﷺ وهذه البلية من البلايا الكبرى ، إنا لله وإنا إليه راجعون . ومن أعجب العجائب أنهم إذا بلغهم من بعض الصحابة رضى الله عنهم ما يخالف الصحيح من الخبر ، ولم يجدوا له محملاً ، جوزوا عدم بلوغ الحديث إليه ، ولم يتقبل ذلك عليهم ، وهذا هو الصواب . وإذا بلغهم حديث يخالف قول من يقلدونه اجتهدوا في تأويله القريب والبيد ، وسمّوا في محامله النائية والدانية ، وربما جرّوا الكلم عن مواضعها . وإذا قيل لهم عند عدم وجود المحامل المعتبرة : لعل من تقلدونه لم يبلنه الخبر ! أقاموا على القائل القيامة ، وشنموا عليه أشدّ الشناعة ، وربما جملوه من أهل البشاعة ، وثقل ذلك عليهم . فانظر أيها الماقل إلى هؤلاء المساكين ! . يجوزون عدم بلوغ الحديث في حق أبي بكر الصديق الأكبر وأحزابه ، ولا يجوزون ذلك في أرباب المذاهب ، مع أن البون بين الفريقين كما بين السماء والأرض ، وتراهم يقرءون كتب الحديث ويطالعونها ويدرسونها لا ليعملوا بها ، بل ليعملوا دلائل من قلده ، وتأويل ما خالف قوله . ويبالغون في المحامل البعيدة ، وإذا عجزوا عن الحمل قالوا : من قلدنا أعلم منا بالحديث ! . أولاً يملكون أنهم يقيمون حجة الله تعالى عليهم بذلك ؟ ولا يستوى العالم والجاهل في ترك العمل بالحجة ! وإذا مرّ عليهم حديث يوافق قول من قلده انبسطوا ، وإذا مرّ عليهم حديث يخالف قوله ، أو يوافق مذهب غيره ربما اقتبضوا ، ولم يسمموا قول الله (١) : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْأَلُوكَ تَسْلِيمًا » انتهى كلام السندى رحمه الله تعالى .

١١ - التحذير من التعسف في رد الروايات إلى المزاheb

قال العلامة المحقق المقرئ في قواعده : « لا يجوز اتباع ظاهر نص الإمام مع مخالفته لأصول الشريعة ، عند حذائق الشيوخ . قال الباجي : لا أعلم قولاً أشدّ خلافاً على مالك من أهل الأدلس ، لأن مالكاً لا يجوز تقليد الرواة عنه ، عند مخالفتهم الأصول ، وهم لا يمتدّون على ذلك » . انتهى . وقال أيضاً :

قاعدة : - لا يجوز رد الأحاديث إلى المذاهب على وجه ينقص من بهجتها ، وينهـب بالثقة بظاهرها ، فإن ذلك فسادٌ لها ، وحطٌّ من منزلتها ! لا أصلح الله المذاهب لفسادها ولا رفعتها بخفض درجاتها ؛ فكل كلام يؤخذ منه ويُرَدُّ ، إلا ما صح لنا عن محمد صلى الله عليه وسلم ، بل لا يجوز الرد مطلقاً ، لأن الواجب أن رَدَّ ، المذاهب إليها ، كما قال الشافعي وغيره ، لا أن ترد هي إلى المذاهب ، كما تسامح فيه بعض الحنفية خصوصاً ، والناس عموماً إذ ظاهرها حجة على من خالفها ، حتى يأتي بما يقاومها ، فنطلب الجمع مطلقاً ، ومن وجهه على وجه لا يصير الحجة أحجية ، ولا يخرجها عن طرق المخاطبات العامة التي انبثت عليها الشرع . ولا يخلُ بطرق البلاغة والفصاحة التي جرت من صاحبه مجرى الطبع ، فإن لم يوجد طلب التاريخ للنسخ ، فإن لم يكن طُلب الترجيح ، ولو بالأصل ، وإلا تساقط في حكم المناظرة ، وسلم لكل ما عنده ، ووجب الوقف والتخيير في حكم الانتقال ، وجاز الانتقال على الأصح . » ثم قال :

قاعدة : - لا يجوز التمسك إلى المذاهب بالانتصاب للانتصار بوضع الحجاج وتبويبها على الطرق الجدلية ، مع اعتقاد الخطأ والرجوعية عند المحيب ، كما يفعله أهل الخلاف إلا على وجه التدريب على نصب الأدلة والتعليم ، لسلوك الطريق بعد بيان ما هو الحق ، فالحقُّ أعلى من أن يُعْلَى ، وأغلب من أن يُغْلَب . وذلك أن كل من يهتدى لنصب الأدلة وتقرير الحجاج ، لا يرى الحقُّ أبداً في جهة رجل قطعاً . ثم إننا لا نرى منصفاً في الخلاف ينتصر لنسب مذهب صاحبه ، مع علمنا برؤية الحق في بعض آراء مخالفه ، وهذا تعظيم للمقلدين بتحقيق الدين ، وإينارٌ للهوى على الهدى ، ولم يتبع الحق أهواءهم ، والله درُّ على رضى الله عنه ! أي بحر علم ضم جنباه إذ قال لسكيل بن زياد لما قال له أتركانا نعتقد أنك على الحق وأن طلحة والزيبر على الباطل : « اعرف الرجال بالحق ، ولا تعرف الحق بالرجال اعرف الحق تعرف أهله » . وما أحسن قول أرسطولاً خالف أستاذه أفلاطون : « تخصم الحق وأفلاطون ، وكلاهما صديق لي والحق أصدق منه » . وقال الشيخ أحمد زروق في

عمدة المرید الصادق ما نصه : « قال أبو إسحاق الشاطبي : كل ما عمل به التصوفة المتبرون في هذا الشأن - یعنی : كالجُنْدِ وأمثاله - لا يخلو : إما أن يكون مما ثبت له أصل في الشريعة ، فهم خلفاؤه ، كما أن السلف من الصحابة والتابعين خلفاء بذلك ، وإن لم يكن له أصل في الشريعة ، فلا أعمل عليه ؛ لأن السنة حجة على جميع الأمة ، وليس عمل أحد من الأمة حجة على السنة ، ولأن السنة معصومة عن الخطأ ، وصاحبها معصوم ، وسائر الأمة لم تثبت لهم العصمة إلا مع إجماعهم خاصة ، وإذا أجمعوا تضمن إجماعهم دليلاً شرعياً ، والصوفية والمجاهدون كثيرهم ممن لم يثبت لهم العصمة ، ويجوز عليهم الخطأ والنسيان والعصية ، كبيرها وصغيرها ، والبدعة محرّمها ومكروهها ؛ ولذا قال العلماء : كل كلام منه مأخوذ ومنه متروك ، إلا ما كان من كلامه عليه الصلاة والسلام . قال : وقد قرر ذلك القشيري رحمه الله تعالى أحسن تقرير ، فقال : فإن قيل : فهل يكون الولي معصوماً قيل : أمّا وجوباً كما يكون للأنبيا فلا ؛ وأما أن يكون محفوظاً حتى لا يُصِرَّ على الذنوب ، وإن حصلت منهيات أو زلات في أوقات ، فلا يمتنع في وصفهم . قال : ولقد قيل للجنيّد رحمه الله : « العارف يزني ؟ » فأطرق ملياً ، ثم رفع رأسه وقال : « وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا » . وقال : فهذا كلام منصف ، فكما يجوز على غيرهم المعاصي بالابتداع وغير ذلك ، يجوز عليهم البدع . فالواجب علينا أن نقف مع الاقتداء بمن يمتنع عليه الخطأ ، ونقف عن الاقتداء بمن يجوز عليه إذا ظهر في الاقتداء به إشكال ، بل يعرض ما جاء عن الأئمة على الكتاب والسنة ، فاقبلناه قبلناه . وما لم يقبلناه تركناه ، وما علمنا به ، إذا قام لنا الدليل على اتباع الشارع ، ولم يبق لنا الدليل على اتباع أقوال الفقهاء والصوفية وأعمالهم إلا بعد عرضها ، وبذلك رضى شيوخهم علينا ؛ وإن جاء به صاحب الوجد والتوق من العلوم والأحوال والفهوم ، يمرض على الكتاب والسنة ، فإن قبلناه صح ، وإلا لم يصح . قال : ثم تقول ثانياً : إن نظرنا في رسومهم التي حددوها ، وأعمالهم التي امتازوا بها عن غيرهم بحسب تحسين الظن ، والتماس أحسن الخارج ، ولم نعرف له مخرجاً ، فالواجب التوقف عن الاقتداء ، وإن كانوا من جنس من يقتدى بهم ، لا ردّاً له ولا اعتراضاً عليه ، بل لأننا لم نقيم وجه

رجوعه إلى القواعد الشرعية كما فهمنا غيره . ثم قال بعد كلام : فوجب بحسب الجريان على آرائهم في سلوك أن لا يُعمل بما رسموه ، بما فيه ممارسة بأدلة الشرع ، وتكون في ذلك متبعين لآثارهم ، مهتدين بأنوارهم ، خلافاً لمن يُعرضُ عن الأدلة ، ويحمد على تقليدٍ فيه فيما لا يصح تقليدٍ على مذهبهم . فالأدلة الشرعية ، والأفكار الفقهية ، والرسوم الصوفية تنمى وترده ؛ ويحمد من تحرر وأحتاط وتوقف عند الاشتباه ، واستبرأ لدينه وعرضه ، وهو من مكنون العلم ، وبالله التوفيق . انتهى

وقال شمس الدين ابن القيم في كتاب « الروح » : « اعلم أنه لا يُعرضُ على الأدلة من الكتاب والسنة بخلاف المخالف ، فإن هذا عكس طريقة أهل العلم ، فإن الأدلة هي التي تبطل ما خالفها من الأقوال ، ويعترض بها على من خالف موجبها ، فتقدم على كل قول اقتضى خلافها ، لا أن أقوال المجتهدين تمارض بها الأدلة وتبطل بمقتضاها ، وتقدم عليها . انتهى

وقال رحمه الله أيضاً في الكتاب المذكور : « الفرق بين الحكم النزل الواجب الاتباع والحكم المؤول التي غايته أن يكون جائز الاتباع ، أن الحكم النزل هو الذي أُنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم ، وحكم به بين عباده ، وهو الحكم الذي لا حكم له سواه . وأما الحكم المؤول ، فهو أقوال المجتهدين المختلفة التي لا يجب اتباعها ولا يكفر ولا يفسق من خالفها ، فإن أمحبها لم يقولوا : هذا حكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، بل قالوا : اجتهدنا رأينا ، فمن شاء قبله ، ومن شاء لم يقبله ، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : هذا رأي فمن جاءنا بغير منه قبلناه . ولو كان هو حكم الله لما ساغ لأبي يوسف وعبد خالفتهم فيه ، وكذلك مالك استشاره الرشيد أن يحمل الناس على ما في « الموطأ » فتمنه مالك وقال : قد تفرق أصحاب رسول الله ﷺ في البلاد ، وصار عند كل قوم علم غير ما عند الآخرين ، وهكذا الشافعي ينهى أصحابه عن تقليده بترك قوله إذا جاء الحديث بخلافه ، وهذا الإمام أحمد ينكر على من كتب فتاويه ودونها ويقول : لا تقلدوني ولا تقلد فلاناً ، ولا فلاناً ، وخذ من حيث أخذوا ، ولو علموا رضي الله تعالى

عنهم أن أقوالهم وحىٌ يجب اتباعه لحرموا على أصحابهم مخالفتهم، ولا سأل لأصحابهم أن يفتوا بخلافهم في شيء، ولا كان أحدهم يقول القول ثم يفتى بخلافه، فيروى عنه في المسألة القولان والثلاثة وأكثر من ذلك، فالرأى والاجتهاد أحسن أحواله أن يسوغ اتباعه، والحكم النزل لا يحل لمسلم أن يخالفه، ولا يخرج عنه، وأما الحكم المبدل: وهو الحكم يغير ما أنزل الله عز وجل فلا يحل تنفيذه، ولا العمل به، ولا يسوغ اتباعه، وصاحبه بين الكفر والفسوق والظلم». انتهى

وقال الإمام البخارى رحمه الله تعالى في جزء رفع اليدين: قال وكيع: من طلب الحديث، كما هو، فهو صاحب سنة، ومن طلب الحديث ليقوى هواه، فهو صاحب بدعة قال: يعنى أن الإنسان ينبغي أن يلغى رأيه لحديث النبي ﷺ، حيث ثبت الحديث ولا يعمل بعمل لا تصح ليقوى هواه. وقد ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ». وقد قال معمر: «أهل العلم كان الأول فالأول أعلم، وهؤلاء الآخر فالآخر عندهم أعلم». وروى البخارى رحمه الله تعالى أيضاً في جزء القراءة خلف الإمام عن ابن عباس ومجاهد أنهما قالوا: ليس أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم، إلا يؤخذ من قوله ويترك، إلا النبي صلى الله عليه وسلم». انتهى

١٢ — الترهيب من عدم توقير الحديث وهجر من يعرضه عنه والغضب لله في ذلك قال الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الداريمى رحمه الله تعالى في سننه: باب تمجيد عقوبة من بلغه عن النبي ﷺ حديث فلم يعظمه ولم يوقره: أخبرنا عبد الله ابن صالح، حدثني الليث، حدثني ابن مجلان، عن المجلان، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «بينما رجل يتبختر في بردن، خسف الله به الأرض، فهو يتجأل فيها إلى يوم القيامة!» فقال له فتى قد سماه وهو في حلة له: يا أبا هريرة! أهكذا كان يمشى ذلك الفتى الذى خسف به؟ ثم ضرب بيده، فثر عثرة كاد يتكبر فيها — فقال أبو هريرة: للمتخيرين وللغم «إِنَّا كَفَيْتُكَ الْمُسْتَحْزِينَ».

أخبرنا محمد بن حميد ، حدثنا هارون - هو ابن النيرة - عن عمرو بن أبي قيس ، عن الزبير ابن عدى عن خراش بن جبير ، قال : رأيت في المسجد فتى يخذف ^(١) ، فقال له شيخ : لا تخذف فإني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن الخذف ، ففعل الفتى ، فظن أن الشيخ لا يظن له ، يخذف ، فقال له الشيخ : أهدئك أنى سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن الخذف ، ثم تخذف ، والله لا أشهد لك جنازة ، ولا أعودك في مرض ، ولا أكلك أبداً . فقلت لصاحب لى يقال له مهاجر : انطلق إلى خراش فاسأله ، فأتاه ، فسأله عنه ، فحدثه .

أخبرنا سفيان بن حرب ، حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن سعيد بن جبير ، عن عبد الله بن مغفل قال : نهى رسول الله ﷺ عن الخذف وقال : « إِنْهَلَا تَصْطَلِدُ صَيْدَا ، وَلَا تَنْكِئُ عَدُوًّا ، وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ ، وَتَقْفَأُ الْعَيْنَ » فرفع رجل يمينه وبين سعيد قرابة شيتا من الأرض فقال : هذه ، وما تكون هذه ؟ فقال سعيد : ألا أراى أهدئك عن رسول الله ﷺ ، ثم هَآؤُنْ به ! لا أكلك أبداً .

أخبرنا عبد الله بن يزيد ، حدثنا كهس بن الحسن ، عن عبد الله بن بريدة قال : رأى عبد الله بن مغفل رجلا من أصحابه يخذف ، فقال : لا تخذف ! فإن رسول الله ﷺ كان ينهى عن الخذف ، وكان يكرهه ، وإنه لا يُنْكَأُ به عدو ، ولا يصاد به صيد ، ولكنه قد يفتأ العين ، ويكسر السن ؛ ثم رآه بعد ذلك يخذف ، فقال له : ألم أخبرك أن رسول الله ﷺ كان ينهى عنه ، ثم أراك تخذف ! والله لا أكلك أبداً !

أخبرنا مروان بن محمد ، حدثنا إسماعيل بن بشر ، عن قتادة ، قال : حدث ابن سيرين رجلاً يحدث عن النبي ﷺ فقال رجل : قال فلان وفلان كذا وكذا ، فقال ابن سيرين : أهدئك عن النبي ﷺ ، وتقول : قال فلان وفلان كذا وكذا ، لا أكلك أبداً !

أخبرنا محمد بن كثير ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ أَمْرَانَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهُمَا . قال فلان بن عبد الله

(١) الخذف : هو رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبائكك وترمى بها (النهاية)

إذن والله أمنعها ، فأقبل عليه ابن عمر ، فشتمه شتمة لم أره شتمها أحداً قبله ، ثم قال : أحدثك عن رسول الله ﷺ ، وتقول : إذن والله أمنعها ؟

أخبرنا محمد بن حميد ، حدثنا هارون بن النيرة ، عن معروف ، عن أبي الخارق ، قال : ذكر عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن درهمين بدرهم ، قال فلان : ما أرى بهذا بأساً ، بدأ بيد ، فقال عبادة : أقول : قال النبي ﷺ وتقول : لا أرى به بأساً ، والله لا يظلكي وإياك سقف أبداً !

أخبرنا محمد بن يزيد الرافعي ، حدثنا أبو عامر المقدسي ، عن زمة ، عن سلمة بن وهرام ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : « لَا تَطْرُقُوا النِّسَاءَ لَيْلًا » قال : وأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم قافلاً ، فانساق رجلان إلى أهلهما وكلاهما وجد مع امرأته رجلاً .

أخبرنا أبو النيرة ، حدثنا الأوزاعي ، عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي ، عن سميد ابن السبب ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا قدم من سفر ، نزل المرس ثم قال « لَا تَطْرُقُوا النِّسَاءَ لَيْلًا » فخرج رجلان من سمع مقاتله فطرقا أهلهما فوجد كل واحد منهما مع امرأته رجلاً !

أخبرنا أبو النيرة ، حدثنا الأوزاعي ، عن عبد الرحمن بن حرملة ، قال : جاء رجل إلى سميد بن السبب يودعه بحج أو عمرة فقال له : لا تبرح حتى تصلي ، فإن رسول الله ﷺ قال « لَا يَخْرُجُ بَعْدَ النِّدَاءِ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا مُنَافِقٌ ، إِلَّا رَجُلٌ أَخْرَجَتْهُ حَاجَةٌ وَهُوَ يُرِيدُ الرَّجْعَةَ إِلَى الْمَسْجِدِ . » فقال : إن أحماني بالحرّة ، قال : فخرج ، قال : فلم يزل سميد يولع بذكره ، حتى أخبر أنه وقع من راحلته فانكسرت فخذته انتهى .

وروى مسلم حديث سالم عن ابن عمر المتقدم ، ورواه الإمام أحمد وزاد : « فأكله عبد الله حتى مات » .

قال الطيبي رحمه الله - شارح المشكاة - : « عجبتُ ممن يتسمى بالسنيّ ، إذا سمع من سُنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وله رأى ، رجّح رأيه عليها ، وأى فرق بينه وبين

المتدع؟ أما سمع : « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ ^(١) » ؟
وها هو ابن عمر ، وهو من أكابر الصحابة وفقهائهما ، كيف غضب الله ورسوله ، وهجر قلدة
كبده ، لتلك الهتة ، ، عبرة لأولى الألباب . اهـ .

وقال النووي في شرح مسلم عند الكلام على حديث عبد الله بن مغفل الذي تقدم : « فيه
جواز هجران أهل البدع والفسق ، وأنه يجوز هجرانهم دائماً ، فالتبعية عنه فوق ثلاثة أيام إنما
هي في هجر لحظ نفسه ، ومعاش الدنيا وأما هجر أهل البدع فيجوز على الدوام ، كما يدل عليه
هذا مع نظرنا له ، كحديث كعب بن مالك . قال السيوطي : « وقد ألفت مؤلفاً سميت به » الرجز
بالهجر » لأنني كثير الملازمة لهذه السنة » انتهى .

وقال الشعراني قدس سره : « سمع الإمام أحمد بن أبي إسحاق السبعي يقول : إلى
متى حديث « اسْتَفْلُوا بِالْعِلْمِ ^(٢) » فقال له الإمام أحمد : « قم يا كافر ، لا تدخل علينا أنت
بعد اليوم . ثم إنه التفت إلى أصحابه وقال : ما قلت أبداً لأحد من الناس : لا تدخل داري
غير هذا الفاسق » اهـ فانظر يا أخى كيف وقع من الإمام هذا الزجر العظيم ، لمن قال إلى
متى حديث : « اسْتَفْلُوا بِالْعِلْمِ » فكانوا رضى الله عنهم لا يتجرأ أحد منهم أن يخرج
عن السنة قيد شبر ؟ بل بلننا أن مغنياً كان يغني للخليفة ، فقيل له : إن مالك بن أنس يقول
بتحريم الفناء ، فقال للغنى : وهل للمالك وأمثاله أن يحرم في دين ابن عبد اللطيف ، والله يا أمير
المؤمنين ، ، ما كان التحريم لرسول الله ﷺ إلا بوحى من ربه عز وجل . وقد قال تعالى ^(٣) :
« لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ » لم يقل : « بما رأيت يا محمد » . فلو كان الدين
بالرأى ، لكان رأى رسول الله ﷺ لا يحتاج إلى وحى ، وكان الحق تعالى أمره أن يعمل به ،
بل عاتبه الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصة مارية وقال ^(٤) : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ
لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ؟ » الآية . انتهى .

(١) راجع تخريج هذا الحديث في ص ٤٤ من هذا الكتاب .

(٢) لم نره بهذا اللفظ ، وأحاديث الترغيب في طلب العلم كثيرة .

(٣) سورة النساء الآية ١٠٤ . (٤) سورة التحريم الآية ١ .

وقال قدس الله سره أيضاً : « كان الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه يقول : إياكم وآراء الرجال . ودخل عليه سبعة رجل من أهل الكوفة ، والحديث يُقرأ عنده ، فقال الرجل : دعونا من هذه الأحاديث ! فزجره الإمام أشد الزجر وقال له : لولا السُّنة ، ما فهم أحد منا القرآن . ثم قال للرجل : ما تقول في لحم القرد وأين دليله من القرآن ؟ فَأُفْجِمَ الرجل . فقال للإمام : فما تقول أنت فيه ؟ فقال : ليس هومن بهيمة الأنعام . فانظر يا أخى إلى مناقلة الإمام عن السنة ، وزجره من عرض له بترك النظر في أحاديثها . فكيف ينبغي لأحد أن ينسب الإمام إلى القول في دين الله بالرأى الذى لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة ؟ وكان رضى الله عنه يقول : عليكم بآثار من سلف ، وإياكم ورأى الرجال ، وإن زخرفوه بالقول ، فإن الأمر ينجلي حين ينجلي ، وأنتم على صراط مستقيم . وكان يقول : إياكم والبدع والتبذع والتنطُّع ، وعليكم بالأمر الأول العتيق . ودخل شخص الكوفة بكتاب « دانيال » فسكاد أبو حنيفة أن يقتله وقال له : أكتب ثم غير القرآن والحديث ؟ وقيل له مرة : ما تقول فيما أحدثه الناس من الكلام فى العَرَضِ والجوهر والجسم ؟ فقال : هذه مقالات الفلاسفة ، فعليكم بالآثار ، وطريقة الساف ، وإياكم وكل محدث ، فإنه بدعة ، وقيل له مرة : قد ترك الناس العمل بالحديث وأقبلوا على سماعه ، فقال رضى الله عنه : نفسُ سماعهم للحديث عملٌ به . وكان يقول : لم تزل الناس فى صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فإذا طلبوا العلم بلا حديث فسدوا . وكان رضى الله عنه يقول : قاتل الله عمرو بن عبيد ، فإنه فتح للناس باب الخوض فى الكلام فيما لا يعنهم . وكان يقول : لا ينبغي لأحد أن يقول خولاً حتى يعلم أن شريعة رسول الله ﷺ تقبله . انتهى ملخصاً .

١٣- ما يتقى من قول أحد عند قول النبي صلى الله عليه وسلم

قال الإمام الدارمي رحمه الله تعالى في مُسْنَدِهِ ، في باب : « ما يتقى من تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقول غيره عند قوله صلى الله عليه وسلم » : أخبرنا موسى بن خالد حدثنا معتمر عن أبيه قال : لِيَتَّقِيَ من تفسير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يتقى من تفسير القرآن . أخبرنا صدقة بن الفضل ، حدثنا معتمر عن أبيه قال : قال ابن عباس : أما تخافون أن تمذّبوا ويُخَسَفَ بكم أن تقولوا قال رسول الله ، وقال فلان . أخبرنا الحسن بن بشر ، حدثنا الماعاني ، عن الأوزاعي قال : كتب عمر بن عبد العزيز أنه لا رأى لأحد في كتاب الله ، وإنما رأى الأئمة فيما لم ينزل فيه كتاب ، ولم تمض به سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا رأى لأحد في سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم . حدثنا موسى بن خالد ، حدثنا معتمر بن سليمان ، عن عبيد الله بن عمر أن عمر بن عبد العزيز خطب فقال : « يا أيها الناس ، إن الله لم يبعث نبيّاً بعد نبيكم ، ولم ينزل بعد هذا الكتاب الذي أنزله عليه كتاباً ، فاحل الله على لسان نبيه فهو حلال إلى يوم القيامة ، وما حرّم على لسان نبيه فهو حرام إلى يوم القيامة ، ألا وإني لست بقاضٍ ؛ ولكني مُنفذٌ . ولست بمبتدع ، ولكني متبع ، ولست بخير منكم ، غير أني أثقلكم حملاً ، وأنه ليس لأحد من خلق الله أن يطاع في معصية الله . ألا هل أسمعتم ؟ »

أخبرنا عبيد الله بن سعيد ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن هشام بن حجير ، قال : كان طاوس يصلي ركعتين بعد العصر ، فقال له ابن عباس : أتركهما ، قال : إنما نهى عنهما أن يتخذاهما ، قال ابن عباس : فإنه قد نهى عن صلاة بعد العصر ، فلا أدري أتعذّب عليها أم تؤجر ، لأن الله يقول ^(١) : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ » . قال سفيان : يتخذ سائماً ، يقول يصلي بعد العصر إلى الليل . حدثنا قبيصة ، أخبرنا سفيان ، عن أبي رباح شيخ من آل

عمر قال : رأى سعيد بن المسيّب رجلاً يصلي بعد العصر الركعتين ، يكثر ، فقال له :
يا أبا محمد ! أيمدبني الله على الصلاة ؟ قال : لا ، ولكن يمدبك الله بخلاف السنّة . انتهى
وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه في رسالته : « أخبرني أبو حنيفة بن سمالك بن الفضل
الشهابي ، قال أخبرني ابن أبي ذئب عن القبري ، عن أبي شريح الكعبي ، أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال عام الفتح ^(١) : « مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ يَخَيِّرُ النَّظَرَيْنِ إِنْ أَحَبَّ
أَخَذَ الْعَمَلَ وَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ الْقَوْدُ » . قال أبو حنيفة فقات لابن أبي ذئب : أتأخذ بهذا
يا أبا الحارث ؟ فضرب صدرى وصاح على صياحاً كثيراً ونال منى وقال : أحدثك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقول أتأخذ به ؟ نعم ، آخذ به ، وذلك الفرض على
وعلى من سمعه . إن الله تبارك وتعالى اختار محمداً صلى الله عليه وسلم من الناس فهداهم
به وعلى يديه ، واختار لهم ما اختاره له ، وعلى لسانه ؛ فلي الخلق أن يتبعوه طائعين أو
داخرين ، لا يخرج لسلم من ذلك . قال : وما سكت حتى تمنيت أن يسكت . انتهى .
وقال العارف الشعرائي في مقدمة ميزانه : « قال الإمام محمد الكوفي ، رأيت الإمام
الشافعي رضي الله عنه بمكة وهو يفتي الناس ، ورأيت الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه
حاضرين فقال الشافعي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٢) : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ
مِنْ دَارِهِ ؟ » فقال إسحاق : رويانا عن الحسن وإبراهيم أنهما لم يكونا يرياناه ، وكذلك
عطاء ومجاهد ! فقال الشافعي لإسحاق : لو كان غيرك موضعك لفركت أذنه ! أقول : قال
رسول الله ﷺ ، وتقول : قال عطاء ومجاهد والحسن ؟ وهل لأحد مع قول رسول الله
ﷺ حجة - بأبي هو وأمي - . انتهى

وأخرج الحافظ ابن عبد البر عن بكير بن الأشج ، أن رجلاً قال للقاسم بن محمد :
عجبا من عائشة كيف كانت تصلي في السفر أربعاً ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي
ركعتين ركعتين ؟ فقال : يا ابن أخي عليك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث وجدتها

(١) رواه الجماعة من حديث أبي هريرة .

(٢) أخرجه الشيخان من حديث أسامة بن زيد .

فإن من الناس من لا يهاب . وعن سميد بن جُبَيْر ، عن ابن عباس قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عمرو : نهى أبو بكر وعمر عن التمتع ، فقال ابن عباس : ما تقول يا عمرو ؟ قال يقولون : نهى أبو بكر وعمر عن التمتع ، فقال ابن عباس : أراهم سيهملكون ، أقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويقولون : قال أبو بكر وعمر . قال ابن عبد البر : يعني متعة الحج ، وهو فسخ الحج في عمرة ^(١) . وقال أبو الدرداء : من يعذرني من معاوية ؟ أحدثه عن رسول الله ﷺ ، ويجزئني برأيه ! لا أسألك بآرض أنت فيها . وعن عبادة بن الصامت مثل ذلك . وعن عمرو بن دينار ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه قال عمر : إذا رميت الجرّة سبع حصيات ، وذبحتم وحاتم ، فقد حلّ لكم كل شيء إلا الطيب والنساء . قال سالم : وقالت عائشة ^(٢) أنا طابت رسول الله ﷺ لحله قبل أن يطوف بالبيت . قال سالم : فسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع . نقله العلامة الغلّاني في إيقاظ الهمم .

* * *

١٤ — ما يقوله من بلغه حديث كان يعتقد مفروفاً

قال الإمام النووي في « رياض الصالحين » ^(٣) في باب « وجوب الاقياد لحكم الله ، وما يقوله من دعى إلى ذلك » . « قال الله تعالى ^(٤) . « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي شَيْءٍ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ ، وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » . وقال الله تعالى : « إِنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » . ثم ساق شذرة من الأحاديث في ذلك .

وقال رضي الله عنه في أذكاره ^(٥) في باب « ما يقوله من دعى إلى حكم الله تعالى »

(١) أحاديث فسخ الحج إلى العمرة كثيرة أخرجها الشيخان وغيرهما من حديث عائشة وغيرها .

(٢) أخرجه مالك في الوطأ من حديث عائشة .

(٣) (٢) ص ٢٢ . (٤) سورة النساء الآية ٦٤ . (٥) ص ١٥٣ طبع مصر ١٣٠٦ هـ .

ماسورته : « وكذلك ينبغي إذا قال له صاحبه : هذا الذى فعلته خلاف حديث رسول الله ﷺ ، أو نحو ذلك أن لا يقول : لا ألزم الحديث ، أو لا أعمل بالحديث أو نحو ذلك من العبارات المستبشمة . وإن كان الحديث متروك الظاهر ، لتخصيص أو تأويل أو نحو ذلك : يقول عند ذلك : هذا الحديث مخصوص أو متأول ، أو متروك الظاهر بالإجماع ، وشبه ذلك » انتهى .

١٥ - ما روى عن السلف فى الرجوع إلى الحديث

قال الإمام الشافعى فى الرسالة : أخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثقفى ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى فى الإيهام بخمس عشرة ، وفى التى تأيها بمشر ، وفى الوسطى بمشر ، وفى التى تلى الخنصر بتسع وفى الخنصر بست . قال الشافعى : لما كان معروفاً - والله أعلم - عند عمر أن رسول الله ﷺ قضى فى اليد بخمسين ، وكانت اليد خمسة أطراف مختلفة الجمال والنافع زلها منازلها ، فحكم لكل واحد من الأطراف بقدره من دية الكف ، فهذا قياس على الخبر . قال الشافعى : فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم^(١) ، فيه أن رسول الله ﷺ قال : « وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ رِجْمًا هُنَالِكَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ » صاروا إليه . قال : ولم يقبلوا كتاب آل عمر بن حزم - والله أعلم - حتى ثبت لهم أنه كتاب رسول الله ﷺ . وفى هذا الحديث دالتان : إحداها : قبول الخبر ، والأخرى : أن يُقبل الخبر فى الوقت الذى ثبت فيه ، وإن لم يعض عمل من أحد من الأئمة بمثل الخبر الذى قبلوا . ودلالة على أنه لومضى أيضاً عمل من أحدم الأئمة ، ثم وجد عن النبي ﷺ خبر يخالف عمله ، ترك عمله لخبر رسول الله ﷺ ، ودلالة على أن حديث رسول الله ﷺ يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده . قال الشافعى : ولم يقل المسلمون : قد عمل فينا عمر بخلاف هذا من المهاجرين والأنصار ، ولم تذكروا أن عندكم خلافة -

(١) أخرجه النسائى وغيره .

ولا غيركم ، بل صاروا إلى ماوجب عليهم من قبول الخبر عن رسول الله ﷺ وترك كل عمل خالفه . ولو بلغ عمر هذا صار إليه ، إن شاء الله ، كما صار إلى غيره مما بلننه عن رسول الله ﷺ بتقواه الله ، وتأديته الواجب عليه في اتباع أمر رسول الله ﷺ ، وعلمه بأن ليس لأحد مع رسول الله ﷺ أمر ، وأن طاعة الله في اتباع أمر رسول الله ﷺ . قال الشافعي : « فإن قال لي قائل : فأدُلِّي على أن عمر عمل شيئاً ، ثم صار إلى غيره لخبر عن رسول الله ﷺ ، قلت : فإن أوجدتكم ، قال : فني إيجادك إياي ذلك دليل على أمرين : أحدهما : أنه قد يعمل من جهة الرأي إذا لم يجد سنة ، والآخر : أن السنة إذا وجدت وجب عليه ترك عمل نفسه ، ووجب على الناس ترك كل عمل وُجِدَت السنة بخلافه ، وإبطال أن السنة لا تثبت إلا بخبر تقدمها وعلم أنه لا يوهيها شيء إن خالفها . قال الشافعي : « أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يقول : الدية على العاقلة ، ولا تراث المرأة من دية زوجها شيئاً ، حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضباني من دية ، فرجع إليه عمر ، قال الشافعي : أخبرنا سفيان ، عن عمرو بن دينار وابن طاوس ، عن طاوس ، أن عمر قال : أذكر الله إمرء أسمع من النبي ﷺ في الجنين شيئاً ، فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال : كنت بين جارين لي - يعني ضرَّتين - فضرَّبت إحداها الأخرى بمسطح ، فألقت جنيناً ميتاً ، فقضى فيه رسول الله ﷺ بكرة^(١) ، فقال عمر رضى الله عنه : لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا . وقال غيره : إن كدنا أن نقضى في مثل هذا برأينا . قال الشافعي : فقد رجع عمر عما كان يقضى به لحديث الضحاك إلى أن خالف فيه حكم نفسه ؛ وأخبر في الجنين أنه لو لم يسمع بهذا لقضى فيه بغيره ، وقال : إن كدنا أن نقضى في مثل هذا بآرائنا . قال الشافعي : يخبر - والله أعلم - أن السنة إذا كانت موجودة بأن في النفس مائة من الإبل ، فلا يعدو الجنين أن يكون حياً ، فتكون فيه مائة من الإبل ، أو ميتاً فلا شيء فيه . فلما أخبر بقضاء رسول الله ﷺ فيه سلم له ولم يجعل لنفسه إلا اتباعه فيما مضى حكمه بخلافه ، وفيما كان رأياً منه لم

« (١) قصة حل بن مالك أخرجهما أبو داود والنسائي وغيرهما من حديث ابن عباس .

يبلغه عن رسول الله ﷺ فيه شيء ، فلما بلغه خلاف فعله ، صار إلى حكم رسول الله ﷺ ، وترك حكم نفسه وكذلك كان في كل أمره ، وكذلك يلزم الناس أن يكونوا « . انتهى .

١٦ - من الأدب فيما لم ندرك حقيقة من الأخبار النبوية

نقل القسطلاني في شرح البخاري عند باب «صفة إبليس» آخر الباب عن «التوربشتي» في حديث: « إِذَا اسْتَمِيقَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَتَوَضَّأْ ، فَلْيَسْتَنْثِرْ ثَلَاثًا ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ ^(١) » مانصه : « حقُّ الأدب دون الكلمات النبوية التي هي مخازنُ لأسرار الربوبية ، ومعادنُ الحكم الإلهية ، أن لا يتسكلم في الحديث وأخواته بشيء . فإن الله تعالى خصَّ رسوله ﷺ بفرائب المغانى ، وكاشفه عن حقائق الأشياء ما يقصر عن بيانه جامع الفهم ، ويكلُّ عن إدراكه بصر العقل » . انتهى .

وقال العارف الشرعاني قدس سره في ميزانه : « روينا عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه كان يقول : التسليمُ نصفُ الإيمان قال له الربيع الجيزي : بل هو الإيمان كله بإباعه الله فقال : وهو كذلك . وكان الإمام الشافعي يقول : من كمال إيمان العبد أن لا يبحث في الأصول ولا يقول فيها « لم ولا كيف ؟ » فقيل له : وما هي الأصول ؟ فقال : هي الكتاب والسنة وإجماع الأمة . انتهى . قال الشرعاني : أي فنقول في كل ما جاءنا عن ربنا أو نبينا : آمنا بذلك على علم ربنا فيه » . انتهى .

أقول : رأيت بخط شيخنا العلامة المحقق الشيخ محمد الطنبدتاني الأزهرى ثم الدمشقي على سؤال في فتاوى ابن حجر في الميّت إذا أُلِدَ في قبره ، هل يقعد ويسأل ، أم يسأل وهو راقد ؟ وهل تلبسُ الجنةُ الروحُ . . . الخ مانصه : « اعلم : أن السؤال عن هذه الأشياء من باب الاشتغال بما لا يعنى ، وقد ورد « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ » وإنما كان من الاشتغال بما لا يعنى ، لأن الله تعالى لم يكلّفنا بمعرفة حقائق الأشياء ، وإنما كلفنا بتصديق نبيه ﷺ في كل مما جاء به ، وبامتنال أمره ، واجتناب نهيه . وإنما اشتغل

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة ، ومسلم من حديث بشر بن الحكم وغيرهما .

بالبحث عن حقائق الأشياء. هؤلاء الفلاسفة الذين سَمَّوْا أنفسهم بالحكماء ، لأنهم أنكروا
المادَّ الجسماني ، وقالوا بالخشَر الروحاني ، وزعموا أن النعيم إنما هو بالهم ، والمذابح إنما هو
بالجهل . وقد عمَّ هذا البلاء كثيراً من العلماء ، حتى اعتقدوا أن هذه الفلسفة هي الحكمة
ورأوها أفضل ما يكتسبه الإنسان ، وأن ما سواها من علوم الدين وآلاتها ، ليس فضيلة .
فلا حول ولا قوة إلا بالله ! قالوا يجب تصديق الشارع في كل ما ثبت عنه وإن لم يفهم معناه ،
فلا تُسَمِّعْ وقتك في الاشتغال بما لا يَمُنِيكَ » . انتهى كلامه رحمه الله تعالى .

١٧ — بَيَانُهُ إمرار السلف الروايات على ظاهرها

قال العارف الشعرائي في ميزانه : « كان الإمام الشافعي يقول الحديث على ظاهره ،
لكنه إذا احتمل عدة معان ، فأولاهما ما وافق الظاهر » . انتهى .
وقال قدس سره أيضاً : « وقد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين يقدرُونَ على
القياس ، ولكنهم تركوا ذلك أدباً مع رسول الله ﷺ . ومن هنا قال سفيان الثوري :
من الأدب إجراء الأحاديث التي خرجت مخرج الزجر والتنفير على ظاهرها من غير تأويل ، فإنها
إذا أُوتِ خُرِجَتْ عن مراد الشارع ، كحديث : « مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا ^(١) » وحديث
« لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تُطَيَّرَ لَهُ ^(٢) » ... وحديث « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ ،
وَوَشَّقَ الْأَجْيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ ^(٣) » فإن العالم إذا أولاهما بأن الراد « ليس منا »
في تلك الخصلة فقط ، أي ، وهو منا في غيرها ، هان على الفاسق الوقوع فيها وقال : مثل
الخالف في خصلة واحدة أمر سهل . فكان أدب الساف الصالح بعدم التأويل أولى بالاتباع
للشارع ، وإن كانت قواعد الشريعة قد تشهد أيضاً لذلك التأويل » انتهى .

وهكذا مذهب السلف في الصفات . قال الحافظ شمس الدين الذهبي الشافعي الدهشقي

(١) أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة . (٢) أخرجه الطبراني من حديث عمران بن حصين

(٣) متفق عليه من حديث ابن مسعود وغيره .

رحمه الله تعالى في كتاب « المُلَوَّ » : « قال الإمام العلامة حافظ المغرب أبو عمر يوسف ابن عبد البر الأندلسي في شرح اللُّوطِ : أهل السُّنَّة مُجْمَعُونَ على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة ، وَحَمَلُهَا على الحقيقة لاعلى المجاز . إلا أنهم لم يَكْفُوا شيئاً من ذلك . وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج ، فكلهم ينكروها ، ولا يحمل منها شيئاً على الحقيقة ، ويزعمون أن مَنْ أَقَرَّ بِهَا مُشَبَّهٌ ، وهم عند من أَقَرَّ بِهَا نافون للمعبود . » قال الحافظ الذهبي : صدق والله ، فإن من تَأَوَّل سائر الصفات ، وحل ما ورد منها على مجاز الكلام ، أَذَاهُ ذلك السلب إلى تعطيل الرب ، وأن يشابه المدموم ؛ كما قُفِّلَ عن حماد بن زيد أنه قال : « مثل الجهمية كقوم قالوا : في دارنا نخلة ، قيل : ألها سَمَف ؟ قالوا : لا ! قيل : فلها كرب ؟ قالوا : لا ! قيل : لها رطب وقنو ؟ قالوا : لا ! قيل : فلها ساق ؟ قالوا : لا ! قيل : فما في داركم نخلة !! قلت : كذلك هؤلاء النفاة ، قالوا : إلهنا الله تعالى ، وهو لا في زمان ولا في مكان ولا يرى ولا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم ولا يرضى ولا يريد ولا ولا ... وقالوا : سبحان المنزه عن الصفات ، بل تقول : سبحان الله العلي العظيم السميع البصير الليريد الذي كلم موسى تكليماً ، واتخذ إبراهيم خليلاً ، ويُرى في الآخرة ، المتصف بما وصف نفسه ، ووصفه به رسله ، المنزه عن سَمَاتِ المخلوقين ، وعن جَعْدِ الجاحدين ، ليس كمثل شيء وهو السميع البصير . »

ثم قال الذهبي : « وقال عالم العراق أبو يعل محمد بن الحسين بن الفراء البغدادي الحنبلي في كتاب « إبطال التأويل » له : لا يجوز ردُّ هذه الأخبار ، ولا التشاغل بتأويلها ، والواجب حَمْلُهَا على ظاهرها ، وأنها صفات الله عز وجل ، لا تشبه بسائر صفات الموصوفين بها من الخلق . قال : ويدل على إبطال التأويل أن الصحابة وَمَنْ بَعْدَهُمْ حَمَلوها على ظاهرها ، ولم يتعترضوا لتأويلها ، ولا صَرَفُهَا عن ظاهرها ، فلو كان التأويل سائناً لكانوا إليه أسبق ، لما فيه من إزالة التشبيه ، يعنى على زعمهم من قال : إن ظاهرها تشبيه . » قال الذهبي : قلت : التأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولدة ماعلت أحداً متبقيهم بها . قالوا : هذه

الصفات تمر كما جاءت ، ولا تؤول مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد . ففزع من هذا أن الظاهر يعني به أمران :

« أحدهما : أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب ، كما قال السلف : الاستواء معلوم ؛ وكما قال سفيان وغيره : قراءتها تفسيرها ، يعني أنها بينة واضحة في اللغة لا يبتنى بها مضائق التأويل والتحريف . وهذا هو مذهب السلف مع اتفاهم أيضاً أنها لا تشبه صفات البشر بوجه ، إذ الباري لا مثل له ، لا في ذاته ، ولا في صفاته .

« الثاني : أن ظاهرها هو الذي يتشكل في الخيال من الصفة ، كما يتشكل في ذهن من وصف البشر . فهذا غير مراد ، فإن الله تعالى فَرَّدَ صَمَدٌ ، ليس له نظير ، وإن تعددت صفاته فإنها حق ، ولكن مالها مثل ولا نظير . فمن ذا الذي عابنه ونمته لنا ، ومن ذا الذي يستطيع أن ينعت لنا كيف سمع كلامه ؟ والله إنا لما جزون كألوان حارون باهتون في حد الروح التي فينا ، وكيف تخرج كل ليلة إذا توافها باريها ، وكيف يرسلها ، وكيف تستقل بعد الموت وكيف حياة الشهيد المرزوق عندربه بمدقته ، وكيف حياة النبيين الآن ، وكيف شاهد النبي ﷺ أخاه موسى يصلي في قبره قائماً ، ثم رآه في السماء السادة ، وحاوره ، وأشار عليه بمراجعة رب العالمين ، وطلب التخفيف منه على أمته ، وكيف ناظر موسى أباه آدم ، وحجبه آدم بالقدر السابق . وكذلك نمجز عن وصف هيئتنا في الجنة ، ووصف الحور العين ، فكيف بنا إذا انتقلنا إلى الملائكة وذواتهم ، وكيفيتها ، وأن بعضهم يمكنه أن يلتقم الدنيا في لقمة مع روثهم وحسهم وصفاء جوهرهم النوراني ، فأنه أعلى وأعظم ، له الثلث الأعلى والكمال المطلق ، ولا مثل له أصلاً ، آمناً بالله ، واشهد بأننا مسلمون » انتهى .

ثم قال الذهبي : « قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي : أما الكلام في الصفات : فأما ما روى منها في السنن الصحاح ، فذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ونفى الكيفية والتشبيه عنها . ثم قال : والمراد بظواهرها أنه لا باطن لألفاظ الكتاب والسنة غير ما وضعت له كإقال مالك وغيره : « الاستواء معلوم » . وكذلك القول في السمع

والبصر والعلم، والكلام والإرادة والوجه ونحو ذلك . هذه الأشياء معلومة فلا تحتاج إلى بيان وتفسير ، لكن الكيف في جميعها مجهول عندنا . وقد نقل الذهبي في كتابه المذكور هذا الذهب عن مئة وخمسين إماماً ، بدأ منهم بأبي حنيفة رضى الله عنهم ، وختم بالقرطبي فانظره .

١٨ - قاعدة الإمام الشافعى رحمه الله في مختلف الحديث

ساقها ضمن معجورة مع باحث فيما ورد في التعليل بالفجر والإسفار قال رضى الله عنه في رسالته في باب « ما يعد مختلفاً وليس عندنا بمختلف » أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عجلان ، عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن محمود بن لبيد ، عن رافع بن خديج ، أن رسول الله ﷺ قال : « أسفروا بصلاة الفجر فإن ذلك أعظم للأجر أو أعظم لأجوركم » قال الشافعى : أخبرنا ابن عيينة عن الزهرى عن عمرو بن عائشة قالت : كن من نساء المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم الصبح ، ثم ينصرفن وهن متلفعات بمروطهن ، ما يعرفهن أحد من الغلس . قال الشافعى : وذكر تفليس النبي صلى الله عليه وسلم بالفجر سهل بن سعد وزيد بن ثابت وغيرهما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شبيهاً بمعنى حديث عائشة . قال الشافعى : « قال لى قائل نحن نرى أن يسفر بالفجر اعتماداً على حديث رافع ، وزعم أن الفضل في ذلك ، وأنت ترى جازئاً لنا إذا اختلف الحديثان أن نأخذ بأحدها ، ونحن نعد هذا مخالفاً لحديث عائشة . قال الشافعى : فقلت له : إن كان مخالفاً لحديث عائشة فكان الذى يلزمنا وإياك أن نصير إلى حديث عائشة دونه ، لأن أصل ما نبني نحن وأنتم عليه ، أن الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذى ذهبنا إليه أقوى من الذى تركنا . قال : وما ذلك السبب ؟ قلت : أن يكون أحد الحديثين أشبه بكتاب الله ، فإذا أشبه كتاب الله كانت فيه الحجة . قال : هكذا تقول . قلت : فإن

لم يكن فيه نص في كتاب الله ، كان أولاهما بنا الأثبتُ منهما وذلك أن يكون من رواه أعرفَ إسناداً ، وأشهر بالعلم والحفظ له من الإماء ، أو يكون روى الحديث الذي ذهبنا إليه من وجهين أو أكثر ، والذي تركنا من وجه ، فيكون الأكثر أولى بالحفظ من الأقل ، أو يكون الذي ذهبنا إليه أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بما سواه من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأولى بما يعرف أهل العلم وأوضح في القياس ، والذي عليه الأكثر من أصحاب رسول الله ﷺ . قال : وهكذا تقول ويقول أهل العلم . قات : حديث عائشة أشبه بكتاب الله ، لأن الله عز وجل يقول « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى » فإذا حل الوقت فأولى المصلين بالمحافظة المقدم للصلاة . وهو أيضاً أشهر رجل بالفقه وأحفظ ومع حديث عائشة ثلاثة ، كلهم يروى عن النبي ﷺ مثل معنى حديث عائشة : زيد بن ثابت ، وسهل بن سعد ، والعدد الأكثر أولى بالحفظ والنقل ، وهذا أشبهُ بسنن النبي ﷺ من حديث رافع بن خديج : قال : وأى سنن ؟ قات : قال رسول الله ﷺ : « أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَآخِرُهُ عَفْوُهُ ^(١) » . وهو لا يؤثر على رضوان الله شيئاً ، والعفو لا يحتمل إلا معنيين : عفواً عن تقصير ، أو توسعة ، والتوسعة تشبه أن يكون الفضل في غيرها إذ لم يؤمر بترك ذلك لمير التي وسع في خلافها . قال : وما تريد بهذا ؟ قات : إذا لم يؤمر بترك الوقت الأول وكان جائزاً أن يصلي فيه وفي غيره قبله ، فالفضل في التقدير ، والتأخير تقصيرٌ موسع ، وقد أبان رسول الله ﷺ مثل ما قلنا ، وسئل أى الأعمال أفضل قال : « الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ^(٢) » وهو لا يدع موضع الفضل ، ولا يأمر الناس إلا به وهو الذي لا يحمله عالم : أن تقديم الصلاة في أول وقتها أولى بالفضل لما يمرض للآدميين من الأشغال والنسيان والعلل التي لا تجعلها المقول وهو أشبه بمعنى كتاب الله ، قال وأين هو من الكتاب ؟ قلت : قال الله جل ثناؤه « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى » . وَمَنْ قَدَّمَ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا كَانَ أَوْلَى بِالْمَحَافِظَةِ عَلَيْهَا مِنْ آخِرِهَا عَنِ :

(١) أخرجه الدارقطني عن جرير ورمز إليه في الجامع الصغير بالضعف .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي عن أم فروة .

أول الوقت . وقد رأينا الناس فيما وجب عليهم ، وفيما تطوعوا به ، يؤمرون بتعجيله إذا أمكن ، لما يمرض للآدميين من الأشغال والنسيان والعلل التي لا تجهلها العقول ، وأن تقديم صلاة الفجر في أول وقتها عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس بن مالك وغيرهم رضى الله عنهم مثبت . قال الشافعي : قال : إن أبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ، دخلوا الصلاة مُتَغَلِّسين وخرجوا منها مُتَسَفِّرين ، بإطالة القراءة ، فقلت له قد أطالوا القراءة وأوجزوها ، والوقت في الدخول لا في الخروج من الصلاة ، وكلهم دخل متغلساً ، وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم منها متغلساً ، فخالفت الذي هو أولى بك أن تصير إليه مما ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفتهم ، فقلت : يدخل الداخل منها مسفراً ، ويخرج مسفراً ، ويوجز القراءة بخالفهم في الدخول . وما احتججت به من طول القراءة . وفي الأحاديث عن بعضهم أنه خرج منها متغلساً . قال الشافعي : فقلت إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حضَّ الناس على تقديم الصلاة ، وأخبر بالفضل فيها احتمل أن يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الآخر ، قال : « أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ » يعني حتى يتبين الفجر الآخر معترضاً ، قال أفيحتمل معنى غير ذلك ؟ قال : نعم ، يحتمل ما قلت ؛ وما بين ما قلنا وقلت ، وكل معنى يقع عليه اسم الإسفار . قال : فما جعل معناكم أولى من معنانا ؟ قلت : بما وصفت لك من الدليل وبأن النبي صلى الله عليه وسلم^(١) قال : هُمَا فَجْرَانِ « فَأَمَّا الَّذِي كَانَهُ ذَنْبُ السَّرْحَانِ فَلَا يُحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُجَرِّمُهُ ، وَأَمَّا الْفَجْرُ الْمُرْتَضِ ، فَيُحِلُّ الصَّلَاةَ وَيُحَرِّمُ الطَّعَامَ . » يعني على من أراد الصيام . انتهى

وقال رضى الله عنه قبل ذلك في باب وجه آخر من الاختلاف : « قال الشافعي : فقال لي قائل قد اختلف في التشهد فروى ابن مسعود^(٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يُعَلِّمُهُمُ التَّشَهُّدَ ، كما يعلمهم السورة من القرآن ، فقال في مبتدئه ثلاث كلمات : التَّحِيَّاتُ لله ، فبأي التشهد أخذت ؟ قلت : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن

(١) السرحان : الذئب ، والحديث أخرجه الحاكم والبيهقي عن جابر مرفوعاً .

(٢) أخرجه الستة إلا مالكاً من حديث ابن مسعود .

عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب^(١) رضي الله عنه يقول على المنبر وهو يعلم الناس التشهد - يقول : قولوا : « التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات لله ، الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » قال الشافعي : هذا الذي علمنا من سبقنا بالعلم من فقهاءنا صغاراً ، ثم سمعناه بإسناده ، وسمعنا ما يخالفه ، فلم نسمع إسناداً في التشهد يخالفه ولا يوافقه أثبت عندنا منه ، وإن كان غيره ثابِتاً . وكان الذي نذهب إليه أن عمر لا يعلم الناس على المنبر بين ظهرائي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما علمهم النبي صلى الله عليه وسلم . فلما انتهى إلينا من حديث أصحابنا حديث ثبتته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، صرنا إليه وكان أولى بنا ؟ قال : وما هو ؟ قلت أخبرنا الثقة ، وهو يحيى ابن حسان ، عن الليث بن سعد عن أبي الزبير السكي عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس^(٢) أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ، فكان يقول : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله . قال الشافعي : فإن قال قائل فإننا نرى الرواية اختلفت فيه عن النبي ﷺ ، فروى^(٣) ابن مسعود خلاف هذا ، وأبو موسى^(٤) خلاف هذا ، وجابر^(٥) خلاف هذا ، وكلها قد يخالف بعضها بعضاً في شيء من لفظه ، ثم علم عمر خلاف هذا كله في بعض لفظه ، وكذلك تشهد^(٦) عائشة رضي الله عنها وعن أبيها ، وكذلك تشهد^(٧) ابن عمر ، ليس فيها شيء إلا في لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه ، وقد يزيد بعضهم الشيء على البعض . قال الشافعي : فقلت له . الأمر في هذا بين ، قال فأبنته لي ، قلت كل كلام

(١) هو في موطأ مالك . (٢) أخرجه مسلم عن ابن عباس .

(٣) رواية ابن مسعود تقدمت ، وللتأني عن أبي موسى رفعه : إذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم : التحيات لله ... إلى قوله لا شريك له . وله عن جابر : كان (ص) يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن : بسم الله وبالله التحيات لله الخ تشهد ابن مسعود .
(٤) تشهد عائشة وابن عمر يراجعان في موطأ مالك . وتركنا ذكرهما اختصاراً .

أريد به تعظيم الله جل ثناؤه فلمهموه رسول الله ﷺ ، فلمله جعل يملئه الرجل فينسى ،
والآخر فيحفظه ، وما أخذ حفظاً فأكثر ما يحترس فيه منه إحالة المعنى . فلم يكن فيه زيادة
ولا نقص ولا اختلاف شيء من كلامه يحيل المعنى فلا يسع إحالته ، فلعل النبي ﷺ أجاز
لكل امرئ منهم ما حفظ كما حفظ ، إذ كان لا معنى فيه يحيل شيئاً عن حكمه ، ولعل من
اختلفت روايته واختلف تشهده ؛ إنما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا على ما حضرم ،
فأجيز لهم ، قال : أفتجد شيئاً يدل على إجازة ما وصفت ؟ فقلت نعم ، قال : وما هو ؟ قلت
أخبرنا مالك بن أس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري
قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة
الفرقان على غير ما أقرؤها وكان النبي ﷺ أقرأنيها ، فكدت أن أعجل عليه ثم أمهلته حتى
انصرف ثم ليبتدئ براءته ، فبحث به النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة
الفرقان على غير ما أقرأتها . فقال له رسول الله ﷺ : اقرأ فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ ،
فقال رسول الله ﷺ : هكذا أنزلت ، ثم قال : اقرأ فقرأت ، فقال هكذا أنزلت ، إن هذا
القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه ^(١) قال الشافعي فإذا كان الله جل
ثناؤه لأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بأن الحفظ منه قد يزل ليحل لهم
يعنى قراءته ، وإن اختلف اللفظ فيه ما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى ، كان ماسوى كتاب الله
أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ، ما لم يحل معناه ، وكل ما لم يكن فيه حكم ، فاختلف اللفظ
فيه لا يحيل معناه . وقد قال بعض التابعين رأيت أناساً من أصحاب رسول الله ﷺ ، فأجمعوا لي في
المعنى ، واختلفوا في اللفظ ، فقلت لبعضهم ذلك ، فقال : لا بأس ما لم يحل المعنى . قال الشافعي :
فقال : ما في التشهد إلا تعظيم الله ، وإني لأرجو أن يكون كل هذا فيه واسماً ، وأن لا يكون
الاختلاف فيه إلا من حيث ما ذكرت ، ومثل هذا كما قلت يمكن في صلاة الخوف ،
فيكون إذا جاء بكالم الصلاة على أي الوجوه . روى عن النبي ﷺ . أجزأه إذ خالف الله عزه
وجل بينها وبين ماسواها من الصلوات قال : ولكن كيف صرت إلى اختيار حديث ابن

(١) أخرجه الشيخان وأصحاب السنن من حديث عمر .

ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد دون غيره ؟ قلت : لما رأيته واسماً ، وصمته عن ابن عباس صحيحاً ، كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره ، فأخذت به غير معنف لمن أخذ بغيره مما ثبت عن رسول الله ﷺ « انتهى .

١٩ - فذلك وجوه الترجيح بين مآظهره التماضر

اعلم : أن من نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك الرجوح ، وطرق الترجيح كثيرة جداً ، ومدار الترجيح على ما يزيد الناظر قوة في نظره ، على وجه صحيح مطابق للمساالك الشرعية ، فما كان محصلاً لذلك فهو مرجح معتبر . والترجيح قد يكون باعتبار الإسناد ، وباعتبار المتن ، وباعتبار الدلول ، وباعتبار أمر خارج ، فهذه أربعة أنواع :

١ - وجوه الترجيح باعتبار الإسناد

١ . - الترجيح بكثرة الرواة : فيرجح ما رواه أكثر على ما رواه أقل ، لقوة الظن به وإليه ذهب الجمهور . قال ابن دقيق العيد : هذا المرجح من أقوى للرجحات . وقال الكرخي : إنهما سواء ولو تعارضت الكثرة من جانب ، والمدالة من الجانب الآخر ، ففيه قولان : ترجيح الكثرة ، وترجيح المدالة ؛ فإنه رب عدل يعدل ألف رجل في الثقة ، كما قيل : إن شعبة بن الحجاج كان يعدل مئتين ، وقد كان الصحابة يقدمون رواية الصدّيق على رواية غيره .

٢ . - ترجيح رواية الكبير على رواية الصغير ، لأنه أقرب إلى الضبط ، إلا أن يُعلم أن الصغير مثله في الضبط ، أو أكثر ضبطاً منه .

٣ . - ترجيح رواية من كان فقيهاً على من لم يكن كذلك ، لأنه أعرف بمدلولات الألفاظ .

٤ . - ترجيح رواية الأوثق .

٥ . - ترجيح رواية الأحفظ .

٦. — أن يكون أحدهما من الخلفاء الأربعة دون الآخر .
 ٧. — أن يكون أحدهما صاحب الواقعة ، لأنه أعرف بالتصية .
 ٨. — أن يكون أحدهما مباشراً لما رواه دون الآخر .
 ٩. — أن يكون أحدهما كثير المخالطة للنبي ﷺ دون الآخر ، لأن كثرة الاختلاط تقتضى زيادة في الاطلاع .●
 ١٠. — أن يكون أحدهما قد ثبتت عدالته بالتركية ، والآخر بمجرّد الظاهر .
 ١١. — أن يكون المزكون لأحدهما أكثر من المزكين للآخر .
 ١٢. — ترجح رواية من يوافق الحفاظ ، على رواية من يفرد عنهم في كثير من رواياته .
 ١٣. — ترجح رواية من دام حفظه وعقله ، ولم يختلط ، على من اختلط في آخر عمره ، ولم يُعرف هل روى الخبر حال سلامته أو حال اختلاطه .
 ١٤. — تقدّم رواية من كان أشهر بالعدالة والثقة من الآخر ، لأن ذلك يمنع من الكذب .
 ١٥. — تقدم رواية من تأخر إسلامه على من تقدّم إسلامه ، لاحتمال أن يكون مارواه من تقدم إسلامه منسوخاً .
 ١٦. — تقدّم رواية من ذكر سبب الحديث على من لم يذكر سببه .
 ١٧. — تقدم الأحاديث التي في الصحيحين على الأحاديث الخارجة عنهما .
 ١٨. — تقدّم رواية من لم ينكر عليه على رواية من أنكر عليه ؛ فإن وقع التعارض في بعض هذه الرجحات فعلى المجتهد أن يرجح بين ما تمارض منها .
٢. — وجوه الترجيح باعتبار المتن
- الأول. — يقدّم الخاص على العام .
 - الثاني. — تقدم الحقيقة على المجاز ، إذا لم يغلّب المجاز .
 - الثالث. — يقدّم ما كان حقيقة شرعية أو مُرفعية ، على ما كان حقيقةً لنوعية .

- الرابع . - يقدم ما كان مستثنياً عن الإضمار في دلالة على ما هو مفتقر إليه .
الخامس . - يقدم الدال على المراد من وجهين ، على ما كان دالاً عليه من وجه واحد .
السادس . - يقدم ما كان فيه الإيلاء إلى علة الحكم ، على ما لم يكن كذلك .
لأن دلالة الملل أوضح من دلالة غير الملل .
السابع . - يقدم المقيد على المطلق .

٣ - وجوه الترجيح باعتبار المدلول

- الأول . - يقدم ما كان مقرراً لحكم الأصل والبراءة على ما كان ناقلاً .
الثاني . - أن يكون أحدهما أقرب إلى الاحتياط فإنه أرجح .
الثالث . - يقدم المثبت على النفي لأن مع الثبوت زيادة علم .
الرابع . - يقدم ما كان حكمه أخف ، على ما كان حكمه أغلظ .

٤ - وجوه الترجيح باعتبار أمور خارجة

- الأول . - يقدم ما عَصَدَهُ دليل آخر على ما لم يَعَصِدْهُ دليل آخر .
الثاني . - أن يكون أحدهما قولاً ، والآخر فعلاً . فيقدم القول لأن له صيغة ، والفعل لا صيغة له .

الثالث . - يقدم ما كان فيه التصريح على ما لم يكن كذلك . كضرب الأمثال ونحوها ، فإنها ترجح العبارة على الإشارة .

الرابع . - يقدم ما عمل عليه أكثر السلف ، على ما ليس كذلك . لأن الأكثر أولى بإصابة الحق .

الخامس . - أن يكون أحدهما موافقاً لعمل الخلفاء الأربعة دون الآخر ، فإنه يقدم الموافق .

السادس . - أن يكون أحدهما موافقاً لعمل أهل المدينة .

السابع . - أن يكون أحدهما أشبه بظاهر القرآن دون الآخر ، فإنه يقدم .

والأصوليين مرجحات أخرى في الأقسام الأربعة منظور فيها . ولا اعتداد عندى بمن

نظر فيها سقناه . لأن القلب السليم لا يرى فيه مغمزاً . وبالجمله : فالرجح في مثل هذه الترجيحات هو نظر المجتهد الطاق ، فيقدم ما كان عنده أرجح على غيره إذا تعارضت .

٢٠ - بحث الناسخ والنسوخ

قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : « النسخ رفعٌ تعلق حكم شرعى ، بدليل شرعى متأخر عنه . والناسخ ما دلَّ على الرفع المذكور . وتسميته ناسخاً مجاز ، لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى . ويعرف النسخ بأمر : أصرحها ما ورد في النص ، كحديث بُرَيْدَةَ في صحيح مسلم : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فُزُورُوهَا ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ : » ومنها ما يجزم الصحابي بأنه متأخر كقول جابر : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار - أخرجه أصحاب السنن - ومنها ما يُعرف بالتاريخ ، وهو كثير ، وليس منها ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام معارضاً لتقدم عنه ، لاحتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله ، فأرسله لكن إن وقع التصريح بسماعه له من النبي صلى الله عليه وسلم ، فينتج أنه يكون ناسخاً بشرط أن يكون لم يتحمل عن النبي ﷺ شيئاً قبل إسلامه . » انتهى .

٢١ - بحث النجس على إسقاط حكم أو قلبه

روى أبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عباس مرفوعاً : « لَمَنْ أَلَّهِ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعَوْهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا » وفي رواية « لَمَنْ أَلَّهِ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَعُوهَا وَبَاعَوْهَا » أى أذا بها . قال الخطابي « في هذا الحديث بطلان كل حيلة يحتال بها المتوصل إلى الحرم ، وأنه لا يتخير حكمه بتغيير هيأته وتبديل اسمه » .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وجه الدلالة ما أشار إليه الإمام أحمد ، أن اليهود لا

حرّم الله عليهم الشحوم ، أرادوا الاحتيال على الانتفاع بها ، على وجه لا يقال في الظاهر إنهم انتفعوا بالشحوم ، فجعلوه ، وقصدوا بذلك أن يزول عنه اسم الشحم ، ثم انتفعوا بشمنه بعد ذلك ، لثلاث يكون الانتفاع في الظاهر بين المحرّم . ثم مع كونهم احتالوا بحيلة خرجوا بها في زعمهم من ظاهر التحريم من هذين الوجهين ، لعنهم الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم على هذا الاستحلال نظراً إلى المقصود ، وأن حكمة التحريم لا تختلف ، سواء كان جامداً أو مائماً . وبديل الشيء يقوم مقامه ويسدّ مسدّه ؛ فإذا حرّم الله الانتفاع بشيء ، حرّم الاعتياض عن تلك المنفعة . فلم أنه لو كان التحريم معلقاً بمجرد اللفظ ، وبظاهر من القول ، دون مراعاة المقصود إلى الشيء المحرّم ، وحقيقته ، لم يستحقوا اللعنة لوجهين :

أحدهما : أن الشحم خرج بمجمله عن أن يكون شحماً ، وصار دكاً ، كما يخرج الربا بالاحتيال فيه عن لفظ الربا ، إلى أن يصير بيعاً عند من يستحلّ ذلك ، فإن من أراد أن يبيع مئة بمئة وعشرين إلى أجل ، فأعطى سلعة بالثمن المؤجل ، ثم اشتراها بالثمن الحالّ ولا غرض لواحد منهما في السلعة بوجه ما ، وإنما هي كما قال فقيه الأمة : « درام بدرام دخلت بينهما حريرة » فلا فرق بين ذلك وبين مئة بمئة وعشرين ، بلا حيلة البتة ، لا في شرع ولا عقل ولا عرف ، بل المفسدة التي لأجلها حرّم الربا ، بعينها قائمة مع الاحتيال أزيد منها ، فإنها تضاعفت بالاحتيال ، لم تذهب ولم تنقص . فمن الستحليل على شريعة أحكام الحاكمين أن يحرم ما فيه مفسدة ، ويلزم فاعله ويؤذنه بحرب منه ومن رسوله ، ويتوعده أشد توعده ، ثم يبيح التخيل على حصول ذلك بعينه مع قيام تلك المفسدة وزيادتها تبث الاحتيال في مقتته وغادعة الله ورسوله ، وهذا لا يأتي به شرع ، فإن الربا على الأرض أسهل وأقل مفسدة من الربا بسلط طويل ، صعب الرأى ، يترابى الترايان على رأسه فيالله العجب ! أى مفسدة من مفسدات الربا زالت بهذا الاختياط والخداع ؟ فهل صار هذا الذنب العظيم - الذى هو من أكبر الكبائر عند الله - حسنة وطاعة بالخداع والاحتيال ؟ والله كيف قلب الخداع والاحتيال حقيقته من الخبث إلى الطيب ، ومن الفسدة إلى الصلحة

وجمله محبوباً للرب تعالى بعد أن كان مسخوطاً له ؟ وإن كان الاحتيال يبلغ هذا المبلغ ، فإنه عند الله عز وجل ورسوله بمكان ومنزلة عظيمة ، وإنه من أقوى دعائم الدين ، وأوثق عراه وأجل أسوله . وبالله العجب كيف تزول مفسدة التحليل التي أشار رسول الله ﷺ ببلعن فاعله مرة بعد أخرى ، بتسليف شرطه وتقديمه على صلب العقد وإخلاء صلب العقد من لفظه ، وقد وقع التواطؤ والتوافق عليه ؟ وأي عرض للشارع وأي حكمة في تقديم الشرط وتسليفه حتى تزول به اللعنة ، وتقلب به خمرة هذا العقد خلا ؟ وهل كان عقد التحليل مسخوطاً لله ورسوله بحقيقته ومعناه ، أم لمدم حقيقة مقارنة الشرط له ، وحصول نكاح الرغبة مع القطع بانتفاء حقيقته وحصول حقيقة نكاح التحليل ؟ وهكذا الحيل الربوية ، فإن الربا لم يكن حراماً لصورته ولفظه ، وإنما كان حراماً لحقيقته التي امتاز بها عن حقيقة البيع فذلك الحقيقة ، حيث وجدت وجد التحريم ، في أي صورة رُكِّبَتْ ، وبأي لفظ عُبر عنها ؟ فليس الشأن في الأسماء وصور العقود ، وإنما الشأن في حقائقها ومقاصدها وما عقدت له .

الوجه الثاني : أن اليهود لم ينتفعوا بعين الشحم ، وإنما انتفعوا بشمنه . ويلزم من راعى

الصور والظواهر والألفاظ ، دون الحقائق والمقاصد أن لا يحرم ذلك ؛ فلما لمِنُوا على استحلال الثمن ، وإن لم يُنصَّ على تحريره ، علم أن الواجب النظر إلى الحقيقة والمقصود ، لا إلى مجرد الصورة . ونظير هذا أن يقال لرجل : لا تقرب مال اليتيم ، فيبيعه ويأخذ ثمنه ، ويقول : لم أقرب ماله ! وكن يقول لرجل : لا تشرب من هذا النهر ، فيأخذ يديه ويشرب من كفيه ويقول : لم أشرب منه . وبمنزلة من يقول : لا تضرب زيداً فيضربه فوق ثيابه ، ويقول : إنما ضربت ثيابه . وأمثال هذه الأمور التي لو استعملها الطبيب في معالجة المرضى لئلا يمرضهم ولو استعملها المريض لكان مرتكباً لنفسه ما نهاه عنه الطبيب ، كمن يقول له الطبيب : لا تأكل اللحم فإنه يزيد في مواد المرض ، فيدقه ويعمل منه هريسةً ويقول : لم آكل اللحم وهذا الثال مطابق لمادة الحيل الباطلة في الدين . وبالله العجب ! أي فرق بين بيع مئة بمئة وعشرين صريحاً ، وبين إدخال سلمة لم تقصد أصلاً ، بل دخولها كخروجها ؟ ولهذا

لا يسأل المائد عن جنسها ولا صفتها ولا قيمتها ، ولا عيب فيها ولا يبالى بذلك البتة حتى لو كانت خرقه مقطعة أو أذن جدى أو عوداً ، من حطب ، أدخلوه محلاً للربا ، ولما تظن المحتالون إلى أن هذه المسألة لا اعتبار بها في نفس الأمر ، وأنها ليست مقصودة بوجه ، وأن دخولها كخروجها تهاونوا بها ، ولم يبالوا بكونها مما يتحول عادة أولاً يتحول ولا يبالى بعضهم بكونها مملوكة للبائع أو غير مملوكة ، بل لم يبال بعضهم بكونها مما يباع أو مما لا يباع ، كالسجد والنارة والقلمة : وكل هذا واقع من أرباب الحيل . وهذا لما علموا أن المشتري لا غرض له في السلمة ، وقالوا : أى سلمة اتفق حضورها حصل بها التحليل كئى تيس اتفق في باب محلل النكاح . وما مثل من وقف مع الظواهر والألفاظ ولم يراع المقاصد والمآلى ، إلا كمثل رجل قيل له : لا تسلم على صاحب بدعة ، فقبل يده ورجله ولم يسلم عليه . أو قيل له : اذهب فاملاً عن هذه الجرة ، فذهب وملاً هاشم تركها على الحوض ، وقال : لم يقل اثنى بها . ولكن قال لو كيله : بيع هذه السلمة ، فباعها بدرهم وهى تساوى مئة ، ويلزم من وقف مع الظواهر أن يصحح هذا البيع ، ويلزم به الموكل ، وإن نظر إلى المقاصد تناقض حيث ألقاها في غير موضع . ولكن أعطاه رجلاً ثوباً فقال : والله لا ألبسه لما فيه من المنة ، فباعه وأعطاه ثمنه فقبله ! ولكن قال : والله لا أشرب ~~خمر الشراب~~ ، فجعله عقيداً أو رد فيه خبزاً وأكله . ويلزم من وقف مع الظواهر والألفاظ أن لا يحد من فعل ذلك بالخمر ، وقد أشار النبي ﷺ إلى أن من الأمة من يتناول المحرم ويسميه بغير اسمه ، فقال : « تَشْرَبْنَ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا يُعْرِفُ عَلَى رُؤُوسِهِمْ بِالْمَعَارِفِ وَالْقَيْنَاتِ ، يَخْشَفُ اللَّهُ يَوْمَهُ وَيَعْمَلُ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ . » رواه أحمد وأبو داود .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وقد جاء حديث آخر يوافق هذا مرفوعاً وموقوفاً من حديث ابن عباس : « يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُسْتَحَلُّ فِيهِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ يَخْمَسَةُ أَشْيَاءَ يَسْتَحِلُّونَ الْخَمْرَ بِاسْمِهَا يُسَمُّونَهَا إِبَاهُ ، وَالشُّحْتُ بِالْهَدْيَةِ ، وَالْقَتْلُ بِالرَّهْبَةِ ، وَالزَّنَا بِالنِّكَاحِ ، وَالزَّيْنَا بِالْبَيْعِ . » وهذا حق ، فإن استحلال الرية

باسم البيع ظاهر كالخيل الربوية ، التي صورتها صورة البيع ، وحقيقتها حقيقة الربا . ومعلوم أن الربا إنما حرم لحقيقته ومفسدته ، لا لصورته واسمه . فهب أن الراي لم يسمه ربا ، وسماه بيما ، فذلك لا يخرج حقيقته وماهيته عن نفسها . وأما استحلال الخمر باسم آخر ، فكما استحل من استحل السكر من غير عصير العنب ، وقال : لا أسميه خمرأ ، وإنما هو نبيذ ، كما يستحلها طائفة إذا مزجت ويقولون : خرجت بالزج عن اسم الخمر ، كما يخرج الماء بمخالطة غيره له عن اسم الماء المطلق ، وكما يستحلها من يستحلها إذا اتخذت عقيداً ويقول : هذه عقيدة لا خمر . ومعلوم أن التحريم تابع للحقيقة والمفسدة لا الاسم ولا الصورة . وأما استحلال السُّخْتِ باسم الهدية ، فهو أظهر من أن يذكر ، كرشوة الحاكم والوالي وغيرها . فإن المرتشي ملمون هو والراشي ، لما في ذلك من المفسدة ، ومعلوم قطعاً أنهما لا يخرجان عن اللعنة ، وحقيقة الرشوة بمجرد اسم الهدية . وقد علمنا وعلم الله وملائكته ومن له اطلاع على الخيل أنها رشوة . وأما استحلال القتل باسم الإرهاب الذي تسميه ولاية الجور سياسة وهيبة وناموساً وحرمة الملك ، فهو أظهر من أن يذكر . وأما استحلال الزنا بالنكاح فهو الزنا بالمرأة التي لا غرض له أن تقيم معه ولا أن تكون زوجته ، وإنما غرضه أن يقضى منها وطره أو يأخذ جُعلا على الفساد بها ، ويقوصل إلى ذلك باسم النكاح وإظهار صورته ، وقد علم الله ورسوله والملائكة والروح والمرأة أنه محلل لا ناكح^(١) ، وأنه ليس بزواج ، وإنما هو تيس مستمار^(٢) للضراب . فيأله العجب ! أي فرق في نفس الأمر بين الزنا وبين هذا . نعم هذا زنا بشهود من البشر ، وذلك زنا بشهود من الكرام السكاكين ، كما صرح به أصحاب رسول الله ﷺ ، وقالوا : لا يزالان زانين وإن مكثا عشرين سنة ، إذا علم أنه إنما يريد أن يحلها . والقصود أن هذا المحلل ، إذا قيل له : هذا زنا ، قال : ليس بزنا ، بل نكاح . كما أن الراي إذا قيل له : هذا ربا ، قال : بل هو بيع : ولو أوجب تبدلُ الأسماء والصور

(١) في مسند الإمام أحمد وسنن النسائي والترمذي من حديث ابن مسعود قال : لمن رسول الله

(من) المحلل والحلل له ، قال الترمذي حديث حسن صحيح .

(٢) تسميته بالتيس للتمتع هو في سنن ابن ماجه من حديث عقبة بن مالك مرفوعا .

تبدل الأحكام والحقائق ، ففسدت الديانات ، وبدلت الشرائع ، واضمحل الإسلام « هذا ملخص ما أفاده في هذه المسألة الإمام ابن القيم في « أعلام الموقعين »^(١) . وذكر رحمه الله أيضاً ، فيه حكم الحيلة في إسقاط الزكاة إذا كان في يده نصاب ، بأن يبيعه أو يعبئه قبل الحل ، ثم يشتريه ، فقال : « هذه حيلة محرمة باطلة ، ولا يُسقط ذلك عنه ، فرض الله الذي فرضه ، وأوعد بالعقوبة الشديدة من ضيعته وأهمله ، فلو حار بإطاله بالحيلة التي هي مكر وخداع ، لم يكن في إيجابه والوعيد على تركه فائدة . وقد استقرت سنة الله سبحانه في خلقه شرعاً وقدراً على معاقبة العبد بتقيض قصده ، كإحرام القاتل الميراث ، وورث المطلقة في مرض الموت ، وكذلك الفار من الزكاة ، لا يُسقطها عنه فراره ، ولا يُعان على قصد الباطل ، فيتم مقصوده ، ويسقط مقصود الرب سبحانه وتعالى . وكذلك عامة الحيل أني يُساعد فيها التحليل على بلوغ غرضه ، ويبطل غرض الشارع . وكذلك المحاميع في نهار رمضان ، إذا tendency ، أو شرب الخمر أولاً ثم جامع ، قالوا ، لا تجب عليه الكفارة ، وهذا ليس بصحيح ، فإن ضمه إلى إثم الجماع إثم الأكل والشرب لا يناسب التخفيف عنه ، بل يناسب تغليظ الكفارة عليه . فسبحان الله ! هل أوجب الشارع الكفارة لكون الوطء لم يتقدمه مفطر قبله ، أو للجناية على زمن الصوم الذي لم يحمله الله محلاً للوطء ، واقتابت كراهة الشرع له محبة ، ومنه إذناً ، هذا من المحال . فتأمل كيف تتضمن الحيل المحرمة مناقضة الدين ، وإبطال الشرائع . وبالله العجب ! أروج هذا الخداع والمكر والتليس على أحكم الحاكمين الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، فتعالى شارع هذه الشريعة الفائقة على كل شريعة أن يشرع فيها الحيل التي تُسقط فرائضه ، وتُحل محارمه ، وتبطل حقوق عبادته ، وتفتح للناس أبواب الاحتيال ، وأنواع المكر والخداع ، وأن يبيع التوصل بالأسباب المشروعة إلى الأمور المحرمة الممنوعة . وقد أحبر الله سبحانه عن عقوبة المحتالين على حل ما حرمه عليهم ، وإسقاط ما فرضه عليهم ، في غير موضع من كتابه . قال أبو بكر

الآجری - وقد ذكر بعض الحيل الربوية التي يفعلها الناس: لقد سُخِّت اليهود قردهً بدون هذا ، ولقد صدق إذا أكل حوت سيد يوم السبت ، أهون عند الله وأقل جرماً من أكل الربا الذي حرّمه الله بالحيل والمخادعة ، ولكن قال الحسن : عجل لأوثك عقوبة تلك الأكلة الوخيمة، وأرجئت عقوبة هؤلاء . فهذه العظائم والمصائب الفاضحات ، لو اعتمدها مخلوق مع مخلوق ، لكان في نهاية القبح ، فكيف بمن يغل السرّ وأخفى ؟ وإذا وازن اللبيب بين حيلة أصحاب السبت ، والحيل التي يتعاطاها أرباب الحيل في كثير من الأبواب ، ظهر له التفاوت ومراتب الفسدة التي بينها وبين هذه الحيل ، فإذا عرف قدر الشرع ، وعظمة الشارع ، وحكمته وما اشتمل عليه شرعه من رعاية مصالح عباده ، تبين له حقيقة الحال ، وقطع بأن الله سبحانه تزه وتعالى أن يُسوِّغ لعباده قسّ شرعه وحكمته بأنواع الخداع والاحتيال » اهـ .

وكما بسط رحمه الله الكلام في ذلك في « أعلام الموقعين » أطنب فيه أيضاً في كتابه « إغاثة اللامهان » اهتماماً بهذا الموضوع ، ومما جاء فيه قوله ^(١) : ومن مكايده - يعني الشيطان - التي كاد بها الإسلام وأهله ، الحيلُ والمكرُ والخداع الذي يتضمن تحليل ما حرّم الله ، وإسقاط ما فرضه ، ومضادته في أمره ونهيهِ ، وهي من الرأي الباطل الذي اتفق السلف على ذمه ، فإن الرأي رأيان : رأي يوافق النصوص ، وتشهد له بالصحة والاعتبار ، وهو الذي اعتبره السلف وعملوا به ؛ ورأي يخالف النصوص وتشهد له بالإبطال والإهدار ، فهو الذي ذمّوه وأنكروه . وكذلك الحيل نوعان : نوع يُتوسّل به إلى فعل ما أمر الله تعالى به ، وتركت ما نهى عنه ، والتخلص من الحرام ، وتخليص الحق من الظلم ، المانع له ، وتخليص المظلوم من بد الظالم الباغى . فهذا النوع محمودٌ يثاب فاعله وممّله ؛ ونوع يتضمن إسقاط الواجبات ، وتحليل الحرّمات ، وقلب المظالم ظالماً ، والظالم مظلوماً والحق باطلاً ، والباطل حقاً . فهذا النوع الذي اتفق السلف على ذمه وصاحوا بأهله من أقطار الأرض . قال الإمام أحمد رحمه الله : لا يجوز شيء من الحيل في إبطال حق مسلم -

وقال اليموني: «قلت لأبي عبد الله: من حلف على يمين ثم احتال لإبطالها، فهل تجوز تلك الحيلة؟ قال: نحن لا نرى الحيلة إلا بما يجوز. قلت: أليس حيلتنا فيها أن تتبع ما قالوا، وإذا وجدنا لهم قولاً في شيء اتبعناه؟ قال: بلى، هكذا هو. قلت: أو ليس هذا منا نحن حيلة؟ قال: نعم. فبين الإمام أحد أن من اتبع ما شرع له، وجاء عن السلف في معاني الأسماء التي علقت بها الأحكام، ليس بمحتال الحيل المذمومة وإن سُميت حيلة، فليس الكلام فيها. وغرض الإمام أحد بهذا الفرق بين سلوك الطريق المشروعة التي شرعت بحصول مقصود الشارع، وبين الطرق التي تُسلك لإبطال مقصوده. فهذا هو سر الفرق بين النوعين، وكلامنا الآن في النوع الثاني» ثم جرد الكلام في ذلك، فأطال وأطاب رحمه المولى الوهاب.

وكذلك الإمام أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله تعالى في موافقاته، في كتاب «المقاصد في المسألة العاشرة»^(١)، أسبغ البحث في ذلك، ولسهولة الوقوف من هذه الكتب الجليلة، اكتفينا بالإحالة عليها والله الموفق.

٢٢ - بيان أسباب افتراق الصحابة والتابعين في الفروع

قال الإمام العلامة ولي الله الدهلوي في «الحجة البالغة» تحت هذه الترجمة^(٢): «أعلم أن رسول الله ﷺ لم يكن الفقه في زمانه مدوناً، ولم يكن البحث في الأحكام يومئذ مثل البحث من هؤلاء الفقهاء حيث ينتون بأقصى جهدهم الأركان والشروط وآداب كل شيء ممتازاً عن الآخر بدليله، ويفرضون الصور يتكلمون على تلك الصور الفروض ويحدّون ما يقبل الحد، ويحصرّون ما يقبل الحصر، إلخ غير ذلك من صنائعهم. أما رسول الله ﷺ فكان يتوضأ، فيرى الصحابة وضوءه فيأخذون به من غير أن يبين أن هذا ركن، وذلك أدب. وكان يعلى فيرون صلاته فيصليون كما رأوه يعلى. وحجّ قرمق الناس حجّه، ففعلوا

كما فعل ، فهذا كان غالب حاله ﷺ ، ولم يبين أن فروض الوضوء ستة أو أربعة ، ولم يفرض أنه يحتمل أن يتوضأ إنسان بغير موالاة ، حتى يحكم عليه بالصحة أو الفساد إلا ما شاء الله وقلمنا كانوا يسألونه عن هذه الأشياء . عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : ما رأيت قوماً خيراً من أصحاب رسول الله ﷺ . ما سأله عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض ، كهن في القرآن منهم : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، قِتَالٍ فِيهِ ؟ قُلْ : قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ^(١) » « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَجِيضِ ^(٢) » قال : ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم . قال ابن عمر : لا تسأل عما لم يكن ، فإني سمعت عمر بن الخطاب يلعن من سأل عما لم يكن . قال القاسم : إنكم تسألون عن أشياء ما كنا نسأل عنها وتنقرون ^(٣) عن أشياء ما كنا نتقر عنها . تسألون عن أشياء ما أدرى ما هي ، ولو علمناها ما حل لنا أن نكتنها : عن عمر بن إسحاق قال لعن أدركت من أصحاب رسول الله ﷺ ، أكثر ممن سبقني منهم ، فإرايت قوماً أيسر سيرة ، ولا أقل تشديداً منهم . وعن عبادة بن بسر الكندي ، وسئل عن امرأة ماتت مع قوم ليس لها ولي فقال : أدركت أقواماً ما كانوا يشددون تشديداً ، ولا يسألون مسائلكم (أخرج هذه الآثار الداريمى) . وكان صلى الله عليه وسلم يستفتي الناس في الوقائع فيفتيهم ، وترفع إليه القضايا فيقضى فيها ، ويرى الناس يفعلون معروفاً فيمدحه أو منكرأ فينكر عليه ، وكل ما أفتى به مستفتياً أو قضى به في قضية ، أو أنكره على فاعله ، كان في الاجتماعات . وكذلك كان الشيخان أبو بكر وعمر ، إذا لم يكن لهما علم في المسألة يسألون الناس عن حديث رسول الله ﷺ . وقال أبو بكر رضى الله عنه ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيها شيئاً - يعنى الجدة - . وسأل الناس ، فلما صلى الظهر قال : أيكم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الجدة شيئاً ؟ فقال المنيرة بن شعبة : أنا . فقال : ماذا قال ؟ قال : أعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم سدساً . قال : أيعلم ذلك أحد غيرك ؟ فقال محمد بن سلمة : صدق - فأعطاها أبو بكر السدس . وقصة سؤال عمر الناس في الفرقة

(١) سورة البقرة ، الآية ٢١٧ . (٢) سورة البقرة ، الآية ٢٢٢ .

(٣) التنقيح : التنقيش والاستقصاء في البحث والمبالغة فيه .

ثم رجوعه إلى خبر مغيرة ، وسؤاله إياهم في الوفاء ، ثم رجوعه إلى خبر عبد الرحمن بن عوف ، وكذا رجوعه في قصة المجوس إلى خبره ، وسرور عبد الله بن مسعود بخبر معقل بن يسار لما وافق رأيه ، وقصة رجوع أبي موسى عن باب عمر ، وسؤاله عن الحديث ، وشهادة أبي سميدة وأمثال ذلك كثيرة معلومة مروية في الصحيحين والسنن . وبالجملة فهذه كانت عادته الكريمة ﷺ . فرأى كل صحابي ما يَسْرُهُ الله من عبادته وقنواؤه وأفضيته ، خفهاها وعقلها ، وعرف لكل شيء وجهها من قبل خفوف الترائن به ، فعمل بعضها على الإباحة ، وبعضها على النسخ لآمارات وقرائن كانت كافية عنده ، ولم يكن العمدة عندهم إلا وجدان الاطمئنان والنتائج من غير التفات إلى طُرُق الاستدلال ، كما رى الأعراب يفهمون مقصود الكلام فيما بينهم وتتلج صدورهم بالتصريح والتلويح والإيماء من حيث لا يشعرون ، فانقضى عصره الكريم وهم على ذلك . ثم إنهم تفرقوا في البلاد ، وصار كل واحد مقتدى ناحية من النواحي . فكثر الوقائع ، ودارت المسائل ، فاستمتموا فيها . فأجاب كل واحد حسب ما حفظه أو استنبط . وإن لم يجد فيها حفظه أو استنبط ما يصلح للجواب ، اجتهد برأيه ، وعرف الملة التي أدار رسول الله ﷺ عليها الحكم في مصوماته ، فطرد الحكم حيناً وجدها ، لا يألو جهداً في موافقة عرصه عليه الصلاة والسلام فعند ذلك وقع الاختلاف بينهم على ضروب ، منها : أن صحابياً سمع حكماً في قضية أو فتوى ، ولم يسمه الآخر ، فاجتهد برأيه في ذلك ، وهذا على وجوه .

أحدها : أن يقع اجتهداه موافق الحديث ، مثاله ما رواه النسائي وغيره أن ابن مسعود رضى الله عنه سئل عن امرأة مات عنها زوجها ولم يفرض لها - أي لم يعين لها مهر - فقال : لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى في ذلك . فاختلفوا عليه شهرراً وألحوا ، فاجتهد يرأيه وقضى بأن لها مهر نسائها لا وكس ولا شطط^(١) وعابها المدَّة ، ولها الميراث ، فقام معقل بن يسار ، فشهد بأنه صلى الله عليه وسلم يقضى بمثل ذلك في امرأة منهم . ففرح بذلك ابن مسعود فرحة لم يفرح مثله قط بعد الإسلام .

(١) قوله : لا وكس ولا شطط : أي لا قصان ولا زيادة . اهـ .

ثانيها : أن يقع بينهما المناظرة ويظهر الحديث بالوجه الذي يقع به غالب الظن فيرجع عن اجتهاده إلى السموغ ، مثاله : ما رواه الأئمة من أن أبا هريرة رضى الله عنه ، كان من مذهبه أنه : من أصبح جنباً فلا صوم له ، حتى أخبرته بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف مذهبه فرجع .

وثالثها : أن ييلته الحديث ، ولكن لا على الوجه الذي يقع به غالب الظن فلم يترك اجتهاده ، بل طعن في الحديث ، مثاله : ما رواه أصحاب الأصول ^(١) ، من أن فاطمة بنت قيس ، شهدت عند عمر بن الخطاب بأنها كانت مطلقة الثلاث ، فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى ، فرد شهادتها وقال : لا أترك كتاب الله بقول امرأة لا تدري أصدقت أم كذبت ؟ لها النفقة والسكنى . وقالت عائشة : رضى الله عنها لفاطمة ألا تتقي الله ؟ معنى في قولها : لا سكنى ولا نفقة . ومثال آخر : روى الشيخان أنه كان من مذهب عمر بن الخطاب أن التيمم لا يجزئ للجنب الذي لا يجد ماءً ، فروى عنده عمار أنه كان مع رسول الله ﷺ في سفر ، فأصابته جنابة ، ولم يجد ماءً ، فتمسك في التراب فذكر ذلك لرسول الله ﷺ : فقال رسول الله ﷺ : « إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَفْعَلَ هَكَذَا » وضرب يديه الأرض ، فمسح بهما وجهه ويديه ؛ فلم يقبل عمر ، ولم ينهض عنده حجة لقادح خفي رآه فيه ، حتى استفاض الحديث في الطبقة الثانية من طرق كثيرة واضمحل وهم القادح ، فأخذوا به .

ورابعها : أن لا يصل إليه الحديث أصلاً ، مثاله : ما أخرج مسلم أن ابن عمر كان يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن ، فسمعت عائشة بذلك فقالت : يا عجباً لابن عمر هذا يأمر النساء أن ينقضن رؤوسهن ، أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن ؟ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفرافات . مثال آخر : ما ذكره الزهري من أن هنداً لم تبغها رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستحاضة ، فكانت تبيكي لأنها كانت لا تصلح . ومن تلك

الضروب أن يروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فل فعلاً فحمله بعضهم على القرية ، وبعضهم على الإباحة ، مثاله : ما رواه أصحاب الأصول في قضية التحصيص - أى النزول بالأبطح عند النفر - زل رسول الله صلى الله عليه وسلم به ، فذهب أبو هريرة وابن عمر إلى أنه على وجه القرية ، فجعلوه من سُرّ الحج . وذهبت عائشة وابن عباس إلى أنه كان على وجه الاتفاق ، وليس من السُّنن . ومثال آخر : ذهب الجمهور إلى أن الرمل والطواف سنة ، وذهب ابن عباس إلى أنه إنما فعله النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاتفاق لما رضى عرض ، وهو قول المشركين : حَطَّمْتَهُمْ حَتَّى يَثْرِبَ ، وليس بسنة . ومنها اختلاف الروم مثاله : أن رسول الله ﷺ حجَّ فرآه الناس فذهب بعضهم إلى أنه كان متمتعاً ، وبعضهم إلى أنه كان قارياً ، وبعضهم إلى أنه كان معرداً . مثال آخر : أخرج أبو داود عن سميد بن جبير ، أنه قال : قلت لعبد الله بن عباس : يا أبا العباس ! عجت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ حين أوحى ^(١) ، فقال : إني لأعلم الناس بذلك ، إنها كانت من رسول الله ﷺ حجة واحدة فمن هناك احتفلوا . خرج رسول الله ﷺ حاجاً ، فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعة ، أوحى في مجلسه وأهلّ بالحج حين فرغ من ركعتيه ، فسمِعَ ذلك منه أقوام فحفظته عنه ثم رك : فلما استقلت به ناقته أهلّ وأدرك ذلك منه أقوام وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون أرسالاً ، فسمعوه حين استقلت به ناقته يُهَيِّلُ ، فقالوا : إنما أهلّ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته . ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما علا على شرف البيداء أهلّ ، وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا : إنما أهلّ حين علا على شرف البيداء ، وإيم الله لقد أوحى في مصلاه وأهلّ حين استقلت به ناقته ، وأهل حين علا على شرف البيداء .

ومنها : اختلاف السهو والنسيان ، مثاله : ما روى أن ابن عمر كان يقول : اعتمر رسول الله ﷺ عمرة في رجب ، فسمعت بذلك عائشة فقضت عليه بالسهو .

(١) أى أهل وآتى بما وجب من أفعال الإحرام . ١٠

ومنها : اختلاف الضبط ، مثاله : ما روى ابن عمر ^(١) أو عمر عنه صلى الله عليه وسلم من أن الميت يمدَّب بكماء أهله عليه ، فقضت عائشة عليه بأنه لم يأخذ الحديث على وجهه من رسول الله ﷺ على يهودية يبكي عليها أهلها ، فقال : إنهم يبكون عليها وإنها تعذب في قبرها . فظن العذاب معلولاً للبكاء ، فظن الحكم عاماً على كل ميت ^(٢) :

ومنها : اختلافهم في علة الحكم ، مثاله : القيام للجنائز فقال قائل : لتعظيم الملائكة فيهم المؤمن والكافر ؛ وقال قائل : لمول الموت ، فيعمهما ، وقال ^(٣) الحسن بن علي رضي الله عنهما : مرَّ على رسول الله ﷺ بجنائز يهودى ققام لها كراهية أن تملو فوق رأسه فيخص الكافر .

ومنها : اختلافهم في الجمع بين المختلفين ، مثاله : رخص ^(٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم في التمة عام خير ، ثم رخص فيها عام أو طلاس ، ثم نهى عنها ، فقال ابن عباس : كانت الرخصة للضرورة ، والنهى لانقضاء الضرورة ، والحكم باقٍ على ذلك . وقال الجمهور : كانت الرخصة لإباحة والنهى نسخاً لها . مثال آخر : ^(٥) نهى رسول الله ﷺ عن استقبال القبلة في الاستنجاء ، فذهب قوم إلى عموم هذا الحكم ، وكونه غير منسوخ ورآه جابر يبول قبل أن يتوفى بسام مستقبل القبلة ، فذهب إلى أنه نسخ للنهى المتقدم ورآه ابن عمر قفى حاجته مستدبر القبلة ، مستقبل الشام ، فردَّ به قولهم ، وجمع قوم بين

(١) أخرجه في الصحيحين من حديث عائشة وابن عمر .

(٢) في الصحيحين من حديث جابر قال : مر بنا جنازة ققام لها النى «س» وقام معه ، قبل له . يارسول الله! جنازة يهودى فقال . إذا رأيتم الجنازة قوموا لها ، ومن حديث سهل بن حنيف فيها فقال أليست قساً ؟

وأما ما أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث الحسن بن علي وقوله فيه . كراهية أن يملو رأسه ، فيخص الكافر ، فقد قال في نيل الأوطار : إن ذلك لا يعارض الأخبار الأولى الصحيحة ، ومقتضى التعليل بقوله : أليست قساً ، أن ذلك يستحب لكل جنازة اه ملخصاً .

(٣) أخرجه في الصحيحين من حديث علي .

(٤) عن أبي هريرة عن رسول الله «س» قال : إذا جلس أحدكم لملاحته ، فلا يستقل القبلة ، ولا يستدبرها . رواه أحمد ومسلم .

الروايتين . فذهب الشعبي وغيره إلى أن النهي عتصم بالصحراء ، فإذا كان في
المراحيض ، فلا بأس بالاستئمان والاستدبار . وذهب قوم إلى أن القول عام محكم ،
والفعل يحتمل كونه خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم . فلا ينهض بأسخاً ، ولا غصصاً
وبالجملة فاختلفت مذاهب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحد عنهم اتسامون كذلك
كل واحد ما تيسر له ، فحفظ ما سمع من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
ومذاهب الصحابة ، وعقلها ، وجمع المختلف على ما تيسر له ، ورجح بعض الأقوال على
بعض ، واضمحل في نظريهم بعض الأقوال ، وإن كان أثوراً عن كبار الصحابة ،
كالذهب للأثر عن عمر وابن مسعود في تيمم الجنب ، اصحح عندهم لما استفاد من
الأحاديث عن عمر وعمران بن الحصين وغيرها . فعند ذلك صار لكل عالم من علماء
التابعين مذهب على حياله . فالتص في كل بلد إمام ، مثل سعيد بن المسيب ، وسالم بن
عبد الله بن عمر في المدينة ، وسدهما الزهري ، والقاضي يحيى بن سعيد ، وربيعة بن عبد
الرحمن فيها ، وعطاء بن أبي رباح بمكة ، وإبراهيم النخعي والشعي بالكوفة ، والحسن البصري
بالبصرة ، وطاوس بن كيسان باليمن ، ومكحول بالشام . فأنظما الله أكباداً إلى علومهم
فرعبوا فيها ، وأخذوا عنهم الحديث . وفتاوى الصحابة وأقوابهم ، ومذاهب هؤلاء العلماء ، وتحقيقاتهم
من عند أنفسهم ، واستفتى منهم المستفتون . ودارت المسائل بينهم ورفعت إليهم الأقضية ،
وكان سعيد بن المسيب وإبراهيم وأمثالهما ، حموا أبواب الفقه أجمعها ، وكان لهم في كل باب
أصول تلقوها من السلف . وكان سعيد وأصحابه يدهنون إلى أن أهل الحرمين رأيت الناس
في الفقه ، وأصل مذهبهم فتاوى عبد الله بن عمر وعائشة وابن عباس وفضايا مصاة المدينة
جمعوا من ذلك مايسره الله لهم ، ثم نظروا فيها نظر اعتسار ونعتيش ، فما كان منها محمماً
عليه بين علماء المدينة ، فإنهم يأخذون عليه بنواحدهم ، وما كان فيه اختلاف عندهم فإنهم
يأخذون بأقواها وأرجحها ، إما بكثرة من ذهب إليه منهم أو لموافقة بقياس قوي ،
أو تحريج صريح من الكتاب والسنة أو نحو ذلك ، وإذا لم يجدوا فيما حفظوا منه جواب
السألة خرجوا من كلامه وتبعوا الإيحاء ، فحصل لهم مسائل كثيرة في كل باب . وكان إبراهيم

وأصحابه يرون أن عبد الله بن مسعود وأصحابه أثبت الناس في الفقه ، كما قال علقمة لسروق : هل أحد منهم أثبت من عبد الله ؟ وقول أبي حنيفة رضي الله عنه للأوزاعي : إبراهيم أفقه من سالم ، ولولا فضل الصحبة لقلت : إن علقمة أفقه من عبد الله بن عمر وعبد الله هو عبد الله . وأصل مذهبه فتاوى عبد الله بن مسعود وقضايا على رضي الله عنهما . وفتاواه وقضايا شريح وغيره من قضاة الكوفة ، فجمع من ذلك ما يسهل الله ثم صنع في آثارهم كما صنع أهل المدينة في آثار أهل المدينة ، وخرج كما خرجوا ، فلخص له مسائل الفقه في كل باب باب . وكان سعيد بن المسيب لسان فقهاء المدينة ، وكان أحفظهم لقضايا عمر ، ولحديث أبي هريرة . وإبراهيم لسان فقهاء الكوفة ، فإذا تكلم بشيء ولم ينسبها إلى أحد ، فإنه في الأكثر منسوب إلى أحد من السلف صريحاً وإيماءً ونحو ذلك . فاجتمع عليهما فقهاء بلدها ، وأخذوا عنهما ، وعقلوه ، وخرجوا عليه والله أعلم .

* * *

٢٣ - بياض أسباب اختلاف مذاهب الفقهاء

قال الإمام ولي الله الدهلوي قدس سره في الحجة البالغة أيضاً ، تحت هذه الترجمة ماصورته (١) : « اعلم أن الله تعالى أنشأ بعد عصر التابعين نشئاً من سحابة العلم ، لإنجازاً لما وعده رسول الله ﷺ حيث قال : « يَحْمِلُ هَذَ الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عَدُوْلُهُ » (٢) » فأخذوا عن اجتماعهم معه منهم صفة الوضوء والغسل والصلاة والحج والنكاح والبيوع وسائر ما يكثر وقوعه ، ورووا حديث النبي ﷺ ، ومعموا قضايا قضاة البلدان ، وفتاوى مفتيها ، وسألوا عن المسائل ، واجتهدوا في ذلك كله . ثم صاروا كبراء قوم ، ووسدوا إليهم الأمر ، فسجسجوا على منوال شيوخهم ، ولم يألوا في تتبع الإيماءات والاقتضاءات قَصَصُوا وَأَقْتَضُوا ، وَرَوَوْا ، وَعَلَمُوا ، وكان صنيع العلماء في هذه الطبقة متشابهاً ، وحاصل صنيعهم أن يتمسكوا بالسند من حديث رسول الله ﷺ والمرسل جميعاً ، ويستدلوا بأقوال

الصحابة والتابعين ، علماً منهم أنها إما أحاديث منقولة عن رسول الله ﷺ اختصروها فجعلوها موقوفة كما قال إبراهيم ، وقد روى حديث نهي رسول الله ﷺ عن الحفافة والزابنة^(١) ، فقيل له : أما تحفظ عن رسول الله ﷺ حديثاً غير هذا ؟ قال : بلى ، ولكن أقول : قال عبد الله ، قال علقمة ، أحبُّ إلى . وكما قال الشعبي ، وقد سئل عن حديث ، وقيل إنه يرفع إلى النبي ﷺ ، قال : لا على ، من دون النبي ﷺ أحبُّ إلينا ، فإن كان فيه زيادة ونقصان ، كان على من دون النبي ﷺ ، أو يكون استنباطاً منهم من النصوص ، أو اجتهاذاً منهم بأرائهم ، وهم أحسن صنيعاً في كل ذلك ممن يجيء بعدهم ، ولمَّا كثر إصابة وأقدم زماناً ، وأوعى علماً ، فتمين العمل بها ، إلا ما إذا اختلفوا ، وكان حديث رسول الله ﷺ يخالف قولهم مخالفة ظاهرة ، وإنه إذا اختلفت أحاديث رسول الله ﷺ في مسألة رجعوا إلى أقوال الصحابة ، فإن قالوا بنسخ بعضها أو بصرفه عن ظاهره أُولم يصرحوا بذلك ، ولكن اتفقوا على تركه ، وعدم القول بوجبه فإنه كإبداء علة فيه ، أو الحكم بتسخته أو تأويله ، اتبعوهم في كل ذلك ، وهو قول مالك في حديث^(٢) « إذا ولغ الكلب » : « جله هذا الحديث ، ولكن لا أدري ما حقيقته ! » يعني : حكاه ابن الحاجب في مختصر الأصول لم أر الفقهاء يعلمون به ، وإنه إذا اختلفت مذاهب الصحابة في مسألة ، فالتخار عند كل عالم من مذهب أهل بلده وشيوخه ، لأنه أعرف بصحيح أقوالهم من السقيم ، وأوعى للأصول المناسبة لها ، وقلبه أميلُ إلى فضلهم ، وتبحرهم ؛ فذهب عمر وعثمان وابن عمر وعائشة وابن عباس وزيد بن ثابت وأصحابهم مثل سعيد بن المسيب ، فإنه كان أحفظهم لقضايا عمر ، وحديث أبي هريرة ؛ ومثل عروة وسالم وعطاء بن يسار وقاسم وعبيد الله بن عبد الله والزُّهري وهنَّ بن سعيد وزيد بن أسلم وربيعة - أحقُّ بالأخذ من غيره عند أهل المدينة ، لما رآه النبي ﷺ في فضائل المدينة ، ولأنها ماوى الفقهاء ، وجمع العلماء في كل عصر ، ولذلك ترى مالكاً يلازم محجتهم . ومذهب عبد الله بن مسعود وأصحابه وقضايا على وشريح والشعبي

(١) أخرجه الشيخان وأحمد وأصحاب السنن من حديث أنس وغيره .

(٢) إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليسله سبعاً ، إحداهن بالتراب ، أخرجه أحمد وأبو داود

والنسائي في بعض رواياته اختلاف .

وفتاوى إبراهيم أحقُّ بالأخذ عند أهل الكوفة من غيره ، وهو قول عطمة حين مال مسروق إلى قول زيد بن ثابت في التشريك ، قال : هل أحد منكم أثبت من عبد الله؟ فقال : لا ، ولكن رأيت زيد بن ثابت وأهل المدينة يشركون ، فإن اتفق أهل البلد على شيء أخذوا بنواجه ، وهو الذى يقول في مثله مالك : السنة التى لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا ، وإن اختلفوا أخذوا بأقواها وأرجحها ، إما بكثرة القائلين به ، أو لموافقة لقياس قوى أو تخريج من الكتاب والسنة ، وهو الذى يقول في مثله مالك : هذا أحسن ما سمعت ، فإذا لم يجدوا فيها حفظوا منهم جواب المسألة ، خرجوا من كلامهم ، وتتبعوا الإيحاء والاقتضاء . وألهموا في هذه الطبقة التدوين ، فدوت مالك ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب بالمدينة ، وابن جريج وابن عيينة بمكة والتورى بالكوفة ، وربيع بن الصييح بالبصرة ، وكلهم مشوا على هذا النهج الذى ذكرته . ولما حج النصور قال لمالك : قد عزم أن آمر بكتيبك هذه التى صنفتها فنسخ ، ثم أثبت فى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة ، وأمرهم بأن يعملوا بما فيها ، ولا يمتدوه إلى غيره ! فقال : يا أمير المؤمنين ! لا تفعل هذا ، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل ، وسموا أحاديث ، ورووا روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وأتوا به من اختلاف الناس ، فدفع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم . ويحكى نسبة هذه القصة إلى هرون الرشيد وأنه شاور مالكا فى أن يملأ الموطأ فى الكعبة ويحمل الناس على مافيه ، فقال : لا تفعل ! فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا فى الفروع وتفرقوا فى البلدان ، وكل سنة مضت . قال : وفكك الله يا أبا عبد الله . (حكاه السيوطى) . وكان مالك من أثبتهم فى حديث المدنيين عن رسول الله ﷺ ، وأوثقهم إسناداً ، وأعلمهم بقضايا عمر ، وأقاويل عبد الله بن عمر وعائشة وأصحابهم من الفقهاء السبعة ، وبه وبأمثاله قام علم الرواية والفتوى . فلما وسد إليه الأمر حدث وأفتى وأجاد ، وعابه انطبق قول النبي ﷺ (١) : « يُوْشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ ، يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ »

(١) أخرجه أحمد فى مسنده من حديث أبي هريرة (رض) .

مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ » على ما قاله ابن عيينة وعبد الرزاق وناهيك بهما ، فجمع أصحابه ، رواياته ، ومختاراته ، ولخصوها ، وحرروها وشرحوها وخرجوا عليها ، وتكلموا في أصولها ودلائلها ، وتفرقوا إلى المغرب ونواحي الأرض ، فنفق الله بهم كثيراً من خلقه . وإن شئت أن تعرف حقيقة ما قلناه من أصل مذهب فائزر في كتاب الموطأ ، تجده كما ذكرنا . وكان أبو حنيفة رضى الله عنه ألزمهم بمذهب إبراهيم وأقرانه ، لا يجاوزه إلا ما شاء الله ، وكان عظيم الشأن في التخرج على مذهبه ، دقيق النظر في وجوه التخريجات ، مقبلاً على الفروع أتم إقبال ، وإن شئت أن تعلم حقيقة ما قلنا ، فلخص أقوال إبراهيم وأقرانه من كتاب الآثار لحمد رحمه الله ، وجامع عبد الرزاق ، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ، ثم قايسه بمذهبه تجده لا يفارق تلك المحجة إلا في مواضع يسيرة ، وهو في تلك اليسيرة أيضاً لا يخرج عما ذهب إليه فقهاء الكوفة ، وكان أشهر أصحابه ذكراً أبو يوسف رحمه الله فولى قضاء القضاة أيام هرون الرشيد ، فكان سبباً لظهور مذهبه ، والقضاء به في أقطار العراق وحراسان ، وما وراء النهر . وكان أحسنهم تصنيفاً وأزهم درساً محمد بن الحسن ، وكان من خيره أنه تفقه على أبي حنيفة وأبي يوسف ، ثم خرج إلى المدينة فقرأ الموطأ على مالك ، ثم رجع إلى نفسه فطبق مذهب أصحابه على الموطأ مسألة مسألة ، فإن وافق فيها ، وإلا فإن رأى طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين إلى مذهب أصحابه فكذلك ، وإن وجد قياساً ضعيفاً أو تخريجاً ليناً يخالفه . حديث صحيح فيما عمل به الفقهاء أو يخالفه عمل أكثر العلماء ، تركه إلى مذهب من مذاهب السلف ، مما يراه أرجح ما هناك . وهذان لا يزالان على محجة إبراهيم وأقرانه ما أسكن لهما . كما كان أبو حنيفة رضى الله عنه يفعل ذلك وإنما كان اختلافهم في أحد شيئين : إما أن يكون لشيخهما تخريج على مذهب إبراهيم بإحاطته فيه ، أو يكون هناك لإبراهيم ونظرائه أقوال مختلفة يخالفان شيخهما في ترجيح بعضها على بعض ، فصنف محمد رحمه الله وجمع رأى هؤلاء الثلاثة ، ونفع كثيراً من الناس ، فتوجه أصحاب أبي حنيفة رضى الله عنه إلى تلك التصانيف تلخيصاً وتقريراً أو شرحاً أو تخريجاً أو تأسيساً أو استدلالاً ، ثم تفرقوا إلى خراسان وما وراء النهر ، فيسمى ذلك مذهب أبي حنيفة .

« ونشا الشافى فى أوائل ظهور المذهبين وترتيب أصولهما وفروعهما ، فنظر فى صنيف الأوائل فوجد فيه أموراً كبحت عنانه عن الجريان فى طريقهم ، وقد ذكرها فى أوائل كتاب الأم . منها : أنه وجدهم يأخذون بالمرسل والمنقطع ، فبدخل فيهما الخلل ، فإنه إذا جمع طرق الحديث يظهر أنه كم من مرسل لا أصل له وكم من مرسل يخالف مسنداً ، فقرر أن لا يأخذ بالرايسل إلا عند وجود شروط ، وهى مذكورة فى كتب الأصول . ومنها : أنه لم تكن قواعد الجمع بين المختلفات مضبوطة عندهم ، فكان يتطرق بذلك خلل فى مجتهداتهم ، فوضع لها أصولاً ، ودونها فى كتاب ، وهذا أول تدوين كان فى أصول الفقه ، مثاله : ما بلغه أنه دخل على محمد بن الحسن وهو يطن على أهل المدينة فى قضائهم بالشاهد الواحد مع اليقين ، ويقول هذا زيادة على كتاب الله فقال الشافى : أثبت عندك أنه لا تجوز الزيادة على كتاب الله بخبر الواحد ؟ قال نعم . قال : فلم قلت : إن الوصية للوارث لا تجوز ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « **أَلَا لَوْصِيَّةٌ لِرَأْسِ** » وقد قال الله تعالى : « **كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ** » .^(١) الآية ، وأورد عليه أشياء من هذا القبيل ، فانقطع كلام محمد بن الحسن . ومنها : أن بعض الأحاديث الصحيحة لم يبلغ علماء التابعين ممن وسد إليهم الفتوى فاجتهدوا بآرائهم ، واتبعوا العمومات واقتدوا بمن مضى من الصحابة ، فافتروا حسب ذلك ، ثم ظهرت بعد ذلك فى الطبقة الثالثة ، فلم يعملوا بها ، ظناً منهم أنها تخالف عمل أهل مدینتهم ، وستهم التى لا اختلاف لهم فيها ، وذلك قاذح فى الحديث ، وعلة مسقطه له ، أو لم تظهر فى الثامنة ، وإنما ظهرت بعد ذلك عندما أمن أهل الحديث فى جمع طرق الحديث ، ورحلوا إلى أقطار الأرض ، وبحثوا عن حملة العلم ، فكثر من الأحاديث ما لا يرويه من الصحابة إلا الرجل أورجلان ، ولا يرويه عنه أو عنهما إلا رجل أورجلان وهلم جرا . . . فخفى على أهل الفقه ، وظهر فى عصر الحفاظ الجامعين لطرق الحديث كثير من الأحاديث رواه أهل البصرة مثلاً ، وسائر الأقطار فى غفلة منه ، فبين الشافى أن العلماء من الصحابة والتابعين ، لم يزل شأنهم أنهم يطلبون الحديث فى المسألة ، فإذا لم يجدوا تمسكوا بنوع آخر من الاستدلال ،

ثم إذا ظهر عليهم الحديث بعد رجوعوا من اجتهادهم إلى الحديث ، فإذا كان الأمر على ذلك ، لا يكون عدم تمسكهم بالحديث قدحا فيه ، اللهم إلا إذا بينوا العلة القادحة ، مثاله : حديث القلتين ، فإنه حديث صحيح ، روى بطرق كثيرة ، معظمها يرجع إلى أبي الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبد الله ، أو : محمد بن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله ، كلاهما عن ابن عمر ، ثم تشعبت الطرق بعد ذلك ، وهذان ، وإن كانا من الثقات ، لكنهما ليسا بمن وسد إليهم الفتوى ، وعول الناس عليهم . فلم يظهر الحديث في عصر سعيد بن السبب ، ولا في عصر الزهري ، ولم يمش عليه المالكية ، ولا الحنيفة ، فلم يعملوا به ، وعمل به الشافعي . وكحديث « خيار المجلس » فإنه حديث صحيح ، روى بطرق كثيرة ، وعمل به ابن عمر وأبو هريرة من الصحابة ، ولم يظهر على الفقهاء السبعة ومعاصريهم ، فلم يكونوا يقولون به ، فرأى مالك وأبو حنيفة هذه علة قادحة في الحديث . وعمل به الشافعي .

ومنها أن أقوال الصحابة حجت في عصر الشافعي فنكثرت واختلفت وتشعبت ، ورأى كثيراً منها يخالف الحديث الصحيح حيث لم يبلغهم ، ورأى الساف لم يراوا يرجعون في مثل ذلك إلى الحديث ، فترك التمسك بأقوالهم ، ما لم يتفقوا ، وقال : هم رجال ونحن رجال !

ومنها : أنه رأى قوماً من الفقهاء يخلطون الرأي الذي لم يسوعه الشرع بالقياس الذي أئنته . فلا يعيرون واحداً منها من الآخر ، ويسموه تارة بالاستحسان . وأعني بالرأي أن يصب مظنة حرج أو مصلحة علة الحكم ، وإعنا القياس أن تخرج العلة من الحكم للنصوص ، ويدار عليها الحكم ، فأبطل هذا النوع أتم إبطال . وقال : من استحسن فإنه أراد أن يكون شارعا - حكاه ابن الحاجب في مختصر الأصول - . مثاله : رُشدُ اليتيم أمر حقي ، فأقاموا مظنة الرشد ، وهو بلوغ خمس وعشرين سنة ، مقامه ، وقالوا : إذا بلغ اليتيم هذا العمر ، سلم إليه ماله . قالوا : هذا استحسان ، والقياس أن لا يسلم إليه . وبالجملة لما رأى في صنيع الأوائل مثل هذه الأمور ، أخذ الفقه من الرأس ، فأسس الأصول وفرع بالفروع ، وصنف للكتب ، فأجاد وأفاد ، واجتمع عليه الفقهاء ، وتصرفوا اختصاراً وشرحاً

واستدلالاً وتخريجاً ، ثم تفرقوا في البلدان ، فكان هذا مذهباً للشافعي والله أعلم .

٢٤ - بيانه الفرق بين أهل الحديث وأصحاب الرأي

قال الإمام ولي الله الدهلوي قدس سره تحت هذا العنوان في الحجة البالغة ما نصه^(١) :
« أعلم أنه كان من العلماء في عصر سعيد بن المسيب ، وإبراهيم والزهرى ، وفي عصر مالك وسفيان ، وبعد ذلك قوم يكرهون الخوض بالرأى ، ويهابون الفتياً والاستنباط إلا لضرورة لا يجدون منها بدا . وكان أكبر همهم رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . سئل عبد الله بن مسعود عن شيء فقال : إني لأكره أن أحلّ لك شيئاً حرّمه الله عليك ، أو أحرّم ما أحلّه الله لك . وقال معاذ بن جبل : يا أيها الناس ! لا تمجّلوا بالبلاد قبل نزوله ، فإنه لم ينفكّ المسلمون أن يكون فيهم من إذا سئل سرد . وروى نحو ذلك عن عمرو بن عباس وابن مسعود في كراهة التكلّم فيما لم ينزل . وقال ابن عمر لجابر بن زيد : إنك من فقهاء البصرة ، فلا تفتّ إلا بقرآن ناطق ، أو سنة ماضية ، فإنك إن فعلت غير ذلك ، هلك وأهلك . وقال أبو النصر : ما قدم أبو سلمة البصرة ، أتيت أنا والحسن ، فقال للحسن : أنت الحسن ؟ ما كان أحد بالبصرة أحبّ إليّ لقاء منك ، وذلك أنه بلغني أنك تفتي برأيك ، فلا تفت برأيك إلا أن يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كتاباً منزلاً . وقال ابن النكدر : إن العالم يدخل فيما بين الله وبين عباده ، فليطلب لنفسه المخرج . وسئل الشعبي : كيف كنتم تصنعون إذا سئلتكم ؟ قال : على الخير وقت ، كان إذا سئل الرجل قال لصاحبه : أفتيم ، فلا يزال حتى يرجع إلى الأوّل . وقال الشعبي : ما حدثوك هؤلاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذ به ، وما قالوه برأيهم ، فألقه في الحش . (أخرج هذه الآثار عن آخرها الداريمى) .

« فوقع شيوع تدوين الحديث والآثر في بلدان الإسلام وكتابة الصحف والنسخ ،

حتى قل من يكون أهل الرواية إلا كان له تدوين أو صحيفة أو نسخة من حاجتهم ، لموقع عظيم ، فظاف من أدرك من عظمائهم ذلك الزمان بلاد الحجاز والشام والعراق ومصر واليمن وخراسان ، وجموا الكتب ، وتبعوا النسخ ، وأمعنوا في التفحص عن غريب الحديث ، ونوادير الأثر فاجتمع باهتمام أولئك من الحديث والآثار ما لم يجتمع لأحد قبلهم وتيسر لهم ما لم يتيسر لأحد قبلهم ، وخلص إليهم من طرق الأحاديث شيء كثير ، حتى كان يكثر من الأحاديث عندهم مئة طريق فما فوقها ، فكشف بعض الطرق ما استتر في بعضها الآخر ، وعرفوا محل كل حديث من الغرابة والاستفاضة ، وأمكن لهم النظر في الثابتات والشواهد ، وظهر عليهم أحاديث صحيحة كثيرة لم تظهر على أهل الفتوى من قبل . قال الشافعي لأحمد : أنتم أعلم بالأخبار الصحيحة منا ، فإذا كان خبر صحيح فأعلموني حتى أذهب إليه ، كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً . (حكاية ابن المهمل) . وذلك لأنه كم من حديث صحيح لا يرويه إلا أهل بلاد خاصة ؛ كأفراد الشاميين والعراقيين أو أهل بيت خاصة ، كنسخة بريد عن أبي بردة عن أبي موسى ، ونسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أو كان الصحابي مقلاً خاملاً لم يحمل عنه إلا بشرطه قليلون . فتل هذه الأحاديث ينقل عنها عامة أهل الفتوى ، واجتمعت عندهم آثار فقهاء كل بلد من الصحابة والتابعين ، وكان الرجل فيما قبلهم لا يتمكن إلا من جمع حديث بلده وأصحابه وكان من قبلهم يعتمدون في معرفة أسماء الرجال ومراتب عدالتهم على ما يخلص إليهم من مشاهد الحال ، وتبعية القرائن ، وأمنت هذه الطبقة في هذا الفن ، وجملوه شيئاً مستقلاً بالتدوين والبحث ، وناظروا في الحكم بالصحة وغيرها فانكشف عليهم بهذا التدوين والمناظرة ما كان خافياً من حال الاتصال والافتقار . وكان سفيان ووكيع وأمثالهما يجتهدون غاية الاجتهاد فلا يتمكنون من الحديث الرفوع المتصل إلا من دون ألف حديث كما ذكره أبو داود السجستاني في رسالته إلى أهل مكة . وكان أهل هذه الطبقة يروون أربعين ألف حديث ، فما يقرب منها ، بل صح عن البخاري أنه اختصر صحيحه من

سنة آلاف حديث. وعن أبي داود أنه اختصر سننه من خمسة آلاف حديث، وجعل أحمد مسنده ميزاناً يعرف به حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما وجد فيه ولو بطريق واحد منه ! فله أصل وإلا فلا أصل له، فكان رؤوس هؤلاء عبد الرحمن بن مهدي ويحيى ابن سعيد القطان وزيد بن هارون وعبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة ومُسَدَّد وهناد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه والفضل بن دكين وعليّ المديني وأقرانهم. وهذه الطبقة هي الطراز الأول من طبقات المحدثين، فرجع المحققون منهم بعد إحكام فن الرواية ومعرفة مراتب الأحاديث إلى الفقه، فلم يكن عندهم من الرأي أن يُجمع على تقليد رجل ممن مضى مع ما يرون من الأحاديث والآثار المناقضة في كل مذهب من تلك المذاهب، فأخذوا يتبعون أحاديث النبي ﷺ، وآثار الصحابة والتابعين والمجتهدين، على قواعد أحكموها في نفوسهم وأنا أيسنها في كلمات يسيرة:

« كان عندهم أنه إذا وجد في المسألة قرآن ناطق فلا يجوز التحول إلى غيره، وإذا كان القرآن محتملاً لوجه، فالسنة قاضية عليه، فإذا لم يجدوا في كتاب الله أخذوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، سواء كان مستفيضاً دائراً بين الفقهاء، أو يكون مختصاً بأهل بلد، أو أهل بيت، أو بطريق خاصة، وسواء عمل به الصحابة والفقهاء أو لم يعملوا به، ومتى كان في المسألة حديث فلا يتبع فيها خلاف أثر من الآثار، ولا اجتهد أحد من المجتهدين، وإذا فرغوا جهدهم في تتبع الأحاديث، ولم يجدوا في المسألة حديثاً، أخذوا بأقوال جماعة من الصحابة والتابعين، ولا يتقيدون بقوم دون قوم، ولا بلد دون بلد كما كان يفعل من قبلهم، فإن اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شيء فهو المقتنع، وإن اختلفوا أخذوا بمحدث أعلمهم علماً، وأورعهم ورعاً، أو أكثرهم ضبطاً، أو ما اشتهر عنهم فإن وجدوا شيئاً يستوى فيه قولان، فهي مسألة ذات قولين، فإن عجزوا عن ذلك أيضاً تأملوا في عمومات الكتاب والسنة وإيعاءاتها، واقتضاءاتها، وحملوا نظير المسألة عليها في الجواب إذا كانتا متقاربتين بادية الرأي، لا يعتمدون في ذلك على قواعد من الأصول، ولكن على ما يخلص إلى الفهم، وينتجج به البصير، كما أنه ليس ميزان

التواتر عدد الرواة ، ولا حالهم ، ولكن اليقين الذى يعقبه فى قلوب الناس . وكانت هذه الأصول مستخرجة عن صنيع الأوائل وتصريحاتهم . وعن ميهون بن مهران قال : كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم ، نظر فى كتاب الله ، فإن وجد فيه ما يقضى بينهم ، قضى به وإن لم يكن فى الكتاب وعلم من رسول الله ﷺ فى ذلك الأمر سنة قضى بها ، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين وقال : أتانى كذا وكذا ، فهل علمت أن رسول الله ﷺ قضى فى ذلك بقضاء ؟ فرمما اجتمع إليه نفر ، كلهم يذكر من رسول الله ﷺ فيه قصا ، فيقول أبو بكر : الحمد لله الذى جعل فىنا من يحفظ على نبينا ؛ فإن أعياه أن يجد فيه سنة من رسول الله ﷺ ، جمع رؤوس الناس وخيارهم ، فاستشارهم فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به . وعن شريح ، أن عمر بن الخطاب كتب إليه : « إن جاءك شئ فى كتاب الله فاقض به ، ولا يفتك عنه الرجال ، فإن جاءك ما ليس فى كتاب الله ، فانظر سنة رسول الله ﷺ ، فاقض بها فإن جاءك ما ليس فى كتاب الله ، ولم يكن فيه سنة رسول الله ﷺ فانظر ما اجتمع عليه الناس فخذ به ، فإن جاءك ما ليس فى كتاب الله ، ولم يكن فيه سنة رسول الله ﷺ ولم يتكلم فيه أحد قبلك ، فاختر أى الأمرين شئت : إن شئت أن تجتهد برأيك ثم تتقدم فتقدم ، وإن شئت أن تتأخر فتأخر ، ولا أرى التأخر إلا خيرا لك . وعن عبد الله بن مسعود ، قال أتى علينا زمان ، لسنا نقضى ، ولسنا هنالك ! وإن الله قد قدر من الأمر أن قد بلغت ما ترون ، فن عرض له قضاء بعد اليوم فليقض فيه بما فى كتاب الله عز وجل فإن جاءه ما ليس فى كتاب الله فليقض بما قضى به رسول الله ﷺ ، فإن جاءه ما ليس فى كتاب الله ولم يقض به رسول الله ﷺ ، فليقض بما قضى به الصالحون ، ولا يقل : إني أخاف وإني أرى ^(١) فإن الحرام بين والحلال بين وبين ذلك أمور مشبهة ، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك » . وكان ابن عباس إذا سئل عن الأمر ، فإن كان فى القرآن أخبر به

(١) رواه بنحو هذا الطبرانى فى الأوسط عن عمر ، وأخرجه الشيخان وأصحاب السنن من حديث الثعلبان بن بشر بلفظ : الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات لا يعلها كثير من الناس . وله تمة .

وإن لم يكن في القرآن ، وكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحبر به ، وإن لم يكن فعن أبي بكر وعمر ، فإن لم يكن ، قال فيه برأيه .

عن ابن عباس أما تخافون أن تمذبوا أو يخسف بكم أن تقولوا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال فلان . عن قتاده قال : حدث ابن سيرين رجلاً يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال الرجل : قال فلان كذا وكذا . . . ، فقال ابن سيرين : أحدثك عن النبي ﷺ وتقول : قال فلان كذا وكذا . عن الأوزاعي ، قال : كتب عمر بن عبد العزيز أنه لا رأى لأحد في كتاب الله ، وإنما رأى الأئمة فيما لم ينزل فيه كتاب ، ولم تمض فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا رأى لأحد في سنة سنها رسول الله ﷺ . عن الأعمش ، قال : كان إبراهيم يقول : يقوم ^(١) عن يساره ، فحدثه عن سميع الزيات عن ابن عباس ^(٢) أن النبي ﷺ أقامه عن يمينه ، فأخذه . عن الشعبي : جاء رجل يسأله عن شيء فقال : كان ابن مسعود يقول فيه كذا وكذا ، قال أخبرني أنت برأيك ، فقال ألا تمجبون من هذا ؟ أخبرته عن ابن مسعود ويسألني عن رأيي ! وديني عندي آثر من ذلك ! والله لأن أتننى بأغمية ^(٣) أحب إلي من أن أخبرك برأيي . (أخرج هذه الآثار كلها الداريمى) .

وأخرج الترمذى عن أبي السائب ، قال : كنا عند وكيع فقال لرجل من ينظر في الرأي : أشعر ^(٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويقول أبو حنيفة : « هو مثله » قال الرجل : فإنه قد روى عن إبراهيم النخعي أنه قال : الإشمار مثله ، قال : رأيت وكيعاً غضب غضباً شديداً وقال : أقول لك قال رسول الله ﷺ وتقول : قال إبراهيم ! ما أحقك بأن نحس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا ! ! وعن عبد الله بن عباس وعطاء ومجاهد ومالك بن أنس رضى الله عنهم أنهم كانوا يقولون : ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله ﷺ .

(١) أى للتدنى عن يسار الإمام . اهـ (٢) أخرجه الشيخان وأصحاب السنن . اهـ
(٣) الأغنية : واحدة الأغاني . اهـ (٤) الإشمار : أن يضرب في صفحة ستام الهدى من الجانب الأيمن بحديدة حتى يتلطح بالدم طاهراً . اهـ

« وبالجملة فلما مهدوا الفقه على هذه القواعد ، فلم تكن مسألة من المسائل التي تسكلم فيها من قبلهم ، والتي وقعت في زمانهم إلا وجدوا فيها حديثاً مرفوعاً ، متصلاً أو مرسلأ أو موقوفاً ، صحيحاً أو حسناً أو سالماً للاعتبار ، أو وجدوا أثراً من آثار الشيخين ، أو سائر الخلفاء ، وقضاة الأمصار ، وفقهاء البلدان ، أو استنباطاً من عموم ، أو إيماء أو اقتضاء ، فيسر الله لهم العمل بالسنة على هذا الوجه ، وكان أعظمهم شأنًا وأوسعهم رواية ، وأعرفهم للحديث مرتبة ، وأعمقهم فهماً أحمد بن محمد بن حنبل ثم إسحاق بن راهويه ، وكان ترتيب الفقه على هذا الوجه يتوقف على جمع شيء كثير من الأحاديث والآثار .

« ثم أنشأ الله تعالى قرناً آخر ، فراوا أصحابهم قد كفوا مؤونة جمع الأحاديث ، وتمهد الفقه على أصلهم فتفرغوا لقنون أخرى ، كتمييز الحديث الصحيح المجمع عليه بين كبار أهل الحديث كزيد بن هرون ، ويحيى بن سعيد القطان ، وأحمد ، وإسحاق ، وأضرابهم ، وكجمع أحاديث الفقه التي بنى عليها فقهاء الأمصار وعلماء البلدان مذاهبهم ، وكالحكم على كل حديث بما يستحقه ، وكالشاذة والغاية من الأحاديث التي لم يرووها ، أو طرقها التي لم يخرجوا من جهتها الأوائل ، مما فيه اتصال أو علو سند أو رواية فقيه عن فقيه أو حافظ عن حافظ ، ونحو ذلك من الطلاب العلمية ، وهؤلاء هم : البخارى ومسلم وأبو داود وعبد ابن حميد والدارى وابن ماجه وأبو يعلى والترمذى والنسائى والدارقطنى والحاكم والبيهق والخطيب والديلمى وابن عبد البر وأمثالهم . وكان أوسعهم علماً عندي ، وأتقهم تصنيفاً ، وأشهرهم ذكرأ رجال أربعة ، متقاربون في العصر :

أولهم : أبو عبد الله البخارى ، وكان غرضه تجريد الأحاديث الصحاح المستفيضة للتصلة من غيرها ، واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها ، فصنف جامعهم الصحيح ، ووفى بما شرط . وبلغنا أن رجلاً من الصالحين رأى رسول الله ﷺ في منامه وهو يقول : مالك اشتغلت بفقه محمد بن إدريس وترك كتابي ؟ قال : يا رسول الله وما كتابك ؟ قال : صحيح البخارى . ولمعنى ! إنه نال من الشهرة والقبول درجة لا يرام فوقها .

وثانيهم : مُسَلِّم النيسابوري تَوَحَّى تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدثين المتصلة الرفوعة ، مما يستنبط منه السنة ، وأراد تقريبها إلى الأذهان ، وتسهيل الاستنباط منها ، فرتب ترتيباً جيداً وجمع طرق كل حديث في موضع واحد ليتضح اختلاف التون ، وتشمُّب الأسانيد أصرح ما يكون ، وجمع بين المختلفات ، فلم يدع لن له معرفة لسان العرب عذراً في الإعراض عن السنة إلى غيرها .

وثالثهم : أبو داود السجستاني ، وكان همه جمع الأحاديث التي استدلت بها الفقهاء ودارت فيهم ، وبني عليها الأحكام علماء الأمصار ، فصنف سُنَنَهُ ، وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل . قال أبو داود : « ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه » وما كان منها ضعيفاً صرح بضعفه ، وما كان فيه علة بينها بوجه يعرفه الخائض في هذا الشأن ، وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم ودهب إليه ذاهب ، ولذلك صرح الفزالي وغيره بأن كتابه كافٍ للمجتهد .

ورابعهم : أبو عيسى الترمذي ، وكأنه استحسَن طريقة الشيخين حيث بينا وما أهما ، وطريقة أبي داود حيث جمع كل ما دهب إليه ذاهب ، فجمع كلتا الطريقتين وراود عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، فجمع كتاباً جامعاً واختصر طرق الحديث اختصاراً لطيفاً ، فذكر واحداً ، وأوماً إلى ما عداه ، وبين أمر كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو ضيف أو منكر ، وبين وجه الضعف ، ليكون الطالب على بصيرة من أمره ، فيعرف ما يصلح للاعتبار عما دونه ، وذكر أنه مستفيض أو غريب . وذكر مذاهب الصحابة وفقهاء الأمصار ، وسمى من يحتاج إلى التسمية ، وكفى من يحتاج إلى الكنية ، ولم يدع خفاء لمن هو من رجال العلم ؛ ولذلك يقال : إنه كافٍ للمجتهد ، مغنٍ للمقلد .

« وكان بإزاء هؤلاء في عصر مالك وسفيان ومقدم قوم لا يكرهون المسائل ، ولا يهابون الفتيا ، ويقولون : على الفقه بناء الدين ، فلا بد من إشاعته ، ويهابون رواية حديث رسول الله ﷺ ، والرفع إليه ، حتى قال الشعبي : على من دون النبي ﷺ أحبُّ إلينا ، فإن كان

فيه زيادة أو نقصان ، كان على من دون النبي ﷺ . وقال إبراهيم : أقول : قال عبد الله وقال علقمة أحبُّ إلينا . وكان ابن مسعود إذا حدث عن رسول الله ﷺ رَبَّكَ (١) وجهه وقال : هكذا أو نحوه . وقال عمر حين بعث رهطاً من الأنصار إلى الكوفة : إنكم تأتون الكوفة فتأتون قومًا لهم أزرٌ (٢) بالقرآن ، فيأتونكم فيقولون : قدم أصحاب محمد ، فيأتونكم ، فيسألونكم عن الحديث ، فأقلُّوا الرواية عن رسول الله ﷺ . قال ابن عون : كان الشعبي إذا حاده شيء اتقى ، وكان إبراهيم يقول ويقول (أخرج هذه الآثار الداربي) . « فوقع تدوين الحديث والفقه والمسائل من حاجتهم بموقع من وجه آخر ، وذلك أنه لم يكن عندهم من الأحاديث والآثار ، ما يقدرون به على استنباط الفقه على الأصول التي اختارها أهل الحديث ، ولم تنشر صدورهم للنظر في أقوال علماء البلدان ، وجمعها والبحث عنها ، واثمروا أنفسهم في ذلك ، وكانوا يعتقدوا في آئمتهم أنهم في الدرجة العليا من التحقيق ، وكان قلوبهم أميل شيء إلى أصحابهم ، كما قال علقمة : هل أحد منهم أثبت من عبد الله ؟ وقال أبو حنيفة : إبراهيم أفقه من سالم ، ولولا فضل الصحبة لقلت : علقمة أفقه من ابن عمر ؛ وكان عندهم من الفطانة والحسد وسرعة انتقال الذهن من شيء إلى شيء ما يقدرون به على تخريج جواب المسائل على أقوال أصحابهم ، و « كُلُّ مَيَّسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ » (٣) و « كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ » (٤) مهدوا الفقه على قاعدة التخريج ، وذلك أن يحفظ كل أحد كتاب من هو لسان أمحابه وأعرفهم بأقوال القوم ، وأصحهم نظراً في الترجيح ، فيتأمل في كل مسألة وجه الحكم ، فكما سئل عن شيء أو احتاج إلى شيء ، رأى فيما يحفظه من تصريحات أمحابه ، فإن وجد الجواب فيها ، وإلا نظر إلى عموم كلامهم ، فأجراه على هذه الصورة أو إشارة ضمنية الكلام ، فاستنبط منها ، وربما كان لبعض الكلام إعلاء أو اقتضاء يفهم القصود ، وربما كان للمسألة المصريح بها نظيرٌ يحمل عليها ، وربما نظروا في علة الحكم المصريح به بالتخريج أو باليسر والحذف ، فأداروا حكمه على غير المصريح به ، وربما كان له

(١) تريد : تميز . (٢) أي صوت بالكاء .

(٣) أخرجه الشيخان في الصحيحين . (٤) المؤمنون ، الآية ٥٤ .

كلامان ، لو اجتماعا على هيئة القياس الافتراضى أو الشرطى ، أنتجا جواب السألة ؛ وربما كان فى كلامهم ما هو معلوم بالثالث والقسمه ، غير معلوم بالحد الجامع المانع ، فيرجعون إلى أهل اللسان ، ويتكفون فى تحصيل داتياته ، وترتيب حدّ جامع مانع له ، وضبط مبهمه ، وتمييز مشكله ، وربما كان كلامهم محتملاً بوجهين ، فينظرون فى ترجيح أحد المحتملين ، وربما يكون تقريب الدلائل خفياً ، فيبينون ذلك ؛ وربما استدل بعض المخرجين من فعل أئمتهم وسكوتهم ونحو ذلك ، فهذا هو التخريج ، ويقال له : القول المخرج لفلان كذا على مذهب فلان أو على أصل فلان ، أو على قول فلان ، وحواب السألة كذا وكذا ، ويقال لهؤلاء : المجتهدون فى المذهب ، وعنى هذا الاحتماد على هذا الأصل من قال : من حفظ النسوط كان عنهداً ! أى : وإن لم يكن له علم برواية أصلاً ، ولا بحديث واحد ، فوقع التخريج فى كل مذهب ، وكثر ، فأى مذهب كان أصحابه مشهورين وسَدَّ إليهم القضاء والإفتاء ، واشتهر نصاييمهم فى الناس ، ودرسوا درساً ظاهراً انتشر فى أقطار الأرض ، ولم يزل يُنشر كل حين ، وأى مذهب كان أصحابه خامين ، ولم يولوا القضاء والإفتاء ، ولم يرغب فيهم الناس اندرس بعد حين » انتهى .

٢٥ — بياره مال الناس فى الصدر الأوّل وبعده

قال الإمام أبو زيد الدبوسى رحمه الله تعالى فى تقويم الأدلة : « كان الناس فى الصدر الأوّل — أعنى : الصحابة والتابعين والصالحين بينون أمورهم على الحجة ، فكانوا يأخذون بالكتاب ثم بالسنة ، ثم بأقوال مَنْ بَعْدَ رسول الله ﷺ ما يصحُّ بالحجة ؛ فكان الرجل يأخذ بقول عمر فى مسألة ، ثم يخالفه بقول عليّ فى مسألة أخرى . وقد ظهر من أصحاب أبى حنيفة أنهم وافقوه مرة ، وخالفوه أخرى ، بحسب ما تنضح لهم الحجة ، ولم يكن المذهب فى الشريعة عمرياً ، ولا علويّاً ، بل النسبة كانت إلى رسول الله ﷺ ، فكانوا قروناً أننى عليهم رسول الله ﷺ بالخبر ، فكانوا يرون الحجة لا علماءهم ، ولا نفوسهم ، فلما ذهبت

التقوى عن عامة القرن الرابع ، وكسأوا عن طلب الحُجَج ، جعلوا علماءهم حجة وأتيعوهم ، فصار بعضهم حنفياً ، وبعضهم مالكيّاً ، وبعضهم شافعيّاً ، ينصرون الحجة بالرجال ، ويمتقدون الصحة بالميلاد على ذلك المذهب ، ثم كل قرن بعدهم اتبع عاله كيف ما أصابه بلا تمييز ، حتى تبدلت السنن بالبدع ، فضل الحق بين الهوى « انتهى .

وقال العلامة الدهلوى فى الحجة البالغة ، فى باب حكاية حال الناس قبل المئة الرابعة وبعدها ^(١) : « اعلم أن الناس كانوا قبل المئة الرابعة غير مجتمعين على التقليد الخالص لمذهب واحد بعينه . قال أبو طالب المكي فى قوت القلوب : إن الكتب والمجموعات محدثة ، والقول بمقالات الناس ، والفُتْيَا بمذهب الواحد من الناس ، واتخاذ قوله ، والحكاية له من كل شيء ، والتفقه على مذهبه ، لم يكن الناس قديماً على ذلك فى القرنين الأول والثانى » . انتهى .

قال الدهلوى قدس سره : « وبعد القرنين ، حدث فيهم شيء من التخريج ، غير أن أهل المئة الرابعة لم يكونوا مجتمعين على التقليد الخالص على مذهب واحد ، والتفقه له ، والحكاية لقوله ، كما يظهر من التتبع ، بل كان فيهم العلماء والامة ، وكان من خبر العامة أنهم كانوا فى المسائل الإجماعية التى لا اختلاف فيها بين المسلمين ، أو جمهور المجتهدين . لا يقلدون إلا صاحب الشرع ، وكانوا يتعلمون من الوضوء والنفل والصلاة والزكاة ونحو ذلك من آدابهم أو معلمى بلدانهم ، فيمشون حسب ذلك ، وإذا وقعت لهم واقعة استفتوا فيها أى مفت وجدوا من غير تعيين مذهب ، وكان من خبر الخاصة أنه كان أهل الحديث منهم يشتغلون بالحديث ، فيخلص إليهم من أحاديث النبي ﷺ وآثار الصحابة ما لا يحتاجون معه إلى شيء آخر فى المسألة من حديث مستفيض أو صحيح قد عمل به بعض الفقهاء ، ولا عندهم لئلا يترك العمل به ، أو أقوال متظاهرة لجمهور الصحابة والتابعين ، مما لا يحسن مخالفتها . فإن لم يجد - أى أحدهم - فى المسألة ما يطمئن به قلبه ، لتعارض النقل وعدم وضوح الترجيح ، ونحو ذلك ، رجع إلى كلام بعض من مضى من الفقهاء ، فإن وجد قولين اختار

أوتقهما ؟ سواء كان من أهل المدينة أو من أهل الكوفة ، وكان أهل التخرج منهم يخرجون فيما لا يجدونه مصرحاً ، ويجهدون في الذهب ، وكان هؤلاء ينسبون إلى مذهب أصحابهم فيقال : فلان شافعي ، وفلان حنفي ، وكان صاحب الحديث أيضاً قد ينسب إلى أحد المذاهب لكثرة موافقته له ، كالنسائي والبيهقي ، ينسبان إلى الشافعي ، فكان لا يتولى القضاء ولا الإفتاء إلا مجتهد ، ولا يسمى الفقيه إلا مجتهد ، ثم بعد هذه القرون ، كان ناس آخرون ذهبوا عيناً وشمالاً - وحدث فيهم أمور ، منها الجدل والخلاف في علم الفقه . وتفصيله - على ما ذكره النزالي ، أنه لما انقضى عهد الخلفاء الراشدين المهديين ، أفضت الخلافة إلى قوم تولوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى والأحكام ، فاضطروا إلى الاستعانة بالفقهاء ، وإلى استصحابهم في جميع أحوالهم ، وقد كان بقي من العلماء من هو مستمر على الطراز الأول ، وملازم صفو الدين ، فكانوا إذا طلبوا هربوا وأعرضوا ، فرأى أهل تلك الأعصار عز العلماء ، وإقبال الأئمة عليهم ، مع إعراضهم ، فأشربوا بطلب العلم توصلاً إلى نيل المرز ، ودرك الجاه ، فأصبح الفقهاء ، بعد أن كانوا مطلوبين طالبيين ، وبعد أن كانوا أعزة بالإعراض عن السلاطين ، أذلة بالإقبال عليهم ، إلا من وفقه الله . وقد كان من قبلهم قبه صنف ناس في علم الكلام ، وأكثروا القول والقليل ، والإيراد والجواب ، وتمهيد طرق الجدل ، فوق ذلك منهم بموقع من قبل أن كان من الصدور واللوك من حالت نفسه إلى المناظرة في الحق ، وبيان الأولى من مذهب الشافعي وأبي حنيفة رحمه الله ، فترك الناس الكلام وفنون السلم وأقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة رحمه الله على الخصوص ، وتساهلوا في الخلاف مع مالك وسفيان وأحمد بن حنبل وغيرهم وزعموا أن غرضهم استنباط دقائق الشرع ، وتقرير علل المذهب ، وتمهيد أصول الفتاوى ، وأكثروا فيها التصانيف والاستنباطات ، ورتبوا فيها أنواع المجادلات والتصنيفات ، وهم مستغترون عليه إلى الآن ، لسنا ندرى ما الذي قدر الله تعالى فيما بعدها من الأعصار ، انتهى حاصله . ومنها : أنهم اطمأنوا بالتقليد ودب التقليد في صدورهم ديب النمل ، وهم لا يشعرون . وكان سبب ذلك تراحم الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم ، فإنهم لما وقعت فيهم المزاخمة في الفتوى ، كانت كل من أفتى

بشيء نوقض في فتواه ورد عليهم ، فلم ينقطع الكلام إلا بمصير إلى تصريح رجل من المتقدمين في المسألة . وأيضاً جور القضاة ، فإن القضاة لما جأراً أكثرهم ، ولم يكونوا أئمة لم يقبل منهم إلا ما لا يريب العامة فيه ، ويكون شيئاً قد قيل من قبل . وأيضاً جهل رؤوس الناس ، واستفتاء الناس من لا علم له بالحديث ، ولا بطريق التخريج كما ترى ذلك ظاهراً في أكثر المتأخرين ، وقد نبه عليه ابن المهام وغيره ، وفي ذلك الوقت يسمى غير المجتهد فقيهاً . ومنها : أن أقبل أكثرهم على التعمقات في كل فن ، ففهم من زعم أنه يؤسس علم أسماء الرجال ، ومعرفة مراتب الجرح والتعديل ثم خرج من ذلك إلى التاريخ : قديمه وحديثه . ومنهم من تفحص عن نوادر الأخبار وغرائبها ، وإن دخلت في حد الموضوع . ومنهم من أكثر القول والقليل في أصول الفقه ، واستنبط كلُّ لأصحاب قواعد جدلية ، فأورد خاستقصى ، وأجاب وتفصّل ، وعرف ، وقسم ، وحرر ، طوّل الكلام تارة ، وتارة اختصر . ومنهم من ذهب إلى هذا بفرض الصور المستعمدة التي من حقها أن لا يتعرض لها عاقل ، وبفحص العمومات والإيحاءات من كلام المخرجين فن دونهم ، مما لا يرتضى استماعه عالم ولا جاهل . وقتنة هذا الجدل والخلاف والتمقّق ، قريبة من الفتنة الأولى حين تشاجروا في الملك ، واتصر كل زجل لصاحبه : فكما أعقبت تلك ملكاً عضواً ، ووقائع صماء عمياء ، فكذلك أعقبت هذه جهلاً واختلاطاً وشكوكاً ووهماً ما لها من إرجاء . فنشأت بعدهم قرون على التقليد الصرف ، لا يميزون الحق من الباطل ، ولا الجدل عن الاستنباط . خالفه يومئذ هو الثرثار المتشدق الذي حفظ أقوال الفقهاء ، قويا وضيئفا ، من غير تمييز ، وسزدها يشقّقة شديده . والمحدث من عدّ الأحاديث ، صحيحها وسقيمها ، وهذا ما تكهّن الأئمة بقوة لحية . ولا أقول ذلك كنيّاً مطرداً ، فإن لله طائفة من عباده ، لا يضرهم من خذلهم ، وهم حجة الله في أرضه ، وإن قلوا^(١) .

« ولم يأت قرن بعد ذلك إلا وهو أكثر فتنة ، وأوفر تقليداً ، وأشدّ اثراً للأمانة

(١) يعني ملك الحديث عند أحد والشيخين عن معاوية مرقوعاً : « لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله

لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس » ..

من صدور الرجال ، حتى اطمأنوا بترك الخوض في أمر الدين ، وبأن يقولوا : « إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ، وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ » ^(١) وإلى الله المشتكى ، وهو المستعان ، وبه الثقة وعليه التكلان » انتهى كلام ولي الله الدهلوي ، وقد سبقه إلى كشف هذه الأسرار الشيخ الأكبر قدس سره في الفتوحات السكية حيث قال في الباب الثامن عشر وثلاثمائة ، في معرفة منزل نسخ الشريعة المحمدية وغير المحمدية ، بالأعراض النفسية - عاونا الله وإياكم من ذلك ما نصه - بعد أبيات صدر بها هذا الباب :

« اعلم - وفقنا الله وإياك - أيها الولي الحليم ، والصفي الكريم ، أنا زوينا في هذا الباب عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أساب من عرضه ، فجاء إليه يستحله من ذلك ، فقال له : يا ابن عباس ! إنني قد نلت منك ، فاجعلني في حلٍّ من ذلك . فقال : أعوذ بالله أن أحلَّ ما حرم الله ! إن الله قد حرم أعراض المسلمين ، فلا أحله ، ولكن ، غفر الله لك . فانظر : ما أعجب هذا التصريف ، وما أحسن العلم . ومن هذا الباب حَافُ الإنسان على ما أبيح له فله أن لا يفعله ، أو يفعله ، ففرض الله تحلة الأيمان ، وهو من يلب الاستدراج والمكر الإلهي ، إلا لمن عصمه الله بالتنبيه عليه ، فأنتم شارب إلا الله تعالى ، قال لنبيه ﷺ : « لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ » ^(٢) ولم يقل له : « بما رأيت » . بل عاتبه سبحانه وتعالى ، لما حرم على نفسه باليمين ، في قضية عائشة وحفصة ^(٣) ، فقال تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ؟ لَتَلَتْنِي مَرْثَاةً أَوْ زَوْجَاكِ ؟ » ^(٤) فكان هذا مما أرتته نفسه . فهذا يدل أن قوله تعالى « بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ » أنه ما يوحى به إليه ، لا ما يراه في رأيه . فلو كان الدين بالرأى لكان رأى النبي ﷺ أولى من رأى كل ذي رأى ، فإذا كان هذا حال النبي ﷺ ، فيما رآته نفسه فكيف رأى من ليس بمعصوم ؟ ومن الخطأ أقرب إليه من الإصابة ؟ فدل أن الاجتهاد الذي ذكره رسول الله ﷺ إنما هو في طلب

(١) سورة الزخرف الآية ٢٢ . (٢) سورة النساء الآية ١٠٤ .

(٣) أخرجه الشيخان وأبو داود والسنن في التفسير والأيمان والتدوير والأشربة وغيرها

(٤) سورة التحريم الآية ١ .

الدليل على تعيين الحكم في المسألة الواقعة ، لا في تشريع حكم في النازلة ، فإن ذلك شرع لم يأذن به الله . ولقد أحرني القاضي عبد الوهاب الأسدي الإسكندري بمكة الشرفة سنة تسع وتسعين وخمسمائة قال : رأيت رجلاً من الصالحين بعد موته في المنام ، فسألته ما رأيت ؟ فذكر أشياء ؛ منها : قال : ولقد رأيت كتباً موضوعة ، وكتباً مرفوعة ، فسألت ما هذه الكتب المرفوعة ؟ ف قيل لي : هذه كتب الحديث . فقلت : وما هذه الكتب الموضوعة ؟ ف قيل لي : هذه كتب الرأي ، حتى يسأل عنها أصحابها . فرأيت الأمر فيه شدة .

« اعلم - وفقنا الله وإياك - أن الشريعة ، هي المحجة الواضحة البيضاء ، محجة السعداء ، وطريق السعادة ، من مشى عليها نجاً ، ومن تركها هلك ، قال ^(١) رسول الله ﷺ لما أنزل عليه قوله تعالى : « وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ » ^(٢) حط رسول الله ﷺ في الأرض خطاً ، وخط خطوطاً على جانبي الخط ، يميناً وشمالاً ، ثم وصع ﷺ إصممه على الخط ، وقال تالياً : « وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمٌ ، فَاتَّبِعُوهُ ، وَلَا تَتَّبِعُوا السُّلُوكَ ، وأشار إلى تلك الخطوط التي خطها عن يمين الخط ويساره « فَتَفَرَّقَ بِكُمُ عَنْ سَبِيلِهِ » . وأشار إلى الخط المستقيم . ولقد أحرني بمدينة « سلا » - مدينة بالقرب على شاطئ البحر المحيط ، يقال لها : منقطع التراب ، ليس وراءها أرض - رجل من الصالحين الأكبر من عامة الناس ، قال : رأيت في النوم محجة بيضاء مستوية ، عليها نور سهلة ، ورأيت عن يمين تلك المحجة وشمالها خنادق وشعاً وأودية ، كلها شوك ، لا تسلك لضيقها ، وتوَعَّرَ مسالكها ، وكثرة شوكة ، والظلمة التي فيها ، ورأيت جميع الناس يخبطون فيها خبط عشواء ، ويتركون المحجة البيضاء السهلة ، وعلى المحجة رسول الله ﷺ ، وتقر قليل معه يسير وهو ينظر إلى من خلفه ، وإذا في الجماعة متأخر عنها ، لكنه عليها ، الشيخ أبو إسحاق إبراهيم ابن قرقور المحدث ، كان سيداً فاضلاً في الحديث ، اجتمعتُ بآبائه ، فكان يفهم عن رسول الله ﷺ أنه يقول له : ناد في الناس بالرجوع إلى الطريق ، فكان ابن قرقور يرفع صوته ويقول

في ندائه ، ولا من داع ، ولا من متداع : « هلموا إلى الطريق هلموا » قال : فلا يجيبه أحد ، ولا يرجع إلى الطريق أحد .

« وأعلم أنه لما غلبت الأهواء على النفوس ، وطلبت العلماء المراتب عند الملوك ، تركوا المحجة البيضاء ، وجنحوا إلى التأويلات البعيدة ، لينفذوا أغراض الملوك فيما لهم فيه هوى نفس ، ليستندوا في ذلك إلى أمر شرعي ، مع كون الفقيه ربما لا يمتد ذلك ، ويقتى به . وقد رأينا منهم جماعة على هذا ، من قضاتهم وفقهائهم . ولقد أخبرني الملك الظاهر غازي ابن الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب — وقد وقع بيني وبينه في مثل هذا كلام — فتأدي بملوك وقال : جئني بالحرمدان : فقلت ما شأن الحرمدان ؟ قال أنت تنكر على ما يجري في بلدك ومملكتي من المنكرات والظلم ، وأنا والله أعتقد مثل ما تعتقد أنت فيه من أن ذلك كله منكر ، ولكن والله ياسيدي ، مامنه منكر إلا بفتيا فقيه وخط يده عندي يجوز ذلك ، فعليهم لعنة الله . ولقد أثناني فقيه ، هو فلان — وعين لي أفضل فقيه عنده في بلده في الدين والتشرف — بأنه لا يجب على صوم شهر رمضان هذا بعينه ، بل الواجب على شهر في السنة ، والاختيار لي فيه أي شهر شئت من شهور السنة . قال السلطان : قلتمته في باطني ، ولم أظهر له ذلك — وهو فلان ، فسماء لي — رحم الله جميعهم .

« فليعلم أن الشيطان قد مكنته الله من حضرة الخيال ، وجعل له سلطانا فيها ، فإذا رأى أن الفقيه يميل إلى هوى يعرف أنه لا يرضى عند الله ، زين له سوء عمله بتأويل غريب ، يمد له فيه وجها يحسنه في نظره ، ويقول له : إن الصدر الأول قد دانوا الله بالأي وقاس العلماء في الأحكام ، واستنبطوا الملل للأشياء ، فطردوها ، وحكموا في السكوت عنه بما حكموا به في المنصوص عليه ، لالة الجامعة بينهما ، والالة من استنباطه ، فإذا مهد له هذا السبيل ، جنح إلى نيل هواه وشهوته بوجه شرعي في زعمه ، فلا يزال هكذا فله في كل ماله أو لسلطانه فيه هو نفس ، ويرد الأحاديث النبوية ويقول : لو أن هذا الحديث يكون صحيحاً ، وإن كان صحيحاً يقول : لو لم يكن له خبر آخر يمارضه وهو ناسخ له ، لقال به الشافعي إن كان هذا الفقيه شافعيًا — أو قال به أبو حنيفة — إن كان الرجل حنفياً — وهكذا قول أتباع هؤلاء

الأئمة كلهم ، ويرون أن الحديث والأخذ به مضلة وأن الواجب تقليد هؤلاء الأئمة وأمنائهم فيما حكموا به ، وإن عارضت أقوالهم الأخبار النبوية ، فالأولى الرجوع إلى أقوالهم وترك الأخذ بالأخبار والكتابات والسنة . فإن قلت لهم : قد رويناه عن الشافعي رحمه الله أنه قال : إذا أتاكم الحديث يمرض قولي ، فاضربوا بقولي الخاطئ وخذوا بالحديث فإن مذهبي الحديث ، وقد رويناه عن أبي حنيفة أنه قال لأصحابه : حرام على كل من أفتى بكلامى ما لم يعرف دليلي . وما رويناه شيئاً من هذا عن أبي حنيفة إلا من طريق الحنفيين ، ولا عن الشافعي إلا من طريق الشافعية ، وكذلك المالكية والحنابلة . فإذا ضايقهم في مجال الكلام هربوا وسكتوا . وقد جرى لنا هذا معهم مراراً بالترب وبالشرق ، فامنهم أحد على مذهب من زعم أنه على مذهبه ، فقد اتسخت الشريعة بالأهواء . وإن كانت الأخبار الصحاح موجودة مسطرة في الكتب الصحاح . وكتب التواريخ بالتجريح والتعديل موجودة والأسانيد محفوظة مصونة من التغير والتبديل ، ولكن إذا ترك العمل بها ، واشتغل الناس بالرأى ، ودانوا أنفسهم بفتاوى المتقدمين ، مع معارضة الأخبار الصحاح لها ، فلا فرق بين عدمها وجودها ، إذ لم يبق لها حكم عندهم . وأى نسح أعظم من هذا . وإذا قلت لأحدهم في ذلك شيئاً يقول لك : هذا هو المذهب ، وهو والله كاذب ، فإن صاحب المذهب قال له : إن عارض الخبر كلامى ، نفخ بالحديث وأترك كلامى في الحس ، فإن مذهبي الحديث . فلو أنصف لكان على مذهب الشافعي من ترك كلام الشافعي للحديث المعارض ، فأنه يأخذ بيد الجميع . انتهى كلام الشيخ الأكبر قدس سره .

٣٦ - فتوى الإمام تقي الدين أبي العباس فيمن نفخ على مذهب

ثم اشتغل بالحديث فرأى في مذهبه ما يخالف الحديث كيف يعمل ؟

سئل شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ، عليه الرحمة والرضوان ، عن رجل نفخ على مذهب من المذاهب الأربعة ، وتبصر فيه ، واشتغل بمدح الحديث ، فوجد أحاديث

صحيحة لا يعلم لها ناسخاً ولا مخصصاً ولا معارضاً ؛ وذلك المذهب فيه ما يخالف تلك الأحاديث ، فهل له العمل بالمذهب ، أو يجب عليه الرجوع إلى العمل بالحديث ومخالفة مذهبه؟ فأجاب رحمه الله تعالى : « قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع ، أن الله تعالى افترض على العباد طاعته وطاعة رسوله ، ولم يوجب على هذه الأمة طاعة أحد بعينه في كل ما أمر به ونهى عنه إلا رسوله ﷺ ، حتى كان صديق الأمة وأفضلها بعد نبيها ﷺ ، ورضي عنه يقول : « أطيعوني ما اطعت الله ، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم » . واتفقوا كلهم على أنه ليس أحد معصوماً في كل ما أمر به ونهى عنه ، إلا رسول الله ﷺ ، ولهذا قال غير واحد من الأئمة : كل أحد يؤخذ من كلامه ويترك ، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهؤلاء الأئمة الأربعة قد نهوا الناس عن تقليدهم في كل ما يقولونه ، وذلك هو الواجب وقال أبو حنيفة : « هذا رأيي ، وهذا أحسن ما رأيت ، فمن جاء برأي خير منه قبلناه » ولهذا لما اجتمع أفضل أصحابه أبو يوسف بإمام دار الهجرة مالك بن أنس ، وسأله عن مسألة الصاع ، وصدقة الخضروات ، ومسألة الأحياس ، فأخبره مالك بما دلت عليه السنة في ذلك ، فقال : رجعت لقولك يا أبا عبد الله ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت . ومالك رحمه الله كان يقول : « إنما أنا بشر أصيب وأخطئ فأعرضوا قولي على الكتاب والسنة » . أو كلام هذا معناه . والشافعي رحمه الله كان يقول : « إذا صح الحديث بخلاف قولي فأعرضوا بقولي الخاطئ . وإذا رأيت الحجة موضوعة على طريق فهي قولي » . وفي مختصر المزني لما اختصره ذكر أنه اختصره من مذهب الشافعي لمن أراد معرفة مذهبه ، قال مع إعلامه به عن تقليده وتقليد غيره من العلماء . والإمام أحمد رحمه الله كان يقول : « من ضيق علم الرجل أن يقلد دينه الرجال . قال : « لا تقلد دينك الرجال ، فإنهم لم يسلموا أن ينلوا » . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (١) : « من يريد الله به خيراً يَفْقَهُهُ في الدين . . » ولازم ذلك أن من لم يفقهه في الدين لم يرد الله به خيراً فيكون التفقه في الدين فرضاً . والتفقه في الدين معرفة الأحكام الشرعية بأدلتها السمعية

(١) أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث معاوية وغيره .

فمن لم يعرف ذلك لم يكن متفهماً في الدين . لكن من الناس من قد يمجز عنها ، فيزعمه ما يقدر عليه . وأما القادر على الاستدلال ، فقول : يحرم عليه التقليد مطلقاً ؛ وقيل : يجوز مطلقاً . وقيل : يجوز عند الحاجة ، كما إذا ضاق الوقت عند الاستدلال . وهذا القول أغدل الأقوال إن شاء الله تعالى . والاجتهاد ليس هو امراً لا يقبل التجزؤ ، والانقسام ، بل يكون الرجل يجتهد في فن أو باب أو مسألة دون فن وباب ومسألة وكل فاجتهاده بحسب وسعه . فمن نظر في مسألة قد تنازع العلماء فيها ، فرأى مع أحد القولين نصواً لم يعلم لها مارضاً بعد نظر مثله ، فهو بين الأمرين : إما أن يتبع قول القائل الآخر لمجرد كونه الإمام الذي اشتهل على مذهبه ، ومثل هذا ليس بحجة شرعية . بل مجرد عادة تمارضها عادة غيره واشتغاله بمذهب إمام آخر ، وإما يتبع القول الذي ترجح بنظره بالنصوص الدالة عليه ، فيثبت موافقته لإمام يقاوم به ذلك الإمام ، وتبقى النصوص النبوية سالمة في حقه عن المارض بالعمل . فهذا هو الذي يصلح . وإنما نزلنا هذا التزل ، لأنه قد يقال إن نظر هذا قاصر . وليس اجتهاده تاماً في هذه المسألة لضعف آلة الاجتهاد في حقه ، أما إذا قدر على الاجتهاد التام الذي يمتد منه أن القول الآخر ليس معه ما يدفع النص فهذا يجب عليه اتباع النصوص . وإن لم يفعل ، كان متبعاً للظن ، وما تهوى الأنفس وكان من أكبر العصاة لله ولرسوله بخلاف من يكون للقول الآخر حجة راجحة على هذا النص ، ويقول : « أنا لا أعلمها » فهذا يقال له : قال الله تعالى « فَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ »^(١) وقال النبي ﷺ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »^(٢) والذي تستطيعه من العلم والفقه في هذه المسألة قد دل على أن حكمتك في ذلك حكم المجتهد المستقل إذا تغير اجتهاده ، وانتقال الإنسان من قول إلى قول لأجل ما تبين له من الحق ؛ هو محمود فيه ، بخلاف إقراره على قول لا حجة معه عليه ، وترك القول الذي وضحت حجته ، أو الانتقال عن قول إلى قول بمجرد عادة ، واتباع هوى ، فهذا مذموم . وإذا كان للقلد قد سمع الحديث وتركه ، لاسيما إذا كان قد رواه أيضاً ، عدل ، فمثل هذا وحده لا يكون عذراً في ترك النص ، فمن ترك الحديث لاعتقاده أنه لم يسمع ،

(١) سورة التباين الآية ١٦ (٢) أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة .
(٣٠ - قواعد الحديث)

أو راويه مجهول ، ونحو ذلك ، ويكون غيره قد علم صحته وثقة راويه ، فقد زال عذر ذلك . في حق هذا . ومن ترك الحديث لاعتقاده أن ظاهر القرآن يخالفه ، أو القياس ، أو عمل لبعض الأمصار ؛ وقد تبين لآخر أن ظاهر القرآن لا يخالفه ، وأن نص الحديث الصحيح مقدم على الظواهر . ومقدم على القياس والعمل ، لم يكن عذر ذلك الرجل عذراً في حقه . فإن ظهور الدارك الشرعية للأذهان وخفاءها عنها أمر لا يضبط طرفاه ، لاسيما إذا كان التارك للحديث معتقداً أنه يترك العمل به المهاجرون والأنصار ، أهل المدينة النبوية وغيرها الذين يقال إنهم لا يتركون الحديث إلا لاعتقادهم أنه منسوخ أو معارض بأرجح ، وقد بلغ من بعدهم أن المهاجرين والأنصار لم يتركوه ، بل قد عمل به بعضهم أو من سمع منهم ، ونحو ذلك مما يقدر في هذا المعارض للنص . وإذا قيل لهذا المستفتي المسترشد : أنت أعلم أم الإمام القلاني ؟ كانت هذه بمعارضة فاسدة ، لأن الإمام القلاني قد خالفه في هذه المسألة من هو نظيره من الأئمة ، ولست من هذا ولا من هذا ، ولكن نسبة هؤلاء الأئمة إلى نسبة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي ومعاذ ونحوهم إلى الأئمة وغيرهم ، فكأن هؤلاء الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع ، فإذا تنازعوا في شيء ردّوه إلى الله ورسوله ، وإن كان بعضهم قد يكون أعلم في مواضع آخر . وكذلك موارد النزاع بين الأئمة . وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود رضي الله عنهما في مسألة تيمم الجنب ، وأخذوا بقول أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وغيره لما احتج بالكتاب والسنة ؛ وتركوا قول عمر في دية الأصابع ، وأخذوا بقول معاوية بن أبي سفيان ، لما كان من السنة أن النبي ﷺ قال : « هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَالَا » وقد كان بعض الناس ينظر ابن عباس رضي الله عنهما في التمتع فقال له : قال أبو بكر وعمر ، فقال ابن عباس : يوشك أن ينزل عليكم حجارة من السماء ! أقول : قال رسول الله ﷺ . وتقولون : قال أبو بكر وعمر . وكذلك ابن عمر رضي الله عنهما لما سأله عنها ، فأمر بها ، فعارضوه بقول عمر ، فبين لهم أن عمر لم يرد ما يقولونه ، فألحوا عليه ، فقال لهم : أرسول الله أحق أن يتبع أم عمر ؟ مع علم الناس بأن أبا بكر وعمر أعلم من ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ! ولو فتح هذا الباب لأوجب أن يُعرض عن أمراء الله ورسوله ، وبقي كل إمام في

أَتَبَاعَهُ بِعِزَّةِ النَّبِيِّ فِي أُمَّتِهِ . وَهَذَا تَبْدِيلٌ لِلدِّينِ وَشَبِيهٌ بِمَا عَابَ اللَّهُ بِهِ النَّصَارَى فِي قَوْلِهِ :
 « اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا
 إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ! سُبْحَانَ عَمَّا يُشْرِكُونَ » ^(١) وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ . اهـ كلام الإمام
 تقي الدين قدس سره .

٢٧ - بيان معرفة الحق بالدليل

قال الإمام الراباني أبو العباس أحمد الشهير بزروق المغربي قدس الله سره في كتابه
 « قواعد التصوف » :

« فاعلم : - العلماء مصدقون فيما ينقلون ، لأنه موكلون لأمانتهم ، مبحوث معهم
 فيما يقولون ، لأنه نتيجة عقولهم ، والعصمة غير ثابتة لهم ، فليزم التبصّر طلباً للحق
 والتحقيق ، لا اعتراضاً على القائل والناقل . ثم إن أتى للتأخر بما لم يُسبق إليه ، فهو على
 رتبته ، ولا يلزمه القدح في التقدم ، ولا إساءة الأدب معه ، لأن ما ثبت من عدالة التقدم
 قاضٍ برجوعه للحق عند بيانه لو سمعه » . انتهى .

وقال الأصفهاني في « أطباق الذهب » في المقالة الثالثة والثلاثين : « مَثَلُ الْقَلَدِ بَيْنَ
 يَدَيِ الْحَقِّ ، كَالضَّرِيرِ عِنْدَ الْبَصِيرِ الْحَدِثِ ؛ وَمِثْلُ الْحَكِيمِ وَالْحَشْوَى ، كَالْمَيْتَةِ وَالشَّوَى .
 مَا الْقَلَدُ إِلَّا جِلٌّ مَخْشَوْشٌ ، لَهُ عَمَلٌ مَخْشَوْشٌ ، قَصَارَاهُ لَوْحٌ مَنقُوشٌ . يَقَعُ بِظَوَاهِرِ الْكَلِمَاتِ ،
 وَلَا يَعْرِفُ النُّورَ مِنَ الظُّلُمَاتِ . يَرْكُضُ خَيُولَ الْخِيَالِ ، فِي ظِلَالِ الضَّلَالِ . شَفَلَهُ قَلْبُ النُّقْلِ ،
 عَنْ مُخْبَةِ الْعَقْلِ . وَأَقْنَعَهُ رَوَايَةُ الرِّوَايَةِ ، عَنْ دَرِ الدَّرَايَةِ . يَرَوِي فِي الدِّينِ عَنْ شَيْخِهِمْ ،
 كَنْ يَقُودُ الْأَعْمَى فِي لَيْلٍ مَدْلَهْمٍ . وَمَنْ عَرَفَ الْحَقَّ بِالْعَنْتِ ، تَوَرَّطَ فِي هُوَةِ الْعَنْتِ . وَالْحَقُّ
 وَرَاءَ السَّمَاعِ ، وَالْعِلْمُ بِعِزِّ الرِّقَاعِ . فَمَا أَسَدٌ مِنْ هَذِي إِلَى الْعِلْمِ وَتَزَلُّ رِبَاعِهِ ، وَأَرَى الْحَقَّ
 حَقًّا وَرُزْقَ اتِّبَاعِهِ » .

وقال أيضاً في المقالة السابعة والثلاثين : « الحق يتضح بالأدلة ، والشهور تشبه بالأهلة ، وشفاء الصدور يحصل باليلة . طالب الحق ضيف الله ، والدليل القاطع سيف الله . به يفك العلم وينشر ، وبه يقرر الحق ويقشر . ومثلُ المولود والبرهان ، كمثل المصباح والأدهان . الحجة للأحكام ، كالمهاد للخيام . إعصار الظن كدير كحصارة الدن ، ازم اليقين تكن من المتقين . فشواظ الوهم يشوى حمامة القلب شيا ، وإن الظن لا يُغنى من الحق شيئاً »^(١) انتهى .

وفي كتاب قاموس الشريعة : « لا يصح لامرئ إلا موافقة الحق ، ولا يلزم الناس طاعة أحد لأجل أنه عالم أو إمام مذهب ، وإنما يلزم الناس قبول الحق ممن جاء به على الإطلاق ونبت الباطل ممن جاء به بالاتفاق » .

وفيه أيضاً : « كل مسألة لم يخلُ الصواب فيها من أحد القولين ، ففسد أحدهما لقيام الدليل على فساده ، صح أن الحق في الآخر . قال الله تعالى : « فإذا بمدَّ الحق إلا الصَّلَاةُ ! فأتى تُصرفون ؟ »^(٢) .

وفيه أيضاً : « والذي يجرم على العالم تضییع الاجتهاد والسكوت بعد التبصرة » والإقرار بمد القطع ، حديث عبادة بن الصامت^(٣) : بايعنا رسول الله ﷺ على أن نقول الحق ونعمل به ، وأن لا تأخذنا في الله لومة لائم ، في العسر واليسر ، والمبشيط والمكروه » انتهى .

وقال الإمام مفتي مكة الشيخ محمد عبد العظيم بن ملا فروخ في رسالته « القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد » في الفصل الأول : « اعلم أنه لم يكلف الله تعالى أحداً من عباده أن يكون حنفياً أو مالكيّاً أو شافعيّاً أو حنبليّاً ، بل أوجب عليهم الإعراض بما بُعث به محمد ﷺ ، والعمل بشريعته ، غير أن العمل بها متوقف على الوقوف عليها ، والوقوف عليها له طرق . فما كان منها مما يشترك فيه العامة وأهل النظر ، كالملم بفريضة

(١) سورة النجم ، الآية ٢٨ . (٢) سورة يونس ، الآية ٣٢ .

(٣) أخرجه الشيخان وأحمد في مسنده .

الصلاة والزكاة والحج والصوم والوضوء إجمالاً ، وكالعلم بجرمة الزنا والخمر واللواط وقتل النفس ونحو ذلك مما علم من الدين بالضرورة ، فذلك لا يُتَوَقَّفُ فيه على اتباع مجتهد ومذهب معين ، بل كل مسلم عليه اعتقاد ذلك . يجب عليه ، فمن كان في العصر الأول فلا يخفى وضوح ذلك في حقه ، ومن كان في الأعصار المتأخرة ، فلوصول ذلك إلى عمله ضرورة من الإجماع والتواتر والآيات والسنن المستفيضة المصروفة بذلك في حق من وصلت إليه . وأما ما لا يُتَوَصَّلُ إليه إلا بضرب من النظر والاستدلال ، فمن كان قادراً عليه يتوفر آتاه ، وجب عليه فعله . كالأئمة المجتهدين . ومن لم يكن له قدرة عليه وجب عليه اتباع من أرشده ، إلى ما كُتِبَ به من هو من أهل النظر والاجتهاد والمدالة ، وسقط عن المأجز تكليفه في البحث والنظر لمجزئه ، لقوله تعالى : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » ^(١) وقوله تعالى : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » ^(٢) وهي الأصل في اعتماد التقليد ، كما أشار إليه المحقق الكمال بن الهمام في التحرير . انتهى .

وقال الإمام ابن الجوزي في تاليس إبليس : « اعلم أن القلْد على غير ثقة فيما قلد ، وفي التقليد إبطال لمنفعة العقل ، لأنه خافق للتأمل والتدبر . وقبيح بمن أعطى شعبة يستضيء بها أن يطمئنها ويحشئ في الظلمة . واعلم أن عموم أصحاب المذاهب يعظم في قلوبهم التفحص عن أدلة إمامهم ، فيتبعون قوله ، وينبني النظر إلى القول لا إلى القائل كما قال على رضي الله عنه للحارث بن عبد الله الأعور بن الحوطي ، وقد قال له : أنظن أن طاحنة والزبير كانا على الباطل ؟ فقال له : يا حارث ! إنه مابوس عليك ، إن الحق لا يُعرَفُ بالرجال ، اعرف الحق تعرف أهله . انتهى .

وقال ابن القيم : « فإذا جاءت هذه - أي النفس المطمئنة - بتجريد المتابعة للرسول ﷺ ، لجأت تلك - أي الأمارة - بتحكيم آراء الرجال وأقوالهم ، فأتت بالشبهة المضلة بما يمنع من كمال المتابعة ، وتقسم بالله ما مرادها إلا الإحسان والتوفيق والله يعلم أنها كاذبة وما مرادها إلا التفلت من سجن المتابعة ، إلى فضاء إرادتها وحظوظها ، وتريه - أي وتري

النفس الأمانة صاحبها - تجريد المتابعة للنبي ﷺ وتقديم قوله على الآراء في صورة تنقص العلماء وإساءة الأدب عليهم المفضى إلى إساءة الظن بهم ، وأنهم قد فاتهم الصواب فكيف لنا قوة برّده عليهم أو نحظى بالصواب دونهم ، وتقاسمهم بالله إن أرادت إلا إحساناً وتوفيقاً . « أُولَئِكَ الَّذِينَ يَتَمَنَّاهُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ، وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا » (١)

والفرق بين تجريد متابعة المعصوم وإهدار أقواله وإلغائها : أن تجريد المتابعة أن لا تقدم على ما جاء به الرسول ﷺ قول أحد ولا رأيه ، كأننا من كان ، بل تنظر في صحة الحديث أولاً ، فإذا صح ، نظر في معناه ثانياً ، فإذا تبين له ، لم يمدل عنه ، ولو خالفه من بين المشرق والمغرب . ومعاذ الله أن تتفق الأمة على ترك ما جاء به نبينا ﷺ ، بل لا بد أن يكون في الأمة من قال به ، ولو خفى عليك ، فلا تجعل جهلك بالقائل حجة على الله تعالى ورسوله ﷺ في تركه ، بل اذهب إلى النص ولا تضعف ، واعلم أنه قد قال به قائل قطعاً ولكن لم يصل إليك علمه . هذا مع حفظ مراتب العلماء وموالاتهم ، واعتقاد حرمتهم وأمانتهم ، واجتهادهم في حفظ الدين وضبطه . فهم رضى الله عنهم ، دائرون بين الأجر والأجرين ، والمنفرة ، ولكن لا يوجب هذا إهدار النصوص ، وتقديم قول الواحد منهم عليها بشبهة أنه أعلم منك ، فإن كان كذلك ، فنذهب إلى النصوص أعلم ، فهلاً وافقته إن كنت صادقاً ؟ فنعرض أقوال العلماء على النصوص ، ووزنها بها ، وخالف بها ما منها خالف النص ، لم يهدر أقوالهم ، ولم يهضم جانبهم ، بل اقتدى بهم ، فإنهم كلهم أمروا بذلك ، بل مخالفتهم في ذلك أسهل من مخالفتهم في القاعدة السلفية التي أمروا بها ، ودعوا إليها من تقديم النص على أقوالهم . ومن هذا يتبين الفرق بين تقليد العالم في جميع ما قال وبين الاستعانة بفهمه ، والاستضاءة بنور علمه . فالأول يأخذ قوله من غير نظر فيه ، ولا طلب دليله من الكتاب والسنة ، والمستعين بأفهامهم ، يجعلهم بمنزلة الدليل الأول ، فإذا وصل استغنى بدلالته عن الاستدلال بغيره ، فنأستدل بالنجم على القبة ، لم يبق لاستدلاله معنى

إذا شاهدها . قال الشافعي : أجمع الناس على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد . ومن هذا يتبين الفرق بين الحكم النزل الواجب الاتباع ، والحكم المؤول الذي غايته أن يكون جائز لإتباع ، بأن الأول هو الذي أنزل الله تعالى على رسوله ﷺ مثلاً أو غير مثلاً ، إذ أصبح وسلم من المارضة ، وهو حكمة الذي ارتضاه لعباده ، ولا حكم له سواء ، وأن الثاني أقوال المجتهدين المختلفة التي لا يجب إتباعها ، ولا يكفر ولا يفسق من خالفها ، فإن أصحابها لم يقولوا : هكذا حكم الله ورسوله قطعاً وحاشاكم عن قول ذلك ، وقد صرح عن رسول الله ﷺ النهي عنه في قوله : « وإذا حاصرت أهل حصن ، فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة رسوله ﷺ ، فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ، فإنكم أن تحفروا ذممكم وذمة أصحابكم ، أهون من أن تحفروا ذمة الله ورسوله ﷺ . وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك ، فإنك لا تدري أنصيب حكم الله أم لا . » أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، ومسلم في صحيحه من حديث بريدة - بل قالوا : اجتهدنا رأينا ، فمن شاء قبله ، ومن شاء لم يقبله ، ولم يلزم أحد منهم بقول الأئمة . قال الإمام أبو حنيفة : « هذا رأي ، فمن جاء بخير منه قبلته » ولو كان هو عن حكم الله ، لما سأل لأبي يوسف ومحمد وغيرها مخالفته فيه . وكذلك قال مالك لما استشاره هارون الرشيد في أن يجعل الناس على ما في الوطأ ، فتمه من ذلك وقال : « قد نفر أصحاب رسول الله ﷺ في البلاد ، وصار عند كل قوم من الأحاديث ما ليس عند الآخرين » . وهذا الشافعي ينهى أصحابه عن تقليده ويوصيهم بترك قوله إذا جاء الحديث بخلافه . وهذا الإمام أحمد منكراً على من كتب فتاويه ودونها ويقول : لا تقلدوني ولا تقلد فلاناً وفلاناً ، وخذ من حيث أخذوا » انتهى كلام ابن القيم ، نقله الفلاني في « إيقاظ المصم » . وقال السيد الشريف المشتهر فضله في سائر الأقطار الأمير عبد القادر الحسني الجيزاني ثم الدمشقي في مقدمة كتابه « ذكرى الدافل ، وتنبيه النافل » مانصه : « اعلموا أنه يلزم للماعل أن ينظر في القول ولا ينظر إلى قائله ، فإن كان القول حقاً قبله ، سواء كان

قائلهم مرفوعاً بالحق أو الباطل ، فإن الذهب يستخرج من التراب والترجس من البصل ،
والترياق من الحيات ، ويمتني الورد من الشوك ؛ فالماقل يعرف الرجال بالحق ، ولا يعرف
الحق بالرجال ، والكلمة من الحكمة ضالة الماقل ، يأخذها من عند كل من وجدها عنده :
سواء كان حقيراً أو جليلاً . وأقلُّ درجات العالم أن يتميز عن المائى بأُمور منها : أنه
لا يعاف العسل إذا وجده في محجمة الحجّام ، ويعرف أن الدم قذر لا يسكونه في المحجمة
ولكنه قذر في ذاته ، فإذا عدت هذه الصفة في العسل فكونه في ظرف الدم المستقدر
لا يكسبه تلك الصفة ، ولا يوجب نفرة عنه . وهذا وهم باطل غلب على أكثر الناس :
فهما نسب كلام إلى قائل حسن اعتقادهم فيه قبلوه ، وإن كان القول باطلاً ؛ وإن
نسب القول إلى من ساء فيه اعتقادهم ردّوه ، وإن كان حقاً . ودأبنا يعرفون الحق
بالرجال ، ولا يعرفون الرجال بالحق ؛ وهذا غاية الجهل والخسران . فالاحتجاج إلى الترياق
إذا هربت نفسه منه ، حيث علم أنه مستخرج من حية ، جاهلٌ ، فيلزم تنبيهه على أن
نفرتة جهل محض ، وهو سبب حرمانه من الفائدة التي هي مطلوبة ، فإن العالم هو الذي
يسهلُّ عليه إدراك الفرق بين الصدق والكذب في الأقوال ، وبين الحق والباطل في
الاعتقادات ، وبين الجليل والقيبح في الأفعال ، لا بأن يكون ملتبساً عليه الحق بالباطل ،
والكذب بالصدق ، والجميل بالقيبح ، ويصير يتبع غيره ويقلده فيما يعتقد وفيما يقول ،
فإن هذه مآهى لإسفات الجهال . والاتباعون من الناس على قسمين : قسم عالم مسعد لنفسه ومسعد
لغيره ، وهو الذي عرف الحق بالدليل لا بالتقليد ، ودعا الناس إلى معرفة الحق بالدليل ؛
لا بأن يقلدوه ، وقسم مهلك لنفسه ، ومهلك لغيره ، وهو الذي قلّد آباءه وأجداده فيما يمتقدون
ويستحسنون ، وترك النظر بعقله ودعا الناس لتقليده ، والأعمى لا يصح أن يقود العميان ،
وإذا كان تقليد الرجال مذموماً ، غير مرضى في الاعتقادات ، فتقليد الكتب أولى وأحرى
بالذم ، وإن بهيعةً تقاد ، أفضل من مقلد ينقاد ، وإن أقوال العلماء والتدنيين متضادة
متخالفة في الأكثر ، واختيار واحد منها واتباعه بلا دليل باطل ، لأنه ترجيح بلا مرجح ،
فيكون ممارساً بمثله : وكل إنسان من حيث هو إنسان ، فهو مستعد لإدراك الحقائق

على ما هي عليه ، لأن القلب النقي هو عمل العلم بالإضافة إلى حقائق الأشياء كالمرآة بالإضافة إلى صور المتلونات ، تظهر فيها كلها على التماثل ، لكن المرآة قد لا تنكشف فيها الصور لأسباب ، أحدها : نقصان صورتها كجوهر الحديد قبل أن يُدَوَّر ويشكل ويُصَقَّل ؛ والثاني لِحَبْثِهِ وصدئه ، وإن كان تامَّ الشكل ؛ والثالث : لكونه غير مقابل للجهة التي فيها الصورة ، كما إذا كانت الصورة وراء المرآة ؛ والرابع : لحجاب مُرْسَلٍ بين المرآة والصورة ؛ والخامس : للجهل بالجهة التي فيها الصورة المطلوبة ، حتى يتعذر بسببه أن يحاذي به الصورة وجهتها ، فكذلك القابُ مرآة مستعدة لأن ينجلي فيها صور المعلومات كلها ، وإن خلت القلوب عن العلوم التي خلت عنها لهذه الأسباب الخمسة ، أولها : نقصان في ذات القلب ، كقلب الصبي ، فإنه لا تنجلي له المعلومات لنقصانه ؛ والثاني : لكدورات الأشغال الدنيوية ، والخبث الذي يتراكم على وجه القلب منها ، فالإقبال على طلب كشف حقائق الأشياء ، والإعراضُ عن الأشياء الشاغلة الفاطمة هو الذي يحول القلب ويصفيه ؛ والثالث : أن يكون معدولاً به عن جهة الحقيقة المطلوبة ؛ والرابع : الحجاب ، فإن العقل المتجرد للفكر في حقيقة من الحقائق ، ربما لا تنكشف له ، لكونه محجوباً باعتقاد سبق إلى القلب وقت الصبا ، على طريق التقليد ، والقبول بحسن الظن ، فإن ذلك يحول بين القلب والوصول إلى الحق ، ويمنع أن ينكشف في القلب غير ما تلقاه بالتقليد ، وهذا حجاب عظيم ، حجب أكثر الخلق عن الوصول إلى الحق ، لأنهم محجوبون باعتقادات تقليدية رسخت في نفوسهم وجمدت عليها قلوبهم ؛ والخامس : الجهل بالجهة التي يقع فيها العنور على المطلوب ، فإن الطالب لشيء ليس يمكنه أن يحصله إلا بالتذكر للعلوم التي تناسب مطلوبه ، حتى إذا تذكرها وربتها في نفسه ترتيباً مخصوصاً ، يعرفه العلماء ، فمنذ ذلك يكون قد صادف جهة المطلوب ، فتظهر حقيقة المطلوب لقلبه ، فإن العلوم المطلوبة التي ليست فطرية ، لا تصاد إلا بشبكة العلوم الحاصلة ، بل كل علم لا يحصل إلا عن علمين سابقين ، يأتلفان ويزدوجان على وجه مخصوص ، فيحصل من ازدواجهما علم ثالث على مثال حصول النتائج من ازدواج الفعل والأثر. ثم كما أن من أراد أن يستشج فرساً لم يمكنه ذلك من حمار وبعير ، بل من

أصل. مخصوص من الخليل : الذكر والأنثى ، وذلك إذا وقع بينهما ازدواج مخصوص ، فكذلك كل علم فله أصلان مخصوصان ، وبينهما طريق مخصوص في الازدواج ، يحصل من ازدواجهما العلم المطلوب . فالجمل بتلك الأصول ، وبكيفية الازدواج ، هو المانع من العلم ، ومثاله ما ذكرناه من الجهل بالجهة التي الصورة فيها . انتهى ملخصاً .

٢٨ — بيانه أنه معرفة الشيء ببرهانه طريقة القراءة الكريم

قال الأستاذ العلامة مفتي الديار المصرية الشيخ محمد عبده في مقالة أشرت عنه ماصورته : « سعادة الناس في دنياهم وأخراهم بالكسب والعمل ، فإن الله خلق الإنسان ، وأناط جميع مصالحه ومنافعه بعمله وكسبه . والذين حصّلوا سعادتهم بدون عمل ولا سعى ، هم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وحدهم ، لا يشاركون في هذا أحد من البشر مطلقاً . والكسب مهما تعددت وجوهه ، فإنها ترجع إلى كسب العلم ، لأن أعمال الإنسان إنما تصدر عن إرادته ، وإرادته تنبعث عن آرائه ، وآراؤه هي نتائج علمه ؛ فالعلم مصدر الأعمال كلها : دنيوية وأخروية ، فسكاً لا يسعد الناس في الدنيا إلا بأعمالهم ، كذلك لا يسمدون في الآخرة إلا بأعمالهم ، وحيث كان للعلم هذا الشأن ، فلا شك أن الخطأ فيه خطأ في طريق السير إلى السعادة ، عائق أو مانع من الوصول إليها . فلا جرم أن الناس في أشد الحاجة إلى ما يحفظ من هذا الخطأ ويسير بالعلم في طريقه القويم ، حتى يصل السائر إلى الناية . » .

ثم قال : « اعتنى العلماء في كل أمة بضبط اللسان ، وحفظه من الخطأ في الكلام ، ووضعوا لذلك علوماً كثيرة ، وما كان لسان هذا الشأن إلا لأنه مجلى للفكر ، وترجانه ، وآلة لإيصال معارفه من ذهن إلى آخر ، فأجدر بهم أن تكون عنايتهم بضبط الفكر أعظم ، كما أن اللفظ مجلى الفكر هو غطاؤه أيضاً ، فإن الإنسان لا يقدر على إخفاء أفكاره إلا بحجاب الكلام الكاذب ، حتى قال بعضهم : إن اللفظ لا يوجد إلا ليخفي الفكر . » .

ثم كشف الأستاذ النقاب عن حقيقة الفكر الصحيح الذى ينتفع بالميزان ، ويكون

مطلقاً يجري في مجراه الذي وضعه الله تعالى عليه ، إلى أن يصل إلى غايته ؛ أما المقيد بالماديات ، فهو الذي لا شأن له ، وكأنه لا وجود له ، وقد جاء الإسلام ليعتق الأفكار من رقبها ، ويحلبها من عُقلها ، فترى القرآن ناعياً على القلدين ، ذا كراً لهم بأسوأ ما يذكر به المجرم ولذلك بنى على اليقين . ثم قال :

« على طالب العلم أن يسترشد بمن تقدمه ، سواء كانوا أحياء أم أمواتاً ، ولكن عليه أن يستعمل فكره فيما يؤثر عنهم ، فإن وجدته صحيحاً ، أخذ به ، وإن وجدته فاسداً تركه وحينئذ يكون ممن قال الله تعالى فيهم : « فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ^(١) » الآية ، وإلا فهو كالحيوان ، والكلام كاللجام له أو الزمام يمنع به عن كل ما يريد صاحب الكلام منعه عنه ، وينقاد إلى حيث يشاء المتكلم أن ينقاد إليه من غير عقل ولا فهم » .

ثم ألمع إلى الأشياء التي تجعل الفكر صحيحاً مطلقاً ، فقال : « إن الكلام عنه يحتاج إلى شرح طويل ، ويمكن أن نقول فيه كلمة جامعة يرجع إليها كل ما يقال ، وهي الشجاعة - الشجاع : هو الذي لا يخاف في الحق لومة لائم - فمضى لاح له يصرح به ويجاهر بنصرتة وإن خالف في ذلك الأولين والآخرين . ومن الناس من يلوح له نور الحق ، فيبقى متمسكاً بما عليه الناس ، ويجتهد في إطفاء نور الفطرة ، ولكن ضميره لا يستريح ، فهو يوبخه إذا خلا بنفسه ، ولو في فراشه ، لا يرجع عن الحق ، أو يكتم الحق لأجل الناس ، إلا الذي لم يأخذ إلا بما قال الناس ، ولا يمكن أن يأتي هذا من موقن يعرف الحق معرفة صحيحة » .

وبعد أن أفاض في الكلام على الشجاعة ، وبين احتياج الفكر والبصيرة في الدين إليها قال : « وهنا شيء يحسبه بعضهم شجاعة ، وما هو بشجاعة ، وإنما هو وقاحة ، وذلك كالاستهزاء بالحق ، وعدم المبالاة بالحق ، فترى صاحب هذه الخلة يخوض في الأثمة ، ويمرض بتنقيص أكابر العلماء ، غروراً وحماقة . والسبب في ذلك أنه ليس عنده من الصبر والاحتبال

وقوة الفكر ، ما يسر به أغوار كلامهم ، ويحص به حججهم وبراهينهم ليقبل ما يقبل عن بينة ، ويترك ما يترك عن بينة ، وهذا ولا شك أجبن ممن تحمل ثقل التقليد ، على ما فيه ، وربما تتبع في عقله خواطر ترشده إلى البصيرة ، أو تلمع في ذهنه بوارق من الاستدلال لو مشى في نورها لاهتدى وخرج من الحيرة . وأما المستهزئ فهو أقل احتمالاً من المقلد فإن الهوى الذى يمرض لفكره إنما يأتيه من عدم صبره وثباته على الأمور ، وعدم التأمل فيها . والحاصل أن الفكر الصحيح يوجد بالشجاعة ، وهى هاهنا هى التى يسميها بعض الكتاب المصريين « الشجاعة الأدبية » وهى قيمان : شجاعة في رفع القيد الذى هو التقليد الأعمى ؛ وشجاعة في وضع القيد ، الذى هو الميزان الذى لا ينيب أن يقر رأى ولا فكر إلا بعد ما يوزن به ، ويظهر رجحانه ، وبهذا يكون الإنسان عبداً للحق وحده . وهذه الطريقة طريقة معرفة الشيء بدليله وبرهانه ، ما جاءتنا من علم النطق ، وإنما هى طريقة القرآن الكريم الذى ما قرر شيئاً إلا واستدل عليه ، وأرشد متبعيه إلا الاستدلال . وإثبات النطق آلة لضبط الاستدلال ، كما أن النجوة آلة لضبط الألفاظ في الإعراب والبناء . انتهى

٢٩ - يبين أنه من المصالح هذه المرافعة المذمومة وفوائدها من أصل التخريج على كلام الفقهاء وتغير ذلك

قال الإمام ولي الله الدهلوى قدس سره في الحجة البالغة : « وما يناسب هذا المقام التنبيه على مسائل ضلت في بواديها الأفهام ، وزلت الأقدام . وطفئت الأفلام ، منها : أن هذه المذاهب الأربعة المدونة المحررة قد اجتمعت الأمة ، أو من يُعتمدُ به منها ؛ على جواز تقليدها إلى يومنا هذا ، وفي ذلك من المصالح ما لا يخفى ، لاسيما في هذه الأيام التى قصرت فيها الهمم جداً ، وأثرت النفوس الهوى وأعجب كل ذى رأى برأيه ، فما ^(١) ذهب إليه ابن خزم

ش . (١) ما ابتدأ ، خبره قوله فيما يأتى . إنما يتم فن له ضرب من الاجتهاد .

حيث قال : « التقليد حرام ولا يحل لأحد أن يأخذ قول أحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بلا برهان لقوله تعالى : « اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ » ^(١) . وقوله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُم اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ قَالُوا : بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا » ^(٢) وقال مادحاً لمن لم يقلد : « فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ، أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُوْلَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ » ^(٣) وقال تعالى : « فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » ^(٤) فلم يبع الله تعالى الرد عند التنازع إلى أحد دون القرآن والسنة . وحرّم بذلك الرد عند التنازع إلى قول قائل : لأنه غير القرآن والسنة .

وقد صح إجماع الصحابة كلهم أولهم عن آخرهم ، وإجماع التابعين أولهم عن آخرهم ، وإجماع تابعي التابعين أولهم عن آخرهم ، على الامتناع والنهي عن أن يقصد منهم أحد إلى قول إنسان منهم ، أو ممن قبلهم فيأخذوه كله . فليعلم من أخذ بجميع أقوال أبي حنيفة أو جميع أقوال مالك أو جميع أقوال الشافعي أو جميع أقوال أحمد ، رضى الله عنهم ، ولم يترك قول من اتبع منهم أو من غيرهم إلى قول غيره ، ولم يعتمد على ما جاء في القرآن والسنة غير صارف ذلك إلى قول إنسان بعينه ، أنه قد خالف إجماع الأمة كلها ، أو لها عن آخرها ، ييقن لإشكال فيه ؛ وأنه لا يجد لنفسه سلفاً ولا إنساناً في جميع الأعصار المحمودة الثلاثة ، فقد اتبع غير سبيل المؤمنين ، نعوذ بالله من هذه المزلّة . وأيضاً فإن هؤلاء الفقهاء كلهم قد نهوا عن تقليد غيرهم فقد خالفهم من قبلهم . وأيضاً فما الذي جعل رجلاً من هؤلاء أو من غيرهم ، أولى أن يقلد من عمر بن الخطاب أو علي بن أبي طالب ، أو ابن مسعود ، أو ابن عمر أو ابن عباس أو عائشة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنهم . فلو ساغ التقليد لكان كل واحد من هؤلاء أحق بأن يتبع من غيره « اهـ . إنما » ^(٥) يتم فيمن له ضرب من الاجتهاد ولو في مسألة واحدة وفيمن

(١) سورة الأعراف ، الآية ٢ . (٢) سورة البقرة الآية ١٧٠ .

(٣) سورة الزمر ، الآية ١٨ ، ١٩ . (٤) سورة النساء الآية ٥٨ .

(٥) . إنما يتم من كلام الدهلوي وهو خير لقوله السابق في طليعة البحث : « ما ذهب إليه ابن حزم » .

ظهر عليه ظهوراً بيناً ، أن النبي ﷺ أمر بكذا ، ونهى عن كذا ، وأنه ليس بمنسوخ ، إما بأن يتتبع الأحاديث ، وأقوال المخالف والموافق في المسألة ، فلا يجد لها نسخاً ، أو بأن يرى جماً غفيراً من التبشرين في العلم يذهبون إليه ، ويرى المخالفه لا يحتاج لإقياس أو استنباط ، أو نحو ذلك ، فحينئذ لا سبب لمخالفة حديث النبي ﷺ إلا نفاق خفي أو حق جلي . وهذا هو الذي أشار إليه الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال : « ومن العجب العجيب أن الفقهاء التقليديين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه ، بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً ، وهو مع ذلك يقلده فيه ، ويترك من شهد الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبهم جهوداً على تقليد إمامه ، بل يتحيل لدفع ظاهر الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة ، نضالاً عن مقلده . » وقال : « لم يزل الناس يسألون من اتفق من العلماء من غير تقييد بمذهب ولا إنكار على أحد من السائين ، إلى أن ظهرت هذه المذاهب ، ومتعصبوها من التقليديين ، فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة ، مقلداً لهم فيما قال ، كأنه نبي أرسل ، وهذا نأى عن الحق ، وبعد عن الصواب ، لا يرضى به أحد من أولى الألباب » وقال الإمام أبو شامة : « ينبغي لمن اشتغل بالفقه أن لا يقتصر على مذهب إمام ، ويمتدق في كل مسألة صحة ما كان أقرب إلى دلالة الكتاب والسنة المحكمة ، وذلك سهل عليه إذا كان اتقن معظم العلوم المتقدمة ، وليجتنب التمسب والنظر في طرائق الخلاف للتأخرة ، فإنها مضیعة للزمان ، ولصفوه مكذبة ، فقد صح عن الشافعي أنه نهى عن تقليد وتقليد غيره . قال صاحبه الزني في أول مختصره : « اختصرت هذا من علم الشافعي ، ومن معنى قوله لأقر به على من أراد ، مع إعلاميه نهيه عن تقليده وتفايد غيره ، لينظر فيه دينه ، ويحتاط لنفسه ، أى مع إعلامي من أراد علم الشافعي : نهى الشافعي عن تقليده وتقليد غيره » انتهى . وفيمن ^(١) يكون عامياً ويقلد رجلاً من الفقهاء بعينه يرى أنه يمتنع من مثله الخطأ ، وأن ما قاله هو الصواب البتة ، وأضمر في قلبه أن لا يترك تقليده ، وإن ظهر الدليل على خلافه . وذلك ما رواه الترمذی عن عدی بن حاتم أنه قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقرأ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ

(١) وفيمن : عطف على قوله : إغايتم فيمن له ضرب الخ .

أَرَبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ» ^(١) قال إنهم لم يكونوا يبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه ، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه . وفيمن ^(٢) لا يجوز أن يستفتى الحنفى مثلاً قسماً شافعيًا وبالعكس ولا يجوز أن يقتدى الحنفى بإمام شافعي مثلاً ، فإن هذا قد خالف إجماع القرون الأولى وناقض الصحابة والتابعين ؛ وليس محله ^(٣) فيمن لا يدين إلا بقول النبي ﷺ ، ولا يمتدح حلالاً إلا ما أحله الله ورسوله ، ولا حراماً إلا ما حرمه الله ورسوله ، لكنه لما لم يكن له علم بما قاله النبي ﷺ ، ولا بطريق الجمع بين المتلفات من كلامه ولا بطريق الاستنباط من كلامه اتبع عالماً راشداً على أنه مصيب فيما يقول ويفتي ظاهراً ، متبع سنة رسول الله ﷺ ، فإن خالف ما يظنه ، أفلح من ساعته من غير جدال ولا إصرار ، فهذا كيف ينكره أحد ، مع أن الاستفتاء والإفتاء لم يزل بين المسلمين من عهد النبي ﷺ ، ولا فرق بين أن يستفتى هذا دائماً ، أو يستفتى هذا حيناً ، وذلك حيناً ، بعد أن يكون مجعاً على ما ذكرناه . كيف لا ولم يؤمن بفقهاء أيّاً كان أنه أوحى الله إليه الفتوة ، وفرض علينا طاعته ، وأنه معصوم ، فإن اتقينا بواحد منهم ، فذلك لعلنا بأنه عالم بكتاب الله وسنة رسوله ، فلا يخلو قوله إما أن يكون من صريح الكتاب والسنة ، أو مستنبطاً منهما ، بنحو من الاستنباط ، أو عرّف بالقرائن أن الحكم في صورة ما منوط ببلّة كذا ، واطمأن قلبه بتلك المعرفة ، ففانص غير المنصوص على النصوص ، فكأنه يقول: ظننت أن رسول الله ﷺ قال : كلما وجدت هذه العلامة فالحكم كذا هكذا ، والمقيس مندرج في هذا العموم . فهذا أيضاً معزوّد إلى النبي ﷺ ، ولكن في طريقه ظنون . ولولا ذلك لما قلنا مؤمن بمجهداً فإن بلغنا حديث من الرسول المعصوم الذي فرض الله علينا طاعته بسند صالح يدل على خلاف مذهبه ، وتركنا حديثه واتبعنا ذلك التخمين ، فمن أظلم منا ؟ وما عذرنا يوم يقوم الناس لرب العالمين ؟

« ومنها : أن التخرّيج على كلام الفقهاء وتتبع لفظ الحديث لسكل منهما أصل أصيل في الدين ، ولم يزل المحققون من العلماء في كل عصر يأخذون بهما ، فهم من يقلّ من ذا ،

٢ (١) سورة التوبة ، الآية ٣٢ . (٢) وفيمن: عطف على ما تقدم . (٣) أي قول ابن حزم المتقدم .

ويكثر من ذلك ، ومنهم من يكثر من ذا ، ويقبل من ذاك ، فلا يبنى أن يهمل أمر واحد منهما بالرة ، كما يفعله عامة الفريقين ، وإنما الحق : البحث أن يطابق أحدهما بالآخر ، وأن يجبر خلل كل بالآخر ، وذلك قول الحسن البصري : « سنتكم والله التي لا إله إلا هو بينهما » بين الثقال والجاني ، فمن كان من أهل الحديث يبنى أن يمرض ما اختاره وذهب إليه على رأى المجتهدين من التابعين ، ومن كان من أهل التخريج له أن يجعل من السنن ما يحتز به من مخالفة الصريح الصحيح ، ومن القول برأيه فيما فيه حديث أو بقدر الطاقة ، ولا يبنى لحدث أن يتعمق بالقواعد التي أحكمها أصحابه ، وليست مما نص عليه الشارع ، فيرد به حديثاً أو قياساً صحيحاً كرد ما فيه أدنى شائبة الإرسال والانتطاع كما فعله ابن حزم : رد حديث تحريم المازف لثائبة الانتطاع في رواية البخارى ، على أنه في نفسه متصل صحيح ، فإن مثله إنما يصار إليه عند التعارض . وكقولهم : فلان أحفظ لحديث فلان من غيره ، فيرجحون حديثه على حديث غيره لذلك ، وإن كان في الآخر ألف وجه من الرجحان ؛ وكان اهتمام جمهور الرواة عند الرواية بالمعنى برؤوس المعاني دون الاعتبارات التي يعرفها التعمقون من أهل العربية ، فاستدلوا لهم بنحو الفاء والواو ، وتقديم كلة وتأخيرها ونحو ذلك من التعمق . وكثيراً ما يعبر الراوى الآخر عن تلك القصة فيأتى مكان ذلك الحرف بحرف آخر . والحق أن كل ما يأتى به الراوى فظاهاً أنه كلام النبي ﷺ ، فإن ظهر حديث آخر ، أو دليل آخر ، وجب المصير إليه . ولا يبنى لمخرج أن يخرج قولاً لا يفيد نفسه كلام أصحابه ، ولا يفهمه منه أهل العرف والعلماء باللغة ، ويكون بناء على تخريج مناط ، أو حمل نظير المسألة عليها ، مما يختلف فيه أهل الوجوه ، وتعارض فيه الآراء . ولو أن أصحابه مثلوا عن تلك المسألة ربما يحملون النظر على النظر لمانع . وربما ذكروا علة غير ما خرجها هو . وإنما جاز التخريج لأنه في الحقيقة من تقايد المجتهد ، ولا يتم إلا فيما يفهم من كلامه ، ولا يبنى أن يرد حديثاً أو أثرانطابق عليه القوم لقاعدة استخرجها هو أو أصحابه كرد حديث المرأة^(١) . وكإسقاط سهم ذوى القربى^(٢) . فإن رعاية الحديث أوجب من رعاية تلك

(١) راجع ص ٩٨ من هذا الكتاب . (٢) أى قربي الذي (س) من النى والغنية ، =

القاعدة المخرجة ، وإلى هذا المعنى أشار الشافعي حيث قال : « مهما قلت من قول أو أصليت من أصل ، فبلغ عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت ، فالقول ما قاله ﷺ » .

« ومنها : أن تتبع الكتاب والآثار لمعرفة الأحكام الشرعية ، على مراتب : أعلاها أن يحصل له من معرفة الأحكام ، بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل ، ما يتمكن به من جواب المستفتين في الوقائع غالباً ، بحيث يكون جوابه أكثر مما يتوقف فيه ، وتخص (أى هذه المعرفة) باسم الاجتهاد ، وهذا الاستعداد يحصل تارة بالإيمان في جمع الروايات ، وتبع الشاذة والفاذة منها ، كما أشار إليه أحمد بن حنبل ، مع ما لا ينفك منه العاقل العارف باللغة من معرفة مواقع الكلام ، وصاحب العلم بآثار السلف ، من طريق الجمع بين المختلفات ، وترتيب الاستدلالات ، ونحو ذلك ؛ وتارة بإحكام طرق التخرير على مذهب شيخ من مشايخ الفقه ، من معرفة جملة صالحة من السنن والآثار ، بحيث يعلم أن قوله لا يخالف الإجماع ، وهذه طريقة أصحاب التخرير . وأوسطها من كلتا الطريقتين ، أن يحصل له من معرفة القرآن والسنن ما يتمكن به من معرفة رؤوس مسائل الفقه المجمع عليها ، بأدلتها التفصيلية ، ويحصل له غاية العلم ببعض المسائل الاجتهادية ، من أدلتها ، وترجيح بعض الأقوال على بعض ، ونقد التخريرات ، ومعرفة الجيد والزيغ ، وإن لم يتكامل له الأدوات كما يتكامل للجهتد المطلق . فيجوز لثله أن يُلَفَّق من المذهبين إذا عرف دليلهما ، وعلم أن قوله ليس بما لا ينفذ فيه اجتهاد المجتهد ، ولا يقبل فيه قضاء القاضي ، ولا يجري فيه فتوى الفقيه ، وأن يترك بعض التخريرات التي سبق الناس إليها ، إذا عرف عدم صحتها ، ولهذا لم يزل العلماء ممن لا يدعى الاجتهاد المطلق ، يصنفون ويرتبون ويخرجون ويرجعون . وإذا كان الاجتهاد يتجزأ عند الجمهور ، والتخرير يتجزأ ، وإنما المقصود تحصيل الفان ، وعليه مدار التكليف ،

== والمعروف أن ذلك مذهب الإمام أبي حنيفة ، وقد أخرج أبو داود والنسائي من حديث عمرو بن عبسة قال : صلى بنا رسول الله (ص) إلى بعير من الغنم فلما سلم أخذ وبرة من جنب البعير ثم قال : « ولا يحل لي من غنائكم مثل هذا إلا الخس ، والخس مردود فيكم . »

فما الذى يستبعد من ذلك ؟. وأما ما دون ذلك من الناس ، فذهب فيما يرد عليه كثيراً ، ما أخذه عن أصحابه وآبائه وأهل بلده من المذاهب المتبعة ، وفي الوقائع النادرة فتاوى مفتيه ، وفي القضايا ما يحكم القاضى ، وعلى هذا وجدنا محقق العلماء من كل مذهب ، قديماً وحديثاً ، وهو الذى أوصى به أئمة المذاهب أصحابهم .

ثم قال الدهلوى رحمه الله : « قال ابن الصلاح : من وجد من الشافعية حديثاً يخالف مذهبه ، نظر : إن كملت له آلة الاجتهاد مطلقاً ، أو فى ذلك الباب أو المسألة ، كان له الاستقلال بالعمل به ، وإن لم يكمل له آلة الاجتهاد ، وشق مخالفة الحديث بعد أن يبحث ، فلم يجد للخالف جواباً شافياً عنه ، فله العمل به ، إن كان عمل به إمام مستقل غير الشافعى ، ويكون هذا عنداً له فى ترك مذهب إمامه هاهنا ، وحسنه النووى .

» ومنها : أن أكثر صور الاختلاف بين الفقهاء لاسيما فى المسائل التى ظهر فيها أقوال الصحابة فى الجائنين ، كتكبيرات التشريق ، وتكبيرات العيد ، ونكاح المحرم ، وتشهد ابن عباس وابن مسعود ، والإخفاء بالبسمة وبآمين والإشفاق والإيتار فى الإقامة ونحو ذلك إنما هو فى ترجيح أحد القولين . وكان السلف لا يختلفون فى أصل الشروعية وإنما كان خلافهم فى أولى الأمرين . ونظيره اختلاف القراء فى وجوه القراءة ، وقد عللوا كثيراً من هذا الباب بأن الصحابة يختلفون ، وأنهم جميعاً على الهدى ، ولذلك لم يزل العلماء يجوزون فتاوى المفتين فى المسائل الاجتهادية ، ويسلمون قضاء القضاة ، ويعملون فى بعض الأحيان بخلاف مذهبهم ، ولا ترى أئمة المذاهب فى هذه المواضع إلا وهم يضمعون القول ويبينون الخلاف . يقول أحدهم : هذا أحوط ، وهذا هو المختار ، وهذا أحب إلى . ويقول : ما بلننا إلا ذلك . وهذا كثير فى البسوط ، وآثار محمد رحمه الله ، وكلام الشافعى رحمه الله ، ثم خلف من بعدهم خلف اختصروا كلام القوم ، فقووا الخلاف وثبتوا على مختار أئمتهم . والذى يروى من السلف من تأكيد الأخذ بمذهب أصحابهم وأن لا يخرج منها بحال ، فإن ذلك إما لأمر جليلي ، فإن كل إنسان يجب ما هو مختار أصحابه وقومه حتى فى الزى والمطامير ، أو لصولة ناشئة من ملاحظة الدليل ، أو لنحو ذلك من الأسباب .

فطن البعض تمصباً دينياً ، حاشاهم من ذلك . وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ البسمة ، ومنهم من لا يقرأها ، ومنهم من يمجهر بها ، ومنهم من لا يمجهر بها ، وكان منهم من يفتت في الفجر ، ومنهم من لا يفتت في الفجر ، ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرعاف والقيء ، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ، ومنهم من يتوضأ مما مسته النار ، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ، ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الإبل ، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ؛ ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض ، مثل ما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وغيرهم رضي الله عنهم يصلون خلف أئمة المدينة من المالكية وغيرهم ، وإن كانوا لا يقرءون البسمة لأسرأوا لجهرأ . وصلى الرشيد إماماً وقد احتجهم ، فصلى الإمام أبو يوسف خلفه ، ولم يُعِدْ وكان أفتاه الإمام مالك بأنه لا وضوء عليه . وكان الإمام أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الرعاف والحجامة ، فقليل له : فإن كان الإمام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ ، هل تصلى خلفه ؟ فقال كيف لا أصلى خلف الإمام مالك وسعيد بن المسيب ؟ وروى أن أبا يوسف ومحمداً كانا يكبران في العيدين تكبير ابن عباس ، لأن هرون الرشيد كان يحب تكبير جده . وصلى الشافعي رحمه الله الصبح قريباً من مقبرة أبي حنيفة رحمه الله فلم يفتت تأديباً معه . وقال أيضاً : ربما انحدرنا إلى مذهب أهل العراق . وقال مالك رحمه الله للمنصور وهارون الرشيد ، ما ذكرنا عنه سابقاً . وفي البرازية عن الإمام الثاني ، وهو أبو يوسف رحمه الله ، أنه صلى يوم الجمعة مقتسلاً من الحمام ؛ وصلى بالناس وتفرقوا ، ثم أخبر بوجود فارة ميتة في بئر الحمام ، فقال : إذن نأخذ يقول إخواننا من أهل المدينة : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْضِلْ حَبْتًا » ^(١) انتهى . ثم قال الدهلوي قدس سره « ومنها : أتى وجدت بعضهم يزعم أن هنالك فرقتين لا ثالث لهما : أهل الظاهر ، وأهل الرأي ؛ وأن كل من قاس واستنبط فهو من أهل الرأي . كلا والله ! بل ليس المراد بالرأى نفس الفهم والعقل ، فإن ذلك لا ينفك من أحد من العلماء ، ولا الرأي الذي لا يعتمد على سنة أصلاً ، فإنه لا ينتحله مسلم البتة ، ولا القدرة على الاستنباط والقياس ، فإن أحمد وإسحاق بل الشافعي أيضاً ، ليسوا من أهل الرأي بالاتفاق ، وهم يستنبطون ويقيسون ، بل المراد من أهل الرأي قوم توجهوا بعد المسائل المجمع عليها بين

(١) أخرجه أحمد وأصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر .

المسلمين ، أو بين جمهورهم ، إلى التخرج على أصل زجل من المتقدمين ، فكان أكثر أمرهم حل النظر على النظر ، والرد إلى أصل من الأصول ، دون تتبع الأحاديث والآثار . والظاهرى من لا يقول بالقياس ، ولا بأثار الصحابة والتابعين ، كداود وابن حزم ، وبينهما المحققون من أهل السنة كأحمد وإسحق . انتهى .

٣٠ — بيانه وجوب موالاته الأئمة المجتهدين

وأنه إذا وجد لواحد منهم قول صحيح الحديث بخلافه فلا بد له من عذر في تركه ، وبيان العذر

قال الإمام شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية رضى الله عنه وأرضاه ، وجعل الجنة مثقله ومثواه ، آمين ، في كتابه « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » في مقدمته بصد الخطبة ما صورته : « يجب على المسلمين بعد موالاته الله ورسوله موالاته المؤمنين ، كما نطق به القرآن ، خصوصاً العلماء الذين هم ورثة الأنبياء ، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يهتدى بهم في ظلمات البر والبحر ، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرائتهم .

ثم قال : « فإنهم خلفاء الرسول في أمته ، والمحيون لما مات من سنته . بهم قام الكتاب وبه قاموا ، وبهم نطق الكتاب ، وبه نطقوا . ولعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته ، دقيق ولا جليل ، فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك ، إلا رسول الله ﷺ ؛ ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه ، فلا بد له من عذر في تركه . وجماع الأعداء ثلاثة أصناف : أحدها عدم اعتقاد أن النبي ﷺ قاله ، والثاني عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول ، والثالث اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ . وهذه الأصناف الثلاثة تنفرع إلى أسباب متعددة :

السبب الأول . أن لا يكون الحديث قد بلغه ، ومن لم يبلغه الحديث لم يكلف أن

يكون علماً بوجبه ، وإذا لم يكن قد بلنه وقد قال في تلك القضية بموجب ظاهر آية أو حديث آخر أو بموجب قياس أو موجب استصحاب ، فقد يوافق ذلك الحديث تارة ويخالفه أخرى وهذا السبب الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف مخالفاً لبعض الأحاديث ، فإن الإحاطة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن لأحد من الأمة . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضراً ويبلغه أولئك أو بعضهم لمن يبلغونه ، فينتهي علم ذلك إلى من شاء الله من العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، ثم في مجلس آخر قد يحدث أو يفتي أو يقول شيئاً ، ويشهده بعض من كان غائباً عن ذلك المجلس ، ويبلغونه إن أمكنهم ، فيكون عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء ، وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء ، وإنما يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم ، أو جودته . وأما إحاطة واحد بجميع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا لا يمكن ادعاؤه قط ! واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين الذين هم أعلم الأمة بأمور رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنته وأحواله ، خصوصاً الصديق رضي الله عنه ، الذي لم يكن يفارقه حضراً ولا سافراً ، بل كان يكون معه في غالب الأوقات ، حتى إنه يسمر عنده بالليل في أمور المسلمين . وكذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فإنه صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يقول : « دخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر » . ثم مع ذلك لما سئل أبو بكر رضي الله عنه عن ميراث الجدة قال : « مالك في كتاب الله من شيء ، ولكن أسأل الناس » ^(١) فسألهم . فقام الزبير بن شعبة ، ومحمد بن مسلمة فشهد أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهما السديس ، وقد بلغ هذه السنة عمران بن حصين وليس هؤلاء الثلاثة مثل أبي بكر وغيره من الخلفاء . ثم قد اختلفوا بعلم هذه السنة التي قد اتفقت الأمة على العمل بها . وكذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، لم يكن يعلم سنة الاستئذان حتى أخبره بها أبو موسى ، استشهد بالأنصار ^(٢) . وعمر أعلم من حدثه بهذه

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه وعبد الرزاق في جامعه من حديث قيس بن ذؤيب وله تمة .

(٢) الحديث في الصحيحين وغيرهما .

السنة ولم يكن عمر أبصاً يعلم أن المرأة ترث من دية زوجها ، بل يرى أن الدية للمأفلة حتى كتب إليه الضحاك بن سفيان وهو أمير الرسول ﷺ على بعض البوادي ، يخبره أن رسول الله ﷺ (١) ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، فترك رأيه لذلك وقال : « لو لم نسمع بهذا لقضينا بخلافه » (٢) . ولم يكن يعلم حكم المجوس في الجزية ، حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « سَتُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » (٣) . ولما قدم « سرغ » وبلغه أن الطاعون بالشام ، استشار المهاجرين الأولين الذين معه ، ثم الأنصار ، ثم مسلمة الفتح ، فأشار كل عليه بما رأى ، ولم يخبره أحد بسنة حتى قدم عبد الرحمن بن عوف ، فأخبره بسنة رسول الله ﷺ في الطاعون وأنه قال (٤) « إِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ وَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ » وتذاكر هو وابن عباس أمر الذي يشك في صلاته ، فلم يكن قد بلغته السنة في ذلك حتى حدثه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم (٥) أنه يطرح الشك ويبنى على ما استيقن . وكان مرة في السَّفر فهاجت ريح فجعل يقول : من يحدثنا عن الريح ؟ قال أبو هريرة : « فبلغني وأنا في أخريات الناس ، فحُثِرْتُ راحلتي حتى أدركته فحدثته بما أمر به النبي ﷺ عند هبوب الريح » (٦) . فهذه مواضع لم يكن يعلمها حتى بلغه إياها من ليس مثله . ومواضع أخر لم يبلغه ما فيها من السنة ، ففضى فيها أو أفتى فيها بغير ذلك : مثل ما قضى في دية الأصابع أنها مختلفة بحسب متافهما ، وقد كان عند أبي موسى وابن عباس - وهما دونه بكثير في العلم - علم بأن النبي ﷺ قال : « هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ » (٧) بمعنى الإبهام والخنصر ، فبلغت هذه السنة لما واه في إمارته ففضى بها ،

(١) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه . (٢) رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي .

(٣) رواه الشافعي . (٤) الحديث في الصحيحين وغيرهما . (٥) روى مسلم وأحمد

وابن ماجه والترمذي أحاديث بمعناه ، راجع نيل الأوطار ج ٣ ص ١٢٩ وما بعدها .

(٦) أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وعند مسلم من حديث عائشة قالت : « كان النبي (ص) إذا

عصف الريح قال : اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها ، وخير ما أرسلت به . »

(٧) رواه الجماعة إلا مسلماً

ولم يجد المسلمون بدءاً من اتباع ذلك . ولم يكن عيباً في عمر رضى الله عنه حيث لم يبلغه الحديث . وكذلك كان ينهى المحرم عن التطيب قبل الإحرام وقبل الإفاضة إلى مكة بعد رمي جمره العقبة ، هو وابنه عبد الله رضى الله عنهما وغيرها من أهل الفضل ، ولم يبلغهم حديث عائشة رضى الله عنها : « طيبت رسول الله ﷺ لحرمه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف »^(١) . وكان يأمر لابس الخف أن يمسح عليه إلى أن يخلعه من غير توقيت ، واتباعه على ذلك طائفة من السلف ، ولم يبلغهم أحاديث التوقيت التي صحت عند بعض من ليس مثلهم في العلم وقد روى ذلك عن النبي ﷺ من وجوه متعددة صحيحة^(٢)

وكذلك عثمان رضى الله عنه لم يكن عنده علم بأن التوقيت عنها زوجها تعتد في بيت الموت ، حتى حدثته القرينة بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري بقضيتها لما توفي زوجها وأن النبي ﷺ قال لها : « امسكى في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله »^(٣) فأخذ به عثمان . وأهدى له مرة صيد كان قد صيد لأجله ، فهم بأكله حتى أخبره على رضى الله عنه أن النبي ﷺ ردّ لما أهدى له^(٤) .

وكذلك على رضى الله عنه قال : « كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً فمضى الله بما شاء أن يتغمى منه ، وإذا حدثني غيره استحلقت ، فإذا حاف لي صدقته » وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر « وذكر حديث^(٥) صلاة التوبة المشهور ، وأفتى هو وابن عباس وغيرها بأن التوقيت عنها إذا كانت حاملاً تعتد أبعاد الأجانب ، ولم يكن قول بلغتهم سنة رسول الله ﷺ في سبب عمه الأسلمية ، حيث أفتاها النبي ﷺ بأن عدتها وضع حملها^(٦) . وأفتى هو وزيد وابن عمر وغيرهم بأن الفوضة إذا مات عنها زوجها فلا مهر

(١) أخرجه في الصحيحين . (٢) أخرجه الطبراني من حديث أبي أمامة أن النبي (ص) كان يمسح على الخفين والعمامة ثلاثاً في السفر ويوماً في الحضر . والحديث متكلم فيه . راجع نيل الأوطار ج ١ ص ٢٠٦ . (٣) رواه الحنفية وصححه الترمذى ، ولم يذكر النسائي وابن ماجه لإرسال عثمان . (٤) رواه أحمد وابن ماجه . والذى في الصحيحين من حديث أبي قتادة أنه أكل منه . (٥) أخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه وابن السني في عمل اليوم والليلة . (٦) راجع ص ٨٩

لها ، ولم تكن بلغتهم سنة رسول الله ﷺ « في برؤع بنت واشق »^(١) وهذا باب واسع يبلغ النقول منه عن أصحاب رسول الله ﷺ عدداً كثيراً جداً ، وأما النقول منه عن غيرهم ، فلا يمكن الإحاطة به ، فإنه ألوف ؛ فإن هؤلاء كانوا أعلم الأمة وأفقهها وأتقها وأفضلها ، فمن بعدهم أنقص ، نخفاء بعض السنة عليه أولى ، فلا يحتاج إلى بيان ، فمن اعتقد أن كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الأئمة أو إماماً معيناً فهو غلط خطأ فاحشاً قبيحاً .

ولا يقول قائل : « إن الأحاديث قد دونت وجمعت ، نخفاؤها والحال هذه بعيد ! » لأن هذه الدواوين المشهورة في السنن ، إنما جمعت بعد انقراض الأئمة التابعين ، ومع هذا فلا يجوز أن يدعى انحصار حديث رسول الله ﷺ في دواوين معينة . ثم لو فرض انحصار حديث رسول الله ﷺ ، فليس كل مافي الكتب يعلمه العالم ، ولا يكاد ذلك يحصل لأحد ، بل قد يكون عند الرجل الدواوين الكثيرة وهو لا يحيط بما فيها ؛ بل الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين أعلم بالسنة من التأخرين بكثير ، لأن كثيراً مما بلغهم وصحّ عندهم ، قد لا يبلغنا إلا عن مجهول أو بإسناد منقطع ، أو لا يبلغنا بالكلية . فكانت دواوينهم صدورهم التي تحوى أضعاف ما في الدواوين ، وهذا أمر لا يشك فيه من علم القضية . ولا يقول قائل : « من لم يعرف الأحاديث كلها لم يكن مجتهداً » لأنه إن اشترط في المجتهد علمه بجميع ما قاله النبي ﷺ ، وفعله فيما يتعلق بالأحكام ، فليس في الأمة مجتهد ، وإنما غاية العالم أن يعلم جمهور ذلك وعظمه بحيث لا يخفى عليه إلا القليل من التفصيل ، ثم إنه قد يخالف ذلك القليل من التفصيل الذي يبلغه .

السبب الثاني . - أن يكون الحديث قد بلغه ، لكنه لم يثبت عنده ، إما لأن محدثه أو محدث محدثه أو غيره من رجال الإسناد مجهول عنده ، أو متهم أو سيء الحفظ ، وإما أنه لم يبلغه مستنداً بل منقطعاً ، أو لم يضبط لفظ الحديث ، مع أن ذلك الحديث قد رواه الثقات لغيره بإسناد متصل ، بأن يكون غيره يعلم من المجهول عنده الثقة ، أو يكون قد رواه غير

(١) أي فإنه قضى لها بمهر مثلها والحديث عند أحمد وأهل السنن .

أولئك المخرجين عنده ، أو قد اتصل من غير الجهة المنقطعة ، وقد ضبط ألفاظ الحديث بمض المحدثين الحفاظ ، أو لتلك الرواية من الشواهد والتأنيبات ما يبين صحتها ، وهذا أيضاً كثير جداً ، وهو في التابعين وتابعيهم إلى الأئمة المشهورين من بعدهم ، أكثر من المصير الأول أو كثير من القسم الأول ، فإن الأحاديث كانت قد انتشرت واشتهرت ، لكن كانت تبلغ كثيراً من العلماء من طرق ضعيفة ، وقد بلغت غيرهم من طرق صحيحة غير تلك الطرق ، فتكون حجة من هذا الوجه ، مع أنها لم تبلغ من خالفها من هذا الوجه ، ولهذا وجد في كلام غير واحد من الأئمة تعليق القول بموجب الحديث على صحته ، فيقول : قولي في هذه المسألة كذا ، وقد روى فيها حديث بكذا ، فإن كان صحيحاً فهو قولي .

السبب الثالث . — اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره ، مع قطع النظر عن طريق آخر ، سواء كان الصواب معه أو مع غيره ، أو معهما عند من يقول : كل مجتهد مصيب ، ولذلك أسباب :

منها : أن يكون الحديث يعتقد أحدهما ضعيفاً ، ويعتقده الآخر ثقة — ومعرفة الرجال علم واسع — ثم قد يكون المصيب من يعتقد ضعفه لاطلاعه على سبب جرح ، وقد يكون الصواب مع الآخر لفرقة أن ذلك السبب غير جرح ، إما لأن جنسه غير جرح ، أو لأنه كان له فيه عذر يمنع الجرح . وهذا باب واسع ، وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لنرى من سائر أهل العلم في علومهم .

ومنها : أن لا يستند أن المحدث سمع الحديث ممن حدث عنه ، وغيره يعتقد أنه سمعه لأسباب توجب ذلك معروفة .

ومنها : أن يكون للمحدث حالان : حال استقامة ، وحال اضطراب ، مثل أن يختلط أو تحرق كتيبه ، فاحدث به في حال الاستقامة صحيح ، وما حدث به حال الاضطراب ضعيف ، فلا يدري ذلك الحديث من أي النوعين . وقد علم غيره أنه مما حدث به في حال الاستقامة .

ومنها : أن يكون المحدث قد نسي ذلك الحديث ، فلم يذكره فيما بعد . أو أنكر أن يكون حديثه معتقداً أن هذا علة توجب ترك الحديث ، ويرى غيره أن هذا مما يصح الاستدلال به ، والمسألة معروفة .

ومنها : أن كثيراً من الحجازيين يرون أن لا يُحتج بحديث عراق أو شامي إن لم يكن له أصل بالحجاز حتى قال قائلهم : « تركوا أحاديث أهل العراق بمنزلة أحاديث أهل الكتاب ، لا تصدقوهم ، ولا تكذبوهم » . وقيل لآخر : « سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله حجة ؟ » قال : إن لم يكن له أصل بالحجاز فلا . وهذا لا اعتقادهم أن أهل الحجاز ضبطوا السنة ، فلم يشذ عنهم منها شيء ، وأن أحاديث العراقيين وقع فيها اضطراب أوجب التوقف فيها ، وبعض العراقيين يرى أن لا يحتج بحديث الشاميين ، وإن كان أكثر الناس على ترك التضمين بهذا فتى كان الإسناد جيداً كان الحديث حجة ، سواء كان الحديث حجازياً أو عراقياً أو شامياً . أو غير ذلك .

وقد صنف أبو داود السجستاني كتاباً في مفاريد أهل الأمصار من السنن ، يبين ما اختص به أهل كل مصر من الأمصار من السنن التي لا توجد مسندة عند غيرهم ، مثل المدينة ومكة والطائف ودمشق وحمص والكوفة والبصرة وغيرها ، إلى أسباب آخر غير هذه .

السبب الرابع . — اشتراطه في خبر الواحد العدل الحافظ شروطاً يخالفه فيها غيره ، مثل اشتراط بعضهم عرض الحديث على الكتاب والسنة ، واشتراط بعضهم أن يكون المحدث فقيهاً إذا خالف قياس الأصول ، واشتراط بعضهم انتشار الحديث وظهوره إذا كان فيما تم به البلوى ، إلى غير ذلك مما هو معروف في مواضعه .

السبب الخامس . — أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده ، لكن نسيه ، وهذا يرد في الكتاب والسنة ، مثل الحديث المشهور عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يُجَنَّبُ في السفر فلا يجد الماء . فقال : « لا يصلح حتى يجد الماء » فقال له عمار (١) : « يا

أمر المؤمنين ! أما تذكرُ إذ كنت أنا وأنت في الإبل فأجنبنا ، فأما أنا فتمرغنا كما تمرغ الدابة ، وأما أنت فلم تصل ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « إِنَّمَا يَكْفِيكَ هَكَذَا » وَضَرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ « فقال له عمر : « اتق الله يا عمار » فقال : « إِن شئت لم أحدث به » فقال : « بل نوليك من ذلك ما توليت » فهذه سنة شهدها عمر ، ثم نسيها ، حتى أفتى بخلافها ، وذكره عمار فلم يذكر ، وهو لم يكذب عماراً ، بل أَمَرَهُ أَنْ يَحْدِثَ بِهِ . وأبلغ من هذا أنه خطب الناس فقال : « لا يزيد رجل على صداق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبناته إلا رددته » فقالت امرأة : « يا أمير المؤمنين ! لم تمررنا شيئاً أعطانا الله إياه ؟ » ثم قرأت : « أَوْ آتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً » ^(١) . فرجع عمر إلى قولها ، وقد كان حافظاً للآية ولكن نسيها . وكذلك ما روى أن علياً ذكر الزبير يوم الجمل شيئاً عهده إليهما رسول الله ﷺ فذكره حتى انصرف عن القتال ، وهذا كثير في السلف والخلف .

السبب السادس . عدم معرفته بدلالة الحديث ، تارة لكون اللفظ الذي في الحديث غريباً عنده ، مثل لفظ : الزانية ، والمحاقلة ، والمحاربة ، واللامسة ، والمناينة ، والفر ، إلى غير ذلك من الكلمات الغريبة التي قد يختلف العلماء في تفسيرها ^(٢) ، وكذلك المرفوع ^(٣) « لَا طَلَّاقَ وَلَا عَتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ » . فإنهم قد فسروا الإغلاق بالإكراه ، ومن يخالفه لا يعرف هذا التفسير ، وتارة لكون معناه في لفته وعرفه ، غير معناه في لغة النبي ﷺ وهو يحمله على ما يفهمه في لفته ، بناء على أن الأصل بقاء اللغة ، كما سمع بعضهم آثاراً في الرخصة في النبيذ ، فظنوه بعض أنواع السكر لأنه لنتهم ؛ وإنما هو ما يبتدئ لتحلية الماء قبل أن يشرب ، فإنه جاء مفسراً في أحاديث كثيرة صحيحة ، وسموا لفظ الخمر في الكتاب والسنة : « فاعقودوه عصير المنب المشتد خاصة ، بناء على أنه كذلك في اللغة ، وإن كان قد جاء من الأحاديث أحاديث صحيحة تبين أن الخمر اسم لكل شراب مسكر ، وتارة لكون اللفظ

(١) سورة النساء الآية ١٩ . (٢) راجع معانيها في « النهاية » لابن الأثير .

(٣) أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عائشة .

مشاركاً أو مجملاً ، أو متردداً بين حقيقة ومجاز ، فيجمله على الأفرب عنده ، وإن كان المراد هو الآخر ، كما حمل جماعة من الصحابة في أول الأمر الخط الأبيض والخط الأسود على الحبل ، وكما حمل آخرون قوله : « فامسجوا بوجوهكم وأيديكم » ^(١) . على اليد إلى الأبيض ، وتارة ليكون الدلالة من النص خفية ، فإن جهات دلالات الأقوال متباعدة جداً يتفاوت الناس في إدراكها ، وفهم وجوه الكلام بحسب منيح الحق سبحانه وموابهه ، ثم قد يعرفها الرجل من حيث العموم ولا يتفطن ليكون هذا المعنى داخلًا في ذلك العلم ، ثم قد يتفطن له تارة ثم ينساه بعد ذلك . وهذا باب واسع جداً لا يحيط به إلا الله . وقد يغلط الرجل فيفهم من الكلام ما لا يحتمله اللغة العربية التي بعث الرسول ﷺ بها .

السبب السابع . - اعتقاده أن لا دلالة في الحديث ، والفرق بين هذا وبين الذي قبله : أن الأول لم يعرف جهة الدلالة ، والثاني عرف جهة الدلالة ، لكن اعتقد أنها ليست دلالة صحيحة ، بأن يكون له من الأصول ما يرد تلك الدلالة ، سواء كانت في نفس الأمر صواباً أو خطأ ، مثل أن يعتقد أن العلم المخصوص ليس بحجة ، وأن الفهم ليس بحجة ، وأن العموم الوارد على سبب مقصور على سببه ، أو أن الأمر المجرى لا يقتضي الوجوب أو لا يقتضي الفور أو أن المرفع باللام لا عموم له ، أو أن الأفعال النقية لا تنفي ذواتها ، ولا جميع أحكامها ، أو أن المقتضى لا عموم له ، فلا يدعى العموم في الضمرات والممانئ إلى غير ذلك مما يتسع القول فيه . فإن شطير أصول الفقه تدخل مسائل الخلاف منه في هذا القسم ، وإن كانت الأصول المجردة لم تحط بجميع الدلالات المحتاتف فيها ، وتدخل فيه أفراد أجناس الدلالات ، هل هي من ذلك الجنس أم لا ؟ مثل أن يعتقد أن هذا اللفظ المعين مجمل بأن يكون مشتركاً لا دلالة تمين أحد معنفيه ، أو غير ذلك .

السبب الثامن . - اعتقاده أن تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مرادة مثل ممارسة العلم بخاص ، أو المطلق بعمد أو الأمر المطلق بما ينفي الوجوب ، أو الحقيقة بما

(١) سورة النساء ، الآية ٤٢ .

يدل على الجواز ، إلى أنواع الماراضات . وهو باب واسع أيضاً ، فإن تمارض دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم .

السبب التاسع . - اعتقاده أن الحديث معارض بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله إن كان قابلاً للتأويل بما يصلح أن يكون معارضاً بالاتفاق ، مثل آية أو حديث آخر أو مثل إجماع ، وهذا نوعان : (أحدهما) أن يعتقد أن هذا المارض راجح في الجملة ، فيتبين أحد الثلاثة من غير تعيين واحد منها ، وتارة يمين أحدها بأن يعتقد أنه منسوخ أو أنه مؤول ، ثم قد يثبسط في النسخ ، فيعتقد المتأخر متقدماً ، وقد يثبسط في التأويل بأن يحمل الحديث على ما يحتمله لفظه ، أو هناك ما يدفعه ، وإذا عارضه من حيث الجملة ، فقد لا يكون ذلك المارض دالاً ، وقد لا يكون الحديث المارض في قوة الأول إسناداً أو متناً ، وتجيء هنا الأسباب للتقدمة وغيرها في الحديث الأول . والإجماع المدعى في الغالب إنما هو عدم العلم بالخلاف ، وقد وجدنا من أعيان العلماء من صاروا إلى القول بأشياء ، متمسكهم فيها عدم العلم بالخلاف ، مع أن ظاهر الأدلة عندهم يقتضي خلاف ذلك ، لكن لا يمكن العالم أن يتبدى قولاً لم يعلمه ، قائلًا - مع علمه - بأن الناس قد قالوا خلافه حتى إن منهم من يعلق القول فيقول : إن كان في المسألة إجماع فهو أحق ما يتبع ، وإلا فالقول عندي كذا وكذا . وذلك مثل من يقول : لا أعلم أحداً أحاز شهادة العبد ، وقيولها محفوظ عن علي وأنس وشريح وغيرهم ، ويقول : أجموا على أن المعتقد بعضه لا يرث ، وتورثه محفوظ عن علي وابن مسعود ، وفيه حديث ^(١) حسن عن النبي صلى الله عليه وسلم . ويقول آخر : لا أعلم أحداً أوجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ^(٢) ، وإيجابها محفوظ عن أبي جعفر الباقر . وذلك أن غاية كثير من العلماء أن يعلم قول أهل العلم الذين أدرّكهم في بلاده ، وأقوال جماعات غيرهم ، كما تجد كثيراً من المتقدمين لا يعلم إلا قول المدنيين والكوفيين ، وكثيراً من المتأخرين لا

(١) رواه النسائي من حديث ابن عباس بلفظ : « المكاتب يعتق بقدر ما أدى ، ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه ، ويورث بقدر ما عتق منه » وهو عند أبي داود والترمذي بمعناه .
(٢) لعله : في غير الصلاة .

يُعلم إلا قول اثنين أو ثلاثة من الأئمة التابعين ، وما خرج عن ذلك فإنه عنده مخالف للإجماع ، لأنه لا يعلم به ، قائلاً : فما زال يقرع سمعه بخلافه ، فهذا لا يمكنه أن يصير إلى حديث يخالف هذا ، خوفاً أن يكون هذا خلافاً للإجماع ، أو لاعتقاده أنه مخالف للإجماع - والإجماع أعظم الحجج - وهذا عند كثير من الناس في كثير مما يتركونه ، وبعضهم معذور فيه حقيقة ، وبعضهم معذور فيه ، وليس في الحقيقة بمعذور . وكذلك كثير من الأسباب قبله وبمده .

السبب العاشر . - معارضته بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله ، مما لا يستقد غيره أو جنبه معارض ، أو لا يكون في الحقيقة معارضاً راجحاً ، كمعارضة كثير من الكوفيين الحديث الصحيح بظاهر القرآن ، واعتقادهم أن ظاهر القرآن من العموم ونحوه مقدم على نص الحديث . ثم قد يمتدح ما ليس بظاهر ظاهراً ، لما في دلالات القول من الوجوه الكثيرة . ولهذا ردوا حديث الشاهد واليمين^(١) ، وإن كان غيرهم يعلم أن ليس في ظاهر القرآن ما يمنع الحكم بشاهد ويمين ، ولو كان فيه ذلك ، فالسنة هي الفسرة للقرآن عندهم . وللشافعي في هذه القاعدة كلام معروف ، ولأحمد فيها رسالته الشهورة في الرد على من يزعم الاستثناء بظاهر القرآن عن تفسير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد أورد فيها من الدلائل ما يضيّق هذا الموضع عن ذكره . ومن ذلك دفع الخبر الذي هو تخصيص العموم الكتاب ، أو تقييد لطلقه ، أو فيه زيادة عليه ، واعتقاد من يقول ذلك أن الزيادة على النص كتقييد المطلق بنسخ ، وأن تخصيص العام بنسخ ، ومعارضة طائفة من المدنيين الحديث الصحيح بعمل أهل المدينة ، بناء على أنهم مجمعون على مخالفة الخبر ، وأن إجماعهم حجة مقدمة على الخبر ، كمخالفة أحاديث خيار المجلس ، بناء على هذا الأصل وإن كان أكثر الناس قد يثبتون أن المدنيين قد اختلفوا في تلك المسألة ، وأنهم لو أجمعوا وخالفهم غيرهم ، لكانت الحجة في الخبر . ومعارضة قوم من البلديين بعض الأحاديث بالقياس الجلي ، بناء على أن القواعد السكينة لا تنقض بمثل هذا الخبر إلى غير ذلك من أنواع المعارضات سواء كان المعارض مصيباً أو مخطئاً .

(١) عن ابن عباس أن رسول الله (ص) قضى يمين وشاهد ، رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجة وغيره بمعناه .

« فهذه الأسباب العشرة ظاهرة . وفي كثير من الأحاديث يجوز أن يكون للعالم حجة في ترك العمل بالحديث ، لم نطلع نحن عليها ، فإن مدارك العلم واسعة ، ولم نطلع نحن على جميع ما في بواطن العلماء . والعالم قد يبدى حجته ، وقد لا يبدىها ، وإذا أبدأها ، قد تبلغنا ، وقد لا تبلغ ، وإذا بلغتنا ، فقد ندرك موضع احتجاجه ، وقد لا ندركه ، سواء كانت الحجة صواباً في نفس الأمر أم لا . لكن نحن ، وإن جوزنا هذا ، فلا يجوز لنا أن نمدل عن قول ظهرت حجته بمحدث صحيح ، وافقه طائفة من أهل العلم إلى قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة ، وإن كان أعلم ، إذ تطرّق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية ، فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده بخلاف رأى العالم . والدليل الشرعي يمتنع أن يكون خطأ إذا لم يمارضه دليل آخر ، ورأى العالم ليس كذلك ، ولو كان العمل بهذا التجوز جائزاً لما بقى في أيدينا شيء من الأدلة التي يجوز فيها مثل هذا ، لكن الترض أنه في نفسه قد يكون معذوراً في تركه له ونحن معذورون في تركنا لهذا الترك . وقد قال سبحانه : « تِلْكَ أُمَمٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ » . وقال سبحانه : « فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ » وليس لأحد أن يمارض الحديث عن النبي ﷺ بقول أحد من الناس ، كما قال ابن عباس رضى الله عنهما لرجل سأله عن مسألة فأجابها فيها بمحدث ، فقال له : قال أبو بكر وعمر . . . فقال ابن عباس : يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء ! أقول : قال رسول الله ﷺ ، وتقولون : قال أبو بكر وعمر !! وإذا كان الترك يكون لبعض هذه الأسباب ، فإذا جاء حديث صحيح فيه تحليل أو تحريم أو حكم ، فلا يجوز أن يمتد أن التارك له — من العلماء الذين وصفنا أسباب تركهم — يماقب لكونه حلل الحرام ، أو حرم الحلال ، أو حكم بنفي ما أنزل الله . وكذلك إن كان في الحديث وعيد على فعل من لئنة أو غضب أو عذاب ونحو ذلك ، فلا يجوز أن يقول : إن ذلك العالم الذي أباح هذا أو فعله داخل في هذا الوعيد . وهذا مما لانعم بين الأمة فيه خلافاً إلا شيئاً عن بعض معتزلة بندگان ، مثل الريسى وأضرابه أنهم زعموا أن الخطيئة من

المجتهدين بما قرب على خطئه ، وهذا ^(١) لأن لحوق الوعيد لمن فعل المحرم مشروط بعلمه بالتحريم أو بتمكنه من العلم بالتحريم . فإن من نشأ ببيادة ، أو كان حديث عهد بالإسلام ، أو فعل شيئاً من المحرمات ، غير عالم بتحريمها ، لم يأتهم ، ولم يُعَد ، وإن لم يستند في استحلاله إلى دليل شرعي ، فن لم يبلغه الحديث المحرم ، واستند في الإباحة إلى دليل شرعي أولى أن يكون مندوراً . ولهذا كان هذا مأجوراً ، محموداً لأجل اجتهاده . قال الله سبحانه : « وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ... » إلى قوله : « وَعِلْمًا » ، فاختص سليمان بالفهم ، وأثنى عليهما بالحكم والملم . وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب ، فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » فتبين أن المجتهد مع خطئه له أجر ، وذلك لأجل اجتهاده ، وخطؤه مغفور له ، لأن درك الصواب في جميع أعيان الأحكام ، إمامتذر أومتعسر ، وقد قال تعالى : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » وقال تعالى : « يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ، وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ » وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه عام الخندق : « لا يصلي أحد العصر إلا في بني قريظة » فأدر كتهم صلاة العصر في الطريق ، فقال بعضهم : لانصلي إلا في بني قريظة ، وقال بعضهم : لم يرد منا هذا ، فصلوا في الطريق ، فلم يعب واحدة من الطائفتين . فالأولون تمسكوا بعموم الخطاب ، فجعلوا صورة الغوات داخلة في العموم ، والآخرون كان معهم من الدليل ما يوجب خروج هذه الصورة عن العموم ، فإن المقصود المبادرة إلى القوم ، وهي مسألة اختلف فيها الفقهاء اختلافاً مشهوراً ، هل يخص العموم بالقياس ؟ ومع هذا فالذين صلوا في الطريق كانوا أصوب . وكذلك بلال رضي الله عنه ، لما باع الصاعين بالصاع ، أمره النبي ﷺ برده ، ولم يرب على ذلك حكم آكل الربا من التفسيق واللعن والتفليط ، لعدم علمه بكن بالتحريم . وكذلك عدي بن حاتم ، وجماعة من الصحابة لما اعتقدوا أن قوله تعالى : « حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ » معناه الحبال البيض والسود ، فكان أحدهم يجعل عقالين : أبيض وأسود ، ويأكل حتى يتبين أحدهما من

الجماعة

(١) أي عدم جواز أن يقول إن ذلك العالم الخ ... اه .

الآخر ، فقال النبي ﷺ لدى (١) « إِنَّ سَادَكَ إِذَنْ لَمَرِيضٌ ، إِنَّمَا هُوَ بِيَاضُ النَّهَارِ وَسَوَادُ اللَّيْلِ » فأشار إلى عدم فقهه لمعنى الكلام ، ولم يرتب على هذا الفعل ذم من أفطر في رمضان ، وإن كان من أعظم الكبائر ، بخلاف الذين أفتوا المشجوج في البرد ، بوجوب النسل ، فاعتسل ، فات ، فإنه قال (٢) : « قَتَلُوهُ ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ ! هَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَمْلُؤُوا ؟ إِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ » فإن هؤلاء أخطأوا بنير اجتهاد ، إذ لم يكونوا من أهل العلم ، وكذلك لم يوجب على أسامة بن زيد قوداً ولا دية ولا كفارة لما قتل الذي قال : « لا إله إلا الله » في غزوة الحرطات (٣) ، فإنه كان مستقداً جواز قتله بناء على أن هذا الإسلام ليس بصحيح ، مع أن قتله حرام ، وعمل بذلك السلف وجمهور الفقهاء في أن ما استباحه أهل البني من دماء أهل السدل بتأويل سائق ، لم يضمن بقود ولا دية ولا كفارة ، وإن كان قتلهم وقتالهم محرماً . وهذا الشرط الذي ذكرناه في حقوق الوعيد لا يحتاج أن يذكر في كل خطاب ، لاستقرار العلم به في القلوب ، كما أن الوعد على العمل مشروط بإخلاص بالعمل لله ، وبعدم حيوط العمل بالردة . ثم إن هذا الشرط لا يذكر في كل حديث فيه وعيد . ثم حيث قدر قيام الموجب للوعيد ، فإن الحكم يتخاف عنه الوعيد لمانع ، وموانع لحقوق الوعيد متعددة : منها التوبة ، ومنها الاستغفار ، ومنها الحسنات الماحية للسيئات ، ومنها بلاء الدنيا ومصائبها ، ومنها شفاعة شفيع مطاع ، ومنها رحمة أرحم الراحمين . فإذا عدت هذه الأسباب كلها - ولن تقدم إلا في حق من عتأ وتمرد وشرد على الله شراد البعير على أهله - فهناك يلحق الوعيد به ، وذلك أن حقيقة الوعيد ، ببيان أن هذا العمل سبب في هذا العذاب ، فيستفاد من ذلك تحريم الفعل وقيحه . أمّا أن كل شخص قام به ذلك السبب يجب وقوع ذلك السبب به ، فهذا باطل قطعاً لتوقف ذلك السبب على وجود الشرط وزوال جميع الوانع . وإيضاح هذا : أن من ترك العمل بحديث ، فلا يخلو من ثلاثة أقسام :

« إما أن يكون تركاً جائزاً باتفاق المسلمين ، كالترك في حق من لم يبلغه ، ولا قصر في الطلب مع حاجته إلى الفتيا أو الحكم ، كما ذكرناه عن الخلفاء الراشدين وغيرهم ،

(١) أخرجه في الصحيحين من غير وجه عن عدى .
(٢) أخرجه الشيخان وغيرهما .
(٣) رواه أبو داود والدارقطني .

فهذا لا يشك مسلم أن صاحبه لا يلحقه من مرة الترك شيء .

« وإما أن يكون تركاً غير جائز . فهذا لا يكاد يصدر من الأئمة إن شاء الله تعالى ، لكن الذي قد يخاف على بعض العلماء ، أن يكون الرجل قاصراً في درك تلك المسألة ، فيقول مع عدم أسباب القول ، وإن كان له فيها نظر واجتهاد ، أو يقصر في الاستدلال فيقول - قبل أن يبلغ النظرُ نهايته ، مع كونه متمسكاً بحجة ، أو يفلب عليه عادة أو غرض يمنعه من استيفاء النظر ، لينظر فيما يمارض ما عنده وإن كان لم يقل إلا بالاجتهاد والاستدلال - فإن الحد الذي يجب أن يتنحى إليه الاجتهاد قد لا ينضبط للمجتهد . ولهذا كان العلماء يخافون مثل هذا ، خشية أن لا يكون الاجتهاد المعتبر قد وجد في تلك المسألة المخصوصة . فهذه ذنوب - لكن لحوق عقوبة الذنب بصاحبه ، إنما تنال لمن لم يتب ، وقد يحوها الاستغفار والإحسان والبلاء والشفاعة والرحمة ، ولم يدخل في هذا من يئله الهوى ، ويصرعه حتى ينصر ما يعلم أنه باطل ، أو من يجزم بصواب قول أو خطئه ، من غير معرفة منه بدلائل ذلك القول نقياً وإثباتاً ؛ فإن هذين في النار ، كما قال النبي ﷺ ^(١) » « القضاة ثلاثة : قاضيان في النار ، وقاضٍ في الجنة ، فأما الذي في الجنة فَرَجُلٌ عَلمَ الحقَّ ففَضى به ، وأما الذي في النار ، فَرَجُلٌ قَضَى للناس على جهلٍ ، وَرَجُلٌ عَلمَ الحقَّ وَقَضَى بِخِلَافِهِ » والفتون كذلك . لكن لحوق الوعيد للشخص المئين أيضاً ، له موانع كما بيناه ، فلو فرض وقوع بعض هذا من بعض الأعيان من العلماء المحمودين عند الأمة ، مع أن هذا بعيد أو غير واقع لم يَدَعُ أحدهم هذه الأسباب ، ولو وقع لم يقدح في إمامتهم على الإطلاق ، فإننا لا نمتد في القوم العصمة ، بل نجوز عليهم الذنوب ، ونرجو لهم مع ذلك أعلى الدرجات ، لما اختصهم الله به من الأعمال الصالحة ، والأحوال السنية ، وأنهم لم يكونوا مصرين على ذنب ، وليسوا بأعلى درجة من الصحابة رضي الله عنهم . والقول فيهم كذلك فيما اجتهدوا فيه من الفتاوى والقضايا والسماء التي كانت بينهم وغير ذلك ، ثم إنهم مع العلم بأن التارك الموصوف ممدور بل مأجور ، لا يمنعنا أن تتبع الأحاديث الصحيحة التي لم نعلم لها معارضا يدفعها ، وأنه نمتد وجوب العمل بها على الأمة ، ووجوب تبليغها . وهذا مما لا يختلف العلماء فيه . انتهى المقصود من هذا البحث من فتوى شيخ الإسلام ، ولها تمة بديمة فلتنظر .

(١) رواه ابن ماجة وأبو داود من حديث بريدة بلفظ آخر .

الْحَاثِمَةُ

في فوائد متنوعة

يضاطر إليها الأثرى

١ - سبيل الترقى في علوم الدين

قال الإمام تقي الدين رحمه الله في إحدى وصاياه : « جاع الخير ، أن يستعين بالله سبحانه وتعالى في تلقى العلم المأثور عن النبي ﷺ ، فإنه هو الذي يستحق أن يسمى علماً ، وما سواه ، إما أن يكون علماً ، ولا يكون نافعاً ، وإما أن لا يكون علماً ، وإن سمي به ، ولئن كان علماً نافعاً ، فلا أن يكون في ميراث محمد ﷺ ما يقضى عنه مما هو مثله وخير منه . وليكن همه فهم مقاصد الرسول ﷺ في أمره ونهيه ، وسائر كلامه ، فإذا اطمان قلبه أن هذا هو مراد الرسول ، فلا يعدل عنه فيما بينه وبين الله تعالى ، ولا مع الناس إذا أمكنه ذلك . وليجتهد أن يستصم في كل باب من أبواب العلم بأصل مأثور من النبي ﷺ ، وإذا تشابه عليه مما قد اختلف فيه الناس ، فليدع بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا قام يصلي من الليل : « اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، عَلِيمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ ، إِنَّكَ تُهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » . فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا عِبَادِيَ كُلُّكُمْ ضَالٌّ ، إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ » انتهى .

٢ - فاعرة المحققين في مسائل البرن و علماء الفرق

قال المحقق ابن القيم رحمه الله في كتابه طريق الهجرتين : « إن عادتنا في مسائل الدين كلها ، دقها وجلها ، أن نقول بموجبها ، ولا نضرب بعضها ببعض ، ولا نتعصب لطائفة على طائفة ، بل نوافق كل طائفة على ما معها من الحق ، ونخالفها فيما معها من خلاف الحق ، لانستثنى من ذلك طائفة ولا مقالة ، وترجو من الله أن نحيا على ذلك ونموت عليه ، وناتى الله به ، ولا قوة إلا بالله . » انتهى

وقال حكيم مصره بل عصره ، الشيخ محمد عبده مفتي مصر ، في كتاب الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية ، في مبحث « سماحة الإسلام » ما لفظه : « آخذ بيد القارىء الآن ، وأرجع به إلى ما مضى من الزمان ، وأقف به وقفة بين يدي خلفاء بني أمية ، والأئمة من بني العباس ، ووزرائهم . والفقهاء والتكلمون والمحدثون والأئمة المجتهدون من حولهم والأدباء والمؤرخون والأطباء والفلكيون والرياضيون والجغرافيون والطبيعيون ، وسائر أهل النظر من كل قبيل ، مطيفون بهم ، وكل مقبل على عمله ، فإذا فرغ عامل من العمل أقبل على أخيه ، ووضع يده في يده ، يصافح الفقيه المتكلم ، والمحدث الطبيب والمجتهد الرياضي والحكيم ، وكل يرى في صاحبه عوناً على ما يشغل هو به ، وهكذا أدخل به بيتاً من بيوت العلم ، فأجد جميع هؤلاء سواء في ذلك البيت ، يتجادثون ويتباحثون ، والإمام البخارى حافظ السنة بين يدي عمران بن حطان الخارجى يأخذ عنه الحديث ، وعمر بن عبيد رئيس المعتزلة بين يدي الحسن البصرى شيخ السنة من التابعين ، يتلقى عنه ، وقد سئل الحسن عنه فقال للسائل : « لقد سألت عن رجل كأن الملائكة أدبته ، وكأن الأنبياء ربتة إن قام بأمر قعد به ، وإن قعد بأمر قام به ، وإن أمر بشئ كان أزم الناس له ، وإن نهى عن شئ كان أترك الناس له ، ما رأيت ظاهراً أشبه بباطن منه ، ولا باطناً أشبه بظاهر منه . » بل أرفع بصرى ، فأجد الإمام أبا حنيفة أمام الإمام زيد بن علي ، صاحب مذهب الزيدية من الشيعة ، يتعلم منه أصول العقائد والفقه ، ولا يجد أحدهم من الآخر إلا ما يجد

صاحب الرأي في حادثة ممن ينازعه فيه ؛ اجتهداً في بيان المصلحة ، وهما من أهل بيت واحد أمرٌ به بين تلك الصفوف التي كانت تختلف وجهتها في الطلب وغايتها واحدة ، وهي العلم ؛ وعقيدة كل واحد منهم أن « فكر ساعة خير من عبادة ستين سنة ^(١) » كما ورد في بعض الأحاديث .

ثم قال : الخلفاء أئمة في الدين مجتهدون ، وبأيديهم القوة ، وتحت أمرهم الجيش ، والفقهاء والمحدثون والتكلمون والأئمة المجتهدون الآخرون ، هم قادة أهل الدين ، ومن جند الخلفاء . الدين في قوته ، والعقيدة في أوج سلطانها ، وسائر العلماء ممن ذكرنا بهم يثبتون في أكنافهم بالحير والسعادة ، ورفه العيش ، وحرية الفكر ، لافرق في ذلك بين من كان من دينهم ، ومن كان من دين آخر ، فهناك يشير القارىء النصف إلى أولئك المسلمين ، وأنصار ذلك الدين ، ويقول : هاهنا يطلق اسم التسامح مع العلم في حقيقته ، هاهنا يوصف الدين بالكرم ، والحلم هاهنا يعرف كيف يتفق الدين مع المدنية . عن هؤلاء العلماء الحكماء ، تؤخذ فنون الجرية في النظر ، ومنهم تهبط روح المسألة بين العقل والوجدان ، أو بين العقل والقلب كما يقولون . يرى القارىء أنه لم يكن جلاء بين العلم والدين وإنما كان بين أهل العلم بين أهل الدين شيء من التخالف في الآراء ، شأن الأحرار في الأفكار ، الذين أطلقوا من غل التقليد ، وعوفوا من علة التقليد . ولم يكن يجرى فيما بينهم اللمز والتنازع بالألقاب ، فلا يقول أحد منهم لآخر : إنه زنديق أو كافر أو مبتدع أو ما يشبه ذلك ، ولا تناول أحداً منهم يدٌ بأذى إلا إذا خرج عن نظام الجماعة وطالب الإخلال بأمن العامة ، فكان كالعضو المجذم فيقطع ليذهب ضرره عن البدن كله .

ثم قال بعد ذلك تحت عنوان « ملازمة العلم للدين ، وعدوى التعصب في المسلمين » ماصورته « متى ولع المسلمون بالتكفير والتقسيق ، ورى زيد بأنه زنديق ؟ أشرنا فيما سبق إلى مبدأ هذا المرض ، ونقول الآن : إن ذلك بدأ فيهم عندما بدأ الضعف في الدين يظهر بينهم وأكلت الفتن أهل البصيرة من أهله . تلك الفتن التي كان يثيرها أعداء الدين في الشرق وفي الغرب لخفض سلطانه وتوهين أركانه . وتصدر للقول في الدين برأيه من لم تمتزج روحه

(١) أخرجه أبو الشيخ في العظمة عن أبي هريرة ، وروى له السيوطي بالضعف .

بروح الدين ، وأخذ المسلمون يظنون أن من البدع في الدين ما يحسن إحداثه بالتعظيم شأنه تقليداً لمن كان بين أيديهم من الأمم المسيحية وغيرها ، وأنشأوا ينسبون ماضى الدين ، ومقالات سلفهم فيه ، ويكتفون برأى من يرونه من المصدرين المتعالمين ، وتولى شؤون المسلمين جهالهم ، وقام بإرشادهم في الأغلب ضالّهم . في أثناء ذلك حدث الغلو في الدين ، واستمرت نيران العداوات بين النظار فيه ، وسهل على كل منهم لجهله بدينه أن يرمى الآخر بأروق منه لأدنى سبب ، وكلا ازدادوا جهلاً بدينهم ، ازدادوا غلوا فيه بالباطل ، ودخل العلم والفكر والنظر - وهى لوازم الدين الإسلامى - في جملة ما كرهوه ، وانقلب عندهم ما كان واجباً من الدين ، محظوراً فيه .

٣ - وصية النزالى في معامير المنعصب

قال الإمام النزالى رحمه الله تعالى في كتابه فيصل التفرقة ، في تسمية الفصل الأول ، بعد حكمه على من يتخبط في الجواب ، ويمجّز عن كشف الفطاء بأنه ليس من أهل النظر ، وإنما هو مقلد ما نصح : « وشرط المقلد أن يسكت ويسكت عنه ، لأنه قاصر عن سلوك طريق الحجاج ، ولو كان أهلاً له كان مستتبها لا تابها ، وإماماً لا مأموماً ، فإن خاض المقلد في الحاجة ، فذلك منه فضول ، والمشتغل به صار كضارب في حديد بارد ، وطالب لصلاح الفاسد ، وهل يصلح المطار ما أفسد الدهر ؟ » .

وقال رحمه الله في موضع آخر منه : « فإذا رأيت الفقيه الذى بضاعته مجرد الفقه يخوض في التكفير والتضليل ، فأعرض عنه ، ولا تشغل به قلبك ولسانك ، فإن اتحدى بالعلوم غريزة في الطبع ، لا يصبر عنه الجهال ، ولأجله كثر الخلاف بين الناس ، ولو ينكت من الأيدى من لا يدري ، لقلّ الخلاف بين الخلق » .

أقول : هذا بمعنى قول سقراط : لو سكّت من لا يعلم لسقط الاختلاف .

وقال النزالى قدس سره في كتابه « النقذ من الضلال »^(١) : « لا مطمع في الرجوع

(١) ص ٧٦ ، طبعة مكتب النشر العربى الثانية ، دمشق ١٣٥٣ ، مطبعة ابن زيدون

إلى التقليد بعد مفارقتها ، إذ من شرط المقلد أن لا يعلم أنه مقلد ، فإذا علم ذلك انكسرت زجاجة تقليده وهو شعب لا يرأب ، وشعث لا يلم بالتلفيق والتأليف ، إلا أن يذاب بالنار ، ويستأنف لها صيغة أخرى مستجدة » انتهى .

٤ - بيانه منه يسلم من الوغورط

قال الإمام السيد مرتضى البيانى فى كتابه إثبات الحق : «واعلم أنه لا يكاد يسلم من هذه الأغلاط إلا أحد رجلين : إما رجل ترك البدعة كلها ، والتمذهب والتقاليد والاعتراء إلى المذاهب ، والأخذ من التعصب بنصيب ، وبقي مع الكتاب والسنة كرجل نشأ قبل حدوث المذاهب ، ولم يعبر عن الكتاب والسنة بمبارة منه مبتدعة ، واستعان بالله وأنصف ووقف فى مواقف التمارض والاشتباه ، ولم يدّع علم ما لم يعلم ، ولا تكلف ما لا يحسن . وهذا هو مسلك البخارى وأئمة السنة غالباً فى ترجمة تصدير الأبواب ، وفى العقائد والآيات انقراييه والأخبار النبوية ، كما صنع فى أبواب القدر وكتاب التوحيد والد على الجهمية وأبواب المشيئة . ورجلٌ أتقن العلمين : العقل والسمي ، وكان من أئمتهم مآ ، بحيث يرجع إليه أئمتهم فى وقائهم ومشكلاتهم ، مع حسن قصد وورع وإنصاف وتحرر للحق فهذا لا تخاف عنه هداية الله وإعائته ؛ وأما من عادى أحد هذين العلمين ، وعادى أهله ، ولم يكن على الصفة الأولى من لزوم ما يعرف ، وترك ما لا يعرف ، فإنه لا بد أن تدخل عليه البدع والأغلاط والشناعات » .

تنمية في مقاصد

١ - المقصد الأول

في أن طلب الحديث أن يتقى به الله عز وجل ، وأن طلب الشارع للعلم لكونه وسيلة إلى التعبد به^١ قال العلامة أبو إسحاق الشاطبي في الموافقات في مقدمتها السابعة : « كل علم شرعي ، فطلب الشارع له إنما يكون من حيث هو وسيلة إلى التمسك به لله تعالى ، لا من جهة أخرى فإن ظهر فيه اعتبار جهة أخرى ، فبالبيع » . ثم ساق الأدلة على ذلك ، ومنها : أن الشرع إنما جاء بالتعبد ، وهو المقصود من بركة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وجود الكلام في ذلك على عادته رحمه الله . ثم قال في المقدمة الثامنة : « العلم الذي هو العلم ، المعتبر شرعاً أعنى الذي مدح الله ورسوله أهله على الإطلاق ، هو العلم الباعث على العمل الذي لا يخفى صاحبه جاريّاً مع هواه كيفما كان ، بل هو المقيد لصاحبه بمقتضاه ، الحامل له على قوانينه ، طوعاً أو كرهاً . ومعنى هذه الجملة : أن أصل العلم في طلبه وتحصيله على ثلاثة مراتب : المرتبة الأولى : الطالبون له ولما يحصلوا على كماله بمد ، وإنما هم في طلبه في رتبة التقليد ، فهو لاء إذا دخلوا في العمل به فيمقتضى الحل التكليفي ، والحث الترتيبي والترهيبى وعلى مقدار شدة التصديق ، يخف ثقل التكليف ، فلا يكتفى العلم ها هنا بالحل دون أمر آخر خارج مقوله من زجر أو قصاص أو حد أو تعزير ، أو ما جرى هذا الجرى . ولا احتياج ها هنا إلى إمامة برهان على ذلك ، إذ التجربة الجارية في الخلق ، قد أعطت هذه المرتبة برهاناً لا يحتمل متعلقه النقيض بوجه .

والمرتبة الثانية : الواقفون منه على براهينه ، ارتفاعاً عن حضيض التقايد المجرد ، واستبصاراً فيه ، حسباً أعطاه شاهد النقل الذي يصدق العقل تصديقاً بطمأن إليه ، ويعتمد عليه ، إلا أنه بمد منسوب إلى العقل لا إلى النفس ، بمعنى أنه لم يصر كالوصف الثابت للإنسان ،

وإنما هو كالأشياء المكتسبة ، والعلوم المحفوظة التي يتحكم عليها العقل ، ويعتمد في استجلابها حتى تصير من جملة مودعاته . فهو لاء إذا دخلوا في العمل ، خف عليهم خفة أخرى زائدة على مجرد التصديق في المرتبة الأولى ، بل لانسبة بينهما ، إذ هؤلاء يأبى لهم البرهان المصقق أن يكذبوا ، ومن جملة التكذيب الخفي العمل على مخالفة العلم الحاصل لهم ، ولكنهم حين لم يصبر لهم كالوصف ، ربما كانت أوصافهم الثابتة من الهوى والشهوة الباعثة النبالة أقوى الباعثين ، فلا بد من الافتقار إلى أمر زائد من خارج ، غير أنه يتسع في حقهم فلا يقتصر فيه على مجرد الحدود والتعزيرات ، بل ثم أمور أخرى ، كحاسن الماديات ، ومطالبة الراتب التي بلغوها بما يليق بها ، وأشياء ذلك . وهذه المرتبة أيضاً يقوم البرهان عليها من التجربة ، إلا أنها أخفى مما قبلها ، فيحتاج إلى فضل نظر موكل إلى ذوى النباهة في العلوم الشرعية والأخذ في الإنصافات السلوكية .

والمرتبة الثالثة : الذين صار لهم العلم وصفاً من الأوصاف الثابتة ، بثابة الأمور البدسية في المقولات الأولى ، أو تقاربها ، ولا ينظر إلى طريق حصولها ، فإن ذلك لا يحتاج إليه ، فهو لاء لا يخليلهم العلم وأهواءهم إذا تبين لهم الحق ، بل يرجعون إليه رجوعهم إلى دواعيهم البشرية وأوصافهم الخلقية . وهذه المرتبة هي للترجم لها ، والدليل على صحتها من الشريعة كثير كقوله تعالى (١) : « أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ آَنَاءُ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ يُرِجُو رَحْمَةً رَبِّهِ ؟ » ثم قال (٢) « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ؟ » الآية . فنسب هذه المحاسن إلى أولى العلم من أجل العلم ، لأن من أجل غيره . وقال تعالى (٣) « اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ، كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا فَيُشْعِرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ » والذين يخشون ربهم هم العلماء لقوله (٤) : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » وقال تعالى (٥) : « وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ » الآية . ولما كان السحرة قد بلغوا في علم السحر مبلغ

الرسوخ فيه ، وهو معنى هذه المرتبة ، بادروا إلى الاتقياء والإيمان ، حين عرفوا من علمهم أن ما جاء به موسى عليه السلام حق ليس بالسحر ولا الشعوذة ، ولم ينمهم من ذلك التخويف ولا التعذيب الذي توعدهم به فرعون . وقال تعالى ^(١) : « وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ لِنُصْرِبَهَا لِلنَّاسِ ، وَمَا يَفْقَهُهَا إِلَّا الْمَالِئُونَ » فحضر تفعلها في العالمين . وهو قصد الشارع من خرب الأمثال . وقال ^(٢) : « أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَنْهُ هُوَ أَعْمَى ؟ » ثم وصف أهل العلم بقوله ^(٣) : « الَّذِينَ يُؤْفُونَ بَعْدَ اللَّهِ » إلى آخر الأوصاف ، وحاصلها يرجع إلى أن العلماء هم الماملون . وقال في أهل الإيمان - والإيمان من فوائد العلم - : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ » ^(٤) إلى أن قال ^(٥) : « أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا » . ومن هذا قرن العلماء في العمل بمقتضى العلم باللائكة الذين « لَا يَمْسُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ ، وَيَقْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ » ^(٦) فقال تعالى ^(٧) : « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَالْمَلَائِكَةُ ، وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » . فشهادة الله تعالى وفق عامه ظاهرة التوافق ، إذ التخالف محال ، وشهادة الملائكة على وفق ما علموا صحيحة لأنهم محفوظون من المعاصي ، وأولو العلم أيضاً ، كذلك من حيث حفظوا بالعلم . وقد كان الصحابة رضى الله عنهم إذا نزلت عليهم آية فيها تخويف ، أحزنهم ذلك ، وأقلقهم ، حتى يسألوا النبي ﷺ ، كنزول آية البقرة ^(٨) : « وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ » الآية . وقوله ^(٩) : « الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ » الآية . وإنما القلق والخوف من آثار العلم بالانزال . والأدلة أكثر من إحصائها هنا ، وجميعها يدل على أن العلم المعتبر هو الملجئ إلى العمل به . فمن قيل : هذا غير ظاهر من وجهين :

أمرهما : أن الرسوخ في العلم ، إما أن يكون صاحبه محفوظاً به من المخالفة أو لا ؛ فإن لم يكن كذلك ، فقد استوى أهل هذه المرتبة مع من قبلهم . ومعناه أن العلم بمجرده

(١) الحشر ، ٢١ . (٢) المائدة ، ٦٧ . (٣) الرعد ، ٢٢ . (٤) الأنفال ، ٢

(٥) الأنفال ، ٤ . (٦) التحريم ، ٦ . (٧) آل عمران ، ١٨ .

(٨) البقرة ، ٢٨٤ . (٩) الأنعام ، ٨٢ .

غير كلف في العمل به ، ولا ملجئ إليه ؛ وإن كان محفوفاً به من المخالفة لزم أن لا يعمى العالم إذا كان من الراسخين فيه ، لكن العلماء تقع منهم العاصي ما عدا الأنبياء عليهم السلام . ويشهد لهذا في أعلى الأمور قوله تعالى في الكفار^(١) : « وَجَعَدُوا بِهَا ، وَأَسْتَيْفِنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا ، وَعُلوًّا » . وقال^(٢) : « الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ، وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » . وقال^(٣) : « وَكَيْفَ يُحْكِمُوكَ ، وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ؟ » وقال^(٤) : « وَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ! » ثم قال : « وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ » وسائر ما في هذا المعنى ، فأثبت لهم للعاصي والمخالفات مع العلم ، فلو كان العلم صادقاً عن ذلك لم يقع .

والثاني : ما جاء في ذم العلماء السوء ، وهو كثير ، ومن أشد ما فيه قوله عليه السلام^(٥) : « إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعَهُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ » وفي القرآن^(٦) : « أَتَا مُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ؟ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ ! » وقال^(٧) : « إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى » الآية . وقال^(٨) : « إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ ، وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا » الآية . وحديث الثلاثة الذين هم أول من تُسَرَّبُ بهم النار يوم القيامة ، والأدلة فيه كثيرة ، وهو ظاهر في أن أهل العلم غير معصومين بعلمهم ، ولا هو مما يمنهم عن إتيان الذنوب ، فكيف يقال : إن العلم مانع من العصيان ؟ فالجواب عن الأول . أن الرسوخ في العلم يأتي للعالم أن يخالفه ، بالأدلة التقدمة ، وبديل التجربة المادية ، لأن ماصار كالوصف الثابت لا يصرف صاحبه إلا على وفقه اعتياداً ، فإن تخلف ، فملي أحد ثلاثة أوجه :

(١) النمل ١٤ (٢) البقرة ، ١٤٦ (٣) المائدة ، ٤٦ (٤) البقرة ، ١٠٢

(٥) رواه الطبراني في الأستر ، وابن عدى في السكامل ، واليهيقي في شعب الإيمان . قال النوازي :

ضعفه الزمعي وغيره (٦) البقرة ، ٤ (٧) البقرة ، ٥٩ (٨) البقرة ، ١٧٤

الأول : — مجرد العناد ، فقد يخالف فيه مقتضى الطبع الجليلي ، فغيره أولى ؛ وعلى ذلك دلّ قوله تعالى^(١) : « وَجَحَدُوا بِهَا ... » الآية وقوله تعالى : « وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ » وأشبه ذلك . والغالب على هذا الوجه أن لا يقع إلا لغلبة هوى من حب دنيا أوجاه أو غير ذلك ، بحيث يكون وصف الهوى قد غمر القلب ، حتى لا يعرف معروفًا ، ولا ينكر منكرًا .

الثاني : — الفلتات الناشئة عن الغفلات التي لا ينجو منها البشر ، فقد يصير العالم بدخول الغفلة غير عالم ، وعليه يدل عند جماعة قوله تعالى^(٢) : « إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ ... » الآية . وقال تعالى^(٣) : « إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ » ومثل هذا الوجه لا يمتنع على أصل المسألة ، كما لا يمتنع نحوه على سائر الأوصاف الجليلية ؛ فقد لا تبصر العين ، ولا تسمع الأذن ، لغلبة فكر أو غفلة أو غيرها ، فترتفع في الحال منفعة العين والأذن ، حتى يصاب ، ومع ذلك لا يقال إنه غير مجبول على السمع والإبصار ، فأنحن فيه كذلك .

الثالث : — كونه ليس من أهل هذه المرتبة ، فلم يصر العلم له وصفًا أو كالوصف ، مع عدم من أهلها ، وهذا يرجع إلى غلط في اعتقاد العالم في نفسه ، أو اعتقاد غيره فيه ، ويدل عليه قوله تعالى^(٤) : « وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ » . وفي الحديث^(٥) : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَبْغِضُ الْعِلْمَ أَنْ يَزْأَعَ بِنْتِزَعُهُ مِنَ النَّاسِ » إلى أن قال : « اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُسَاءَ جَهَالًا فَسَلُّوا فَأَقْتَتُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا » وقوله^(٦) : « سَفَقَتْ قُرْأَتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، أَشَدَّهَا فِتْنَةً عَلَى أُمَّتِي الَّذِينَ يَقْسُونَ الْأُمُورَ بِأَرَادَتِهِمْ » الحديث .

(١) البقرة ، ١٠٩ . (٢) النساء ، ١٦ . (٣) الأعراف ، ٢٠٠ .

(٤) القصص ، ٥٠ . (٥) رواه الشيخان والترمذي . (٦) رواه أبو داود والترمذي .
والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة .

فهؤلاء وقعوا في المخالفة بسبب ظن الجهل علماً ، فليسوا من الراسخين في العلم ، ولا ممن صار لهم كالوصف ، وعند ذلك لا حفظ لهم في العلم ، فلا اعتراض بهم ، فأما من خلا عن هذه الأوجه الثلاثة ، فهو الداخل تحت حفظ العلم ، حسبما نصته الأدلة ، وفي هذا المعنى من كلام السلف كثير . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ^(١) : « إن لكل شيء إقبالاً وإدباراً ، وإن لهذا الدين إقبالاً وإدباراً ، وإن من إقبال هذا الدين ما بعثني الله به ، حتى إن القبيلة لتتفقه من عند أسرها ، أو قال آخرها ، حتى لا يكون فيها إلا الفاسق أو الفاسقان ، فهما مقموعان ذليلان ، إن تكلمتا أو نطقا قهراً واضطهدا... » الحديث . وفي الحديث ^(٢) : « سيأتي على أمتي زمان ، يكثر القراء ، ويقلُّ الفقهاء ويُبْضُ العلم ، ويكثر الهرج... » إلى أن قال : « ثم يأتي من بعد ذلك زمان ، يقرأ القرآن رجال من أمتي ، لا يجاوز تراقيهم ، ثم يأتي من بعد ذلك زمان يجادل المنافق المشرك بمثل ما يقول . » وعن علي : « يا حملة العلم ، اعملوا به ، فإن العالم من علم ثم عمل ، ووافق عليه عمله ، وسيكون أقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم ، تخالف سريرتهم علانيتهم ويخالف علمهم عملهم ، يعمدون حلقات بياهي بعضهم بعضاً ، حتى إن الرجل لينضب على جليسه أن يجلس إلى غيره ، ويدعه أولئك ، لا تصعد أعماهم تلك إلى الله عز وجل . » وعن ابن مسعود : « كونوا للعلم وعاة ، ولا تكونوا له رواة ، فإنه قد يوعى ولا يروى ، وقد يروى ولا يوعى . » وعن أبي الدرداء : « لا تكون تقماً حتى تكون عالماً ، ولا تكون بالعلم جيلاً ، حتى تكون به عاملاً . » وعن الحسن : « العالم الذي وافق علمه عمله ، ومن خالف علمه عمله ، فذلك راوية حديث سمع شيئاً فقال له . » وقال الثوري : « العلماء إذا علموا عملوا ، فإذا عملوا ، شغلوا ، فإذا شغلوا ، فقدوا ، فإذا فقدوا ، طلبوا ، فإذا طلبوا هربوا . » وعن الحسن قال : « الذي يفوق الناس في العلم ، جدير أن يفوقهم في العمل . » وعنه في قول الله تعالى : « وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ » قال : « عَلِّمْتُمْ فَعَلِمْتُمْ ، ولم تعملوا فوالله ما ذلكم بعلم ! » وقال الثوري : « العلم يهتف بالعمل ، فإن أجابه وإلا ارتحل . » وهذا تفسير معنى كون العلم ، هو الذي يلجئ إلى العمل . وقال الشعبي

(١) رواه أبو السني وأبو نعيم عن أبي أمامة . (٢) أخرجه الطبراني في الأوسط والحاكم عن أبي هريرة .

« كُنَّا نَسْتَعِينُ عَلَى حِفْظِ الْحَدِيثِ بِالْعَمَلِ بِهِ » ومثله عن وكيع بن الجراح، وعن ابن مسعود « لَيْسَ الْعِلْمُ عَنْ كَثْرَةِ الْحَدِيثِ ، إِنَّمَا الْعِلْمُ خَشْيَةُ اللَّهِ » والآثار في هذا النحو كثيرة. ويوماً ذكر يتبين الجواب عن الإشكال الثاني ، فإن علماء السوء هم الذين لا يعملون بما يعلمون ، وإذا لم يكونوا كذلك ، فليسوا في الحقيقة من الراسخين في العلم ، وإنما هم رَوَاةٌ ، والفقهاء فيما رَوَوْا أمر آخر . أو ممن غلب عليهم هوى غفلى على القلوب والعياذ بالله على أن الثابرة على طلب العلم والتفقه فيه ، وعدم الاجتزاء باليسير منه ، يجر إلى العمل به ويلجئ إليه ، كما تقدم بيانه ، وهو معنى قول الحسن : « كُنَّا نَطْلُبُ الْعِلْمَ لِلدُّنْيَا ، فَجَرَّئْنَا إِلَى الْآخِرَةِ . » وعن معمر أنه قال : « كَانَ يُقَالُ : مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ ، يَأْتِ عَلَيْهِ الْعِلْمُ حَتَّى يَصِيرَ إِلَى اللَّهِ . » وعن حبيب بن أبي ثابت : « طَلَبْنَا هَذَا الْأَمْرَ ، وَلَيْسَ لَنَا فِيهِ نِيَّةٌ ، ثُمَّ جَاءَتِ النِّيَّةُ بَعْدَ . » وعن الثوري قال : « كُنَّا نَطْلُبُ الْعِلْمَ لِلدُّنْيَا فَجَرَّئْنَا إِلَى الْآخِرَةِ . » وهو معنى قوله في كلام آخر : « كُنْتُ أَغْبِطُ الرَّجُلَ يُجْتَمَعُ حَوْلَهُ ؛ وَيَكْتَبُ سَمْعُهُ ، فَلَمَّا ابْتَلَيْتُ بِهِ ، وَدَدْتُ أَنْيْ نَجُوتَ مِنْهُ كِفَافًا لَا عِلَى وَلَا لِي » وعن أبي الوليد الطيالسي قال : « سَمِعْتُ ابْنَ عَيْنَةَ مِنْذُ أَكْثَرَ مِنْ سِتِينَ سَنَةً يَقُولُ : طَلَبْنَا هَذَا الْحَدِيثَ لِغَيْرِ اللَّهِ ، فَأَعْقَبَنَا اللَّهُ مَا تَرَوْنَ » وقال الحسن : « لَقَدْ طَلَبَ أَقْوَامٌ الْعِلْمَ ، مَا أَرَادُوا بِهِ اللَّهُ ، وَمَا عِنْدَهُ . فَمَا زَالَ بِهِمْ حَتَّى أَرَادُوا بِهِ اللَّهُ وَمَا عِنْدَهُ . » فهذا أيضاً مما يدل على صحة ما تقدم .

ثم قال الشاطبي بعد ذلك : « وَبِتَصَدُّ النِّظَرِ هُنَا فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الرِّبَةِ وَمَا هِيَ ، وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْإِخْتِصَارِ أَنَّهَا أَمْرٌ بَاطِنٌ ، وَهُوَ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ بِالْخَشْيَةِ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْآيَةِ . وَعَنْهُ عِبْرَةٌ فِي الْحَدِيثِ ، فِي أَوَّلِ مَا يَرْفَعُ مِنَ الْعِلْمِ الْخُشُوعُ ^(١) . وَقَالَ مَالِكٌ : « لَيْسَ الْعِلْمُ بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ ، وَلَكِنَّهُ نُورٌ يَجْعَلُهُ اللَّهُ فِي الْقُلُوبِ » . وَقَالَ أَيْضاً : « الْحِكْمَةُ وَالْعِلْمُ نُورٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مِنْ شَاءَ ، وَلَيْسَ بِكَثْرَةِ السَّائِلِ ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ عِلَامَةُ ظَاهِرَةٍ ، وَهُوَ التَّجَافِي عَنْ دَارِ الْغَيْرِ وَرُؤُوسِ الْإِمَانَةِ إِلَى دَارِ الْخُلُودِ . وَذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَمَلِ بِالْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ مَخَالَفَةٍ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ » . انْتَهَى .

(١) روى في التيسير عن الترمذي حديثاً طويلاً جاء فيه : أول علم يرفع من الناس الخشوع .

وقال الحافظ السخاوى فى فتح الغيث ، تحت قول العراقى : « وامل بما تسمع فى الفضائل » ما صورته : « لِحَدِيثٍ مَرْسَلٍ ، قَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَنْفَى عَنِّي حُجَّةَ الْعِلْمِ ؟ قَالَ : الْعَمَلُ . وَلَقَوْلُ مَالِكِ بْنِ مَعْمُورٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « قَبِّدُوهُ وَرَأَى ظُهُورِهِمْ » قَالَ : تَرَكُوا الْعَمَلَ بِهِ . وَلَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ : إِنَّهُ يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ إِذَا سَمِعَ شَيْئًا فِي آدَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِهِ ، وَلَئِنْ ذَلِكَ سَبَبُ ثُبُوتِهِ وَحِفْظِهِ وَنُفُوزِهِ وَالْإِحتِجَاجُ فِيهِ إِلَيْهِ . وَيُرْوَى أَنَّهُ ﷺ قَالَ : « مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلَّمَ اللَّهُ عِلْمَهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ » . وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ : مَنْ عَمِلَ بِمَشْرِعِ مَا يَعْلَمُ ، عَلَّمَهُ اللَّهُ مَا يَجْهَلُ . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ : مَا عَمِلَ أَحَدٌ بِمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ إِلَّا إِحتِجَاجَ النَّاسِ إِلَى مَا عِنْدَهُ . »

وقال النووى فى الأذكار : ينبغى لمن بلغه شيء من فضائل الأعمال أن يعمل به ولو مرة ليكون من أهله ، ولا ينبغى أن يتركه مطلقاً بل يأتى بما تبسر منه ، لقوله ﷺ (١) : « إِذَا أَمَرْتَكُمْ بِشَيْءٍ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » .

قلت : ويروى فى الترغيب فى ذلك عن جابر حديث مرفوع لفظه : « مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ شَيْءٌ فِيهِ فَضِيلَةٌ ، فَآخُذْ بِهِ إِيمَانًا بِهِ ، وَرَجَاءً ثَوَابِهِ ، أَعْطَاهُ اللَّهُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ » . وله شاهد : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَفِيفٍ : مَا سَمِعْتُ شَيْئًا مِنْ سَنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَاسْتَعْمَلْتُهُ ، حَتَّى الصَّلَاةُ عَلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ ، وَهِيَ بَصِيحَةٌ . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : « مَا كَتَبْتُ حَدِيثًا إِلَّا وَقَدْ عَمَلْتُ بِهِ حَتَّى مَرَّ بِي فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِحتَجَمَ وَأَعْطَى أَبَا طَلِيبةَ دِينَارًا فَأَعْطَيْتُ الْحِجَامَ دِينَارًا حِينَ إِحتَجَمَ . وَيَقَالُ : « اسْمُ أَبِي طَلِيبةَ دِينَار » . وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَلَا يَصِحُّ . وَعَنْ أَبِي عَصَمَةَ عَاصِمِ بْنِ عَصَامٍ الْبَيْهَقِيِّ قَالَ : بَتَ لَيْلَةً عِنْدَ أَحْمَدَ ، فَجَاءَ بِالْمَاءِ ، فَوَضَعَهُ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ نَظَرَ إِلَى الْمَاءِ ، فَإِذَا هُوَ كَمَا كَانَ ، فَقَالَ : سَبَّحَانَ اللَّهِ ! رَجُلٌ يَطْلُبُ الْعِلْمَ لَا يَكُونُ لَهُ وَرْدٌ بِاللَّيْلِ ! وَقَالَ أَحْمَدُ فِي قِصَّةِ : صَاحِبِ الْحَدِيثِ عِنْدَنَا مَنْ يَسْتَعْمَلُ الْحَدِيثَ . وَعَنِ الثَّوْرِيِّ قَالَ : « إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَحْكُ رَأْسَكَ إِلَّا بِأَثَرِ فَاغِلٍ »

وصلى رجل ممن يكتب الحديث بحجب ابن مهدي ، فلم يرفع يديه ، فلما سلم قال له : ألم تكتب
عن ابن عيينة حديث الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ كان يرفع يديه في كل
تكبيرة ؟ قال : نعم ! قال : فإذا تقول لربك إذا لقيتك في تركك لهذا ، وعدم استعماله ؟
وعن أبي جعفر أحمد بن حمدان بن علي النيسابوري قال : كنت في مجلس أبي عبد الله
الروزي ، فلما حضرت الظهر وأذن أبو عبد الله ، خرجت من المسجد فقال : إلى أين يا أبا
جعفر ؟ قلت : أتطهر للصلاة ؛ قال : كان ظني بك غير هذا ! يدخل عليك وقت الصلاة وأنت
على غير طهارة ؟ وعن أبي عمرو محمد بن حمدان قال : صلى بنا أبو عثمان سميد بن إسماعيل
يمسجده ، وعليه إزار ورداء ، فقلت لأبي : يا أبتا هو محرم ؟ فقال : لا ، ولكنه يسمع مني
الاستخروج الذي خرجته على مسلم ، فإذا مرت به سنة لم يكن يستعملها فيما مضى ، أحب أن
يستعملها في يومه وليلته ، وأنه سمع من جملة ما قرئ علي أن النبي ﷺ صلى في إزار ورداء
فأحب أن يستعمل هذه السنة قبل أن يصبح . وعن بشر بن الحارث أنه قال : يا أصحاب
الحديث أتؤدون زكاة الحديث ؟ فقل له : يا أبا نصر ! وللحديث زكاة ؟ قال : نعم ! إذا سمعتم
الحديث ، فما كان فيه من عمل أو صلاة أو تسبيح استعملتموه . وفي لفظ عنه ، رويناه
بما هو في جزء - للحسن بن عبد الملك أنه لما قيل له : كيف تؤدّي زكاته قال : اعملوا من كل
مئتي حديث بخمسة أحاديث . وروينا عن أبي قلابة قال : إذا أحدث الله لك ملأ ، فأحدث
له عبادة ، ولكن إنما همك أن تحدث به الناس . وعن الحسن البصري قال : كان الرجل
يطلب العلم فلا يلبث أن يرى ذلك في تخشعه وهديه ولسانه وبصره ويده .

٢ - المقصد الثاني

فما روى في مدح رواية الحديث ورواته من بدائع المنظومات

قال الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي المؤرخ الشهير:

واظب على جمع الحديث وكتبه واجهد على تصحيحه في كتبه
واسمه من أربابه نقلاً كما سمعوه من أشياخهم تسمعه به
واعرف ثقات رواته من غيرهم كما تميز صدقه من كذبه
فهو الفسر للكتاب وإنما نطق النبي لنا به عن ربه
وتفهم الأخبار تعرف حله من حرمه مع فرضه من نذبه
وهو المبين للعباد بشرحه سير النبي الصطفى مع صحبه
وتتبع العالي الصحيح فإنه قرب إلى الرحمن تحفظ بقربه
وتجنب التصحيف فيه فربما أدى إلى تحريفه بل قلبه
وأترك مقالة من لحاك يجهله عن كتبه أو بدعه في قلبه
فكفى المحدث رفعة أن يرتضى ويعد من أهل الحديث وحزبه

وقال رحمه الله تعالى :

لَقَوْلُ الشَّيْخِ : « أَنْبَأَنِي فُلَانٌ ، وَكَانَ مِنَ الْأَعْمَةِ عَنْ فُلَانٍ »
إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ الْإِسْنَادُ ، لِقَلْبِي مِنْ عَمَادَةِ الْحَسَنِ
وَمَشْتَمَلٍ عَلَى صَوْتِ فَصِيحٍ أَلَذَّ إِلَيَّ مِنْ صَوْتِ الْقِيَانِ
وَتَرْبِيئِي الطَّرُوسَ بِنَقْشِ نَقْصٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَقْشِ الْغَوَانِي
وَتَخْرِيجِ الْفَوَائِدِ وَالْأُمَالِي وَتَسْطِيرِ الْغَرَائِبِ وَالْحَسَنِ
وَتَصْحِيحِ الْعَوَالِ مِنَ الْعَوَالِي وَنِيْسَابُورَ أَوْ فِي أَصْفَهَانَ
وَأَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَخْبَارِ لَيْسَى وَنَقِيسِ بْنِ اللَّوْحِ وَالْأَعْمَانِي
فَإِنْ كَتَابَةَ الْأَخْبَارِ تَرَقَّى بِصَاحِبِهَا إِلَى غُرَفِ الْجَنَانِ

وحفظ حديث خير الخلق مما ينال به الرضا بعد الأمان
فأجزَّ العلم ينمو كل حين وذكر المرء يبق وهو فاني
وقال الحافظ البرقاني رحمه الله تعالى :

أعلل نقسى يكتب الحديث وأجل فيه لها موعدا
وأشغل نقسى بتصنيفه وتخريجه أبدا سرمد
فطوراً أصنفه في الشيو خ وطوراً أصنفه مسنداً
وأفقو البخاريّ فيما نجا وصنفه جاهداً بجهد
ومسلماً إذ كان زين الأنا م بتصنيفه مسلماً مرشداً
وماليّ فيه سوى أننى أراه هوى وافق للتصدي
وأرجو الثواب يكتب الصلا ع على السيد المصطفى أحمد
وأسأل ربى إله العبا د جرياً على ماله عوداً

وقال الحميدى صاحب « الجمع بين الصحيحين » من قصيدة وافية :

ولولا رواية الدين ضاعت وأصبحت معاله في الآخرين تبديد
هو حفظو الآثار من كل شبهة وغيرهم عما افتنوه وقود
وهم هاجروا في جمعها وتبادروا إلى كل أفق والرام كؤود
وقاموا بتعديل الرواة وجرحهم قيام صحيح النقل وهو حديث
بتبليغهم صحت شرائع ديننا حدوداً تحرّروا حفظها وعهود
وصح لأهل النقل منها احتجاجهم فلم يبق إلّا عاند وحقود

ومما ينسب للإمام الشافعى رضى الله عنه :

كل المعلوم سوى القرآن مشغلة إلاّ الحديث وإلاّ الفقه في الدين
العلم ما كان فيه « قال حدثنا » وما سواه فوسواس الشياطين !

وأنشد أبو الظهير رحمه الله تعالى :

إذا رُمْتُ أن تتوخى الهدى وأن تأتى الحقَّ من بابه
فدعْ كلَّ قول ومن قاله لقول النبيِّ وأصحابه
فلم تنج من محدثات الأمور بنير الحديث وأربابه

وقال الإمام شمس الدين ابن القيم الدمشقي في الكافية الشافية :

يا من يريد نجاته يوم الحسا ب من الجحيم وموقد النيران
اتبع رسول الله في الأقوال والـ أعمال لا تخرجُ عن القرآن
وخذ الصحيحين اللذين هالة سد الدين والإيمان واسطتان
وافرأهما بمد التجرد من هوى وتمصب وحمية الشيطان
واجملهما حكماً ولا تحكم على ما فيهما أصلاً بقول فلان
واجمل مقالته كبعض مقالة الـ أشياخ تنصرها بكل أوان
وانصر مقالته كنصرك للذي قلده من غير ما برهان
حدِّد رسول الله عندك وحده والقول منه إليك ذو تبيان
ماذا ترى فرضاً عليك معيناً إن كنت ذا عقل وذا إيمان ؟
عرِّض الذى قالوا على أقواله أو عكس ذاك ؟ فذاتك الأمران
هى مفرق الطرقات بين طريقتنا وطريق أهل الزيغ والعدوان
قدر مقالات العباد جميعهم عدماً - وراجع - مطلع الإيمان
واجمل جلوسك بين صحب محمد وتلقَّ معهم عنه بالإحسان
وتلقَّ عنهم ما تلقوه هو عنه من الإيمان والعرفان
أفليس فى هذا بلاغ مسافر يبنى الإله وجنة الحيوان
لولا التنافس بين هذا الخلق ما كان التفرق قط فى الحسبان
فألرب رب واحد وكتابه حق وفهم الحق منه دان

ورسوله قد أوضح الحق البديع
ما ثم أوضح من عبارته فلا
والنصح منه فوق كل نصيحة
فلأى شيء يعدل الباغي الهدى
فالنقل عنه مصدق والقول من
والعكس عندسواه في الأمرين يا
تالله قد لاح الصباح لن له
وأخو العماية في عمايته يقو
تالله قد رفعت له الأعلام إن

وقال الحافظ ابن عبد البرّ .

مقالة ذي نصح وذات فوائد
عليكم بآثار النبي فإنها
إذا من ذوى الألباب كان استماعها
من أفضل أعمال الرجال اتباعها

وقال الحافظ ابن حجر رحمة الله تعالى :

هنيئاً لأصحاب خير الورى
أولئك فازوا بتذكيره
وهم سبقونا إلى نصره
ولما حُرِّمنا لقا عينه
عسى الله يجمعنا كننا
وطوبى لأصحاب أخباره
ونحن سعدنا بتذكاره
وها نحن أتباع أنصاره
عكفنا على حفظ آثاره
برحمة منه في داره

وقوله : « ولما حرّمنا ... إلخ » أخذه من قول ابن خطيب داريا :

لم أسع في طلب الحديث لسمعة
لكن إذا فات المحب لقاءه من
أو لاجتماع قديمه وحديثه
يهوى تملل باستماع حديثه

وقال العلامة السيد محمد بن إسماعيل الأمير اليماني قدس الله سره :

سلام على أهل الحديث فإني
هو بذلوا في حفظ سنة أحمد
وأعنى بهم أسلاف سنة أحمد
أولئك أمثال البخاري ومسلم
رووا وارتوؤا من بحر علم عمه
كفاهم كتاب الله والسنة التي
ونها تمة شافية الذيل ، صاح فيها على التمسب بالويل !

وقال بعض الفضلاء وأجاد :

علم الحديث أجل السؤل والوطر
واقتر رحالك عن مفناك مر محلا
ولا تقل عاقني شغل فليس يرى
وأئ شغل كمثل العلم تطلبه
ألهى عن العلم أقواما تطلبهم
وخلفوا ما له حظ ومكرمة
وأئ فخر بنياء لمن هدمت
لا تفخرن بنياء لا بقاء لها !
يفنى الرجال ويبقى علمهم لهم
ويذهب الموت بالدنيا وصاحبها
تظن أنك بالدنيا أخو كبير
ليس الكبير عظيم القدر غير فنى
قد زاحت ركبتاه كل ذى شرف

فاقطع به العيش تعرف لنة العمر
لكي تفوز بنقل العلم والأثر
في الترك للعلم من عذر لمعتذر
وتقل ما قدر وروا عن سيد البشر ؟
لذات دنيا غدوا منها على غرر
إلى التي هي دأب الهون والخطر
معايب الجهل منه كل مفتخر ؟
وبالعفاف وكسب العلم فافتخر
ذكرآ يجدد في الآصال والبكر
وليس يبق له في الناس من أثر
وأنت بالجهل قد أصبحت ذا صغر
ما زال بالعلم مشغولا مدى العمر
في العلم والحلم لافى الفخر والبطر

فجالس العلماء المقتدى بهم
هم سادة الناس حقاً والجالوس لهم
والمرء يُحسب من قوم يصاحبهم
فن يجالس كريماً نال مسكرمة
كصاحب العطر إن لم تستفد هبة
ومن يجالس ردى الطمع يُرذبه
كصاحب الكير إن يسلم مجالسه
وكل من ليس ينهائ الحياء ولا
والناس أخلاقهم شتى وأقسامهم
وأصوب الناس رأياً من تصرفه
واركن إلى كل من في وده شرف
قلزم يشرف بالأخبار يصحبهم
إن العقيق ليسمو عند ناظره
والمرء يخبث بالأنشراح بألفهم
قالء صفو ظهور في أصالته
فكن بصحب رسول الله مقتدياً
وإن عجزت عن الهدى سلكوا
والحق يقوم إذا لاحت وجوههم
أنسجوا من السنَّة العليا في سنَّ
أجل شيء لديهم « قال أخبرنا
هذى المكارم لا قبيان من لبن
لا شيء أحسن من « قال الرسول » وما

تستجلب النفع أو تأمن من الضرر
زيادة هكذا قد جاء في الخبر
فاركن إلى كل صافي الرض عن كدر
ولم يشن عرضه شيء من القير
من عطره لم تخب من ريحه المطر
وناله دنس من عرضه الكدر
من تنه لم يوق الحرق بالشر
تقوى فخف كل قبح منه وانتظر
منهم بصير ومنهم تخبط النظر
فيما به شرف الألباب والفكر
من نابه القدر بين الناس مشتهر
وإن يكن قبل شيئاً غير معتبر
إذا بدا وهو منظوم مع الدر
ولو غدا حسن الأخلاق والسير
حتى يجاوره شيء من الكدر
فإنهم للهدى كالأنجم الزهر
فكن عن الحب فهم غير مقتصر
رأيها من سنا التوفيق كالقمر
سهل وقاموا بحفظ الدين والأثر
عن الرسول « بما قد صح من خبر
ولا التمتع بالآذات والأثر
أجل من سند عن كل مشتهر

ومجلس بين أهل العلم جادبا
يوم يمر ولم أرو الحديث به
فإن في درس أخبار الرسول لنا
تمللاً إذ عدمنا طيب رؤيته
كأنه بين ظهرينا نشاهده
زين النبوة عين الرسل خاتمهم
صلى عليه إله المرش ثم على
مع السلام دواماً والرضا أبداً
وعن عبيدك نحن المذنبين فجد
وتب على الكل منا واعطنا كرماً
حلامن الدرّ أو حلّى من الدرّ
فاست أحسب ذاك اليوم من عمرى
تتمماً في رياض الجنة الخضر
من فاته العين هدّ الشوق بالأثر
في مجلس الدرس بالأصال والبكر
بعثاً وأولهم في سابق القدر
أشياعه ماجرى ظل على زهر
عن صحبه الأكرمين الأنجم الزهر
بالأمن من كل مانخشاه من ضرر
دنيا وأخرى جميع السؤل والوطر

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبَّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ .

جاء في آخر نسخة المؤلف قدس سره

يقول جامعه :

كانت البداية في تصنيفه في إحدى الجماديين عام (١٣٢٠) . ولا تم ترتيبه شرعت في
تبليغه ليلة العشر الأخير من رمضان من العام المذكور، في السدة اليمنى الملياء من حرم
جامع السنانية في دمشق الفيحاء ، ثم صحبته في رحلتى القدسية في أواخر المحرم ، وبيضت
جانباً كبيراً من آخره في عمان اللقاء، أيام مسيرى إلى القدس منها وإقامتى بها عشرة أيام
من أوائل صفر، إلى أن كتلت نسخاً وتبييضاً بمونه تعالى صباح الخميس، لخمس بقين من صفر
المذكور عام (١٣٢١) في المسجد الأقصى ، داخل حرمة الشريف ، أيام إقامتى في حجرته

القبليّة . والحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً . قاله بضمه ، ورقه بقلمه ، العبد الذليل
الضعيف ، أفقر الورى لرحمة مولاه ، محمد جمال الدين بن محمد سميد بن قاسم بن صالح بن إسماعيل
ابن أبي بكر القاسمي الدمشقي ، غفر الله له ولوالديه ، ولأسلافه وأشياخه وأولاده ومحبيه .
ولجميع المؤمنين ، والحمد لله رب العالمين .

ثم جاء تحت هذه العبارة بالخبر الأحمر

بمحمده تعالى تم مقابلة على أصلى ، وكتبه مؤلفه جمال الدين :

في ١٩ ذي الحجة ١٣٢٤

فهرس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٦١	الباب الثاني في معنى الحديث وفيه مباحث :	٣٥	إهداء الكتاب
٦١	ماهية الحديث والخبر والأثر	٥	السيد جمال الدين القاسمي للأمر شكيب
٦٤	بيان الحديث القدسي	٧٢	أرسلان
٧٠	ذكر أول من دون الحديث	٨	التعريف بالكتاب للسيد محمد رشيد رضا
٧٢	بيان أكثر الصحابة حديثاً وقوى	١٧	كلمة مصحح الكتاب الأستاذ الشيخ محمد بهجة
٧٤	ذكر صدور التابعين في الحديث والفتيا	٢٠	البيطار
٧٥	الباب الثالث في بيان علم الحديث وفيه مسائل :		السيد محمد جمال الدين القاسمي
٧٥	ماهية علم الحديث، رواية ودراية، وموضوعه		الكتاب
	وغايته	٣٥	خطبة الكتاب
٧٦	المقصود من علم الحديث	٣٧	مقدمة الكتاب في مطالع مهمة :
٧٦	حد للسند والمحدث والمافظ	٣٧	للمطلع الأول - ضرورة التصنيف في كل عصر
٧٩	الباب الرابع في معرفة أنواع الحديث وفيه	٣٩	المطلع الثاني - إهداء الكتاب
	مقاصد :	٤٠	المطلع الثالث - الأمانة العلمية
٧٩	بيان المجموع من أنواعه	٤١	للمطلع الرابع - أهم من ألف في الاصطلاح
٧٩	بيان الصحيح	٤٣	الباب الأول في تنويه بشأن الحديث وفيه
٨٠	بيان الصحيح لقائنه والصحيح لنبره		مطالب :
٨٠	تفاوت رتب الصحيح	٤٣	شرف علم الحديث
٨١	أثبت البلاذ في الحديث الصحيح في عهد السلف	٤٨	فضل راوي الحديث
٨٢	أقسام الصحيح	٥٠	الأمر النبوي برواية الحديث وإسماعه
٨٢	معنى قولهم : أصح شيء في الباب كذا	٥١	حث السلف على الحديث
٨٢	أول من دون الصحيح	٥٣	إجلال الحديث وتعظيمه والرهبة من الزيف عنه
٨٣	بيان أن الصحيح لم يستوعب في مصنف	٥٥	فضل الخبا عن الحديث والحجي للسنة
٨٤	بيان أن الأصول الخمسة لم يفتحها من الصحيح	٥٧	أجر التمسك بالنسبة إذا تابعت الأهواء وأوثر
	إلا اليسير		الدنيا
٨٤	ذكر من صنف في أصح الأحاديث	٨٥	بيان أن الوثيقة في أهل الأثر من علامات أهل
٨٥	بيان الثمرات المجتناة من شجرة الحديث المباركة		البدع
٨٥	الثمرة الأولى - صحة الحديث توجب التعلم به	٨٥	ماروي أن الحديث من الوحي
٨٧	الثمرة الثانية - وجوب العمل بكل ما صح من	٩٠	أبدي الحديثين البيضاء على الأمة وشكر مساعيم
	الأحاديث		
٨٨	الثمرة الثانية - الإفتاء بموجب النص		
٩١	الثمرة الثالثة - لا يضر الخبر عمل أكثر الأمة		
	بخلافه		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٩٧	الثمرة الرابعة - وجوب فهم كلام الرسول من غير غلو ولا تقصير	١١١	تنبيه الإمام مسلم على رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة . وقذفهم بها إلى العوام ، وإعجابه رواية ما عرفت صحة بخارجه
٩٨	الثمرة الخامسة - لزوم قبول الصحيح وإن لم يعمل به أحد	١١٣	تحذير الإمام مسلم من روايات القصاص والصالحين .
٩٩	الثمرة السادسة - الصحابة لم يكونوا كلهم مجتهدين	١١٣	ذكر للمذاهب في الأخذ بالضعيف واعتماد العمل به في القضايا .
١٠٠	الثمرة السابعة - متى ثبت الخبر ، صار أصلاً من الأصول	١١٤	الجواب عن رواية بعض كبار الأئمة الضعفاء .
١٠١	الثمرة الثامنة - لا يضر صحة الحديث تفرد صحابي به	١١٦	ما شرطه المحققون لقبول الضعيف .
١٠٢	الثمرة التاسعة - ما كل حديث صحيح يحدث به العامة	١١٧	ترفيف ورع الوسوسين في التفتق على ضعفه
١٠٣	١٠٢ بيان الحديث الحسن - ذكر ماهيته	١١٧	ترجيح الضعيف على رأى الرجال .
١٠٤	١٠٣ بيان الحسن لقائه ولنفيه	١١٨	بحث الدوائى في الضعيف .
١٠٥	١٠٤ ترقى الحسن لقائه إلى الصحيح بتعدد طرقه	١٢٠	رد الشهاب الخفافى على الدوائى ومناقشته .
١٠٦	١٠٥ بيان أول من شهر الحسن	١٢١	مسائل تتعلق بالضعيف .
١٠٧	١٠٦ معنى قول الترمذى : « حسن صحيح »	١٢٣	ذكر أنواع تشترك في الصحيح والحسن والضيف : السند ، المتصل ، للرفوع ، المعنعن ، المؤن ، الملق ، المدرج ، المشهور ، المستفيض ، الغريب ، العزيز ، المصحف ، الملقب ، المسلسل ، العالى
١٠٨	١٠٧ مناقشة الترمذى في بعض ما يصححه أو يحسنه	١٢٣	مطلب فى الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة
١٠٩	١٠٨ بيان أن الحسن على مراتب	١٢٤	التأزل الفرد : الطائى والنسب ، التابع ، الشاهد
١١٠	١٠٩ بيان كون الحسن حجة في الأحكام	١٣٠	ذكر أنواع تختص بالضعيف : الموقوف ، المقطوع ، المنقطع ، المضل ، الشاذ ، المنكر ، التروك والمهلل ، المضطرب ، المقلوب ، المدلس ، المرسل
١١١	١١٠ قبول زيادة راوى الصحيح والحسن	١٣٣	المذهب الأول فى المرسل : وهو أنه ضعيف مطلقاً
١١٢	١١١ بيان ألقاب لأحاديث تشمل الصحيح والحسن ، وهى الجيد والقوى والصالح والعرف والحفوظ والمجود والثابت والمقبول	١٣٤	المذهب الثانى فى المرسل : وهو أنه حجة مطلقاً
١١٣	١١٢ بيان الضعيف - ماهية الضعيف وأقسامه	١٣٦	ذكر مناقشة الفريق الأول لما ذكره أهل المذهب الثانى
١١٤	١١٣ تفاوت الضعيف		
١١٥	١١٤ بحث الضعيف إذا تعددت طرقه		
١١٦	١١٥ ذكر قول مسلم رحمه الله : إن الراوى عن الضعفاء غاشى آثم جاهل		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٨	ذكر المذهب الثالث في المرسل من اعتدل في شأنه وفصل فيه	١٨٣	الرد على من يزعم تصحيح بعض الأحاديث بالكشف
١٤١	بيان أكثر من تروى عنهم الإسرائيل والموازية بينهم	١٨٧	الباب الخامس في الجرح والتعديل وفي مسائل
١٤٣	ذكر مرسل الصحابة	١٨٧	طبقات السلف في ذلك
١٤٤	مراتب المرسل	١٨٨	جرح الضعفاء من النصيحة
١٤٤	بحث قول الصحابي : من السنة كذا ، وقوله : أمرنا بكذا ، ونهينا عن كذا	١٨٨	تعارض الجرح والتعديل
١٤٦	الكلام على الخبر المتواتر وخبر الآحاد	١٩٠	تجريح بعض رجال الصحيحين لا يبيأ به
١٤٧	بيان أن خبر الواحد الثقة حجة يلزم به العمل	١٩٤	الناقلون المبدعون
١٥٠	الكلام على الحديث الموضوع وفيه مباحث	١٩٥	الناقلون المحبسون
١٥٠	ماهية الموضوع وحكم روايته	١٩٦	قول الراوي : حدثني الثقة ، أو من لا أشهر هل هو تعديل له ؟
١٥٠	معرفة الوضع والحامل عليه	١٩٦	ما وقع في الصحيحين وغيرهما من نحو : ابن فلان ، أو ولد فلان
١٥٦	مقالة في الأحاديث الموضوعية في فضيلة رجب	١٩٦	قولهم : عن فلان أو فلان : وهما عدلان
١٦١	فتوى ابن حجر الميمني في خطيب لا يبين مرجى الأحاديث	١٩٦	من لم يذكر في الصحيحين أو أحدهما لا يلزم منه جرحه
١٦٢	ما جاء في نهج البلاغة من وجوه اختلاف الخبر وأحاديث البع	١٩٧	اقتصار البخاري على روايته من روايات إشارته إلى قد في غيرها
١٦٣	ضرر الموضوعات على غير المحدثين وأن الدواء لمعرفتها الرسوخ في الحديث	١٩٧	ترك رواية البخاري لحديث لا يوهنه
١٦٤	هل يمكن معرفة الموضوع بضابط من غير نظر في سند ؟	١٩٨	من روى له حديث في الصحيح لا يلزم صحته جميع حديثه
١٦٥	بيان أن للقب السليم إشرافاً على معرفة الموضوع	١٩٨	ما كل من روى المتن الكبر ضعيف
١٧٢	حديث : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »	١٩٩	متى يترك حديث التكلم فيه ؟
١٧٥	ما كل حديث في باب الترغيب تحدث به العامة	١٩٩	جواز ذكر الراوي بقلبه الذي يكرهه للتعريف ، وأنه ليس بنسبة له
١٧٩	وجوب تعرف الحديث الصحيح من الموضوع		

الصفحة	الموضوع
٢١٥	١٩٩ الاعتقاد في جرح الرواة وتعديلهم على الكتب
٢١٦	المصنعة في ذلك
٢١٧	١٩٩ عدالة الصحابة أجمعين
٢١٨	٢٠٠ معنى الصحابي
٢١٩	٢٠٠ تفاضل الصحابة
٢٢٠	٢٠١ الباب السادس في الإسناد وفيه مباحث
٢٢١	٢٠١ فضل الإسناد
٢٢٢	٢٠٢ معنى السند والإسناد والسند والمثلث
٢٢٣	٢٠٣ أقسام تحمل الحديث
٢٢٤	٢٠٥ الإجازة، ومعنى قولهم : تجزئت له كذا بشرطه
٢٢٥	٢٠٦ أقدم إجازة عثرت عليها
٢٢٦	٢٠٧ هل قول المحدث : حدثنا وأنبأنا وأخبرنا بمعنى واحد؟
٢٢٧	٢٠٨ قول المحدث : وبه قال حدثنا
٢٢٨	٢٠٩ الرمز : « نا » و « نا » و « أنا » « ح »
٢٢٩	٢٠٩ عادة المحدثين في قراءة الإسناد
٢٣٠	٢١٠ الإنيان بصيغة الجزم في الحديث الصحيح
٢٣١	والحسن دون الضعيف
٢٣٢	٢١٠ متى يقول الراوى : « أو كما قال » ؟
٢٣٣	٢١٠ السر في تفرقة البخارى بين قوله : حدثنا فلان ، وقال لى فلان
٢٣٤	٢١١ سر قولهم في خلال ذكر الرجال : يعنى ابن فلان أو هو ابن فلان
٢٣٥	٢١١ قولهم : دخل حديث بعضهم في بعض
٢٣٦	٢١٢ قولهم : أصح شيء في الباب كذا
٢٣٧	٢١٢ قولهم : وفي الباب عن فلان
٢٣٨	٢١٢ أكثر ما وجد من رواية التابعين بعضهم عن بعض
٢٣٩	٢١٢ هل يشترط في رواية الأحاديث السند أم لا؟
٢٤٠	٢١٢
٢٤١	٢١٢
٢٤٢	٢١٢
٢٤٣	٢١٢
٢٤٤	٢١٢
٢٤٥	٢١٢
٢٤٦	٢١٢
٢٤٧	٢١٢
٢٤٨	٢١٢
٢٤٩	٢١٢
٢٥٠	٢١٢
٢٥١	٢١٢
٢٥٢	٢١٢
٢٥٣	٢١٢
٢٥٤	٢١٢
٢٥٥	٢١٢
٢٥٦	٢١٢
٢٥٧	٢١٢
٢٥٨	٢١٢
٢٥٩	٢١٢
٢٦٠	٢١٢
٢٦١	٢١٢
٢٦٢	٢١٢
٢٦٣	٢١٢
٢٦٤	٢١٢
٢٦٥	٢١٢
٢٦٦	٢١٢
٢٦٧	٢١٢
٢٦٨	٢١٢
٢٦٩	٢١٢
٢٧٠	٢١٢
٢٧١	٢١٢
٢٧٢	٢١٢
٢٧٣	٢١٢
٢٧٤	٢١٢
٢٧٥	٢١٢
٢٧٦	٢١٢
٢٧٧	٢١٢
٢٧٨	٢١٢
٢٧٩	٢١٢
٢٨٠	٢١٢
٢٨١	٢١٢
٢٨٢	٢١٢
٢٨٣	٢١٢
٢٨٤	٢١٢
٢٨٥	٢١٢
٢٨٦	٢١٢
٢٨٧	٢١٢
٢٨٨	٢١٢
٢٨٩	٢١٢
٢٩٠	٢١٢
٢٩١	٢١٢
٢٩٢	٢١٢
٢٩٣	٢١٢
٢٩٤	٢١٢
٢٩٥	٢١٢
٢٩٦	٢١٢
٢٩٧	٢١٢
٢٩٨	٢١٢
٢٩٩	٢١٢
٣٠٠	٢١٢
٣٠١	٢١٢
٣٠٢	٢١٢
٣٠٣	٢١٢
٣٠٤	٢١٢
٣٠٥	٢١٢
٣٠٦	٢١٢
٣٠٧	٢١٢
٣٠٨	٢١٢
٣٠٩	٢١٢
٣١٠	٢١٢
٣١١	٢١٢
٣١٢	٢١٢
٣١٣	٢١٢
٣١٤	٢١٢
٣١٥	٢١٢
٣١٦	٢١٢
٣١٧	٢١٢
٣١٨	٢١٢
٣١٩	٢١٢
٣٢٠	٢١٢
٣٢١	٢١٢
٣٢٢	٢١٢
٣٢٣	٢١٢
٣٢٤	٢١٢
٣٢٥	٢١٢
٣٢٦	٢١٢
٣٢٧	٢١٢
٣٢٨	٢١٢
٣٢٩	٢١٢
٣٣٠	٢١٢
٣٣١	٢١٢
٣٣٢	٢١٢
٣٣٣	٢١٢
٣٣٤	٢١٢
٣٣٥	٢١٢
٣٣٦	٢١٢
٣٣٧	٢١٢
٣٣٨	٢١٢
٣٣٩	٢١٢
٣٤٠	٢١٢
٣٤١	٢١٢
٣٤٢	٢١٢
٣٤٣	٢١٢
٣٤٤	٢١٢
٣٤٥	٢١٢
٣٤٦	٢١٢
٣٤٧	٢١٢
٣٤٨	٢١٢
٣٤٩	٢١٢
٣٥٠	٢١٢
٣٥١	٢١٢
٣٥٢	٢١٢
٣٥٣	٢١٢
٣٥٤	٢١٢
٣٥٥	٢١٢
٣٥٦	٢١٢
٣٥٧	٢١٢
٣٥٨	٢١٢
٣٥٩	٢١٢
٣٦٠	٢١٢
٣٦١	٢١٢
٣٦٢	٢١٢
٣٦٣	٢١٢
٣٦٤	٢١٢
٣٦٥	٢١٢
٣٦٦	٢١٢
٣٦٧	٢١٢
٣٦٨	٢١٢
٣٦٩	٢١٢
٣٧٠	٢١٢
٣٧١	٢١٢
٣٧٢	٢١٢
٣٧٣	٢١٢
٣٧٤	٢١٢
٣٧٥	٢١٢
٣٧٦	٢١٢
٣٧٧	٢١٢
٣٧٨	٢١٢
٣٧٩	٢١٢
٣٨٠	٢١٢
٣٨١	٢١٢
٣٨٢	٢١٢
٣٨٣	٢١٢
٣٨٤	٢١٢
٣٨٥	٢١٢
٣٨٦	٢١٢
٣٨٧	٢١٢
٣٨٨	٢١٢
٣٨٩	٢١٢
٣٩٠	٢١٢
٣٩١	٢١٢
٣٩٢	٢١٢
٣٩٣	٢١٢
٣٩٤	٢١٢
٣٩٥	٢١٢
٣٩٦	٢١٢
٣٩٧	٢١٢
٣٩٨	٢١٢
٣٩٩	٢١٢
٤٠٠	٢١٢
٤٠١	٢١٢
٤٠٢	٢١٢
٤٠٣	٢١٢
٤٠٤	٢١٢
٤٠٥	٢١٢
٤٠٦	٢١٢
٤٠٧	٢١٢
٤٠٨	٢١٢
٤٠٩	٢١٢
٤١٠	٢١٢
٤١١	٢١٢
٤١٢	٢١٢
٤١٣	٢١٢
٤١٤	٢١٢
٤١٥	٢١٢
٤١٦	٢١٢
٤١٧	٢١٢
٤١٨	٢١٢
٤١٩	٢١٢
٤٢٠	٢١٢
٤٢١	٢١٢
٤٢٢	٢١٢
٤٢٣	٢١٢
٤٢٤	٢١٢
٤٢٥	٢١٢
٤٢٦	٢١٢
٤٢٧	٢١٢
٤٢٨	٢١٢
٤٢٩	٢١٢
٤٣٠	٢١٢
٤٣١	٢١٢
٤٣٢	٢١٢
٤٣٣	٢١٢
٤٣٤	٢١٢
٤٣٥	٢١٢
٤٣٦	٢١٢
٤٣٧	٢١٢
٤٣٨	٢١٢
٤٣٩	٢١٢
٤٤٠	٢١٢
٤٤١	٢١٢
٤٤٢	٢١٢
٤٤٣	٢١٢
٤٤٤	٢١٢
٤٤٥	٢١٢
٤٤٦	٢١٢
٤٤٧	٢١٢
٤٤٨	٢١٢
٤٤٩	٢١٢
٤٥٠	٢١٢
٤٥١	٢١٢
٤٥٢	٢١٢
٤٥٣	٢١٢
٤٥٤	٢١٢
٤٥٥	٢١٢
٤٥٦	٢١٢
٤٥٧	٢١٢
٤٥٨	٢١٢
٤٥٩	٢١٢
٤٦٠	٢١٢
٤٦١	٢١٢
٤٦٢	٢١٢
٤٦٣	٢١٢
٤٦٤	٢١٢
٤٦٥	٢١٢
٤٦٦	٢١٢
٤٦٧	٢١٢
٤٦٨	٢١٢
٤٦٩	٢١٢
٤٧٠	٢١٢
٤٧١	٢١٢
٤٧٢	٢١٢
٤٧٣	٢١٢
٤٧٤	٢١٢
٤٧٥	٢١٢
٤٧٦	٢١٢
٤٧٧	٢١٢
٤٧٨	٢١٢
٤٧٩	٢١٢
٤٨٠	٢١٢
٤٨١	٢١٢
٤٨٢	٢١٢
٤٨٣	٢١٢
٤٨٤	٢١٢
٤٨٥	٢١٢
٤٨٦	٢١٢
٤٨٧	٢١٢
٤٨٨	٢١٢
٤٨٩	٢١٢
٤٩٠	٢١٢
٤٩١	٢١٢
٤٩٢	٢١٢
٤٩٣	٢١٢
٤٩٤	٢١٢
٤٩٥	٢١٢
٤٩٦	٢١٢
٤٩٧	٢١٢
٤٩٨	٢١٢
٤٩٩	٢١٢
٥٠٠	٢١٢
٥٠١	٢١٢
٥٠٢	٢١٢
٥٠٣	٢١٢
٥٠٤	٢١٢
٥٠٥	٢١٢
٥٠٦	٢١٢
٥٠٧	٢١٢
٥٠٨	٢١٢
٥٠٩	٢١٢
٥١٠	٢١٢
٥١١	٢١٢
٥١٢	٢١٢
٥١٣	٢١٢
٥١٤	٢١٢
٥١٥	٢١٢
٥١٦	٢١٢
٥١٧	٢١٢
٥١٨	٢١٢
٥١٩	٢١٢
٥٢٠	٢١٢
٥٢١	٢١٢
٥٢٢	٢١٢
٥٢٣	٢١٢
٥٢٤	٢١٢
٥٢٥	٢١٢
٥٢٦	٢١٢
٥٢٧	٢١٢
٥٢٨	٢١٢
٥٢٩	٢١٢
٥٣٠	٢١٢
٥٣١	٢١٢
٥٣٢	٢١٢
٥٣٣	٢١٢
٥٣٤	٢١٢
٥٣٥	٢١٢
٥٣٦	٢١٢
٥٣٧	٢١٢
٥٣٨	٢١٢
٥٣٩	٢١٢
٥٤٠	٢١٢
٥٤١	٢١٢
٥٤٢	٢١٢
٥٤٣	٢١٢
٥٤٤	٢١٢
٥٤٥	٢١٢
٥٤٦	٢١٢
٥٤٧	٢١٢
٥٤٨	٢١٢
٥٤٩	٢١٢
٥٥٠	٢١٢
٥٥١	٢١٢
٥٥٢	٢١٢
٥٥٣	٢١٢
٥٥٤	٢١٢
٥٥٥	٢١٢
٥٥٦	٢١٢
٥٥٧	٢١٢
٥٥٨	٢١٢
٥٥٩	٢١٢
٥٦٠	٢١٢
٥٦١	٢١٢
٥٦٢	٢١٢
٥٦٣	٢١٢
٥٦٤	٢١٢
٥٦٥	٢١٢
٥٦٦	٢١٢
٥٦٧	٢١٢
٥٦٨	٢١٢
٥٦٩	٢١٢
٥٧٠	٢١٢
٥٧١	٢١٢
٥٧٢	٢١٢
٥٧٣	٢١٢
٥٧٤	٢١٢
٥٧٥	٢١٢
٥٧٦	٢١٢
٥٧٧	٢١٢
٥٧٨	٢١٢
٥٧٩	٢١٢
٥٨٠	٢١٢
٥٨١	٢١٢
٥٨٢	٢١٢
٥٨٣	٢١٢
٥٨٤	٢١٢
٥٨٥	٢١٢
٥٨٦	٢١٢
٥٨٧	٢١٢
٥٨٨	٢١٢
٥٨٩	٢١٢
٥٩٠	٢١٢
٥٩١	٢١٢
٥٩٢	٢١٢
٥٩٣	٢١٢
٥٩٤	٢١٢
٥٩٥	٢١٢
٥٩٦	٢١٢
٥٩٧	٢١٢
٥٩٨	٢١٢
٥٩٩	٢١٢
٦٠٠	٢١٢
٦٠١	٢١٢
٦٠٢	٢١٢
٦٠٣	٢١٢
٦٠٤	٢١٢
٦٠٥	٢١٢
٦٠٦	٢١٢
٦٠٧	٢١٢
٦٠٨	٢١٢
٦٠٩	٢١٢
٦١٠	٢١٢
٦١١	٢١٢
٦١٢	٢١٢
٦١٣	٢١٢
٦١٤	٢١٢
٦١٥	٢١٢
٦١٦	٢١٢
٦١٧	٢١٢
٦١٨	٢١٢
٦١٩	٢١٢
٦٢٠	٢١٢
٦٢١	٢١٢
٦٢٢	٢١٢
٦٢٣	٢١٢
٦٢٤	٢١٢
٦٢٥	٢١٢
٦٢٦	٢١٢
٦٢٧	٢١٢
٦٢٨	٢١٢
٦٢٩	٢١٢
٦٣٠	٢١٢
٦٣١	٢١٢
٦٣٢	٢١٢
٦٣٣	٢١٢
٦٣٤	٢١٢
٦٣٥	٢١٢
٦٣٦	٢١٢
٦٣٧	٢١٢
٦٣٨	٢١٢
٦٣٩	٢١٢
٦٤٠	٢١٢
٦٤١	٢١٢
٦٤٢	٢١٢
٦٤٣	٢١٢
٦	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٤٤	حال الناس في الصدر الأول وبمده	٣٨٧	سبيل الترقى في علوم الدين
٣٥١	فتوى ابن تيمية فيمن تفقه على مذهب ثم	٣٨٨	قاعدة المحققين في مسائل الدين وعلماء الفرق
	اشتغل بالحديث فرأى في مذهبه ما يخالف	٣٩٠	وصية القرألى في معاملة المتعصب
	الحديث ، كيف يعمل	٣٩١	بيان من سلم من الأغلام
٣٥٥	معرفة الحق بالدليل	٣٩٣	تمة في مقصدين :
٣٦٢	معرفة الشيء ببرهانه طريقة القرآن الكريم	٣٩٣	المقصد الأول : في أن طلب الحديث أن يتقى
٣٦٤	هذه المذاهب المدونة من المصالح ، وفوائد		به الله عز وجل ، وأن طلب الشارع للعلم
	من أصل التخريج		لكونه وسيلة إلى التعبد به
٣٧٢	وجوب موالاة الأئمة المجتهدين	٤٠٢	المقصد الثاني : فيما روى في مدح رواية
٣٨٧	خاتمة الكتاب في فوائد متنوعة يضطر		الحديث ورواته
	اليها الأثرى		



Bibliotheca Alexandrina



0597300